

حاشية  
على  
شرح الفاكهي لقطر الندى  
تأليف

بِسْمِ بْنِ زَيْنِ الدِّينِ الْحُصَيْنِيِّ الشَّافِعِيِّ  
[المتوفى سنة ١٠٦١ هـ]

وَبِأَعْلَى الصَّخَائِفِ

مُجِيبُ النَّدْوَى إِلَى شَرْحِ قَطْرِ النَّدَى

لِلْإِمَامِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الْفَاكَهِيِّ

الجزء الأول

الطبعة الثانية

١٣٩٠ هـ = ١٩٧١ م

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر  
محمد محمود أسبلي وشركاه - خاضا



« تَعَلَّمُوا الْعَرَبِيَّةَ وَعَلَّمُوا النَّاسَ »

( حديث شريف )

( بسم الله الرحمن الرحيم ) وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين والمرسلين وآله وصحبه أجمعين .

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذى لا يخبى من نحاه ، الفاعل لما يشاء فلا راد لمفعول قضاة . والصلاة والسلام على من رفعه الله على الأفاضل ، ونصبه علما تميز الحق من الباطل ، سيدنا محمد واسطة قلادة الأنبياء الكرام ، ودرّة تاج رؤوس الأصفياء العظام ، وعلى آله وصحبه الأئمة الأعلام ، ما باكر قطر الندى الفواكه الجنية غب الغمام . [ وبعد ] فيقول الفقير لرحمة رب العالمين « يسّ بن زين الدين العليمى الحمصى » ساعه الله وبلغه ما يتمناه : إني والله النعم التي لا تحصى لدى العد ، والمئن التي لا يضبطها رسم فضلا عن حد ، بمن دبّ من العلوم في حجرها وارتضع أفوايق درها ، والتقط من محيط بحرها يتيم درها ، واقتطف من رياضها يانع زهرها واستضاء في أفقها بيدورها وزهرها ، قد ساومتها ببرد الشباب القشيب وصرمت لأجلها كل حبيب ، صبا قلبي نحوها زمن الصبا فما غوى ، وأتاني هواها قبل أن أعرف الهوى ، سيما النحو الذى هو يئمة قلادتها وأول جريدتها وبيت قصيدتها ، فقد بذلت الجهد في تحصيل مباحثه النفيسة ، واستخدمت في صيد شوارده الأعضاء الرئيسة :

ولما فتح الله الكريم بما يسر تحصيله بفيض فضله العميم ، ومنحني بجواهر أبحاث أنفس من عقود الجواهر ، وأتحفني بتحقيقات أبعج من رياض الأزاهر ، أردت جمع ذلك خوفا عليه من الضياع وليعم الانتفاع ، وألهمني الله جل جلاله ، وتنزّهت عن الإحصاء آلاؤه ، أن أطرز بتلك الفوائد وأرصع بتلك الفرائد شرح القطر للفاضل اللوذعي واللبيب الألمعي « عبدالله بن أحمد بن على الشهير بالفاكهي » ومن الله أسئد الصواب في القول والعمل ، والحماية من الزيغ والزلل ، وأسأله بلوغ القصد والأمل ، إنه على ذلك قدير وبالإجابة جدير : ولخصت ما يتعلق بالشرح المذكور من حواشي العلامة الهام الولي العارف بالله تعالى مولانا الشيخ أبي بكر الشنوائى رحمه الله آمين ، التي وصل فيها لباب الحال مع أبحاث نفيسة ضممتها إليها وفوائد شريفة نهت عليها وحسبنا الله ونعم الوكيل ،

الحمد لله الرافع من انخفض لعزه وسلطانه ، المفيض على من نحاه وقصده سبحانه عفوه وغفرانه ، المغني بواسع فضله من افتقر لجوده وإحسانه ، الفاعل لما يشاء فلا معاند في فعله ولا مماثل في شأنه ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي بعثه الله من خلاصة العرب بالآيات والمعجزات الجملة ، ونصبه لتمييز أحوال

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ( قوله الرافع من انخفض لعزه وسلطانه ) لا يخفى ما فيه ونظائره الآتية من براعة الاستهلال وبيان الفعل المحمود عليه ، والتنبيه على استحقاق الحمد على الصفات كالذات ليحصل الحمد التفصيلي ، واللام في قوله لعزه للتعامل لا صلة لانخفاض لأن الانخفاض للصفة لعبادة لما ولا يعبد إلا الذات وقد منع بعضهم كما نقله القرافي من قولهم : صبحان من تواضع كل شيء لعظمته ، وقال قوم : يجوز هذا الإطلاق :

قال القرافي : وهو الصحيح . وعظمة الله هو المجموع من الذات والصفات ، وهذا المجموع هو المعبود وهو الإله ، وهو الذي يجب توحيده والتواضع له إلى آخر ما أطال به في كتاب [ الفروق ] ومنه : وإن أراد صفة واحدة من صفات الله تعالى وإنما حصل التواضع لها وهو العبادة امتنع وربما كان كفرا وهو الظاهر ، وإن أراد بالتواضع غير العبادة وهو القهر والانقياد لإرادة الله تعالى وقضائه وقدره فهذا أيضا معنى صحيح انتهى . وبقي عليه أن محل المنع إذا جعلت اللام صلة تواضع ، وإن جعلت للتعليل فهو معنى صحيح ، والعز خلاف الذل والسلطان الحجة والبرهان ( قوله المفيض على من نحاه ) من أفاض الإناء ملاءه لا من فاض الماء إذا كثرت يوهمه صنييع المحشى ، وقوله : فكان الواهب ماء زاد على موضعه فسأل من جوانبه لا يأتي إلا مع رفع سبحانه ولا يخفى بطلانه .

وبالحملة فالمفيض مستعار للواهب استعارة تبعية بأن اعتبر التشبيه بين الواهبية أعني إصدار الواهب وبين الإفاضة ثم اشتق من الإفاضة مفيض . ولا يشكل إطلاق المفيض عليه تعالى مع أن أسمائه وصفاته توقيفية على الأصح ، لأن محل الخلاف إطلاق اللفظ على ذاته لا إطلاقه على مفهوم صادق عليه والفرق واضح وإن خفى على كثير من الناس ، والعمى ترك عقوبة الحرج والستر عليه بعدم المؤاخذه ، والغفران ستر ماصدر من نقص ولا يستدعى سبق ذنب ، ولو قال سبحانه جوده وامتنانه كان أنسب لما قبله ، وإن كان لما قبله وجه ، وهو أن من شأن الكريم العفو عن المذنبين ، وفي إيراد الصفات مسرودة بلا عاطف تنبيه على استقلال كل صفة على حياها ( قوله المغني بواسع فضله ) من إضافة الصفة إلى موصوفها ، وسعة الشيء كثرة أجزائه ومساحاته فسعة الفضل كثرة تعلقاته مجازا ، والجود كما قال السعد صفة هي مبدأ إفادة ما ينبغي لمن ينبغي لا لعوض فهو أخص من الإحسان ( قوله والصلاة الخ ) أثر الفصل بين جملة البسملة والحمدلة تنبيها على استقلال كل بالمقصودية بالابتداء ، بخلاف الصلاة لأنه لم يطلب بها الابتداء ( قوله على سيدنا ) فيه استعمال السيد في غير الله تعالى ، والصحيح جوازه بدليل - وسيدا وحصورا - وقيل : لا يطلق إلا على الله ، وقيل : يمتنع إطلاقه عليه وحكي عن مالك . والسيد المتولى للسواد : أى الجماعة الكثيرة ، والذي يفوق قومه ويرتفع قدره عليهم ، وعلى الحليم الذى لا يستغزه غضبه ، وعلى الكريم ، وعلى المالك ( قوله من خلاصة العرب ) يعنى قرشيا هاشميا ( قوله بالآيات والمعجزات ) لا يبعد أن يراد آيات القرآن فيكون عطف المعجزات الشامل لجميعها عطف عام على خاص ، ويحتمل أن المراد بالآيات العلامات على نبوته سواء كانت عند دعوى النبوة أولا ، فالعطف على عكس ما قبله ( قوله الجملة ) أى الكثيرة ، وفيه نعت الجمع بالمفرد ، وهو سافح في جمع ما لا يعقل ، والأفصح



العباد وبيان أحكامهم من الحل والحزمة ، وأكد ذلك بنطقه بفصل الخطاب والحكمة ، ونعته بصفات الكمال وعطف على الأنام عموماً بإرساله فكان كما أخبر العالمين رحمة ، وخص من آمن به فجعل له بدل الحسنة عشرة أمثالها ، فما أشمل جوده وما أعمه ، فحصل لأئمة به تسهيل الفوائد بعسد الصعوبة ، موصولاً بالسعادة الأبدية والأمن من العذاب والعقوبة ، صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه المقربين لأوضح المسالك أئمة الهدى صلاة وسلاماً

المطابقة لجمع العاقل مطلقاً بخلاف جمع الكثرة لما لا يعقل فالأصح فيه الإفراد ( قوله العباد ) جمع عبد ، وهو يقال على أضرب : منها وهو المقصود هنا عبد الإيجاد ، وهو المعنى بقوله - إلا آتى الرحمن عبداً - ( قوله وبيان أحكامهم ) تفسير لتمييز أحوال العباد ، ومن الحل والحزمة تفسير للأحكام ، وشمل متعلقات الأحكام كلها إذ الحلال ضد الحرام فيتناول الواجب والمندوب والمباح والمكروه وخلاف الأولى ، ويتناول الصحيح والحرام والباطل بناء على تناول الحكم لها ( قوله ونعته بصفات ) أى وصفه بها بقوله - يا أيها النبي إنا أرسلناك - الآية ( قوله بنطقه ) أى بأن نطق صلى الله عليه وسلم بذلك لأن نطقاً مصدر مجرد فالمصدر مضاف إلى فاعله ، وينبغي تقدير مضاف : أى بخلق نطقه ، وهو مصدر مضاف للمفعول بعد حذف الفاعل : أى بخلق الله نطق محمد صلى الله عليه وسلم ليكون وصفاً لله فيتناسب الكلام ، ولعل هذا وجه جعل المحشى النطق متضمناً معنى الجعل حيث قال : أى يجعل الله له ناطقاً ، فهو مصدر مضاف لمفعوله ( قوله بفصل الخطاب ) إشارة إلى القرآن : والفصل : التمييز ، ويقال للكلام البين فصل بمعنى مفصول لأنه يتنبه من يخاطب به ولا يلتبس عليه ، أو بمعنى فاصل لفصله بين الحق والباطل والصواب والخطأ ( قوله عموماً ) أى عطف عموم أو عطفًا عاماً أو ذا عموم ، فهو مفعول مطلق ( قوله كما أخبر ) أى بقوله - وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين - ٥

قال السيد الصفوى : لم يعترضوا لبيان نفي الغضب منه ، وقد قصد من بعثته أن لا يؤمن به قوم فيعذبهم ، وليس يحصر نظراً إلى العموم لا للبعض إذ اللائق حينئذ دخول أداة الحصر على ما يفيد العموم لا على الرحمة ، فيقال : ما أرسلناك إلا رحمة للعالمين لأنها تدخل على ما أريد إثباته . ويجاب بأن المقصود بالذات الرحمة والغضب بالتبعية ، بل فى حكم العدم فإنحصر فيها مبالغة ، وبأن المعنى لأجل الرحمة على الكل لا للغضب على الكل ، أو لأجل الرحمة عليهم فى الجملة ، ويكفى فى الطلب لإثبات الرحمة ( قوله عشرة أمثالها ) أى جزاء عشر حسنات أمثالها ، وهذا مأخوذ من الآية الشريفة ، وهى وإن نزلت فى الذين آمنوا بعد الهجرة ضوعفت لهم الحسنة بعشر أمثالها وللمهاجرين بسبعمائة ، لكن الظاهر عموم من جاء وهموم الحسنة وحصر العدد فيما ذكر كما فى النهر ( قوله فحصل لأئمة الخ ) دليله - وما جعل عليكم فى الدين من حرج - أى ضيق بتكليف ما شق عليكم القيام به ، وقد وضع عن هذه الأمة التكالييف الشاقة كقرض موضع النجاسة ، والفوائد جمع فائدة . وهى لغة : ما استفيد من علم أو مال ، واصطلاحاً : ما يترتب على الفعل من المصلحة من حيث هو كذلك ، وسميت فائدة لتعلق الفوائد بها ( قوله صلى الله عليه وسلم الخ ) كسر الصلاة لإظهاراً لعظمته صلى الله عليه وسلم وجمعاً بين الجملة الاسمية والفعلية لإفادة الأولى الثبات والدوام والثانية التجدد والحدوث ، والمطلوب بجملة الصلاة أمر زائد على ما حصل له فى كل وقت فإن نعمه تعالى لا نهاية لها ، ففيه حذف أو استعمال العام فى الخاص بقريته أن طلب الحاصل غير معقول ( قوله المقربين ) أى المتبعين من الاقتفاء وهو الاتباع ، يقال اقتفيت أثره : أى اتبعته ، فهو متعد بنفسه إلى واحد ( قوله لأوضح المسالك ) اللام فيه زائدة لتقوية العامل ( قوله صلاة وسلاماً )

دائمين عدد حبات الأرض وقطر الندى .

[ أما بعد ] فهذا شرح لطيف وضعته على المقدمة الموضوعية في علم العربية المسماة بـ [ قطر الندى وبل الصدى ] للعالم المحقق والإمام المدقق

على المفعولية المطلقة لصلى وسلم المذكورين على ما في بعض النسخ ، وفي بعضها إسقاط وسلم ، فسلاما منصوب بمحذوف على القول بجواز حذف عامل المصدر المؤكد ، ويشهد له - فطرق مسح - وعطف وسلاما حينئذ على ما قبله من عطف الحمل ( وقوله دائمين ) نعت لهما مقطوع لاختلاف معنى عاملهما ، لكن يلزم قطع نعت النكرة مع أنه لم يسبقه نعت آخر ( وقوله عدد حبات ) نعت مقطوع كذلك لذلك ولتعريفه بالإضافة إلى المضاف لمعرفة وتنكير المنعوت لا حال من ضمير دائمين ، لأن شرط الحال التنكير وجاز إفراده مع أن المنعوت متعدد لجموده والنعت بالجامد لأنه مصدر لا لأنه اسم عدد .

ونص الرضى على النعت بالجامد إذا كان اسم عدد ، لأن عددا ليس من أسماء العدد : والأقرب أن عددا منصوب على الظرفية على حذف مضاف : أى قدر عدد فتأمل هذا ، ويحصل الاتى بمثل هذه الصيغة أجر زائد على أجر من اقتصر على مجرد الصلاة والسلام ، لكن لا يصل إلى مرتبة من عد الصلاة والسلام بذلك المقدار ( قوله لطيف ) من اللطافة ، وهى فى الاصطلاح رقة القوام أو كونه شفافا لا يحجب البصر عن إدراك ما وراءه ، والمراد أنه مختصر صغير الحجم إذ كون الشيء شفافا بسبب قلة أجزائه وصغر حجمه فأطلق اسم المسبب على السبب ، ومن قال المراد رقيق لا يهتدى إليه إلا بنظر دقيق فهو مجاز مرسل ، وكأن العلاقة هنا اللزوم فى الجملة لأن من شأن رقيق القوام والشفاف أن لا يدرك إلا بنظر دقيق بناء على أنه يكفى فى العلاقة مطلق اللزوم ، وفيه أن مطلق اللزوم قدر مشترك بين مطلق العلاقات فلا بد من بيان جهة اللزوم ، ثم إن النظر الذى لا يهتدى إلى دقيق المسائل إلا به بمعنى الفسك ، والنظر الذى يدرك رقيق الحجم بمعنى البصر ( قوله على المقدمة ) سماها مقدمة نظرا إلى أنها ليست مقصودة لذاتها بل لضبط كلام الله تعالى وما يأتى ( قوله فى العربية ) أى فى علم العربية كما فى بعض النسخ ، وهو علم يحتز به عن الخلل فى كلام العرب لفظا أو كتابة ، وينقسم إلى اثني عشر قسما ، والمراد هنا علم النحو ( قوله للعالم ) صفة للمقدمة بناء على تجويز أن يقدر المتعلق معرفة : أى المنسوبة للعالم وهو المناسب لقوله الموضوعية ، وأل الداخلة على الوصف المراد به الثبوت حرف تعريف لا موصولة فلا يلزم من تقدير المعرف حذف الموصول الاسمى وبعض الصلة ، وقاعدة أن الظرف كالجمله بعد المعرفة حال إذا قدر المتعلق فعلا ، ويجوز تقديره منكرا فيكون حالا إذ لا مانع من ذلك هنا وإن امتنع فى غيره مما يلزم فيه مجئ الحال من المبتدأ على ما فيه ، ويجوز أن يكون ظرفا لغوا للمقدمة وإن لم يرد بها معنى مصدرى على ما جوزه بعضهم من إعمال القصص والبناء والخبر فى الظرف غير مراد بها المصدر خاصة لتضمنها معنى الحصول والسكون ( قوله المحقق ) من التحقيق وهو إثبات المسائل بالدلائل القطعية ، ويطلق على العلم بالأشياء على ما هى عليه ، وعلى بيان حقيقة الشيء على الوجه الحق ( قوله والإمام ) من أمك : أى صار أمامك : أى قدامك ، وهو المقتدى به والمتبع ، ويقال آم بهمة ممدودة ومنهم مشددة ، وأصله آم كضارب فأدغم الميم فى الميم للتأثر وجمعه إمام ، فإمام يكون مفردا وجمعا كما فى القاموس ، فلاحاجة إلى ما تكلفه بعضهم فى قوله تعالى - واجعلنا للمتقين إماما - ( قوله المدقق ) من التدقيق وهو إثبات دليل المسألة بدليل آخر فى ذكره بعد المحقق ترق : ويطلق على إمعان النظر والغوص على الغوامض ، وعلى بيان حقيقة الأشياء على وجه الدقة

إمام هذه الصنعة وعالمها وقاضى شريعتها وحاكمها أبى عبد الله جمال الدين محمد بن يوسف بن هشام الأنصارى رحمه الله عليه ، يتكفل بحل ألفاظها وتبيين معانيها ممتزجا بكلماتها مع الإتيان بدليل المسائل وتعليقها فى الغالب جانباً فيه الإيجاز المخل والإطناب الممل حرصاً على التقريب لفهم مقاصدها والحصول على جملة فوائدها وسميته [ مجيب النداء إلى شرح قطر الندى ] وبالله أعتصم وعليه أتوكل

( قوله إمام هذه الصنعة ) يدل بما قبله يدل معرفة من معرفة لتخصيصه بالإضافة لمعرفة فليس على حد - بالناسية ناصية - .  
والعلم إن لم يتعلق بكيفية عمل كان مقصوداً فى نفسه وخص باسم العلم ، وإن يتعلق بكيفية عمل كان المقصود منه ذلك العمل ، ويسمى صناعة فى عرف الخاصة ، وينقسم إلى قسمين : قسم يمكن حصوله بمجرد النظر كالطب ، وقسم لا يحصل إلا بالمزاولة كالخياطة ، ويختص هذا بالصناعة فى عرف العامة ( قوله شريعتها ) أى طريقتهما ووجاهتهما تفسير لما قبله ، والمراد نفاذ تعريفه فيها ( قوله جمال الدين ) قدم اللقب لاشتهاره به فهو على حد المسيح عيسى ، أو جريا على اصطلاح المؤرخين ، ثم إن الشارح عكس كنية المصنف واسمه على ما فى النسخ لأن كنيته أبو محمد واسمه عبد الله ( قوله رحمه الله عليه ) جملة خبرية لفظاً لإنشائية معنى ، قصد بها الدعاء للمصنف بعد الثناء عليه عملاً بما يلزم فى مكارم الأخلاق من الثناء والدعاء من الشارح للمصنف لاعترافه له بالفضل ، وأتى بها اسمية لإظهار الرغبة فى الثبات والدوام ، وخبرية تفاعلاً بالإجابة ، وإن كان الأصل فى الدعاء لفظ الأمر ( قوله يتكفل ) نسبة التكفل إلى الشرح مجازية طرفاً حقيقياً والنسبة الحقيقية للشارح ، ويحتل التجوز فى المسند بجعله مجازاً مرسلأ أو استعارة تبعية ، وفى المسند إليه بجعله استعارة بالسكناة وإثبات التكفل له تخييل ، وتقرير ذلك لا يخفى على العارف به ولا يفيد غيره ( قوله بحل ألفاظها ) أى فك تراكيها ببيان الفاعل والمفعول ومرجع الضمير ونحو ذلك ، وفى الكلام استعارة أصلية لتشبيه الفك بالحل وإطلاق اسمه عليه ، أو مكنية قرينتها تخيلية بأن شبه ألفاظ المقدمة بالأشياء المعقودة التى تحمل وأثبت لها الحل ( قوله وتبيين معانيها ) الظاهر أن بينه وبين حل الألفاظ عموماً وخصوصاً مطلقاً ، لأنه يلزم من حل الألفاظ بالمعنى المتقدم بيان المعنى فليتدبر ( قوله ممتزجا ) حال من فاعل يتكفل ( قوله مع الإتيان ) أى مصحوباً بالإتيان بما ذكر فع واقعة موقع الحال وهى قيد فى عامل صاحبها الذى هو الضمير المستتر فى ممتزجا ، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير فى يتكفل فيكون من الحال المترادفة ( قوله بدليل المسائل ) جمع مسألة وهى الحكم من حيث يسأل عنه أمان حيث أنه يطلب بالدليل فطلب ومن حيث أنه يبحث عنه فبحث ومن حيث أنه يستخرج بالحجة نتيجة ، ومن حيث أنه يدعى مدعى . وقد تطلق المسألة على مجموع القضية ، وعليه فالتقدير أحكام المسائل ( قوله وتعليقها ) أى المعلل به فهو بمعنى المفعول ، ويصح المصدر وهو ذكر العلة ( قوله الإيجاز المخل ) أراد بالإخلال النقص عن القدر الذى ينضج به المعنى المراد والإطناب الزيادة عليه .

والظاهر أن نسبة الإملال الحقيقى وهو إجدات السامة وضجر النفس لا يتعلق بالإطناب وإنما يتعلق بالآتى به فى الممل استعارة تبعية ( قوله وعليه أتوكل ) أى عليه أعتد لاعلى غيره لأن التوكل هو الاعتماد على الغير .  
قال الراغب : التوكل يقال على وجهين : يقال توكلت لفلان بمعنى توليت له وتوكلت عليه بمعنى اعتمدته قال الله تعالى - وعلى الله فليتوكل المؤمنون - ولا يرد على الحصر وقوع الاعتماد على غيره لأن الحصر إضافى بالنسبة إلى الأصنام ، أو المراد الاعتماد عليه فى تحصيل الأسباب وتيسيرها ، والتحصيل والتيسير مختصان به تعالى ، أو أن المقصود بالاعتماد إنما هو الله تعالى والاعتماد على غيره صورى ، ومعنى اعتمدت على فلان اعتمدت

ولإليه أضرع وأتوسل أن ينفع به طالبه ، وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم وسببا للفوز بجنت النعيم ، وأن يبلغني أحسن الأمل وبوقفي في القول والعمل إنه خير موفق ومعين لا رب غيره ولا مأمول إلا خبره :

## مقدمة

اعلم أن من أراد الخوض في علم من العلوم على الوجه الأكمل ، ينبغي له أن يتصور أولا حقيقته بحدّه أو رسمه ليكون على بصيرة في طلبه ،

على الله بواسطة فلان ( قوله وإليه أضرع ) أى أدعو بخضوع وذلة قاصدا إليه لأن الضراعة لغة الذلة والخضوع ، وقد تكرر استعماله مع الدعاء في الكتاب العزيز فاشتهر إطلاقه في السنة أهل الشرع مرادا به الدعاء بخضوع وذلة ( قوله أن ينفع ) قال الراغب : النفع ما يستعان به في الوصول إلى الخير وما يتوصل به إلى الخير خير وضده الضر قال تعالى - ولا يملكون لأنفسهم ضرا ولا نفعا - ( قوله لوجه ) أى ذاته ( قوله للفوز ) هو النجاة والظفر بالخير مع حصول السلامة ( قوله الأمل ) أى الرجاء ، يقال أملت الشيء مخففا آمله بمد الهزمة كأكل يأكل ، وأملته بالتشديد أومله : أى رجوته ( قوله إنه خير ) بكسر همزة إن على أنه تعليل مستأنف ويصبح الفتح أى لأنه ، والموفق لا يطاق على غيره تعالى فخير أفعّل تفضيل على حد - أحسن الخالقين - أو بمعنى صفة مشبهة ، وهو استئناف يبين جهة سؤال النفع منه تعالى كأنه قال : لأن النفع لا يكون إلا بالتوفيق والإعانة على التعلم والتعليم وهو خير موفق ، أو حلة لاختصاص السؤال به ( قوله ولا مأمول إلا خبره ) أى مرجو وخبر «لا» محذوف ، وخير مرفوع على البدلية من محل اسم لا ، ويجوز نصبه على الاستثناء لا على البدل من اسمها لأن لا إنما تعمل في نكرة منفية ، وفي الحصر ما تقدم في وعليه أتوكل ( قوله اعلم ) أتى به لزيادة الاهتمام واستدراك الإصغاء إليه ليقبل عليه السامع فيتمكن فضل تمكنه وإلا فالعلم بكل ما في الكتاب مطلوب ، وهو من باب الخطاب العام عموم الشمول كاستعمال المشترك في معانيه لا البدل لأنه يقضى بصيرورة الضمير وهو أعرف المغارف في معنى النكرة ، ونحو - لنن أشركت ليحبطن عملك - وما أشبه ذلك فهو صلى الله عليه وسلم ليس مقصودا بالخطاب ولا هو المخاطب والمقصود غيره بل الخطاب عام فليس ذلك من مجاز التركيب ، وهو ما أسند فيه الحكم لغير من هوله كما ظن ( قوله الخوض ) أى المشروع ( قوله على الوجه الأكمل ) ذكروا أن للشروع مراتب أصلية شروع يتوقف على التصور بوجه ما والتصدق بفائدة ما على نزاع للدواني في ذلك ، وشروع على بصيرة ويتوقف على ما في الشرح ، وشروع على كمال البصيرة ويتوقف على ذلك وعلى أمور أخر كبيان شرف ذلك العلم ومعرفة واضعه ووجه تسميته باسمه :

والظاهر أن مراد الشارح المرتبة الأخيرة فكان عليه أن ينبه على عدم الانحصار فيما ذكره ( قوله ينبغي له ) أى من جقه ذلك فلا ينافي وجوب تصور ذلك عليه ( قوله بحدّه أو رسمه ) أى بأحدهما ليمتاز عنده فيصح توجهه إليه :

وفي قوله بحدّه إشكال لأن معرفة الحد لا تمكن إلا بعد الوقوف على جميع المسائل فلا تكون من مقدمات الشروع كما نقله الشارح في شرح الجسدود عن القطب ، ويجاب بأن ذلك بالنسبة للواضع لا للطالب الذي يذكر له أوائل الشروع ذلك فليتأمل ( قوله على بصيرة ) أى نفس بصيرة أى شديدة الإبصار ، ويحتمل أنه مصدر بمعنى تبصر إذ لو تصور به أمر عام ككونه شيئا نافعا شمله وغيره ( قوله في طلبه ) أى الشروع فيه ، وأما الطلب السابق على الشروع فهو توجه النفس نحو المطلوب وهو مسبوق عقلا بالتصور بوجه ما ، فإن طلب

فلان من ركب متن عمية خبط خبط عشواء، وأن يعرف موضوعه وهو ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية اللاحقة له ، وأن يعرف غايته وهي الثمرة التي لأجلها يطلب ليصون سعيه عن العبث :  
فحد هذا العلم الذي نحن بصدد علم بأصول يعرف بها أحوال أو آخر الكلام إعرابا وبناء ، وموضوعه

مالم يعلم بوجه محال ( قوله متن عمية ) المتن الظهر وهو قوام البدن تبني عليه سائر أعضائه ، ويستعار لأصل العلم وهو أمهات مسائله إذ به تنقوّم نكته ولطائفه ، وإضافة متن إلى عمية بيانية : أى ركب طريقة لا يهتدى سالكها لأن الأعمى لا يهتدى غيره للطريق ، وقبل عمية صفة لمحذوف : أى متن ناقة عمية ، والعشواء : ناقة في بصرها سوء تخطى مرة وتصيب أخرى ، وأضاف الخبط للراكب وإن كان صفة للناقة على تقدير حذف موصوف عمية لأن فعل الدابة يضاف لراكبها ، ولعل وجه التشبيه حينئذ مع أن المشبه في الظاهر أقوى وذلك لعدم اهتداء العمياء بالكيفية للمقصود أن خبط العشواء أشد لعدم توقفها في الحركة ، ووجه الشبه هنا هو الخبط إذ التقدير خبطا مثل خبط العشواء فوجه الشبه في المشبه به أظهر ( قوله وأن يعرف موضوعه ) غير أولا بالتصور وهنا بالمعرفة إشارة إلى أنه لا يكتفى تصور الموضوع بل التصديق بموضوعه ( قوله عن عوارضه الذاتية ) العارض هو الخارج عن الشيء المحمول عليه ، والعوارض الذاتية التي تلحق الشيء لذاته كالحقوق الإدراك للإنسان بالقوة أو لجزئه سواء كان أعم كالتحيز اللاحق للإنسان لأنه جسم ، أو مساو له كالتكلم اللاحق للإنسان لأنه ناطق ، أو لأمر خارج عنه مساو له كالحقوق التعجب للإنسان لأنه مدرك ؛

وأما ما يلحقه لأمر خارج أعم كالحركة اللاحقة للأبيض لأنه جسم ، أو أخص كالضحك العارض للحيوان لأنه إنسان ، أو مبان كالحرازة العارضة للماء بسبب النار فأعراض غريبة ، ومعنى البحث عن أعراض الموضوع الذاتية حملها عليه نحو الكلمات الثلاث : اسم وفعل وحرف ، أو على جزئه نحو الكلمة إما معربة أو مبنية أو على نوعه نحو : الحروف كلها مبنية ، أو على أعراض النوع نحو العرب إما مرفوع أو منصوب أو مجرور ( قوله وأن يعرف غايته الخ ) قال السيد رحمه الله : الشروع في العلم فعل اختياري فلا بد أن يعلم أولا أن لذلك العلم فائدة ما وإلا لامتنع الشروع فيه كما بين في موضعه ، ولا بد أن تكون تلك الفائدة معتدا بها بالنظر إلى المشقة التي تكون في تحصيل ذلك العلم وإلا لكان شروعه فيه وطلبه يعدان عبثا عرفا وبذلك يفتر جده فيه قطعاً ، ولا بد أن تكون تلك الفائدة هي الفائدة التي تترتب على ذلك العلم إذ لو لم تكن لإياها لربما زال اعتقاده فيها بعد الشروع فيه لعدم المناسبة فيصير سعيه في تحصيله عبثا في نظره وأما إذا علم الفائدة المعتقد بها المرتبة عليه فإنه تكمل رغبته فيه ويبالغ في تحصيله كما هو حقه ويزداد ذلك الاعتقاد بعد الشروع بواسطة مناسبة مسائله لتلك الفائدة انتهى وبه يعلم حكمة قول الشارح : وأن يعرف دون يتصوره وتعليله يدل على أن المراد أن يعرف أنها فائدة معتد بها ، وأما معرفة أن له فائدة ما فلا يمكن الشروع بدونها على ما قاله السيد وإن نوزع في ذلك فهي مما يتوقف عليه أصل الشروع كما مر ( قوله علم بأصول الخ ) المراد بالعلم هنا الإدراك كما هو المعنى الأصلي له وإن أطلق على الملكة والمسائل لقوله بأصول ، وأتى بالباء لأنه يقال علمه وعلم به أو ضمنه معنى الإحاطة وهي جمع أصل ، وهو القاعدة والضابط والقانون ألفاظ مترادفة ، والمراد بأحوال الأمور العارضة له ، وخروج بذلك ماعدا النحو والصرف حتى اللغة لأنها يعرف بها نفس الأبنية لا أحوالها

وأما الصرف فخرج معه ما يعرف به أحوال غير الأواخر من أبنية الكلام ، وبقي ما يعرف به ذلك كالقلب والإدغام والتخفيف إذا كانت في الآخر فأخرجه بقوله إعرابا وبناء ، ومعنى التعريف علم بقواعد ليستنبط منها

الكلمات العربية لأنه يبحث فيها عن الحركات الإعرابية والبنائية ، وغايته الاحتراز عن الخطأ في اللسان ، والاستغانة على فهم معاني الكتاب والسنة ، ومسائل الفقه ومخاطبة العرب بعضهم لبعض .  
ولما كان موضوع هذا العلم الكلم العربية ، وكان البحث في كل علم عن أحوال موضوعه ، بدأ المصنف ببيان الموضوع ، فقال بعد الابتداء بالبسملة

إدراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الأحوال المذكورة ، بمعنى أن أى فرد يوجد منها أمكننا أن نعرفه بذلك العلم لا أنها تحصل جملة بالفعل لأن وجود ما لا نهاية له محال ، فالاستغراق عرفي والمراد بإمكان المعرفة لا المعرفة بالفعل ، وعبر أولاً بالعلم وثانياً بالمعرفة لأن الأصول أمور كلية تنطبق على ماتحتها من الجزئيات لتتعرف أحكامها منها والأحوال أمور جزئية ، ومن عادتهم استعمال العلم في الكلمات والمعرفة في الجزئيات ، وهذا تعريف للنحو باعتباره في نفسه ومن حيث إنه علم من العلوم :

وأما تعريفه بالقياس إلى غيره من العلوم وباعتبار كونه آلة فهو آلة قانونية تعصم مراعاتها اللسان عن الخطأ في المقال من حيث تأديته أصل المعنى .

واعلم أن العلم من مقولة الكيف على المذهب المنصور ، وأنه الصورة الحاصلة من الشيء عند الذات وإنما يغير المعلوم بالاعتبار ، فالصورة باعتبار وجودها في الذهن علم وفي الخارج معلوم اندفع ما أورده التقي السبكي من أن القصد من الحد تصور الحقيقة ، وليس في هذا الحد تعريف الحقيقة بل ما ينشأ عنها مع بقائها على جهاتها فالعلم فيه مجهول ، وإن كان المعلوم معروفاً بقي أن معرفة الأحوال إعراباً وبناء لا تنافي معرفة غيرها فلا يرد أن النحو يعرف به غير ذلك من التعريف والتذكير والتقديم والتأخير والتعدي وال لزوم ، ولعل وجه الاقتصار على ما ذكر أن غيره ليس من النحو بل تنمة أو لرجوعه إليه كما يعلم بتدقيق النظر ( قوله لأنه يبحث الخ ) لو قال من حيث يبحث كان أولى لأن للكلمات العربية حيثيات مختلفة يقع البحث باعتبارها ، ولما لم يكن البحث عن سائر حيثياتها من أجزاء العلم قيد بالحقيقية وتخصيص الحركات بالذكر لأنها الأصل ، وإلا فالخروف مثلها وبالببحث المذكور لما مر آنفاً ( قوله ولما كان الخ ) بيان لسبب إيراد تعريف الكلمة في مفتتح هذه المقدمة ، ولم يذكر المصنف تعريف العلم ولا الغرض من تحصيله لأن كتابه للصبي الذي لا يكون تحصيله لإقتراباً فلا ينفعه في التحصيل البصيرة ولا ما يوجب الرغبة ( قوله بدأ ) جواب لما والمراد بداءة عزفية وهي ذكر الشيء قبل المقصود بالذات إن أراد بدء كتابه الذي منه البسملة ، فإن أراد بدء مسائل كتابه فالبداء حقيقية ( قوله ببيان الموضوع ) إن أراد بيان أن موضوع العلم ماذا فالمصنف لم يبين ذلك ، وإن أراد أنه بين حقيقة ما هو موضوع النحو في نفس الأمر بذكر تعريفه الذي هو من قبيل المنادى لم يناسب سوق الكلام لأن الذي من المقدمة التصديق بموضوعية الموضوع كما مر : ثم إن الموضوع الكلمات كما أسلفه لا الكلمة التي هي قول مفرد لأن البحث في النحو عن الكلمات في حالتها الاجتماعية والانفراد ، ولهذا قال بعضهم في هذا المقام : وإنما بدأ بتعريف الكلمة والكلام لأن النحو يبحث عن أحوالهما وعن أحوال ما تتوقف معرفته على معرفتهما من أقسامهما ، وما لم يعلم الشيء لا يمكن أن يحكم عليه :

لكن قال العصام في شرح الكافية : ثم البحث عن حال الكلمة وأقسامها ظاهر ، وأما البحث عن حال الكلام إن كان مرادفاً للجملة فكما يبحث عن الخبر الجملة والحال والصفة كذلك وحيث كان الأول تعريف الجملة لأن البحث عنه إنما يقع المذكور بلفظ الجملة لا الكلام ، وإن كان الكلام أخص من الجملة

تبركا باسمه القديم واقتداء بالكتاب الكريم وعملا بقول النبي العظيم « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله فهو أبتى » أى أقطع : ( الكلمة ) بفتح الكاف وكسر اللام أفصح من فتحها وكسرها مع إسكان اللام فيهما ، وهي لغة تقال للجمل المفيدة كقوله تعالى - كلاً إنها كلمة هو قائلها - وكلمة الله هي العليا - وتمت كلمة ربك - وهو من إطلاق الجزء مراداً به الكل: واصطلاحاً (قول) أى مقول تحقيقاً

فالبحث عن الكلام خفى " إلا أن يجعل بعض المباحث راجعاً إليه ، كأن يقال قولهم كم لها صدر الكلام بحث عن الكلام بأنه يجب أن تكون كم في صدره :

وبالجملة يجب تعريف الجملة أيضاً لأنها يبحث عنها أكثر من البحث عن الكلام بلا كلام كما ستعرف ، فنعم مافعل الزخشري في المفصل حيث قال بعد تعريف الكلام ويسمى جملة انتهى . وكأنه لم يلتفت للبحث عن الكلام في قولهم الكلام إما خبر أو إنشاء لأنه ليس بحثاً نحوياً محضاً ، ولهذا لم يذكره في الكافية ( قوله تبركا ) هو وما عطف عليه علة للابتداء ، فإن جعل كل علة فالنبرك علة لما تضمنته الابتداء من الإتيان إذ الخاص يستلزم العام ، فلا يرد أن التبرك في البسملة لا يتوقف على الابتداء ( قوله أفصح ) لا يخفى أن المحدث عنه بالفصاحة إنما هو الكلمة لا حركاتها لأنه قال الكلمة بفتح الخ أفصح ولم يقل فتح الكاف الخ أفصح من كسرها ، وإنما لزم من كلامه وصف المفرد بالفصاحة فسقط ما قيل مراده من وصف الحركات والسكون بالفصاحة وصف اللفظ المنتصف بهما ، فلا يرد أن الفصاحة إنما يوصف بها المفرد والكلام والتكلم ، ومعنى كون ذلك اللفظ أفصح كثرة استعماله ( قوله وهي لغة تقال للجمل المفيدة الخ ) الضمير راجع للكلمة باعتبار لفظها بالنسبة لقوله لغة تقال لأن الذى يقال أى يطلق على ما ذكر لفظ الكلمة وباعتبار معناها بالنسبة لقوله واصطلاحاً قول الخ ، والمراد بالجملة الجنس الصادق بالجملة والأكثر لأن لام التعريف التي للجنس تبطل معنى الجمع ، والمراد بالمفيدة الدالة على معنى يحسن السكوت عليه ، وهذا الإطلاق مجازى كما يأتى فلا وجه لإنكاره وإن كان المنكر كونه حقيقة فلم يبدعه أحد ، ويقال أيضاً لغة على اللفظ المفرد وهذا الإطلاق مدلولها الحقيقي ، ولهذا سكنت عن بيانه لأنه علم من ذكره الإطلاق المجازى أن معناها الحقيقي لغة مساو للاصطلاحى ( قوله وهو من إطلاق الخ ) فهو مجاز مرسل :

وقيل إن الكلام لما ارتبط بعبءه ببعض حصلت له بذلك وحدة فصار شبيهاً بالكلمة فأطلق عليه كلمة على جهة الاستعارة التصريحية ، وعلى كل فالعلاقة نفي أن إطلاقها على الحمل لا يختص بالمفيدة وإن اشتهر التقييد : وقول شيخنا العلامة الغنيمي بعد ذكر توجيه الاستعارة وأقول : ربما يؤخذ من هذه العلاقة اشتراط الإفادة إذ الارتباط لا يكون في غير المفيد فتأمل انتهى محل نظر لا يخفى ، كيف وقد جعل وجه الشبه الارتباط الذى هو في المشبه به أعم ، ولا فائدة في الكلمة وإنما الارتباط بين حروفها ( قوله قول ) لم يقل قوله ليطابق الخبر المبتدأ في التأنيث لأن من شروط المطابقة أن يكون الخبر مشتقاً أو في حكمه ، والقول هنا وإن كان بمعنى المشتق أى مقول إلا أنه مصدر ، ويجوز اعتبار الأصل في مثله واعتبار حاله المنتقل إليها على أن الرضى صرح بأن التاء لاتلحق من المصادر إلا ما وضع وصفاً ثم إن التاء في الكلمة للوحدة لا للتأنيث :

قيل الجمع بين لام الكلمة وإن كانت للجنس لا للعهد وتعريفها تعريف المعروف بناء على أن الجنسية كالعهدية لا تدخل إلا على ما حصل معناه في ذهن السامع : ويرد بأن اللام إنما تقتضى التعيين في ذهن السامع من وجه وهو تعيين اللفظ لا مطلقاً فالمعنى هذه اللفظة معناها ذلك الشيء على طريقي التعريف الاسمى ثم تغاير

أو تقديرا استعمالا للمصدر بمعنى المفعول كاللفظ بمعنى الملقوظ ، وهو اللفظ الموضوع لمعنى مفردا كان أو مركبا مفيدا كان أو غير مفيد ، واللفظ ما يتلفظ به الإنسان

المحكوم به للمحكوم عليه من حيث الوضع ، والحمل لا يقتضى المغايرة من حيث الحقيقة ليلزم مغايرة القلب المفرد للكلمة لأنه شئ من المحكوم به محكوم عليه :

وأما الجواب بأن المغايرة في المفهوم لا تنافي الاتحاد في الماصدق وإنما يجرى في القضية المحصورة وما هنا طبيعية وعدم استعمالها في مسائل العلوم لا في المبادئ التي منها مانحن فيه هذا :

والحق أنه لا حمل في التعريف والمعرف بل المقصود من التعريف التصوير وسيأتى قريبا ما يتعلق بذلك ثم إن اختلاف لفظ المعرف والتعريف بالإفراد والتركيب لا ينافي أن مفهوما واحدا ، فلا يرد أن المعرف هنا مفرد والمعرف مركب ولا شئ من المفرد بمركب ( قوله أو تقديرا ) أى كالضمان المستترة ، وإطلاق القول عليها وإن كان مجازا لغويا لكنه حقيقة عرفية فلا يلزم استعمال اللفظ في حقيقة ومجازه ولا الاشتراك في الحد ، وتسمية ما في النفس قولاً في - وأسروا قولكم - ويقولون في أنفسهم - لغوية ، والألفاظ إنما تطلق بحسب معانيها في الاصطلاح ، والقول فيه لا ينطلق على ما في النفس فلا اشتراك في القول باعتباره فلا يلزم استعمال المشترك في الحد ( قوله وهو اللفظ الخ ) المراد ما هو لفظ حقيقة أو حكما فتدخل كلمات الله لأن من شأنها أن يتلفظ بها قطعاً بل هي ملفوظة بالفعل وإن لم تكن ملفوظة بالنسبة إليه تعالى ، فلا يرد أنه يلزم كون القول أعم من اللفظ لأنه خاص بما يخرج من الفهم فلا يقال لفظ الله كما يقال قول الله ، وذكر اللفظ وإن دل عليه الموضوع بناء على أن الوضع جعل اللفظ دليلاً على المعنى لا تخصيص شئ بشئ بحيث إذا فهم الأول فهم الثاني لفظاً كان أو غيره ، لأن الدلالة الالتزامية مهجورة في التعاريف على أن اللفظ ذكر قبل الموضوع والمعنى مع كونه مأخوذاً في الوضع بناء على تجريده عنه ، وخرج بالموضوع المهملات والألفاظ الدالة بالطبع وبقوله لمعنى حروف الهجاء الموضوع لغرض التركيب . وأورد أن معنى لكرة في موضع الإثبات فيلزم أن لا يكون المشترك قولاً . وأجيب بأن الموضوع لمعنيين موضوع لمعنى فيدخل ( قوله ما يتلفظ به الإنسان ) أى حقيقة ومنه المحذوفات أو حكماً وذلك كالضمان المستترة ، فإنها كما قال الرضى ليست بحرف ولا صوت ولم يوضع لها لفظ وإنما عبروا عنها باستعارة لفظ المنفصل لها للتدريب ، ومراده أن المستتر ليس بموجود أصلاً بل اعتبارى محض كيف والاستتار هو الإخفاء تحت شئ أو جوفه ، والأصوات أعراض غير قارة لا يتصور لها تحت ولا جوف وإنما خص الحرف والصوت بالذكر إذ لا احتمال لغيرهما ، وهذا ظاهر جداً لكن خفى على بعض فظن أنه من مقولة أخرى فقال لا أدري من أى مقولة هو ، وعلى بعض آخر حيث قال فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا وتارة ممكناً جسماً أو عرضاً وتارة يكون من مقولة الصوت إذا رجع الضمير إلى الصوت فإطلاقه أنه ليس بصوت ليس على ما ينبغي انتهى ٥

ثم فيه أن ما ذكره من واجب وممكن إنما هو مدلول ذلك الأمر الاعتبارى الذى جعله النحاة جزءاً للكلام كما اعترف هو به في قوله إذا رجع الضمير إلى الصوت ، والأمور الخارجية لا تكون جزءاً من الكلام ، ومنه أيضاً كلمات الله والملائكة والجن :

وقيل في توجيه دخول ماعدا الضمان أنه مما يتلفظ به الإنسان في بعض الأحيان أو من شأنه أن يتلفظ به الإنسان . وأورد عليه أن ما يتلفظ به الإنسان مغاير بالشخص لما يتلفظ به غيره .



مهملاً كان أو مستعملاً ، فالقول أخص منه لاختصاصه بالموضوع ، فكل قول لفظ ، ولا يتعكس بالمعنى اللغوي ؛ فخرج بالقول غيره كالدوال الأربع وهو الخط والإشارة والعقد والنصب المشاركة للكلمة في الدلالة على المعنى ، وصح الإخراج به وإن كان جنساً لما قالوه من أن الجنس إذا كان بينه وبين فصله عموم وخصوص من وجه صح أن يخرج به ما تناوله عموم فصله ، والقول مع فصله الذي هو ( مفرد ) كذلك لصدقهما على زيد ونحوه ، وانفراد القول بصدقه على المركب والمفرد بصدقه على المعنى دون اللفظ كما يقال معنى مفرد ، والمراد بالمفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه كزيد فإن أجزائه هي ذوات حروفه الثلاثة التي هي :

وأجيب بأنه تدقيق فلسفي غير ملتفت إليه عند الأدباء ، وإنما قيد بالإنسان تقريباً لتصوير اللفظ من الفهم . واعتراض بأن أخذ اللفظ في تعريف اللفظ دور : وأجيب بأن اللفظ المعروف الاصطلاحي والتلفظ المعروف بمعنى إيجاد اللفظ أي الكلام اللغوي المعلوم لكل أحد ، وبأن هذا شرح لمفهوم اللفظ لا ماهيته . لا يقال وجود اللفظ محال لأن الحروف لا يمكن التلفظ بها إلا بواسطة الحركات لا متنازع بالتلفظ بالسواكن ابتداء ، والحركات لا يمكن التلفظ بها إلا بواسطة الحروف لعدم استقلالها بأنفسها فيلزم الدور : لأننا نقول يجوز أن يتلفظ بالحركات والحروف معاً ، ودور المعية جائز كما في الإضافات فإن أبوة الأب موقوفة على بنوة الابن وبالعكس ( قوله مهملاً كان أو مستعملاً ) المهمل الذي لم يوضع وبقائه الموضوع لا المستعمل وهو أعم من المستعمل إلا أن يريد المستعمل بالقوة بقرينة المقابلة فهو مساو للموضوع لكن لا تظهر نكتة العدول ، ودعوى أنها الاختصار في مقابلة من غير إبهام لأن مهملاً أخصر من غير موضوع لا يخفى ما فيها على أولى الأبصار ( قوله المشاركة للكلمة في الدلالة على المعنى ) أي الذي هو مفهوم مفرد وهذا بناء على أن المعنى ما يعنى من الشيء أعم من اللفظ وغيره ، والمشهور أنه ما يعنى من اللفظ أي ما يمكن أن يعنى أو ما يعنى بالفعل ، ونبه بهذا على صحة الإخراج وأن المعنى خرج مما يتناوله المفرد ، ويؤيده قوله بعد وصح الإخراج الخ فلذكر الإخراج صحيح ، وقول الجاهل : والدوال الأربع غير داخلة في اللفظ فلا حاجة إلى قيد يخرجها ، وكذا قال المصنف في شرح الملححة ، وذكر أن بذلك يستغنى عن الاعتذار الذي أشار إليه الشارح بقوله وصح الخ مسلك آخر فنظن ( قوله وإن كان جنساً ) فإن قيل : مقتضى كونه جنساً أنه جزء للكلمة ولا شك أنه اسم لقبوله علامات الأسماء فيكون جزئياً والجزء والجزئي متنافيان لحمل السكلي على الجزئي دون الجزء :

قلت : القول له اعتباران فهو جزئي باعتبار خصوص مادته وجزء باعتبار مفهومه ومثله يقال في مفرد لأن الفصل جزء ، وبهذا الجواب يسقط أن فرد الشيء لا يكون جنساً له لأن الفرد خاص ( قوله عموم من وجه ) أي وخصوص من وجه ففي الكلام اكتفاء ( قوله والقول مع فصله الخ ) الظاهر أنه لا يمنع تركيب الماهية ولو حقيقية من أمرين بينهما هذه النسبة بدليل أن ماهية الإنسان مركبة من الحيوانية والناطقة ، وذكر المناطقة أن الناطق يقال على غير الحيوان كالمالك لأن الحيوان يعتبر فيه النمو والملك لا ينمو ، نعم نقل عن إمام الحرمين اتصافهم بالحيوانية لكن الكلام في اصطلاح المناطقة . ثم إنه برّد كون الكلمة ماهية اعتبارية أنها قول والقول موجود في الخارج : ويجاب بأن القول يكون مسموعاً وخيلاً وبأن القول يعتبر فيه الوضع وهو من الأمور الاعتبارية لتوقفه على المنتسبين والمركب من الحقيقي والاعتباري اعتباري ( قوله كذلك ) أي بينهما عموم وخصوص من وجه ، وفيه نظر ستعلمه ( قوله ما لا يدل ) أي لفظ موضوع لا يدل لأن هذا تعريف للمفرد بالاصطلاح المنطقي وهو من أقسام اللفظ الموضوع ، ويدخل فيه عندهم الأعلام المركبة ، والمحققون من النحاة على

زى د ه وكل منها لايدل على معنى ، وليست أجزاؤه الزاى والياء والبدال خلافا لما فى الشرح بل هذه أسماء مسمياتها أجزاؤه ، ومسمياتها لاتدل على معنى وإنما يقال لها حروف المباني ، وتطلق بإزاء حروف المعانى التى هى قسيمة الأسماء والأفعال كما صرح به العلامة ابن أبى شريف فى حاشيته على المحلى ، وخرج بالمفرد المركب وهو مايدل جزؤه على جزء معناه كغلام زيد .

وزاد ابن مالك فى تعريفها فى التسهيل مستقل لإخراج أبعاد الكلمات الدالة على معنى كحروف المضارعة وياء النسب وتاء التأنيث وألف المفاعلة ، فإنها ليست بكلمات لعدم استقلالها .

أنها مركبات وبذلك بصرح كلامهم فى مالا ينصرف ، والمفرد عندهم الملفوظ بلفظ واحد بحسب العرف إذ نظرهم فى اللفظ من حيث الإعراب والبناء والعلم المركب قد يشتمل على إعرابين وإنما كانت مفردات عند المنطوق لأن نظره فى المعانى أصالة .

وبما تقرر علم أن المفرد من أقسام اللفظ فى الاصطلاحين ، وعلى هذا بشكل قول الشارح إنه ينفرد عن القول فتدبر ، وإضافة جزء من تعريفى المفرد والمركب للعهد الذهبى بالاصطلاح البياني فلا تفيد تعريفا فيكون الجزء فى تعريف المفرد نكرة فى سياق النفي فيفيد العموم بخلافه فى المركب فإنها فى الإثبات ، فالمعنى أن المفرد مالا يدل شئ من أجزائه والمركب مايدل شئ منها فلا يرد غلام زيد غير علم على التعريفين طردا وعكسا لأن الغين مثلا لاتدل ، والمراد الدلالة المقصودة فلا يرد الحيوان الناطق علما على التعريفين طردا وعكسا أو أن قيد الحيثية مراد فى تعريف ما يختلف بالاعتبار وجزء الحيوان الناطق وإن دل لكنه لا يدل على جزء المعنى من حيث إنه جزء .

وقد صرح السيد بأن اللفظ الواحد يكون مفردا ومركبا باعتبارين مختلفين ولا محذور فيه فلا حاجة لقيد التقصد ؛ وعلى اعتباره فالمراد قصد الواضع أو حين استعماله فى المعنى فلا يلزم عليه أن لا يكون لفظ النائم والساهى ومن لم يرد معنى مركبا بل مفردا أو لا يكون مفردا أيضا ( قوله زى د ) صوابه زه به ده بإلحاق هاء السكت على ما هو قاعدة الرسم المشهورة ( قوله خلافا لما فى الشرح ) يمكن حمل مافيه على تقدير مضاف : أى مسمى الزاى والياء والبدال على أن الحكم على اللفظ وبه حكم على معناه أو به إلا لقريئة ( قوله فكل منها لايدل ) أى باعتبار وضع اللغة فلا يرد دلالة الحروف فى بعض الاصطلاحات على الأعداد ( قوله حروف المباني ) سميت بذلك لأن الكلمات تبنى وتركب منها ( قوله حروف المعانى ) سميت بذلك لأنها توصل معانى الأفعال إلى الأسماء ( قوله العلامة ) هو لغة كثير العلم موضوع للمبالغة فالوصف به بهذا الاعتبار ، ودعوى اختصاص القطب بذلك إن صححت فلا تدل إلا على أنه الفائق فى أهل عصره ، ولا تدل على أنه جمع جميع أقسام العلوم على أنه لو سلم أن ذلك صار اصطلاحا لهم فمخالفته لغرض صحيح ( قوله على المحلى ) أى كتابه أو سماه باسم مؤلفه ( قوله مستقل ) أراد به كما قال فى الشرح ما هو دال بالوضع وليس بعض اسم كياء زيد ولا بعض فعل كألف ضارب ، وعلى هذا لا يرد أن الحرف لا يستقل بالمفهومية فيلزم عدم الانكاس لخروج الحروف كلها .

واعترض البدر الدمامينى على ابن مالك بأن المشهور أن المستقل ما ليس مفتقرا إلى غيره فتفسره بما ذكر مخترع لم تنصب عليه قريئة لا ينبغى مثله فى مقام البيان ، وبأننا لانسلم أن شيئا ما ذكره من الأبعاد لفظ دال بالوضع وإنما الدال مدخول ذلك البعض بواسطته ، وبأن تعريفه للمستقل يقتضى توقف معرفة الكلمة على الاسم والفعل ، ولا شك أن معرفتهما متوقفة على معرفة الكلمة فيلزم الدور ( قوله كحروف المضارعة ) الإضافة للملابسة ؛

وأسقطه المصنف كغيره لعله لما جنح إليه الرضى من أنها مع ماهى فيه كلمتان صارتا كالكلمة الواحدة لشدة الامتزاج فجعل الإعراب على آخره كالمركب المزجى ، وأسقط أيضا من التعريف الوضع المخرج للمهمل للاستغناء عنه بتعبيره بالقول الموضوع لمعنى لاغير ، ولكن خالف فى تعريف الكلام فعبّر باللفظ دون القول وأثر القول على اللفظ لكونه جنسا قريبا بالنسبة إلى اللفظ إذ اللفظ يصدق عليه وعلى غيره ، والقول وإن أطلق على غير اللفظ من رأى والاعتقاد بطريق الاشتراك فالمراد به هنا اللفظ للقرينة الدالة على ذلك فاستعماله فى الحد أولى .

وقدم تعريف الكلمة على الكلام لأنها جزؤه والجزء مقدم على الكل طبعاً فقدم وضعاً ليوافق الوضع

أى الحروف التى هى سبب المشابهة أو المعنى حروف الكلمة المضارعة التى تزداد فى الكلمة المشابهة للاسم ( قوله لما جنح إليه الرضى ) أى مال إلى مثله بمعنى أن المصنف جنح لمثل ذلك فأسقط ذلك القيد لاقتضائه أن تلك الأبعاض غير كلمات حقيقة وليس كذلك وإنما لم تكن كلمات لشدة الامتزاج ، وبهذا يندفع أن الرضى إنما ذكر اعتذاراً عن ابن الحاجب فلا يحسن تعليل إسقاط المصنف به هذا . والأقرب أن المصنف إنما أسقطه لأن الأبعاض ليست بكلمات لعدم دلالتها بالوضع كما قاله الدمامينى والسيد فهى خارجة بقيد القول ( قوله على آخره ) أى آخر ماهى فيه ، وهذا ظاهر فى الأبعاض المذكورة فى الشرح لافى المثنى وجمع المذكر السالم الداخلة تحت الكاف فى كلامه ، وصرح بهما غيره فإن الإعراب لم يجعل فيهما على آخر ما فيه العلامة بل نفس آخر ماهى فيه .

وذكر الرضى من الأبعاض التنوين . ولام التعريف ، ولا يخفى أن الإعراب فى نحو الرجل إنما هو للجزء الثانى الذى استحقه للمجموع المركب منه ومن الحروف الأولى . ولما كان أصل الاسم الإعراب لم يندوه مركباً مع التنوين بناء الفعل مع النون وأيضاً لم يكن للتنوين معه امتزاج قوى ألا ترى إلى سقوطه فى الوقف وفى الإضافة ومع اللام ، ولضعف الامتزاج لم يعرب على التنوين كما أعرب على تاء التأنيث ، وإنما لم يدر الإعراب على نون التوكيد على القول بأن الفعل معها معرب كما دار على ياء النسب وتاء التأنيث لمشابقتها للتنوين والإعراب قبل التنوين لاعليه ومشابقتها له تقلب ألفاً فى نحو - لنسفاً - ( قوله للاستغناء عنه بتعبيره بالقول ) فيه أن دلالة القول على الوضع إن سلمت التزامية مهيوجة فى التعاريف ( قوله لاغير ) أى لاغير الموضوع لمعنى وهو المهمل فلما لم يتناول القول المهمل كان مخرجاً له فلا حاجة لقيد آخر لإخراجه ( قوله ولكن خالف ) لاموقع لهذا الاستدراك لأن مخالفته فى تعريف الكلام لا تنافى أن إسقاط الوضع فى تعريف الكلمة للاستغناء بالقول غاية أنه يحتاج إسقاطه فى تعريف الكلام لنكتة ، والاستدراك إنما يتجه على نكتة اختيار القول هنا على اللفظ فلو أخره كان أظهر ( قوله لكونه جنساً قريباً ) لو قال لهذا ولكونه جنساً الخ أفاد أن الإيثار لأمرين إذ لاشك أن إغناؤه عن قيد الوضع يمكن أن يكون علة لإيثاره ككونه جنساً قريباً ( قوله بالنسبة إلى اللفظ ) قد يقتضى هذا أنه جنس متوسط ، والظاهر أنه قريب كما صرح به فى الشرح ، نعم اللفظ متوسط لأنه قريب بالنسبة للصوت بعيد بالنسبة للقول ( قوله بطريق الاشتراك ) إن أراد بحسب الاصطلاح فمنوع لأنه لا يطلق فى الاصطلاح حقيقة إلا على اللفظ المخصوص وإطلاقه على غيره مجاز ، وإن أراد بحسب العرف فلا يضر كما لا يخفى ، وبهذا يعلم أن التعبير به أولى من اللفظ وأما ما ذكره من الاعتماد على القرينة فلا يكتفى لأنه قد يقال القرينة تدل على أن المراد باللفظ الموضوع إذ هى قرينة المقام فيهما فتدبر ( قوله وقدم تعريف الكلمة ) قد يقال لأحاجة لنكتة تقديمها فقد أسلف أن المصنف بدأ بها لأنها موضوع هذا العلم على ما فيه ( قوله والجزء مقدم على الكل طبعاً ) الأقرب

الطبع ، ومن قدّم الكلام فلأنه أهمّ إذ به يقع التفاهم والتخاطب ، واللام في الكلمة كما قال الرضى لماهية الجنس من حيث هي هي من غير دلالة على قلة ولا كثرة ، فلا تنافي التاء التي للوحدة :

أن طبعاً صفة مصدر محذوف بتقدير ياء النسبة ، والمقدم طبعاً إنما يجب أن يتقدم وضعاً إذا كان المقدم والمؤخر موضوعين ، أما إذا وضع أحدهما وترك الآخر لظهوره وشهرته فلا يجب ، فاندفع ما قيل كان الوجه أن يبدأ بتعريف القول لأنه جنس للكلمة وكل جنس مقدم ومالم يعارضه أمر آخر كما في تقديم بعضهم الكلام ( قوله إذ به يقع التفاهم ) أى فهو المقصود بالذات للتعبير به عن المقاصد : وأورد أن الكلمة قد يعبر بها عن المقاصد كما في التعداد : وأجيب بأن الغالب في المقاصد التركيب ( قوله واللام في الكلمة الخ ) أى لفظ اللام كائن أو مستعمل لماهية هي جنس الكلمة : أى للإشارة إلى المفهوم الكلى المدخوله لأفرادها ، وقوله لماهية الجنس تفسير لقوله الكلمة قول مفرد يعنى أن مفهومها وحقيقتها مفهوم قول مفرد بالمفهوم والجنس والحقيقة بمعنى فالتعريف للمفهوم بالمفهوم ، ولم يرد بالجنس والماهية معناه المنطوق ليرد أنهما لا يكونان شيئاً واحداً فلا يصح القول بأن الجنس والماهية قول مفرد ، واختار كونها للجنس لأنه الغالب في التعريف وما قيل إنه لكون التعريف للحقيقة لا للفرد يرد عليه أن من جعلها للعهد أراد الكلمة المستعملة عند الحاجة ، والمراد مفهومها الكلى لا فرد معين كزيد فيرجع العهد للجنس :

وبه يندفع قول بعضهم لا مساغ للعهد للزوم كونه حصّة من الجنس ، وهنا ليس كذلك لكن يجب حينئذ أن يكون مدلول الكلمة هو المسمى بهذه اللفظة ليكون المعنى المقصود بالتعريف فرداً منه ، وبجعل أل للجنس علم أن قوله الكلمة قول مفرد طبيعية مستلزمة للسكينة لا مهملة وهي في قوة الجزئية فلا تناسب المراد وهو أن كل كلمة قول مفرد ، وقولهم إن الطبيعية غير مستعملة في العلوم مخصوص بمسائل العلوم كما في عبارة بعضهم لا مطلقاً فلا ينافي استعمالها في المبادئ كما هنا ، والقول بأنها محصورة كلية مبنى على أن أل للاستغراق هذا . والحكم بأن ما ذكر من القضية بأى نوع مبنى على أن المعرف محمول على المعرف وفيه خلف ، فشئ السعد على أن المعرف محمول على المعرف حمل مواطاة يجعل المعرف موضوعاً ذكرياً لا حقيقياً إذ المقصود بالتعريف المفهوم ، والموضوع الحقيقي للمعرف الأفراد كما أشار إليه الحفيد بقوله حملاً بحسب الظاهر لا الحقيقة ، وأنكر السيد الحمل وقال : إن التعريف تصوير محض لا حمل فيه . وأجاب الدوائى بأنه لا يلزم من كونه تصويراً محضاً انتفاء الحمل فإن المقصود من الكليات التصوير مع أنها تحمل ، وعلى كلام السيد فإنما أعطى المعرف أو أجزاؤه حركة الرفع لتجرده وحكاية له على أول أحواله فتدبر ( قوله من حيث هي هي ) الضميران فيه عائدان معا على ماهية الجنس لكن الأول باعتبار ذاتها والثاني باعتبار وصفها : أى من حيث إن الذات المسماة بماهية الجنس موصوفة بكونها ماهية الجنس ( قوله فلا تنافي التاء الخ ) جواب عما يقال اللام تفيد صلاحية وقوع الكلمة على الكثير لكونها للاستغراق والتاء تفيد عدمها لكونها للوحدة :

وحاصل الجواب أن اللام للجنس لا للاستغراق ، ولا منافاة بين الجنس والوحدة لجواز اتصال الجنس بالوحدة والوحدة بالجنس يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس وهذا جواب جدلى ، والتحقيق أن التاء ليست لوحدة جنس أشار إليه اللام بل لجعل أفراد هذا الجنس مشروطة في كونها أفراداً له بالوحدة حتى لا يصلح جعل كلمتين معا فرد هذا المفهوم ، وهذا لا ينافي الكثرة التي يستدعيها الجنس : وهذا وقد قيل لا يلزم للتنافي على تقدير الاستغراق إلا لو كانت التاء للوحدة الشخصية ولا داعي لإرادته لجواز كونها للوحدة النوعية كما قاله الهندى ، أو الجنسية كما قاله الجاهى :

والفائدة في ملاحظة التاء في مقام التعريف التنبيه من أول الأمر على أن الكلمة لا تصدق على أفرادها إلا بالوحدة الصرفة دون الاجتماع فلا يقال لمجموع زيد قائم مثلاً لأنه كلمة ( وهي ) بالاستقراء والقسمة العقلية ثلاثة ( اسم وفعل وحرف ) لا رابع لها ، لأن علماء هذا الفن تتبعوا ألفاظ العرب فلم يجدوا غيرها ، ولأن الكلمة

والمعنى جميع أفراد هذا النوع أو هذا الجنس وهو محل نظر لأن الوحدة النوعية ليست من معنى التاء في مثل هذا بل في نحو درجة واستخراجة ، وفي صيغة فعلة بالكسر والوحدة الجنسية ليست ثابتة في كلامهم ، نعم قد يقال التاء للوحدة الشخصية الكلية اللازمة لحقيقة الكلمة ، ولا تنافي بينها وبين الجنس لا من حيث هو ولا من حيث وجوده في ضمن السكل أو البعض ، وإنما التنافي بينها وبين المركب أو بين الوحدة الشخصية الجزئية والجنس ، وقولهم التاء في مثل تمرة للفرق بين الجنس والواحد لا يقتضي التنافي بل الخلاف وكما بينهما نعم فرق بين كلمة وكل بأن الوحدة مأخوذة في حقيقة الأولى دون الثانية على أنه يمكن تجريد التاء عن إرادة الوحدة بقرينة ال فاجتمع بينهما كالجمع بين العام ومخصصه واللفظ الدال على الحقيقة وقرينة المجاز وإلا كان معنى ال الاستغراقية لجميع الأفراد لا كل فرد فرد بدلاً عن الآخر ، وامتناع وصف مدخولها بالجمع يدل على المعنى الثاني ، وإذا كان كل فرد بدلاً عن الآخر لا منافاة إذ لا تنافي بين إرادة الواحد وبين إرادة كل واحد بدلاً عن الآخر فإن الثاني يستلزم الأول والملزوم لا ينافي اللازم ( قوله والفائدة الخ ) جواب عما يقال الجنس لاحتامه القلة والكثرة لا ينافي الوحدة ، ولكن ما الفائدة في ملاحظتها في مقام التعريف ( قوله وهي اسم وفعل وحرف ) أنت خير بأن هذا تقسيم والتقسيم ضم قيود متباينة أو متغايرة إلى مفهوم ليحصل من انضمام كل قيد إليه مفهوم أخص منه إما بحسب الصدق كما فيما نحن فيه أو بحسب المفهوم كتقسيم المعلوم إلى الموجود والمعدوم ، فإن المعدوم المطلق مبين للمعلوم بحسب الصدق إذ لا معلوم إلا وهو متحقق وهو مجموع المقسم والقيد فالضمير في قوله وهي اسم عائد إلى الكلمة باعتبار مفهومها ، ومفهومها ينقسم إلى الثلاثة لأن القول المفرد ينضم إليه الدال على معنى في نفسه غير مقترن بزمان فيحصل مفهوم الاسم فالتقسيم لمفهوم إلى مفاهيم فالواو ليست بمعنى أو إذ هي منقسمة إليها لا إلى أحدها فاندفع أن الضمير إن عاد للفظ الكلمة ورد أن لفظها لا يكون إلا اسماً أو إلى معناها ورد أنه ليس بمؤنث فلا يصح هي وإنه ليس باسم ولا فعل ولا حرف لأنها ألفاظ والمعنى ليس بلفظ :

وفي إطلاق أن المعنى ليس بلفظ نظر لأن المعنى ما يتعلق به القصد وقد يكون لفظاً كأسماء الأفعال وأسماء المصادر فإن معناها على الصحيح لفظ الفعل والمصدر ، بل الكلمة فإن معناها لفظ كما يقتضيه حدها ( قوله بالاستقراء ) متعلق بالثبوت الذي بين المبتدأ والخبر ولا حاجة لتقدير العامل ، بل يكفي فيه رائحة الفعل ، وبعض النحاة يقدر عامل الظرف هكذا انحصرت بالاستقراء ولعله لا لعدم كفاية التعلق بما ذكر ، بل لأن التقسيم من التصورات التي لا يقام عليها الدليل كما لا يخفى لأن الغرض منه تحصيل المقسم وهو لا يقتضي إلا ضم القيد إلى مفهوم ما يطلق عليه المقسم :

قال بعضهم : والأغلب أن يكون التقسيم متضمناً لحصر المقسم في الأقسام والحصر إما عقلي بأن يحكم العقل بمجرد ملاحظة مفهوم القسمة بالانحصار ، وقد يكون استقرائياً يحتاج في الحكم به إلى التبع للأقسام ، وقد يوجد حصر لم يكن فيه ذلك بل يستعان فيه بتنبيه أو برهان ويسمى حصراً قطعياً ويسمى جعلياً ( قوله ثلاثة ) إشارة إلى أن مجموع قوله اسم الخ خبر واحد لأن الكلمة منقسمة إلى هذه الثلاثة لا إلى أحدها فيكون العطف مقدماً على الحمل ، وإنما أعرب كل جزء بالإعراب الذي استحقه المجموع لتعذر إعرابه ، وكون إعراب بعض

إما أن تدل على معنى بنفسها أولا والثاني الحرف والأول إما أن يقتصر بأحد الأزمنة الثلاثة أولا والثاني الاسم والأول الفعل ، وتقسيمها إلى هذه الثلاثة من تقسيم السكلى إلى جزئياته كانقسام الحيوان إلى إنسان وفرس ، ومن جعلها

دون آخر تحكما ، وعلى هذا فقوله ثلاثة بيان للمراد وليس المراد أنه محذوف من الكلام وبجملته أنه إشارة إلى أنه محذوف وهو الخبر ، وقوله اسم الخ بدل منه بناء على جواز حذف المبدل منه ؛

وقدر قدر بعضهم الخبر لدفع ذلك وقال التقدير وهى منقسمة إلى الاسم والفعل والحرف أى وهى صادقة على ذلك فإن الكلمة من حيث هى هى ليست باسم ولا فعل ولا حرف بل هى أعم من كل واحد من هذه الثلاثة فكيف يستقيم الحمل لأنه يصير من حمل الخاص على العام ،بقى أن الضمير إذا كان مفاده مذكرا وخبره مؤنثا أو على العكس كان رعاية الخبر أحسن فكان الأولى وهو ويمكن أن يكون تقدير الشارح ثلاثة لدفع هذا أيضا فتدبر ( قوله إما أن تدل ) هو بتأويل المصدر خبر إن واسمها الكلمة فيصير المعنى لأن الكلمة إما دلالتها على معنى فى نفسها أولا ، وهو غير مستقيم لأن المصدر لا يحمل على الذات فلا بد من تقدير مضاف إما من الاسم أى لأن حال الكلمة أو دلالتها ، أو من الخبر أى لأنها ذات دلالة ؛

ورجح هذا بأن الضرورة إنما نشأت من الخبرة لألبقى التأويل فيه ، ولأن تقدير الحال والدلالة لا يناسب مقام تقسيم الكلمة ولا القول بأن الثانى اسم وفعل ويحوج إلى صرف قوله الثانى الحرف وأخواته عن الظاهر ، ويستدعى عدم صحة الحصر على الأول لأن حال الكلمة لا ينحصر فى الدلالة وعدمها ، وعدم صحة الحمل على الثانى لأن دلالتها لا يصح حمل عدم الدلالة عليها ؛

وقيل أن تدل بتأويل مصدر مبتدأ محذوف والخبر والجملة خبر إن أى لأنها إما دلالتها على معنى فى نفسها ثابتة أولا ، ويجوز أن يجعل الحمل من باب الإسناد المجازى أو يكون المصدر المؤول مؤولا باسم الفاعل فلا تقدير ؛ على أن السيد فرق بين صريح المصدر والفعل المؤول به لأن من رجع إلى المعنى يعرف أن الأول لا يرتبط بالذات من غير تقدير أو تأويل والثانى يرتبط به من غير حاجة إلى شىء منهما ، وسأأتى ما يتضح به معنى هذا التقسيم فى حدود الكلمات الثلاث ( قوله على معنى فى نفسها ) أى بحيث كونه يفهم منها معنى بحسب الوضع بأن يكون تمام الموضوع له أجزأه فشمّل الفعل لأن المعنى الذى يدل عليه بنفسه وهو الحدث جزء معناه لا خارج عنه وإن كان بعض أجزائه ، وهو النسبة الجزئية المخصوصة لا تدل عليه بنفسه ، وكذا الزمان على ماسيجى ( قوله أولا ) أى أولا تدل على معنى كذلك أو التقدير أو تدل على معنى لا يكون بنفسها بل بغيرها والمراد أن لا تدل إلا به بأن يحتاج فهم المعنى إلى ذكر متعلق مخصص لا يحذف إلا نادرا كما فى الحروف الجوابية ، وهذا وجه وإن كان غير مشهور لأن العبارة عليه نص فى المقصود وهو ثبوت الدلالة وأن لا يكون المعنى بنفسها بخلاف الأول ، فإن لا تدل على معنى بنفسها يحتمل نفي الدلالة مطلقا لكن يحتاج إذن إلى قيد فقط لأن الفعل يدل على معنى لا بنفسه وهو النسبة ( قوله الثانى الحرف ) استئناف كأن سائلا قال ما الأول وما الثانى فقال الثانى الحرف ؛

وقوله والأول الخ معطوف على الجملة الاستثنائية ، ولأن أن تعطف أولا ثم تجعل المجموع جوابا وكذا الحال فيما بعده ، وذكر بعض الأقسام بالعطف وبعضها بدونه سلوكا لطريق الاستئناف البياني للمبالغة والعطف على الأصل ( قوله من تقسيم السكلى الخ ) سبق معنى التقسيم ، والسكلى الذى يشترط فيه كثيرون ، واللفظ الدال عليه يسمى مطلقا ، والجزئى قسبمه ، والكل المجموع من حيث هو مجموع ، والجزء بعض الشىء ، والسكلىة

أقساماً للكلام أو للكلم فهو من تقسيم الكل إلى أجزائه كأنقسام السكنجيين إلى خل وعسل :  
وعلامات الأول صدق اسم المقسوم على كل من أقسامه بخلاف الثاني فقد ظهر الفرق بينها ، وقدم الاسم  
في الذكر للإخبار به وعنه ، وأتبعه بالفعل للإخبار به لا عنه ، وآخر الحرف لعدمهما فيه :

ثبوت الحكم لكل واحد بحيث لا يبقى فرد ، ويكون الحكم ثابتاً للكل بطريق الالتزام ، ويقابلها الجزئية وهي  
الثبوت لبعض الأفراد ، ويكون ما هنا من ذلك التقسيم فسقط ما قيل إن كلام المصنف يقتضي أن تكون الكلمة  
مجموع الثلاثة لا كل واحد منها لأن الواو توجب الجمع ، ووجه السقوط أن محل كون الواو كذلك في تقسيم الكل  
إلى أجزائه إذ لا بد من اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الوجود ليرتب الحكم على المجموع فلا يصح إطلاق  
المقسم على كل جزء بطريق الحقيقة لا في تقسيم الكلي إلى جزئياته فإن الواو فيه لمطلق الجمع الإفرادي الثابت  
في كل فرد ، لأن مورد التقسيم فيه لا بد أن يكون مشتركاً فيصبح إطلاق المتقسم على كل جزء منه بطريق الحقيقة  
( قوله فهو من تقسيم الكل الخ ) رده في شرح المتمة بأن تقسيم الكل إلى أجزائه يتوقف على صدق المقسوم على  
جميع أجزائه والكلام بخلاف ذلك لأن ماهيته توجد من الأسماء فقط ومنها ومن الأفعال انتهى . فهي ليست  
أقساماً للكلام بالمعنيين :

وقول بعضهم الكل إنما بنعدم بانعدام جزء حقيقي لا اعتباري إنما ينفع في عدم توقف ماهية الكلام على  
الحرف لأنه جزء اعتباري دون الفعل كما لا يخفى ( قوله صدق اسم المقسوم ) الأولى المقسم والصدق في المفردات  
بمعنى الحمل ويستعمل بعل ، وفي القضايا بمعنى التحقق ويستعمل بفي ، والتقسيم ضم قيود إلى أمر مشترك ليحصل  
أمر متعددة هي أقسام له ، وكل من تلك الأمور بالقياس إلى الكلي الأعم يسمى قسماً وبالقياس إلى الأخص  
الحاصل من ضم قيد آخر قسماً ، والكلي الأعم بالقياس إلى تلك الأمور المخصوصة مقسماً ، والتقسيم الذي أقسامه  
متباينة كما نحن فيه حقيقي وهو المتبادر عند الإطلاق ، وماليس كذلك اعتباري ( قوله بخلاف الثاني ) وما ورد  
مما ظاهره بوهم الصدق فهو مؤول نحو «الحج عرفة» أي معظم أركانه عرفة ، ووجه إيرادها على ما هنا باعتبار  
استلزامه للإخبار عن عرفة بالحج ، وأن يقال عرفة الحج ، وإلا فنفس التركيب إنما حمل فيه القسم على المقسم ،  
ويرد نصاً على كون الخاص لا يصح الإخبار به عن العام ( قوله للإخبار به وعنه ) أي لصحتهما بحسب الوضع  
فلا يرد نحو غدر وخبت مما هو ملازم للنداء أو أراد بالإخبار الإسناد وما هو ملازم للنداء مسند إليه في المعنى  
لأنه علق به طلب الإقبال وأوقع على وجه لا يحتمل صدقاً وكذباً لأنه بصيغة النداء الإنشائية ، ولا يصلح للإخبار  
عنه لأن الإخبار عن الكلمة تعليق شيء بها على وجه يحتمل الكلام معه الصدق والكذب ، والأسماء المسند  
إليها في الجملة الإنشائية لم يخبر عنها والإسناد إليها أعم ( قوله للإخبار به ) أي وضعاً فلا يرد أن الأمر والنهي  
والتعجب وما ضاهاها أفعال مع أنها لا تصلح لأن يخبر بها ، أو يقال الأمر والنهي وإن لم يكن خبراً بصريحه  
لفظاً لكنه راجع إليه ألا ترى أن معنى قولك اضرب أطلب أن تضرب أو أريد أن تضرب وهذا لا شك  
أنه خبر :

واعلم أن صلاحية الفعل للإخبار به إنما هو باعتبار جزء معناه وهو الحدث لاستقلال هذا الجزء بالمفهومية  
وأما مجموع معناه فغير مستقل فلا يصلح لذلك كما لا يصلح للإخبار عنه ضرورة أن كل واحد من المحكوم  
عليه وبه يكون ملحوظاً بالذات وكذا النسبة الداخلة في مفهومه والزمان لأنه اعتبر في معنى الفعل على أنه قيد  
للحدث ، والحدث السالك في الزمان المخصوص اعتبر من حيث إنه منتسب إلى الغير ( قوله لعدمهما فيه ) معنى

ولسكل من الأقسام الثلاثة علامات وكذا حدود يعرف بها ويتميز بها عن قسيميه ، وأثر التمييز بالعلامات على الحد وإن كان الحد أضبط لاطراده وانعكاسه بخلافها إذ لا تنعكس تسهيلا على المبتدئ فقال ( فأما الاسم ) وهو مادل على معنى في نفسه

قولهم الحرف لا يخبر به أنه لا يخبر بمعناه معبرا عنه بمجرد لفظه أو لفظ الحرف يخبر به كقولنا الحرف في ولا ، ولفظ انقل يخبر عنه كقولنا ضرب فعل ماض ( قوله وكذا حدود ) فصلها بكذا لعدم ذكر المصنف لها ( قوله وإن كان الحد أضبط ) أى والحال أنه أضبط فهو أتم فائدة وأكثر تحقيقا ( قوله لاطراده وانعكاسه ) الاطراد استلزام الوجود والانعكاس استلزام العدم للعدم ( قوله بخلافها ) أى العلامة وهى الخاصة فلا تنعكس قيل إن المراد أن الخاصة يجب اطرادها ولا يجب انعكاسها بل يجوز ذلك فيها لجواز كونها شاملة ، وقال السيد : لا حاجة للعدول عن الظاهر لأن المطرد المنعكس يسمى عند النحويين حداً أى معروفا انتهى وإنما قال أى معروفا لأن الحد إنما يكون بالذاتيات :

قال بعضهم : فقولك الاسم يعرف بالجر صحيح ، وقولك الاسم ما يقبل الجر غير صحيح انتهى : ووجه عدم الصحة أن الحصر فيما يقبل الجر باطل :

قال السيد : إذا كانت الجملة معرفة الطرفين احتمل أن يكون القصر فيها من قصر المسند على المسند إليه وبالعكس فالمرجع فيه للقارئ ، فسقط ما قيل يجوز أن يكون معنى التعريف بالعلامة أن الاسم ما يقبل هو أو معناه إحدى هذه العلامات أو مجموعها ، أو ما يقبل بعض أفراد الجر وهذا صحيح مطرد منعكس :  
واعلم أنه يجوز التعريف بالخاصة ولو إضافية لأن المعتبر في المعرف كونه موصلا إلى التصور إما بالسكنه أو بوجه ما سواء ميز الشيء عن جميع ماعداه أو بعضه ( قوله تسهيلا ) علة لآثر فهو مفعول لأجله .  
فإن قلت : شرطه الاتحاد في الزمن ولم يتحد إذ وقت الإيثار ليس وقت التسهيل .

قلت : لعل المراد قصد التسهيل وزمنه وزمن الإيثار واحد ( قوله على المبتدئ ) بالهمز وبالياء وهو الذى ابتدأ في العلم ولم يصل فيه إلى حالة يستقل بتصوير المسائل ، فإن بلغ ذلك فهو المتوسط فإن زاد على ذلك باستحضار غالب الأحكام وأمكنه إقامة الأدلة فهو المنتهى ( قوله فقال ) معطوف على آثر بالفاء المفيدة للتعقيب الذكري أو لتعقيب مفصل أو مجمل ( قوله فأما الاسم ) أى ماصدقائه في الجملة فال للعهد الذهني على رأى المعانين ، ويجوز جعل ال للحقيقة والجنس وذلك لا يقتضى تمييز كل فرد إذ الجنس يوجد ويتحقق في ضمن بعض الأفراد فالتمييز لبعض الأفراد تمييز للجنس قطعا فلا يرد أنه لا تمييز بها في كيف مثلا ، وأن تكون للشمول بناء على أن المراد بتمييز الاسم بهذه العلامات تمييزه بمجموعها أو بجميعها أعم من أن يقبلها بنفسه أو بمعناه فلا يرد ما تقدم أيضا ، والأقرب أن ال في كلامه للعهد الخارجى أى الاسم المتقدم في التقسيم ويرجع ذلك لاحتمال الحقيقة لأن المراد بالاسم المنكر الواقع في التقسيم الحقيقة كما علم مما مر ، وكان المقام مقام الإضمار ولكن العدول للإظهار لثلا يتوهم عود الضمير للفعل أو الحرف لقربه فالظاهر أوضح خصوصا للمبتدئ المقصود من الكتاب بالذات ( قوله وهو مادل ) أى كلمة بقرينة التقسيم فلا يرد أن في ما إيهاما والحدود تصان عنه ، واندفع النقض بالدوال الأربع وهو ظاهر وينفس الحد لأنه مركب ، والكلمة قول مفرد والفعل الواقع في التعاريف لم يقصد منه الزمان المعين مجازا مشهورا ، فالمعنى كلمة ذات دلالة ، وهذا تعريف للمفهوم بالمفهوم فلا يتوجه أنه عرف الاسم بالاسم والفعل والحرف ثم عرف كلا منهما بالثلاثة ( قوله في نفسه ) في بمعنى الباء أو الظرفية



غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة

مجاز عن دلالة اللفظ عليه بلا حاجة إلى الغير ، والنفس تطلق حقيقة على معان من جملتها الذات كسكنت البصرة نفسها ، ومنه قوله تعالى - ولا أعلم ما في نفسك - وليس ذلك لمشكلة - تعلم ما في نفسي - يدلبل - كتب ربكم على نفسه الرحمة - ولا مشكلة ، ولا تختص حقيقة بماله حياة ليكون إطلاقها على غيره مجازاً فيلزم أخذ المجاز في الحذف والضمير في نفسه عائد إلى ما ، والمراد أن لا تحتاج الدلالة عليه إلى ذكر المتعلق بخصوص بأن لا يتوقف فهم معناه عليه فخرج الحرف لاحتياجه إليه :

وقول السيد في شرح الفتح إن الحرف دال بنفسه أراد به أن الواضع جعله وحده بإزاء المعنى لعدم الاحتياج فيه بالنظر إلى اعتبار الواضع والاحتياج بالنظر إلى فهمه منه في نفس الأمر ؛ وإنما احتاجت من مثالي الدلالة على الابتداء إلى كلمة أخرى لأنه لم يوضع لمفهوم الابتداء المطلق أو الخصوص كلفظهما ، بل لكل واحد من الابتداءات الخصوصية كالسكان بين السير والسكوة ، وتخصيص الابتداء بخصوصية الطرفين فلم يعقل طرفاه الخصوصان لم يفهم المعنى فاحتاجت في الدلالة على المعنى إلى كلمة أخرى فظهر أن تعقل معنى الحرف يتوقف على تعقل كلمتين إحداهما الفعل أو شبهه والأخرى ما يذكر بعده لا على ذكرهما ، وإنما لم يجوزوا حذف ما بعده مع القرينة كما في المبتدأ وغيره وجوزوا حذف الفعل أو شبهه ، لأن معنى الحرف لا ينفك عن غيره تحقفا وتعقلا فلا ينفك لفظه عن لفظ غيره للمحاذاة بينهما فيكون اللفظ على وفق المعنى ، واكتفى بذكر ما بعده لحصول المحاذاة في الجملة دون العكس لأن معنى الفعل كثيرا ما يكون أمرا عاما يظهر كل الظهور ويكون كالمذكور بخلاف ما بعده غالبا فهو بالذكر أولى ، وقد يحذف متعلق بعض الحروف كما في حروف الإيجاب نحو نعم وبلى :

فإن قلت : حيث كان من موضوع الكل ابتداء مخصوص فهو يدل وضعا على الابتداء المطلق ، والخصوصية والمطلق مما يستقل بالمفهومية ولذا صار لفظ الابتداء اسما فالحرف كالفعل دال تضمننا على معنى مستقل ، قلت : لم يؤخذ الابتداء في مفهومه مطلقا أى لا المطلق ولا المقيد إلا من حيث كونه آلة للملاحظة الغير ، وما كان كذلك لم يستقل بخلاف الحدث في الفعل والابتداء في لفظ من فلا يفهم منه أصلا إلا ما كان رابطا فإن المطلق الذي في ضمن المقيد مأخوذ على وجه الربط :

وقد يجاب بأن المعتبر في مفهوم الحرف أمر إجمالي يصدق عليه أنه ابتداء خاص لا المفهوم المصدري مع خصوصيته ليلزم ما ذكر فلا يفهم منه مطلق الابتداء المستقل ، هذا ولا يخرج ذو ونحو لعدم الاحتياج في فهم معناه منه إلى المتعلق وإنما وجب المتعلق لغرض آخر ولا أسماء النسب لعدم توقف فهم المعنى إلى متعلق بخصوص ( قوله غير مقترن ) حال من فاعل دل أى حال كون ذلك الدال غير مقترن معناه مطلقا والمراد السلب الكلى فيخرج الفعل لأن أحد معنييه المستقلين مقترن ، واندفع أن معنى الفعل غير مقترن لأن الزمان جزؤه فلو اقترن الكل بالزمان لزم اقتران الزمان بالزمان فلا يخرج الفعل من تعريف الاسم لأن ذلك إنما نشأ من جعل غير صفة للمعنى أو حالا منه لقربه وعدم التقدير ، ولا حاجة لما قيل في دفعه إن معنى الاقتران عدم الانفكاك وتماز معنى الفعل لا ينفك عن جزئه ، ولما قيل المراد بعدم الاقتران أن لا يجعل الواضع أحد الأزمنة جزء المعنى وبالاقتران أن يجعل أحدها جزءه ( قوله بأحد الأزمنة الثلاثة ) أى المشهورة المستغنية عن البيان فلا إشكال في وقوعها في التعريف سواء كانت حقيقة عرفية أو مجازا مشهورة ، ولم يكتف بقوله بالزمان لثلا يخرج نحو

وضعا (فيعرف) أى يتميز عن قسيميه (بأل) المعرفة من أوله (كالرجل) إذ هي المتبادرة عند الإطلاق حتى إذا أريد غيرها قيدت فيقال أل الموصولة أو الزائدة، واختصت به لأنها موضوعة للتعريف ورفع الإبهام، وإنما يقبل ذلك الاسم ومراده به ما يمكن دخول أل عليه كما مثل لأن كثيرا من الأسماء لا يدخلها أل كالمضمرات والمبهمات وأكثر الأعلام :

صوبح مما اقترن بمطلق الزمان ، ولو حذف أحد لصح لأن أل في الأزمنة تبطل معنى الجمعية إلا أنه ذكره في مقابلة الفعل واقتران المضارع بزمانين بوضعين ، وبالنظر إلى كل مقترن بواحد أو المقترن باثنين مقترن بواحد ، ولا يخرج لفظ الماضى والمستقبل ونحوهما مما يدل وضعا على الزمان المعين لأنه من لوازم مدلوله لآعينه ، فإن الماضى معناه العدم بعد الوجود والاستقبال وجود منتظر ويلزمهما الزمان المعين وليس مدلولهما ، ومعنى الفعل ثبوت الحدث في الزمان المعين فعنى الأول شىء ماض والثانى شىء في زمن ماض ( قوله وضعا ) تنصيص على أن المراد الدلالة على معنى في نفسه بحسب الوضع فلا نقض بالفعل والحرف الدالين على معنى بنفسه غير مقترن بالزمان عقلا وعدم الاقتران بحسب الوضع فلا يرد ما استعمل في زمان معين من الأسماء كاسم الفاعل والمفعول والفعل ومالم يقترن في الاستعمال بالزمان من الأفعال كأفعال المقاربة والمدح .

والحاصل أنه لا عبرة بما يعرض الاستعمال وإن كان بمنزلة وضع ثان فالمدار على الوضع الأول إلا أنه يشكل بالأعلام المنقولة عن الفعل كيزيد ويشكر فيما أن يقال هي أسماء وأفعال باعتبارين ، والأمور المختلفة بالاعتبار قيد الحيشية يراعى فيها أو يقال إنها أسماء دائما بعد النقل لأنه لم يبق فيها شىء من آثار الوضع الأول من العمل وطلب الفاعل بخلاف نحو أفعال المقاربة هذا تحرير المقام من غير خلط في الكلام ، ولم يرد بقوله وضعا أن يكون المعنى تمام الموضوع له فتكون الدلالة مطابقة كما توهم وإلا لخرج الفعل بقوله في نفسه لأنه في الدلالة على تمام المعنى محتاج ولا أن يكون المعنى بعض ما وضع له وإلا لخرج الأسماء الموضوعة لمعان لاجزاء لها كلفظ الجلالة ، بل المعنى الأعم من أن يكون المعنى موضوعا له فقط أو مع غيره بمعنى أن الواضع اعتبره في معناه وحده أو مع غيره فشمّل الأسماء والأفعال ( قوله عن قسيميه ) أى كل فرد من أفراد كل واحد من قسيميه ( قوله بأل ) أى بدخولها ( قوله من أوله ) الظاهر تعلقه بقوله يعرف أى يعرف من جهة أوله ( قوله على الإطلاق ) أى من إطلاق أل وعدم تقييدها أو عند الإطلاق أو معه ( قوله واختصت به ) لما كان امتياز الشىء بالعلامة فرعا عن اختصاصه بها بين الاختصاص ( قوله لأنها موضوعة للخ ) أى لأنها للإشارة إلى تعريف مدخولها وتعيينه ، وغير الاسم لا يصلح لهما لأن ذلك متوقف على التوجه إلى الشىء وملاحظته بالذات ، وأورد أن جزء معنى الفعل وهو الحدث ملاحظ لذاته فلم تدخله لتعيين هذا الجزء كما أن الأسماء المشتقة عرفت لتعيين بعض معناها لأن تمامه غير ملحوظ لذاته لأن منه النسبة .

ومن صرح بأن النسبة معتبرة في مفهوم المشتقات السيد إلا أن يجاب بأن جزء معنى الفعل إنما هو الحدث المبهم من حيث إنه مبهم فلو عين خرج عن وضعه ، وقد يمنع أن الواضع اعتبره في الفعل من حيث إنه مبهم بأن يكون الإبهام من شرط تحقيق الموضوع له ، بل الظاهر أنه اعتبره ساكتا عن إبهامه وعدمه ، ويمكن أن يقال لما كان الملاحظ في المشتقات أولا هو الذات جاز دخول اللام لجرد تعريفها وأما ما ليس بهذه المثابة فنوع دخول اللام لتعريفه على الأصل ، وأورد أيضا أنه لم لا يجوز تعريفه باعتبار الزمان إلا أن يدعى اعتبار إبهامه أيضا ( قوله ومراده به ما يمكن الخ ) أى ما يصدق عليه الاسم في الجملة وليست أل فيه للاستغراق لأن العلامة لا يجب أن تنعكس بل لا يسمى علامة إلا ما لا ينعكس على مامر ، ولا ينافى هذا ما أسلفناه من جواز إرادة الاستغراق والجنس لأن ذاك بالنسبة لمجموع العلامات لا لكل واحدة ، ويمكن إرادة ذلك بالنسبة لما ذكر أيضا ( قوله وأكثر الأعلام ) يؤهم أنها تدخل

ويجوز أن يراد بأل ما هو أعم من المعرفة لتدخل الموصولة والزائدة وكل منهما من خواص الاسم أيضا وذلك لموافقتهما آل المعرفة صورة وحكما ،

ويحمل دخول الموصولة على المضارع على أنه ضرورة أو شاذ بل قال الجرجاني إنه خطأ بإجماع وهذا الاحتمال هو ظاهر إطلاقه هنا وفي الشذور لكن الأول هو مقتضى كلامه في الأوضح والجامع .

وتعبيره بأل أولى من تعبيره من عبر بالألف واللام إذ لا يقال في هل الهاء واللام ولا في بل الباء واللام :  
وتعبير غيره بأداة التعريف أحسن من تعبيره بأل لشموله لأل واللام على قول من يراها وحدها هي المعرفة ولأم بدلها على لغة حمير كقوله عليه الصلاة والسلام « ليس في امبر امصيام في امسفر » .  
( و ) يعرف أيضا من آخره ( بالتنوين ) وهو نون ثبتت لفظا لا خطا استغناء عنها بتكرار الحركة ،

في بعض الأعلام وليس كذلك لأن الكلام في المعرفة وآل في الأعلام له للمح أولئك ما دخلته ( قوله ما هو أعم من المعرفة لتدخل الخ ) فيه أن ذلك يشمل الاستفهامية وهي إنما تدخل على الفعل الماضي كما حكاها قطرب في قولهم آل فعلت ، لكن ذلك غريب كما في المغنى فلا يرد ( قوله وكل منهما يختص بالاسم ) أى فصيح أن يجعل علامة عليه ( قوله وذلك لموافقتهما آل المعرفة صورة وحكما ) انظر ما المراد بالموافقة في الحكم إذ لا يصح كونها للاختصاص بالاسم لأنه المعلل فتلزم المصادرة :

وعبارته في [ الفواكه الجنية ] ظاهرة حيث قال : وأما الموصولة والزائدة فلموافقتهما للمعرفة صورة أعطيا حكمها انتهى :

والعجب من المحشى حيث لم يتعرض لكلام الشرح وإنما قال : فإن قلت : لم اختصت الزائدة بالاسم حتى جعلت علامة عليه قبل حملا على المعرفة للتحسين وفيه نظر لأن الزائدة هي المعرفة لكن لم يرد بها التعريف فلا حاجة إلى الحمل على أنه لم يحمل تنوين الترنم والغالى على التنوينات الأربع فالحمل في بعض المواضع دون بعض تحكم أم : فأوهم أن الشارح لم يتعرض لذلك وأيضا لم يتعرض لاختصاص الموصولة ، وأغرب من ذلك دعواه أن الزائدة هي المعرفة المخالفة لكلامهم كما لا يخفى .

وأعجب العجب أن شيخنا العلامة الغنيمي لم يتعقبه بشيء غير أنه كتب قوله وفيه نظر فيه نظر لأن الزائد مؤكد ، وفيه كلام يراجع في بحث الحقيقة والحجاز ( قوله على أنه ضرورة الخ ) أى والمراد دخول لا ضرورة فيه ولا شذوذ كما هو المتبادر من إطلاقه ( قوله بل قال الجرجاني الخ ) توقف فيه بعض الفضلاء لأن تجوز تخطئة أرباب اللسان يرفع الوثوق بالدلالة الواردة عنهم ( قوله وهذا الاحتمال الخ ) بتأمل هذا مع ما سبق من أن المعرفة هي المتبادرة من الإطلاق ، إذ كيف يكون غير المتبادرة هو ظاهر الإطلاق ( قوله إذ لا يقال الخ ) هذا يقتضى الامتناع لا الأولوية إلا أن يقال المراد لا يقال في الكثير الفصيح ( قوله لشموله الخ ) فيه أن التعبير بأل شامل لذلك ، بل وللقول بأنه الهمزة وحدها لأنه لم يصف التعريف لجموعها ولا لحزنها والهمزة لانفارقها فلو قال لشموله حرف النداء كان أولى وإن كان المصنف لم يتعرض له لظهور اختصاصه ، وقد علم من كون العلة اختصاص التعريف بالاسم دلالة التعريف مطلقا ( قوله ولأم بدلها ) فديقال العلامة في الحقيقة صحة دخول آل لدخولها بالفعل ، وكل ما تدخله أم تدخله آل فلا حاجة للاعتذار بأنه ترك ذلك لعدم شهرته واختصاصه ببعض اللغات على أن ذلك لا ينافي الأولوية ( قوله بالتنوين ) هو في الأصل مصدر نونت الكلمة إذا لحقت آخرها النون المذكورة لامطلق النون كما يوهمه بعض عبارات ثم غلب فصار اسما لنفس النون المذكورة .

وأقسامه المختصة بالاسم أربعة :

وبذلك يندفع اعتراض السهيلي بأن التنوين فعل المنون فلا يصح حمل النون عليه ولا يرد على هذه العلامة قوله الألام على لولأن لو هنا علم لإرادة لفظه ولذلك شدد آخرها ودخلها الجر ، وهذا بناء على أنه إذا قصد بكلمة لفظها دون معناها كانت علما لذلك اللفظ ، لأن مثل ذلك موضوع بوضع ضمنى لا قصدى لشيء بعينه غير متناول غيره فيسكون علما ، وهو مامشئ عليه جماعة منهم السعد :

ورده السيد في بحث تنكير المستند إليه من شرح المفتاح لأنه مبنى على دلالة الألفاظ على نفسها وهي إن سلمت فليست بالوضع ، واقتضاء التنوين وحرف الجر اسمية الكلمة إنما هو إذا استعملت في معناها ( قوله ساكنة ) (١) أى أصالة لتلايخرج تنوين محظورا انظر مما حرك لالتقاء الساكنين ولثلاثرة النون الساكنة عروضا للوقف ولم يحدفوه إذا حرك كما حدفوا النون الخفيفة في اضرب القوم ، لأنهم قصدوا أن يجعلوا للنون اللاحقة الاسم مزية على اللاحقة للفعل لشرف الاسم ، وخرج المتحركة أصالة كالنون الأولى في ضيفن وحذف قول غيره تلحق الآخر لأن قوله لاخطا يغنى عنه لأنه يخرج اللاحقة لغير الآخر كمنون انطلق ومنطلق ، ونون التوكيد الثقيلة والخفيفة إذا وقعت بعد ضمة أو كسرة وكذا بعد فتحة لأن الظاهر أنه أراد بالخط أن تكتب بصورتها أو بعوضها من ألف ، ومن ثم أسقط قوله غيره لغير توكيد المزيد لاجراجها ، وقوله استغناء الخ علة لعدم ثبوتها في الخط لا لإخراج نون التوكيد الخفيفة بعد الألف بناء على أنه أراد بالخط رسم النون نفسها كما وهم ، والمراد السقوط خطأ قياسا فلا يرد أن التنوين في كائن لم يسقط خطأ بل رسم نونا لأن ذلك على خلاف القياس حسنه أنه لما دخل في التركيب أشبه النون الأصلية ، ويكفي في السقوط خطأ بعض الأحوال فلا يرد رأيت زيدا في الوقف لأنه يسقط رفعا وجرا ، وأما سقوطه في الدرج فلا يكفي في دفع الإيراد المبني على ثبوته خطأ لما نقر أن بحق الكلمة أن تكتب بتقدير الابتداء بها والوقف عليها فتدبر ، ولانحو قال زيد بن عمرو ، والتعريف مبنى على الأعم الأغلب وبهذا يجب أيضا عن الثبوت خطأ في كائن ( قوله وأقسامه المختصة الخ ) وإنما اختص التنوين بالاسم حتى صح أن يجعل علامة عليه لأن المعاني التي أتى بتلك الأقسام لأجلها لا تتصور في غير الاسم ، وكان على الشارح أن يتعرض لذلك كما أسلفت في آل هـ

واستشكل الاستدلال بها على الاسم بلزوم الدور لأن معرفة تلك الأقسام فرع الاسم كما يعرف من تقديرها إذ لا يعرف أن التنوين للتمكين إلا إذا عرف أن مادخله اسم معرب منصرف وهكذا :  
وأجيب بأن المستدل به مطلق التنوين الذي يعرف بمجرد ثبوته لفظا لا خطأ لا بخصوص الأقسام وأنه تعريف لفظي يخاطب به من عرف تلك الأسماء ولو بالتوقيف ثم يقال له التنوين في هذا للتمكين وهكذا :  
يرد على ما ذكره من أن المختص هو الأربعة أن ماعدا الترنم والغالى مما أثبتته فيما يأتي مختص أيضا ، ولهذا قيل ماعداهما راجع للأربعة أوليس بتنوين ، لأن تنوين صرف مالا ينصرف والمنادى تنوين تمكين ، لأن الضرورة لما أباحت التنوين أباحت الصرف في الأول والإعراب في الثاني ، وإن نوزع بوجود العلتين في الأول وسلب البناء في الثاني ، وتنوين الحسكاية ليس مستقلا لأن الذى كان قبل التسمية حكى بعدها :  
وأما تنوين الشذوذ فاختار ابن مالك فيه أنه كمنون ضيفن كثر به اللفظ وليس بتنوين ، ونظر فيه في المغنى

(١) قول المحشى : قوله ساكنة ليس في نسخة الشرح المقابل عليها ، ولعلها سقطت من بعض النسخ اهـ مصححه

أحدها تنوين التمكنين وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف ماعدا الجمع بألف وتاء إشعارا ببقائه على أصلاته بحيث لم يشبه الحرف فينبى ولا الفعل فيمنع من الصرف ، وذلك ( كرجل ) ورجال :  
الثانى تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية إشعارا بأن المراد غير معين ، وهو معنى قولهم فرقا بين معرفتها ونكرتها ، ويقع سماعا فى باب اسم الفعل كصه ،

واعترضه الدمامي ( قوله أحدها ) أى أولها عدل عنه دفعا من أول الأمر لتوهم سؤال الترجيح بلا مرجح ( قوله تنوين التمكنين ) من إضافة الدال إلى المدلول إذ التمكن هنا صار لقباعلى المعنى المعبر عنه بالأمكانية ، وبه اندفع ما قيل الأولى التمكن لأن هذا التنوين يدل على وصف الاسم وهو تمكنه لاعتن وصف الواضع الذى هو التمكن ولا حاجة إلى دعوى أن التمكن مصدر المجهول . واندفع أيضا أن الأولى التعبير بالأمكانية لأن التنوين يدل عليها حيث لم يشبه الاسم الفعل والحرف لاعتن التمكن فقط حيث لم يشبه الحرف ( قوله ماعدا الجمع بألف وتاء ) أى والمضاف والعلم الموصوف بابت والمعرف بأل وكل وبعض على قول فإنه لا يلحقها ، وقيل لها منصرف لقبولها لتنوين الصرف بالقوة مع عدم وجود العكس تنزيلا لما هو بالقوة منزلة ما هو بالفعل فليس ذلك على وجه الحقيقة وقد يعتذر عن عدم استثناء المضافات والمعرف بأل بأن التنوين لا يتصور فيهما ( قوله كرجل ورجال ) أى كتنوينهما وتوهم بعضهم أن تنوين رجل للتنكير لكون مدلوله لكرة وغلط بأنه لو كان كذلك لزال لزوال التنكير حيث سمي به مذكر ، وقد يمنع بطلان اللازم بأن تنوين التنكير زال وخلفه تنوين التمكنين ، وأيضا يرد «صه» إذا سمي وحكى فلأن التنوين يثبت فيه مع كونه علما وتنوينه فى الأصل للتنكير ، وأيضا لا منافاة بين التمكن والتنكير مع أنهما لكونه للتمكنين فلأن الاسم منصرف وأما كونه للتنكير فلا أنه وضع لشيء لا بعينه ، فإن سمي به ثبت المانع من اعتبار التنكير دون التمكنين فيتمحض كونه تنوين تمكين كما اختاره الرضى ، وعليه لا يختص تنوين التنكير بالمبنيات والمختص بها المتمحض كما سياتى : لا يقال لو لم يكن تنوين رجل ونحوه للتنكير لما زال بزوال التنكير حيث دخلت أل : لأننا نقول زواله ليس لزواله بل لأن بينه وبين أل تضادا ، ولهذا لو سميت مذكرا بحسن ثم أدخلت عليه أل لزال تنوينه ، وليس ذلك لأنه كان للتنكير فكذلك رجل ( قوله المبنية ) يفهم أن التنوين فيما نذكر من الأعلام نحو صمت رمضان ورمضان آخر ليس من هذا القسم بل من الأول :

وقال الرضى : وأما التنوين فى نحو أحمد وإبراهيم فليس بتمحض للتنكير بل هو للتمكنين أيضا لأن الاسم منصرف ، وأنا لأرى منعا من أن يكون تنوين واحد للتمكنين والتنكير معا ، وعليه فالتمحض ببعض المبنيات المتمحض للتنكير . ويرد على تعريفه تنوين هؤلاء فإنه لخلق مبنيا وليس للتنكير إلا أن يقال الشاذ لا يرد نقضا ( قوله ويقع الخ ) لو عبر بدل قوله فى العلم المختوم بويه باسم الصوت كان أولى ليفيد أنه إنما لحقه لكون آخره صوتا ليفيد اختصاصه بالصوت واسم الفعل مطلقا أو إذا كان متمحضا عند الرضى ومن تبعه ، لكن عذره فيما عبر به أنه إنما يطرد فى الأعلام المختومة بويه من أسماء الأصوات وأما غيرها فكأسماء الأفعال كما فى التصريح فليراجع ، وإنما كان اسم الفعل معرفة ونكرة مع أنه بمعنى الفعل والفعل لا يصلح لذلك لأنه إذا قدر معرفة جعل علما لمعقولية الفعل الذى هو بمعناه كما فى أسامة ، وإذا قدر نكرة كان لواحد من آحاد الفعل الذى يتعدد اللفظ به فتعريفه من تعريف علم الجنس ، وقيل من قبيل المعرف باللام الحضورية باعتبار المعنى فإن معنى صه السكوت عن هذا الحديث وقيل العهدية لأن معنى إيه حدث الحديث المعهود وإنما لم يجر التعريف والتنكير فى الفعل بهذا الطريق لأن اسم الفعل من جملة الأسماء فأجروه مجراها ولا ضرورة تدعو لمثله فى الفعل وإطلاق التنكير على الأفعال تجوز ، وليس ترك التنوين فى جميع أسماء الأفعال دليل التعريف وإنما يكون ذلك فيما يلحقه التنوين :

( ٤ - بس - فاكهى - أول )

وقياسا في العلم المختوم بويه كسيبويه :  
الثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق للجمع بألف وتاء كـمسلمات ، سمي بذلك لأن العرب جعلوه في مقابلة النون  
في جمع المذكر السالم :  
الرابع تنوين العوض

وبما تقرر اندفع قول التصريح كون اسم الفعل الغير المنون معرفة مبنى على أن مدلوله المصدر ، وأما على  
القول بأن مدلوله الفعل فلا لأن جميع الأفعال نكرات :

قال بعض مشايخنا : وكلامه يوهم أنه على القول بأن مدلوله لفظ الفعل نكرة مطلقا ، ولو قيل إنه معرفة  
مطلقا وإنه علم جنس لم يبعد لأن لفظ الفعل أمر معين لا يختلف الدال عليه تعريفا وتذكيرا إلا أن يقال هذا لا يمنع  
من اعتبار التعريف والتذكير في ذاته باعتبار التعلق بمعين وخدمه ، وأما الفعل إذا استعمل في معناه مثل ضرب  
في ضرب زيد فهو نكرة معنى وليس الكلام في ذلك فنأمل ( قوله كسيبويه ) قال في التصريح : وتقول صاح  
الغراب غاق غاق فإذا لم ننونها كانت معرفة ودلت على معنى مخصوص وإذا نوتنها كانت نكرة بهمة ودلت  
على معنى مبهم قاله الدماميني انتهى ، وقوله كانت معرفة فيه نظر فإن أسماء الأصوات المحاكى بها ليست أسماء  
فضلا عن أن تكون معرفة أو نكرة ، ومن صرح بأنها ليست أسماء الجاهي وإن كان لها حكم الأسماء . وقد يقال  
معنى كونه معرفة أنه محاك لصوت غراب على وجه مخصوص وإذا نون لم يلاحظ فيه بل يكون حكاية لصوت  
الغراب المطلق على أى صفة كان هذا ، وما صرح به الجاهي مخالف لما صرح به ابن مالك وابن هشام وغيرهما  
من أن أسماء الأصوات كلها أسماء حقيقة بدليل دخول التنوين في بعضها فلا يراجع كلامهم فإن ما هنا مبنى عليه  
( قوله وهو اللاحق للجمع بألف وتاء ) وليس للتمكين كما قال الربيعي والزخشي وإلا لم يثبت في قوله تعالى  
— من عرفات — مع أنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث ، وقول الزخشي إنه لم يسقط لأن التأنيث في عرفات  
ضعيف لأن التاء التي كانت فيها لحض التأنيث سقطت والباقية علامة الجمع مردود بأن عرفات مؤنث وإن قلنا  
إنه لا علامة تأنيث فيها لا متمحضة ولا مشتركة لأنه لا يعود الضمير إليها إلا مؤنثا ، واختار الرضى أنه للتمكين ،  
وعلى عدم سقوطه في عرفات بأنه لو سقط تبعه الكسر في السقوط وتبع النصب ، وهو خلاف ما عليه هذا  
الجمع إذ الكسر فيه متبوع لانتاج ولا عوضا عن الفتحة وإلا لم يوجد في الرفع والجرحم الفتحة قد عوض عنها  
الكسرة فما هذا العوض ؟

فإن قيل : هذا القائل يرى أن الكسرة عوض عن الفتحة والتنوين عوض منعها :  
قلنا : منع الفتحة أمر لازم لهذه الكلمة فلو كان التنوين عوضا لاجتمع العوض والمعوض عنه ، وعلى  
ما اختار الرضى أنه لا مانع من إفادة حرف فائدين يكون تنوين نحو مسلمات غير علم للتمكين والتذكير والمقابلة  
وعلم للمقابلة فقط ( قوله جعلوه في مقابلة النون ) في الدلالة على تمام الاسم فقط :  
قال الرضى : لكن حطوه عن النون بسقوطه مع اللام وفي الوقف دون النون لأن النون أقوى وأجلد بسبب  
حركتها انتهى :

لكن ذكر البيضاوي في قوله تعالى — فإذا أفضمتم من عرفات — أن أَل تدخل فيها تنوين مقابلة فليحذر  
( قوله تنوين العوض ) الإضافة بيانية ثم صار لقبا للتنوين الدال على المعنى المذكور فاندفع أن الأولى التعبير بالتعويض  
لتكون الإضافة حقيقية وهي من إضافة المسبب إلى السبب : أى تنوين بسبب الإتيان به التعويض أى قصد

وهو اللاحق لإذ وكل وبعض وأى عوضا عن مضافها إذا حذف نحو - وأنتم حيثئذ - وكل في فلك - تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض - أياما تدعوا - والجمع المنتهى المعتل اللام إذا حذف ياؤه كجوار وغواش فالتنوين فيهما عوض عن الياء المحذوفة على الصحيح .

(قوله وهو اللاحق لإذ الخ) فيه قصور لأنه لا يتناول ما هو عوض عن حرف زائد كجندل فإن تنوينه عوض عن ألف جندل كما قال ابن مالك ولكن استظهر المصنف خلافه وأنه تنوين صرف بدليل جره بالكسرة قال وليس ذهاب الألف التي هي علم الجمعية كذهاب الياء من جوار ؛ ولا ما هو عوض عن حرف أصلي نحو أعيم ويعيل مصغرى أعى ويعلى ، ومراده بمضافها مضاف إليه ولو عبر به كان أولى ، وأشار بإذ للعوض عن جملة أو جمل نحو - يومئذ تحدث أخبارها - فإنه عوض عن الحمل في - إذا زلزلت - الخ ؛

والذى يظهر كما قال أبو حيان أن حذف مضاف إلى إذ جائز لا واجب ، وقد يحذف جزء الجملة فيظن من لاخبرة له أنها أضيفت إلى المفرد نحو « والعيش منقلب إذ ذاك أفنانا » أى إذ ذاك كذلك ؛

وقال الأخفش : التنوين اللاحق لإذ تنوين التمكن ، والكسرة لإعراب المضاف إليه انتهى : وحمله على ذلك أنه جعل بناءها ناشئا عن إضماقتها إلى الجملة فلما زالت من اللفظ صارت معربة ورد بملازمتها للبناء وبأنها كسرت حيث لا شيء يقتضى البحر نحو وأنت إذ صحيح وبأنه سبق لإذ حكم البناء ، والأصل استصحابه حتى يقوم دليل على إعرابه وبأن الغرب بنت الظرف المضاف لإذ ولا علة له إلا كونه مضافا لمبنى وبأنهم قالوا يومئذ بفتح الذال منونا ، ولو كان معربا لم يجز فتحه لأنه مضاف إليه فدل على أنه بنى على الكسر نارة لأنه الأصل في التخلص من التقاء الساكنين وعلى الفتح مرة للتخفيف ، وانظر هل يلحق غير إذ وكل وبعض وأى للعوض عن المفرد وما ذكره في كل وبعض وافق فيه الرضى ، وقيل تنوينهما تنوين تمكين يزول عند الإضافة ويوجد عند عدمها : وقيل لا مخالفة في الحقيقة لأن تنوينهما عوض عن المضاف إليه بلا مرية إلا أنه تنوين صرف لأن مدخوله معرب فهو من القسم الأول بخلاف تنوين حيثئذ ويومئذ فإنه تنوين عوض لا غير لأن مدخوله ظرف مبنى انتهى ، وقوله لأن مدخوله الخ إنما يدل على أنه ليس بتنوين صرف لكن ما المانع من كونه للتشكيل أيضا بناء على أنه لا يختص باسم الفعل والصوت إلا إذا كان متمحضا للتشكيل فلا يتم قوله لا غير على إطلاقه إلا على المشهور من الاختصاص إلا أن يقال عوض الإضافة مثلها مانع من التشكيل : هذا ، ويرد على التعليل الأول أن الزوال عند الإضافة الخ خاصة لكل تنوين لا لتنوين الصرف فقط (قوله على الصحيح) هو مذهب سيدييه ومقابله أقوال مذكورة مع ردها في المغنى وغيره : واختلفت في تفسير كلام سيدييه فقبل إن منع الصرف مقدم على الإعلال كما يشهد له لغة من أثبت الياء حالة الجر مفتوحة فأصل جوار جوارى بالضم بلا تنوين وإلا لم يكن منع الصرف مقدما وإن وقع للرضى ومن تبعه خلافه استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم وجد في آخره مزيد نقل لكونه ياء مكسورا ما قبلها ، وقد أعل في الرفع والجر بتقدير إعرابه استثقالا فإذا خلا من ال والإضافة تطرق إليه التغيير وأمكن فيه التعويض فخفض بحذف الياء وعوض عنها بالتنوين لئلا يكون في اللفظ إخلال بالصيغة ؛

وفسره بعضهم بأن الإعلال مقدم على منع الصرف وهو الصحيح ، لأن الإعلال متعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذى هو من أحوال الكلمة بعد تمامها ، فأصله جوارى بالضم والتنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ، ثم وجد صيغة الجمع الأقصى موجودة تقديرا لأن المحذوف لعله كالثابت ، ولهذا لا يجرى الإعراب على البراء فحذفت تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين

وأما التنوين اللاحق لروى البيت وهو الحرف الذى تعزى له القصيدة وللأعرابى المقفاة والمصرعة ، فتسميته تنوينا مجاز لا حقيقة لعدم اختصاصه بالاسم ومجامعته أل وثبوته خطأ ووقفا وحذفه فى الوصل نص عليه ابن مالك فى التحفة وتبعه ابنه فى نكت الحاجبية والمصنف فى الأوضح ، فلا يرد على إطلاقه هنا ، وقد أنهى ابن الخباز فى شرح الجزولية أقسام التنوين إلى عشرة ، وجمعها بعضهم فى قوله :

أقسام تنوينهم عشر عليك بها فإن تقسيمها من خير ما حرزا  
مكن وعوض وقابل والمنكر زد رنم أو احك اضطرر غال وماهزا  
(و) يعرف أيضا (بالحديث عنه) أى الإسناد إليه وهو أن يضم إليه ماتم به الفائدة ،

فى غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من الياء ليقطع طماعية رجوعها (قوله لروى البيت) أى عوضا عن حرف المد كقوله : وكأن قدى ، ويسمى تنوين ترنم أو عوضا عن حرف غيره ، ويسمى الغالى كقوله وإن وللأعرابى المقفاة والمصرعة فإن كان بدلا عن حرف مد فتونين ترنم نحو : أقلى اللوم عاذل والعتابن . أو غيره فتونين غال نحو : قالت بنات الغم ياسلمى وإن : والعروض اسم لآخر جزء من النصف الأول من البيت ، والمقفاة المائلة للضرب من غير تغيير ، والمصرعة التى غيرت لتوازى ضربها عند حذف حرف الإطلاق والضرب اسم لآخر جزء من البيت (قوله مجازا) من باب تسمية الشئ باسم ما يشاكله (قوله وثبوته خطأ الخ) ذكر الزمخشري أن تنوين الترنم يقع فى إنشاد الشعر . مكان حرف الإطلاق إذا وصل المنشد ولم يقف وهو نص فى أنه لا يكون حالة الوقف (قوله فلا يرد على إطلاقه هنا) أى إطلاق التنوين أو إطلاق المصنف التنوين إضافة للمصدر إلى مفعوله أو إلى فاعله ، وهذا أولى من الجواب بأن أل فى التنوين للعهد إذ لا معهود يصرف اللفظ إليه عند من تذكر له العلامات وبأنهما لقلتهما واختصاصهما بالشعر لم يعتبرهما ،

لكن يرد على جواب الشارح أن ماعداهما من أقسام التنوين غير مختص ببناء على قوله إن الخنص الأربعة المقدمة (قوله زاد الخ) مراده الإشارة إلى تنوين الزيادة وهو تنوين المنادى المضموم كقوله : سلام الله يامطر \* وتنوين الترنم وسبق مثاله وتنوين الحكاية وذلك كما إذا سميت بعاقلة لبيبة ، وحكيته على ما كان عليه وتنوين الضرورة وهو تنوين صرف مالا ينصرف وتنوين الغالى وسبق مثاله وتنوين المهموز كقول بعضهم هؤلاء قومك حكاه أبو زيد ، وانظر لم لا أدخل تنوين المنادى فى تنوين الضرورة (قوله وبالحديث عنه) أى اللفظ أو القول كما يشهد له قول الشارح فيما سأتى على أن جماعة اعتبروا فى الإسناد القول الخ أو الشئ أو مثل هذه العبارة كالمفعول به لغلبة الاستعمال صار كالعلم فلا يقتضى الضمير مرجعا ، والمعنى بالحالة التى يعبر عنها بهذه العبارة وليس الضمير راجعا للاسم ليلزم الدور لأن معرفة الإسناد إلى الاسم تنوقف على معرفة الاسم .

قال فى [الفواكه الجنية] وإنما اختص الإسناد إليه بالاسم لأن الفعل وضع لأن يكون مسندا فقط فلو جعل مسندا إليه لزم خلاف وضعه انتهى ، وقوله لأن الفعل وضع مسندا أى لأنه وضع للحدث مع نسبة إلى فاعل معين فهو لا يتحقق إلا مسندا بعض معناه إلى الفاعل ، فهو بهذا الاعتبار مسند لإتمام معناه والأفعال الناقصة دالة على الحدث فى أصل وضعها ضرورة (قوله أى الإسناد إليه) هو أهم من الحديث والإخبار عنه على ما علمت فيها سبق ، وفى هذه العلامة خلاف فهشام وثعلب ومن وافقهما من الكوفيين على جواز الإسناد إلى الجملة مطلقا وكثير من البصريين على المنع مطلقا ، والقراء وجماعة على الجواز بشرط كون المسند إليها قليلا وباقتنائها بمعاق عن العمل (قوله أن يضم إليه) أى اللفظ أو الشئ (قوله ما) أى لفظ ، وقوله تم به الفائدة قاصر إذ لا يشمل



(كتاء ضربت) بثليتها بالحركات فإنها اسم لأنك قد حدثت عنها بالضرب وكنى وضرب من قولك من حرف جر وضرب فعل ماضٍ :

فلن قيل : إذا كانا اسمين فكيف أخبرت عن الأول بأنه حرف وعن الثاني بأنه فعل وهل هذا إلتناقض؟ قلت : قال الرضى ليس المراد أنهما في هذا التركيب حرف وفعل ، بل المراد أنهما إذا استعملتا فيهما وضعا له كخرجت من الكوفة وضربت زيدا كان من حرفا وضرب فعلا على أن جماعة منهم ابن مالك وتبعه الخبيصى

زيدا في إن قام زيد ولا اسم كان ونحو ذلك مما هو واقع في المركبات الناقصة فالظاهر أن مطلق الإسناد أو ناقصا علامة على الاسم (قوله كتاء ضربت) أى كالحديث عنه والإسناد إليه الذى في ناء ضربت ففي التاء الإسناد إليه بمعنى أنه مسند إليه أى متصف بذلك وإلا فالإسناد فعل الفاعل وهو ليس في التاء (قوله بثليتها في الحركات) القرينة على ذلك النظر في المعنى المتبين به مساواة الحركات أو التعبير بالعبارة الصالحة للتثليث في نفسها (قوله وكنى وضرب) أى فإنهما اسمان والسكون والفتحة فيهما للحكاية ، ويدل على اسميتهما الإخبار عنهما وعدم دلالة ضرب على حدث وزمان محصل وخلوها عن الفاعل ودخول حرف الجر في نحو مرفوع بضرب . فلن قيل التقدير بكلمة ضرب لزم كون المضاف إليه غير اسم كما في المغنى وعدم ذكر متعلق لمن ، وإنما أعاد الكاف في قوله وكن ليكون المثال مقرونا بما يدل على المدعى من الاسمية وهو دخول حرف الجر عليه ، ولأنه نوع من الإسناد غير ماقبله ، ولأن الكاف الأولى من كلام المصنف (قوله من قولك من الخ) أى مقولك فالمصدر بمعنى المفعول وما بعده بدل أو بيان (قوله وهل هذا إلتناقض) أى لغة فالإشارة إلى الاسمية وعدمها الذى استلزمه الخبر أو اصطلاحا فذلك إشارة إلى القضيتين المندرجتين بالقوة في قوله من حرف جر وضرب فعل ماضٍ إذ الأول في قوة قولك من اسم من حرف ، والثاني في قولك ضرب اسم ضرب فعل (قوله قلت قال الرضى الخ) نقل لكلامه بالمعنى :

وحاصله أن الإخبار عنهما باعتبار معناهما فهو نظير الإخبار في قولك زيد قائم ألا ترى أنك أخبرت عن زيد باعتبار مسماه :

قال السيد : وما ذكره كلام ظاهرى ليس بصحيح لأن دلالة الألفاظ على نفسها إن سلمت ليست بالوضع قطعاً لثبوتها في الألفاظ المهمة كقولك جئت مهملاً ، ودعوى وضع المهملات للدلالة على أنفسها مما لا يقدم عليه من له أدنى مسكة أو نحوهما في مباحث الألفاظ ، وذهب إلى أنه لا وجه لاسميتهما على ما فصله بل هما لفظا فعل وحرف أريد بهما مجرد اللفظ ونحو ذلك كالاسم يسند إليه ، وما ذكروا من اسمية المبتدأ وحمل الفعل وذكر متعلق الحرف فهى أحوال كلمات إذا استعملت في معانيها وعلى هذا فقس ضرب فعل ماضٍ لأنه موضوع لمعناه : والمراد بالخاصة أن الفعل المستعمل في معناه لا يسند إليه فهو جها إلى المعنى أو معناه لا يسند إليه معبرا عنه بلفظه فقط وكذا الحرف ، والحكم في المثاليين غير متوجه إلى معنى الفعل والحرف فلا إشكال ، وفي كلام العضد ما يقتضى أن دلالة الكلمة على نفسها وضعية .

قال السيد : وليس بوضع قصدى بل ضمنى ومثله لا يوجب الاشتراك وإلا كان جميع الألفاظ مشتركة ولا قائل به فكان المعبر في الاشتراك الوضع القصدى والمدلول مغاير للدال (قوله على أن جماعة الخ) انظر ما وقع هذه العلاوة فإنها تعود على الحكم الذى أصله من اسمية من وضرب فيها ذكره بالبطلان لأن ابن مالك لا يرى اسميتهما ، ولعله يحنج لما مال إليه السيد فلا يشكل عليه عدم اسمية المبتدأ ونحو ذلك مما مر ، وأيضا هذه

اعتبروا في الإسناد إلى القول إسناد ما لمعناه ليخرج ما أسند إليه ما لفظه كالمثالين المذكورين ، وأما إسناد خير إلى تسمع في قولهم : تسمع بالمعبدى خير من أن تراه ، فقول .  
( وهو ) أى الاسم بعد التركيب

العلاوة تقتضى أن الكلام أولا مبنى على أن الإسناد ولو للفظهما من علامات الاسم وإن من اللفظى من وضرب في التركيبين ، ولو كان الأمر كذلك لزم التناقض المذكور في السؤال ولم يكن الجواب المتقدم عن الرضى ملاقيا له لأنه نص في أن الإسناد إلى معناهما فتدبر ، فالأظهر أن يمثل الإسناد اللفظى بمثل ضرب ثلاثة أحرف ومن حرفان مما لا داعى فيه لاعتبار الإسناد لمعناه لعدم التناقض فيه ، هذا وكون ابن مالك ممن اعتبر ما ذكر إنما هو بالنظر لما جرى عليه في شرح التسهيل فلا ينافى أنه في الكافية والشافية وافق الجمهور كما هو ظاهر قوله :  
وإن نسبت لأداة حكما فاحك أو اعرب واجعلها اسما

وعلى الإعراب فما كان على حرفين ضعف ولو كان ثانيهما صحيحا ، وهذا بخلاف ما جعل نحو ذلك علما لغير اللفظ فإنه لا يضعف إذا كان الثانى صحيحا ، ويجعل من باب ما حذفت لامه نسيا وهى حرف علة قاله الرضى وبين سر ذلك ، وهذا الأخير هو الذى اقتصر عليه في التسهيل لأنه لا يرى جعل الكلمة علما للفظها فلا يرد عليه أنه ترك ذكر التضعيف فيما ثابته صحيح ولأنه كيف يعربه من غير تضعيف والشبه الوضعى موجود فيه ، ووجه دفع هذا أنه على ثلاثة أحرف بحسب الأصل ، ثم إذا تحققت المقام أشكل دعوى أن الخلف لفظى من مولانا شيخ الإسلام ، وغاية التوجيه له أن ابن مالك أثبت الإسناد اللفظى في التركيبين وجعله غير مختص بالاسم وغيره لم يثبت بل جعل الإسناد معنويا كما علمت هـ

وقولهم كل حكم ورد على اسم فهو على مدلوله إلا لقرينة كره حرف جر وضرب فعل ماض مبنى على كلام ابن مالك والسيد ، وأما عند الرضى وابن هشام فالصواب أن يقال إلا لقرينة كزيد ثلاثى ( قوله إسناد بالمعناه ) أى إسناد شئ ثابت لمعناه كزيد قائم فقائم ثابت لمعنى زيد وهو مسماه ، وقد أسند إلى لفظ زيد متصف بالقيام :

فإن قلت : الثابت لمسمى زيد هو القيام لا قائم هـ  
أجيب : بأنا لا نسلم لأن معنى قائم شئ ، ولا شك أن هذا ثابت لمساه إذ هو شئ متصف بالقيام ( قوله إلى تسمع ) أى وهو فعل ولم يرد لفظه ( قوله فقول ) أى على حذف أن وهما فى تأويل المصدر أى سماعتك فالإسناد في الحقيقة إليه وهو اسم :

وقال البيضاوى : الفعل إنمسا يمنع الإخبار عنه إذا أريد به تمام ما وضع له أما لو أطلق وأريد به اللفظ أو مطلق الحدث المدلول عليه ضمنا على الاتساع فهو كالاسم في الإضافة والإسناد إليه انتهى :

وانظر على هذا هل في نحو ينفع من - هذا يوم ينفع - ضمير مستتر أو صار حكمه حكم المصدر فلا يستتر فيه ضميره وهل يقع وحده في محل جر أو جره مقدر ، وإنما أطبقوا على التأويل في أمثال هذا للعلم اليقيني بأن المعنى الفعلى غير مراد ، هذا وفي عبارة الشارح مساهلة لأن المؤول المسند إليه لا الإسناد ، وعبارته في الفواكه وأما تسمع الخ فعلى حذف أن أو على تنزيل الفعل منزلة المصدر ( قوله بعد التركيب ) أما قبله فقسم ثالث لا معرب ولا مبنى وهذا مذهب ابن عصفور ، ومذهب ابن مالك أنها مبنية لشبهها بالحروف المهملة في أنها ليست عاملة ولا معمولة لا يقال يحتمل أن الشارح يوافق ابن مالك وإنما قيد بذلك لأن الأسماء المذكورة لا تنقسم إلى معرب ولا مبنى ، لأن انقسام الشئ إلى أقسام لا يقتضى انقسام كل منها إلى تلك الأقسام :

(ضربان) أى نوعان أحدهما (معرب) وهو الأصل فى الأسماء أى الغالب ولهذا قدمه ويسمى متمكنا وكذا أمكن أن انصرف ، وإنما كان الأصل فيه الإعراب لاختصاصه بتعاقب معان عليه لا يميزها إلا الإعراب بخلاف الفعل إذ يمكن تمييزها بغيره ؛

والمعرب مشتق من الإعراب فينبغى الكلام عليه أو لا إذ معرفة المشتق موقوفة على معرفة المشتق منه ؛ فالإعراب لغة البيان والتغيير والتحسين ، يقال أعرب عن حاجته إذا أبان عنها ، وأعربت معدة البعير إذا تغيرت لفساد ،

قال شيخنا : وهذا القيد ظاهر فى المعرب على القول بأن الأسماء قبل التركيب ليست معربة كما سيأتى ، وأما بالنسبة للمبنى ففيه نظر إذ قضيته أنه لا يتصف بالبناء إلا بعد التركيب وأما قبله فلا ، وليس كذلك فإن الاختلاف إنما هو فى الأسماء القابلة للإعراب كما سيعلم مما يأتى ( قوله ضربان ) الضرب والنوع والقسم بمعنى ؛

قال فى [ الفواكه الخفية ] وتقسيم الاسم إلى معرب ومبنى من تقسيم الشيء إلى ما هو أخص منه مطلقا لا من تقسيم الشيء إلى ما هو أعم منه كما توهمه بعضهم ، إذ التقسيم ضم مختص إلى مشترك فوجب كون القسم أخص مطلقا من المقسم انتهى ، وسنتقف أول تعريف المعرب على إباحه ( قوله أى الغالب ) أى الراجح فى نظر الواضع ؛ فاندفع أنه لا معنى للأصالة والفرعية فى الأنواع على أن ذلك فى الأنواع المنطقية لا مطلقا ، وصح عموم قولهم الأصل فى الأسماء الإعراب وسقط ما قبله لأنه يخرج منه صنفان : أسماء الأصوات لأن الواضع لم يضعها إلا لتستعمل مفردة لأنها غير كلمات فى الأصل ، والثانى أسماء حروف التهجى لأنها كالحكاية لحروف التهجى التى ليست بكلم ، ومن ثم كانت أوائلها الحروف المحكية إلا لفظة لعدم إمكان النطق بالألف الساكنة ( قوله فى الأسماء ) متعلق بأصل لأنه بمعنى متأصل أو بمحذوف أى وجوده أى وجود إعرابه على أن الضمير يحتمل رجوعه للإعراب المفهوم من قوله معرب ، ويدل لذلك قوله وإنما كان الأصل فيه الإعراب فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فارتفع الضمير وانفصل ، وإنما حكم بأن المعرب هو الأصل ، والأصل فى الأسماء الإفراد ، وهى فى حالة الإفراد غير مستحقة للإعراب بل مبنية فالأصل البناء لأن الواضع لم يضع الأسماء إلا لتستعمل فى الكلام مركبة فاستعمالها مفردة مخالف لنظر الواضع ، فبناء المفردات وإن كانت أصولا للمركبات عارض لها لكون استعمالها مفردة عارضا غير وضعى ( قوله ويسمى متمكنا ) أى فى الاسمى أو فيها وفى الإعراب ( قوله أمكن ) اعترض أبوحيان تعبيرهم بأمكن بأنه اسم تفضيل من تمكن وبناؤه منه شاذ . ورد بأنه سمع من كلامهم مكن مكانة فالبناء قىامى جار على القاعدة ( قوله بتعاقب معان ) أى تركيبية ( قوله بخلاف الفعل ) يأتى بيان ذلك فى بحث إعراب المضارع ( قوله فينبغى الكلام عليه أولا ) إشارة للاعتراض على المصنف حيث تكلم عليه ولم يتكلم على الإعراب أصلا فضلا عن تأخر الكلام عليه فلا ينفعه الجواب بأنه قدم حد المعرب نظرا إلى أنه محل للإعراب ولا يقوم العرض دون محله فتقدمه بمنزلة تقديم المحل على الحال ؛

هذا ، وقال شيخنا العلامة الغنيمى : لعل مراده بقوله إذ معرفة المشتق الخ فى الجملة ، وإلا فالمعرب الاصطلاحى لا تتوقف معرفته على الإعراب عند التأمل الصادق ، ولو سلم فالجهة منفكة فتأمل ( قوله البيان ) قال فى شرح الحدود : والمناسب من معانيه الإبانة إذ القصد به إبانة المعانى المختلفة انتهى . وقال فى الفواكه إن التغيير أنسب بالمعنى الاصطلاحى ؛

هذا ، وقد نهى بعضهم معانى الإعراب اللغوية إلى عشرة منها التعجب ومناسبتة أن المتكلم بالإعراب يتعجب إلى السامع والتكلم بالعربية ، لأن المتكلم بالإعراب موافق للغة العربية ( قوله وأعربت معدة البعير الخ )

وجاريتيه عروبة أى حسناء : واصطلاحا على القول بأنه لفظى أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل فى آخر الكلمة أو ما نزل منزلته وعليه المصنف فى الأوضح والشذور ،

فى كلام ابن فلاح وغيره ، وقيل إنه مشتق من قولهم عربت معدة البعير إذا فسدت وأعربت أي أفسدتها ، والهمزة للسلب كأشكيت الرجل إذا أزلت شكايته ، وعليه حمل قوله تعالى - إن الساعة آتية أكاد أخفيها - أى أزيل خفاءها حتى تظهر .

والمعنى أن الإعراب أزال عن الكلام التباس معانيه ، وقيل إنه منقول من قولهم عربت معدة الفصيل إذا فسدت ، وأعربت أي أفسدتها ، والهمزة للتعدية للسلب ،

والمعنى أن الكلام كان فاسدا بالتباس المعانى فلما أعرب فسد بالتغيير الذى لحقه فظاهر التغيير فساد وإن كان صلاحا فى المعنى انتهى .

ولا يخفى أنه غير موافق لكلام الشارح ، نعم إن وجد فى اللغة عرب وأعرب من باب فعل وأفعل اتجه ما هنا ( قوله أثر ) أى حركة أو حرف أو سكون أو حذف ، وهذا تعريف المصنف ، وهو معنى قول التسهيل ماجىء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف ، لكن ابن مالك فصل الأثر والمصنف أجمله وزاد بيان محله وأنه يكون ظاهرا أو مقدرا مع الإيجاز فله دره ( قوله ظاهر ) أى موجود لأن السكون والحذف غير ملفوظ بها وإن تعلقا بملفوظ ، ولو عبر بموجود كان أولى لأن المتبادر من الظاهر معنى الملفوظ بقريئة مقابله بمقدر ( قوله مقدر ) أى معدوم مفروض الوجود ( قوله يجلبه العامل ) أى يطلبه ويقتضيه لاجتماعه بعد أن لم يكن فلا يرد لإعراب الأسماء الستة والمثنى وجمع المذكر السالم رفعا ، واحترزه عن حركة النقل والإنباع والتخلص من الساكنين فلا يكون إعرابا لأن العامل لم يجلبها ( قوله فى آخر الكلمة ) الظرفية مجازية فإن المعرب بالحروف الأثر فيه نفس الآخر لأن النون فى المثنى والجمع بمنزلة التنوين فكما أن التنوين لعروضه لم يخرج مقابله عن أن يكون آخر الحروف فكذا النون : وقد يقال الواقع بعد أكثر حروف الكلمة كأنه واقع بعد الكل ، وشملت الكلمة المعرب من الأسماء والأفعال ولم يقل فى آخر المعرب فرارا من الدور وإن أجيب عنه ، والغرض من هذا القيد بيان محل الإعراب من الكلمة وليس باحتراز إذ ليس لنا آثار تجلبها العوامل فى غير آخر الكلمة حتى يحترز عنها . قال المصنف فى [ شرح الشذور ] : وحركة ما قبل الآخر فى نحو : امرئ إما إعراب عند السكوفيين فلا يحترز عنها لوجوب دخولها أو اتباع عند البصريين فلا تدخل ،

وأما نقل الحركة فى الوقف فلا يريدون أن حركة الإعراب صارت إلى ما قبلها وإنما يريدون أنها مثلها كما قال أبو البقاء ، أو أن هذه حالة عارضة فلا يعتد بها وإنما جعل الإعراب فى الآخر لأن المعانى المحتاجة له من أحوال الذات وهى متأخرة عن الذات ، والدال على المتأخر متأخر ( قوله أو ما نزل منزلته ) أى كدال يد لأن ما بعدها تركب نسبيا منسيا ، وكألف اثنا عشر لأن عشر حال محل النون وهى بمنزلة التنوين ( قوله وعليه المصنف فى الأوضح الخ ) هو الأصح لأن الاحتياج إلى الإعراب إنما هو لتمييز المعانى والتمييز إنما يكون بالأثر ولو مقدرا وهو فى حكم الملفوظ ولا يرد عليه قولهم حركات الإعراب وعلاماته والمضاف والمضاف إليه متغايران لأنه يكفى فى التغاير كونهما من قبيل إضافة العام إلى الخاص :

وأبضا قد انفقوا على أن أنواع الإعراب رفع ونصب وجر ونوع الجنس إستلزم حقيقته أى توجد حقيقة الجنس فى النوع فوجب كونه لفظيا ، ويحتاج من يقول إنه معنوى إلى أن المراد نوع ما يبدل على الإعراب فغير

وعلى القول بأنه معنوى تغيير أو آخر الكلم أو ما نزل منزلتها لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا وعليه

عن المعنوى باللفظي مجازا ( قوله وعلى القول بأنه معنوى ) نسب لظاهر كلام سيديويه ، وقواه الرضى بأن البناء ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا ، ولا يطلق البناء على الحركات انتهى : وانظر تفسير الضد بالعدم فإنه لا يخلو عن تأمل ولا يخفى أن ابن مالك يطلق البناء على الحركات ( قوله تغيير ) أى تغير لإطلاقا للمصدر وإرادة الحاصل به أو هو مصدر مبنى للمفعول أى كون الأواخر مغيرة ، لكن قال أبو حيان فى تفسير قوله تعالى - وأوحينا إليهم فعل الخيرات - ثم اعتقاد بناء المصدر للمفعول مختلف فيه أجاز ذلك الأخفش والصحيح منعه ( قوله أواخر الكلم ) أى ذاتا بأن يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة كالمثنى والجمع جرا ونصبا ، أو حكما كما فيهما حال الرفع لأن الألف والواو صارا لشئين بعدما كانا لشيء واحد إذا كان إعرابه بالحروف ، أو صفة بأن تتبدل صفة بصفة أخرى حقيقة كفاى زيد نصبا وجرا ، أو حكما كما فى غير المنصرف حال جره بعد نصبه إذا كان إعرابه بالحركة ، والمراد بالآخر ما يشمل الآخر بحسب الأصل فيدخل تغيير آخر الجزء الأول من المركب الإضافى على أن آخر الجزء الأول منزل منزلة الآخر وصار الحد جاءها وخرج به التغيير فى غير الآخر لتصغير أو نحوه وإن أمكن خروجه بما بعده لأنه لم يمكن لعامل لكن قيد اختلاف العوامل لم يأت إلا بعد ، وإضافة أواخر للكلم جنسية كلام الكلم يبطلان معنى الجمع فلا يلزم عدم تحقق الإعراب إلا بتغير ثلاثة أواخر التى هى أقل الجمع لثلاث كلم التى هى أقل الجنس الجمعى ( قوله لاختلاف العوامل ) أى تغيرها ودخول أحدها بعد الآخر ، والمراد باختلافها وجودها وإن لم تختلف لأن الاختلاف يستلزم الوجود فدخل إعراب المعرب ابتداء ، وعبر بالاختلاف لمساكلة تغيير وأل فى العوامل للجنس فتبطل الجمع وخرج باختلاف العوامل التغيير بنقل واتباع وتغيير نحو : غلامى بالياء فليس بإعراب بل الإعراب التغيير التقديرى ، وصار الحد مطردا منعكسا ( قوله الداخلة عليها ) أى الحاصلة والمتحققة معها فدخل العامل المتقدم والمتأخر والمعنوى أو المسالطة عليها كما يدل عليه كلام الشارح فى تعريف المعرب ، فيدخل ما ذكر ويخرج العامل الداخلى غير المسلط كالمؤكد فى نحو : أذاك أذاك اللاحقون ، فسقط ما قيل إن قيد الداخلة لبيان الواقع لا للاحتراز إذ لا يكون التغيير بسبب العوامل إلا وهى داخلة على أنه لو لم يفسر بالتسلط يمكن أن يكون احترازا عن حركة الحسابة فإنها بسبب عامل غير داخل فى كلام المتكلم ( قوله لفظا أو تقديرا ) حالان من تغيير على أنهما مصدران بمعنى اسم المفعول أى ملفوظا أثره لأن نفس التغيير ليس ملفوظا أو مقدرًا وذلك نحو : عصا فإنه استحق الإعراب ولم يظهر لما نفع فقدّر أنه متغير بخلاف المبنى الواقع فى محل المعرب فإنه لم يستحق الإعراب بل لو كان فى محله معرب لتغير آخره ، فظهر الفرق بين الإعراب التقديرى والمحلى ؛

واعلم أن عدم استحقاق الإعراب إما لأن اللفظ لا يقبله أصلا كما فى المبنى أو لأن العامل لا يقتضيه كما فى نحو : مررت بزبد كذا قيل وفيه نظر ، لأنه لا يتناول المجرور بحرف زائد مع أن إعرابه محلى ، وفى هذا الإعراب مجيء الحال من الخبر ووقوعها مصدرا منكرا وهو مع كثرة لا يتقاس ، ويجوز نصبهما على المصدرية وهما بمعنى المفعول أيضا أى تغييرا ملفوظا أو مقدرًا على ما سلف وعلى التمييز المحوّل عن المضاف إليه ، والأصل تغيير لفظ أواخر الكلمة أو تقديرها أما تغيير اللفظ فواضح وأما تغيير التقدير فالإضافة لأدنى ملابسة ، لأن الآخر محل التغيير فالتقدير متعلق به وعلى الخبرية لكان المحلوفة مع اسمها أى سواء أكان ما ذكر لفظا الخ ،

كثير من المتأخرين ، وهو ظاهر تعريفه للمعرب بقوله (وهو ما) أى الذى أو شيء (بتغير) هيئة (آخره) لفظاً أو تقديراً

وتجوز أن يكون قوله لفظاً أو تقديراً تفصيلاً لتغيير الأواخر واختلاف العوامل على أنه من باب تنازع المصدرين مبنى على أن التنازع يجرى فى العاملين الجامدين ، وصرح فى الأوضح بالمنع (قوله وهو ظاهر تعريفه الخ) قال فى [شرح الحدود] إنه قضية وذكر أنه تعريف بالمفهوم ، وأن تعريفه باللائم ماسلم من مشابهة الحرف (قوله أى الذى أو شيء) إشارة إلى أن ما يمتثل أن تكون موصولة وأن تكون موصوفة وهو أولى لفظاً لأنها خبر صورة لقوله وهو شأنه التنكير ، لكن التعريف حقيقة للمفهوم بالمفهوم ، وقيل ولئلا يلزم الاقتصار على الفصل لأن الموصول مع الصلة بمنزلة شيء واحد فلا تكون كلما جنساً فكان ينبغى تقديم هذا الاجتهاد : بقى أن ما على كل تقدير واقعة على الاسم لأنه قسم الاسم إلى المعرب والمبنى ثم عرف كلا منهما فدل على أن التعريف للقسم ، وقسم الشيء هو الشيء مع قيد فلا يكون أعم منه ، وتجوز أعمته مؤول أو خطأ وكل من المعرب والمبنى أعلم لشموله الفعل فليس القسم إلا الاسم المعرب فدل على أنه أخذ الاسم فى التعريف ، ولا يستلزم تعريف الشيء بنفسه لأن المحتاج إلى التعريف إنما هو المعرب إذ الاسم قد علم ، وما كان كذلك يشار فى تعريفه إلى المعلوم مجملًا ويفصل المجهول اكتفاء بقدر الحاجة كقولهم : الأنف الأفطس أنف ذو تقصير ، فكأنه قال الاسم المعرب كلمة تقبل أن والتنوين والإسناد بتغيير آخرها بحسب العوامل الخ (قوله ما يتغير آخره) أى يستحق ما هو آخره التغيير على ما ذهب إليه ابن الحاجب ، أو ما يصلح لاستحقاق الغير بعد التركيب كما هو مذهب الزمخشري ، ويوافق ابن الحاجب قول ابن مالك : إن الأسماء قبل التركيب مبنية ٥

واعلم أن المراد بالأفعال فى التعاريف مجرد ثبوت الحدث أو الاستمرار لا الاقتران بزمان ، وعلى كل فهمى مجاز مشهور فلا ضرر فى وقوعها فى الحد ، وحينئذ لا يتناول التعريف الأسماء حال عدم تركيبها إذا سبق تركيبها فيما مضى إن عبر بتغير ماضيا أو أريد تركيبها بعد أن عبر بتغير إن كان مضارعاً ، ولو دلت تلك الأفعال على الزمان تناول التعريف ذلك لأنها تغيرت فيما مضى أو تتغير فيما بأتى (قوله هيئة آخره) أى حالة شبيهة بالهيئة والصفة لاهيئة وصفة حقيقة ، لأن الحركة لا تقوم بالحرف بل بما يقوم به الحرف لكنها تابعة له وتقدير الهيئة لأنه لا تغير له فى ذاته : لا يقال هذا واضح فى الإعراب بالحركات والسكون ،

أما الحروف فهو تغيير واقع فى ذات الآخر لا فى حاله : لأننا نقول لما وقع الحرف نائباً عن الحركة صح إدراج الحروف فى هذا القدر لأن المنوب عنه من الأحوال فأطلقنا هذا الاسم على نائبه إعطاء للنائب حكم المنوب عنه ، أو نظراً للأصول لأنها المقصودة والفروع محمولة عليها ، أو إلى التحقيق من أن الإعراب بالحركات مطلقاً ولو تقديراً فى مواضع النيابة اعتناء بمقام التعريف ، ولا يضر ذكر الإعراب بالحروف بعد ذلك لأنه نظر فيه للشهرة والتسهيل على المتعلمين فجمع بين الغرضين ، لكن جرى فى الفواكه على التعبير فى المعرب بالحروف بتغيير الذات هذا ، وفى تقدير هيئة تغيير الإعراب المتن لغير حركته وهو لا يجوز اتفاقاً (قوله لفظاً أو تقديراً) إن قيل المعنى بتغيير آخره تقدير الاختلاف العوامل . أجيب بالمنع لأن الإعراب التقديرى أن يقدر الإعراب على محله وهو الحرف الأخير لمانع من الظهور كالتعذر والاستثقال ، والمبنى لا يقدر على آخره لأن المانع فى جملة وهو مشابهته للمبنى ، وقد يكون فى آخره كما فى جملة نحو هذا ، ولهذا يقال إن المبنى فى محل الرفع مثلاً أى فى موضع لو كان فيه اسم معرب كان مرفوعاً هذا خلاصة ما حققه الرضى وتلقوه بالقبول ، ومن هنا بشكل

(بسبب العوامل) المختلفة المقتضية رفعا أو نصبا أو جرا (الداخلية عليه) لفظا أو تقديرا، وذلك (كزيد) وموسى ؛  
فقوله ما يتغير كالجنس للمعرب فدخل فيه التغير الكائن في الأوائل والأواسط :  
وخرج بقوله آخره تغييره الأوائل والأواسط ، والمراد بالآخر ما كان آخره حقيقة كدال زيد أو مجازا  
كدال يد .

وقولنا لفظا أو تقديرا إشارة إلى أن المعرب نوعان : لفظي وهو ما يظهر فيه الإعراب كزيد ، وتقديرى  
وهو ما يقدر فيه ذلك كالفتى وغلامى ، ومنه نحو : القاضى رفعا وجرا ، وجمع المذكر السالم المضاف إلى  
ياء المتكلم

دعوى أن الإعراب المحلى لا يختص بالمبنى كفاعل المصدر الجرور به والظرف إذا وقع خبرا نحو - والركب أسفل  
منكم - (قوله بسبب العوامل) أى جنسها لأن اللام للجنس فتبطل معنى الجمعية (قوله المقتضية الخ) صفة المختلفة  
ليبان أن المراد الاختلاف فى العمل وليس لدفع النقص بمثل إن زيدا مضروب وإنى ضربت زيدا وإنى ضارب  
زيداً فإن العوامل مختلفة بالاسمية والفعلية والحرفية ، ولم يتغير آخر المعرب لأنه لا نقض بذلك بعد الاعتراف  
بأن أُل للجنس ، وهذا النقص أورده الجامى فى قول الكافية وحكمه أن يختلف آخره وليس العبارة هنا كذلك ،  
ومن ظن الاتحاد وقع فى الخلط والفساد (قوله لفظا أو تقديرا) فيه قصور لأنه يخرج العوامل المعنوية (قوله  
وذلك كزيد وموسى) يعنى من نحو قولك جاء زيد وموسى بأن كانا مركبين مع غيرهما على الأصح من اشتراط  
التركيب فى الإعراب ، وأشار إلى أن قوله كزيد خبر مبتدأ محذوف ؛ ثم الكاف إن كانت اسما فهى خبر فى محل  
رفع وإن كانت حرفا فالجار والجرور فى موضع الخبر ، ويجوز أن يجعل كزيد مفعول فعل محذوف أى أعنى  
كزيد (قوله كالجنس) لم يقل جنس تحاشيا عن إطلاق الجنس على المشترك بين الماهيات الاعتبارية فإنه مجاز  
كإطلاق الفصل على المختص ببعضها لأن الجنس الحقيقى مانحته ماهيات متحققة فى الخارج ، لكن اعترض بأن  
اللفظ كيفية تعرض للنفس الضرورى والكيفية قسم من الموجود الخارجى ، ولكل لفظ خاصية وجودية يشاركه  
فيها لفظ دون لفظ كالدلالة على المعنى المقترن بزمان ، وخاصية وجودية أخرى يشاركه فيها بعض ما يشاركه  
فى الأولى دون البعض الآخر كدلالته على خصوص الزمان المعين ، فالماهية المركبة من الكيفية والخاصيتين  
موجودة فى الخارج بوجود جزئياتها فيها ، والمشارك الأعم من أجزائها جنس والمتوسط والآخر فصلان (قوله  
التغير الكائن الخ) أى ذو التغير أو التغير بمعنى المتغير لأن الداخلة المتغير لا التغير ، ولو حذف الكائن كان  
أظهر لأن الظرف إذا وقع صفة وكان متعلقه كونا عاما وجب حذفه إلا أن يقال هو بمعنى كون خاص أو مبنى  
على رأى من لم يوجب حذفه (قوله وخرج بآخره تغيير الخ) فيه ما علمت ، ثم المراد خروج تغيرهما إذا لم يكن  
معه تغيير الآخر بأن لم يكن معربا أو مطلقا لكن من حيث تغيير الأوائل والأواسط أما من حيث تغيير الآخر  
فداخل لأنه معرب ، ونسب خروج ما ذكر لهذا القيد لسبقه وإن كان ما خرج به يخرج بما بعده (قوله وقولنا  
لفظا الخ) منه يعلم أن أو فى قوله أو تقديرا فى الموضعين للتقسيم لا للشك فلا ينافى التعريف (قوله لفظي الخ)  
لو قال ما يظهر إعرابه وما يقدر كان أخصر وأولى لأن الذى يوصف حقيقة بالظهور والتقدير هو الإعراب  
(قوله ما يظهر فيه الإعراب) أى نفسه على القول بأنه لفظي أو أثره على القول بأنه معنوي (قوله كالفتى الخ)  
أى الموقوف عليه والمحكى والمنبع (قوله ومنه نحو القاضى) فصله بمنه لتقييده بقوله رفعا وجرا ، وقس عليه  
ما بعده والأول مطلق (قوله وجمع المذكر السالم المضاف إلى ياء المتكلم) والواو مقدرة استثقالا عند ابن الخاجب  
وتعذرا عند غيره وهو وجيه :

رفعا فقط كسلمى ، وكذا الأسماء الستة والجمع المذكور مطلقا والمثنى رفعا إذا أضيف إلى كلمة أو لها ساكن نحو :  
جاء أبو الحسن ومسلمو القوم وصالحا القوم نبه عليه السيد في حاشيته وغيره :  
وخرج بقوله بسبب العوامل ما يتغير آخره لا بسبب ذلك بل بسبب غيرها كالإتباع والنقل والحكاية  
واللقاء الساكنين .

وقوله الداخلة عليه إشارة إلى أن آخر المعرب لا يتغير لأجل العوامل إلا إذا كان العامل مسلطا عايه سواء  
تقدم كضربت زيدا أم تأخر كزيدا ضربت ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون العامل ملفوظا به كما هنا أو مقدرا  
كما في : بكم درهم اشتريت إذ التقدير بكم من درهم ، ولهذا قلنا ثانيا لفظا أو تقديرا .  
والعوامل جمع عامل وهو ما أثر في آخر الكلمة من اسم أو فعل أو حرف ، والأصل فيه أن يكون من الفعل

وأما المثنى المضاف إلى ياء المتكلم فإعرابه ظاهر بالحروف في الأحوال الثلاثة تقول : جاء مسلمى فهو  
مرفوع بالألف مضاف إلى ياء المتكلم ، ورأيت مسلمى منصوب بالياء المفتوح ما قبلها المدغمة في ياء المتكلم ،  
ومبرت بمسلمى مجرور بالياء المدغمة كذلك ( قوله رفعا فقط ) أما في حالة النصب والجر فإعرابه ظاهر بالياء  
المدغمة في ياء المتكلم ، وإنما قدرت الواو في الرفع لأن العامل يقتضى خصوصها وهو غير موجود وإن وجد بدلها  
وهو الياء ( قوله والمثنى رفعا ) أما في حالة النصب والجر فإعرابه ظاهر بالياء الموجودة المحركة بالكسرة ، وإنما  
لم تحذف لعدم ما يدل عليها بخلاف الألف في حالة الرفع الدال عليها موجود وهو الفتحة ( قوله ما يتغير آخره  
بسبب غيرها ) أى من حيث تغير آخره بسبب غيرها ؛ أما من حيث تغير آخره تقديرا بسببها فداخل قيل والأولى  
أن يقول ما يتغير آخره لا بسببها ليشمل ما يتغير آخره لا بسبب كحيث إذا فتحت بعد ضمها أو بسبب آخر كالحرك  
انبعا أو نقلا أو حكاية أو تخلصا من سكونين انتهى . وفيه نظر إذ حيث لم يغير آخرها إذ فيها لغات متعددة  
وهى من حيث كل لغة على حدة لم تتغير ( قوله إشارة إلى أن آخر المعرب الخ ) إشارة إلى أن الدخول بمعنى  
التسلط فيدخل العامل المتأخر بل والمعنوى ، وليس إشارة إلى أن هذا القيد لبيان الواقع كما ظن .

بقى أنه يمكن أن يكون احترازا عما يتغير آخره بسبب عامل مسلط مؤكد بعامل غير مسلط بالنسبة لذلك العامل  
المؤكد ، وأن تكون الداخلة وإن لم تفسر بالمسلطة للاحتراز عما يتغير بسبب عامل غير داخل في كناية المتكلم كالحكى  
من حيث ذلك التغير على ما علم في تعريف الإعراب . ثم انظر ما وجه الإشارة في كلام المصنف لما قاله والظاهر أن يقول  
والمراد بالداخلة المسلطة فتدبر ( قوله والعوامل جمع عامل ) اعترض بأن فاعلا وصفا لا يجمع على فواعل . وأجيب  
بأن العامل بغلبة الاستعمال صار اسما وفاعل الاسمى يجمع على فواعل فلا حاجة للقول بأنه جمع عام . لأن العامل قلما  
يكون غير كلمة على أنه إنما يمنع جمعه وصفا عليه إذا كان لمذكر عاقل ، وقد نص سيبويه على اطراد طواله في نجم طالع  
( قوله وهو ما أثر الخ ) هو تعريف بالأخص لأنه لا يتناول العامل المعنوى لأنه ليس باسم ولا فعل ولا حرف ولا العامل  
إذا كان جارا ومجرورا ولا العامل في المحل لأنه لا يؤثر في الآخر ، ثم المراد ما أثر فيما ذكر أثرا له تعلق بالمعنى التركيبى  
فخرج مثل اللقاء الساكنين المؤثر للحركة نحو : من ابتك ، لكونه لا تعلق له بالمعنى الحاصل من تركيب الحرف مع  
مجروره ، وإنما هو أمر يرجع لجرد اللفظ ، ودخل العامل الزائد نحو : ما جاء من رجل ، فإنه أثر كسرة رجل ولها  
تعلق بالمعنى التركيبى من حيث إنها علامة على أن مدخولها محل لما دل عليه الحرف من نصوصية الاستغراق ( قوله  
والأصل فيه الخ ) لأن العامل إنما يعمل لافتقاره إلى غيره ، والفعل أشد افتقارا لأنه حدث يقتضى صاحبا ومخلا



ثم الحرف ثم الاسم ، ولا يؤثر العامل أثرين في محل واحد ، ولا يجتمع عاملان على معمول واحد ولا يمتنع أن يكون له معمولات ، والأصل تخالفه مع المعمول في النوع ، فإن كان من نوع واحد فلمشابهة العامل مالا يكون

وزمانا وعلة فيكون افتقاره من جهة الإحداث والتحقيق ، والحروف المختصة إنما تعمل لاختصاصها بالقبيل الذي تعمل فيه ، والاختصاص موجب للعمل ليظهر أثر الاختصاص ، والاسم إنما يعمل في الاسم لشبهه للفعل كاسم الفاعل عند الاعتماد ، أو الحرف كالمضاف إذا عمل في المضاف إليه ، وفي الفعل لتضمنه معنى الحرف كاسم الشرط الجازم للفعل ، ولا يعمل الاسم في الحرف بل هو المعروض للعوامل فيه ، وعبارته لا تفيد أن عمل الاسم بطريق الفرعية ، ثم إن كون الحرف أصلا في العمل محل خلاف .

قال في [ شرح الجمل ] العمل أصل في الأفعال فرع في الأسماء والحروف فما وجد منهما عامل ينبغي أن يسأل عن الموجب لعمله ( قوله ولا يؤثر العامل أثرين في محل واحد ) أى من جهة واحدة فلا يرد المصدر إذا جر فاعله أو مفعوله فإن جهة الجر غير جهة الرفع أو النصب أو المراد أثرين لفظيين وفيما ذكر أحد الأثرين ، محلي إذا كان المضاف للمصدر ظاهرا بناء على أن الإعراب المحلى لا يختص بالمبنيات ، وفيه ما عرفت قريبا أو هما محليان إذا كان ضميرآ ( قوله ولا يجتمع عاملان الخ ) أى لا يجوز اجتماعهما عليه لأن العوامل النحوية وإن كانت علامات إلا أنهم نزاولها منزلة المؤثرات الحقيقية ، ومن ثم رد على من قال إن المبتدأ والابتداء عاملان في الخبر ونحو ذلك ، ولا اجتماع في نحو : فإن لم تفعلوا لأن لم عملت في تفعلوا لفظا وإن في لم تفعلوا محلا : وقولهم لا محل للحرف من الإعراب محمول على حالة انفراده وعدم انضمامه لغيره أما مع غيره فقد يكون له محل وذلك إذا لم يكن زائدا ولا شبيها به لأنه مطلوب لما يعمل فيه ، ألا ترى أن معنى لم فيها ذكر مطلوب لأن إذ المعلق نفي الفعل لا الفعل ، ومعنى الباء في نحو : مررت بزيد مطلوب لمر لأنه لا يتعدى إلا به بخلاف الزائد وشبهه فلا دخل له إذ ليس له معنى يطلبه العامل ، ولا اجتماع أيضا في نحو زيد عندك وإن كان عندك منتصبا بالاستقرار في محل رفع على الخبرية لأن المنصوب لفظا باستقرار عندك وحده والمرفوع محلا على الخبر هو مع الضمير فتدبر ، والمراد أنهما لا يجتمعان عليه من جهة واحدة فلا يرد نحو - ما جاءنا من بشير - فإنه توالى على بشير عاملان جاء ومن لكن الجهة مختلفة كما هو ظاهر ولا يمكن القول بأن المعمول لجاء مجموع من بشير ومن بشير وحده لأن الحرف هنا زائد فلا مجال لكونه مع مجروره في محل إعراب كما أشرنا إليه آنفا ، وأما زيد وعمر وقائمان ففي قوة معمولين ، ويستثنى ما إذا تماثل العاملان فيجوز اجتماعهما نحو : جاء زيد وأتى عمرو الظريفان ، لأن تماثلهما نزلهما منزلة العامل الواحد ( قوله ولا يمتنع أن يكون له معمولات ) عدم الامتناع بصدق بالوجوب فلا ينافي أن الفعل المتعدي يجب عمله في مرفوع ومنصوب أو اثنين أو أكثر وإن جاز الحذف لبعضها على ما يعلم من محله ، وقد تنتهى معمولات إلى نحو العشرة إذا ذكرت المفاعيل والحال والتمييز والاستثناء ( قوله فإن كانا من نوع واحد ) أى بأن كانا اسمين ولا يتصور اتحاد النوع إلا فيهما لأن الفعل لا يعمل في مثله والحرف لا يعمل في مثله .

وأما اختلاف النوع فله ثلاث صور لأن الحرف يعمل في الفعل والاسم والفعل يعمل في الاسم ولا يعمل الفعل في حرف ولا الاسم في حرف ، وبه يعلم أن الصور العقلية تسعة ( قوله فلمشابهة العامل الخ ) أولتضمين العامل معنى لا يكون من نوع المعمول فالأول كعمل اسم الفاعل ، والثاني كعمل المضاف في المضاف إليه . قال شيخنا العلامة الغنيمي : وانظر المبتدأ مع الخبر والحال مع المبتدأ عند من جوزه والتمييز من المفرد نحو

من نوع المعمول ، والصحيح في الإعراب أنه زائد على ماهية الكلمة ، وقيل إنه جزء منها ومقارن للوضع :  
( و ) الثاني ( مبنى " وهو ) ما كان ( بخلافه ) أى المعرب أى مالم يتغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه ،  
ولو قال وهو بضده لكان أولى لأن الإعراب ضد البناء والضدان لا يجتمعان ، والخلافان قد يجتمعان كالقعود

---

عشرين درهما ( قوله والصحيح في الإعراب أنه زائد الخ ) جزم به أبو حيان وذكر ابن مالك أنه جزء منها  
ووهاه أبو حيان .

والظاهر أن محل الخلاف في الإعراب بالحركات أما بالحروف فليس زائدا ، وأن محله أيضا على القول بأن  
الإعراب لفظي ( قوله ومقارن للوضع ) أى والصحيح ذلك :

قال الزجاجي في [ أسرار النحو ] : إن الكلام سابق للإعراب في المرتبة وهل تلفظت به العرب زمانا غير معرب  
ثم رأت اشتباه المعاني فأعربت به أو نظقت به معربا في أول تبليغ ألسنتها ؛ ولا يقدح ذلك في سبق رتبة الكلام  
كتقديم الجسم الأسود على السواد وإن لم يزايله خلاف للنحاة : وفي [ الباب ] لأبي البقاء أن النحويين  
على الثاني لأن واضع اللغة حكيم يعلم أن الكلام عند التركيب لابد أن يعرض فيه لبس فحكمته تقتضي أن يضع  
الكلام معربا .

[ تنمة ] الصحيح في الإعراب بالحركات أنه مقارن للحرف الأخير وهو مذهب سيبويه وقيل قبله  
وقيل بعده :

قال الفارسي : وسبب هذا الخلاف لطف الأمر وغموض الحال ، ويشهد لمن قال إن الحركة تحدث قبل الحرف  
إجماع النحويين على أن الواو في نحو بعد إنما حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة لأنه يدل على أن الواو في يوعد بين الياء التي  
هي أدنى إليها من فتحها وكسرة العين التي هي أدنى إليها من العين بعدها ، ألا ترى أنه لو كانت الحركة بعد الحرف  
كانت الواو في يوعد بين فتحة وعين ، ولمن قال إنها بعده أن الحركة ثبت أنها بعض الحرف ، وكما أن الحرف لا يجمع  
حرفا آخر فكذا بعضه لا ينشأ مع حرف آخر لأن حكم البعض في هذا حكم الكل ، ولا يجوز أن ينصور أن حرفا من الحروف  
حدث بعضه مضافا لحرف وبقية بعده في غير ذلك الحرف لافي زمان واحد ولا في زمانين ، وبأنه لما لم يدغم الحرف  
المتحرك فيما بعده نحو طلل دل على أن بينهما حاجزا وليس إلا الحركة ، والمسألة مبسطة في [ الأشباه والنظائر ]  
( قوله ما كان بخلافه ) لو قدر لفظ كائن كان مع اختصاره وموافقته لقولهم ينبغي تقليل الحذف ما أمكن  
أظهر لسلامته مما يلزم على تقديره من حذف الموصوك وبعض صلته لأن من تمام الصلة لفظ بخلافه :

هذا ، والظاهر أن الباء في قول المصنف بخلافه زائدة في الخبر ، ولو قال وهو خلافه كان أخصر وأظهر  
فلا تتعلق بشيء ، ومجروها لفظا هو الخبر وإعرابه مقدر أو محلى على ما فيه ( قوله أى مالم يتغير آخره ) أى على  
الوجه المتقدم في تعريف المعرب فدخل مالا يتغير أصلا ومنه الأسماء قبل التركيب وما يتغير لا بسبب العوامل  
الداخلة عليه كحيث لکن يدخل فيه ماحرك بحركة إتباع أو نحوها ، ولا يندفع بأنه قد تغير قبل بسبب العوامل  
الداخلة عليه لعدم لزوم ذلك لأنه قد يحرك في أول أحواله بما ذكرنا على أن الفعل في التعريف لا يدل على زمان  
على أن هذا إنما يمكن فيما هو قابل للإعراب ، وأما في غيره نحو : من ابنك ومن أوتى ومن أكرم فلا فتأمل ( قوله  
لأن الإعراب ضد البناء الخ ) أى يفيد التصريح بعدم الاجتماع ولا يحتاج في ذلك إلى معونة فلا ينافي الأووية  
أن المراد ملتبس بمخالفته بخلافه إنما ينافيان ولا يجتمعان كما فهم من قواه وهو ضربان ، لأن تنافي الأقسام وعدم

والضحك وهو مشق من البناء وهو لغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت : واصطلاحا على القول بأنه لفظى ماجيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب من حركة أو حرف أو مسكون أو حذف ، وليس حكاية أو اتباعا أو نقلا

اجتماعها هو الأصل في التقسيم ، ومن قوله الآتي في لزوم الكسر في لزوم الفتح الخ لأنه ظاهر في أن المبنى يلزم طريقة واحده .

قيل : والأولى أن يقول وهو نقيضه لأن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان والضدان قد يرتفعان فيوهم ارتفاع البناء والإعراب من الاسم وليس كذلك . وقد يقال صرح بعضهم في غلامى ، والمتبع والمحكى أنه لا مغرب ولا مبنى فمراعاة هذا القائل لأبأس بها وإن لم تكن لازمة : ثم إن تقابل المعرب والمبنى ليس تقابل النقيضين لالغة لأن نقيض كل شيء رفعه ، ولا اصطلاحا لأنه اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب فلا يصح التعبير بالنقيضين إلا على وجه المسامحة باعتبار أن أحدهما مساو للنقيض ، لأن لا معرب مثلا هو المبنى فتدبر : بقى هنا شيء وهو أن التضاد إنما يكون بين الأعراض لا الجواهر كما صرحوا به ، ولا خفاء أن المعرب والمبنى ليسا من الأعراض وتضادهما باعتبار تضاد وصفيهما ، وإليه يشير قول الشرح لأن الإعراب ضد البناء ولم يقل لأن المعرب ضد المبنى فتفطن ( قوله يراد بها الثبوت ) احتراز به عن الوضع لعل تلك الصفة كوضع ثوب على ثوب فإنه لا يسمى بناء لغة ( قوله لا لبيان مقتضى العامل ) خرج به الإعراب ( قوله من شبه الإعراب ) من فيه لبيان الجنس أتى به لرفع الإبهام عن ما وشبه بكسر الشين وسكون التاء وبفتحهما بمعنى أى من الأمر المشابه للإعراب في كونه حركة أو حرفا أو مسكونا أو حذفًا أو كونه في آخر الكلمة لافى أولها ولا فى حشوها وخرج نحو فتحة لام فليس وضمة لام أفلس ( قوله وليس حكاية الخ ) أى وليس هو أى ماجيء به لا لبيان مقتضى العامل حكاية نحو : من زيدا فإن الحركة المذكورة ليست إعرابا ولا بناء وكذا بقية الحركات المذكورة لكن ماهى فيه معرب تقديرًا ، وتلك الحركات مانعة من ظهور الإعراب فهو مقدر للتعذر إن كان اسما غير مشبه للحرف ، أو فعلا مضارعا نحو - لم يكن الذين كفروا - ومبنى إن كان اسما مشبها للحرف ، أو فعلا غير مضارع أو حرفا . ثم إن لم يكن مستحقا لغير تلك الحركة فهى حركة بناء نحو كيف وذه ومنذ وأمس وإلا قدر ما يستحقه فنحو عض مبنى على سكون مقدر منع من ظهوره حركة الإتياع ، وقد من - قد أفلح - مبنى على سكون مقدر منع من ظهوره حركة النقل ، وقل من - قل ادعوا - مبنى على سكون مقدر منع منه حركة التخلص من الساكنين ، وبهذا يجمع بين ما هنا وما سياتى فى أسباب البناء على الحركات وهذا هو الصحيح :

وقال الكوفيون : حركة الحكاية عراب والمحكى بمن خبر فى الرفع ومفعول فعل مقدر فى النصب وبدل فى الجر : وقيل إنه مبنى لأن الاختلاف ليس بعامل فى المعرب فى الكلام الذى هو فيه ، وقيل المحكى بمن واسطة لا معرب ولا مبنى . ( قوله أو إتباعا ) كقراءة زيد بن على - الحمد لله - بكسرا لدال إتباعا لحركة اللام ، وقيل إن المتبع واسطة ، وقيل إنه مبنى والصحيح أنه إما معرب تقديرًا إن كان ما فيه الإتياع اسما غير مشبه للحرف أو فعلا مضارعا كما مر وإما مبنى إن كان غيرهما وإتباع الشيء للشيء هو الإتيان به نهعا ومناسباله ، وتارة يكون الإتياع لحركة الحرف وتارة لذاته كقولهم فى عسيت بفتح السين عسيت بكسرها لإتباعا للياء ثم كسرة الإتياع إما الكسر متأخرة كما تقدم أو متقدمة نحو - فلأمة الثلث - بكسر الهمزة ، وإما الياء متأخرة كما فى غلامى وعسيت ، أو الياء متقدمة نحو - فى أم الكتاب - بكسر الهمزة فى قراءة الأخوين ثم الكسرة التى تتبع إما لغير الإتياع كما قدمنا ،

أو تخلصا من سكونين ، وعلى القول بأنه معنوى لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل ولا اعتلال ، وعابه المصنف في شرح الشذور ، وظاهر عبارة المتن تقتضيه .

ولأنما يبنى الاسم إذا أشبه الحرف شها قويا

ولما للإتباع نحو كسرة عين عصى فإنها لإتباع كسرة الصاد التي هي لإتباع للياء ، وقولهم لتسلم الياء غير محرر بدليل السلامة في حيض :

ونص البدر ابن مالك على أن الكسرة في نحو غلامى لإتباع للياء ، ولاشك إن تفسير لإتباع بما ذكر يشملهما ولانص ينفيه ، لكن الجمهور يقولون كسرة ميم نحو : غلامى ، لمناسبة الياء ، وعليه فيزاد عدها في تلك الحركات ( قوله أو تخلصا من سكونين ) نحو - من يشأ الله بضله - ولا يشكّل عدهم من أسباب البناء على الكسر حركة التخلص من الساكنين ، لأن ذاك للفرار من التقاء الساكنين والمحرز عنه ما يكون للتخلص من التقاء الساكنين بالفعل أو أن ذاك فيما كان مبنيا وهذا فيما هو معرب فتدبر ، وكذا يقال في الإتباع لأنهم عدوا حركته بناء ، هذا غاية ما حوله بعض الفضلاء ، وأصلفنا من التحقيق ما يغنى عن ذلك فتأمل ، فإن الاول خلاف الظاهر ، والثاني منقوض بالإتباع في المبنى مع كون الحركة ليست بناء نحو : فر وعض وشد ، وكذا التخلص نحو - قل ادعوا - بى هنا شيء وهو أن هذا التعريف صادق على الضم في ضربوا والسكون في ضربت على المختار من أن الماضى فيهما مبنى على فتح مقدر وأن الضم للمناسبة والسكون لسكراهة توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وليس للبناء فكان ينبغي أن يزداد في التعريف لإخراجهما ، ولا للمناسبة ولا لسكراهة توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة إلا أن يقال هو تعريف بالأعم على القول بجوازه فتدبر ( قوله لزوم آخر الخ ) لزوم جنس ، وخرج بإضافته للآخر لزوم ماعده حركة واحدة فليس بناء كما أنه ليس إعرابا وخرج بقوله حالة واحدة المعرب المختلف الآخر ، وبقوله لغير عامل ما لزم حالة واحدة للزومه عاملا واحدا كالظروف الغير المتصرفه وما لزم النصب على المصدرية ، وقوله ولا اعتلال لا حاجة إليه لأن المعرب المعتل مختلف الآخر تقديرا إلا أن يقال آخره لم يختلف من حيث لفظه فالاحتراز عنه من هذه الحيثية ، وأورد عليه ما لا يلزم حالة واحدة من المبنيات كحيث . وقد يقال المراد بالزوم المذكور عدم تغير آخر الكلمة بسبب ما يدخل عليها من العوامل أو أن تلك الحركات لغات وكل لغة فيهما من حيث تلك اللغة فهى لازمة حالة واحدة من تلك الحيثية ( قوله ولأنما يبنى الاسم إذا أشبه الحرف شها قويا الخ ) اقتضى كلامه أمرين : الأول حصر سبب البناء في شبه الحرف وهو ما قاله ابن مالك ولم ينفرد به خلافا لأبى جيان بل صرح به غير واحد كابن جنى والزجاجى وابن العطار ، لكن أورد أنه ذكر في باب الإضافة من أسباب البناء الإضافة لمبنى : وأجيب بأنه حذف هنا قيد الغلبة أى لشبه من والحروف غالبا بدليل كلامه في باب الإضافة أو أن الكلام هنا في المبنى لزوما ولا سبب له إلا شبه الحرف بخلاف المبنى جواز فقد يكون شبيهه نحو الإضافة لمبنى ، وحيث لا فالاسم معرب ومبنى وجوبا لشبه من الحروف ، ومبنى جوازا لغير شبه من الحروف بدليل باب الإضافة وظهر حسن تعبير الألفية بمنه الثاني حصر البناء لشبه الحرف في واحد من تلك الأنواع :

ويرد عليه أن أسماء الأصوات إنما بنيت لكونها أشبهت الحروف المهملة من حيث أنها لا تقع عاملة ولا معمولة ولذا زاد بعضهم نوعا آخر وهو الشبه الإهمالى . وأجيب بأنه يمكن إدخاله في الشبه الاستعمالى فهو قسم منه لازائد عليه ، وزاد بعضهم أيضا الشبه الجمودى وهو أيضا يرجع لما ذكر ، وزاد بعضهم الشبه اللفظى

## يدنيه منه في الوضع أو المعنى

فقد ذكر ابن مالك أن حاشا الإسمية بنيت لشبهها بحاشا الحرفية في اللفظ ، وأن عن الإسمية بنيت لشبهها بعن الحرفية في اللفظ ، وكذا يقال في على الإسمية وكلا بمعنى حقا ، وقد الإسمية كما ذكر ابن الحاجب الأولين والمصنف الثلاثة في المغنى ، لكن ما كان على حرفين يمكن إدراجه في الوضعى بناء على أنه لا يشترط في الثانى كونه حرف لين ، وعلى اشتراط ذلك لا يكون الشبه فيه وفيما كان على ثلاثة أحرف موجبا للبناء بل يجوز كما هو صريح كلام المغنى في الباب الثامن والكلام في أسباب البناء الواجب ، بقى هنا شئ وهو أن هذا الكلام يقتضى وضع الحرف قبل وضع الاسم لأنه لو لم يتقدم وضعه لم يتحقق علة البناء لعدم وجوده حتى يقال إن الاسم أشبهه ، وهذا بعيد لأن الحرف غير مقصود بالذات كالإسم وإنما وضع للربط فكيف يتقدم على ما هو المقصود ، ويجاب بعدم لزوم ذلك ، وبكفى في تحقق علة البناء تقدمه في التصور وإن تأخر في الوجود الخارجى ( قوله يدنيه منه ) أى يقرب الشبه الاسم من الحرف ، والجملة صفة كاشفة لقويا ( قوله في الوضع ) ضابطه أن يكون الاسم موضوعا على حرف أو حرفين إما مطلقا أو بشرط كون الثانى حرف لين كما قاله الشاطبى :

ودل كلامهم هنا على أن أصل وضع الحرف كونه على حرفين ولا يتأى ما فى الصرف أن الأصل فى كل كلمة أن تكون على ثلاثة ، لأن الأصل فى مقول بحسب ما هو المناسب للطبع وما هو المحقق من جهة الوجود الخارجى أى الكثرة الخارجية فالأول هو المراد فى الصرف ، والثانى هو المراد هنا ، وإنما أعرب نحو أب وأخ ويدوم لأنها على ثلاثة أحرف وضعا وأعلت بحذف حرف العلة اختصاراً والظاهر أنه حذف اعتباراً لاذ قياس أب وأخ القلب لتحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله كما فى عصى ، وقياس يدوم الإثبات لسكون ما قبل حرف العلة كما فى ظي ودلو وما هو على ثلاثة أحرف وضعا كما هو مقتضى كلام البدر بن مالك والمختار عند الرضى ولانها المحذوفة الألف المنقلبة عن ياء ، والإعراب مقدر فيها إن أفردت وظاهر على ما قبلها إن أضيفت : ويرد أن ذلك إنما يكون فيما حذف لامه نسبيا ، ولو كان حذف اللام نسبيا لم يقدر الإعراب فيها إن أفردت وجعله نسبيا فى حال دون أخرى تحكم :

وقيل : إنما أعربت بالنصب على الظرفية مع كونها ثنائية وضعا ، لأن أغلب أحوالها الإضافة التى هى من خواص الأسماء فأبعدت شبه الحرف :

ثم إن الشبه الوضعى ذكره ابن مالك : وقال أبو حيان : لم أقف عليه لغيره ، واعترضه المصنف بقول سيديويه إذا سميت بياء اضرب قلت أب باجتماع همزة الوصل وبالإعراب ورد الأول بأن عدم وجدان السابق لا يدل على عدم الوجود والشبه الوضعى معتبر فى لسان العرب كزيادة أن بعد المصدريه لمشابهة مالنافية ، والثانى أن كلامهم صريح فى الفرق بين باب التسمية وغيرها فإنهم أعربوا المسمى ولو كان على حرف أو حرفا نحو ياعن فكان وضع التسمية لما كان طارئا مع شرف التسمية ضعف عن تأثير البناء ويدل له أن ابن مالك قائل بالإعراب بالتسمية ( قوله أو المعنى ) ضابطه أن يتضمن الاسم معنى من معانى الحروف سواء وضع لذلك المعنى حرف كالأستفهام أولا كالإشارة تضمننا لازما بأن يتوقف عليه المعنى الذى قصد عند التضمن فيخرج الظرف لأن المقصود منه عند التضمن ، وهو كونه ظرفا زمانا أو مكانا لمعنى العامل لا يتوقف على التضمن لحصوله بدونه بأن يصرح بئى ، ويدخل المنادى لأن المقصود عند التضمن ، وهو كونه منادى مخاطب غير حاصل بدونه واسم لا فإن المقصود من التضمن وهو التنصيص على نى الجنس غير حاصل بدونه :

أو الاستعمال فلو عارض شبه الحرف ما يقتضى الإعراب استصحب لأنه الأصل فى الاسم ، وإنما لم يعرب الحرف عند مشابهته الاسم كما بنى الاسم لمشابهته له لعدم المقتضى للإعرابه

لكن برء على هذا أن المقصود فى أهم لا يحصل بأن يصرح بمن الاستغرافية كما فى قوله : ألا لامن سبيل إلى هند \* إلا أن براد الحصول بدون التضمن على وجه لا شذوذ فيه أو بمعنى أنه خلف حرفاً فى معناه أى أدى به معنى حقه أن يؤدى بالحرف لا بالاسم لا بمعنى أنه حل محله هو للحرف كتضمن الظرف معنى فى التمييز معنى من هـ

فإن قيل : الألفاظ التى تشبه الحرف فى المعنى جروف لأسماء .

قلت : نعم لو لم توضع لغير هذه المعانى كلان الشرطية لكانها وضعت لغيرها أو لا وبالذات ولها ثانياً وبالعرض ومن ثم قيل يتضمن دون وضع ( قوله أو الاستعمال ) ضابطه كما فى الأوضح أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف كأن ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل فيؤثر فيه وكأن يفتر افتقاراً متأصلاً إلى جملة فدخل فيه الافتقار والإهمال بناء على أن الحروف أعم من المستعملة أو المهملة ، وقوله إلى جملة أى افتقاراً لازماً إلى جملة أى أو عوض منها كالتنوين فى إذ أو قائم مقامها كالوصف فى أل الموصولة ، ويرد عليه ذو الطائفة والذين عند من أعربهما ، ويجاب بأن الكلام فى الأسباب الموجبة للبناء فى المشهور وفى لغة الجمهور ، والكلام على هذا الضابط بطلب من [الأوضح] وشرحه ( قوله فلو عارض الخ ) تفريع على قوله شبهاً قويا وبيان لأن المراد به ما لم يعارض وذلك كالتثنية فى اللذان واللتان وهذان وهاتان ، ولزوم الإضافة للمفرد فى أى الشرطية والاستفهامية .

فإن قيل : كيف صح جعل إضافة دافعة للبناء مع مجئ قد زيد درهم بالسكون وهى حالتها الغالبة .

فالجواب أن ملازمتها للإضافة دافعة لتحتم بنائها ولذا جاز إعرابها وهى لغة قيسية .

قيل : وأحسن منه أن يقال المعارض لزوم الإضافة ولو سلم لزومها فلم يذكروا أن الشبه الوضعى يعارض ولو سلم فقد تمنع المعارضة فيما هو بصورة الحرف فإنه أقوى مما هو بغير صورته وإن كان على وضعه انتهى . ومنع لزوم إضافتها الذى أشار إليه بقوله ولو سلم لزومها غير ظاهر لأنها لا تستعمل مفردة ألبتة ، ويرد على قوله لم يذكروا أن الشبه الوضعى يعارض ما مر من القول بمعارضته فى مع وجرى على ذلك القول فى الجمع ، وعلى قوله أن ما هو بصورة الحرف أقوى ما أسلفنا من أن الشبه الضورى إذا لم يكن من الوضعى يجوز للبناء لا موجب فهو ضعيف لا قوى ، ولا حاجة فيه إذا تخلف إلى دعوى أنه عورض لأن تخلفه جائز فتدبر ( قوله لأنه الأصل فى الاسم ) أى دون الفعل فهو فرع فيه لما تقدم ، وعكس بعضهم وقال الكوفيون : أصل فيهما وقوله فى الاسم متعلق بالأصل لأنه بمعنى متأصل أو بمحذوف ، والتقدير لأن وجوده الأصل فى الاسم فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فانتصب الضمير واتصل ( قوله وإنما لم يعرب الحرف الخ ) إشارة إلى سؤال وجواب تقديرهما ظاهر .

وحاصل الجواب أن مطلق المشابهة لا يوجب إعطاء حكم أحد المتشابهين للآخر بل لا بد من المشابهة فى علة الحكم .

لكن برء على الجواب أن علة بناء الحرف ليست من الأمور التى أشبه الاسم فيها بل عدم تعاقب المعانى التركيبية عليه فكل منهما لم يشبه الآخر فى علة حكمه .

إذ لا تعتبره المعاني حتى يعرب لبيان ما أريد منها .

[ تنبيه ] اختلف في الأسماء قبل التركيب فقليل مبنية لوجود الشبه الإهمالي فيها لأنها لا عاملة ولا معمولة واختاره ابن مالك ، وقبل معربة حكما ، وقبل موقوفة لعدم مقتضى الإعراب وسبب البناء ، وهذا هو المثبت للواسطة .

واعلم أن المبني على أربعة أقسام : مبني على الكسر ، ومبني على الفتح ، ومبني على الضم ، ومبني على السكون :

وقدم ما كان مبنيا على الحركة جريا على العادة في تقديمها وإن كان الأنسب تقديم السكون لأصالته في البناء .

والحق في الجواب أن الحرف لما كان قاراً لم ينزل عن وضعه لم يؤثر في المشابهة لكنه لا يدفع قول السائل لا بد من المشابهة في علة الحكم فتدبر ( قوله إذ لا تعتبره المعاني ) أى الطارئة بالتركيب فلانقضى بالمشارك من الحروف كمن والاعتوار التداول ، يقال اعتوروا الشيء وتعاوروه إذا تداولوه : أى أخذه جماعة واحدا بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع [ قوله تنبيه ] أى هذا تنبيه فهو معرب لامبني كما قيل لعدم ذكر ما يتعلق به فيقرأ ساكنا ، وهو ممنوع لأن مقتضى البناء ليس إلا عدم التركيب والتركيب ممكن بالتقدير فلا ضرورة إلى العدول عن الأصل مع إمكانه ، والتنبيه هنا بالمعنى اللغوي وهو الإيقاظ لا بالمعنى الاصطلاحي وهو عنوان بحث تدل عليه الأبحاث السابقة بطريق الإجمال بحيث لو لم يذكر لعلم منها بأدنى تأمل كما لا يخفى ، فالشار إليه بهذا إما الألفاظ أو المعاني ، ومن ظن أنه بالمعنى الاصطلاحي قال المناسب هنا الألفاظ لكونها العنوان بخلاف المعاني لأن عنوان الشيء ما يدل عليه ، وفي كون معاني الألفاظ بحيث تدل عليها الألفاظ السابقة بطريق الإجمال بحيث لو لم تذكر لعلمت منها بأدنى تأمل نظر اه ( قوله فقليل مبنية لوجود الشبه الإهمالي الخ ) تقدم أن الشبه الإهمالي داخل عند المصنف في الاستعمال وعليه ابن مالك وكذا ابن الحاجب ، لكن علله بعدم التركيب ( قوله وقبل معربة حكما ) بناء على أن عدم التركيب ليس سببا ، والشبه المذكور ممنوع لأنها تتأثر بالعوامل لودخلت عليها ، ومنه يعلم أن الكلام في أسماء لم تشبه الحرف شها قويا مما اتفق على اقتضائه البناء أما هي كالمضمرات وأسماء الإشارة فبنية اتفاقا فتنبه له ولا تغتر بالإطلاق في الأسماء .

وأما الأفعال قبل التركيب فهل يجرى فيها هذا الخلاف محل تأمل ، وهذا القول اختار الزخشرى ، وقد صرح في الكشف بأن أسماء السور التي هي من جملة تلك الأسماء معربة وسكونها للوقوف لا للبناء وبسط الكلام في ذلك ، فلم أنه يرجع حاصل الخلاف إلى أن السكون في نحو بانانا هل هو سكون وقف أو سكون بناء ؟ وانظر هل هناك ثمرة نطقية يتوقف عليها الخلاف أو هو مجرد تحرير في الاصطلاح ؟ ( قوله لعدم مقتضى الخ ) أى ولسكون آخرها وصلا بعد ساكن نحو قاف وليس في الأسماء ما يكون كذلك ، ولو قال لعدم موجب كل منهما كان أخصر ، وهذا اختيار أبي حيان ( قوله وهذا هو المثبت للواسطة ) أى التي الكلام فيها وهي الأسماء قبل التركيب ، أو أن المقصور هو المثبت للواسطة على القول بالوقف لا أن القول بالوقف مقصور على المثبت للواسطة فلا يرد أن المثبت للواسطة لا ينحصر فيمن قال بما ذكر ، إذ منه من يقول إن المضاف إلى ياء المتكلم لا معرب لعدم ظهور الإعراب فيه ولا مبني لعدم السبب وسماه خصيا ، ومن قال المحرك حركة اتباع أو حكاية ليس بمعرب ولا مبني نعم لو قال وهذا من المثبت للواسطة كان أظهر ( قوله على أربعة أقسام ) أى صادق عليها ولو حذف على كان أخصر وأظهر ، وليس المقصود الحصر لأن العدد لا مفهوم له فلا يرد بناء الأمر والمنادى واسم لا على ما يذكر في أبوابها على أن هذه فرعية والحصر يعرض قصده للأصول ( قوله جريا على العادة )

وخص السكسر بالتقديم لأنه الأصل في تحريك البناء وإليه أشار في المثال في قوله (كهؤلاء في لزوم السكسر) في الأحوال الثلاثة ، وهو من أسماء الإشارة والها فيه للتنبيه ، وكلها مبنية إلا ذين وتين على قول لتضمنها معنى الإشارة فإنه من معاني الحروف وإن لم يوضع له حرف يؤدي به كما وضع للتنمى والترجى ، وإنما كان موجها للبناء لأن حق الاسم أن يدل على معنى في نفسه فقط ، فإذا وجد مع ذلك قد دل على معنى في غيره كان مشبها للحرف . ذلك ، إذ الدلالة على معنى في الغير إنما هي من شأن الحروف ، وبني على السكسر للتخلص من التقاء الساكنين بالحركة الأصلية في ذلك .

العادة تسكر الأمر دائما أو غالبا على نهج واحد . وعمل بعضهم التقديم المذكور بشرف الحركة لكونها وجودية ويتوقف فهم السكون عليها فإنه عدم الحركة والمضاف من حيث هو مضاف يتوقف فهمه على فهم المضاف إليه (قوله لأنه الأصل في تحريك البناء) عبارة بعضهم لأنه أبعد الحركات من الإعراب وأقربها إلى أصل البناء لأنه لا يوهم إعرابا إذ لا يكون إعرابا إلا مع التنوين أو ما عاقبه (قوله كهؤلاء) أى والمبنى كهؤلاء أو وذلك كهؤلاء فهو وما عطف عليه خبر لمبتدأ محذوف ، ويجوز أن يكون مفعولا لفعل محذوف تقديره أعنى ، وقوله في لزوم السكسر أى بلا تنوين في الأشهر فلا ينافى أنه جاء ضمه كما جاء تنوينه مع السكسر أيضا ، والظرف متعلق بمعنى السكاف لبيان وجه الشبه (قوله والها فيه للتنبيه) ها المذكور ليس بعد ألفه همزة كما ضبطه الدماميني في باب أسماء الإشارة وهو علم على الكلمة نكر ودخلت عليه أل كما تدخل الإضافة في قولهم هاالتنبيه (قوله لتضمنها معنى الإشارة) علة لبناء أسماء الإشارة ، وأما علة إعراب ذين وتين فشبههما بمثنيات الأسماء ، وإنما قال على قول لأن ابن الحاجب قال ببناءهما ، وإن ذان وتان صيغتان مرتبطتان للرفع ، وذين وتين للنصب والجر والإضافة في معنى الإشارة للبيان (قوله وإن لم يوضع له حرف) نوزع فيه بأنهم قد صرحوا بأن اللام العهدية يشار بها إلى معهود ذهناوهى حرف فقد وضعوا للإشارة حرفا غاية مافى الباب أنها للإشارة الذهنية ولا فرق بينهما وبين الخارجية .

وانظر وجه تقييده بذهنا فإنه يشار بها إلى معهود خارجا غير أن هذه الإشارة لم يعتبر فيها كونه محسوسا مشاهدا كما هو وضع أسماء الإشارة ، ولا يضر ذلك في المنازعة لأنه لا فرق بين الذهنية والخارجية ، وما ذكره من أن أسماء الإشارة بنيت لتضمنها معنى الإشارة هو ما قاله ابن مالك .

واعترضه أبو حيان وقال الذى ذكره الناس إنها بنيت لشبهها بالحرف في الافتقار إلى مافى إليه قال ويمكن أن يتمحل لما ذهب إليه ابن مالك أن الإشارة من المعانى التى كان حقها أن يوضع لها حرف كما وضع لسائر المعانى من استفهام ونحوه ، لكن العرب لم تضع لها حرفا وإلى هذا أشار الشارح هنا ، ولا يخفى أنه لا يظهر في أسماء الإشارة ضابط الافتقار عند المصنف لأنه اشترط فيه الافتقار المتأصل إلى جملة (قوله وإنما كان) أى تضمن الحرف (قوله من الاسم) أى ما ينبغى أن يكون عليه (قوله مع ذلك) أى ما ذكر من الدلالة على معنى في نفسه (قوله قد دل على معنى في غيره) أى بأن تضمن معنى غير مستقل ملحوظا تبعا كما هو شأن الحروف ، وإن لم يكن ذلك المعنى من معاني الحروف الموجودة بجامع أن كلا معنى غير مستقل ملحوظا تبعا لأن المقصود وجود جامع ، وهو حاصل على هذا الوجه من غير توقف على وضع حرف أو تقدير وضعه لذلك المعنى المتضمن وحينئذ فلا حاجة إلى ما قاله أبو حيان من التمثل لكلام ابن مالك ولا موقع لنزاع بعضهم ، فتدبر وبه تعلم مافى كلام الشارح أولا وثانيا (قوله في ذلك) أى ما ذكر من الدلالة على معنى في غيره (قوله من شأن الحروف) أى عاداتها (قوله وبني على السكسر) أى وذلك يستلزم البناء على حركة ، وقوله للتخلص من التقاء الساكنين



وأنى بكاف التشبيه مع حرف العطف في قوله ( وكذلك حذام وأمس في لغة الحجاز ) للإشارة إلى أن المبني على الكسر نوعان : متفق على بنائه كهؤلاء وقد مر الكلام عليه ، ومختلف فيه كحذام وأمس ، فأما حذام ونحوه مما هو على وزن فعال بفتح أوله علما لمؤنث كوبار اسم لقبيلة ، وظفار اسم لبلدة ، وسكاب اسم لفرس ، وسجاح بمهملة في آخره اسم للكذابة التي ادعت النبوة ، فأهل الحجاز يبنونه على الكسر مطلقا . قيل : تشبيها له بفعال الدال على الأمر . قال الشاعر :

إذا قالت حذام فصدقوها فإن القول ما قالت حذام

علة لبنائه على مطلق حركة ، وقوله بالحركة الأصلية علة لكون الحركة خصوص الكسر فظهر أن كلامه مطابق لقولهم : مابني من الأسماء على حركة يسأل عنه ثلاثة أسئلة ( قوله مع حرف العطف ) أى وحرف العطف يغنى عن الإتيان بالكاف لأنها مقدرة مع العاطف ( قوله للإشارة إلى أن المبني الخ ) أى ولولا الكاف توهم رجوع قوله في لغة الحجازيين لهؤلاء فلم يفد الكلام أن المبني نوعان بقى أنه ما الحكمة في الإتيان بلفظة ذلك وهلا قال وكحذام ، ويكون مشاركا لهؤلاء في الخبرية عن المبتدأ المحذوف أو في المفعولية للفعل المحذوف ويكون من عطف المفردات ، وأما على ذكر ذلك فهو من عطف جملة على مفرد لأن كذلك خبر مقدم وحذام وما عطف عليه مبتدأ أو تابع له ( قوله مما هو على وزن فعال بفتح أوله ) أى معدولا كما قيد بذلك في التسهيل وقال شراحه واجترز بقوله معدولا عما ليس بمعدول اسما مفردا نحو جناح ، أو مصدرا نحو ذهاب ، أو صفة نحو جواد ، أو اسم جنس نحو سحاب ، فلو سميت بشئ منها انصرف قولوا واحدا إلا ما كان مؤنثا كعناق فمنوع من الصرف . وبه يعلم ما في إطلاق الشارح أن فعال علما لمؤنث . مبنى عند الحجازيين فإن ذلك إنما هو في المعدول وما في إطلاق المحشى أن هذه الأربعة معربة منصرفة ( قوله علما لمؤنث ) أفهم أنه لو سمي به مذكر لم يبن وهو كذلك بل يكون معربا ممنوعا من الصرف للعلمية والنقل عن مؤنث لغيره ، ويجوز صرفه لأنه إنما كان مؤنثا لإرادتك به ما عدل عنه فلما زال العدل زال التأنيث بزواله ( قوله مطلقا ) أى سواء ختم بالراء أم لا كما لا يخفى لارفعاً ونصباً وجراً ( قوله قيل تشبيها له بفعال الدال على الأمر ) أى فإنه مبنى باتفاق تميم وأهل الحجاز : قال في التسهيل : واتفقوا على كسر فعال أمرا أو مصدرا أو حالا أو صفة جارية مجرى الأعلام أو صفة ملازمة للنداء وكلها معدولة عن مؤنث فإن سمي ببعضها مذكر فهو كعناق وقد يجعل كصباح ، وإن سمي به مؤنث فهو كركاش على المذهبين انتهى :

وبه مع ما سلف تعلم أن فعال بفتح أوله أكثر من ثمانية أقسام ، وأن المعدول أكثر من أربعة ، ومثال الأمر نزال ، والمصدر فجار وحما ، والحال نحو بداد من قوله :

وذكرت من لبن الخلق شربة والخيل تعدو بالصفير بداد

والصفة الجارية مجرى الأعلام نحو خلاق للمنية وهمام للداهية والملازمة للنداء نحو يافساق ، وقوله فهو كعناق أى فيمنع الصرف ، وقوله وقد يجعل كصباح أى فينصرف هذا ، ووجه الشبه العدل والتعريف والتأنيث ، ووجه العدل في المشبه به أن نحو نزال معدول عن مصدر مؤنث معرفة وهو النزلة كما قال المبرد لا عن أنزل كما قال الجمهور ، ووجه علمية نزال المؤنث أنه علم لصيغة انزل وبناء ما ذكر لشبهه بما ذكر لا ينافي ما سبق من حصر سبب البناء بشبه الحرف ، لأن الشبه بالحرف صادق بالواسطة كما هنا وبدونها ، وقيل علة بنائه تضمنته معنى ها التأنيث وإليه ذهب الربيعي ، وقيل توالي العلل ، وإليه ذهب المبرد وقال : لأنهم إذا منعوا

وأكثر بنى تميم بوافقهم في كل ما ختم براء فيبنيه على الكسر مطلقا ويعرب غيره إعراب مالا ينصرف ، وغير الأكثر منهم ذهب إلى الإعراب مطلقا إعراب مالا ينصرف للعلمية والعدل عن فاعلة عند سيبويه وللعلمية والتأنيث المعنوي عند المبرد : قيل : وهو الظاهر إذا لا يعدل إلى العدل إلا إذا لم يوجد سبب غيره ، وقد أمكن اعتبار التأنيث فلا وجه للتكلف إلى غيره ، وقد جمع الأعشى بين اللغتين التميميتين في قوله :  
ومر دهر على وبار فهلكت جهرة وبار

فبنى وبار الأول على الكسر وأعرب الثاني .  
وأما أمس فأهل الحجاز يبنونه على الكسر مطلقا إذا أريد به معين ولم يضاف ولم يعرف بأل ولم يكسر ولم يصغر ، وعلة بنائه عندهم تضمنه معنى لام التعريف ،

الصرف لسببين فليبنوا الثلاثة ، ورد بأن أذربيجان فيه خمسة أسباب وهو معرب ، وقد يجاب بأنهم نهوا بإعرابه على أن اجتماع الأسباب مجوز للبناء لا موجب بقي أن الشارح لم يذكر سبب بنائه على حركة ولا كون الحركة كسرة إذ قوله فيما سيأتى وبنى على حركة النخ خاص بأمس بدليل ذكره في أثناء الكلام على بنائها وإعرابها إعراب مالا ينصرف ، وإن كان ما قاله على ما فيه يمكن إجراؤه في فعال فتدبر ( قوله وأكثر بنى تميم النخ ) وذلك حرصا على الإمالة التي هي مذهبهم إذ لو أعربوه إعراب مالا ينصرف كانت الراء مضمومة أو مفتوحة فلا تتأني الإمالة كذا قالوا ، ولا يخفى ما فيه لأن الإمالة مذهب الجميع لا الجمهور فقط ، ثم إن الإمالة لا توجب بناء مالم يوجد فيه سبب البناء فإن كان للبناء سبب عندهم فهو المقضى له وإلا فلا يصح البناء فليقدر ( قوله قيل وهو الظاهر إذ لا يعدل النخ ) أى لأن العدل مقدر والتأنيث محقق ، وأجيب تبعا للمرادى وغيره بأن الغالب على الأعلام أن تكون منقولة فلذا جعلها سيبويه منقولة عن فاعلة المنقولة عن الصفة ، وعلى مذهب المبرد تكون مرتجلة وبأن سيبويه لما وجد فيها اعتبار العدل من غير نزاع إذا بنيت وذلك فيما ختم بالراء ليحصل سبب البناء إذ السببان وهما العلمية والتأنيث لا يوجبانه ، فقد وافق المبرد في هذه الحالة على اعتبار العدل فيما لم يختم بالراء للحمل على النظائر لا لتحصيل سبب منع الصرف ، وهذا محصل ما أجاب به الجاهل كغيره وهو مبنى على أن سبب البناء فيما ختم بالراء توالى العلل وفيه ما عرفت ( قوله ومردهر على وبار النخ ) قال في شرح الشذور : وقيل إن وبار الثاني ليس باسم كوبر الذى فى حشو البيت بل الواو عاطفة وما بعدها فعل ماض وفاعل والجملة معطوفة على قوله هلكت وقال أولا هلكت بالتأنيث على معنى القبيلة . وثانيا باروا بالتذكير على معنى الحى ، وعلى هذا القول فيكتب باروا بالواو والألف كما يكتب ساروا ( قوله وأعرب الثاني ) لأن قوافى القصيدة مرفوعة فالثاني مرفوع على أنه فاعل هلكت ( قوله مطلقا ) أى رفعا ونصبا وجرا بلا تنوين وبه كما فى الهمع ( قوله إذا أريد به معين ) عبارة الأوضح اليوم الذى يليه يومك ، وعبارة البدر بن مالك اليوم الذى قبل يومك ثم قابلوا ذلك بما إذا نكر فبقى ما إذا أريد به معين من الأيام الماضية ، ولا يبعد أن يكون حكمه حينئذ حكم ما إذا أريد به اليوم الذى قبل يومك ويكون التقيد بذلك لأنه الغالب فى إرادة المعين وهو المناسب لقول الشرح تبعا للشذور بما إذا أريد به معين ، لكن فسر فى شرحه بما قاله ابن مالك ( قوله ولم يصغر ) اقتضى أن أمس يصغر ولكن سيديويه وغيره نصوا كما قال أبو حيان على أنه لا يصغر وكذا غدا استغناء بتصغير ما هو أشد تمكنا وهو اليوم واللبلة وأجيب بأن المبرد ذكر أنها تصغر وكذا ابن برهان فى الغرة ( قوله وعلة بنائه تضمنه النخ ) ولذا لم يبن غدا مع كونه معرفة لأنه لم يتضمنها لأنه ليس بواقع وإنما يتضمنها ما هو حاصل واقع وقال ابن كيسان بنى أمس لأنه فى معنى الفعل الماضى وأعرب غدا لأنه فى معنى الفعل المستقبل وهو معرب .

وبنى على الحركة ليعلم أن له أصلا في الإعراب وكانت كسرة لأنها الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ؛  
وأما بنو تميم فمنهم من أعربه إعراب مالا ينصرف مطلقا للعلمية والعدل عن أمس ، وأكثرهم يخص ذلك  
بحالة الرفع ويبنيه على الكسر في غيرها ، فإن فقد شرط من الشروط المتقدمة فلا خلاف في إعرابه وصرفه ،  
وإن استعملت المجرد المراد به معين ظرفا فبنى إجماعا كذا في الأوضح ؛  
وأشار إلى القسم الثاني بقوله ( وكأحد عشر وأخواته ) من ثلاثة عشر إلى تسعة عشر بتذكير العشرة في المذكر  
وتأنيثها في المؤنث ، وعكس ذلك فيما دونها ( في لزوم الفتح ) في الأحوال الثلاثة وكلها مبنية على الفتح  
صدرا وعجوا

واستدل في الأشباه والنظائر على تضمن أمس لام التعريف بأمرين :  
أحدهما أنه معرفة في المعنى لدلالته على وقت مخصوص وليس هو أحد المعارف فدل ذلك على تضمنه  
لام التعريف ؛

والثاني أنه يوصف بما فيه الألف واللام كقولهم أمس الدابر ، ولولا أنه معرفة بتقدير اللام لما وُصف بالمعرفة  
لأنه ليس أحد المعارف ، وهذا مما وقعت معرفته قبل نكرته ( قوله وبني على الحركة الخ ) قد جرى هنا على  
التعرض لجواب الأسئلة الثلاث فيما بني على حركة من الأسماء صريحا ( قوله ليعلم أن له أصلا في الإعراب ) هذا  
وقع في كلام غيره عند الكلام على أسباب البناء على الحركة ولم يذكره هو فيما سيأتي ، وفيه أن كل اسم له  
أصل في الإعراب فلو كان من أسباب البناء على الحركة لزم بناء جميع الأسماء على حركة ، فالأولى أن يعمل  
بأن له حالة إعراب أو بالفرار من التقاء الساكنين ، وهو المناسب لما علل به كون الحركة كسرة ( قوله مطلقا )  
أي رفعا ونصبها وجرأ ، ونقل في [ الجمع ] أن منهم من أعربه منصرفا مطلقا ( قوله والعدل عن أمس ) الفرق  
بين العدل والتضمن أن العدل يجوز معه إظهار الـ بخلاف التضمن فلذا أعرب المعدول وبني المتضمن ، وبه  
يعلم سر إعراب سحر وبناء أمس عند الحجازيين ، وقيل العدل تغيير صيغة الكلمة اللفظية مع بقاء معناها ،  
والتضمن استعمالها في المعنى الأصلي مزيدا عليه معنى آخر ( قوله يخص ذلك ) أي إعرابه مالا ينصرف  
بحالة الرفع كقوله :

اعتصم بالرجاء إن عن يأس وتناس الذي تضمن أمس  
( قوله فلا خلاف في إعرابه ) فيه نظر فإن من العرب من يستصحب البناء مع الـ كقوله :

وإني وقفت اليوم والأمس قبله بيابك حتى كادت الشمس تغرب

بكسر السين وهو في موضع نصب عطفا على اليوم . قالوا : والوجه في تخريجه أن تكون الـ زائدة لغیر  
تعريف واستصحب معنى المعرفة فاستديم البناء أو تكون هي المعرفة ، وجر على إضمار الباء فالكسرة إعراب  
لا بناء ( قوله فبنى إجماعا ) كذا في الأوضح وقد تبع فيه ابن برهان :

واعترض بنقل الزجاج عن بعضهم أنه كسح ظرفا ، ونقل الزجاجي أن من العرب من يبنيه وهو ظرف  
على الفتح فتلخص أن فيه خمس لغات حال غير الظرفية ولغتان حالها ( قوله كأحد عشر وأخواته ) أي نظائره  
شبه النظائر بالأخوات لما بينهما من القارب والتماثل ثم أطلق اسم المشبه على المشبه به على وجه الاستعارة التصريحية  
( قوله إلى تسعة عشر ) بإدخال الغاية وهو بيان لأخواته ، وفيه قصور لأنه لا يتناول إحدى عشرة ، وأنه يصير  
الاستثناء منقطعا ، وشمل كلامه ثمان عشرة ، ولا ينافيه أنه يجوز في يائه كل من الفتح والإسكان وحذفها مع بقاء  
كسر النون أو فتحها لأن الفتح هو الأوجه ( قوله في لزوم الفتح ) متعلق بمعنى الكاف من قوله كأحد عشر ،

أما الأول فلافتقاره إلى الثاني وقيل لتنزيله منزلة صدر الاسم :  
وأما الثاني فلتضمنه معنى حرف العطف أى الواو ، لأن أصل أحد عشر مثلاً أحد وعشرة حذفت الواو  
قصداً لمزج الاسمين وجعلهما اسماً واحداً ، وكان البناء على الحركة لما مر ، وكانت فتحة قصداً لتخفيف الثقل  
الحاصل بالتركيب ، وإنما لم يمزج الإسمان في نحو لا رجل وامرأة لأن الأحد والعشرة عبارة عن عدد واحد  
كعشرة ومائة بخلاف لا رجل وامرأة :

والمراد لزوم الفتح لآخر كل من الجزئين في الأحوال الثلاثة في الأفصح باعتبار القياس أو بشرط الإفراد فلا يرد  
أن العدد المركب إذا أضيف لمستحق المعداد نحو خمسة عشر وخمسة عشر زيد يجوز فيه إعراب العجز مع بقاء  
الصدر مفتوحاً ، وإعراب الصدر مع جر العجز بالإضافة لأن ذلك ليس بقياس عند سيبويه خلافاً لابن مالك  
والإضافة لا تخل بالبناء كما لا تخل به الألف واللام اتفاقاً في نحو : الأحد عشر ، وإن كانت الإضافة من خواص  
الاسماء والمبنى قد يضاف نحوكم رجل عندك و - من لدن حكيم خبير - :

وفرق الأخفش والقراء بين اللام والإضافة بأن ذا اللام كثيراً ما يكون مبنياً نحو الآن والذي وأخواته ،  
وأما المضاف فلا يكون إلا معرباً إلا لدنى وأخواتها ألا ترى إلى إعراب أى للزوم إضافته مع ثبوت علة البناء فيه  
وإعراب قبل وبعد وأخواتها مع الإضافة والبناء عند القطع عنها وبناء حيث وإذا وإذا ونحو قوله : على حين  
عائبت ، فعارض (قوله فلافتقاره إلى الثاني) أى فشابه الحرف ، وفيه أن الشبه الافتقار لا يوجب البناء إلا إذا  
كان متأصلاً لا يؤثر إلى جملة والافتقار إلى مفرد لا يؤثر كسبحان الله :

ويجاء بأن ذلك في الشبه الذى هو من أسباب البناء الأصلي : وما هنا بناء عارض بالتركيب وهو يكتفى  
في صيبه الشبه في مطلق الافتقار :

وعلى الجاهل بناءه بوقوع آخره وسطاً للكلمة الذى ليس محلاً للإعراب ، وهو معنى ما في بعض النسخ  
من قوله فلتنزيله منزلة صدر الاسم ، واستشكل بأن جعل هذا سبباً للبناء يعارض بإعراب المركب الإضافى  
من الأعلام :

فإن قيل : إنما أعرب هذا استصحاباً لإعرابه السابق :

قيل فهلا أعرب جزء العددى الأول أيضاً لذلك :

فإن قيل : العددى صار كلمة واحدة بالمزج بخلاف الإضافى إذا لا مزج فيه

قلنا : ممنوع بل هو كلمة واحدة وإن لم يكن فيه مزج ، ولذلك لا يدل شيء من أجزائه على جزء معناه هذا  
وقد علمت أن التعليل بذلك للبناء العارض بالتركيب فلا يرد أن الوقوع وسطاً للكلمة لا يصلح علة للبناء الواجب  
عند من حصره في شبه الحرف كما أسلفه الشارح تبعاً لابن مالك ، بقى هنا أمر آخر وهو أن البناء إنما يكون في  
الآخر كإعراب ، ولا يخلص الجواب بأن المراد أنه لم يعرب لما ذكر ، وإذا انتفى الإعراب خلفه البناء إذ  
لا واسطة أو بأنه لما دل الإعراب على وصف في المعرب وجب بآخره بخلاف البناء كما لا يخفى ، ولا يبعد عندى  
أخذاً مما يأتى عن [شرح الباب] أن يقال إنه بنى كالثانى لالتضمنه معنى الحرف ، ويدعى تضمن المركب بتمامه لذلك  
( قوله فلتضمنه معنى الحرف ) قال في [شرح الباب] وفي عبارتهم أن الثانى متضمن للحرف تساهل لأن  
المركب يشتمل على معنى اسمين وحرف فالمتضمن للحرف هو المركب لا أحد جزئيه إلا أن الحرف لما قدر في  
الثانى قالوا إنه يتضمن الحرف ( قوله لما مر ) أى ليعلم أن له أصلاً في الإعراب (قوله وإنما لم يمزج الاسمان الخ)

وأما اثنا عشر واثنتا عشرة فلا يبنى الصدر منهما لوقوع العجز فيهما موقع النون، فكما أن الإعراب ثابت مع النون أثبت مع الواقع موقعها وترك المصنف استثناءه لإحالة على ماسياتى من أنه يعرب إعراب المثني وبني العجز فيهما لتضمنه معنى حرف العطف :

قال الرضى : وإنما مزجوا التيف مع هذا العقد بخلاف سائر العقود نحو عشرين وأخواته ومائة ألف لقرب هذا المركب من مرتبة الأحاد التي ألفاظها مفردة انتهى ، وهو أنسب مما في الشرح ( قوله موقع النون ) بدليل أنه لا يضاف كما يضاف أخواته فلا يقال اثنا عشر لأنه كاثناثك :

قال البدر ابن مالك : فإن قيل : كيف صح وقوع العجز من هذا موقع النون فأعرب صدره وما صح وقوع العجز من نحو خمسة عشر موقع التنوين من خمسة فأعرب صدره ،

قلت : صح ذلك في اثني عشر لأن ثبوت عشر بعد الألف منه متأخر عن ثبوت النون في اثنان لما علمت أن التركيب متأخر عن الأفراد والتأخر لا يمنع أن يقال وقع موقع المتقدم ، ولم يصح في نحو خمسة عشر لأن ثبوت عشر بعد التاء منه ليس متأخرا عن ثبوت التنوين في خمسة بل متقدما عليه لأن تركيب المزج من الأوضاع المتقدمة على الإعراب المقارن للتنوين والمتقدم لا يمكن أن يقال وقع موقع المتأخر انتهى هـ

ولغرض هذا الكلام أشكل على بعضهم فلم يهتد بضياته للمرام : وإيضاحه أن الأوضاع ثلاثة : أوضاع المفردات وهي الأوضاع الأول، وأوضاع المركب المزجى وهي أوضاع ثوان عن أوضاع المفردات، لأن تركيب المزج حقيقته أن تعتمد على مفردين فتمزج منهما واحدا، وأوضاع المركبات الإسنادية وهي متأخرة عنهما ضرورة أن مركب الإسناد أن تعتمد على المفردات المزوجات فتؤلف منها كلاما :

إذا عرفت هذا فاعلم أن التنوين إنما يقع بعد الإعراب والإعراب إنما يقع بعد التركيب الإسنادى فالتنوين إنما يقع في المرتبة الثالثة ولا كذلك النون فإنها تقارن الوضع الإفرادى هـ

وإذا علمت هذين الأمرين فاعلم أن العقل شاهد بصحة دعوى وقوع المتأخر موقع المتقدم واستحالة العكس : وإذا عرفت هذه الأمور الثلاثة استحالة عندك دعوى وقوع العقد موقع التنوين لأن التنوين إنما يوجد في المرتبة الثالثة والتركيب يوجد في المرتبة الثانية ولم يمنع عندك دعوى وقوع العقد موقع النون لأن النون موجودة في المرتبة الأولى والعقد موجود في المرتبة الثانية ، وهذا حيث ثبت أن التركيب العددي من المزجى عندهم وإن أشكل عليه ضابط المزجى بأنه كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التانيث مما قبلها بجامع أن الأول ملازم للفتح والإعراب على الثاني إلا أن يقال إنه تعريف للمزجى المعرب ، فينبغي أن يكون في آخره لأنه صار كلمة واحدة ، وقد تعذر هنا للبناء وإعراب الأول لما تقدم فلا يكون للثاني محل من الإعراب ، ويؤيده أنه قائم مقام النون التي لا محل لها، ويحتمل أن يقال محله الرفع الذي كان له قبل التركيب، لكن قضية كلام الإمام ابن هشام أنه في محل جبر بالإضافة كما تعرفه قريبا ( قوله وبني العجز فيهما لتضمنه حرف العطف ) قال المصنف في الحواشي : قلت لطالب :

لم يبنى عشر في اثني عشر ؟ فقال : لوقوعه موقع النون في اثنان هـ فقلت له : يلزمك أن تبنى الصلاة في - والمقبى الصلاة - فقال آخر : لتضمنه معنى الواو : فقلت : إنما يتضمن معنى الواو إذا لم يكن لها ارتباط إلا من جهة العطف كما في حالة التركيب ، وأما إذا كانت مضافا إليها فهي كزيد في غلام زيد فكما لا يصح أن يقال أصله غلام وزيد لا يصح في اثنا عشر فسكتا هـ

وأشار إلى الثالث بقوله ( وكقيل وبعد وأخواتهما ) كالجهاات الست وحسب وأول ودون ( في لزوم الضم ) بشرط ( إذا حذف ) لفظ ( المضاف إليه ونوى معناه ) دون لفظه نحو - لله الأمر من قبل ومن بعد - بالضم

ولك أن تقول : الإضافة ضربان : إضافة تحقيقية وهي التي يلزم فيها ما ذكرت : وإضافة تشبيهية ولا يلزم فيها ذلك نحو معدى كرب على لغة من يضيف وكذلك هذا فلا يمتنع أن يقال ببقاء معنى الواو حالة الإضافة ، وعلى هذا فقد يحاجي بهذا الموضع ويقال لنا إضافة على معنى الواو : فإن قيل لم خصوا هذا دون بقية أخواته بالإضافة ؟

فالجواب أنهم لما عزموا على إعراب الصدر إما تنبيها على الأصل أو كراهة بناء المفعلي أو غير ذلك عدلوا عن تركيب المزج لتلا يكون إعرابه مع بقاء التركيب المقتضى للبناء كالترجيح من غير مرجح انتهى : وقد يقال ما قاله الطالب الأول قضية كلام البلد ابن مالك المتقدم ( قوله كالجهاات الست ) أي كأسمائها ، والست نعت للجهاات ، وأما أسماؤها فأكثر من ست والمراد بعضها وإلا فذات اليمين وذات الشمال معربان ، وسميت الجهاات الست باعتبار الكائن في المكان فإن له ست جهات :

قال الرضى : واعلم أن المسموع من الظروف المقطوعة عن الإضافة قبل وبعد وتحت وفوق وأمام وقدام ووراء وخلف ودون وأول ومن على ، ولا يقاس عليها ما هو بمعناها نحو يمين وشمال وآخر وغير ذلك انتهى : فاشمله أسماء الجهاات من يمين وشمال وغيرهما غير مسموع لكن ظاهر الأوضح يقتضى السماع فيها لأنه ذكر يمين وشمال وأجرى التفصيل فيها ولم يتعرض لسماع وعدمه في المقام ، وبظاهر كلامه عارض الشهاب القاسمي في حواشي الجاهي كلامه تبعا للرضي ( قوله وحسب ) أي بسكون السين وأما بفتحها نحو هذا بحسب هذا أي بقدره وعدده فليست مرادة هنا : وللساكنة السين استعمالان :

أحدهما أن تكون بمعنى كاف فتستعمل الصفات فتكون نعنا للنكرة وحالا من المعرفة لأنها لا تتعرف بالإضافة حالا على ما هي بمعناه واستعمال الأسماء فتتأثر بالعوامل المعنوية واللفظية ، وبذلك يرد على من زعم أنها من أسماء الأفعال :

الثاني أن تكون بمعنى لا غير في المفعلي فتستعمل مفردة مبنية على الضم نحو : رأيت رجلا حسب كأنك قلت حسبي أو حسبك فأضمرت ذلك ولم تتوّن ، واقتضى كلام الألفية أنها تعرب نصبا إذا نكرت كقيل وكذا كلام الشارح خصوصا وسيقول ، ومثلها في جمع ما قدمناه أسماء الجهاات وما عطف عليها :

قال أبو حيان : ولا وجه لنصبها لأنها غير ظرف إلا أن نقل عنهم نصبها حالا إذا كانت نكرة هذا ملخص ما في الأوضح ( قوله وأول ) الصحيح أن أصله أو أل بوزن أفعّل قلبت الهمزة الثانية واوا ثم أدغم بدليل جمعه على أوائل وأنه لا يستلزم ثانيا ، وإنما معناه ابتداء الشيء بخلاف الأخير فيقتضى أولا : وله استعمالان : أحدهما أن يكون صفة أي أفعّل تفضيل بمعنى الأسبق فيعطى حكم أفعّل التفضيل من منع الصرف وعدم تأنيثه بالتاء ودخول من عليه :

والثاني أن يكون اسما فيكون مصروفا نحو لقيته عاما أولا :

قال أبو حيان : وفي محفوظي أن هذا يؤنث بالتاء والثاني هو المراد هنا لأنه يستعمل استعمال الظروف كقولك : جئتك أول النهار فيعطى حكم قبل من الأحوال الأربعة ، فليراجع الأوضح وشرحه ( قوله ودون ) هو في الأصل ظرف مكان اسم لأدنى مكان باعتبار مكان المضاف إليه كقولك : جلست دون زيد ، ثم استعمل في الرتب

في قراءة السبع : أى من قبل الغلب ومن بعده فحذف لفظ المضاف إليه ونوى معناه فبنيا لذلك بخلاف ما إذا صرح بالمضاف إليه كجئتك قبل زيد وبعده أو حذف ونوى ثبوت لفظه كقوله : \* ومن قبل نادى كل مولى قرابة \* أو حذف ولم ينو شيئاً أصلاً كقوله :

فساغ لى الشراب وكنت قبلاً أكاد أغص بالماء الفرات  
فإنهما في هذه الأحوال الثلاثة يعربان كما يفهم ذلك من كلامه نصباً على الظرفية فيه أو خفضاً بمن لكن بترك التنوين في الحالة الثانية مراعاة للإضافة ، وبوجوبه في الثالثة لزوال ما يعارضه في اللفظ والتقدير ،

المتفاوتة كزيد دون عمرو ، ثم في مطلق التجاوز عن حكم إلى آخر نحو : فعلت بزيد الإكرام دون الإهانة ، أو عن محكوم عليه إلى آخر نحو : أكرمت زيدا دون عمرو :

وقال الرضى : وبمعنى دون قدام نادرة التصرف ويدخلها معنيان آخران هي في أحدهما منصرفة وذلك معنى أسفل نحو : أنت دون زيد إذا كان لزيد مرتبة عالية وللمخاطب مرتبة تحتها فتصل إلى المخاطب قبل الوصول إلى زيد ، ويتصرف فيها بهذا المعنى نحو : هذا شيء دون أى خسيس ، ومعناها الآخر غير ، ولا تتصرف بهذا المعنى ، وذلك نحو قوله تعالى - ألتخذ من دونه آلهة - كأن المعنى إذا وصلت إلى الآلهة اكفنى ، ولا أطلب الله الذى خلفهم وراءهم فهم كأنهم قدماه في المكان تعالى الله عنه انتهى (قوله فحذف لفظ المضاف إليه) أى ترك من اللفظ (قوله فبنيا لذلك) أى عنده فاللام للتوقيت لالعلقة (قوله ومن قبل الخ) تمامه : \* فإعطفت مولى عليه العواطف \* وعمل الشاهد معلوم ، والمراد بالمولى هنا ابن العم ومولى الثانى يدل من الضمير في عليه قدم للضرورة والمعنى نادى كل ابن عم قرابته ليعينوه فيما هو فيه من حزن أو ثار له فمارحه أحد منهم ولا أجابه لدعائه (قوله فساغ لى الشراب الخ) قاله عبد الله بن يعرب وكان له ثار فأدركه والشاهد ظاهر :

قال الدمامينى : معنى كنت قبلاً كنت متقدماً ، ومعنى : فاشربوا بعد ما شربوا متأخراً ولا ينوى تقدم ولا تأخر على شيء معين ، وإنما المراد في هذه الحالة مطلق التقدم والتأخر من حيث هو ، وأما في حال الإضافة فالنية بهما التقدم والتأخر على شيء بعينه انتهى :

وأغص من غصص من باب علم يعلم والفرات العذب السائغ ويروى بالماء الحميم أى البارد من الأضداد والفرات أنسب لأن الحميم يطلق على الحار وليس مراداً .  
قال الشاطبى عند قول ابن مالك :

وأعربوا نصباً إذا ما نكرا قبلاً : : : : الخ

تخصيص النصب في هذه الأشياء إذا قصد تنكيرها دون الجر والرفع ظاهر التحكم انتهى ،  
والشارح لم يخص بالنصب بل ذكر الجر نعم لم يذكر الرفع (قوله أو خفضاً بمن) اختصت من بذلك لكونها أم الباب ، ولكل باب أم تخص بخاصة دون أخواتها ،

قال الرضى : ومن الداخلة على الظروف غير المنصرفة أكثرها بمعنى في نحو : جئتك من قبلك ومن بعدك - ومن بيننا وبينك حجاب - وأما جئتك من عندك - وهب لى من لذلك - فلا ابتداء الغاية :

وقال ابن مالك : إن من الداخلة على قبل وبعد وأخواتهما زائدة ، وانظر ذلك مع أن مذهبه أن من لا تزداد في الإيجاب (قوله لزوال ما يعارضه في اللفظ والتقدير) إذ هما في هذه الحالة نكرتان والتنوين فيهما للتمكين :  
قال ابن مالك في شرح الكافية : وذهب بعض العلماء إلى أن قبلاً في قوله : وكنت قبلاً ، معرفة بنية الإضافة

إذ هما في هذه الحالة نكرتان كسائر النكرات والتنوين فيهما للتمكين ، وإنما أعربا في الأحوال الثلاثة لأنه لم يكمل فيهما شبه الحرف فبقيا على مقتضى الأصل وهو الإعراب ، وبنيما عند وجود الشرط المذكور لمشابهتهما الحرف من حيث تضمنهما معنى الإضافة الذي هو معنى الحرف مع ما فيهما من شبه الحرف بالجمود والافتقار والتوغل في الإبهام ، وقبل لشبههما بحرف الجواب في الاستغناء بهما عن لفظ ما بعدهما ، وبنيما على الحركة

إلى أنه أعرب لأنه جعل ملحقه من التنوين عوضا من اللفظ بالمضاف إليه فعومل قبل مع التنوين لكونه عوضا من اللفظ بالمضاف إليه بما يعامل به مع المضاف إليه كما فعل بكل حين قطع عن الإضافة لحقه التنوين عوضا ؛ وهذا القول عندي حسن انتهى :

واختار الرضى ما ذهب إليه ذلك البعض ، وعليه لافرق في المعنى بين ما أعرب من هذه الظروف المقطوعة وما بنى منها بخلافه على القول الأول فإنه إذا أعرب كالمضاف إليه في حكم الثابت ، وإذا بنى كان المضاف إليه في حكم الساقط نسبيا . وقيل الفرق بين معربها ومبنيها وإن كان المضاف إليه في الحالين محذوفا أنها مبنية متضمنة لمعنى المضاف إليه المتضمن لمعنى الحرف تضمن أن الحرف الاستفهام ، وإذا أعربت كان المضاف إليه محذوفا في نفسه لأن شيئا يتضمنه فهي كالظروف في قولك : خرجت يوم الجمعة في أن الحرف محذوف في نفسه لا متضمن له وقال بعضهم : إنما أعربت لعدم تضمن معنى الإضافة لأن معنى وكنت قبلا أى قديما وأبدأ به أولا أى متقدما ، ومعنى من قبل ومن بعد متقدما ومتأخرا لأن من زائدة ، وكلام الشارح يوافق ( قوله إذ هما في الحالة نكرتان ) أى دائما بخلافه في غيرها فتارة يكونان معرفتين وتارة نكرتين . فاندفع ما قيل إن كلامه يفهم أنهما في باقي الأحوال معرفتان ، وفيه نظر لأن المضاف إليه الملقوظ أو المقدّر قد يكون نكرة كما قد يكون معرفة . ويؤيد ذلك بل يعينه قول الحوفي : إنما يبينان على الضم إذا كان المضاف إليه معرفة ، أما إذا كان نكرة فإنهما يعربان سواء نوبت معناه أولا انتهى :

وفي الارتشاف : وإذا قطعنا عن الإضافة لفظا ونوى ما أضيفا إليه وكان معرفة بنيا على الضم ، وقد يتوقف في تعريفهما بالإضافة إلى معرفة لأنهما متوغلان في الإبهام كما صرح به الشارح ( قوله لأنه لم يكمل فيهما شبه الحرف الخ ) إنما اعتبر في بنائهما الشبه الكامل مع أن تضمن الاسم معنى الحرف كاف في البناء لعراقتهما بدليل إعرابهما في أكثر الأحوال ( قوله مع ما فيهما الخ ) احتاج لذلك لما في الأوّل من الخفاء على ما يعرف عند استحضار ضابط الشبه المعنوي . ثم إن ذكره الشبه بالجمودى هنا لا يناسب حصر شبه الحرف في الأنواع الثلاثة المتقدمة . وذكر التوغل لا يناسب حصر البناء في شبه الحرف . ويجاب عن ذلك كله بأن الكلام هنا في بيان سبب البناء العارض بحذف المضاف إليه ونية معناه ، وما تقدّم في بيان سبب البناء الأصلي وهو المحصور في شبه الحرف وتلك الضوابط له كما حقق في شروح الألفية عند قولها : الشبه من الحروف الخ وأشارنا إليه فيما مر قريبا ( قوله والافتقار ) يوافق قول الرضى ، وإنما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن المضاف إليه لمشابهتها الحرف لاحتياجها إلى معنى ذلك المحذوف هـ

قال : فإن قلت : فهذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف إليه فهلا بنيت معه كالأسماء الموصولة مع وجود ما تحتاج إليه من صلتها ؟

قلت : لأن ظهور الإضافة فيها يرجح جانب اسميتها لاختصاصها بالأسماء انتهى . وفيه أن الإضافة لم تظهر إذا حذف المضاف ونوى لفظه ولم تبين الظروف حينئذ مع أن الاحتياج بذلك المعنى



لما مر ، وكانت ضمة جبرا بأقوى الحركات لما لحقهما من الوهن بحذف المضاف إليه مع أن معناه مقصود ، أو ليكمل لهما جميع الحركات لأنهما في حال الإعراب إما مجروران بمن أو منصوبان أو لتخالف حركة بنائهما حركة إعرابهما ، ومثلهما في جميع ما قدمناه أسماء الجهات وما عطف عليهما بما مر ، ونسمى هذه الظروف غايات لصيرورتها بعد الحذف غاية في النطق بعد أن كانت وسطا .

[ تنبيه ] ألحق بهذه الظروف في البناء والإعراب لفظة غير الواقعة بعد لا أو ليس كما في قولهم قبضت عشرة

ثابت كما لا يخفى ، إلا أن يقال إذا نوى لفظ المضاف إليه الإضافة ظاهرة بالقوة ، ثم قال : أما حيث وإذا فلإنها وإن كانت مضافة إلى الجمل الموجودة بعدها إلا أن إضافتها ليست بظاهرة إذ الإضافة في الحقيقة إلى مصادر تلك الجمل فكان المضاف محذوف ، ولما أبدل في بعض وكل التنوين من المضاف إليه لم يبيننا إذ المضاف إليه كأنه ثابت بثبوت بدله ، وإنما اختاروا البناء في هذه الظروف دون التعويض لأنهما ظروف قليلة التصرف أو عادمته وعدم التصرف يناسب البناء إذ معناه عدم التصرف الإعرابي ( قوله لما مر ) أى ليعلم أن لهما أصلا في الإعراب ومر ما فيه ( قوله إما مجروران أو منصوبان ) أى في الأغلب ( قوله لصيرورتها الخ ) أى الأصل فيها أن تكون مضافة لضممها المعنى النسبي ، وغاية الكلمة المضافة آخر المضاف إليه لأنه من تتمته إذ هو المنسوب إليه وبه تعريفه فإذا حذف وتضمنه المضاف صار آخر المضاف غاية ، ولم يسم كل وبعض غابتين لحصول العوض عن المضاف إليه ( قوله والإعراب ) أى مطلقه لأنه خصوص النصب على الظرفية والجزم لا يجري في غير .

واعلم أن غير اسم دال على مخالفة حقيقة ما قبله حقيقة ما بعده إما بالذات نحو : مررت برجل غيرك ، أو بالصفات كقولك لشخص : دخلت بوجه غير الذي خرجت به ، وليس المراد بالحقيقة هنا الماهية وإلا لانتقض بنحو : زيد غير عمرو ، فإن ماهيتهما واحدة ، ثم إن الشارح لم يمثل لحالة الإعراب فنقول إذا ذكرت المضاف إليه قبضت عشرة ليس غيرها برفع غير على حذف الخبر وبنصبها على إضمار الاسم ، وإذا حذفته ونويت ثبوته ليس غير بالفتح كذا في المغنى والظاهر أنه يجوز في هذه الحالة الرفع أيضا على حذف الخبر .

قال البدر الدماميني : ويجوز أن تكون غير حيث فتحت أضيفت أو قطعت لفظا هي الاسم والفتحة بناء لما ذكره بعد من جواز بناء غير إذا أضيفت لبنى أى حيث قال : ويجوز بناؤها على الفتح إذا أضيفت لبنى كقوله : لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حمامة في غصون ذات أرقال

قال الدماميني : وكان بعض الناس يسأل فقال كيف يقال إن غيرا في البيت أضيفت إلى مبنى مع أن هذا المضاف إليه في تقديره معرب وهو النطق فلم تضاف في الحقيقة إلا لمعرب ؟ فقلت : المعرب إنما هو الاسم الذي يؤول به ، وأما الحرف المصدرى وصلته فبنى ، ألا تراهم يقولون المجموع في موضع كذا انتهى .

والذى أوقع هذا البعض ظنه أن المضاف إليه المبنى جملة : أن نطقت ، لأن عبارة المغنى تحتمله :

والذى ذكره الرضى أنه أن حيث قال : وأما إذا أضيفت إلى أن فلا خلاف في جواز بنائها ، وأنشد البيت ، وجعل أن هي المضاف إليه على التومع باعتبار أنها صدر الجملة والجزء الملاقى أو لافلا ينافى أن الحرف لا يكون مضافا إليه : وبهذا تعرف ما في قول الخشبي : ومحل إعرابها إذا ذكر المضاف إليه إذا لم يكن صدر ما تضاف إليه أن ، وإلا فيجوز فيها الإعراب والبناء كما ذكره الرضى ، ومثله في المغنى ، ومن البناء قول الشاعر :

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حمامة في غصون ذات أرقال

ليس غير بالضم أى ليس المقبوض غير ها فأضمر اسم ليس فيها وحذف ما أضيفت إليه غير ونوى معناه فبنيت على الضم لمشاركتها لها في الإبهام :

وتقييد المصنف في الأوضح غير بالواقعة بعد ليس بقضى أن الواقعة بعدلا لا يثبت لها هذا الحكم كما صرح به في شرح الشذور :

وقال [في المغنى] : وقولهم لا غير لحن :

والظاهر أنه لا فرق بين المنفية بليس أو بلا إذ الحكم ثابت لها على كلا الأمرين كما نص عليه الزمخشري في المفصل وابن الحاجب في الكافية ، وتابعه على ذلك شارحو كلامه ومنهم المحققون ، وقد سمع وقوع غير بعد لا ، أنشد ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل قوله :

جوابا به تنجو اعقمد فور بنا لعن عمل أسلفت لا غير تسأل

فيعمل به من غير توقفت ، فما وقع في المغنى وشرح الشذور لا يغير به :

وأشار إلى الرابع بقوله ( وكن وكن في لزوم السكون ) في الأحوال الثلاثة ، ولا فرق في « من » بين أن تكون

ففتح غير مع كونها فاعلا ليمنع ، ولكن ذهب ابن مالك إلى أنه لا يبنى مضاف إلى مبنى بسبب إضافته إليه أصلا لا ظرف ولا غيره ، لأن الإضافة من خصائص الأسماء التي تكف سبب البناء وتقلبه في غير ما موضع فكيف تكون داعية إليه وأول ما استدلوا به انتهى . فتأمل . وانظر ما نقله عن ابن مالك مع ما نقله عنه في المغنى في الباب الرابع ، ونقول إذا حذف المضاف إليه ولم تنو شيئا ليس غيرا بالفتح والتنوين ، وليس غير بالضم والتنوين والحركة إعرابية ، لأن التنوين إما للتمكين ولا يلحق إلا المعربات أو للعوض وكان المضاف إليه مذكورا ( قوله فأضمر اسم ليس الخ ) يحتمل أن غير اسم ليس وخبرها محذوف والتقدير ليس غيرا مقبوضا ، ولذا قال في الأوضح فهي اسم أو خبر في المغنى وليس غير بالضم من غير تنوين ، فقال المبرد : والمتأخرون إنها ضمة بناء لإعراب ، وإن غير أشبهت بالغايات كقيل وبعد فعلى هذا يحتمل أن تكون اسما وأن تكون خبرا .

وقال الأنخضش : ضمة إعراب لا بناء لأنه ليس باسم زمان كقبل وبعد ، ولا مكان كفوق وتحت ، وإنما هو بمنزلة كل وبعض ، وعلى هذا فهو الاسم وحذف الخبر :

وقال ابن خروف : يحتمل الوجهين ، ويقول ليس غيرا بالفتح والتنوين وليس غير بالضم ، والحركة إعرابية لأن التنوين إما للتمكين ولا يلحق إلا المعربات أو للعوض وكان المضاف إليه مذكورا ( قوله لمشاركتها لها في الإبهام ) حلة للإلحاق والإبهام غير لا تتعرف بالإضافة إما مطلقا أو إذا لم تقع بين ضدين ، وهي أشد إبهاما من مثل لأنها لا تنفى ولا تجمع ، وقولهم غيران وأخبار ليس بعربى كما في المغنى ، ولذا لم يبن مثل على الضم ( قوله أو بلا ) أى التبرئة كما دل عليه قول الرضى لا يجذف منها المضاف إليه إلا مع التبرئة وليس لكثرة استعمالها بعدهما ( قوله وابن الحاجب في الكافية ) أى على ما في بعض النسخ ( قوله وقد سمع وقوع غير بعدلا ) منه يستفاد أن محل الخلاف هذا المركب لا خصوص الضم حتى إنه إذا قيل لا غيرا مثلا لم يكن لحننا باتفاق ، والقول بأن المراد سمع وقوع غير بعد لا مضمومة خلاف الظاهر إنما يحتاج إليه إذا ثبت أن الممنوع خصوص الضم ( قوله أنشد ابن مالك ) والظاهر أنه لا يستشهد إلا بما يصح الاستشهاد به ( قوله في لزوم السكون ) أى لآخرهما

استفهامية أو شرطية أو موصولة أو نكرة موصوفة، ولا في « كم » بين أن تكون استفهامية بمعنى أى عدد أو خبرية بمعنى عدد كثير ، وبُنيت من في الجميع لشبههما بالحرف في الوضع أو في المعنى فيما إذا كانت شرطية أو استفهامية ، وفي الافتقار فيما إذا كانت موصولة أو موصوفة ، وبُنيت كم في الحالتين لشبهها بالحرف في الوضع أو في المعنى .  
ولما كان تأخيرها للسكون يوهم أنه خلاف الأصل أشار إلى رفع ذلك التوهم بقوله ( وهو أصل البناء )

بحسب الوضع فلا ينافي أنهما قد يحركان لعارض كاللقاء الساكنين ( قوله أو نكرة موصوفة ) أى لاتامة فليس قضية كلامه أن الشرطية والاستفهامية معرفتان كالموصولة ، وليس كذلك بل هما نكرتان كنظائرهما في ما .  
[ تنبيه ] تأتى من أيضا نكرة تامة وذلك عند أبى على قوله في قوله : ونعم من هو في سرو إعلان - فزعم أن الفاعل مستتر ومن تمييز ، وقوله هو مخصوص بالمدح فهو مبتدأ خبره ما قبله أو خبر لمبتدأ محذوف :  
وقال ابن مالك : من موصول على ما بينه في المغنى في مواضع ، وتأتى أيضا زائدة فيما زعم الكسائى في قوله : وكفى بنا فضلا على من غيرنا « وذلك يسهل على قاعدة الكوفيين أن الأسماء تزداد ، والحق أنها موصوفة أى قوم غيرنا ( قوله في الوضع ) أى بناء على أنه لا يشترط فيه إذا كان على حرفين أن يكون الثانى حرف لين ، ونقل الشاطبى أن ابن جنى اعترض على من اعتل لبناء كم ومن بذلك ثم قال : وعلى الجملة وضع الحرف المختص به إذا كان ثانى الحرفين حرف لين ( قوله أو موصوفة ) فيه نظر لأن الموصوفة لا تقتصر إلى جملة لأنها توصف بالمفرد أيضا نحو : مررت بمن معجب لك ، والشبه في الافتقار شرطه أن يكون إلى جملة ( قوله لشبهها بالحرف في الوضع أو المعنى ) أما الأول ففيه ما علمت ، وأما الثانى ففي الاستفهامية ظاهر ، وأما في الخبرية فلأنها تضمنت معنى حرف التكثير وهو من الجنسية أو رب أو حرف مقدر وضعه . وعن ابن الحاجب والأندلسى تضمنها معنى الإنشاء الذى هو بالحرف غالبا كهمزة الاستفهام وحرف التحضيض فأشبهت ماتضمن معنى الحرف .

قال بعض شراح الكافية : فإن قيل الخبر ينافى الإنشاء فكيف قال في علة بناء كم الخبرية أو لتضمنها معنى الإنشاء ؟

قلت : يعلم جوابه مما ذكره المصنف في أمالى المسائل المتفرقة ، وهو قوله كم رجال عندى يحتمل الإنشاء والإخبار ، أما الإنشاء فن جهة التكثير لأن المتكلم عبر عما في باطنه من التكثير بقوله رجال ، والتكثير معنى متحقق ثابت في النفس لا وجود له في الخارج حتى يقال باعتباره إن طابق فصدق وإن لم يطابق فكذب ، والإخبار باعتبار العندية فإن كونه عنده له وجود في الخارج فالكلام باعتباره محتمل للأمرين بالاعتبارين المذكورين المختلفين انتهى .  
وذكر الرضى بعد أن ذكر أن الكلام المصدّر بكى يدخله التصديق والتكذيب وهو دليل كونها خبرية ما حاصله : أن معنى الإنشاء في كم في الاستكثار والمتكلم لا يقصد أن له خارجا بل هو الموجد له بكلامه ، بل يقصد أن في الخارج كثرة لاستكثاره ، فلا يصح أن يقال لمن قال كم رجل لقيته كذبت فإنك ما استكثرت اللقاء وإن صح أن يقال له ما لقيت رجلا كما لو قال ما أكثرهم يصح أن يقال ليسوا بكثيرين لا ما تعجبت من كثرتهم ( قوله وهو أصل البناء ) أى أصل أنواعه ودعوى أنها ليست أنواعا لعدم الجنس الشامل لها ممنوعة سيما إن قلنا إن البناء لفظى أى الأرجح منها ،

قال المصنف : وقولنا الأصل كذا له أحكام : فنحن أنه لا يستعمل إلا فيما ينفك كقولنا الأصل في الأسماء

خلفته وثقل البناء واستصحبها للأصل وهو عدم الحركة فلا يعدل عنه إلا لسبب كالتقاء الساكنين في نحو: أمس ،  
وكون الكلمة على حرف واحد كبعض المضمرات ، وكونها عرضة لأن يبتدأ بها كلام الابتداء ، وكونها لها  
أصل في التمكن كأول ، وشبهها بالمعرب كضرب فإنه شابه المضارع

الإعراب لأنها قد تخرج عنه ، فأما قول ابن الخباز الأصل في الحروف البناء فغلط في استعمال لفظة الأصل ؛  
ومنها أنه لا يستعمل في شيء هو ملازم لغيره ، وقول ابن معطى الأصل في البناء للأفعال غلط لأنه يقتضي أنه  
في الحروف فرع ؛ ومنها أنا إذا قلناه في شيء امتنع السؤال عما جاء على وفقه فمن ثم لا يستل عن بناء الحروف  
والفعل الماضي والأمر ولا عن إعراب الاسم ولا عن البناء على السكون ، ويستل عن بناء الاسم وإعراب المضارع  
والبناء على الحركة ، وإنما علل بناء المضارع لأن الإعراب قد صار له أصلا ، وقال في محل آخر : نعم ، إذا  
وجد معارض يقتضي الخروج عن الأصل ولم يعمل بمقتضاه ساغ السؤال لأنه راجع إلى الفحص عن علة عدم  
تأثير ذلك المعارض ، مثال ذلك أن يقال لم لا بنى التميميون نحو : حذام مع مشابته لنزال ، ولم بنى المضارع مع  
نون التوكيد والإناث مع قيام المشابهة المقتضية للإعراب ، ولم بنى على السكون مع نون الإناث مع أن كل شيء  
كان البناء فيه بعد الإعراب استحق البناء على الحركة ( قوله لخلفته وثقل البناء ) لعله لأنه يلزم حالة واحدة ،  
وعلت أصالته أيضا بأنه ضد الإعراب ، وأصل الإعراب الحركة فأصل البناء السكون ، وبأنه أخف من الحركة  
فناسب أصالته ( قوله كالتقاء الساكنين الخ ) عبارة الأشموني : وأسباب البناء على الحركة خمسة ، وذكر ما ذكره  
الشارح ، وحيث أن الكاف استقصائية ، لكن بعضهم زاد أسبابا يستغنى عنها بما ذكر :

نعم ذكر الشاطبي من أسباب البناء على الحركة قوة الطلب للحركة نحو : ذبت وكبت كناية عن الحديث  
بنيا على حركة لأن تاءهما للتأنيث وهي تطلب تحريك ما قبلها فأحرى هي ، والفرق بين أداتين نحو أنا وإن وخص  
أولهما بالحركة لمزيد الاسمية واقتصر في البسيط على أربعة كما في [الأشباه والنظائر] وأسقط كونها عرضة الخ ،  
ولعله لأن ما قبله يغني عنه إن لم يكن عينه ( قوله وكونها لها أصل في التمكن ) قد يقال هذا يناقض قولهم إن فائدة  
تنوين التمكن الدلالة على خفة الاسم وتمكنه في باب الإعراب حيث لم يشبه الحرف فيبنى ، وقولهم إن المبني  
لا يمكن ولا يمكن فإنه يدل على أن كل مبني غير متمكن ؛

والظاهر أن يقال يدل هذا وكونه له حالة إعراب أو كونه متمكنا في بعض أحواله ، فإنهم لم يمثلوا له إلا بما  
يعرب تارة ويبنى أخرى ( قوله وشبهها بالمعرب ) غير في البسيط عن هذا بقوله : وإنما تفضيلا له على غيره  
كالماضي بنى على حركة تفضيلا له على فعل الأمر :

[ تنبيه ] ذكر الشارح أسباب البناء على مطلق الحركة ، وبقى الكلام على أسباب البناء على خصوص كل من  
الحركات الثلاث ، ولا بأس بذكره تكميلا للفائدة : فأسباب البناء على الكسر الأصالة في التخلص من التقاء  
الساكنين كأمس ومناسبة العمل كباء الجر ، وكونه حركة الأصل نحو يامضار ترخيم مضارر اسم فاعل على لغة  
من ينتظر ذكره المرادى والأشموني ، ونظر فيه بأن حركة البناء على هذه اللغة إنما هي في المحذوف والفرق  
بين أداة وأداة كاللام الجارة كسرت فرقا بينها وبين لام الابتداء في نحو : لموسى عبد والإتياع كفر أمرا من  
فر وذه من أسماء الإشارة والإشعار بالتأنيث كآلت ، وأسباب البناء على الفتح التخفيف كآين وشبه محلها بما قبل  
تاء التأنيث كبعليك ومجاورة الألف كآيان وكونها حركة الأصل كيا مضار ترخيم اسم المفعول وفيه مامر ، والفرق  
بين معنى أداة واحدة كيازيد لعمره والإتياع كعض أمر من العض وآين وكيف عنده قوم :

في وقوعه صفة وصله وشرطا وخبرا وحالا ، ومن أجل أن الأصل في البناء السكون دخل في الكلم الثلاث كهل وقم وكم .

ولما كان الفتح أقرب الحركات للسكون بحصوله بأدنى فتح الفم دخل أيضا في الكلم الثلاث كسوف وقام وأين .

ولما كان الكسر والضم ثقيلين اختصا بالحرف والاسم لخفتها دون الفعل لثقله ؛  
( وأما الفعل ) وهو مادل على معنى في نفسه واقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعا ( فثلاثة أقسام ) عند جمهور البصريين وقسمان عند الكوفيين والأخفش بإسقاط الأمر بناء على أنه منقطع من المضارع فهو عندهم معرب بلام الأمر مقدرة .

والظاهر صحة كل من القول بالتخفيف والإقباع فيهما وتمثيل بعضهم للاتباع بكيف وللتخفيف بأين ليس لتعنيه فاندفع ما يقال ما الفرق وهلا قيل بالاتباع فيهما إذ الساكن غير حصين فيهما أو بالتخفيف فيهما ، وأسباب الضم أن يكون في الكلمة كالواو في نظيرتها كتحن ونظيرها هو وشبه المبني بما هي فيه كذلك نحو : اخشوا القوم قاله المرادى .

والظاهر أن هذا لالتقاء الساكنين للبناء كما قاله الشاطبي : أما الضمة في مذ اليوم فليست بحركة بناء لتمثل بها في هذا الموضع وإنما هي حركة التقاء الساكنين هـ :

وقد أسلفنا أن حركة التقاء الساكنين قسمان فلا تغفل ، وأن لا تكون للكلمة حال الإعراب كقبل وبعد ، وشبه المبني بما لا يكون له حالة الإعراب كيازيد ، وكونه حركة الأصل نحو : يحتاج ترخيم يحتاج مصدر نحاج إذا سمي به ، وفيه ما علم والاتباع كرد أمرا من رد ومنذ ( قوله في وقوعه صفة الخ ) لا ينبغي أن الواقع كذلك هو الجملة ، لكن لما كان المقصود بالذات من الجملة الفعل اعتبروه أو المراد وقوعه كذلك صورة ( قوله كهل الخ ) قدم الحرف لتوغله في البناء وثنى بالفعل لأنه الأغلب فيه ( قوله ولما كان الكسر والضم ثقيلين ) ثقل الضم لحصوله من استعمال عضوين وثقل الكسر بالنسبة إلى الفتح ( قوله اختصا بالحرف والاسم ) في ترتب هذا الجزاء على الشرط قبله نظر لأن ثقل الضم والكسر ليس سببا لاختصاصهما بالاسم والحرف ودخولهما فيهما ، وإنما هما سببان لعدم دخولهما في الفعل لكن لا يلزم من ذلك اختصاصهما بالاسم والحرف هـ

هذا ؛ ولم يمش الشارح على سنن لأنه علل دخول الساكن في الكلم الثلاث بأصالته في البناء والفتح بقربه منه فكان المناسب لذلك أن يعلل عدم دخول الضم والكسر في الفعل ببعدهما عن السكون ، أو كان يعلل دخول السكون والفتح في الكلم الثلاث بخفتها ( قوله دون الفعل ) أي فلم يدخل في نفسه لثلا يجمع بين ثقيلين ، وأما ع وش فبنيان على الحذف . ورد يضم الدال فبنى على السكون تقديرا والضم في نحو : ضربوا للمناسبة لا للبناء والبناء على الفتح تقديرا كما سيأتي على أن الكلام في نفس الفعل مجردا عن الواحق ( قوله لثقله ) أما لفظا فلأنك لا تجد فعلا ثلاثيا ساكن الوسط وأما معنى فللدلالته على الحدث والزمان ولطلبه المرفوع بطريق الأصالة ، ودلالة اسم الفاعل عند العمل عليهما عارضة بواسطة حمله على الفعل كما حمل عليه في نصب المفعول ونحوه ( قوله وهو مادل على معنى في نفسه ) أي كلمة دلت على معنى بالتضمن هو الحدث كائن ذلك المعنى في نفسها أي يفهم منها من غير احتياج إلى ذكر شيء معين معها ، وذلك جزء معنى الفعل وأما تمام معناه وهو عند المحققين الحدث والزمان والنسبة المعينة إلى فاعل معين فلم يفهم منه وحده فلذا أوجبوا ذكر الفاعل المعين

وانتصر لهم المصنف في المغني وقواه، وإنما كانت الأفعال ثلاثة لانحصار الزمان في ذلك ٥

وبذلك علمت أن من قال هنا أي كلمة دلت ولو بالتضمن التنبس عليه هذا المقام بمقام تقسيم الكلمة إلى ما يدل على معنى في نفسه الخ ، وذلك بعم الاسم والفعل فالغاية ظاهرة بخلافه هنا لأن ذكر الغاية يفهم أن تمام معنى الفعل قد يكون مفهوما بنفسه وهو خلاف التحقيق ، وبهذا القيد خرج الحرف فإنه لا يفهم منه شيء من معناه الوضحي بلا ضمنية :

فإن قلت : الحدث المتعدي يتوقف فهمه على فاعل ومفعول فلم يكن مفهوما في الفعل بنفسه : قلت : المراد أنه لا يجب ذكر شيء معين ليفهم منه ذلك المعنى ، والحدث إنما يتوقف فهمه على شيء ما يقوم به وآخر يقع عليه شيء ما معلوم كل أحد فما أوجبوا ذكر متعلق معين ليفهم منه الحدث فصيح أنه لا يحتاج إلى ذكر متعلق لفهمه ، وإنما أوجبوا ذكر فاعل الفعل لأخذ النسبة المعينة في مفهومه لا لأجل الحدث ، ولذا جوزوا حذف فاعل المصدر ومفعوله فافهم ، وتقدم في تعريف الاسم ما أغنى عن الإعادة .

واعلم أن ما ذكرناه من أن دلالة الفعل على الحدث بالتضمن هو ما شاع عند القوم وكذا قالوا لدلالته على الزمان بالتضمن ؛ وأنت خبير بأن دلالة التضمن هي دلالة اللفظ على جزء مشاه والفعل إنما دل على الزمان بصيغته حتى لو جردت الصيغة عن الحروف المخصوصة دل على الزمان نحو : فعل يفعل وعلى الحدث بمادته فقد اجتمع شيان الحروف والصيغة كل منهما دال على معنى لا يدل عليه الآخر فيكون كل منهما دالا على معناه مطابقة لا تضمنا ، وكذا اللفظ المركب منهما لأن دلالة اللفظ على جزء مشاه مشروطة بأن تكون نسبة ذلك اللفظ إلى جميع أجزاء المعنى نسبة واحدة كلفظ العشرة مع كل واحد من الخمسين ، وليس كذلك لفظ الفعل كما علمت ، وكذا لا يدل لفظ الفعل على واحد من الحدث والزمان بالالتزام لأنها الدلالة على الخارج والزمان والحدث داخلان ولذا قال بعض المحققين : إن دلالة الفعل على كل منهما خارجة عن الدلالات ( قوله وانتصر لهم المصنف في المغني وقواه ) قال فيه : لأن الأمر معنى فحقه أن يؤدي بالحرف ، ولأنه أخو النهي ولم يدخل عليه إلا بالحرف ، ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل ، وكونه أمرا أو خبرا خارج عن مقصوده ، ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل كقوله :

لتقم أنت يا ابن خير قریش فلتقتض حوائج المسلمينا

وكقراءة جماعة - فبدلك فلتفروحا - وفي الحديث « لتأخذوا مصافكم » ، ولأنك تقول اغز واخش وارم واضربا واضربوا واضرب في كما تقول في الحزم ، ولأن البناء لم يعهد كونه بالحذف ، ولأن المحققين على أن أفعال الإنشاء مجردة عن الزمان كبعت واشتريت : وأجابوا مع ذلك عن كونها أفعالا بأن تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر ولا يمكنكم ادعاء ذلك في نحو قم لأنه ليس له حالة غير هذه وحينئذ فتشكل فعليته فإذا ادعى أن أصله لتقم كان الدال على الإنشاء اللام لا الفعل انتهى ٥

ورد ما ذهبوا إليه بأن إضمار الجازم ضعيف كإضمار الجار قيل وبأنه خلف من القول بناء على رأى إمامهم الكسائي أن حرف المضارعة هو علة الإعراب وهو منتف فيجب انتفاء الإعراب ، وفيه نظر لجواز الاعتماد على التقدير ، وفي الجمع ومنشأ الخلاف أن الإعراب أصل في الأفعال أيضا أولا ، فعلى الأول هو معرب أيضا لأنه أصل فيه ولا مقتضى لبنائه ، وعلى الثاني هو مبني لأنه الأصل ولا مقتضى لإعرابه ، وربما حلل الكوفيون ذلك بأنه مقتطع من المضارع فأعرب كأصله ، والبصريون لا يرون ذلك بل يقولون إنه أصل برأسه كما تقدم ،

لأن الفعل الذى هو الحدث إما متقدم على زمان الإنخبار أو مقارن له أو متأخر عنه ، فالأول هو الماضى والثانى الحال والثالث الاستقبال :

وقال ابن الخباز : الدليل على أن الأزمنة ثلاثة قوله تعالى - له ما بين أيدينا وما خلفنا وما بين ذلك - وقول زهير :

وأعلم علم اليوم والأمس قبله      ولكننى عن علم ما فى غد عمى

( ماض ) وهو مادل وضعا على حدث وزمان انقضى ، وسمى ماضيا باعتبار زمانه المستفاد منه ، وقدمه على فعل الأمر لأنه جاء على الأصل إذ هو متفق على بنائه ولأن علامته مفردة ، وقدمها على المضارع لأنها قد يكونان مجردين ، والمضارع لا يكون إلا بالزيادة والمزيد فيه فرع عن المجرد :

وعكس فى الأوضح فقدم المضارع لأنه لما شابه الاسم قوى وشرف ، وآخر الماضى

فالتخلاف فى إعرابه مبنى على الخلاف فى أصلاته ( قوله لأن الفعل ) أى وإنما انحصر الزمان فى ثلاثة لأن الفعل الخ ( قوله علم اليوم والأمس ) إما أن يجعل نصباً على المصدرية أى أعلم علما متعلقا بهذين اليومين أو يجعل مفعولا به بأن يقال أعلم بمعنى أحصل ( قوله عمى ) صفة مشبهة يقال رجل عمى القلب أى جاهل ( قوله ماض ) أصله ماضى استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم الياء لالتقاء الساكنين ( قوله مادل وضعا الخ ) أى فعل دل بحسب الوضع بالتضمن على حدث أو زمان بأن يكون جزء معناه حدثا وزمانا انقضى ، وهو الزمان الذى قبل زمانك الذى تسكلم فيه : أى قبل زمان الحال لا على وجه الحكاية نحو : يقول زيد خرجت ، فإن التللفظ به ليس متأخرا عن الزمان المدلول عليه بخرجت عند صدوره قبلية بالذات كقبلية أمس على اليوم لا بزمان آخر فلا يكون للزمان زمان فلا يشكل التعريف بلفظ الماضى فإنه ليس بفعل إذ لا يصدق عليه تعريف الفعل :

أما إذا أريد به الزمان فظاهر إذ لم يدل على حدث حاصل فى الزمان الماضى وإن أريد به شئ كان فى الماضى فلأن الفعل ما دل على معنى أى حدث معين وذا لا يدل إلا على شئ من الأشياء غير معين ، ولا يضررب فى لم يضررب لأن دلالة على الزمان الماضى عارضة ولا بالماضى المستعمل فى المستقبل ، وبدون الزمان كما فى الإنشاء وعند الإشارة إلى القطع بالوقوع أو عند النفي بلا وإن فى جواب القسم ، وبعد كلم المجازات غير لو وبعد ما النائية عن الظرف نحو - مادامت السموات - وبعد همزة التسوية ، وبعد كلما وحيث وحرف التحضيض الطلبي ، وبعد وقوعه صلة عام أو صفة عام نحو كل رجل أثنى ، وفى التعاريف أيضا لأنه فى أصل الوضع للمعنى ، وهذا الاستعمال عارض. بقى أن مقتضى التعريف وجوب اقتران حدث الفعل مطلقا بزمانه ، وحينئذ ينتقض بما لا يتصور معه زمان نحو : أراد الله فى الأزل كذا ، وخلق الله الزمان إذ لا زمان مع الإرادة والخلق :

ويجاب بأنه يكفى فى ذلك توهم الفعل للزمان . وللناصر اللقاني فى حواشى التصريف تحقيق تشبيع به من ليس له فراجع إن شئت ( قوله إذ هو متفق على بنائه ) هذا إنما يناسب عند ذكر المبنى من الأفعال إلا أن يقال ما جاء على الأصل له قوة تقتضى تقديمه فى كل مقام ( قوله إلا بالزيادة ) هى حروف المضارعة ( قوله فرع عن المجرد ) لا يشكل بالعود من قعد إذ قيل باشتقاق قعد من القعود لأن المراد الفرعية لما كانت الزيادة عليه ، وبالنسبة إليه لأنه لم يعين القعود بأنه زيد من قعد وإن كان أزيد بمعنى أن الحروف فيه أكثر كما أن استخرج أكثر من ضرب وليس فرعه ( قوله لما شابه الاسم قوى وشرف ) لأن مشابهة الأشرف شرف ومشبهه أشرف مما لا يشبهه ، ورجح تقديمه أيضا بأنه معرب وهو أشرف من المبنى والأشرف حقه التقديم فى كل مقام ما لم يمنع

لتأخره في الوجود لأنه مسبوق بالحال والاستقبال ، ولزم عن هذا توسط الأمر ( ويعرف ) أى عن قسيميه ( بناء التأنيث الساكنة ) الدالة على تأنيث فاعله ، وتلحقه متصرفا كان أو جامدا إلا أفعل التعجب وحبذا في المدح وأفعال الاستثناء وكفى في قولهم كفى بهند ، ولا يقدح ذلك في كونها أفعالا ماضية لأن العرب التزمت تذكير فاعلها ،

منه مانع ، وإن لم يكن عنده ذكر المعرب من الأفعال على أن ذكر الفعل وتقسيمه توطئة للبحث عن إعرابه وبنائه ، وبأن معناه إما موجود أو مترقب وكلاهما خير من المعلوم وإن سبق له وجود ( قوله لتأخره في الوجود ) أى باعتبار الانتصاف بالماضوية والحالية والاستقبالية بالنسبة لذات واحدة من الزمان لا باعتبار وجود الذات فإن ذات الزمن الماضي متقدمة ولا باعتبار الانتصاف بالنسبة لذوات كيوم الخميس مع ظرفية إذ لا ترتيب في الانتصاف بالأوصاف الثلاثة ، إذ يوم الخميس متحقق انتصافه بالحالية والأربعاء بالماضوية والجمعة بالاستقبالية دفعة واحدة ( قوله بناء التأنيث ) أى بصحة دخول مسمى تاء التأنيث أو قبوله ، والمراد بصحة الدخول استقامة المعنى وعدم الامتناع بحسب اللغة ، ومعرفة ذلك تمكن بدون معرفة أن ما دخلت عليه فعل فاندفع أن معرفة الفعل بصحة دخولها دور لتوقف كل على الآخر ( قوله الدالة على تأنيث فاعله ) صفة للمقيد بدون القيد لأن المتحركة اللاحقة للصفات كذلك فتاء التأنيث مطلقا لا تلحق إلا ماله فاعل كالأفعال والصفات ، لكن سكنت مع الأفعال وحركت مع الصفات لما ذكر ، ولو قال مرفوعة لكان أولى ليشمل نائب الفاعل ( قوله إلا فعل التعجب الخ ) أى وتبارك على ما في شرح الكافية الشافية ، وإن نقل البجائي في شرح الأجرومية قبولها لتاء التأنيث ، ومثله بنحو : تباركت أسماء الله ، والظاهر أن مثله لا يقال إلا عن سماع ( قوله وحبذا ) عبارة غيره وحب من حبذا ( قوله في قولهم كفى بهند ) أى من كل تركيب هى فيه بمعنى الكفاية ليخرج ما كانت بمعنى الوقاية فلإنها تقبل التاء نحو : كفت هند ابنها أى وقته ومن استعمالها بهذا المعنى قوله تعالى - وكفى الله المؤمنين - فسقط ما قيل لا يخفى أنهم التزموا تذكير الفاعل في غير كفى المذكورة ( قوله ولا يقدح ذلك الخ ) يعنى لا تردهذه المذكورات لأنها تقبل التاء في الأصل والعبرة بالأصل لا بالعارض ، وأيضا العلامة لا يجب انعكاسها فلا يلزم من عدم قبولها للتاء عدم الفعلية ، وفي قوله لأن العرب التزمت تذكير فاعلها نظر بالنسبة لكفى في كفى بهند بناء على أن هنداً فاعل ، فالأظهر أن يعلل عدم القدح بالنسبة لكفى بأن العرب التزمت تجريدتها من علامة التأنيث وإن كان الفاعل مؤنثا لغلبة زيادة الباء فيه فصار الغالب على فاعلها كونه في صورة الفضلة وهى لا تؤنث لأجلها وفي المعنى في حرف الباء ما يقتضى أن الزجاج قال : إن الفاعل ضمير المخاطب حيث قال : والغلبة أى الزائدة الغلبة في فاعل كفى نحو - كفى بالله شهيدا - .

وقال الزجاج : دخلت لتضمن كفى معنى اكتف وهو من الحسن بمكان ، ويصححه قولهم : اتقى الله امرؤ فعل خيرا يشب عليه ، أى ليتق بدليل جزم يشب وتوجيه قولهم كفى بهند بترك التاء ، فإن احتج بالفصل فهو مجوز لأموجب بدليل - وما تسقط من ورقة - وما تخرج من ثمرة - فإن عورض بقولك أحسن بهند فالتاء لا تلحق صيغ الأمر وإن كان معناها الخبر :

وقال ابن السراج : الفاعل ضمير الاكتفاء ، وصحة قوله موقوفة على جواز تعلق الجار بضمير المصدر وهو قول الفارسي والرماني أجازا مروى يزيد حسن وهو بعمر وقيح ، وأجاز الكوفيون إعماله في الظرف ومنع جمهور البصريين إعماله مطلقا ولفعل التعجب إذا كان على صيغة الأمر نحو : أكرم بهند لأن الأصح أن الجورور فاعل فالأظهر أن يعلل بنحو ما ذكر في فاعل كفى ، وفي بعض النسخ : إلا أفعل في التعجب فلا إشكال لأن فاعله



ولما اختلفت التاء الساكنة به للفرق بين تاء الأفعال وتاء الأسماء ، ولم يعكس لثلا يفضى ثقل الحركة إلى ثقل الفعل ، والمراد بها الساكنة بالذات فلا يضر تحريكها لعارض كأن يلاقيها ساكن فحينئذ تكسر نحو : - قالت امرأة العزيز - أو تضم نحو : - وقالت اخرج عليهن - :

ولهذا قال المرادى : ولا اعتداد بحركة النقل ولا بحركة التقاء الساكنين لعروضهما ، وخرج بالساكنة المتحركة فإنها تدخل على الاسم كقائمة وعلى الحرف كربت وثمرت ، إلا أن حركتها في الاسم حركة إعراب وفي الحرف حركة بناء نحو : لا حول ولا قوة :

وأما قولهم ربت وثمرت بالسكون على قلة حيث دخلت على الحرف فلا يرد على إطلاقه لعدم دلالتها على تأنيث الفاعل بل هي في مثل ذلك لتأنيث اللفظ ، والمصنف وإن أطلق التأنيث فالمراد به تأنيث المعنى كما أشرنا إليه إذ هو المتبادر عند الإطلاق :

ولما فرغ من تمييزه شرع في بيان حكمه فقال ( وبناءؤه على الفتح )

مذكر وهو ضمير ما ، وكذا أفعال الاستثناء لأن فاعلها ضمير مذكر في مرجعه خلاف مقرر في بابه ( قوله ولما اختلفت التاء الساكنة به ) أى التاء المتقدمة والباء داخلية على المقصور عليه ، والقصر حقيقى بناء على أن المراد بها التاء الدالة على تأنيث فاعله ، وبمعرفة اختصاص التاء الساكنة بالفعل يعلم وجه جعلها علامة عليه ( قوله فحينئذ تكسر الخ ) كان عليه أن يزيد أو تفتح نحو - قالتا - ( قوله ولا بحركة التقاء الساكنين ) أى من كسرة أو ضمة أو فتحة ( قوله للفرق الخ ) لو علل بخففتها و ثقل الفعل لم يحتج لقوله ولم يعكس الخ ( قوله إلى ثقل ) الفعل أى زيادة ثقله ( قوله الساكنة بالذات ) أى التى وضعت على السكون ( قوله ولهذا قال المرادى الخ ) كان يحسن أن يوطأ لهذا بأنها تحرك للثقل أيضا لكنه اكتفى بدخوله تحت السكاف ( قوله بحركة النقل ) نحو قالت أمة ( قوله المتحركة ) أى وضعه ( قوله وعلى الحرف ) فيه أن الكلام في التاء الدالة على تأنيث الفاعل والداخلية على الحرف لتأنيث اللفظ كما سيصرح به في الساكنة اللاحقة له ، ولذا صرح غيره بأن المتحركة مختصة بالاسم وهو مقتضى كلامه أو لا وآخر ، والمراد التاء المتحمضة للدلالة على التأنيث فلا يرد أن الدالة عليه وعلى المضارعة تدخل الفعل أو الكلام في التاء اللاحقة آخر ، وعلى كل لا يرد ما قالوا في باب الفاعل إن علامة تأنيثه تاء ساكنة تلحق آخر الماضى أو متحركة تلحق أول المضارع ( قوله وقد يكون في الاسم (١) بحركة بناء ) أى عارض ، وفي التسهيل أنه يقال هنت موضع هنا ، وعليه فتدخل المتحركة بحركة بناء ، أصلى الاسم كذا قيل ، وفيه أن هنت هذه ساكنة لأنه امتدل عليها في الشرح بقوله : وذكرها هنت وإنما حركت الثانية للروى ، وقد رأيتها مضبوطة بخط المصنف بالسكون وفي بعض تعاليق التسهيل هذا من شواذ العرب لأنه لا يعلم اسم اتصلت به تاء التأنيث الساكنة إلا هذه انتهى :

وحينئذ المراد باختصاص الساكنة بالفعل مالا شذوذ فيه ( قوله لتأنيث اللفظ ) معناه كما قال الشمنى مخالفا للدمامى : إن دخول التاء في هذه الكلمات ليكون لفظا مؤنثا مع أنها مراد بها معانيها التى لا تنصف بتأنيث ( قوله فالمراد به تأنيث المعنى ) لكن يرد عليه نحو : - قالت نملة - إذا كان المذكر فإنه يجوز لحاق الفعل التاء وليست دالة على تأنيث المعنى خلافا لمن وهم ( قوله في بيان حكمه ) أى ما يحكم به عليه ولو حذف بيان كان أنخصر وأظهر ، وكأن وجه إثباته أن الحكم حصل من المصنف في الخارج حصولا مستقرا في النفس بالتصديق به ثم

(١) قول المهتمى : قوله وقد يكون في الاسم الخ ليس مذكورا في الشرح ، ولينظر ويحرم اه .

لفظا أو تقديرا ثلاثيا كان أو رباعيا أو خماسيا أو سداسيا ولا يزيد على ذلك ، وبني على الحركة لمشابهته المضارع فيما مر والاسم بوقوعه موقعه وخص بالفتحة طلبا للخفصة (إلا) إذا كان (مع واو الجماعة فيضم) آخره (كضربوا) لمناسبة الواو .

وأما نحو : دعوا واشتروا ففيه إعلان معروف (أو) كان مع (الضمير المرفوع المتحرك فيسكن) آخره تسكين بناء (كضربت) بثلاث التاء كراهة توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لأن الفاعل

قصد بيانه بالكتابة والتلفظ ، وبيان إما مصدر من بان أى أظهر فإضافته للحكم إضافة إلى الفاعل ، وإما اسم مصدر من بين أى أظهر فإضافته له إضافة إلى المفعول (قوله لفظا) نحو ضرب وضربك ، ومنه ضربا على الأصح كما قال الشهاب القاسمي في شرحه لهذا الكتاب ، وقال فيما كتبه على الألفية : يبقى النظر في نحو ضربا فهل يقال إنه مبني على فتحة مقدرة على الباء ، وهذه الموجودة لأجل الألف فلا تكون هي العلامة ، ونظير ذلك مررت بغلامى ، فلأنهم يقدرون كسرة للجر لأن الموجودة لأجل المناسبة ، أو يقال إنه مبني على فتحة ظاهرة ويفرق بينه وبين نحو غلامى محل تأمل انتهى .

والفرق ظاهر لأن حركة المناسبة سابقة على دخول العامل فلم يكن بد من التقدير ، ونظيره لن يضربا على مذهب سيبويه بخلاف الفتحة في ضربا فلأنها موجودة قبل وجود الألف ، ولم توجد لأجل مناسبتها بل اكتفى بها فتدبر (قوله أو تقديرا) نحو رعى وقضى وغزا (قوله أو رباعيا) نسبة إلى أربعة على غير قياس وكذا ما بعده (قوله لمشابهته المضارع فيما مر) أى في وقوعه صفة وصلة وحالا وخبرا وتنمة التعليل والمضارع معرب ، والأصل في الإعراب أن يكون بالحركة فاستحق أن يبعد عن السكون الذى هو أصل البناء إلى أصل الإعراب الذى هو الحركة (قوله والإسم بوقوعه موقعه) نحو : مررت برجل ضرب أى ضارب ، فالمضارع لما شابه الاسم المشابهة التامة استحق الإعراب ، وهو بمشابهته مشابهة ناقصة استحق البناء على الحركة (قوله طلبا للخفة) ولأنه لو بني على الضم اجتمع ضمتان في مثل شرف وظرف ولو بني على الكسر اجتمع كسرتان في مثل علم وشرب (قوله إلا إذا كان النخ) مستثنى من علم عام محذوف ، والتقدير وبناءه على الفتح في كل حالة إلا حالة كونه مع واو الجماعة فهو تفريع في الحال كما هو ظاهر (قوله للمناسبة) أى مناسبة الواو ، واعترض بأن كونها للمناسبة يناق كونها ضمة بناء :

قال شيخنا : ولا منافاة إذ قد صرحوا بأن الكسر في أمس للبناء مع كونها للتخلص من التقاء الساكنين فتأمل (قوله ففيه إعلان معروف) وذلك لأن الأصل دعوا واشتريوا تحرك كل من الواو والياء وانفتح ما قبله فقلب ألفا ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين ، وصار ما قبل الواو مضموما تقديرا (قوله المتحرك) أراد ما يشمل المتحرك بنفسه أو ببعضه المتصل بالفعل كذا في ضربنا زيد لأن الحرف المتصل بالفعل من نامتحرك (قوله كراهة توالى أربع متحركات النخ) ضعف ابن مالك هذه العلة بأنها قاصرة إذ لا يوجد التوالى إلا في الثلاثى الصحيح وبعض الخماسى نحو : انطلق والكثير لا تتوالى فيه فراعاته أولى ، وبأن تواليها لم يهمل بدليل غلبت وعرض وجندل ، ولو كان مقصود الإهمال وضعنا لم يتعرضوا له دون ضرورة ولسد باب التأنيث بالتاء نحو شجرة قال : وإنما سببه تمييز الفاعل من المفعول نحو أكرمنا وأكرمنا ثم حملت التاء والنون على نال المساواة في الرفع والاتصال وقد يقال إنما راعوا الأقل لأنه لو حمل الأقل على الأكثر لزم التوالى المذكور ولو في بعض الصور بخلاف العكس فإنه لا توالى فيه أصلا فراعاته أولى ، والتاء طارئة على أصل الكلمة وليست منها فكأنه لم يتوالى في نحو : شجره أربع حركات حقيقة .

كجزء من فعله ، وخرج بالرفوع المنصوب وبالمتحرك الساكن غير الواو في هاتين الحالتين يبني على الفتح كما إذا تجرد ، وقد شمل ذلك كله عموم المستثنى منه . وذهب بعضهم إلى بنائه على الفتح مطلقا :

وأما نحو : ضربت وضربوا فالسكون والضم عارضان أوجهما مامر ، وعليه المصنف في الأوضح ، وعبرة المتن كالشرح توهم أن الماضي مع واو الجماعة مبني على الضم ، وليس كذلك فقد صرحوا عند الكلام على ألقاب البناء أن الضم لا يدخل الفعل كالكسر ، وقد مر ذلك تأمل :

---

فإن قلت : التاء معتبرة بدليل قولهم قلنوسة وقحذوة فلو لم يعتبر التاء لوجب قلب الواو ياء والضممة كسرة لرفضهم الواو المتطرقة المضموم ما قبلها .

قلت : الأصل في قلنوسة وقحذوة وهو المفرد موضوع على التاء والحذف طاركا في الجمع نحو : قلانس وقحاذ بخلاف نحو شجرة فإن الأصل بدون التاء ، وأما نحو علبط وعرثن وجندل فزال عن الأصل ، والأصل علابط وعرانس مثل قرنقل وجنادل ، ثم ما ذكر من منع العلة القاصرة أحد قولين ذكرهما ابن الأنباري وصح الجواز بقى أن السكون حينئذ للبناء كما أسلفه ، وبناء الفعل على السكون جار على الأصل فلا يستل عنه ليحتاج لتعليقه ( قوله كجزء من الفعل ) سيأتي وجهه في باب الفاعل ( قوله وخرج بالرفوع المنصوب ) نحو : ضربك إذ لا يلزم توالى ما ذكر لأن ضمير النصب في معنى الانفصال ( قوله وبالمتحرك الساكن غير الواو ) نحو ضربا فإنه مبني على الفتحة الظاهرة أو المقدرة على مامر ، وأما الواو فبني معها على الضم على ما قدمه ( قوله وقد شمل ذلك كله عموم المستثنى ) وهو قوله وبنائوه على الفتح ( قوله عارضان أوجهما مامر ) أي المناسبة وكراهة ما ذكر ، وعلى هذا فهما مبنيان على فتحة مقدرة استئقالا منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض في ضربت وبحركة المناسبة في ضربوا كذا قيل ولا يخلو عن تأمل :

أما تقدير الفتحة استئقالا في ضربت فظاهر وصرح به بعضهم ، وأما تقديرها استئقالا في ضربوا فهو مشكل والمتبادر أن يكون التقدير فيه للتعذر إذ يستحيل تحريك الحرف الواحد بحركتين في آن واحد ، وما يؤيد أنها للتعذر ما صرحوا به من أن تقدير الحركة في المحكي والمضائف لياء المتكلم للتعذر لاشتغال المحل بحركة الحكاية والمناسبة ( قوله توهم أن الماضي الخ ) أي وأنه مبني على السكون مع الضمير المذكور ، لكن بناؤه عليه حينئذ لا يرد عليه شيء بخلاف بنائه على الضم مع الواو ، فن ثم سكت للشارح عن التعرض له ، وعلى ذلك شرح الشارح الكلام ، ولعل الأقرب أن مراد المصنف وبنائوه على الفتح لفظا إلا مع الخ أي فلا يبني على الفتح لفظا بل تقديرا ولعل هذا حكمة قول الشارح : توهم دون يقتضي ، لكن حمله الكلام على خلاف المرام مما لا يليق بالمقام خصوصا وقوله : فيضم فيسكن دون أن يقول فبني على الضم فبني على السكون مشعر بموافقة ما في الأوضح : وبما تقرر علم أن ما في بعض النسخ من قوله : وما ذكرته من أنه مبني على الضم مع واو الجماعة هو مقتضى ما في المتن والشرح وبه صرح قريبه في حاشيته على الأوضح عن بعضهم ، لكن صرحوا عند الكلام على ألقاب البناء على أن الضم لا يدخل الفعل كالكسر فليتأمل انتهى مع أنه غير ظاهر زائد لا حاجة إليه فن العجب التحشية عليه وعدم التعرض لما في إثباته فعليك بالتدبر التام :

هذا ، وقال الراعي في شرح الألفية عند الكلام على موجبات البناء على الضم وعدتها مجاورة الواو الضمير في الفعل الماضي نحو ضربوا مانصه : هكذا قالوا ، والظاهر في الماضي والأمر المسندين إلى الألف والواو أنهما مبنيان على حذف النون فإنهما أخوان ، والأمر يبني على ما يجزم به مضارعه من حذف أو مسكون فكذا

(ومنه) أى من الماضى (نعم وبئس) لقبولهما التاء المذكورة ، ففي الحديث « من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت » وفيه أيضا « وأعوذ بك من الخيانة فإنها بئست البطانة » .  
(و) كذا (عسى وليس) لقبولهما التاء أيضا نحو : عست هند أن تغلح وليس مفلحة ، ولاتصالهما بضمائر الرفع نحو : - ليسوا سواء - لست عليهم بوكيل - فهل عسيتم إن توليتم - :  
والحكم على هذه الأربعة بالفعلية إنما هو (على) قول (الأصح) أى الصحيح :  
وقيل : إن نعم وبئس اسمان

الماضى عند اتصالهما به يبنى على حذف النون ، لأن سببوه رحمه الله قال فى باب التسمية بالحروف : إنك تعيد إليه النون إذا سميت به فتقول يا ضربان ويا ضربون ، وهذا دليل على أنه مبنى على حذفها (قوله ومنه) أى عند جميع البصريين والكسائي من الكوفيين (قوله لقبولهما) أى عند جميع العرب (قوله التاء المذكورة) فيه نظر لأن التاء المذكورة الدالة على تأنيث الفاعل والتاء اللاحقة لنعم وبئس ليست كذلك ، لأن مرفوعهما ليس فاعلا لمعناهما لأن معناهما إن كان أمدح أو أذم فواضح ، وإن كان حسن وقبح فلأن الفاعل هو الجنس الذى هو الماهية والحقيقة ، وهو لا يقبل الوصف بذكورة ولا أنوثة أو هو مذكر إلا أن يقال المراد تأنيث الفاعل نفسه أو فردة المقصود بالحكم .  
وقال الرضى : ودليل فعليتهما لحاق التاء التى لا تنقلب هاء فى الوقف بهما ، وهى إنما تلحق الفعل وأربعة أحرف لات وثمت وربت ولعلت (قوله من توضأ الخ) من شرطية وتوضأ فعل ماض والفاء فى فيها رابطة ، والضمير يرجع إلى الرخصة ، والجار متعلق بمحذوف أى فبالرخصة أخذ ، ونعم فعل ماض والتاء علامة التأنيث ، والفاعل مستتر مفسر بتميز محذوف وكذا المخصوص بالمدح محذوف ، والتقدير ونعمت رخصة الموضوع .  
لكن قال بعضهم : إن تمييز هذا الباب لا يحذف لبقاء الإبهام وعدم مفسر الضمير حينئذ لأنه كالعوض من الفاعل ، ولذا شرط فيه أن يكون مما يقبل ال فلا يكون مثلا وغيرا وأفعل من ولا كلمة ما خلافا للقراء والزخشرى ، ولا يكاد يجمع بينهما قال ذلك البعض وإنما حذف التمييز فى الحديث لأنه عوض منه التاء :

وفى الرضى واعلم أن الضمير المبهم فى نعم وبئس على الأظهر الأغلب لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اتفاقا بين أهل البصرة وكذا فى كلام غيره وعلة بعثتين ، لكن فى بعض شروح الألفيه ما يخالفه فى التأنيث وجعل منه الحديث (قوله لقبولهما التاء الخ) فيه ما عرفت لأن مرفوعهما ليس فاعلا لمعناهما لأن معناهما الننى والرجاء ، ومرفوعهما لم بفعل الننى والرجاء إلا أن يقال معنى ليس الانتفاء وهو قائم بمرفوعه فهو مثل مانت هند ، ومن قال معناها الننى فراده به الانتفاء لأن المصدر كثيرا ما يراد به الحاصل بالمصدر أو لجعله مصدر المبني للمفعول ، والمراد بفاعل الفعل ما يشمل من قام به الفعل (قوله بوكيل) الباء زائدة فى الخبر (قوله إن توليتم) خبر عسى ، وعند الكوفيين بدل اشتغال (قوله أى الصحيح) أشار بذلك إلى أن المقابل فى غاية الضعف حتى إنه لا صحة له (قوله وقيل إن نعم وبئس اسمان) أى عند جمهور الكوفيين لعل وجه بناءهما حينئذ تضمنهما الإنشاء بحسب الوضع ، وهو من معانى الحروف ، وفيه أن الإنشاء بالجملة لا بنعم أو بئس وحدها :

هذا ، واختلف فى حكاية الخلاف على طريقتين : أحدهما ما ذكره الشرح ، والطريق الثانية حررها ابن عصفور فقال : لا خلاف فى أن نعم وبئس فعلا ، وإنما الخلاف فيما بعد الإسناد إلى الفاعل ، فذهب البصريون إلى أن نعم الرجل جملة فعلية وكذلك بئس ، وذهب الكسائي إلى أن الجملة كلها اسم للمذموم أو الممدوح نقلت عن أصلها وسمى بها ، وذهب الفراء إلى أن الأصل فى نعم الرجل زيد رجل نعم الرجل زيد فحذف

للدخول حرف الجر عليهما في قوله : ما هي بنعم الولد ، ونعم السير على بثس العير ، وأجيب بأن مدخول حرف الجر مخلوف أى بمقول فيه نعم الولد ، وعلى غير مقول فيه بثس العير ، وسيأتى الكلام في باب الفاعل على إعراب مرفوعهما على هذا القول :

الموصوف وأقيمت الصفة التي هي الجملة من نعم وبثس وفاعلها مقامه فتحكم لها بحكمه فنعم الرجل وبثس الرجل عندهما رافعان لزيد كما لو قلت بمدوح زيد ومدحوم عمرو ، وذهب الرضى إلى طريقة أخرى قال : لأنها تعرب من دعوى الغيب لولا أن الأصول تدعو إليها وحاصلها أنهما صاروا مع فاعلهما بتقدير المفرد كصفة مقدمة على موصوفها كجورد قطيفة فعنى نعم جيد فكأنه صفة مشبهة ، وكان تقدير نعم الرجل رجل في غاية الجودة فصارا جزأ جملة بعد أن كانا جملة مستقلة فيكون نعم الرجل خبرا مقدما وزيد مبتدأ مؤخرأ أى زيد رجل جيد: قال : ولم ينجح إلى الضمير العائد إلى المبتدأ لأن الخبر في تقدير المفرد :

واعلم أن الكلام في نعم وبثس الجامدين وذلك إذ استعملا لإنشاء المدح أو الذم فإنهما في هذا الاستعمال لا يتصرفان لخروجهما عن أصل معانى الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان فأشبهها الحرف لذلك ، أما إذا استعملا استعمال الأفعال المتصرفة وبني منها المضارع والأمر وأسماء الفاعل والمفعول وذلك إذا كانا للإخبار بالنعمة والبؤس فليسا من محل النزاع ، وأن عسى في لغة تنصب الاسم وترفع الخبر وشرط اسمه أن يكون ضميرا وهو حينئذ حرف وفاقا للسيرافى ، ونقله عن سيدييه خلافا للجمهور في إطلاق القول بالفعلية سواء كان بمعنى لعل أم لا ، وخلافا لابن السراج وثلعب في إطلاق القول بالحرفية ، وأن محل الخلاف في عسى الجامدة أما عسى المتصرفة ففعل باتفاق ومعناها اشتد قال :

لولا الحياء وأن رأسى قد عسى فيه المشيب لزرت أم القاسم  
أى قد اشتد ( قوله لدخول حرف الجر عليهما ) أى باطراد وكثرة كما قال الرضى ، بخلاف دخوله على نام في قوله بنام صاحبه أى لأنه فعل متفق عليه بخلاف نعم وبثس ( قوله نعم السير على بثس العير ) قاله شخص قد سار إلى محبوبته على حمار بطى السير ، وقول الدمامينى في [ المنهل الصافى ] إن السير هنا جلد يوضع في عنق الحمار غفلة عن أصل القصة ، والعير بفتح العين المهملة الحمار وحشيا كان أو إنسيا ، ووقع لى أن بعض الطلبة قرأ على هذا المثل من شرح المصنف وكسر العين فقلت له فوراً افتح عينك ، ولا ينجح لطف الإضافة ( قوله أى بمقول فيه ) عبارة التصريح : وأجيب بأن الأصل ما هي بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على غير مقول فيه نعم العير فحذف الموصوف وصفته وأقيم معمول الصفة مقامها ، فحرف الجر في الحقيقة إنما دخل على اسم محذوف اهـ .

وقد يقال حذف الموصوف بالجملة إنما يكون في الضرورة أو حيث يكون الاسم بعضا من متقدم جر بمنزلة أوفى نحو مناظرة ومنا أقام وما فى قومها يفضلها أى فريق ظعن وفريق أقام وواحد يفضلها وكلا الأمرين منتف في المثالين ، وإنما احتيج إلى تقدير القول لأن الجملة إنشائية لا تقع نعتا إلا بالتأويل بخلاف نحو : ما ليلى بنام صاحبه ، فالتقدير ليل نام صاحبه لأن نام صاحبه جملة خبرية :

وحاصل الجواب أن علامة الفعلية لا تقبل التأويل لاطرادها بخلاف علامة الإسمية لأن حرف الجر قد يدخل على ما ليس اسما اتفاقا كما في بنام ، وما ذكر من الجواب يقال في قوله :

صبحك الله بخير باكر بنعم طير وشباب فاخر

وقيل: إن عسى وليس حرفان الأول حرف ترج كمل، والثاني حرف نقي كما النافية لعدم دلالتها على الحدث والزمان، ولأن إفادة معناها متوقفة على غيرهما كسائر الحروف؛ وأجيب بمنع الأول ولو سلم فعدم دلالتها على الحدث والزمان عارض، وبأن توقف إفادة معناها على ذكر المتعلق بعدهما إنما هو لشبههما بالحرف في عدم التصرف فلما شابهاه أعطيا حكمه في التوقف المذكور إذ بعض الكلمات قد يعطى حكم بعض آخر لمشابهة بينهما كالمضارع:

إن كان طير مرفوعا، لكن ذكر ابن مالك في [شرح التسهيل] أن البيت محمول على جعل نعم اسما أضيف إلى طير، وحكى لفظه الذي كان عليه قبل عروض الإسمية كما قال:

ثبين الزى لا إن الزمنه على كثرة الواشين أى معون

فأوقع الزى على لا ثم أدخل عليها إن فأجراها مجرى اسم حين دعت الحاجة إلى أن يعامل لفظها معاملة الأسماء، ولم يلزم من ذلك أن يحكم بإسميتها (قوله وقيل إن عسى وليس حرفان) يحتاج حينئذ إلى توجيه لحق التاء لهما واتصال الضمائر بهما فنقول:

قال الفارسي: وأما لحاق الضمير في لست ولستما فلشبهه بالفعل لكونه على ثلاثة أحرف، وبمعنى كان وكونه رافعا وناصبا كما لحق الضمير هاتا وهاتوا وهاتى مع كونه اسم فعل لقوة مشابهته الأفعال لفظا كما نقله الرضى:

قال الدماميني: فخلص من ذلك أن أبا على مخالف في كون الضمير البارز من خواص الفعل، وأنه يرى صحة لحاقه لما هو مشبه بالفعل من اسم وحرف فلا تظن أن هذه العلامة متفق عليها (قوله والثاني حرف نقي) في الارتشاف زعم الكوفيون أنها تكون عاطفة في المفردات نقول: قام القوم ليس زيد، وضربت القوم ليس زيدا، ومررت بالقوم ليس زيد، ولا يجوز هذا عند البصريين (قوله لعدم دلالتها على الحدث والزمان) بين بعضهم عدم دلالة ليس على المضى بجواز ليس زيد بقائم غدا إذ لو دلت على المضى لم يجز ذلك كما لا يجوز كان زيد قائما غدا، واستدل على حرفيتهما أيضا بعدم تصرفهما، وأجيب بأن عدم التصرف لا يقتضى الحرفية (قوله ولأن إفادة الخ) هذا هو الدليل المثبت للمدعى وهو الحرفية وما قبله إنما يفيد عدم الفعلية ولا يلزم منه الحرفية (قوله بمنع الأول) وهو الدلالة على الحدث والزمان أى لا نسلم أنهما لا يدلان على الحدث والزمان (قوله على ذلك) أى المذكور، وإلا فالقياس ذينك.

قال في الكشف في تفسير قوله تعالى - عوان بين ذلك - فإن قلت: كيف جاز أن يشار به إلى مؤنثين؟ قلت: جاز ذلك على تأويل ما ذكرناه.

والتأويل بالمذكور كالتأويل بما ذكر بناء على أن أل في الوصف الصريح موصولة وإن أريد به الثبوت وما اقتضاه كلامه من أن اسم الإشارة إذا كان مفردا ومرجعه متعدد يؤول بالموصول يخالف ما أشار إليه في سورة الأنعام في تفسير قوله - من إله غير الله يأتيكم بذلك - لإجراء للضمير مجرى اسم الإشارة أو بما أخذ ونخم عليه اه فإنه صريح في أن اسم الإشارة إذا خالف المشار إليه لا يحتاج إلى التأويل، وهو الحق إذ لا معنى للتأويل بما يحتاج إلى تأويل مع إمكان التأويل بالثاني أولا، وقد اعترف بما أشار إليه في سورة الأنعام في سورة البقرة بعد ما تقدم نقله عنه بقليل كما لا يخفى على من راجع كلامه، ولم يتنبه الناظرين فيه لما فيه من التناقض:

واعلم أنه إنما لم يحتج اسم الإشارة إلى التأويل لأنه كالموصول في كون تثنيتهما وجمعتهما وتأنيثهما ليس على الحقيقة بخلاف الضمائر لأن احتياج كل واحد مما يعبر عنه من المفرد والمثنى والجمع تذكيرا وتأنيثا إنما هو ليميز

وأشار إلى القسم الثاني من أقسام الفعل بقوله ( وأمر ) وهو مستقبل أبداً إذ المقصود به حصول ما لم يحصل أو دوام ما حصل .  
( ويعرف ) أى يتميز عن قسيميه ( بدلالته على الطلب ) أى بنفسه لا بانضمام غيره إليه ليخرج نحو :  
لا تضرب

عند المخاطب ، وذلك لإنما يحتاج إليه فيما هو غائب عن الحس الظاهر والباطن كضائر الغيبة التى هى محل هذا الكلام بخلاف أسماء الإشارة فإن معها الحس الباطن فإنها إنما تستعمل إذا كان المذكور معهوداً بين المتكلم والمخاطب فهما يكفيان فى التمييز .

واعلم أنه إذا خالف الضمير مرجعه فالتأويل باسم الإشارة لأن مميزه أقوى وهو الحس الظاهر ، ولأن فيه تقليل التأويل لأن فى تقدير الموصول الاحتياج له ولجملة الصلة فاحفظ هذا فإنه مهم ، وفى عبارة الشرح حزاوة لأنه لا وجه للمنع المذكور إلا أن عدم دلالتهم على الحدث والزمان عارضة فى الاستعمال فلا معنى لقوله وأو سلم الخ ، وكان الأظهر فى الجواب أن يقال إن أريد عدم دلالتهم على ذلك وضعاً فهو ممنوع ، وإن أريد استعمالاً فهو مسلم لكنه لا يفيد لأن المعبر الدلالة الوضعية ، وقوله وبأن توقف الخ لا يناسب سياق الكلام ، والأظهر أن يقال وبتسليم الثانى إلا أن توقف لإفادة المعنى على الغير لا يقتضى الحرفية مطلقاً بل إذا كانت لذات الكلمة للأمر عارض كما هنا فإن توقف معناهما على ذكر المتعلق بعدهما إنما هو الخ ، فليتأمل ( قوله وأشار إلى القسم الثانى ) معطوف على متوهم أى قال كذا وأشار ومثله شائع ، والإشارة لغة الإفهام باليد ونحوها ، وفى عرف البيانين الكتابة عن الشيء بوسائط قليلة غير خفية ، فقوله أشار بمعنى قصد استعارة ( قوله وهو مستقبل أبداً ) أى مستقبل زمنه لا ينفك عن الاستقبال فى وقت من الأوقات هذا باعتبار الحدث المأمور بإيقاعه .

وأما باعتبار كون الأمر لإنشاء فظاهر قول ابن مالك : الإنشاء هو إيقاع . معنى بلفظ يقارنه فى الوجود أن كل إنشائي له زمن حالى من حيث كونه لإنشاء ، وإن من الإنشاء ما حدثه مسند إلى المتكلم باللفظ الإنشائي نحو : بعت واشتريت وهذا حالى لا غير وليست فعليته بهذا الاعتبار ، ومنها ما حدثه مسند إلى غير المتكلم باللفظ الإنشائي وهو الأمر ، وهذا له زمان حالى من حيث هو إنشاء ومستقبل من حيث الحدث المطلوب به ، وفعليته بهذا الاعتبار لا بالأول ، وإثبات الحال للأفعال الإنشائية ليس باعتبار دلالتها عليه فى أصل الوضع ، وإنما ثبوته لها من ضرورة الوقوع فلا ينافى هذا نفي ابن الحاجب دلالتها على الزمان فى حال الإنشاء ، وإن ذلك لا يقدح فى فعليتها لعروضه لأن ذلك بالنظر إلى الزمان الذى كانت دالة عليه فى أصل الوضع فلم يتوارد النفي والإثبات على محل واحد ( قوله أو دوام ما حصل ) نحو - يأيها النبى اتق الله - .

قال المصنف : إلا أن يراد به الخبر نحو : لزم ، ولا حرج فإنه بمعنى رميت والحالة هذه وإلا لكان أمراً له بتجديد الرمى ، وليس كذلك انتهى .

ويجوز أن يكون بمعنى اعتد بالرمى : أى اعتقد الاعتداد به فيكون باقياً على الطلب ، وما ذكره من المقصود بالأمر هو الأصل ، وقد يخرج من ذلك لمعان الخ ( قوله على الطلب ) أى لحدثه ( قوله لا بانضمام الخ ) هو كالتفسير لما قبله ( قوله ليخرج نحو لا تضرب ) ولتضرب فإن دلالته على الطلب بواسطة اللام ، والتمثيل به أولى لأنه طلب فعل فتوهم دخوله أقرب ، ونحو - تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون فى سبيل الله - فإنه وإن دل على الطلب بدليل جزم المضارع فى جوابه وقبل ياء المخاطبة ليست دلالته على ذلك بنفسه بل باللام المقدرة ،

فإن الدلالة على الطلب ، وإن فهمت منه فهى بواسطة حرف النهى الذى هو طلب الترك ولا بد ( مع ) ذلك من ( قبوله بآء المخاطبة ) نحو : - كلى واشربى وقرتى عينا - أو نون التوكيد كأقبلن :

والمراد بآء المخاطبة بآء الفاعلة وهى اسم مضمر عند سيويوه والجمهور ، فلو دلت كلمة على الطلب ولم تقبل الباء أو النون فهى اسم فعل كزال ، أو مصدر كضربا زيدا ، أو حرف نحو : كلابمعى انته ، أو قباتهما ولكن لم تدل على الطلب فهى فعل مضارع نحو - ليسجنن وليكونا - أو فعل تعجب نحو : أحسن بزيد ، فإنه ليس أمرا على الأصح بل على صورته ، وإنما قال بآء المخاطبة ولم يقل بآء المتكلم لأن هذه تكون فى الاسم والفعل والحرف نحو : مرتبى أخى فأكرمى :

ولما فرغ من تمييزه شرع فى بيان حكمه فقال ( وبناؤه على السكون ) إذا كان صحيح الآخر ولم يتصل به

ونحوه - والمطلقات يترصن - وما أشبهه مما دلالاته على الطلب عارضة وليست بنفسه بحسب الوضع الأول ، وكان عليه أن يقول : وليدخل ما استعمل من صيغة الأمر فى نحو : الإباحة بقريئة ، لدلالاته على الطلب بنفسه ، وإنما استفيد الإباحة بقريئة أو :

وبما تقرر علم أنه لا يحتاج فى كون العلامة مفيدة للتعميم مع الاحتراز مع قوله بنفسه إلى قيد الوضع ( قوله ) فإن الدلالة على الطلب وإن فهمت الخ ( الظاهر أن هذا التركيب على حد : زيد وإن كان غنيا فهو بخيل ، ( قوله ) ولا بد مع ذلك الخ ) الظاهر أنه حل معنى ولم يرد أن مع متعلقة باسم لالمحذوف لأن ثبوت مثل ذلك محل نظر ، والظاهر أن مع فى موضع الحال من الضمير فى بدالاته : أى حالة كونه مصحوبا مع قبول الخ ( قوله نحو - كلى - الخ ) الأولى التمثيل بالمجرد من الباء لأنه الذى يقبلها ( قوله بآء الفاعلة ) أى الموضوع ببطريق الأصالة للفاعلة ، أو المراد بآء الفاعلة الخاصة أو اللاحقة للفعل المضارع فلا يرد على قوله الآتى فهى فعل مضارع نحو : ضربى زيدا ، إذا كان المتكلم به مؤنثا ( قوله عند سيويوه والجمهور ) وقيل إنها حرف والفاعل مستتر فى الفعل وكذا الألف والواو والنون وعليه المازى ، ورد بأنها لو كانت حروفا لسكنت النون ولم يسكن آخر الفعل لها ، ولثبتت الباء فى التثنية كماء التأنيث ، وبأن علامة التأنيث لم تلحق آخر المضارع فى موضع ( قوله فهى اسم فعل الخ ) قال شيخنا الغنىمى رحمه الله : ظاهره أن ما ذكر يدل على الطلب بنفسه ، وفيه نظر ، فقد صرحوا بأن اسم الفعل جميعه منقول إما عن المصادر الأصلية الكائنة فى الأصل أصواتا أو عن الظرف أو عن الجار والمجرور انتهى .

وهذا عجيب لما سأتى فى هذا الشرح من أن اسم الفعل إما مرتجل وهو ما وضع من أول الأمر اسما للفعل أو منقول وهو ما وضع لغيره ثم نقل إليه ، وذلك أمر مشهور ، ومثلوا للمرتجل بنزال ونحوه مما يدل على الطلب ( قوله بمعنى انته ) تفسير للمقصود من الردع وإلا فعنى الانتهاء معنى الارتداد لا معنى الردع ، ولا يصح أيضا تفسير معنى الحرف بمضمون الكلام على أنه منع دلالتها على الطلب بل معناها الردع والزجر ( قوله أو فعل تعجب ) فيه نظر إذ لا يقبل بآء المخاطبة ولا نون التوكيد إلا شذوذا على ما فى المغنى ( قوله فإنه ليس أمرا ) بل هو فعل ماض جى به على صورة الأمر ، وعليه فالظاهر أنه مبنى على فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها مجيئه على صورة الأمر ، أو مبنى على السكون لكونه على صيغة الأمر وإن كان بمعنى الماضى ( قوله إذا كان صحيح الآخر ) أى لفظا نحو : اضرب ، أو تقديرنا نحو : اضرب الرجل وعض واهلم ، وقد اجتمعا فى قوله :

من أبا قاسم وأم أباه ول زيدا ومن أباه الجهولا

وذلك لأن من فى الموضعين أمر من المين وأبا قاسم مفعول به : أى كذب أبا قاسم يا فلان ، وإن شئت نصبت



ضمير ثنية ولا ضمير جمع ولا ضمير المؤنثة المخاطبة (كاضرب) وانطلق واستخرج إذ مضارعه يجزم بالسكون (إلا المعتل) وهو ما آخره واو أو ألف أو ياء (فعلى حذف آخره) بناؤه وهو حرف العلة لكن بشرط أن لا يتصل به ما تقدم أو نون النسوة (كاغز، واخش، وارم) إذ مضارعه يجزم بحذف آخره فاغز مبنى على حذف الواو، واخش على حذف الألف، وارم على حذف الياء لأن مضارعهها مثلها (و) إلا (نحو قوما) مما هو صحيح الآخر واتصل به ضمير ثنية (و) نحو (قوموا) مما اتصل به ضمير الجماعة (و) نحو (قومي) مما اتصل به ياء المخاطبة (فعلى حذف النون) بناؤه إذ مضارعه المتصل به ذلك يجزم بحذفها، ومثلها في البناء المذكور المعتل

أبا قاسم على النداء، وأم فعل أمر من أم يؤم، وأباه مفعول به منصوب بأم: أى اقصد ول فعل أمر مبنى على حذف الياء من ولى يلى، وزيدا مفعول به: أى قاربه، وأباه الثانى مفعول من الثانى: أى كذب أباه، والجھول نعت أباه وألفه للاطلاق.

والذى يظهر أنه ليس المراد بقوله: إذا كان الخ، تقييد المتن بذلك حتى يصير الاستثناء الآتى منقطعا لأن المعتل لا يدخل فى الصحيح، ونحو: قوما الخ، لا يدخل فيما يتصل به الضمير المذكور، وإنما المراد التنبيه من أول الأمر على الاستثناء الآتى، وأن المستثنى ليس داخلا تحت الحكم وإن دخل تحت المحكوم عليه. [تلميح] علم مما مر فى: ول زيدا، أن فعل الأمر يدخله الحذف فلا يبقى منه إلا حرف واحد، ومثله:

محمد د زيدا أخا الجود والفضل وإهمال ما أرجوه منك من البسل

لأن محمد د محمد منادى مرخم، ود فعل أمر من ودى يدى، وزيدا مفعول به، والبسل الحرام فى بعض الوجوه وقد لا تبقى منه إلا حركة كما أشار إليه الدمامينى ملغزا بقوله:

أقول بأسماء قولى ثم يازيد قل وذاك جملتان والثانى ثلاث جمل

وذلك لأن الأصل قل أى بمعنى عد ثم حذف الياء للبناء، ونقلت حركة الهمزة للام قبلها وحذفت (قوله ضمير ثنية) نحو: قوما، فإنه يبنى على حذف النون (قوله ولا ضمير جمع) نحو: قوموا فإنه يبنى على حذف النون (قوله ولا ضمير المؤنثة المخاطبة) نحو: قومي، فإنه يبنى على حذف النون، ومحل بناءه على السكون أيضا إذ لم تباشره نون التوكيد لفظا وتقديرا، وإلا يبنى على الفتح نحو: اضربن واضربن، ومنه:

ياراكبا بلسخ إخواننا إن كنت من كندة أو وائل

لأن أصله بلسخ بالنون الخفيفة فحذفت لالتقاء الساكنين وبقي الفعل مفتوحا (قوله وهو ما آخره الخ) تخصيص المعتل بما آخره حرف علة اصطلاح نحوى، وحينئذ إضافة المعتل إلى الآخر لبيان الواقع لا للاحتراز، وتعميمه إلى ما يشمل ما أوله أو أوسطه حرف علة اصطلاح صرفى (قوله بناؤه) أشار إلى أن قول المصنف على حذف آخره خبر لمبتدأ محذوف والجملة إسمية، لأنه المناسب لقوله أو لا وبناؤه على السكون ولذا لم يقدر يبنى مثلا، ولم يقدر المبتدأ بعد الفاء مع كون الأصل تقديم المبتدأ كراهة الفصل بين الفاء البسيطة ومدخولها فى كلام المصنف بما ليس منه، ولأنه ربما يوهم ذلك أنه من كلامه (قوله لكن يشترط أن لا يتصل به ما تقدم) أى من الضمائر، فإنه حينئذ يبنى على حذف النون كالصحيح كما يأتى.

وقد يقال هذا معلوم من قول المصنف ونحو: قوما الخ، إلا أن المتبادر من عطفه على ما قبله، والتثليل بالصحيح أن المراد نحوه مما هو صحيح الآخر كما حمل الشرح الكلام عليه بعد (قوله أو نون النسوة) أى أونون التوكيد المباشرة لفظا وتقديرا، وإلا يبنى على الفتح نحو: اغزون واخشين وارمين (قوله ومثله فى البناء المذكور) الأنسب أن يقول: فإن اتصل بالمعتل ذلك فكالصحيح كما صنع فى لاحقه، لأن كلامه بيان المفهوم قوله السابق

المتصل به ذلك نحو : اغزوا واغزوا واغزى ، أو إن اتصل بالمعتل نون النسوة بنى على السكون نحو : اغزون وارمين واخشين كالصحيح المتصل به النون المذكورة نحو : قن واقعدن :  
واعلم أن المصنف لو قال كما فى الأوضح : وبنائوه على ما يجزم به مضارعه لكان أحسن ، لكن لما ذكر أن للماضى ثلاثة أحوال أراد أن يذكر بالتنصيص أن للأمر كذلك :  
(ومنه ) أى من فعل الأمر ( هلم فى لغة ) بنى (تميم) الملحقين بها الضمائر بحسب من هى مسندة إليه نحو : هلم يازيد ، وهلمى ياهند ، وهلم يازيدان ، وهلموا يازيدون ، وهلمى ياهندات :  
وأما أهل الحجاز فهى عندهم اسم فعل لازم طريقة واحدة لا يختلف بحسب من أسند إليه وبلغتهم جاء التنزيل نحو - قل هلم شهداءكم - والقائلين لإخوانهم : هلم إلينا .  
( و ) كذا ( هات ) بكسر التاء

لكن يُبشرط الخ فتدبر ( قوله اغزوا ) أصله اغزوا بواوين الأولى لام الكلمة والثانية واو الضمير حذفتم حركة اللام لأن الضمة على الواو ثقيلة ثم اللام لالتقاء الساكنين ، فصار اغزوا على وزن افعوا ( قوله اغزى ) أصله اغزوى استثقلت الكسرة على الواو فحذفت ثم حذف الواو لالتقاء الساكنين بينها وبين ياء الضمير ثم كسرت الزاى لمناسبة الياء لثلاث تنقلب الياء واو لوقوعها ساكنة بعد ضمة : وإن شئت قلت : نقلت حركة اللام إلى ما قبلها بعد حذف حركته ثم حذف لالتقاء الساكنين ( قوله كالصحيح ) نحو : اضربن ياهندات ، وظاهر كلامه أن الصحيح المتصل به النون المذكورة مبنى على السكون الظاهر لأجلها وأن السكون الأصلى ذهب فليحرر ( قوله ولو قال كما فى الأوضح وبنائوه الخ ) فيه أنه لا يظهر فى أمر جمع المؤنث صحيحا كان أو معتلا فإنه مبنى على السكون ، ومضارعه ليس مجزوما ببنائه على السكون ، وكونه فى محل جزم على السكون بعيد خصوصا فى المعتل ، وملاحظته مجردا عن نون النسوة مع بعده لا يصح فى المعتل ، ولهذا زاد بعضهم فى القاعدة لإخراج هذا لو كان معربا ، وورد على القاعدة بعد تلك الزيادة الأمر الذى لم يتصل به الضمير المتقدم إذا بشرته نون التوكيد فإنه يبنى على الفتح صحيحا أو معتلا ، ولا يقال إن مضارعه مجزوم بالفتح ثم إنها لا تشمل الأمر الذى لا مضارع له كهات على ما قاله الجوهري ، ولا يعلم منها حكم الأمر الذى مضارعه ليس معربا على تلك الزيادة فدعوى الأحسن غير حسن ( قوله ومنه ) فصله بمنه لأن فيه خلافا ( قوله هلم فى لغة تميم ) أى على لغة تميم لأنهم استعملوه على وجه علم منه أنه فعل أمر فهى على لغتهم فعل أمر لا يتصرف ملفظا لإدغامه واستعمل لها مضارعا من قيل له هلم فقال لا أهلم ، وقيل هى فى لغة تميم اسم غلب فيه جانب الفعلية لالتزام فتح ميمها والإدغام ، ولو كانت فعلا لجرى مجرى رد فى جواز الضم والكسر والإظهار ، وأجيب بأن التزام أحد الجائزين لا يخرجها عن الفعل ، وحكى الجرى فتح الميم وكسرها عن بعض بنى تميم وإذا اتصل بها هاء الغالب نحو : هلمه ، لم تضم بل تفتح أيضا ، وكذا إذا اتصل بها ساكن نحو : هلم الرجل ، ولا ينافى اسميتها لحق الضمائر البارزة لها الما مر فى عسى وليس ( قوله نحو - قل هلم شهداءكم الخ ) نبه المصنف فى شرحه على أنه تبين من هاتين الآيتين أن هلم تستعمل قاصرة ومتعدية ، فإن كانت بمعنى قرب وأحضر كانت متعدية ، وإن كانت بمعنى أقبل فهى لازمة ، وقد تعدى باللام نحو : هلم للريد ( قوله وكذا هات ) أشار بقوله وكذا دون أن يقول كما يقتضيه صنيع المتن ، ومنه إلى أن قوله فى الأصح عائد إلى هات وتعال فقط لا إلى هلم ، وقوله الآتى بعد قول المصنف على الأصح صريح فى ذلك ، لكن قد عرف مما مر ثبوت الخلاف فيها عند النحويين فى لغة تميم ، وحينئذ فقول المصنف فى الأصح راجع للجميع كما أشرنا إليه عند قوله ومنه :

مالم يتصل به ضمير جماعة المذكورين فيضم نحو : هاتوا ( وتعال بفتح اللام ) لاغير ( في الأصح ) أى الصحيح لدلالتهما على الطلب وقبولهما مع ذلك بآء المخاطبة كهاتى وتعالى ، فإذا أمرت بهما مذكرا كان بناؤهما على حذف حرف العلة فتقول : هات وتعال كآرم واخش ، وإن أمرت بهما مؤنثا كان بناؤهما على حذف النون فتقول : هاتى وتعالى كآرمى واخشى إذ بناء الأمر على مايجزم به مضارعه :

وقيل : إنهما اسماء فعلين ،

وأشار إلى القسم الثالث بقوله ( ومضارع ) وهو ما دل وضعاً على حدث وزمان غير منقضى

قال الرضى : هات بمعنى أعط ، وتتصرف بحسب المأمور لفرادى وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنثاً ، تقول هات هاتياً هاتوا هاتى إلى هاتين ، وتصرفه دليل فعليته ، تقول هات لاهاتيت وهات إن كان بك مهاتاة وما أهاتيك كما أعطيك .

قال الجوهري : لا يقال منه هاتيت ولا يبنى منه مضارع فهو على ما قال ليس بنام التصرف ، ثم قال : ومن قال هو اسم فعل قال لحوق الضمائر لقوة مشابهته للأفعال ، ويقول فى مهاتاة وهاتيت إنه مشتق من أهاتى كأحاشى من حاشى وبسمل من بسم الله انتهى ؟

وقال صاحب المفتاح : والأصح عندى أنه ليس باسم فعل وإنما هو فعل أمر من أتى الشئ إذا أعطاه أبدلت همزته هاء وهو مذهب الخليل ( قوله ما لم يتصل به ضمير جماعة الخ ) فإن اتصل به ضمير الاثنين نحو : هاتيا بازيدان أو ياهندان إن استمر على كسر التاء وكان مبنياً على حذف النون ( قوله لاغير ) أى وإن اتصل به ضمير الجماعة أو غيره نحو - قل تعالوا - ولم يضم مع الواو لخفة الفتحة بخلاف ما إذا كان قبل الواو كسرة فتقلب ضمة للثقل أو ضمة فتبقى على حالها .

هذا ، وقال الراغب : قيل أصل تعال أن يدعى به الإنسان إلى مكان مرتفع ثم جعل للدعاء إلى كل مكان وقال بعضهم : أصله من العلو وهو ارتفاع المنزلة فكأنه دعاء إلى مافيه رفعة كقولك غير صاغر تشریفاً للمقول له قال تعالى - قل تعالوا أتلى ما حرم ربكم عليكم - ( قوله وقبولهما مع ذلك بآء المخاطبة ) لم يقل أو نون التوكيد لعله لما فيه من التوقف لما قال فى التصريح ، ثم النظر فى هات وتعال هل يقبلان نون التوكيد فيه بخلاف فى علامة الأمر أولاً فيخالف ما اختاره أولاً فيهما ( قوله وتعال ) أصله تعالوى قلبت الواو بآء لوقوعها رابعة مع عدم انضمام ما قبلها فبقى تعالوى بيايين ، حذفت كسرة الياء الأولى للاستثقال والياء لالتقاء الساكنين بينهما وبين بآء الضمير ( قوله فإن أمرت بهما مذكراً ) أى مفرداً ( قوله كان بناؤهما على حذف حرف العلة ) أى إن لم تباشرها نون التوكيد لفظاً وتقديراً ، وإلا كان بناؤهما على الفتح ( قوله وإن أمرت بهما مؤنثاً ) أى مفرداً وأما إذا أمرت بهما جمع مؤنث فإنهما يبنيان على السكون نحو : فنعالين وهاتين ياهندات ، ومثل المفرد فى البناء على حذف النون إذا أمرت بهما مثنى مطلقاً أو جمع مذكر نحو : تعالين وهاتين يازيدان أو ياهندان فى المثنى ، وهاتوا وتعالوا فى جمع المذكر ، ولو قال وحكم بناؤهما علم من حكم بناء المعتل كان أولى ( قوله وقيل إنهما اسماء فعلين الخ ) . قاله الزحشرى للزومهما الأمر ولحوق الضمائر بهما لقوة مشابهتهما لفظاً للأفعال فألحقا بها ، واعترض بأنه يدل على أن هات لا تستعمل إلا على صيغة الأمر ، وليس كذلك فإنه يقال هاتى للماضى كعاطى وتصريفه كتصريفه ويدخل عليه من علامات الأفعال ما يدخل عليه ، قال : ولله ما يعاطى وما يعاطى ، أى يأخذ ( قوله ما دل وضعاً الخ ) أى فعل فهم منه بحسب الوضع ما ذكر من غير احتياج إلى ذكر شئ معه ، ولا يقتضى ذلك أنه تمام مدلوله

حاضرا كان أو مستقبلا ، وسمى مضارعا من المضارعة وهي المشابهة لمشايبته الاسم في أن كلا منهما بطراً عليه بعد التركيب معان مختلفة متعاقبة على صيغة واحدة .

لما عرف أن لمطابق الفعل الذي هذا من جزيئاته مدلولاً ثالثاً وهو النسبة المعينة إلى فاعل معين ولذا أوجبوا ذكر الفاعل المعين ، ودخل بقوله وضعاً المضارع المنفى بلم مثلاً فإنه يدل بالوضع على حدث غير منقضى وإن كانت لم تغلب معناه إلى الحصول فيما مضى ، ومثله المضارع في سياق لو نحو - لو يطيعكم - وخرج نحو : نعم وبئس وعسى وحبذا ، وما سوى الماضي في سياق الشرط فإن دلالاتها على الحال والاستقبال وتجردها عن الماضي أمر عارض والعبرة بأصل الوضع وبذلك صار التعريف جامعاً مانعاً ، لكن يرد على عموم قوله غير منقضى الخ الأمر لأنه يصدق أنه دل على حدث وزمان غير منقضى وذلك الزمان مستقبل ، فلو قال يدل قوله غير منقضى حاضراً كان أو مستقبلاً محتملاً للحال والاستقبال كان أظهر غايته أنه نص في أن المضارع مشترك ، وتصحيح التعريف أولى من الإشارة للأقوال فتدبر ( قوله حاضراً كان أو مستقبلاً ) اسم كان مستتر فيها يرجع للزمان ، وحاضراً خبر مقدم ، وأو مستقبلاً عاطف ومعطوف ، والمراد بالحاضر الحال وهو زمان التكلم وحقيقته أجزاء متعاقبة من أواخر الماضي وأوائل المستقبل مع الجزء الحاضر ، وليس المراد منه عند النحاة الآن وهو الزمان الفاصل بين الزمانين الماضي والمستقبل ، ولهذا تسميهم يقولون يصلى من قول القائل زيد يصلى للحال مع أن بعض أفعال صلاته ماضٍ وبعضها باقٍ فجعلوا الصلاة الواقعة في الآتات الكثيرة المتتالية واقعة في الحال :

وظاهر كلامه أن المضارع من قبيل المشترك وهو ظاهر مذهب سيوييه ، وأيدوه بأن إطلاقه على كل منهما لا يحتاج إلى مسوغ بخلاف إطلاقه على الماضي فإنه مجاز لتوقفه على مسوغ ، واختار بعض المحققين أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال لأنه إذا تجرد عن القرائن لم يحمل إلا على الحال ولم يصرف إلى الاستقبال إلا بقرينة وهذا شأن الحقيقة والمجاز ، وأيضاً من المناسب أن يكون للحال صيغة خاصة كما لأخويه ، واختار بعضهم عكس ذلك وعليه ابن طاهر ، لأن أصل أحوال الفعل أن يكون منتظراً ثم حالاً ثم ماضياً فالمستقبل أسبق فهو أحق بالمثال ، ورد بأنه لا يلزم من أسبقية المعنى أسبقية المثال ، وقبل إنه لا يكون إلا للحال وعليه ابن الطراوة لأن المستقبل غير محقق في الوجود ، فإذا قلت زيد يقوم فعنائه ينوي أن يقوم غداً ، وقبل لا يكون إلا للمستقبل وعليه الزجاج وأنكر أن يكون للحال صيغة لقصره فلا يسع العبارة لأنك بقدر ماتنطق بحرف من حروف الفعل صار ماضياً ورد بأن المراد بالحال الماضي غير المنقطع لا الآن الفاصل بين الماضي والمستقبل ، فجملة الأقوال فيه خمسة والمشهور المستقبل بفتح الباء اسم مفعول ، والقياس بفتحة كسرهما اسم فاعل لأنه مستقبل كما يقال الماضي ( قوله وسمى مضارعا الخ ) عللت التسمية في هذا دون الأمر للخفاء فيه ( قوله بعد التركيب ) احترز بذلك عن المعاني الإفرادية فلا يرد أن نحو من يحتمل معاني كيان الجنس والتبويض والابتداء ، وأن الإلباس يحصل في بعض الحروف ك«لام» الأمر «ولام كي» لأن صورتها واحدة والمعنى مختلف وكذا «لا» في النفي و«لا» في النهي ، ولا حاجة إلى الجواب بأن الفرق يحصل بتقديم العامل على لام كي ووقوع لام الأمر ابتداءً ، وأنه يؤتى بغير «لا» من أدوات النفي إذا خيف التباسها بلا الناهية هل أنه لا يفيد في نحو : جئتلك لتضرب زيدا ، فإن اللام تحتمل أن تكون للأمر والتركيب جملتان وأن تكون لام كي والتركيب جملة وعلى أن العدول إلى شيء آخر لو أفاد لم يعرب المضارع ( قوله معان مختلفة متعاقبة على صيغة واحدة ) وذلك في الاسم نحو : ما أحسن زيد ، وفي الفعل نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، فإن كلا من التركيبين محتمل للمعان تقريرها واضح :

وقضية ذلك الاشتراك في الإعراب ، لكن لما كانت المعاني المتعاقبة على الاسم لا يميزها إلا الإعراب ، وعلى المضارع يميزها غيره أيضا كان الاسم أشد احتياجا إلى الإعراب من المضارع فجعل الإعراب أصلا فيه فرعا في المضارع ، وما قبل من أن العلة في التسمية مشابهته للاسم في الإبهام والتخصيص وقبول لام الابتداء والجريان على حركات اسم الفاعل وسكناته فردته ابن مالك في شرح التسهيل :

وهذا التعايل مختار ابن مالك ، وجعله سببا لإعراب المضارع وأورد عليه أن المتبادر منه قياسا على ما اعترض به على الجمهور كما يعلم قريبا أن الاسم أعرب لتوارد التعجب والنفي والاستفهام عليه في تركيب واحد وليس كذلك وبأن الماضي قد يتعاقب عليه معان نحو : ماصم زيد واعتكف ، فإنه يحتمل أن المعنى ماصم وما اعتكف أو ولكن اعتكف أو معتكفا ، فالحق أن الاسم إنما أعرب لتوارد الفاعلية والمفعولية والإضافة عليه ومن جملة الأماكن التي نظر فيها المثال المذكور كما لا يخفى وهذه تصور في الفعل المضارع ، لكنه لما توارد عليه الحال والاستقبال أشبه الاسم مشابهة فأعرب ( قوله وقضية ذلك الاشتراك في الإعراب ) إنما تحسن هذه القضية لو ذكر أن ذلك التعاقب سبب للإعراب ولم يجر لذلك ذكر ولا بالإشارة ، وإنما ذكر أنه سبب للتسمية بالمضارع وذلك بما لا نزاع فيه ، ثم إن كلامه هذا يقتضي عدم الاشتراك في الإعراب وليس كذلك فكان ينبغي أن يقول : وقضية ذلك أصله في الإعراب لكن الخ ، وكأن ذلك مراده بدليل بقية كلامه ، والمعنى الاشتراك في الإعراب على وجه الأصالة فتدبر ( قوله لكن لما كانت المعاني الخ ) أورد أنه يمكن تمييز كل من النفي والاستفهام والتعجب من غيره كأن يقال ما أحسن إلى زيد بشيء في النفي ، وما أحسن زيد عينه أم أنفه في الاستفهام ، وما أحسن زيدا على غيره في التعجب ، ولهذا كان الحق أن توارد المعاني المقتضية لإعراب الاسم إنما هي الفاعلية والمفعولية والإضافة ( قوله يميزها غيره ) كإظهار العوامل المقدرة من «أن» في النصب و«لا» الناهية في الجزم والقطع في الرفع ( قوله فرعا في المضارع ) هذا قول البصريين ، وقال الكوفيون أصل فيهما ، وقال بعض المتأخرين أصل في الفعل لوجوده فيه بغير سبب فهو لذاته بخلاف الاسم فهو فرع فيه ( قوله في الإبهام والتخصيص ) لأن الاسم يكون مبهما بالتنكير ويتمخصص بالتعريف ، والمضارع يحتمل الحال والاستقبال ويتمخصص للزمان المستقبل بنحو السين وسوف ، ولا ينافي هذا قولهم في باب الإضافة إن المضاف لا يكون إلا اسما لأنه يستفيد من المضاف إليه تعريفا أو تخصيصا ، وكلاهما لا يكون إلا في الاسم لأن ما هناك حكم على المجموع : أي مجموع الأمرين ، لا يكون إلا في الاسم أو لا يكون أصالة إلا فيه على أنه فرق بين التخصيص في الاسم والفعل المضارع بناء على أنه مشترك ، وأما على كونه حقيقة في أحدهما فلا إشكال أصلا ( قوله وقبول لام الابتداء ) لأن لام الابتداء تدخل على الاسم نحو - إن في ذلك لعبرة - وعلى الفعل نحو - إن ربك ليحكم - ( قوله والجريان على حركات اسم الفاعل الخ ) المراد مطلق الحركات لأشخاصها فيدخل نحو يقتل بالنسبة إلى اسم فاعله ، والمراد الجريان لفظا أو تقديرا ليدخل يقوم بالنسبة لقائم ، لأن أصل يقوم بسكون القاف وضم الواو فنقلت الحركة من الواو للساكن الصحيح قبلها ( قوله فردته ابن مالك ) فيه أن ابن مالك لم يرده من جهة أنه علة في التسمية وإنما رده من جهة أنه علة لإعرابه فقال : أما الأول والثاني فلأن الماضي يقبلهما تقول زيد ذهب فيحتمل قرب الذهاب وبعده فإذا أدخلت قد فقد تخصص ، وأما الثالث فلأن الاسم والماضي يشتركان في قبول اللام إذا وقعا جوابا للواو ، أما الرابع فليس بمطرد ولو سلم فالماضي يجرى أيضا على الاسم كفرح فهو فرح وأشر فهو أشر وغلب غلبا ونجلب جلبا ، وقال : إن المشابهة في تلك الأمور بمعزل عما جرى بالإعراب لأجله بخلاف المشابهة في تعاقب المعاني .

( ويعرف ) أى يميز عن قسيميه ( بلم ) أى بدخولها عليه نحو - لم يلد ولم يولد - ومما يميز به أيضا دخول حرف التنفيس عليه كسوف ، وكذا دخول اللام أولا الطلبينين ، وإنما اقتصر المصنف على لم كإن مالم فى ألفيته لأن لها امتزاجا بالفعل بتغير معناه إلى الماضى حتى صارت كجزئته قاله الرضى :

( واقتحاه ) بالرفع على الابتداء كما هو قضية كلامه فى الشرح يكون بحرف واحد زائد ( من ) أحرف ( نأيت ) أى بعدت أو أنيت أى أدركت ( نحو ) قولك ( تقوم وأقوم ويقوم ) زيد ( وتقوم ) يا عمرو ، ولم يذكر هذه الأحرف ليعرف بها المضارع لوجودها فى أول الماضى ، وإنما ذكرها تمهيدا للحكم الذى بعدها كما سيأتى :

ومن النحاة من جعل افتتاحه بأحدها من علامته أيضا وهو ظاهر كلام المصنف ، بل قيل إن التمييز بها أولى من التمييز بلم لعدم انفكاكها عنه

وحاصل ما ذكر أن ما قالوه ليس بتام فى نفسه وبقتدير تمامه لا يفيد ، لأن تلك الأمور الأربعة ليست هى السبب فى إعراب الاسم حتى يترتب على ثبوتها فى المضارع إعرابه لأن شرط الجامع أن يكون هو سبب الحكم ولك أن تقول إنما وإن لم تكن سبب الإعراب إلا أنه يصح الإلحاق بسبب المشابهة فيها على طريق قياس الشبه لكن فيه أن قياس الشبه لا بصار إليه مع إمكان قياس العلة إلا أن يجاب بأن قياس العلة متعذر لأن علة إعراب الإسم توارد المعانى التى لا يميزها إلا الإعراب لا مطلقا ( قوله بلم ) أى بصحة دخولها عليه والمراد بها استقامة المعنى وعدم الامتناع بحسب اللغة ، ولا خفاء فى إمكان معرفة ذلك بدون معرفة أن ما دخلت عليه مضارع فلا دور فى تعريف المضارع بها ( قوله الطلبينين ) أى الموضوعتين لطلب الفعل والكف سواء استعملتا فيه أو فى غيره ، وانظر فى الثانية هل هى من باب التغليب أو يكفى الاشتراك فى مطلق الطلب ( قوله لأن لها امتزاجا الخ ) هذا إنما يتجه على قول المبرد من صرفها معنى المضارع إلى الماضى دون لفظه ، وأما على قول سيبويه أنها تصرف لفظ الماضى إلى المضارع دون معناه كما نقله أبو حيان فلا يتجه هذا التعليل ، وأيضا إنما يتجه على القول بأن « لما » مركبة من « لم » وما هو قول الأكثرين :

أما على القول بالبساطة فيحتاج إلى زيادة فى التعليل كأن يقال مثلا اقتصر على لم لما ذكر ، ولأنها أقل حروفا فهى كالأصل للما أو لأنها أدخلت فى الجزئية من لما بدليل حذف الفعل بعد لما دونها ، وعلل بعضهم الاقتصار عليها بأنها أشهر عوامله بقى أن حرف التنفيس يخصص المضارع بالاستقبال ومنزل منزلة الجزء ولذا لم يعمل ، ويجاب بأنه لا تغيير فى التخصيص لبقاء المعنى تدبر ( قوله بالرفع على الابتداء ) وخبر المبتدأ قوله بحرف من نأيت ، ولولا كلام الشارح أمكن جره عطفا على لم ليكون علامة أخرى ( قوله من أحرف نأيت ) أى من الأحرف المجموعة فى نأيت ( قوله لوجودها فى أول الماضى ) نحو : أكرم وزرجس ويرنأ وتعلم ( قوله تمهيدا للحكم الخ ) هو قوله ويضم أوله الخ كما يصرح به الشارح قريبا ، والتمهيد التوطئة ( قوله وهو ظاهر كلام المصنف ) أى فى المتن ( قوله لعدم انفكاكها عنه ) هذا ظاهر على كلام سيبويه والبصريين فيما إذا اجتمع تاءان مفتوحتان فى أول مضارع تفعل وتفاعل وتفعّل نحو - فأنت له تصدى - و- نارا تلظى - من أن المحذوف هو التاء الثانية وقيل الأولى ، وعزى هشام والكوفيين ، وعدم الانفكاك على هذا القول غير ظاهر ، وقد يفعل ذلك التخفيف بالمحذوف بما تصدر فيه نونان ، ومن ذلك ما حكاه ابن جنى من قراءة بعضهم - وتغزل الملائكة تغزىلا - وفى هذه القراءة دليل على أن المحذوف من تغزل التاء الثانية لأن المحذوف فى القراءة المذكورة إنما هى النون الثانية ، ومنه

ولا تصالها به وللتنصيب على جميع أمثله بخلاف لم ، وعليها اقتصر ابن مالك في التسهيل ، وعليه فيشترط في الهمزة أن تكون للمتكلم وحده ، وفي النون أن تكون للمتكلم ومن معه أو للمعظم نفسه ولو ادعاء ، وفي الياء أن تكون للغائب المذكر مطلقا

على الأظهر قوله تعالى - وكذلك نجى المؤمنين - في قراءة عاصم أصله - ننجى - ولذلك سكن آخره ( قوله ولا تصالها به ) أى على أنها كالجزء منه ( قوله بخلاف لم ) فيه نظر ( قوله وعليه فيشترط في الهمزة الخ ) لا حاجة للتعرض لذلك في العبارة لأن أحرف نأيت صارت علما في الاصطلاح على ذات المعاني الخصوصية حتى لا يفهم منها غيرها ، وإنما قال المصنف ما تقدم لأن الطالب قد يجهل ذلك ويغفل عنه سيما المبتدئ ( قوله للمتكلم وحده ) أى مذكرا كان أو مؤنثا والمراد لتكلم المتكلم ، فاندفع ما قيل : الصواب أن يقول للتكلم مع الانفراد ، وقس عليه ما بعده لأن ما ذكره يوجب صدق حد الضمير على أحرف المضارعة ، واحترز به عن همزة لا تكون للمتكلم نحو : أقام وأكرم .

فإن قيل لك : ما تقول في أخفى من قوله تعالى - فلا تعلم نفس ما أخفى لهم - ؟ فقل من سكن الياء فهو عنده مضارع ومن فتحها ففاض ، وقوله وحده حال من المتكلم لتأويله بالنكرة أى مفردا أو التعريف فيه للعهد الذهني ، والمعهود ذهنا نكرة في المعنى فيعامل معاملتها أو مفعول مطلق للحال المقدرة : أى يتوحد المتكلم بكون الهمزة له توحد أو نصب على الظرفية بمعنى في حال وحدته لامع غيره ( قوله للمتكلم ومن معه ) الظاهر من هذه العبارة أن الموضوع له مجموع المتكلم ومن معه بخلاف من عبر بقوله للمتكلم مع غيره ؛ قال الدماميني : والذي يظهر أن النون في هذا المقام للمتكلم ومن يشركه في ذلك الفعل منظورا فيه للجمع بالأصالة مفردا كان المشارك أو غيره من الذكور أو الإناث أو منهما ، ومقتضى عبارة المصنف يعنى ابن مالك وكثيرين أن النون للمتكلم حالة كونه مشاركا بالمشاركة قيد في ثبوتها للمتكلم ، ولا يلزم من ذلك أن تكون للمتكلم ومن يشركه معا على السواء في القصد وبين المعنيين فرق فليتأمل ( قوله أو للمعظم نفسه ولو ادعاء ) أى أو للمعظم المعظم نفسه لكونه عظيما إما بحسب الواقع أو بحسب الادعاء .

وقيل : إنما يستعمله المعظم لنفسه وحده حيث نزل نفسه منزلة الجماعة أو لأن أتباعه يشاركونه في غالب أموره فلا استعمال المذكور مجاز من الجمع لعدم المعظم كالجماعة ، ولم يحى مثله في الغائب والمخاطب في الكلام المعتد به كما في المطول لافي الضمير ولا في غيره ، وأما فناداته الملائكة والمنادى جبريل وحده فلأن الجمع المحلى باللام ينسلخ منه في مثل هذا الموضع معنى الجمعية فيكون مفردا في المعنى كذا قيل وفيه نظر ، فقد صرح السعد في المطول في بحث أن استغراق المفرد أشمل أن الجمع لا ينتهي بالتخصيص لواحد ، وأن قولهم فلان يركب الخيل وإنما يركب واحدا مجاز فالأولى الجواب بمثله عن - فناداته الملائكة - وأنه مجاز ، وأما نحو - يا أيها النبي إذا طلقتم النساء - فن باب تغليب المخاطب على الغائب : أى إذا طلق أنت وأمتك ، وإنما خص بالنداء لأن الكلام معه ولأنه إمام أمته ، وأما تجويز الكشف والقاضي في - فإن لم يستجيبوا لكم - أن يكون الجمع لتعظيم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتجويز القاضي في قوله تعالى - والقلم وما يسطرون - أن ضمير يسطرون راجع إلى القلم ، والجمع للتعظيم إن أريد بالقلم القلم الذي خط اللوح فلا يدل على مجيئه بل على أن التجويز يرى ذلك ؛

هذا ، وقد تستعمل النون للدلالة على أن الفعل لفخامته مما يقصر الواحد عن القيام به ، ومنه - إياك نعبد - ونحمدك اللهم ( قوله للغائب المذكر مطلقا ) أى مفردا أو غيره ظاهرا أو غيره ، والمراد اللفظ الغائب فلا يرد أن الياء تستعمل في الله تعالى كقوله - الله يحكم - وهو منزوع عن التذكير والتأنيث إذ هما من صفات الأجسام ،

ولجمع الغائيات وفي التاء أن تكون للمخاطب مطلقا أو للغائيتين أو للغائيتين ، وبهذا يظهر أن التعبير بأنيت أنسب بالنسبة للتضعيفية من تعبيره بنأيت .

والحكم الذي أشرنا إليه فيما مر هو قوله ( ويضم أوله ) أى المضارع أى الحرف المفتوح به ( إن كان ماضيه رباعيا ) سواء كان كل جروفه أصولا ( كيدحرج ) إذ ماضيه دحرج أم بعضها زائدا كييجيب ( ويكرم ) إذ ماضيهما أجاب وأكرم والهمزة فيهما زائدة لأن وزنهما أفعل :

( ويفتح ) أوله ( فى غيره ) أى غير المضارع الذى ماضيه رباعى بأن كان ماضيه ثلاثيا ( كيضرب ) إذ ماضيه ضرب ولا يكون إلا أصلى الحروف أو خماسيا أو سداسيا كينطلق ( ويستخرج ) إذ ماضيهما انطلق واستخرج ، ولا يكونان إلا مزيدا فيهما ، ومن الخماسى نحو خصم وقتل بالتشديد فإن أصلهما اختصم واقتتل

وعن الغيبة لاستلزامها الاختصاص بحيز دون آخر فيستحيل على من هو فى كل مكان ( قوله ولجمع الغائيات ) أى ظاهرا كان الاسم كيقوم الهندات ، أو مضمرا نحو : الهندات يقمن ، عاقلا كان المسمى كما مر أو غيره نحو - السموات يتفطرن - جمعا سالما كان الاسم كما مر أو مكسرا نحو : الهنود يقمن ، والأعين يدهعن ، ومذهب البصريين أن نحو : تقوم الهندات بالتاء الفوقية كمفردة ( قوله أن يكون للمخاطب مطلقا ) أى مفردا كان أو غيره مذكرا أو غيره ، وإذا اجتمع مخاطب وغائب فالقياس تغليب المخاطب لتقدمه لكون الخطاب معه كقوله تعالى - فن نبعك منهم فإن جهنم جزاؤكم جزاء موفورا - وإذا اجتمع مذكر ومؤنث فالقياس تغليب المذكر ( قوله وللغائبة ) أى لفظا أو بتأويل فيدخل ظاهرها نحو : تقوم هند ، ومضمورها نحو : هى تقوم ، والحقيقى كما مثل ، والحجازى نحو : تنفطر السماء وهى تنفطر ، وما هو للغائبة بالتأويل نحو : تجى الكتاب على معنى الصحيفة ، ونحو تقوم الرجال والرجال تقوم ، للتأويل بالجماعة ( قوله للغائيتين ) تنبئة غائبة وشمل الظاهر نحو : تقوم الهندات ، والمضممر نحو : الهندات تقومان ، والحقيقى كما تقدم ، والحجازى نحو : تدمع العينان والعينان تدمعان ، لكن لو كانت الغائيتان بلفظ ضمير الغيبة فهل نقول : هما تفعلان بناء فوقية نعى امرأتين حملا للمضممر على المظهر ورعا للمعنى ، ونظرا إلى أن الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها ، وهو قول ابن أبى العافية ، أو نقول : هما يفعلان بياء تحية رعا للفظ ، فإن هذا اللفظ يكون للمذكربن وهو قول ابن الباذش ، والمرجح الأول وبه جاء السماع ، قال عمر بن أبى ربيعة :

أقص على أختى بدء حديثنا وما هما أن تعلمتا متأخر  
لعلهما أن تبغيا لى حاجة وإن ترجيا سرا بما كنت أحصر

( قوله هو قوله ويضم أوله الخ ) أى هو ما تضمنه قوله المذكور ( قوله سواء كان كل حروفه أصولا ) ينحصر فى الرباعى المجرد كما مثل والملحق به كمتجورب وتجلبب ( قوله أم بعضها زائد ) هو الثلاثى المزد فيه ، وهو ثلاثة أبواب : باب الأفعال كيكرم ، والتفعيل كيخرج ، والمفاعلة كيقاتل ( قوله ويفتح أوله فى غيره ) أى فى اللغة المشهورة وهى لغة أهل الحجاز ( قوله ولا يكونان إلا مزيدا فيهما ) إما حرف واحد نحو : يدحرج ، وإما حرفان نحو : انطلق ، أو ثلاثة نحو : استخرج ( قوله نحو خصم وقتل ) يجوز فى فائهما الفتح بنقل حركة المدغم إليها والكسر لالتقاء الساكنين وهذا أولى لأن للأول القياس بماضى التفعيل ، ومن العرب من إذا كسر الفاء يتبعها كسر العين فتقول : خصم وقتل بكسر الخاء والصاد والقاف والتاء ، وقياس المضارع من الأول فى قتل مثلا يقتل بفتح القاف ، ومن الآخرين يقتل بكسرها ، ويقتل بكسر حرف المضارعة أيضا اتباعا للقاف ،



أدغمت التاء فيما بعدها وحذفت الهمزة ، ولهذا فتح حرف المضارعة فيهما :  
ويستثنى من كلامه نحو : إخال ، فإن الهمزة منه مكسورة على الأفصح وكذا نحو : أهرق واسطيع ، فإن  
الهمزة فيهما مضمومة مع أن ماضيها وهو أهرق واسطاع ليس رباعى :  
وقد يقال بأنهما من الشواذ فلا استثناء ، أو أن الهاء والسين زائدتان على خلاف القياس فكأنهما على أربعة  
أحرف تقديرا ،  
( ويسكن آخره ) تسكين بناء على الأصح إن كان (مع نون النسوة نحو) - والمطلقات ( يتربصن - و - إلا أن

ثم هذا التقدير منقاس فى كل فعل أدغم فيه تاء الافتعال ( قوله أدغمت التاء ) أى بعد نقل حركتها إلى ما قبلها  
( قوله وحذفت الهمزة ) أى همزة الوصل استغناء عنها بتحريك ما بعدها ( قوله فإن الهمزة منه مكسورة على  
الأفصح ) قال الجوهري : الكسر أفصح من الفتح والفتح لغة بنى أسد وهو القياس ( قوله وكذا نحو : أهرق  
واسطيع ) أى يستثنى ذلك وأهرق بسكون الهاء ليصبح التقرير الآتى أما أهرق بفتحها فهو من هراق أبدلوا  
من الهمزة هاء ثم صرفوا الفعل بها لأنها إنما حذفوها لكونها همزة فى يريق فصارت مثل دحرج ، فكما قالوا  
يدحرج فهو مدحرج قالوا يهرق فهو مهريق ( قوله فإن الهمزة فيهما مضمومة ) احتراز عن مضارع اسطاع الموصول  
الهمزة لأنه خماسى ، فإنه مفتوح حرف المضارعة لأن أصل ماضيه اسطاع حذفت تاءه للحجاسة الطاء كما يحذف أحد  
المثلين نحو : ظلت ومست ، ففتح مضارعه كما يفتح يستطيع ( قوله ليس رباعى ) بل خماسى ( قوله فلا استثناء )  
لأن الشاذ لا يجب أن يدخل فى القواعد ( قوله أو أن الهاء والسين زائدتان على خلاف القياس ) والأصل أراق  
وأطاع هذا مذهب سيبويه أن الأصل أطوع مثلا نقلت حركة العين ، ثم قلبت ألفا لتحركها فى الأصل وانفتاح  
ما قبلها فى اللفظ ، ثم زيد السين عوضا من ذهاب العين : أى من ذهاب حركة العين أو من العين وإن لم تذهب  
من الكلمة ، لأن العين لما سكنت توهنت ونهيات الحذف عند سكون اللام فى نحو : لم يطع وأطعت . فلاحاجة  
لقول ابن عصفور مؤولا أن السين زيدت لتكون عوضا عن العين متى حذفت بل لا يصح لقول الخضر اوى  
إن كون الحرف عوضا من شئ فى حال دون آخر معدوم النظير ، ولا يرد اعتراض المبرد بأن الشئ إنما يعوض  
إذا لم يكن موجودا ، وحركة العين موجودة لأنها نقلت إلى القاء انتهى :

وإنما حكم بأن أصلهما أراق وأطاع لأنهما ليسا من أبنية الأفعال ومعناها معنى الرباعى كذا قبل ، وبوافقه  
فى اسطاع قول سيبويه : إنما هى أطاع ، لكنه معترض كما نقله ابن الزبير من المغاربة بأن معنى اسطاع قدر  
ومعنى أطاع انقاد ولم ينقل أحد من أهل اللغة عن العرب أن اسطاع بمعنى أطاع انتهى :  
وأجود ما يتمسك به فى دفعه ما ذهب إليه ابن الطراوة ومن تبعه من أنه قد ثبت طاع الرجل بمعنى انقاد  
وتدلل فلا يبعد أن يكون من كلامهم أطاع الرجل صيره منقادا نقلا من طاع ، وإذا كان كذلك فقد آل معنى  
أطاع لمعنى اسطاع من حيث أن القائل أطعت بمعنى صبرت غيرى منقادا كأنه قال قدرت واستطعت فيكون  
سيبويه إنما جعل اسطاع من أطاع لاتقائهما معنى لا أن كل لفظة عين الأخرى انتهى :

وقال الكوفيون : الأصل اسطاع حذفت التاء وقطعت الهمزة وهو ضعيف لقطع همزة الوصل فى الاختيار  
من غير موجب ( قوله فكأنهما على أربعة أحرف تقديرا ) كان للتحقيق نحو : كأن الأرض ليس بها هشام \*  
فاندفع أن فى الكلام تسامحا لأن كلا منهما فى التقدير رباعى قطعاً ( قوله على الأصح ) فيه إشارة للقدح  
فى قول ابن مالك فى شرح التسهيل بنى الخلاف فى بناء المضارع الذى اتصل به نون الإناث ومقابل الأصح

يعفون ) وبني الفعل معها رجوعا إلى الأصل من بناء الفعل لفوات شبهه بالاسم المقتضى لإعرابه باتصاله بالنون التي لا تتصل إلا بالفعل ، وبني على السكون لأنه الأصل في البناء كما مر وحمل على الماضي المتصل بها ، وإذا

ماذهب إليه ابن طلحة والسبيلي وابن درستويه وطائفة من أنه معرب لبقاء موجب الإعراب فيه فهو يقدر في الحرف الذي كان فيه ظاهرا ومنع من ظهوره ماعرض فيه من الشبه بالماضي ، وإنما قدم حالة البناء على حالة الإعراب لأن البناء هو الأصل في الفعل كما سيأتي في كلام الشارح ، ولأن ضابط الأولى وجودى والثانية عدمى ( قوله لفوات شبهه بالاسم الخ ) فيه نظر إذ الشبه لم يفت نعم قد عورض باتصاله بالنون التي لا تلحق الأسماء ، وفي عبارة بعضهم ولا يمنع خروجه عن الإعراب فيه كما لم يمنع ذلك الاسم خروجه عن الإعراب لما شابه الحرف انتهى :

وهذا كالصريح في أن سبب الإعراب لم يفت لكنه عورض بسبب اتصال النون التي نزلت منزلة الجزء من الفعل فصارا كالشيء الواحد ، ومر عن المصنف عند قوله وهو أصل البناء ما يدل لذلك ، وقد يوجه كلام الشارح بأمرين :

الأول أن الشبه المقتضى لإعرابه مشروط بعدم المعارض فإذا وجد المعارض فقد فات الشبه بفوات شرطه إذ يلزم من عدم الشرط عدم مشروطه :

الثاني سلمنا أن الشبه المذكور ليس مشروطا بشيء لكن لا نسلم أن الشبه المذكور باق إذ منه الجرى على حركات اسم الفاعل وسكناته ، وقد فات هذا لأن النون صارت كالجزء من الفعل ، ولهذا سكن آخره كالماضي وإن لم يتوال فيه أربع حركات فأشبه الماضي كما صرحوا به ، والماضي لا يلزم الجرى على حركات اسم الفاعل وسكناته فكذا ما أشبهه قاله شيخنا العلامة الغنيمي ، وهو مبنى على أن الشبه الإبهام والتخصيص والجرى على حركات اسم الفاعل وسكناته ، وليس بمرضى عند الشارح تبعا لابن مالك بل تعاقب المعانى التركيبية كما تقدم ، ومر عن ابن مالك أن الماضي يجرى كالمضارع على حركات اسم الفاعل وسكناته اللهم إلا أن يقال ما هنا مبنى على كلام الجمهور ( قوله باتصاله بالنون الخ ) أو رد عليه بأنه يلزم بناؤه إذا اتصل به ألف الاثنين أو واو الجمع أو ياء المخاطبة ، وأجيب بأنه إنما أعرب والحالة هذه لشبهه بالثنى والجمع . وأورد عليه أيضا أنه يلزم بناء المقرون بحرف التنفيس ، وبنحو لم الجازمة وأجيب بالفرق بين النون وما ذكر بأن النون لما اتصلت بالآخر وصارت كالجزء تعذر الإعراب بالحركة والحرف ، وتقديرهما لا حاجة إليه ولا داعى له لأنه رجع إلى الأصل ( قوله وحمل على الماضي ) الأقرب أنه عطف على قوله لأنه فهو تعليل ثان للبناء على السكون. ويرد عليه أن البناء على السكون غير محتاج للتعليل لأنه الأصل وأيضا الصحيح أن الماضي مع النون مبنى على الفتح المقدّر لا السكون الظاهر . ويمكن أن يجاب عن الأول بأن الحمل لعدم اجتماع أربع متحركات الذى هو السبب في بناء الماضي كما يؤخذ من كلام الرضى :

قال شيخنا الغنيمي : الظاهر أنه عطف على رجوعا فتأمله انتهى :

وعليه فهو تعليل ثان لأصل بنائه لأنه علل بثلاث علل ذكرها ابن مالك فيما مر وهذه والثالثة تركيبه معها لأنها كالجزء لأن الفاعل كالجزء من فعله ، ويبعد هذا بحسب الظاهر تأخير قوله وحمل على قوله وعلى السكون فتدبر ، وأورد على هذه العلة أنه إن أريد تعليل النفس البناء فلا نسلم أن بناء الماضي لأجل اتصال النون به بدليل أنه مبنى قبلها ومع غيرها .

وحاصله أن شرط الجامع أن يكون هو سبب الحكم إلا أن يجاب بنظير ما مر من الجواب عن اعتراض

دخل عليه عامل نحو : لم يضربن أو لن يضربن لم يؤثر فيه لفظا ، وإلى ذلك أشار بعضهم ملغزا حيث قال :  
وما ناصب للفعل أو جازم له ولا حكم للإعراب فيه يشاهد

ووزن يعفون يفعلن والواو فيه لام الكلمة لاضمير الجماعة والنون ضمير النسوة لانون الرفع ، بخلاف الرجال يعفون فإن الواو فيه ضمير الجماعة ولام الكلمة محذوفة والنون علامة الرفع ، والفعل معها معرب وأصله يعفون بواوين أولاهما لام الكلمة فاستثقلت الضمة على واو قبلها ضمة فحذفت الضمة فالتقى ساكنان فحذفت الواو الأولى فبقى يعفون على وزن يعفون ، وخصت بالحذف لأنها جزء كلمة ولأنها آخر الفعل ولأنها لا تدل على معنى بخلاف الثانية ، ولذلك حذفوا لام الكلمة في نحو : قاض وغاز دون التنوين لأنه كلمة مستقلة ولا يوصفت بأنه آخر وجىء به للمعنى ، وكذا يسكن مع نون النسوة يسكن مع نون الذكور كقوله « ويخرجن من دارين بحر الحقائق » فلو عبر بنون الجمع لكان أولى ولصدق عموم قوله فيما بعد ويعرب فيما عدا ذلك .

( وبفتح ) آخره فتحة بناء إن كان ( مع نون التوكيد ) خفيفة كانت أو ثقيلة ( المباشرة ) وهى المتصلة به من غير حاجز ( لفظا وتقديرا ) هذا مذهب الجمهور وبه جزم ابن مالك وطائفة ، وعلة البناء عندهم تركيبها

ابن مالك وجه شبه المضارع للاسم ؛ وإن أريد تعليل كون البناء على السكون ففيه ما سلف ، وأما العلة الثالثة فتد على كون التركيب سببا للبناء على ما استعرفه في بناء المضارع على الفتح مع نونى التوكيد ، وأما لزوم بنائه حينئذ مع ضمائر التثنية والجمع والمخاطبة وحرف التنفيس ونحوه فقد عرف جوابه مما سلف ، وإنما علل بناء المضارع وإن كان البناء أصلا في الأفعال لأن الإعراب قد صار له أصلا ثانيا ، أو لما سلف عن المصنف عند قوله وهو أصل البناء فراجع ( قوله لم يؤثر فيه لفظا ) بل محلا فيكون الفعل في محل جزم بلم ونصب بـن ، وعلى مقابل الأصح يكون معربا ( قوله وخصت ) أى الواو التى هى لام الكلمة ( قوله بخلاف الثانية ) أى واو الضمير ( قوله لأنه كلمة ) متعلق بحذفوا وهو بدل من قوله ، ولذلك أتى به لأنه أدل على المقصود فلا بد أن الفعل لا يتعدى إلى معمولين من نوع واحد إلا بانهاء ، وهنا قد ذكرت علة الفعل أولا بقوله ولذلك ( قوله ويخرجن ) قاله أعشى همدان على الصحيح وصدده « يمرون بالدهنا خفافا عيابههم » والدهنا بالقصر والمذكر مذكور مقصور هنا : موضع ببلاد تميم : وعيابههم جمع عيبة وهى ما يجعل فيه الثياب ويحمل خلف الراكب ، ويخرجن عطف على يمرون وأنت فاعله بأوويل الجماعة ، ويروى بدله ويرجعن ودارين بكسر الراء : موضع في البحرين يؤتى منه بالطيب ويجر الحقائق حال وهو بضم الباء جمع بجرة وهى الممتلئة والحقائب جمع حقيبة : وهى وعاء يجعل فيه الرجل زاده ( قوله فلو عبر بنون الجمع لكان أولى ) أى ليدخل فيه نون الذكور ضميرا كما مثل أو كقوله :  
« بعصرن السليط أقاربه » وأجيب بأنها فيهما نون الإناث استعيرت للمذكرين فالمراد بنون النسوة النون الموضوعة لمن وإن لم تستعمل فيهن . هذا وقد يقال الأولى نون المؤنث : ويجاب بأن المصنف له اصطلاح على أن النسوة بمعنى المؤنث ( قوله ففتح بناء ) أى على الأصح :

قال الإمام أبو حيان : والحركة التى قبل النون ذهب قوم إلى أنها حركة بناء ، وقوم إلى أنها حركة عارضة لالتقاء الساكنين وهو نص سيبويه ، وفى الغرة فتحها قبل نون التوكيد فى مثل : هل تضربن ، عند سيبويه والمبرد وابن السراج والفارسي فتحة بناء ، وقيل فتحة التقاء الساكنين وهو مقتضى قوله السيرافى ونسبه الزجاج إلى سيبويه ، والصحيح القول الأول بدليل : هل تضربن ، ولم يلتق ساكنان انتهى ( قوله لفظا وتقديرا ) بالواو لا يأو كما فى بعض النسخ ( قوله تركيبها خمسة عشر ) أى ولا إعراب فى الوسط ، والنون حرف

بدليل أنه لو فصل بين الفعل والنون فاصل لم يحكم ببنائه لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء كشيء واحد ومعنى مباشرتها له تقديرًا أن لا ينوى هناك فاصل : وذهب قوم إلى البناء مطلقًا لأن النون لما لحقتها أكدت فيه القعابة وردته إلى أصله من البناء ، وذهب جمع إلى الإعراب مطلقًا والأصح الأول ، ولم يقيد نون النسوة بما قيد به نون التوكيد لأنها لا تكون إلا مباشرة بخلاف المؤكدة فإنها قد تكون مباشرة (نحو : لينبذن) بالبناء للمفعول وقد لا تكون كما صيأتى . (وعرب) أى المضارع (فما عدا ذلك) المتقدم وهو ما إذا عرا عن التوين (نحو : يقوم زيد) وما إذا لم تبشره نون التوكيد لفظًا أو تقديرًا وإن اتصلت به لفظًا بأن فصل بينه وبينها فاصل حسيا كان أو مقدرًا فالأول نحو : (ولا تتبعان) أصله قبل التوكيد والنهى تتبعان بتخفيف نون الرفع فدخل الجازم فحذف نون الرفع ثم أكد

لاحظ له فى الإعراب فبنى الجزآن ، ولم تعرب الكلمة على النون عند الامتزاج كما أعرب الاسم بالياء على التاء عنده ، ولا على ما قبل النون ، كما أعرب الاسم مع امتزاجه بالتوين على ما قبلها لأن الاسم لأصله فى الإعراب روى إعرابه بقدر الإمكان ، بخلاف الفعل فإنه يرجع إلى أصله بأدنى سبب .

وبما تقرر ظهر الدليل وإلا فمجرد التركيب ليس من أسباب البناء لأنهم لم يعدوه فيها ، وقد رأيت بخط المصنف مانطه الذى تحصل لى أن التركيب لا يستدعى البناء ولا تلازم بينهما بدليل بعلبك وحضرموت لأن حقيقته جعل الكلمتين كلمة واحدة ، ومن أين يقتضى هذا البناء إنما يقتضى التخفيف فيصبح أن يجعل علة فى كون البناء على الفتح دون غيره لاعادة فى أصل البناء ، ألا ترى أن بناء الاسم دائما أو غالبا لشبه الحرف ولا تركيب فى الحروف فمن أين اقتضى التركيب البناء وهو لا يوجد فى الحرف أصلا ولا يليق به ، فهو بأن يضاد البناء أولى منه بأن يقتضيه ألا ترى أنه من خصائص الأسماء انتهى .

والأولى ما فى المتوسط أنه إنما بنى لأنه لو أعرب مع نون التوكيد لم يعلم أنه مسند إلى الواحد أو إلى الجمع فى مثل : هل تضربن ، ولو أعرب على نفس النون لجرى الإعراب على ما يشبه التوين وهو النون وهو غير جائز (قوله بدليل أنه لو فصل الخ) يدل على أنه معرب عند عدم اتصال النون به رجوع علامة الرفع عند الوقف على المؤكد بالخفيفة تقول : هل تفعلن يازيدون ، فإذا وقفت على الفعل حذفت النون ورددت واو الجمع ونون الرفع وقلت هل تفعلون ، ولو كان مبنيًا لم يختلف حاله وصلا ووقفا (قوله لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء) بشكل بنحو : لارجل بالبناء على الفتح ؛ وسيأتى ما فيه (قوله مطلقا) سواء اتصل به ألف اثنين أو واو جمع أو ياء المخاطبة .

قال فى الارتشاف : فتحذف نون الرفع للبناء عند التجرد وهو مذهب الأخفش والزجاج وأبى على فى الإيضاح (قوله أكدت فيه الفعلية) لأنها من خصائص الفعل ، فإذا أكد بها بعد عن مشابهة الاسم ونقصت شبهه لأنه تخلص بها للاستقبال فلم يبق فيه لجهام . وردّه ابن مالك بأنه كان يلزم بناء المجزوم والمقرون بحرف التنفيس والمسند إلى ياء المخاطبة لأنها تختص بالفعل بل هى أليق بالفعل من جهة أنها ناسبت الفعل لفظا ومعنى والنون ناسبت لفظا لاذ معناها يصلح للاسم وهو التأكيد (قوله وذهب جمع إلى الإعراب) كحاله قبل أن تدخل عليه النون ، قال الشاطبى : ومن الناس من يطلق على الفعل هنا أنه لا معرب ولا مبنى كالمضاف إلى ياء المتكلم فله حال بين حالين (قوله وقد لا تكون) هذا التركيب يقع كثيرا للمصنفين ، واستعمله المناطق فى سور السالبة الجزئية ، وفيه إدخال قد على المضارع المنفى ، ونص فى المغنى على اختصاصها بالفعل المتصرف الخبرى المثبت ومثله فى الجمع فاحفظه (قوله المتقدم) اعتذار عن أفراد اسم الإشارة مع أن المشار إليه جمع (قوله بأن فصل بينه وبينهم) وهو ألف الاثنين وواو الجمع وياء المخاطبة ، ولا فرق فيها بين أن تكون ضمائر كما هو الأصح

بالنون الثقيلة فالنقى ساكنان الألف والنون المدغمة ، ولم يحز حذف الألف لثلاثا يلتبس بفعل الواحد ولا النون لفوات المقصود منها فحركات النون بالسكسر تشبها بنون التثنية الواقعة بغد الألف ( ولتباون ) مضارع بلاياو مبنى للمجهول مسند لجماعة الذكور ، أصله قبل التوكيد لتبيلون بواوين أو لاهما لام الكلمة تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله قلبت الواو ألفا ثم حذف الالتقاء الساكنين فصارت لتبيلون ، ثم أكد بالثقيلة فاجتمع ثلاث نونان فحذفت نون الرفع لاستثقال توالي الأمثال فالنقى ساكنان الواو التى هى نائب الفاعل والنون المدغمة ، وتعذر حذف أحدهما فحركات الواو بحركة مجانسة لها. وهى الضمة

أو علامات على مقابله ( قوله لثلاثا يلتبس بفعل الواحد ) لا يقال لا التباس لأن النون مع فعل الواحد مفتوحة ومع فعل الاثنين مكسورة . لأننا نقول شرط كسرها مع فعل الاثنين وجود الألف على أن الكسرة قد يذهل عنها أو تذهب حال الوقف فلا يحصل التمييز :

وبهذا التعليل يعلم الجواب عما يقال إنه ينبغي إبقاء الواو فى لتضربن يا قوم كما بقيت الألف ، وقيل فى الجواب إن الألف فيها زيادة مدسوخ اجتماع الساكنين ، وقيل أيضا إن حذف الواو مع الخفيفة متفق عليه فتحذف مع الثقيلة قياسا على الخفيفة ، والألف لم تحذف مع الخفيفة ليقاس حذفها مع الثقيلة عليها. ثم إن اغتفار الساكنين لما ذكر بناء على أنه على غير حده لعدم كونهما فى كلمة واحدة على القول باشتراطه وإلا فعلى القول بأنه على حده لعدم اشتراط ذلك فلا إشكال ( قوله فحركات النون بالسكسر ) لا يخفى أن المحرك بالسكسر إنما هو النون المدغم فيها لا المدغمة وإن أوهم كلامه بخلاف ذلك ( قوله مضارع بلا ييلو ) فهو من البلاء وهو التجربة والاختبار ( قوله مبنى للمجهول ) أى مبنى الإسناد للمفعول المجهول فاعلا أى المجهول فاعله ( قوله لجماعة الذكور ) أى لتضمير جماعة الذكور أى المخاطبين ( قوله فحذفت نون الرفع ) إنما خصت بالحذف دون نون التوكيد وإن كان كل منهما معنى ، لأن نون الإعراب إذا حذفت دل عليها نون التوكيد من غير عكس ، لأن نون التوكيد إما ثقيلة مفتوحة أو خفيفة ساكنة ونون الإعراب خفيفة مكسورة أو مفتوحة ، فإذا بقيت نون التوكيد والحال أن الفعل معرب لم يدخل عليه ناصب ولا جازم فعلم ضرورة أن نون الرفع محذوفة ، لأن الثابتة لا تصلح أن تكون علامة الإعراب ( قوله لاستثقال توالي نونات ) أى زوائد على أصل الكلمة الأولى للرفع والآخرتان للتوكيد بخلاف نحو : النساء جنن فى الماضى ويجنن فى المضارع ، لأن منهما نونين من أصل الكلمة وواحدة زائدة ( قوله وتعذر حذف أحدهما ) قيل : لو قال وتعذر حذفهما لكان أولى ؛ أما النون فللفوات المقصود من الإتيان بها ، وأما الواو فلعدم ما يدل عليها انتهى :

ولك أن تقول : إنه لو قال ما ذكر لتوهم أنه لا يتعذر حذف أحدهما فقط ، إذ لا يلزم من الحكم على المجموع بالتعذر الحكم على كل فرد على أن المحكوم عايه بالتعذر إنما هو مفهوم أحدهما وهو أمر كلى متحقق فى أفرادها فتأمل ( قوله فحركات الواو الخ ) ولم تحرك النون محافظة على الأصل ، ولعروض الضمة لم تقاب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ( قوله ليبدل على المحذوف ) فيه نظر لأن الضمة إنما تدل على المحذوف بعدها لا على ما حذف قبلها ، والوجه أنها إنما ضمت للدلالة على أصل المحذوف لأنه كان يضم لو نطق به ولمااسبة الضمة لها ( قوله ثم حذفت الهمزة ) أى التى هى عين الكلمة والتزموا ذلك إلا فى الضرورة تخفيفا لكثرة الاستعمال ( قوله فتحركت الياء ) أى الأولى التى هى لام الكلمة .

ولك أن تقول فى الجميع : استثقلت الضمة على الواو والكسرة على الياء فحذفت ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين ، ومقاله الشارح أولى لأنه قياس مطرد لا يلتبس معه عين المحذوف ، ويغنى فى دفع النقل عن

لتدل على المحذوف فصار لتبلون على وزن تفعون ( فلما ترين ) أصله قبل التوكيد ترأين نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها ثم حذفت الهمزة فصار ترين بفتح الراء وكسر الباء الأولى وإسكان الثانية فتحركت الباء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا ، ثم حذفت لالتقاء الساكنين فصار ترين ، ثم دخل الجازم فحذف نون الرفع ، ثم أكد بالنون الثقيلة فالتقى ساكنان ياء المخاطبة والنون المدغمة فحركت الياء بحركة مجانسة لها لتدل على المحذوف فصار ترين على وزن تفين والثاني نحو ( ولا يصدنك ) أصله قبل التوكيد يصدونك فدخل الجازم فحذف نون الرفع ثم أكد بالنون فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة فحذفت الواو لاعتلالها لوجود الضمة الدالة عليها ، وقوله في الشرح أصله قبل دخول الجازم يصدونك فلما دخل الجازم حذف نون الرفع وإنما يأتي على شذوذ وهو تأكيد الفعل الخالي عن الطلب . وقد تبين مما قررنا أن الفعل في هذه الأمثلة ما عدا الثاني منها معرب لفظا إذ الإعراب فيها ظاهر إذ هو يحذف النون للجازم فما وقع في الأوضح من أنه معرب في الأول والثالث تقديرا كالثاني وهو لتبلون سهو وإنما لم يبين فيها على الأصح لانتفاء تركبه لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء فيجعلونها كشيء واحد ، والضابط في ذلك أن ما كان من المضارع رفعه بالضمة إذا أكد بالنون بنى على الفتح ، وما كان رفعه بثبات النون إذا أكد بالنون يبقى على إعرابه لفظا أو تقديرا لعدم مباشرتها له ، وإنما بنى مع عدم مباشرتها له في نحو : هل تضربنن باهندات ، لوجود المفتضى لبنائه وهو ظاهر ، وإنما قدم المصنف حالة بنائه على إعرابه لأنه الأصل فيه .  
( وأما الحرف ) وهو مادل على معنى في غيره فقط ( فيعرف ) أى يتميز عن قسميه ( بأن لا يقبل شيئا

اعتبار الحذف لأجله مع أن القلب تغير إلى بدل وهو أولى من الحذف ( قوله لتدل على المحذوف ) فيه نظير مامر ( قوله فما وقع في الأوضح الخ ) أى لما تبين من أن كلا من المثالين المذكورين مجزوم بحذف النون لأجل الجازم وهو غير الإعراب التقديرى ، ويوافق ما في الأوضح قوله في الشرح ولا يصدنك وقدر الفعل معربا : وأجاب بعضهم : بأن كونهما معربين تقديرا مبنى على دخول الجازم عليهما مؤكداً بالنون وهو صحيح في نفسه وإن لم يتعين ، لأن الإعراب حينئذ مقدر على ما قال الرضى من أن الفعل المؤكد المسند إلى أحد الأحرف الثلاثة معرب . مقدر الإعراب لا اشتغال محله بحركة الفرق : أى الحركة الفارقة بين المفرد المذكر وجمع الذكور والمؤنثة المخاطبة ، وفيه نظر لأن تأكيد الفعل الخالي عن الطلب وما ألحق به نادر لا يلبق تخريج التفضيل عليه . وأجيب أيضا بأنه لم يقصد بذكرهما التمثيل لما هو بصدد بل لما كان قوله وأما غير المباشرة فإنه معرب معها تقديرا ظاهره التعميم ، وليس كذلك ذكرهما لينبه بهما على أن التعميم ليس مرادا ، وإنما هذا أعنى كونه مع غير المباشرة يعرب تقديرا في بعض الصور كما في لتبلون ( قوله في ذلك ) أى المذكور فيما سبق ( قوله أن ما كان من المضارع ) أى ما تضمن ذلك لأن الضابط القضية الكلية لا أن ما كان الخ لأنه مفرد ( قوله وإنما بنى الخ ) إشارة إلى الجواب عما يقال يستثنى من إعراب المضارع الذى انصابت به النون ولم تبشره هذه المسألة .

وحاصل الدفع أنه لا حاجة للاستثناء لأن البناء في ذلك ليس لنون التوكيد بل لنون الإناث ( قوله وهو مادل على معنى في غيره فقط ) تقدم ما يعلم منه معنى الدلالة على معنى في الغير فلا حاجة للتطويل بإعادته ، وزاد قوله فقط تبعا للجزولى وغيره من المحققين لإخراج الفعل لأنه يدل على معنى في غيره أيضا وهو النسبة على ما علم في تعريفه ، وإخراج مادل من الأسماء على معنى في نفسه ومعنى في غيره كأسماء الشرط والاستفهام فن الشرطية مثلا دالة على شيئين :

أحدهما الشخص العاقل ، وهذا هو المعنى الذى صارت من به اسما لأنه معنى في نفس الكلمة كما في قولك إنسان وهو معناها الوضعى .

من علامات الاسم ( المتقدمة ولا غيرها ( ولا ) شيئا من علامات ( الفعل ) المتقدمة ولا غيرها فحينئذ يمنع كونه واحدا منهما فيتعين كونه حرفا إذ لا يخرج عن ذلك كما دل عليه الاستقراء ( نحو : هل ) من جروف الاستفهام وتدخل على الجملتين الاسمية والفعلية حيث لم يكن في حيزها فعل .

وأما إذا كان فتختص بالفعل فلا منافاة حينئذ بين ما ذكره هنا وبين قولهم في باب الاشتغال من أنه يجب النصب إذا وقع الاسم بعد ما يختص بالفعل كهل ، والعلة في ذلك ما قاله الرضى وغيره من أن أصلها أن تكون بمعنى قد كما في - هل أتى على الإنسان - وقد مختصة بالفعل فكذا هل لسكنها لما تطفات على همزة الاستفهام

والثاني معنى الشرطية أعني عقد السببية والمسببية بين الجملتين اللتين بعدها ، وهذا معنى عرض لها لتضمنها معنى إن الشرطية ، ولهذا يقولون أسماء الشرط بنيت لتضمنها معنى الحرف ( قوله من علامات الاسم المتقدمة ولا غيرها ) إشارة إلى أن المراد بعلامات الاسم الأعم مما ذكره هنا ولم يذكره . واعتراض بأنه حوالة على مجهول ، وأيضا لا يحسن التعريف به لأنه يقتضى أن المبتدئ لا يعرف الحرف حتى يعرف جميع الأمور المنافية له ، ويعلم انتفاء تلك الأمور من الكلمة وفيه من العسر مالا يخفاء فيه . وأجيب بأن المقصود بوضع هذه المقدمة المبتدئ وهو لا يستقل بالاستفادة والموقف بين له ما لم يذكره المصنف ، وقيل المراد بالعلامات المذكورة . واعتراض بأن من الكلمات مالا يقبل المذكور هنا وليس بحرف كنزال وأخواته ونط في قولك ما فعلته قط ، وأجيب بأن هذا من التعريف بالأعم وقد أجازوه المتقدمون لإفادته التمييز في الجملة . فإن قيل مخاطب بالكتاب المبتدئ والقصر على العلامات المذكورة مؤد خلطه إذ قد يعتقد حرفية بعض الأسماء . لأنا نقول الموقف بين له ما يستفيد به عدم حرفية تلك الكلمات التي انتفت عنها العلامات المذكورة . فإن قيل هذا التعريف يصدق على الجملة فإنها لا تقبل شيئا مما ذكر . أجيب بأن جنس هذا التعريف هو الكلمة ، فحاصله أن الحرف كلمة لا تقبل ذلك فخرجت الجملة : فإن قيل علامات الاسم والفعل حروف فلا يكون عندها علامات للحرف لأنه يلزم منه الدور . أجيب بأن للحرف جهتين جهة كونه حرفا وجهة كونه لفظا معلوما ، ومن الثانية يكون عدمه علامة للحرف لا من الأولى فلا دور ، على أن هذا الإيراد لا يتوجه على المصنف أصلا لأنه لم يعبر في علامات الاسم والفعل بالحرف بل عين ألفاظا مخصوصة يمكن معرفتها بدون معرفة كونها حروفا وإن كانت في الواقع حروفا . فإن قيل كيف دل انتفاء قبول العلامات على انتفاء الفعلية والاسمية مع أن العلامة ملزمة لا لازمة فهي مطردة غير منعكسة ؟ أجيب بأنها مع كونها علامة هي من حيث القبول شرط ولازم فلزم من عدم قبولها العدم من جهة كونها شرطا ولازما لا من جهة كونها علامة ، لكن كون الشيء شرطا وعلامة بعيد لتناقى مفهوميهما فلا يجتمعان على شيء واحد إلا أن يكتفى بالتغاير الاعتباري . والأولى أن يجاب بأن اللازم في العلامة عدم لزوم الانعكاس ولا يتأني أنها قد تنعكس أو أن محل ذلك ما لم تكن شاملة وإلا كما هنا حيث أريد العلامات المذكورة وغيرها فتنعكس فليحرر ( قوله أما إذا كان فتختص بالفعل ) أي فلا تدخل إلا عليه ، ولا يجوز أن يفصل بينه وبينها بشيء فلا يقال هل زيد قام إلا في الشعر وفاقا لسبويه ( قوله أن تكون بمعنى قد الخ ) كذا قاله جماعة وأنكره آخرون منهم أبو حبان .

وقال الزمخشري : إن معناها قد وإن الاستفهام المفهوم منها من همزة مقدرة .

وقال ابن مالك : لأنه معناها إذا قرئت بالهمزة نحو : أهل عرفت الدار بالقرين ( قوله لما تطفات على همزة الاستفهام ) في عدم الاختصاص كهل إلا أن الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما أو فعلا

انحطت رتبها عن قد في اختصاصها بالفعل فاختصت به فيما إذا كان في حيزها ، لأنها إذا رأت في - يرها تذكرت عهدا بالحى وحت إلى الإلف المألوف وعانقته ولم ترض بافتراق الاسم بينهما ، وإذا لم تره في حيزها تسأت عنه ذاهلة (وبل) من حروف العطف ومعناها الإضراب (و) الحرف (أيس منه مهما) لعود الضمير عليه في نحو - مهما تأتتا به من آية - والضمير لا يعود إلا على الأسماء ، وقيل إنه حرف (و) لا (إذا) بل هي ظرف زمان بمنزلة متى ، فإذا قلت إذ ما تقم أقم فعناه متى تقم أقم ، ويدل على اسميتها أنها كانت قيل دخول ما اسما والأصل بقاء الشيء على ما كان عليه ، وقيل إنها حرف بمنزلة إن الشرطية وأن المعنى في المثال استقم أقم وهو الأصح كما في الأوضح .

وأجيب عما تقدم أن إذ قد سلب منها معناها الأصلي بعد دخول ما بدليل أنها كانت للماضى فصارت للمستقبل واستعملت مع ما الرائدة استعمال إن فكانت حرفا في الشرط ، وفيه نظر .

بخلاف هل فإنها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو : هل زيد قام إلا على شذوذ قاله الرضى (قوله وحت) بالتخفيف بمعنى مالت وعطفت من حنا يحنو حنوا ، وبالتشديد بمعنى اشتاقت من حن يحن حنيناً (قوله لعود الضمير عليها الخ) ظاهر كلامه تبعاً للمصنف أن القائل بالحرفية يزعم أنها لازمة للحرفية ، ومنع بعضهم ذلك فقال : إن زاعم الحرفية لم يدع الملازمة لها حتى يرد عود الضمير عليها في بعض الصور ، وإنما ادعى أنها قد تكون حرفاً فلا ينهض الاستدلال عليه (قوله والضمير لا يعود إلا على الأسماء) أى بالاستقراء ولا يرد نحو - اعدلوا هو أقرب للتقوى - حيث عاد الضمير على فعل الأمر ، لأن الضمير عائد على المصدر المفهوم منه وهو العدل على الفعل نفسه (قوله وأجيب عما تقدم) أى من القول بالاسمية ، وقد يفهم منه أن الزمان مدلول لازماً ، والظاهر أنه غير مراد إذا الزمان معنى مستقل يدل عليه اللفظ بنفسه فلا يكون معنى الحرف ، وأن المراد أنها للشرط في الزمان المستقبل كما أن لو للشرط في الماضى مع عدم دلالتها على الزمان قطعاً ،

وفي الارتشاف : والفرق بين إذا وإن أن لا تدخل على الزمان بحسب الوضع بل بحسب الالتزام ، لكن قد يقصد بها الزمان مجازاً وعلى ضعف تقول : إن احمر البسر فأتنى ، وإن إنما تدخل على المشكوك أو المعلوم المبهم زمانه كقوله تعالى - أفإن مت فهم الخالدون - انتهى : ولعلك تستفيد منه الجواب عن الشارح (قوله معناها الأصلية) وهو الزمان الماضى ، وفيه إشارة إلى رد ما قيل من أن نقلها لا يخرجها عن وضعها فإنها قد تأتى للاستقبال (قوله كانت للماضى) أى موضوعاً له (قوله واستعملت مع ما الزائدة الخ) أى على القول بالحرفية . وأما عند المبرد القائل بالاسمية فما كفاة لها عن طلب الإضافة مهيئة للشرط والجزم ، ونظر فيه بأن إذا فيه معنى الشرط وهو للمستقبل ولا تعمل عند لحوق ما لها فكيف تعمل إذا الموضوع للماضى كما في شرح الباب :

وفي الرضى : وأما الاعتراض فإذا فلا يلزم إذ ربما اختص بعض الكلمات ببعض أحكام اختيارها منهم بلا مرجح ، ألا ترى أن حيث مثل إذا متضمن لمعنى الشرط بل إذا أقعد فيه وتجزم حيث مع مادون إذا ، وأما حيثما فتقول ما فيها كافة حيث عن الإضافة لا زائدة كما في متى ما وإذا ما ، وذلك أن حيث كانت لازمة للإضافة فكانت مختصة بسبب المضاف إليه فكفتها ما عن طلب الإضافة لتصير مهمة كسائر كلمات الشرط ، وفيه أيضاً مانصه : وأما إذا فهى عند سيبويه حرف كيان ولعله نظر إلى أن لفظة ما تدخل على إذا مع أن فيه معنى الشرط وهو للمستقبل ، وإن دخل على الماضى كما إذا فلا تصير جازمة معها فكيف إذا الحالية عن معنى الشرط الموضوع للماضى فإذا عنده غير مركبة .



قلت : ولعل وجه النظر أنه لا يلزم من تغيير زمانها انسلاخها عن الاسمية إلى الحرفية بدليل أن المضارع موضوع للحال أوله وللاستقبال ، وإذا دخلت عليه لم قلبت عنه إلى الماضي ولم تخرج لفظه عن كونه مضارعاً . ( بل ) منه ( ما المصدرية ) وهي المسبوكة مع ما بعدها بالمصدر نحو - ودّوا ما عنتم - أي عنتكم ، وقيل إنها اسم ( ولما الرابطة ) أي لوجود شيء بشيء ، وهي عند سيبويه حرف وجود لوجود وقيل إنها ظرف . وقال ابن جني : بمعنى حين . وقال ابن مالك : بمعنى إذ فيه معنى الشرط . واستظهره المصنف في المغني وعلمه بأنها مختصة بالماضي والإضافة إلى الجمل كما هو شأن إذ وعليه فعاملها جواها .

وقال السيرافي : ما علمت أحداً من النحاة ذكر إذما غير سيبويه وأصحابه انتهى . فانظر قوله فإذا ما عنده غير مركبة مع قول الشارح واستعملت مع ما الزائدة استعمال إن وحرره ( قوله بدليل أن المضارع الخ ) قد يفرق بينهما بأن المضارع ولم كلمتان وإذ وما صار الكلمة واحدة ( قوله موضوع للحال أو الاستقبال ) أشار إلى الخلاف في زمان المضارع وفيه خمسة أقوال مرت ( قوله وهي المسبوكة الخ ) الأظهر وهي المسبوكة هي وما بعدها بالمصدر بل لك أن تقول إن الذي يسببك بالمصدر هو ما بعدها فقط ( قوله الرابطة ) أي لتحقق مضمون الجملة الثانية بتحقيق مضمون الجملة الأولى ارتباط السببية كحرف الشرط ، ولذا قال بعضهم : إن جوابها قد يقترب بالفاء وقد يحذف لقيام الدليل عليه ( قوله حرف وجود لوجود ) ظاهره أن سيبويه نص على حرفيتها وفي المطول قال سيبويه : لما لوقوع أمر لوقوع غيره وإنما تكون مثل لوفتوهم منه بعضهم أنها حرف شرط كلو إلا أن لو لا انتفاء الثاني لا انتفاء الأول ولما لثبوت الثاني لثبوت الأول انتهى .

وصحح بعضهم حرفيتها ورجح أيضاً بإجماعهم على زيادة إن بعدها ، ولو كانت ظرفاً والجملة بعدها في موضع خفض لزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه إن .

قال في [ عروس الأفراح ] ولما التعليقية عند سيبويه تدل على ربط جملة بأخرى ربط السببية ، وعلى هذا فاللام في قولهم حرف وجود لوجود وقولهم حرف وجوب لوجوب لام التعليل انتهى . فهي عند سيبويه حرف بمعنى اللام ، فعني لما جاء زيد جاء عمرو وأن مجيئاً زيد لأجل مجيئ عمر ( قوله وقيل إنها ظرف ) رد بجواز ما أكرمته أمس أكرمته اليوم لأنها إذا كانت ظرفاً عاملها جوابها والواقع في اليوم لا يكون أمس . وأجيب بأن المعنى لما ثبت اليوم إكرامك لي أمس أكرمته ( قوله بمعنى حين ) وليس فيها معنى الشرط لأنك إذا قلت حين قام زيد قلت لا دلالة على سببية الأول للثاني ( قوله وفيه معنى الشرط ) نظر فيه بأنها إنما تدل عند القائل بالاسمية على مجرد الوقت ، والقائل بالحرفية على ارتباط إحدى جملةتين بأخرى ، ولم يقتض أن وجود الأول سبب للثاني بل إن الثاني وجد عند الأول ، وهل ذلك لتسببه عنه أو بطريق الاتفاق ؟ لا تعرض في اللفظ لذلك ، وأجيب بأن هذا مجرد دعوى لا تنفي ما قاله ابن مالك ( قوله مختصة بالماضي ) أي يليها فعل ماضٍ ولو تقديرا كما في قوله :

أقول لعبد الله لما سقاؤنا ونحن بوادي عبد شمس وهاشم

فسقاؤنا فاعل بفعل محذوف يفسره ، وها بمعنى سقط ، والجواب محذوف تقديره قلت بدليل أقول ( قوله والإضافة إلى الجملة ) أي الفعلية فإنها مختصة بها كما في الأوضح ( قوله وعليه ) أي القول بالظرفية ( قوله فعاملها جوابها ) الظاهر أن المراد ما في جوابها من فعل أو شبهه ، وإنما كان هو العامل دون شرطها لأن القائلين بالاسمية يزعمون أنها مضافة لما يليها ، والمضاف إليه وشبهه وجزؤه لا يعملان في المضاف ولا فيما قبله إلا إذا كان المضاف غيراً وقصد به التني فيجوز أن يتقدم عليها معمول ما أضيفت إليه كما يتقدم معمول التني بلا نحو : زيدا خير ضارب :

ورد بأنها أجيبت بما النافية وإذا الفجائية ، وما يجهلها لا يعمل فيما قباهما ، ولا خلاف بينهم أن لما النافية حرف . وتختص بالمضارع وكذا لما الإيجابية لا أنها تدخل على الجملة الاسمية وعلى الماضي لفظا لا معنى كما صرح به في المغني . والحكم على مهما وإدما بالاسمية وعلى ما ولما بالحرفية إنما هو ( على الأصح ) من القوانين فيها ، وقد مر أن الأصح في إدما أنها حرف ، فقوله على الأصح منظور فيه بالنسبة إليها ، وما حكاها من الخلاف في المصدرية حكاها غيره ، وحكى ابن خروف الاتفاق على حرفيتها ورد على من نقل فيها خلافا . قال في المغني : والصواب مع ناقل الخلاف فقد صرح الأخفش وأبو بكر باسميتها .

واعلم أن الحروف ستة أنواع :

أحدها ما لا يختص بالأسماء ولا بالأفعال بل يدخل على كل واحد منهما ولا يعمل كهل .

الثاني ما لا يختص بهما ولكنه يعمل كالأحرف المشبهة بليس :

قال شيخنا العلامة الغنيمي : لكن ينظر لو كان الجواب جملة اسمية جامدة الطرفين نحو : لما جاءني الرجلان فزيد أحدهما انتهى . وهو مبني على أنها تجاب بالجملة الاسمية وعليه ابن مالك ، لكنه لم يذكر الاسمية خبرها فعل لا اسمية خبرها وصف مشتق فضلا عن كونه جامدا ، ولعل المثال المذكور غير عربي ( قوله ورد بأنها أجيبت بما الخ ) فالأولى كقوله تعالى - فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على موته - والثانية كقوله تعالى - فلما نجاهم إلى البر إذا هم بشركون - وفي قوله ورد مع اقتضائه على أن القائل بالجواب ميل إلى القول بالحرفية ، ولكن هذا منه تبعا للمصنف مبني على أن شرطها لا يعمل لما مر . وقد يمنع لأن القائمين باسميتها لا يقولون بإضافتها إلى ما بعدها ، وقد صرح في المغني بذلك في إذا على قول المحققين إن العامل فيها شرطها فقال : لأن إذا عندهؤلاء غير مضافة كما يقول الجميع إذا جزم ( قوله ولا خلاف بينهم الخ ) ظاهره انحصار لما في الإيجابية التي بمعنى إلا والنافية والوجودية مع أنها قد تجيء فعلا وفاعلا نحو : لم المألوا ، من لممت الشيء أى جمعته ( قوله واعلم أن الحروف ستة أنواع الخ ) المذكور في عباراتهم أن الحروف ثلاثة أقسام : مشترك ، ومختص بالأسماء ، ومختص بالأفعال ، وأن حق المشترك الإهمال ، وحق المختص بقبيل أن يعمل العمل الخاص بذلك القبيل وهو وإن ازم منه صيرورة الأقسام ستة بل ثمانية كما ستعلم ، لكن أفاد أن الأصل في المشترك الإهمال ، وفي المختص العمل الخاص لا الإهمال ولا العمل الغير الخاص كالرفع والنصب ، وأن ما خالف ذلك خارج عن الأصل ، وما ذكره الشارح لا يفيد ذلك بل يوهم أن كل ذلك على الأصل فمن العجب التعرض في شرح كلامه ليكون حق المختص العمل وحق المشترك عدمه من غير بيان الأصل وما هو الحق والواجب في كل قسم ، ونحن نبين في كل قسم حكمه الثابت على ترتيب الشارح . وهنا شبهة سنحت وهى ما المقضى لكون حق المشترك الإهمال ؟ والظاهر أن حقه عدم العمل الخاص لا عدم العمل مطلقا حتى إذا عمل عملا غير خاص لا يحتاج لنكتة لكنهم بينوا نكتة ذلك كما تعرفه ( قوله ما لا يختص بالأسماء والأفعال ) أى بواحد منهما وإلا فهو مختص بهما فلا تدخل على غيرهما وكذا يقال في قوله ما لا يختص بهما ( قوله ولا يعمل ) أى على ما هو الأصل والحق والواجب له ( قوله ولكنه يعمل ) أى على خلاف الأصل ( قوله كالأحرف المشبهة بليس ) أفاد أنها إنما عملت لعارض الحمل على ليس . قال غيره : على أن من العرب من يهملهن على الأصل وهذا مبني على أن حق المشترك الإهمال وفيه ما عرفت ، وظاهر صنيعهم هنا أنه ليس في المشترك ما يعمل عملا خاصا . وقد يقال إن حتى حرف مشترك وعملت الجر في الأسماء وهو عمل خاص ، وأما النصب في الأفعال فليس مختصا مع أن الصحيح أنه ليس بها بل بأن ضمرة بعدها . ويجاب بأن

الثالث ما يختص بالأسماء ويعمل فيها الجر كفى أو النصب والرفع كإن وأخواتها .

الرابع ما يختص بالأسماء ولا يعمل فيها كلام التعريف :

الخامس ما يختص بالأفعال ويعمل فيها الجزم كلم أو النصب كأن :

السادس ما يختص بالأفعال ولا يعمل فيها كقد والسين وسوف .

( وجميع الحروف مبنية ) بإجماع لاحظ لها في الإعراب لأنها لا تتصرف ولا يتعاقب عليها من المعاني التركيبية ما يحتاج معه إلى الإعراب ، ثم منها ما هو مبنى على السكون كقد ولم ، وما هو على الفتح كأن وليت ، وما هو على الكسر كلام الجر وبائه ، وما هو على الضم كذا في لغة من جرت بها ، وقد تقدم أن الأصل في البناء السكون لما مر ، فإذا جاء شيء مما الأصل فيه البناء مبنيا فلا يسأل عن سبب بنائه لمجيئه على أصله ، ثم إن جاء مبنيا على السكون فلا يسأل أيضا عن سبب بنائه عليه لذلك أو على حركة سئل عنه سؤالان : لم عدل إلى الحركة ، ولم كانت الحركة كذا ؟ وإن جاء شيء مما الأصل فيه الإعراب مبنيا على السكون سئل عنه سؤال واحد : لم بنى ؟ أو على حركة سئل عنه ثلاثة أسئلة : لم بنى ، ولم عدل إلى الحركة ، ولم كانت الحركة فيه كذا ؟ ( والكلام ) لغة عبارة

حتى الجارة ليست مشتركة ودخولها على الأفعال إنما هو في الظاهر وفي الحقيقة إنما دخلت على المصدر المؤول ( قوله الثالث ما يختص بالأسماء ويعمل ) أى على الأصل والحق الواجب له :

قال ابن النحاس : وإنما كان الاختصاص موجبا للعمل ليظهر أثر الاختصاص . وإيضاحه أن اختصاص الشيء بالشيء دليل على قوة تأثيره فيه ، فإذا أثر في المعنى أثر في اللفظ ليكون اللفظ على حسب المعنى ( قوله أو النصب والرفع ) هذا ليس على الأصل بخلاف ما قبله لأن الرفع والنصب غير خاصين بالاسم ولذا احتاجوا لتعليقه : ولما قال الأشموني : إن حق المختص أن يعمل العمل الخاص بقبيله قال : وإنما لم تعمل إن وأخواتها وأحرف النداء الجر لما يذكر في موضعه ، وإنما عملت لن وأخواتها النصب دون الجزم حملا على لا النافية للجنس لأنها بمعناها على أن بعضهم جزم بها سيأتى انتهى ( قوله ولا يعمل فيها كلام التعريف ) أى على خلاف الأصل والواجب لأنها صارت كجزء من الاسم لأنها تعين المسمى تعين الأوصاف ( قوله ويعمل فيها الجزم كلم ) أى على ما هو الأصل والحق الواجب ( قوله والنصب كلن ) فيه ما علمت لأن النصب لا يختص بالفعل ( قوله ولا يعمل فيها كقد الخ ) أما السين وسوف فلائهما كجزء من الفعل إذ الفعل كان دالا على الزمان المحصل وهما يخصصانه حتى يدل على ما وضع له فهما معه بمنزلة فعل موضوع دال على الزمان المستقبل من غير اشتراك ، وأما قد فتدخل على الماضي والمستقبل ثم لأنها تقرب الماضي من الحال وهذا تأثير في زمان الفعل فصارت كالسين ولكونها كجزء من الفعل لم يفصل بينهما فاصل ( قوله وجميع الحروف مبنية ) ولو وليت في نحو : ألام على لو ، وهل ينفع شيئا ليت - اسمان لأن المراد لفظهما كما علم مما مر ومثلها ما أشبههما ( قوله لا تتصرف ) أى تصرف الأفعال فلا يرد نحو : سو ، في سوف ( قوله ولا يتعاقب عليها الخ ) هذا كاف في البناء من غير حاجة إلى عدم التصرف ( قوله والكلام ) أل فيه للحقيقة لأن أل الداخلة على المعزفات لها كما في المطول وبواقفه مامر في بحث الكلمة .

لكن قال بعضهم : أل في الكلام للحضور أى هذا اللفظ الحاضر لقوله عبارة لأن المعبر به اللفظ ، وهذا واضح لو كان لفظ عبارة في عبارة المصنف كما وقع في عبارة من قال : الكلام عند اللغويين عبارة الخ ، وحيث فاما مر عن المطول مفروض فيما لم يمنع منه مانع فتدبر ( قوله لغة ) بين المعنى اللغوي لتظهر المناسبة بينه وبين المنقول إليه ( قوله عبارة ) أى معبر به وهى مصدر عبر كنصر : أى تلفظ بما يدل استعملت بمعنى اسم

عن القول وما كان مكتفياً بنفسه كذا في القاموس . واصطلاحاً ( لفظ ) أى ملفوظ كالخلق بمعنى الخلق وهو في الأصل مصدر بمعنى الرى ثم خص بالرى من الفم ثم أطلق عليه من باب إطلاق المصدر على اسم المفعول وقد مر تعريفه ، ولو عبر بالقول هنا كما عبر في الكلمة لكان أولى لما مر ، وخرج به ما ليس بلفظ كالخط والإشارة وشبههما وإن كان مفيداً فإنه لا يسمى كلاماً اصطلاحاً وصح الإخراج به وإن كان جنساً لما مر ( مفيد ) أى دال على معنى يحسن السكوت عليه بحيث لا يصير السامع

المفعول ( قوله عن القول ) أى ما يتكلم به قليلاً كان أو كثيراً ( قوله وما كان مكتفياً بنفسه ) أى وعبرة عما كان مكتفياً بنفسه في أداء المراد غير القول من إشارة وكتابة وعقد ونصب ولسان حال ففقه التعرض لإطلاق الكلام على القول ولهذا قيل : إنه أشد مناسبة لما اصطلاح عليه ، فالأولى أن يجعل النقل عنه ، وأفاد أنه لا بد من كون الإشارة مفهومة وكذا الكتابة فلو كتب زيد وحده لم يسم كلاماً ، لأن الكتابة إنما سميت كلاماً لقيامها مقام الكلام .

قال المصنف : وقد يعترض ذلك بأنه ينبغي تسمية ذلك كلاماً لأنه إطلاق مجازى لاحتميق فلا يشترط فيه ما ذكر . قال شيخنا : وفيه أن المجاز لا بد له من علاقة وقربة ، وأن تكون تلك العلاقة معتبرة فكل علاقة تكون في المجاز ( قوله لفظ ) أى عربى لأن النحو إنما وضع للبحث عن أحوال اللفظ العربى ( قوله أى ملفوظ ) أى لا الرى فإنه فعل الرأى والكلمات حاصلة منه فهى مرمية ، وفعل الشخص ليس هو الكلام بل الكلام متعلقه وبما ذكر من أن اللفظ بمعنى الملفوظ اندفع أن اللفظ جمع لفظة فيلزم أن لا يكون كلاماً إلا ما وجد فيه ثلاث ( قوله كالخلق بمعنى الخلق ) فى أنه مصدر بمعنى اسم المفعول إلا أن الأول حقيقة عرفية والثانى مجاز مرسل ( قوله ثم خص بالرى من الفم ) اعلم أنه اختلف فى اللفظ فى اللغة ، فقيل إنه بمعنى الرى مطلقاً يقال أكاك الثرة ولفظت الثوة ولو بدون إدخالها الفم كذا فى الحواشى العصامية على الجامى ، وقال فى شرحه للضدية : إنه الرى من الفم لا مطلقاً كما يتوهم من لفظت الرى الدقيق لأنه مجاز صرح به فى الأساس وكلام الشارح موافق للأول ، لكن قوله ثم خص مراده فى الاستعمال اللغوى لا فى أصل اللغة لأن هذا المعنى يحتمل أنه حقيقة وأنه مجاز من حيث خصوص كون الرى من الفم ، أما من حيث كونه رمياً فهو من أفراد الموضوع له ( قوله ثم أطلق عليه ) أى على الملفوظ من إطلاق المصدر على اسم المفعول أى على معنى اسم المفعول وظاهره فى اللغة وأنه أعم من أن يكون الملفوظ الحروف أو غيرها كالثوة من الفم . وقال غيره : إن الإطلاق نحوى وإنه خاص بكون الملفوظ الحروف الهجائية ( قوله ما ليس بلفظ ) أى مما تناوله عموم مفيد وبهذا صح قوله خرج ، ولا ضرورة إلى قول بعضهم : وبصدير الحد باللفظ لم تدخل الدوال الأربع كما أشرنا إليه فى تعريف الكلمة ، ومنه يظهر أنه كان الأظهر أن يقول مما هو مفيد لإيهام قوله وإن كان مفيداً أنه لا فرق بين كون ما خرج مما ليس بلفظ مفيداً أو غير مفيد مع أن الذى أخرج منه ذلك هو المفيد ، لكن يمكن أن يوجه كلامه بأن قوله وإن كان مفيداً جملة حالية وهو حال لازمة ( قوله أى دال ) المراد الدلالة الوضعية بأن يدل على معنى عينه الواضع بإزائه .

فلن قيل : فيلزم خروج المجاز فإنه غير موضوع .

قلت : ممنوع بل هو موضوع بالنوع وهو كاف بدليل دخول المركب مطلقاً وإن كان وضعه نوعياً ( قوله من المتكلم (١) ) هو أرجح الأقوال لأن السكوت خلاف التكلم ، فكما أن التكلم صفة المتكلم كذلك السكوت صفة

منتظرا لشيء آخر لأن الفائدة التامة حيث وقعت قيда للفظ أو القول فالمراد بها الفائدة التامة أى التركيبية لا الناقصة التى هى الإفرادية إذ هى غير معتد بها فى نظرهم ، وخرج به مالا فائدة فيه كالمركب الإضافى والمزجى والإسنادى المسمى به : كبرى نحرة ، ودخل فيه ما لا يجهل معناه كالسواء فوقنا والأرض تحتنا إلا أن يراد بالمفيد المفيد بالفعل فلا يسمى كلاما وعليه جرى بعضهم ، واقتضاه هنا على ذكر المفيد كما فى الأوضح مغن عن ذكر المركب إذ المفيد بالمعنى المذكور يستلزم التركيب . واعتبر بعضهم فى الكلام القصد ليخرج كلام النائم ونحوه فإنه عار من القصد وجرى عليه فى المغنى والشذور ، وأسقطه قوم لعدم اعتباره عندهم ، وصححه أبو حيان وتبعهم المصنف هنا وفى الأوضح ، وما قيل فى الاعتذار عن المصنف فى عدم ذكره من أن المفيد يستلزمه إذ حسن سكوت المتكلم عليه يستدعى أن

أيضا ( قوله منتظرا لشيء آخر ) أى انتظارا تاما كالذى يبقى مع المسند بدون المسند إليه وبالعكس بخلاف الناقص كانتظار نحو المفعول .

والحق أن الفعل المتعدي إنما يتوقف على تعقل شيء ما لاعلى تعقل المفعول به خلافا لابن الحاجب والمصنف وشيء ما معلوم كل شخص فلا ينتظر أن يذكر المتكلم المفعول به للتعقل وإنما ينتظره لأجل الربط وبيان الواقع ، وبذكر الفاعل قد علم فى الجملة وحصل الربط فلا يبقى انتظار تام . لا يقال أو ذكر المفعول كان كذلك فيكون الفعل معه كلاما . لأننا نقول : الاحتياج إلى خصوص الفاعل لأجل بناء الفعل له ، ولو بنى للمفعول كفى المفعول ( قوله فالمراد بها الفائدة التامة ) محل توقف ( قوله أى التركيبية ) يوهم أن التركيبية تامة مطلقا وليس كذلك فإن المركبات الموقوفة على غيرها غير تامة فهو تفسير بالأعم ( قوله والإسنادى المسمى به ) أى ما فيه إسناد فى الأصل لا الحال لأنه لا يكون إلا مفيدا .

وبقى عليه أن يقول والإسنادى الموقوف على غيره نحو : إن قام زيد ، وإسقاطه مناسب لتفسيره الفائدة التامة بالتركيبية لكونه غير ظاهر كما مر ( قوله ودخل فيه ما لا يجهل معناه ) سيأتى عن المصنف أنه حرر ألف المفيد ليشمله ( قوله المفيد بالفعل ) كأنه أراد به المفيد فائدة جديدة بأن يفيد مخاطب ما يجهله فإنه يختلف هل يشترط فى الكلام ذلك أو تكفى الفائدة الوضعية لأن يحسن السكوت بالمعنى السابق ولو فيما لا يجهله أحد ، والوجه الثانى قال أبو حيان : وإلا لكان الشيء الواحد كلاما وغير كلام إذا خاطب به من يجهله ثم خاطب به ثانيا أو ومن لا يجهله ، وتعدد الزمان والمخاطب به لا يخرج به عن كونه واحدا لغة وعرفا ، ومحل الخلاف ما إذا ابتدئ به فيصح أن يقال زيد قائم كما أن النار حارة انتهى .

وقد يؤخذ من تعليل أبي حيان أن محل الخلاف ما قد يجهل ويفيد بالوضع ، وحينئذ فينبغى أن ما هو معلوم الثبوت أو الانتفاء بالضرورة غير مفيد اتفاقا لأنه لا يجهله أحد ، لكن كلام الشارح وكلامه عام بدليل ما مثله من نحو : السماء فوقنا والنار حارة فليحرر ثم إن قوله ومحل الخلاف النسخ لا يخلو عن إشكال ، لأنه إن أراد مجموع المشبه والمشبه به فليس الكلام فيه أو المشبه به فقط كما هو الظاهر فهو ليس بكلام لأنه مفرد تأويلا فليحرر : والوجه أن الفائدة المعبرة فى الكلام هى المعبرة فى باب الابتداء وأن كل ما صبح الابتداء به كان كلاما اصطلاحا وبالعكس وإن تفاوت الحال بالنسبة لاعتبار الفائدة الجديدة وعدم اعتبارها لأن كلامهم هناك صريح فى صحة الابتداء بالمعرفة ولو فيما لا يجهل ، ولو اختلف البابان لزم إما وجود كلام اصطلاحى مع عدم صحة الابتداء أو العكس وكلاهما بعيد ( قوله مغن عن ذكر التركيب ) أى بناء على الاكتفاء بدلالة الالتزام فى التعاريف عند أهل هذه الفنون ( قوله يستلزم التركيب ) أى لفظا أو تقديرآ كنعم وبلى فى الجواب ، وبذلك يبطل زعم

يكون قاصدا لما تكلم به فغير مسلم ، ولو سلم فيكون قوله في المعنى وغيره مقصود مستدركا إلا أن يقال إنه من قبيل التصريح بما علم التزاما .  
واعلم أن بين اللفظ والإفادة عموما من وجه لصدقهما على قام زيد ونحوه ، وانفراد اللفظ بصدقه على المفرد والإفادة بصدقها على الإشارة :  
والصور التي يتألف منها الكلام ستة : اسمان فعل واسم فعل واسمان فعل ، وثلاثة أسماء فعل ، وأربعة أسماء جملة الشرط وجوابه ، أو القسم وجوابه ؛

ابن طلحة أنه قد يكون بسيطا مستدلا بحصول الإفادة بما ذكر من غير تركيب ، لكن قد يرد أن الإفادة توجد بلا تركيب في الأعداد المسرودة ( قوله فغير مسلم ) نقل في النكت أن المصنف قال في تعليقه على الألفية : إن التحرر في حد المفيد أنه ما يحسن السكوت عليه مما هو مقصود ولم يعلم بالضرورة ثبوت معناه ولا نفيه انتهى . وحينئذ فلا اعتذار مسلم موافق لكلام المصنف غاية الأمر أن زيادته مقصود في المعنى والشذور تصريح بما علم التزاما .

وإذا عرفت ذلك علمت أن قيد القصد كالتركيب وأن ما اقتضاه كلام الشيخ خالد من الخلاف في اشتراط القصد غير ظاهر لأنه يقتضى أن بعضهم يقول بأن ما يتلفظ به المجنون والساهى قد يكون كلاما مفيدا ، بل وأن المصنف في هذا الكتاب يرى بذلك وهو في غاية البعد ( قوله بين اللفظ والإفادة ) أى وذى الإفادة أو الإفادة بمعنى المفيد لأن النسبة المذكورة بين اللفظ والمفيد لا بين اللفظ والإفادة ( قوله ستة ) بقى عليه سابعة وهى تألفه من اسم وجملة ، وثامنة وهى تألفه من حرف واسم نحو : ألا ماء لأن ألا التى للتنمى لاخبر لها عند سيئويه لا لفظا ولا تقديرا وتم الكلام حملا على المعنى وهو أتمنى ماء . وقد يقال هذه ترجع للتركيب من فعل واسم كما قالوا في الجواب عن نحو : يازيد ، وإن أمكن الفرق بأن يا نائبة عن أدعو وألا ليست نائبة عن أتمنى بل بمعناه . هذا ، والذي في أكثر النسخ ستة بالتاء وفيه نظر لأن المعدود مؤنث لأن صور جمع صورة فيجب تذكير العدد . ويجاب بأن محل تذكير العدد مع المؤنث وتأنينه مع المذكر إذا كان المميز وهو المعدود مذكورا بعد اسم العدد ، وأما إذا قدّم فيجوز في اسم العدد إلحاق التاء وعدمه مع كل من المذكر والمؤنث على ما نقله الأستاذ الصفوى عن النووى وسيأتى ما فيه في باب العدد :

وبما عرفت من أن المميز هنا مذكور لكنه مقدم عرفت أنه لا يصح الجواب بأن المميز هنا محذوف وعند حذفه يجوز التذكير والتأنيث مع تذكير المميز نحو « وأتبعه بست من شوال » أى ستة أيام على أن لا يسبكى فيه كلاما يأتى ( قواه اسمان ) قال المصنف في شرحه : وله أربع صور وذكرها . قال شيخنا العلامة الغنيمى : وانظر المبتدأ الذى لا خبر له نحو أقل رجل يقول ذلك فإنه خارج عن الأربعة ، لأنه في الحقيقة من تركيب اسم هو المبتدأ وجملة هى الصفة والمضاف إلى المبتدأ خارج ، ثم إن أبا حيان حين عدّ الصور قال مانصه : واسمان مع حرف نحو : أقائم الزيدان ، وهما دون حرف على مذهب أبى الحسن فتأمل ( قوله جملة الشرط وجوابه أو القسم وجوابه ) تتبع فيه المصنف : والذي في الرضى أن جزاء الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطية والقسمية ، لأنه قيد الإسناد المعتبر في الكلام بالمقصود لذاته ، وأخرج الذى في الجملة القسمية لأنها لتوكيد جواب القسم والذى في الشرطية لأنها قيد الجزاء : وقال السيد : جواب القسم كلام بلا نزاع وأما جواب الشرط ففيه بحث :

وهو خبر إن احتمل الصدق والكذب وإلا لإنشاء ، والأصح انحصاره فيهما وأن الجملة أعم منه (وأقل اثنائه) عند النحاة خبر اكان أو لإنشاء (من اسمين) حقيقة كهذا زيد أو حكما (كزيد قائم) فإن الوصف مع مرفوعه ، المستتر في حكم الاسم المفرد

والحق أن الكلام هو المجموع المركب من الشرط والجزاء لا الجزاء وحده ، لأن الصدق والكذب إنما تعلقا بالنسبة التي بينهما لا بالنسبة التي بين طرفي الجزاء يظهر بالتأمل في قولك إن ضربتني ضربتك ، فإنه قد لا يوجد منك ضرب المخاطب أصلا ويكون هذا الكلام صادقا مع انتفاء مدلوله في الواقع بالكلية ، وتحقيق البحث يعلم من المطول وحاشية السيد في بحث تقييد المسند بالشرط (قوله وهو خبر إن احتمل الصدق والكذب) أي جواز العقل صدق مضمونه وكذبه لو لم يعلم تحقق مضمونه أو عدمه أو بحسب لغة العرب بمعنى أن الوصف بأي منهما لا يكون خطأ بحسبها فلانقضى بالأخبار التي لا يجوز العقل صدقها أو كذبها كالأرض فوقنا والنار حارة ، والمراد في التعريف الكلام المطابق أو المعنى البديهي الذي يعرفه كل أحد وإن لم يعرف معنى الخبر لا الخبر المطابق للواقع فلا دور (قوله والأصح انحصاره فيهما) مقابله أنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام لأن مالا يحتمل الصدق والكذب إن تأخر وجود معناه عن وجود لفظه كاضرب فطلب وإن قارنه بإنشاء . قال الشمس البرماوى : ويظهر ترجيحه لأنه إما اصطلاح فلا مشاحة فيه أولا فقايله قد ميز بين الطلب والإنشاء . وقال شيخ الإسلام : الخلاف لفظي فنثني القسمة جعل لفظ الطلب أو الإنشاء لمعنى واحد متفاوتة أفرادها ومن ثلثها جعل كلا منهما لفرد من ذلك المعنى انتهى : ولك أن تقول كلام المصنف في شرح الشذور يدل على عدم صحة التمييز والتفاوت بين الأفراد لأن نحو اضرب مدلوله طلب الضرب وهو مقارن للفظه وإنما يتأخر الامتناع وإيجاد المطلوب فتدبر :

واعلم أن قولهم إن اللفظ في الكلام الإنشائي لإنشاء المعنى يتم في الاصطلاحات كبغت فإنه ينشئ معناه الذي هو التملك ويوجد فلا يتحقق بدونه لا في نحو : اضرب ، وما أحسن زيدا ، فلا بد من تأويل قولهم بالنسبة له إما على أن المراد في نحو : اضرب أنه لإنشاء الطلب اللفظي وهو النطق بهذا اللفظ الموضوع للطلب فيكون المعنى في قولهم إنه لإنشاء المعنى على المساحة ، وليس المراد المعنى الموضوع له اللفظ لثبوته وإن لم يوجد اللفظ لأن الطالب ميل النفس وهو متحقق وجد اللفظ أولا ، وكذا التعجب الذي هو انفعال النفس عند إدراك ما لا يتحقق سببه وهو متحقق سواء وجد اللفظ بما أحسن زيدا أم لا ، وأما على أن المراد بإنشاء المعنى وإيجاده فهم ذات المعنى منه وأن اللفظ وضع للمعنى لا لحكايته وبيان ثبوته كما في الخبر (قوله وأن الجملة أعم منه) أي والأصح أن الجملة أعم من الكلام عموما مطلقا إذ شرطه الإفادة بخلافها ، ولهذا تسميهم يقولون : جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة والأصل في الإطلاق الحقيقة ، وكل ذلك ليس مفيدا فليس كلاما ، ومقابل الأصح القول بترادفهما وهو ظاهر كلام الزمخشري وإطلاق الجملة على ما تقدم مجازى باعتبار ما كان لأن كلا منهما كان جملة : قال في شرح الحدود : والأعم هنا بمعنى العام فنلجورد الابتداء هذا بالنظر إلى المفهوم وأما بالنظر إلى الاستعمال فهو على بابه انتهى (قوله وأقل اثنائه) يرد عليه : ألا ماء على ما مر (قوله كهذا زيد) لو أسقط هاء التنبيه كان أولى وأولى من ذلك لو مثل بدل زيد بعمر ونحوه مما لا يتصرف فلا يكون فيه تنوين لأن التنوين حرف (قوله أو حكما) منه نحو جسق مهمل لأن اللفظ إذا أريد به نفسه تجرى عليه أحكام الاسم وإن كان مهما ، وأما القول بأن تقديره لفظ جسق فليس بحاسم للشبهة لأنه يبقى الإشكال في أنه مضاف إليه والمضاف إليه لا يكون إلا اسما (قوله مع مرفوعه المستتر) كذا قيد في التصريح . وقضيته أن الوصف مع مرفوعه الظاهر جملة

وليس في حكم المفرد وهو ما اقتضاه كلام المغنى في تقسيم الجملة إلى صغرى وكبرى : وفي المختصر للسعدى بحث تقديم المسند إليه أنه كان كالوصف مع مرفوعه المستقر في باب المبتدأ والخبر ، وعلة المطول بأنه جعل تابعا للمسند إلى الضمير وحمل عليه . قال : وهذا معنى قول السكاكى واتبعه في حكم الأفراد نحو : زيد عارف أبوه أى جعل تابعا لعارف المسند إلى الضمير عارف المسند إلى الظاهر فحكم بأنه مفرد انتهى .

وقضية كلام الشارح كالتصريح أن الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم المفرد مطلقا ، وفي المطول بعد قوله ولهذا لم يحكم بأنه مع الضمير جملة مع ما نصه : وأما صلة الموصول فإنما حكم بذلك لكونه فيها فعلا عدل به إلى صورة الاسم كراهة دخول ما في صورة لام التعريف على صريح الفعل انتهى . وفيه أن المقرر أنه شبه الجملة كالظرف لا جملة ، وما ذكره من أن الوصف مع مرفوعه الظاهر ليس جملة ذكره في باب الفصل والوصل وسند كلامه ، لكن قال السيد في حواشيه هناك وأما نحو أقامه الزيدان فكلام وجملة لأنه مؤول بالفعل فإسناده أصلي ، وأيضا مقصود بالذات والصفة الواقعة صلة مع فاعلها جملة لكون إسناده أصليا لتأويلها بالفعل وليست بكلام إذ ليس إسناده مقصودا لذاته انتهى . وذكر نحوه في حواشى شرح المفتاح وعموم قوله والصفة الواقعة صلة الخ يشمل الفاعل المضمر فيكون موافقا لما مر عن المطول وقوله وأما نحو أقامه الخ مأخوذ من الرضى والمراد به ما كان الوصف فيه معتمدا ويدخل فيه المعتمد على المبتدأ وغيره مما قرر في باب أعمال الصفات ، وحينئذ فالوصف مع مرفوعه في نحو : قائم أبوه جملة ، وهذا يخالف ما ذكره السعدى والسكاكى في بحث تقديم المسند إليه :

ورأيت بخط المصنف في هوامش ابن النازم في باب المبتدأ والخبر : إن قلت : إذا قلنا زيد قائم أبوه هلا كان الوصف مع مرفوعه جملة فهذه مسألة كثيراً ما يسأل عنها ، وفيها جوابان :

أحدهما أن جريان الوصف مجرى الفعل في العمل إنما نشأ من جهة اعتماد الوصف على المبتدأ فيكون المبتدأ شرطا في كون الوصف وفاعله جملة فما صدق أننا جئنا للمبتدأ بخبر هو جملة . اعترض بأنه يلزم منه أن لا يكون قام في زيد قام جملة لأن الفاعل إنما جاء بعد المبتدأ إذ لو قدر أصله قام كان لا مرجع له : والجواب أن قام مع فاعله جملة قطعاً جاء المبتدأ أو لم يجئ ولا يتوقف فاعله ، على أن يجيء مبتدأ بدليل قام زيد ، وإنما توقف على المبتدأ هنا هذا الفاعل الخاص وهو الضمير بخلاف الوصف من حيث هو وصف فيتوقف على المبتدأ أو ما يكون بمنزلة .

الجواب الثانى أن الوصف وفاعله المسمى واحد فهما كشيء واحد والشيء الواحد ليس جملة فكذا ما نزل منزلة الشيء الواحد ، ولا كذلك الفعل والفاعل فإن الفعل عرض والفاعل جوهر وهما غيران فلا يمكن أن ينزلا منزلة الشيء الواحد ، وهذا الجواب قد يعترض بأن المبتدأ والخبر جملة مع أنهما بمنزلة الشيء الواحد لأنهما المسمى واحد ، وقد يجاب بالفرق وهو أن مشابهة الوصف ومرفوعه للشيء الواحد من ثلاثة أوجه كونهما المسمى واحد وهذا يشاركه فيه المبتدأ والخبر ، وأن الفاعل أبدا مع رافعه كالشيء الواحد وهذا يشاركه فيه فاعل الفعل وأن فاعل الوصف في بعض الأحيان يكون كالشيء الواحد الذى لا وجود له وذلك لأنه إذا كان ضمير الم يمكن له لفظ إذا لم ينفصل سواء كان لغائب أو غيره تقول زيد قائم وأنا قائم وأنت قائم ، وإنما يستتر في الفعل ضمير الغائب فقط فدل على شدة اشتباك الوصف به للزوم استتاره فيه :

فإن قلت : هلا قيدت كلامك بالألف والواو .



بدليل أنه لا يبرز مع التثنية أو الجمع بخلاف الفعل مع مرفوعه المستتر ، فسقط ما قبل إن زيد قائم ثلاثة أسماء لا اسمان فقط كذا قيل فليتأمل ( أو من فعل واسم كقام زيد ) -- نعم العبد -- ولا يشترط في جزأى الكلام أن يلفظ بهما معا كما مثل بل قد يلفظ بأحدهما دون الآخر كما سقم وقد لا يلفظ بهما كالمقدر بعد نعم في جواب من قال أقام زيد إذ الكلام هو المقدر بعدها على الصحيح ، والتأليف وقوع الألفة بين الجزئين فهو أخص من التركيب إذ هو ضم كلمة إلى أخرى فأكثر فكل مؤلف مركب ولا عكس بالمعنى اللغوى .

قلت : ليست الألف والواو في قائمان وقائمون مثلهما في يقومان ويقومون بدليل انقلابهما للعوامل وإنما هما بمنزلة رجالان وزيدون انتهى .

وهو صريح في أن الوصف مع مرفوعه الظاهر ليس جملة وإن اعتمد على المبتدأ ، ولا فرق بين الاعتماد على المبتدأ أو غيره من نى أو استفهام ، فنحو : أقام الزيدان وما قائم العمران ليس جملة ، ويحتمل الفرق بين الوصف المعتمد على المبتدأ الواقع خبرا ، ومثله المعتمد على موصوف الواقع صفة نحو : مررت برجل قائم أبوه وبين غيره فتدبر . وبأن بهذا أن بين الجملة والكلام من القسب العموم والخصوص الوجهى إذ لاشبهة أن الوصف مع مرفوعه الظاهر كلام إذا اعتمد اتفاقا ، وإن لم يعتمد عند الأخفش وابن مالك ومن تبعهما لأنه لا يشترط في الكلام الإسناد الأصلي نعم من يشترطه كالرضى لا يحتمل المصدر والصفات المسندة إلى فاعلها كلاما ، وتبعه في المطول فقال في أول باب الفصل والوصل : الاصطلاح المشهور على أن الجملة أعم من الكلام لأن الكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودا لذاته ، والجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كان مقصودا لذاته أولا ، فالمصدر والصفات المسندة إلى فاعلها ليست جملة ولا كلاما لأن إسنادها ليس أصليا ، والجملة الواقعة خبرا أو وصفا أو شرطا أو حالا جملة وليست بكلام لأن إسنادها ليس مقصودا لذاته انتهى ، وهذا غير معهود فإن القوم لم يذكروا في النسبة بينهما إلا التساوى أو العموم والخصوص المطلق ، نعم أورد بعضهم على ذلك أن : ألا ماء كلام لا جملة . وبجواب بأن ذلك ليس متفقا عليه ، وأيضا فهو فرد نادر نظر فيه لجانب المعنى وبملاحظته يكون جملة ، ولولا ملاحظة المعنى لزم وجود الكلام بلا إسناد كما لا يخفى ( قوله بدليل أنه لا يبرز في تثنية ولا جمع ) أى والألف في قائمان والواو في قائمون علامة لإعراب بدليل انقلابهما للعوامل كما مر عن المصنف لا ضمير كما في يقومان ويقومون ، واستدل السكاكي بعدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة نحو : أنا قائم وأنت قائم وهو قائم ، كما لا يتغير الخالى عن الضمير نحو : أنا رجل وأنت رجل وهو رجل ( قوله فليتأمل ) لعل وجه الأمر بالتأمل أن كون الاسمين في حكم اسم واحد لا يخرجهما عن كونهما اسمين ( قوله أو من فعل واسم ) قدم الفعل على الاسم لأن المؤلف من فعل واسم يلزم فيه تقديم الفعل فقدمه في الذكر ( قوله ونعم العبد ) أشار به إلى أنه لا فرق في الفعل بين المتصرف وغيره ، لكن قال شيخنا العلامة الغنيمى : لا يظهر التمثيل به بناء على كون الخصوص بالمدح مبتدأ مؤخرًا والجملة قباه خبره فتأمل أى لأنه حينئذ يكون من التأليف من اسم وجملة بخلافه إذا جعل الخصوص خبرا لمبتدأ محذوف أو مبتدأ خبره محذوف لأنه يكون من جملة أخرى والجملة قبله تمت بالفعل والاسم ، لكن أنت خبير بأن الخصوص في المثال غير المذكور فلا يعد من أجزاء الكلام ( قوله أن يتلفظ بهما معا ) معية لفظ الآخر بمعنى البعدية أو مع لا تقتضى الاتحاد في الزمن كما صرح به بعضهم ( قوله على الصحيح ) مقابله ما ذهب إليه ابن طلحة ومر بما فيه ( قوله وقوع الألفة الخ ) الظاهر أن المراد بالألفة المناسبة والارتباط بين الكلمتين بإسناد إحدهما إلى الأخرى أو إضاقتها إليها ووصفها بها أو نحو ذلك ، بخلاف ضمها إليها بدون شئ من ذلك كجاء قام ( قوله فهو أخص من التركيب ) أى مطلقا .

### [ فصل ]

عقده لأنواع الإعراب وعلاماته ، وقد تقدم معنى الإعراب لغة واصطلاحاً :  
( وأنواع الإعراب ) الذى هو جنس لها عند النحاة ( أربعة ) باستقراء وهى ( رفع ) بحركة أو حرف  
( ونصب ) بذلك أو بحذف ، وكلاهما يوجد ( فى ) المعرب من ( اسم وفعل ) فالرفع فيهما نحو ( زيد يقوم )  
والنصب فيهما نحو ( إن زيدا لن يقوم وجر ) بحركة أو حرف ، ولا يوجد إلا ( فى ) اسم ) لحقته ،

### [ فصل ]

هو كغيره من التراجم عبارة عن الألفاظ المعينة الدالة على تلك المعانى المخصوصة فاصلة ما بعدها عما قبلها  
لتبنيها عنها أو مفصولة عنها ، وتقدم عند قول الشارح تنبيه من جهة الإعراب ما يجرى نظيره هنا ( قوله وعلاماته )  
أى علامات أنواعه ، وكان الظاهر وعلاماتها لذكر الأنواع قبل الضمير التى العلامات لها فى الحقيقة ( قوله  
وأنواع الإعراب ) أى من حيث هو من غير نظر إلى كونه إعراب اسم أو فعل فلا يرد أنه إن أراد أنواع إعراب  
الاسم أو الفعل فهى ثلاثة فقط ، وإن أراد أنواع إعرابها فهى ستة ، والواو فى قوله وأنواع استئنافية وهو  
قليل جدا ، والمعهود مجيء الجملة للاستئناف بدون الواو كما قاله الشهاب القاسمى فى حوائى الحفيد على المختصر  
والنوع والضرب والصنف والقسم ألفاظ متقاربة المعنى أو متحدته يعنى أن بعض أفرادها يسمى بالرفع وهكذا  
فلا حاجة إلى إثبات كونها أنواعا منطقية ، لأن كونها كذلك يتوقف على إثبات اتحاد حقيقة أفراد كل نوع كالضمة  
والواو والألف والنون للرفع ، وهو مشكل إذ القدر المشترك بين هذه الأربعة مثلا وهو مطلق اللفظ ليس تمام  
حقيقتها وإلا كان جميع أفراد الأنواع الأربعة نوعا واحدا ، وقول الشارح الذى هو جنس لها عند النحاة يشير  
لذلك ( قوله أربعة ) ذكره ولم يقتصر على التفصيل محافظة على فوائد الإجمال والتفصيل ولأنه يحتمل الزيادة  
والنقص وبذكر العدد يضعف أو يندفع ذلك الاحتمال ، وللإشارة إلى أن الخبر مجموع رفع وما عطف عليه كما  
مرت الإشارة لنظيره ( قوله بالاستقراء ) أى لا العقل ( قوله وهى رفع ) جعل قوله رفع وما عطف عليه خبرا  
لمبتدأ محذوف والظاهر أنه بدل مفصل من مجمل ، وعلى كل يحتاج لجعل العطف سابقا على الإخبار أو البداية  
على ما علم مامر فى نظائره ، ثم الأولى وهو بالتذكير مراعاة للخبر ( قوله بحركة أو حرف ) أى يتحقق ويتصور  
بهما فلا ينافى أن الرفع هو الحركة والحرف على الأصح من أن الإعراب لفظى ، فكان الظاهر أن يقول وهو  
الحركة والحرف على وجه مخصوص وقس عليه ما بعده وأو للتنويع فاندفع ما قيل إن الرفع ليس أحد الأمرين  
من غير تعيين ومثله ما بعده ( قوله بذلك ) أى المذكور وليس لإفراد الإشارة لأنها بعد العطف بأو لأن أو التى  
يفرد بعدها نحو الإشارة التى للشك لالتى للتنويع كما هنا ( قوله أو حذف ) أى للنون ( قوله وكلاهما يوجد )  
ظاهره أنه جعل قوله فى اسم وفعل خبر مبتدأ محذوف وهو غير متعين لحواز جعله صفة لرفع ونصب ، والمزج  
لا يصير المجموع كلاما واحدا حقيقة بل يصيره كالكلام الواحد فلا يضر التصريح بمعلق الخبر مع كونه كونا  
عاما فى المزج ، على أن ما ذكره بمنزلة أن يقول الخبر متعلق بمحذوف وجوبا تقديره يوجد هذا ، وقدر فى التصريح  
هنا يشتركان وفيما بعده مختص فقال : رفع ونصب يشتركان فى اسم وفعل وجر مختص بمعنى فى اسم وجزم مختص  
بمعنى فى فعل اه وذلك هو المناسب لأنه إنما يقدر المتعلق عاما حيث لم تقم قرينة على الخصوص ، وكان الشارح  
عدل عنه لأن الرفع والنصب لا يشتركان فى الاسم والفعل بل الأمر بالعكس ، ثم إنه قدر أو لا الفعل وثانيا الاسم  
إشارة لحواز الأمرين ، وأما تقديره ثانيا بمعنى فلأن الاختصاص لا يتعدى بنى بل بالباء ( قوله نحو زيد يقوم )

ولأن كل مجرور مخبر عنه في المعنى والمخبر عنه لا يكون إلا اسما (نحو) مررت (بزيد) فزيد في المعنى مخبر عنه بأنه مرور به (وجزم) بسكون أو حذف ولا يوجد إلا (في فعل) وذلك (نحو) لم يقم) لنقله وليكون الجزم فيه كالعوض من الجر في الاسم لما فاته من المشاركة فيه فيحصل لسكل من صنفى المعرب ثلاثة أوجه من الإعراب .

وقيل : إنما اختص به لأنه لو دخل الاسم لأدّى وجوده إلى عدمه وما أدى وجوده إلى عدمه كان باطلا ، وذلك أن المنون من الأسماء إن جزم التقى فيه ساكنان الحرف المجزوم والتنوين فيحرك الساكن الأول فيؤدى وجود الجزم إلى عدمه وغير المنون محمول عليه ، وقدم الرفع لعدم استغناء الكلام عنه كجاء زيد ثم النصب لاشتراك الاسم والفعل فيه ، ولأن عامله قد يكون فعلا والعمل له بالأصالة فيكون معموله أصلا بالنسبة للمجرور ثم الجر لاختصاصه بالأشرف ، وكون الحركات أنواع الإعراب جار على مذهب المصنف من أن الإعراب

أى نحو الرفع في ذلك وقس عليه ما بعده ( قوله ولأن كل مجرور ) أى بحرف أو بالمضاف فلا حاجة إلى زيادة أن المضاف إليه في الإضافة المعنوية الغرض منه تعريف المضاف إليه أو تخصيصه وهما من خواص الاسم ، والإضافة اللفظية فرع المعنوية ومحمولة عليها ( قوله بسكون ) وهو حذف الحركة ( قوله أو حذف ) لحرف العلة من المعتل أو النون من الأفعال الخمسة ، ولو قال وجزم بحذف كان أخصر ( قوله وقيل إنما اختص الخ ) نقله ابن مالك وذكر قبله مانعه إنما اختص الجر بالاسم لامتناع دخول عامله على الفعل وإنما اختص الجزم بالفعل لامتناع دخول عامله على الاسم ، وقيل إلى آخر ما هنا ، وأهل وجه التبريض أنا لانسلم أنه لو دخل الاسم لأدّى وجوده إلى عدمه ، وذلك لأن التقاء الساكنين يندفع بتحريك التنوين فلا يؤدى وجوده إلى عدمه ، وأيضا فتحريكه يؤدى إلى عدمه في اللفظ لافي التقدير نحو - لم يكن الذين كفروا - .

قال شيخنا الغنيمي : يمكن أن يوجه بأنه يجوز دخوله حيث لا يؤدى إلى محذور بأن يدخل الأسماء التي لاتنوين فيها كما أن الجر بالكسرة لا يدخل كل الأسماء وإنما يدخل المنصرف منها لوجود المانع من الدخول فتأمله ( قوله فيحرك الساكن الأول ) يعنى كما هو الغالب ( قوله لعدم استغناء الكلام عنه ) أى بالنسبة إلى النصب والجر أو دائما في جميع الأوقات بخلاف النصب والجر فيستغنى عنهما دائما ، فاندفع ما قيل إن الكلام قد يتألف من كلمتين مبينتين ، وإن أجيب عنه بأن المراد بالرفع ولو حكما . واندفع أيضا إيراد نحو : ألا ماء ، فإنه كلام ولا رفع فيه ( قوله لاشتراك الاسم والفعل فيه ) أى فهو أعم والأعم أقدم وأسبق إلى البال فناسب أن يقدم في الذكر ، لكن فيه أن المشترك كالمركب والمختص كالبسيط والمركب من شيئين يؤخر عنهما . ويجاب بأن النكات لا تتزاحم ( قوله وكون الحركات ) أى والحروف والحذف . لا يقال إذا كانت الحركات والحروف أنواع الإعراب وقد تقرر أيضا أنها أنواع البناء لزم اجتماع الإعراب والبناء على ذات واحدة وهو مستحيل لأنهما ضدان ؛ لأننا نقول ليست المذكورات بمجرد إعرابها ولا بناء حتى يلزم ما ذكر بل إن كانت مجلوبة للعامل فهي إعراب وإلا فإن لزمت الآخر فهي بناء ، وإلا فهي أعم من الإعراب والبناء والرفع والنصب والجر والجزم مخصوصة عند البصري بالإعراب والضم والفتح والكسر بالبناء ، وأما الضمة والفتحة والكسرة فتعم الحركات الإعرابية والبنائية وغيرهما كضمة قاف فقل والكوفي يطلق كلا على كل :

فإن قيل : جعل المذكورات أنواعا ينافى جعل بعضها أصولا وبعضها فروعا لأن الأصالة والفرعية لا تعقل في الأنواع بخلاف العلامات :

قلت : الأنواع التي لا يعقل فيها ذلك المنطقية وليست مرادة ، ولو سلم إرادتها فالممتنع تفرع بعض أفراد

ما اختلف به آخر المعرب لا أنه اختلف آخر المعرب على ما هو مذهب الكوفيين .  
وعبر بالأنواع دون الألقاب المعبر بها بعضهم لأن الإعراب عنده لفظي ، ولأن من حق اللقب أن يصدق على ما لقب به كأن يقال الإعراب الرفع وكذا البواقي وهو ممتنع لاستلزام حل الأخص على الأعم .  
ولهذه الأنواع الأربعة علامات أصول وعلامات فروع نائبة عنها أشار إلى الأوّل بقوله ( فيرفع )

النوع على بعض من حيث كونها أفرادا لذلك النوع ، والمراد بالأصالة هنا أن يكون بعض الأفراد أكثر استعمالا أو أغلب أو أرجح في نظر الواضع ، ومثل هذا معقول في الأنواع أو دائما في جميع الأوقات بخلاف النصب والبحر فيستغنى عنهما دائما ( قوله ما اختلف به آخر المعرب ) ما عبارة عن حركة أو حرف أو سكون أو حذف فاندفع النقض بالعامل والمقتضى والإسناد والمتكلم والسكون المقدم أو اللاحق والمركب منها ومن الحركة ، فإن كلا منها وإن كان سببا للاختلاف لكن ليس بحركة ولا حرف . وبقي النقض بما إذا كان العامل حرفا واحدا كحرف البحر فلو أريد بحرف حرف المباني وهو المتبادر حين مقارنته بالحركة أو أريد حرف آخر لم يتجه ورود ذلك ، ولو جعلت ما على عمومها خرج العامل وما بعده بالسببية القريبة المفهومة من الباء وإن نوزع فيه بالنسبة للمركب منها ومن الحركة لأنه سبب قريب ؛ وخرج بقيد الآخر ما به يختلف وسط المعرب نحو : جاءني امرؤ ، فإن ما قبل الآخر تابع للآخر ، وبإضافة الآخر إلى المعرب ما به يختلف آخر الاسم المبني نحو : من ابنك ومن أبوك ، وآخر الحروف نحو : من أببك ومن البصرة ومن زيد ، وخرج ما به اختلف آخر غلام وبصري ، وضاربه بما خرج به اختلف آخر الاسم المبني لأن كسر آخر الغلام وراء بصري وفتح آخر ضارب كان قبل التركيب فاختلف به آخر المبني ، ومن قال لا بد من تقييد الاختلاف بالحيشية أي اختلف آخر المعرب من حيث إنه معرب لإخراج هؤلاء لم يتنبه لذلك .

فإن قلت : لا يصدق التعريف على حرف الإعراب لأنه آخر الكامة ولا يكون الشيء سببا لاختلاف نفسه . قلت : الآخر أعم من كل حرف مخصوص ، فالألف سبب لتبديل آخر الاسم من كونه باء إلى كونه ألفا ، ولولاها لكان بحاله .

فإن قيل : لا يحصل الاختلاف إلا بحركتين أو حرفين فلا يصدق على كل منهما ولا على إعراب المعرب ابتداء إذ لا اختلاف فيه . أجيب بأن المراد بالسببية أن يكون له دخل في الاختلاف أو ما يحصل بمحصله بلا احتياج إلى شيء بعده وكل حركة كذلك في نفس الأمر ، ولو في بعض المواضع لا بالفعل لأنه انقل إليها من إعراب أو سكون ( قوله لا أنه ) أي الإعراب ( قوله اختلف آخر المعرب ) أي تغيره ذاتا أو صفة حقيقة أو حكما . وبقي من التعريف لاختلاف العوامل لفظا أو تقديرا ، وشرحه يعلم مما مر ( قوله لأن الإعراب عنده لفظي ) قال شيخنا الغنيمي : يعني فيسكون الرفع نفسه وكذا ما بعده هو الإعراب لا لقب على الإعراب هذا معنى كلامه ، ولك فيه نظر ، وهو أنه يجوز أن يكون لفظ الرفع وما بعده لقبا على الإعراب يعني على أنواعه وهي الآثار المخصوصة ، وذلك غير متاف لسكون الإعراب لفظيا خلافا لما فهمه الشارح .

وبتأمل ما قررنا يندفع قوله ولأن من حق اللقب الخ ، فإن المراد بقوله وألقاب الإعراب ألقاب أنواعه فكلامه على حذف مضاف كما هو واضح . وبعبارة أخرى من قال إن الإعراب لفظي فسر الرفع وما بعده بأنه أثر مخصوص ومن قال إنه معنوي فسر به بأنه تغيير مخصوص ، وحيث أنه فلا فرق بين التعبير بأنواع الإعراب وألقاب الإعراب إذ من البين أنه ليس المراد بأنواع لفظ الرفع وما بعده بل معناه ، نعم من عبر بألقاب الإعراب أراد أن لفظ الرفع

أى المرفوع من اسم وفعل ( بضمه، وينصب ) أى المنصوب منهما ( بفتحة، ويجز ) أى المجزوم من اسم ( بكسرة ويجزم ) أى المجزوم من فعل ( بحذف حركة ) فالضمة علم ومسماء الرفع وكذا الباقي وقد مر أمثلتها ، هذا هو الأصل لأن الإعراب بالحركات والسكون أصل للإعراب بالحروف والحذف إذ لا يعدل عنهما إلا عند تعذرهما .  
 وخرج عن ذلك الأصل باعتبار المحل لا النائب سبعة أبواب أعربت بغير ما ذكر وتسمى أبواب النيابة ، لأن الإعراب الواقع فيها نائب عن الأصل . ووجه انحصارها في سبعة أن النائب فيها إما حرف عن حركة وهو باب الأسماء الستة وباب المثني وباب جمع المذكر السالم ، أو حركة عن حركة وهو باب الجمع بألف وتاء وباب ما لا ينصرف ، أو حرف عن حركة وحذف عن حركة أو سكون وهو باب الأمثلة الخمسة ، أو حذف حرف فقط عن سكون وهو باب الفعل المعتل .

مثلا لقب على النوع وتفسيره حينئذ تابع لتفسير الإعراب ، فإن فسر بأنه لفظى فسر مسمى القلب وهو الرفع مثلا بأنه أثر مخصوص ، وإن فسر بأنه معنوى فسر بأنه تغيير مخصوص فتأمل انتهى ( قوله أى المرفوع ) إشارة إلى أن نائب الفاعل ضمير يعود إلى المرفوع الذى استلزمه برفع ، وأراد بالمرفوع ما يصح رفعه لا المرفوع بالفعل حتى يلزم تحصيل الحاصل ، أو أراد برفع معنى يوجد ويتحقق ، ويصح أن يكون نائب الفاعل ضميرا عائدا على اسم وفعل بتأويلهما بما ذكر ، ويجوز أن يكون نائب الفاعل قوله بضمه : أى يوجد الرفع ويتحقق بوجود الضمة من تحقق الكلى في جزئية لكنه لا يناسب الاستثناء الآتى ، ويحتمل أن يقرأ فترفع بالبناء للفاعل على أنه مسند لضمير المخاطب ، وقس على جميع ذلك نظائره بعده ( قوله فالضمة علم ومسماء الرفع ) أشار إلى دفع الاعتراض على قوله تبعا للقوم ، ولهذا الأنواع الأربعة علامات النخ بأنه إنما يتجه على القول بأن الإعراب معنوى لالفظى ، وهذا الدفع مأخوذ من قول الشيخ خالد : العلامات جمع علامة بمعنى علم أو جمع علم كاصطبلات جمع إصطبل فالضمة علم النخ . ورد بما حاصله أنه إن أراد علم الجنس لزم منع لفظ الضمة من الصرف العلمية والتأنيث مع أنه مصروف قطعا ، أو علم الشخص فكذا مع عدم تناولها لسائر أفراد الرفع . وأجيب أيضا عن الاعتراض بأنه لا منافاة بين جعل هذه الأشياء إعرابا وجعلها علامات إعراب فهى إعراب من حيث عموم كونها أثرا جلبه العامل وعلامات إعراب من حيث الخصوص ، وبأن العلامات هى الحركات والسكنات البنائية وهى الضم والفتح والكسر والسكون ، وذو العلامات هى الحركات والجزمات الإعرابية وهى الرفع والنصب والجر والجزم وإن اتحد في الخارج كما في الجذ والمحدود ، وهذا إن رد إلى ما قبله فذاك وإلا فالحركات البنائية يعتبر فيها أن لا تكون مجلوبة للعامل والحركات الإعرابية يعتبر فيها أن تكون مجلوبة له ، وشئ واحد لا يكون مجلوبا وغير مجلوب فكيف يتصور اتحادهما في الخارج ، وأيضا فالإعراب هو الأثر الخارجى ، والقصد من وضع العلامة تميزه والدلالة عليه ومع الاتحاد في الخارج لا يتصور تميز ولا دليل ومادلول ، واختار بعضهم في الجواب أن هذه عبارة المتقدمين القائلين بأن الإعراب معنوى جرت على ألسنة المتأخرين المخالفين لهم في ذلك من غير قصد ( قوله لأن الإعراب النخ ) هذا لا يفيد أصالة الفتحة بالنسبة للكسر في الجمع بألف وتاء ، ولأصالة الكسرة بالنسبة للفتحة فيما لا ينصرف ، ولأصالة الفتحة بالنسبة إلى حذف النون في الأفعال الخمسة ( قوله إلا عند تعذرهما ) قد يقال ما أعرب بالحروف لا يتعذر فيه الإعراب بالحركات بلواز تقدير الحركات ، ولهذا ذهب بعضهم إلى تقدير الإعراب بالحركات فيه ، وقد صرح في الأسماء الستة بأن إعرابها بالحركات ممكن ( قوله باعتبار المحل ) أى المواضع التى تقع فيها النيابة ( قوله لا النائب ) أما باعتباره فعشرة :

وقدم الأسماء الستة لكونها مفردة والمفرد سابق على المثنى والمجموع ، وأتبعه بالمثنى لكونه يليه ، ثم أتى بجمع المذكر السالم قبل جمع المؤنث السالم لشرف المذكر ، ثم بما لا ينصرف لشبهه بالفعل ثم بالأمثلة الخمسة قبل الفعل المعتل لصحة آخرها في غالب الأحوال ؛ لكن كان الأولى أن يبدأ بما ناب فيه حركة عن حركة كما في التسهيل والشذور لأن ذلك أقرب إلى الأصل ، وحيث بدأ بالأسماء الستة فكان ينبغي أن يثنى بما لا ينصرف لكونه مفردا وإن لزم منه الفصل بين ما يعرب بالحروف بما يعرب بالحركة .

إذا تقرر هذا فقوله ( إلا الأسماء الستة ) وما عطف عليها من المثنى وغيره مما سيأتى منصوب على الاستثناء مما قبله ، وهذا هو الباب الأول مما خرج عن الأصل ( وهى أبوه وأخوه وحموها وفوه وهنوه وذومال ) أى صاحبه وبعضهم عدها خمسة بنقص الهن منكرا جواز إتمامه كما سيأتى .

والأسماء الستة علم بالغلبة على هذه الأمثلة كلفظي العبادلة والعشرة بالنسبة إلى الصحابة رضى الله عنهم ، وإن أطلقت على غيرها فتوسع ، والحم أقارب الزوج أبا كان أو أخا أو غيرهما ولذا أنث الضمير ، وقد يطاق على أقارب الزوجة ، والهن اسم يكنى به عن أسماء الأجناس ، وقيل مختص

ثلاثة تنوب عن الضمة ، وأربعة عن الفتحة ، واثنان عن الكسرة ، وواحد عن السكون ( قوله لشبهه بالفعل ) يفيد تأخيرها عما قبله ، وأما تقديمه على الأمثلة الخمسة فلأنه أشرف منها لأنه اسم ( قوله فكان ينبغي الخ ) فيه أن النكات لا تنزاحم ، وقد أسلف أن تأخيرها لشبهه بالفعل ( قوله وإن لزم منه الفصل الخ ) به يعلم أن الشارح لم يبال بقطع النظر عن نظيره فسقط ما قبل إن المصنف ذكر المثنى وجمع المذكر السالم إلى جانب الأسماء الستة لأنهما شريكاهما في الإعراب بالحروف فتأخيرهما عنها قطع للنظر عن نظيره ، ثم إن المصنف لم يذكر شيئا من أحكام ما ناب فيه حركة عن حركة غير جهة النياية ، فلامعنى للقول بأنه يلزم على ما قاله الشارح القطع في الأحكام وإنما كان يظهر لو تسكلم المصنف على شئ من أحكامهما كضابط ما يجمع بالألف والتاء وذكر أحكام ما لا ينصرف الآتية .

هذا ، وليس في كلام الشارح ما يقتضى أنه كان المناسب تقديم ما لا ينصرف فقط ثم يذكر بعده المثنى ليلزم عليه الفصل بين ما لا ينصرف وجمع المؤنث وهما نظيران في الإعراب بالحركات ، وبتسليم أنه أراد ذلك فهو لا يبال بالفصل بين النظائر ( قوله إلا الأسماء الستة ) أى في إحدى لغاتها ( قوله وما عطف عليه ) أى القول ( قوله منصوب على الاستثناء ) لا يخفى أن المنصوب عليه الأسماء الستة لا إلا الأسماء الستة ، ومنصوب خبر عن المبتدأ وهو قوله بمعنى مقوله ، وما بعده وهو قوله إلا الأسماء الستة بدل أو بيان ، وما قبله وهو قوله اسم وفعل مراد بكل منهما العموم بقريئة الاستثناء ، لأن النكرة في الإثبات قد تعم نحو - علمت نفس ما قدمت وأخرت - أى الرفع بالضمة والنصب بالفتحة ثابت في كل اسم والجزم بحذف حركة ثابت في كل فعل إلا الأسماء الستة وما عطف عليها ( قوله بنقص الهن ) قال شيخنا الغنيمي : لم يقل بإسقاط الهن لما في التعبير بما ذكره من التورية الظرفية والمقابلة اللطيفة ( قوله جواز إتمامه ) أى إثباته وإعرابه بالحروف ( قوله على هذه الأمثلة ) أى على كلماتها ( قوله وإن أطلقت على غيرها ) هل الضمير يرجع إلى العشرة أو العبادلة أو الأسماء الستة كأن أطلقت على ما يشمل ذو الطائفة ( قوله على أقارب الزوجة ) وعليه فيضاف للمذكر ، ويقال حموه أى أقارب زوجته ( قوله يكنى به عن أسماء الأجناس ) فإذا لم يصف كان كناية عن النسكرات وإذا أضيف كان كناية عن المعارف المضافة ، وقد زعم بعضهم أنه إذا لم يصف يكنى به عن العلم بدليل قول ابن هرمة يخاطب حسن بن زيد :

الله أعطاك فضلا من عطيته على هن وهن فيما مضى وهن

بما يستقبح التصريح به ، وقيل عن الفرج خاصة ، ومثل ذو مال أى المضافة إلى اسم جنس ظاهر ذو المضافة إلى علم نحو : « أنا الله ذو بكة » أو وصف نحو - وفوق كل ذى علم عليم - أو جملة نحو : اذهب بلدى تسلم ، فلو قال كما فى العمدة وذو المعرب

يعنى حسنا وعبد الله وإبراهيم بن حسن . وقيل : المراد بالهن فى كلامه الحقيق ، وظاهر كلام الشارح كالمصنف فى الشرح أنها كناية عن الألفاظ الدالة على الأجناس ، وهو ظاهر قول بعضهم لأنها تكون كناية عن العلم ، لكن فى الصحاح أنها كناية عن نفس الشيء لا عن لفظه ، ويمكن إرجاع القولين للمعنى ( قوله بما يستقبح التصريح به ) أى من العورة والأفعال القبيحة ( قوله ومثل ذو المضافة إلى اسم جنس ظاهر الخ ) أى المضافة لزوما لأنها ملازمة للإضافة لغير الياء كما فى الأوضح ، ومثل مبتدأ خبره قوله ذو المضافة ، وقوله أو وصف عطف على علم ، وقوله أو جملة عطفت على علم أيضا ، ومراده بالوصف المعنى القائم بالغير لا الوصف النحوى ، ومراده أيضا غير المشتق كما مثله بقوله - وفوق كل ذى علم عليم - لا المشتق فلإنها لانضاف إليه لأنه أتى بها وصلة لما لا يصح الوصف فيه نحو : العلم والحسن والمال والذهب والفضة ، وجوز بعضهم إضافتها للمشتق وخرج عليها قراءة ابن مسعود - وفوق كل ذى علم عليم - وأجاب الأكثرون عنها بأن العالم هنا مصدر كالباطل أو بأن ذى زائدة ، والمراد باسم الجنس ما يقابل الصفة كما قاله الفهامة الدمامينى فى شرح التسهيل ، فإن عبارة المتن ولا يضمن : أى ذو وفروعه إلا إلى اسم جنس ظاهر . قال فى الشرح : أى يشترط فى الاسم الذى يضمن إليه أن يكون ظاهرا احترازا من أن يكون مضمرا وهذا فيه خلاف وذكره : ثم قال : واعلم أن المراد باسم الجنس ما يقابل الصفة : أى المشتق ، ولهذا صح قوله بعد ذلك ظاهر فلا يقال ذو عاقل ، وعلى ذلك ثم قال : وقد توهم بعض الأغبياء أن المراد باسم الجنس النكرة . واستشكل بسبب هذا الوهم الفاسد ما وقع فى الحديث « أن تصل دارحملك » وغاب عنه مواضع فى التنزيل - والله ذو الفضل العظيم - ذو العرش المجيد - ذى الطول - ذى الجلال والإكرام - انتهى كلامه مفرقا ، وتتبعين مراجعته ليعلم منه ما وقع للشارح هنا من الاختصار الخلل ، فإن قوله : ومثل ذو المضافة إلى اسم جنس ظاهر ذو المضافة الخ ، إن أراد أنها مثلها فى مطلق الإعراب بتلك الحروف فهو مسلم ، لكن يرد عليه أن قوله أو وصف نحو - وفوق كل ذى علم عليم - يقتضى أنه ليس باسم جنس ظاهر .

وقد علمت من كلام الدمامينى أن المراد باسم الجنس ما يقابل الصفة وحينئذ فيدخل فيه نحو - وفوق كل ذى علم - وقد مثل فى شرحه لاسم الجنس بقوله نحو : ذو علم ، وذات حسن ، وحينئذ فلا حاجة إلى قوله هنا أو وصف المقتضى للمغايرة أو تشبيه الشيء بنفسه أى ما يصدق عليه فتأمل ، وإن أراد بقوله : ومثل ذو المضافة إلى اسم جنس ظاهر ذو المضافة إلى العلم الخ أن المثلية فيها باطراد كما أن إضافتها إلى اسم جنس باطراد فهو مع اقتضائه ذلك ممنوع ، فإن الإضافة إلى المذكورات ليست قياسية مطردة كما صرح به أيضا الدمامينى رادا على أبى حيان ومن تبعه هذا ما حرره شيخنا العلامة الغنيمى قال : وما كشف عنى غمة هذا الخلل إلا البدر الدمامينى : وذكر الرضى أنه إنما جازت الإضافة إلى العلم فى ذو زيد وذوى آل محمد لتأويل العلم بالجنس : أى صاحب هذا الاسم وأصحاب هذا الاسم ( قوله اذهب بلدى تسلم ) أى فى وقت صاحب سلامة فالباء ظرفية وذى صفة لزم من مخنوف نكرة وهى بمعنى صاحب ، وقيل بمعنى الذى والموصوف معرفة والجملة صلته والأصل اذهب فى الوقت الذى تسلم فيه ورده فى الباب الثانى من المغنى ، وقيل الباء للمصاحبة أى اذهب مقرونا بسلامتك

لكان أحسن ، والتقيد بالمعرب لإخراج ذو الطائية فإن المشهور بناؤها ، وقد تعرب فتجرى مجرى ذى المعرب كما قاله ابن مالك ، فالأسماء حينئذ سبعة ( فترفع بالواو ) نيابة عن الضمة نحو - أبونا شيخ كبير - ( وتنصب بالالف ) نيابة عن الفتحة نحو - إن أبانا لفي ضلال مبين - ( وتجر بالياء ) نيابة عن الكسرة نحو - ارجعوا إل أبيكم -

ولإعرابها بهذه الأحرف شروط أربعة: أن تكون مفردة فلو ثنيت أو جمعت أعربت لإعراب المثني والجمع ، وأن تكون مكبرة فلو صغرت أعربت بحركات ظاهرة ، وأن تكون مضافة لغير ياء المتكلم

كما تقول أفعله مقرونا بسعادتك ، وقيل للقسم وهو خبر في معنى الدعاء أى والله يسلمك ( قوله لكان أحسن ) لشموله للمضافة للعلم وما بعده . قال شيخنا : وفيه أن المصنف كغيره اكتفى بالنطق بها كذلك عن ذكر الشروط على أن الكلام في الأسماء المعربة التي خرجت عن الأصل فتأمل . أقول : تأملناه فوجدناه غير ظاهر لأن المصنف نطق بذى مضافة لاسم الجنس وإعرابها المذكور لا يتقيد بذلك ، وقوله على أن الكلام الخ لم يظهر معناه ( قوله والتقيد بالمعرب الخ ) قال شيخنا : لاجابة للمصنف بهذا القيد فإنه نطق بها مضافة وتلك غير مضافة . وأقول : هو لم يدع الاحتياج للإخراج بل للشمول وبعد ذلك حصل الإخراج ( قوله ذو الطائية ) فإنها موصولة بمعنى الذى وأخواته : والفرق بينها وبين ذو بمعنى صاحب أن التى بمعنى الذى لا تقع صفة إلا لمعرفة لأنها معرفة بالصلة والتي بمعنى صاحب يوصف بها النكرة إن أضيفت للنكرة والمعرفة إن أضيفت لمعرفة ( قوله فإن المشهور بناؤها ) أى على السكون كما في الشذور وسياق في الشرح في الموصولات ، ولزوم الواو في الأحوال كلها غالباً وفي الجمع أنها مبنية على الواو ، وقيل مبنية على الضم قال الشارح في الموصولات : وهو وهم وليست حرفاً واحداً بل حرفان ( قوله وقد تعرب الخ ) أى فتكون مرفوعة بالواو ومنصوبة بالالف ومجرورة بالياء ولا يشكل إعرابها على كون الشبه الافتقاري موجبا للبناء إما لأن ذلك في المشهور ولغة الجمهور ، أو لأن افتقارها ليس متأصلاً ولا على حصر أبواب النيابة في سبع لأن من أعربها أدرجها في تلك الأبواب كما يؤخذ من قول الشارح فالأسماء حينئذ سبعة ، ويجرى ما ذكر في إعراب اللذين رفعا عند بعضهم ( قوله فالأسماء الخ ) أى التي تعرب الإعراب المذكور لا الأسماء الستة .

قال شيخنا الغنيمي : ويمكن أن يقال إن الأسماء الستة حيث كانت علماً بالغلبة على ما أعرب بهذه الحروف صبح أن يكون مراده الأسماء الستة غاية الأمر أنها ستة بحسب اللفظ وإن كانت معانيها أكثر ، وقريب من ذلك ما قيل في الأفعال الخمسة ( قوله فترفع بالواو ) علة لسكون باب الأسماء الستة من أبواب النيابة ، ولو قال فإن رفعها الواو كان أولى ( قوله فلو ثنيت ) نحو : أبوان وأخوان وحومان ، وبه استدل على أن لامة واو ، وقيل ياء من الحماية لأن أماء المرأة يحمونها : وذوامال وهنوان وفوا الزيدان ( قوله والمجموع الخ ) ظاهر كلامه أنها تجمع بالالف والتاء وفي الحاشية : وإن جمعت بالالف والتاء بأن أريد بالأب وما ذكر معه مما يجمع بالواو والنون من لا يعقل أعربت إعراب الجمع بالالف والتاء انتهى .

قال شيخنا الغنيمي : وعموم كلامه شامل للحم والهن فليحذر . وقال المصنف في شرحه : لم يجمع منها جمع صحيح إلا الأب والأخ والحم انتهى . وظاهره سماع هذا الجمع في الحم . وقال ابن مالك : ولو قيل في حم حون لم يمتنع لكن لا أعلم أنه سمع . قال أبو حيان : ينبغي أن يمتنع لأن القياس يأباه ، وحكى بعضهم سماع هنون وذوون ، وعن ثعلب أنه يقال في فم فون وفين . قال أبو حيان : وهذا في غاية الغرابة ( قوله لغير ياء المتكلم )



ولو تقديرأ كقوله : خالط من سلمى خياشيم وفا أي خياشيمها وفاها ، فلو أضيفت إلى الياء أعربت على الأصح بحركات مقدرة وكلها تضاف إلى الياء

التقييد بالمتكلم إيضاح لأن الياء المضاف إليها لا تكون لغيره ودخل في كلامه لا أبأ لزيد فإنه جائز بدون شذوذ لأنه مضاف واللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه عند سيديويه والخليل ، والجمهور غير معتمد بها ولهذا أعرب ما قبلها بدليل ثبوت الألف ، وإنما يعرب اسم لا إذا كان مضافا أو شبيها بالمضاف ويشكل عليهم لا أبأ لي وإنما تعرب الأسماء الستة بالأحرف إذا كانت مضافة لا للياء ولسكنها معتمد بها من جهة أن اسم لا التبرئة لا يضاف لمعرفة ( قوله ولو تقديرأ ) هو ما جوزه ابن مالك تبعاً للكوفيين والأخفش وخصه البصريون بالضرورة ( قوله كقوله ) أي العجاج وجاز الإضمار بناء على شهرة الكلام المحكي له ( قوله على الأصح بحركات مقدرة ) أي كسائر الأسماء المضافة إلى الياء ؟ وقال المبرد والكوفيون وابن مالك : يجوز رد ما حذف منها وادغامه فيقال أبي بالتشديد . قال :

فلا وأبي لا أنساك حتى ينسى الواله الصب الحنينيا

وهو مخصوص عند البصريين بالشعر ولا دليل في البيت لاحتمال أن يكون جمع أبا جمع سلامة ، وذكر ابن مالك أن المبرد جوزه ذلك حتى في اللحم والهن فلا عبرة بما ذكره ابن الحاجب كالزحشرى من أنه لا يجوز الرد في اللحم والهن قطعاً لأن الإثبات في كلام الثقات مقدم على النفي ، ويقال في فهم في الأكثر ويجوز في أصله فوه بالفتح والسكون حذفت الهاء وانقلبت الواو ميلاً لأنهما شفويتان حذرا من سقوطها وبقائه الاسم على حرف وإذا أضيفت ردت الواو قلبت ياء وكسر ما قبلها .

قال الشهاب ابن قاسم في حواشي ابن الناظم والثاني يعني من الأمرين أن هذه يعني أخى وأبي وفي بالادغام ورد المحذوف إذا وقعت مرفوعة هل يكون رفعها بالواو المقدرة لانقلاب واوها ياء والياء لاتصلح للرفع كما قالوا في جمع المذكر السالم إذا أضيف للياء نحو : جاء مسلمي فيه نظر ولا يبعد أنه كذلك ، ولا ينافيه قول المصنف أول الكتاب : وشرط ذا الإعراب أن يصفن لا : ليا . لأنه مبني على عدم ردهذه الأسماء عند الإضافة إلى الياء اه .

واعلم أن كلامه مفروض على مذهب المبرد ومن وافقه وإنما اقتصر على الثلاثة لأنها محل وفاق وإلا فما قاله يجري في اللحم والهن على ما نقله ابن مالك ، والذي لم يستبعد كلامهم يصرح به كيف . وقد جعل ذلك المذهب مقابلاً للصحيح من أن الإعراب بحركات مقدرة فقوله على الأصح متعلق بقوله بحركات مقدرة أو بأعربت باعتبار تعلق الظرف به لا بأعربت بقطع النظر عن ذلك ليكون إشارة إلى القول بأنها مبنية أولاً ولأن ذلك معلوم من الخلاف في مطلق المضاف للياء الذي من أفراد ما هنا .

بقي هنا شيء وهو أن الفم إذا أضيف إلى الياء ردت له الواو وقلب ياء عند الجمهور أيضاً فهل يقال إنه معرب بالحروف المقدرة رفعا ونصبا للثقل والظاهرة جراً أو معرب بحركات مقدرة كما هو الظاهر من إطلاقهم أنها إذا أضيفت إلى ياء المتكلم أعربت بالحركات المقدرة .

قال العصام : القول بأن الإعراب بالحركة لا يظهر إذ الفرق بينه وبين مسامى تحكم إلا أن يقال لو قيل في حال النصب فأى لوجب الحكم بأن الياء في في "إعراب فلما قيل في" مطلقاً علم أن الياء المدغمة في الأحوال الثلاثة على نحو واحد ، وأن إعرابه ما كان عليه في حال إفراده دون إضافته انتهى .

إلا ذو ، وأن تكون غير منسوب إليها فلو نسب إليها كانت معربة بالحركات نبه عليه ابن الصائغ والحواري وغيرهما وهو مستغنى عنه باشتراط الإضافة .

فإذا توفرت هذه الشروط أعربت بالحروف ، واستغنى عن التصريح بذكرها فيها لنطقه بها كذلك كما استغنى عن تقييد ذو بمعنى صاحب وفو بالخلو من الميم ، فإن لم يخل منها أعربت بحركات ظاهرة مع تضعيف ميمه ودونه منقوصا وبحركات مقدرة مقصورة كعصا ، ولك تثليث فائه قصرا ونقصا وإتباعها لميمه ؛ فهذه عشر لغات أفصحها فتح فائه منقوصا ، واقتصر في التسهيل على تسع وإنما أعربت بالحروف لأن الحروف وإن كانت فروعاً عن الحركات إلا أنها أقوى منها لأن كل حرف علة كحركتين فكره استبدال المثني والجمع الفرعين عن المفرد بالإعراب بالأقوى ، فاختاروا هذه الأسماء وجعلوها معربة بالحروف ليكون في المفردات الإعراب بالأصل وهو الحركة

وحاصله أنه لو كان معرباً بالحروف لظهرت الألف حال النصب ولم تقلب ياء لعدم المفتضى لقلبها كما لم تقلب ألف التثنية ، لكن نقل في الأشباه والنظائر عن ابن يعيش الفرق بين الألفين لأنه وجد في ألف التثنية سبب واحد يقتضى قلبها ، وعارضه الإخلال بالإعراب . وهنا وجد سببان لقلبها ياء وهو وقوعها موقع مكسور وانكسار ما قبلها في التقدير من حيث إن الألف تكون تابعة لما بعدها فقوى سبب قايه ولم يتعد بالمعارض ( قوله إلا ذو ) فإنها لاتضاف للضمير مطلقاً بل تلزم الإضافة إلى اسم جنس غير صفة فلا ينافى كلام الشارح السابق ، وذهب بعضهم إلى جواز إضافتها إلى المضمير ، واحتج بكثرة ما جاء من ذلك ، ويدل على شذوذه أنه لم يستعمل مضافاً إلى مضمير إلا جمعا لا مفردا ( قوله باشتراط الإضافة ) إذ لا توجد الإضافة مع النسبة ، وأما أبويك فالمضاف فيه الشخص المنسوب إلى الأب لا الأب الذي هو من الأسماء الخمسة ( قوله واستغنى عن التصريح بذكرها الخ ) يقال عليه الاستغناء ظاهر فيما عدا كونها مضافة لغير ياء المتكلم ، فإن المفهوم من النطق بها مضافة إما خصوص ما أضيفت إليه وحينئذ فتلزم أن يختص إعرابها بالحروف فيما إذا كان المضاف إليه ضمير غيبة لأنه المنطوق به ، وإما عمومه فيشمل ما إذا أضيفت إلى ياء المتكلم ، وقد تقرر عدم إعرابها بالحروف في تلك الحالة ولهذا نص بعضهم على اشتراط إضافتها لغير ياء المتكلم ، وأحال بقية الشروط على النطق بها كذلك ( قوله كما استغنى الخ ) وذلك لأنه نطق بفو خالياً من الميم وبذو مضافاً وذو لا بمعنى صاحب لا يضاف ؛

واعلم أن صاحباً أعم من ذو فإنها تضاف إلى اسم الجنس وغيره ( قوله ودونه ) أى التضعيف ، وقوله منقوصاً أى محذوف الآخر حال من ضمير ميمه وإن كان مضافاً إليه لأن المضاف جزؤه ( قوله وبحركات ) عطف على بحركات السابق ( قوله قصراً ونقصاً ) قيل كان ينبغي أن يقول وتضعيفاً فإن من اللغات العشر تثليث الفاء مع التضعيف ، وهو وهم سرى من قول التسهيل ويضعف مفتوح الفاء أو مضمومها بعد قوله بتثليث فاء الفم مقصوراً أو منقوصاً فتوهم منه أن المضعف ليس منقوصاً وليس كذلك . وعذر ابن مالك في إفراد المضعف عن المقصور والمنقوص أنه لم يذكر في المضعف اللغات الثلاث في المنقوص والمقصور والشارح ذكرها في المضعف قاله شيخنا ( قوله وإتباعها لميمه ) لم يقل لحركة إعرابه ليدخل مثل هذا في بكسر الفاء تبعاً لحرف الإعراب باعتبار حركته التي ليست إعرابية ( قوله أفصحها ) أى الفصيحة من بينها ( قوله واقتصر في التسهيل الخ ) لأنه أسقط الكسر مع التضعيف وهى أضعف اللغات ، وحكاها صاحب اليواقيت ( قوله لأن الحروف وإن كانت الخ ) مثل هذا التركيب كثير الوقوع وقد يقع لكن موقع إلا وإلا ولكن ليسا بخبرين بل هما للاستدراك لهما واقعان موقع الخبر والخبر مقدر حسب ما يقتضيه المقام ( قوله فاختاروا هذه الأسماء ) لو قال أسماء لكان أولى لقوله بعد

وبالأقوى وهو الحرف ، وخصوا هذه الأسماء لمشابهتها المثنى والمجموع في أن آخرها حرف علة يصلح للإعراب وفي استلزام كل منها ذاتا أخرى كالأخ للأخ والأب للابن ، وخصوا ما ذكر بحال إضاقتها لتظهر تلك اللام الزائدة فتقوى المشابهة ، وفضلت على المثنى والمجموع باستيفاء الحروف الثلاثة لأصالتها بالإفراد ، وما تقدم

وخصوا هذه الأسماء الخ ( قوله في أن آخرها حرف علة يصاح للإعراب ) أى سماعا بخلاف ماثر الأسماء المحذوفة الأعجاز كبده فإنه لم يسمع فيها إعادة المحذوف عند الإعراب ، والمراد أن في آخرها ذلك في الجملة نظراً إلى المجموع فلا يرد أن الفم ليس لاه حرف علة وإنما هي ياء حذفت اعتباطاً ، أو أن المراد آخرها حرف علة أى الموجود المنطوق به وإن لم يكن لاه ، وعبارة بعضهم وخصوها من بين المفردات المشابهة للمثنى لصلاحيته لام بعضها وعين الآخر انتهى وهى أحسن من عبارة الشارح ( قوله وفي استلزام كل منها الخ ) أى معانى كل منها لأن كلا من المثنى والمجموع لفظ لاه معنى والاستلزام المذكور فيما سوى الفم والهن ظاهر وأما فيهما ففيه خفاء . ثم إن ظاهر كلامه جعل كل وجهاً للشبه وفيه أن الولد والوالد والقريب إلى غير ذلك مستلزماً للذات أخرى فالأولى واستلزام بدون إعادة ، ولا يرد أن مجموعهما يوجد في ابن لأن همزة الوصل فيه بدل من اللام فكأنها ليست حرف علة ، ثم الأولى أن يجعل وجه الشبه أن فيها حرفاً بعده ما يتم به الاسم ، فإن تمام الاسم بنون التثنية والجمع المضاعف إليه والتنوين واللام .

هذا ، وقد بين الجامى وجه الشبه بغير ما ذكره الشارح وذكر وجه اختيار كونها ستة فليراجع . وقال العصام : الأقرب أن يقال المعرب بالحروف في الفروع والملحق به ستة المثنى وكلا واثنان والجمع وأولو وعشرون فجعلوا في مقابلة كل فرع أصلاً انتهى . وفيه أن الفروع أزيد كما يعلم من الأوضح وغيره ( قوله لتظهر تلك اللام الزائدة ) فيه أمران :

الأول ليس المراد بالزائد هنا الزائد على الحروف الأصول بل المراد به الزائد على الكلمة في حال إفرادها وعدم إضاقتها بدليل جعل الزائدة وصفاً للام .

والثاني أن كون الظاهر اللام لا يأتى في فوك وذومال فإن الظاهر إنما هو العين واللام الكلمة محذوفة. أما فوك فأصله فوه على وزن فوز يدل على ذلك قولهم في الجمع أفواه ، وفي التصغير فويه وتفوه فلان بكذا وهذا أفوه من هذا ، وأفواه لا تدل على تحريك عينه لأن فعلاً إذا كان عينه حرف علة ساكنة جمع على أفعال نحو : حوض وأحواض ، فحذفت الهاء اعتباطاً غير مطرد وقلبت الواو ميماً لأنها لو لم تقلب لانقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وحينئذ يلتقى ساكنان الألف والتنوين فتحذف الألف لذلك فيبقى الاسم المتمكن على حرف واحد وذلك غير جائز ، وحكاية الكوفيين : شربت ما شاذة فلا يعتد بها وكان القلب إلى الميم لأنها من أحرف الزيادة وهى من مخرج الواو وفيها غنة كما في الواو ومد فكأنت أولى من غيرها من الحروف كذا بخط شيخنا العلامة الغنيمي والأمران في الحاشية .

وأقول في الرضى مانصه : وخصوا ذلك بحال الإضافة ليظهر ذلك اللازم فتقوى المشابهة انتهى المقصود منه ، وحينئذ فما في الشرح تحريف وصوابه لتظهر تلك الذات اللازمة فيسقط الأمران وأما ما فرعه عليه بقوله فتقوى المشابهة فيجوز على الكلامين لأن قوة المشابهة بظهور اللام التى هى حرف علة وبظهور اللازم الذى هو الذات الأخرى .

بقى هنا شيء وهو أنه على ما في نسخ الشرح يقتضى أنها لو لم تضاف لم تظهر اللام الزائدة بل تقدر مع

من أنها معربة بالحروف وهو المشهور من أقوال عشرة :  
ورد بأن الإعراب زائد على الكلمة فيؤدى إلى بقاء فيك وذى مال على حرف واحد ولا نظير لذلك ،  
وأجيب بأنه لا محذور في جعل الإعراب حرفا من نفس الكلمة إذا صلح له كما جعلوه في المثني والمجموع  
من نفسيهما وهو علامة التثنية والجمع :  
وقيل : إنها معربة بحركات مقدرة على أحرف العلة كما في المقصور وأتبع فيها ما قبل الآخر الآخر رفعا  
وجرا وهو مذهب الجمهور ، وصححه جماعة منهم المصنف وابن مالك ، ورجحه بأن الأصل في الإعراب أن  
يكون بحركات ظاهرة أو مقدرة فإذا أمكن التقدير مع وجود النظر لم يعدل عنه وقد أمكن في هذه ، ورجحه  
بغير ذلك مما يطول لإيراده ثم تعقبه ( والأفصح استعمال هن )

الإعراب بالحروف ؛ ووجه ذلك ما قاله بعضهم في توجيه إعرابها بالحروف حين الإضافة أنه يلزم اجتماع الساكنين  
في المنكر مطلقا وفي المعرف حال كونه موصوفا نحو : الأبو الكريم ، والأبا الكريم ، والأبي الكريم . وأما  
في حال الإضافة وإن كان يلزم اجتماعهما في مثل أبو العلاء إلا أنه قليل بالنسبة إلى ما يلزم في حال غير الإضافة  
( قوله هو المشهور من أقوال عشرة ) نصره ابن مالك بأن الإعراب إنما جرى به لبيان مقتضى العامل ولا فائدة  
في جعل مقدر متنازع فيه دليلا وإلغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة .

هذا ، وفي الجمع أن الأقوال في إعراب هذه الأسماء اثنا عشر فراجع ( قوله ورد بأن الإعراب الخ ) رد  
أيضا بثبوت الواو قبل العامل ؛ وأجيب بأن ذلك لا يمنع من كونها إعرابا ( قوله بأنه لا محذور الخ ) أى فلم تبقى  
الكلمة على حرف واحد ، وزيادة الإعراب هنا بالاعتبار لا تقتضى بقاء الكلمة على حرف واحد ، فقول  
الراد الإعراب زيد على الكلمة إن أراد به زيادته تحقيقا دائما فممنوع وإن أراد ولواعتبارا فمسل ، لكنه لا يستلزم  
ما ذكره من البقاء به على حرف واحد ( قوله وأتبع فيها ما قبل الآخر رفعا وجرا ) أى ثم سكن الآخر لأنه بعد  
الإتباع استقللت الضمة والكسرة على الواو فحذفت ثم قلبت الواو في حالة الجر ياء لسكونها بعد كسرة . وقيد  
بقوله رفعا وجرا لأنه قيل في حالة النصب إن الواو تحركت وانفتح ما قبلها فقلب ألفا ، وقيل ذهبت حركة الباء  
ثم حركت إتباعا لحركة الواو ثم انقلبت الواو ألفا . قيل : وهذا أولى لتوافق الحالات كلها في الإتباع .  
فإن قلت : حركة الباء عارضة فلا تنهض موجبة لقلب الواو المتحركة ألفا .

قلت : حركة الباء في الأصل غير عارضة لبناء الكلمة عليها غير أنهم قدروا حذفها والإتيان بحركة الإتباع  
ليجربى الباب كله على سنن واحد ، فعولمت هذه الحركة مع عروضها معاملة الأصلية في إيجابها لقلب حرف  
العله المتحرك بعدها ، فلحظت فيها جهة العروض من حيث الإتباع وجهة الأصالة من حيث نيابتها عن الحركة  
الأصلية ( قوله وصححه المصنف ) أى في غير هذا الكتاب وأما فيه فظاهر كلامه بل صريحه موافقة القول المشهور ،  
ويحتمل أنه تسامح في جعله الإعراب بالأحرف ليكون الحركات لا تظهر والحروف تفيد ما تفيد الحركات  
لو ظهرت ( قوله ورجحه بغير ذلك الخ ) حيث قال ولهذا القول مرجح آخر وهو أن من الأسماء الستة ما يعرض  
استعماله دون عامل فيكون بالواو كقوله : أبو جاد هواز ، فلو كانت الواو من الأسماء المذكورة قائمة مقام ضمة  
الإعراب لساوتها في التوقف على عامل ، وفي عدم ذلك دليل على أن الأمر بخلاف ذلك ، وهذا الرد أيضا وارد  
على ادعاء أن إعراب الأسماء المذكورة هو الحروف مع الحركات أو الحركات دون الحروف ، لأن ذلك كله  
غير متوقف على عامل في المثال المذكور وما أشبهه ، وإذا بطلت تلك الأقوال صح ما اختاره سيديويه وتعين

مضافا (كغذ) أى منقوصا معربا بحركات ظاهرة كإعراب غد ونحوه مما حذف لامه اعتباطا وجعل الإعراب على عينه فهذا هنك مثلا أفصح من هذا هنوك ، ومنه الحديث « من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا » .

واعلم أن لغة النقص مع كونها أكثر استعمالا هى أفصح قياسا ، لأن ما كان ناقصا فى الأفراد فتحقه أن يبقى على نقصه فى الإضافة كما فى يد لما حذف لأنها فى الأفراد ، وجعل الإعراب على ما قبل اللام استصحبوا ذلك

المصير إليه ، ولعل الشارح أراد بما تعقبه به ما نصر به القول المشهور ، وابن مالك قدم ذكره قبل ذلك فثم فى كلام الشرح للترتيب فى الإخبار ( قوله مضافا ) أى لغير الياء كما علم مما مر ، ومضافا حال من هن لأن المضاف عامل فى المضاف إليه لكونه مصدرا ، وقيد بذلك لأنه إذا كان مفردا كان النقص واجبا لا أفصح ( قوله أى منقوص معرب ) الظاهر ما فى بعض النسخ أى منقوصا معربا الخ ، لأن المراد اللفظ فهو معرفة وما بعد أى عطف بيان على ما قبلها ، والشرط فيه موافقة متبوعه فى التعريف والتنكير كالنعت كذا بخط شيخنا الغنيمى . وفيه نظر ظاهر لأنه لا موافقة فيما ذكر على النسخين لأن التفسير لمجموع الجار والمجرور لا للمجرور فقط والمجموع فى محل نصب على أنه مفعول ثان لاستعمال :

فإن قيل : فكيف تخالف البيان والمبين تعريفا وتنكيرا ؟

قلنا : يعرب ما بعد أى هنا بدلا بياننا لأنهم جوزوا فيه الأمرين والبدل يجوز تخالفه مع المبدل منه فى ذلك ( قوله مما حذف لامه ) من فيه للبيان لكن على تقدير مضاف أى من باقى ما حذف لامه فلا يقال يلزم عليه أن البيان أعم من المبين ( قوله اعتباطا ) أى لا لعللة موجبة للحذف ( قوله من تعزى الخ ) عطف بيان أو بدل كل من الحديث ، ومعنى « تعزى » انتسب وانتضى وهو الذى يقول يا فلان ، وقوله « فأعضوه » بهمزة مفتوحة وعين مهملة مكسورة وضاد مشددة معجمة : أى قولوا له اعضض استهزاء به ولا تجيبوه إلى القتال الذى أراده وتكنوا بفتح التاء وسكون الكاف ، ومعنى « لا تكنوا » اذكروا له صريح اسم الذكر ( قوله واعلم أن لغة النقص الخ ) جواب عما يقال لغة النقص وإن كانت أفصح بمعنى أكثر استعمالا إلا أنها ليست أفصح بمعنى أنها غير مخالفة لأن القياس للقياس يقتضى رد اللام المحذوفة عند الإضافة ، لأن الإضافة ترد الكلمة إلى أصلها .

وحاصل الجواب أن الإضافة لا ترد كل أصل بل الذى حذف لعله والذى لم يحذف لعله كيد حقه أن يبقى على نقصه حال الإضافة ، لكن بقى أنها مخالفة للقياس من وجه آخر وذلك عدم انقلاب الواو مع تحريكها وانفتاح ما قبلها ، وهذا يشارك لغة النقص فيه لغة الإتمام فى هن وفى باقى الأسماء الستة ، وبه تعلم أن القصر فى أب وأخ وحم جاء على وفق هذا القياس : وأن الإتمام فى هن مخالف لقياسين . هذا ، والمذكور فى الشرح وللإستعمال الكثير فتدبر ، وهذا الكلام من الشارح ، وقوله الآتى وفى كلامه إشارة الخ ، يدل على تفسير الفصاحة بكثرة الاستعمال وهو اصطلاح نحوى وإلا لم يكن لهذا الكلام موقع ولم تصح الإشارة إذ لولا ذلك لم يشر كلامه إلا إلى أن إعرابه بالحروف غير فصيح لا قليل ومن ثم صح قول المصنف والأفصح الخ الدال على أنه فى الحالين فصيح مع أن حد الفصاحة باصطلاح المعانى لا ينطبق على المنقوص لمخالفته للقياس ، وهو قلب الواو ألفا لتحريكها وانفتاح ما قبلها لا حذفها ولا على التام لمخالفته للقياس المذكور فى الشرح : وقد يقال مخالفة القياس المخرج عن الفصاحة عند أهل المعانى ما لا يكون على وفق ما ثبت عن الواضع وما ثبت عنه فصيح نحوى كما فى المختصر والمطول ، ولا حاجة لدعوى ثبوت اصطلاح للفصاحة نحوى ( قوله فتحقه أن يبقى ) أى ما ينبغى أن يكون عليه

حال الإضافة فأعربت بالحركات قاله في شرح الشذور ، وفي كلامه هذا إشارة إلى أن إعرابه بالحروف لغة قليلة وهو كذلك ، ولقلتها ولكونها غير مشهورة لم يطلع عليها القراء ولا الزجاجي فادّعى أن المعرب بالحروف خمسة أسماء لاسية ، وكثير من النحاة يذكرونه مع هذه الأسماء ولم ينهوا على قلة إعرابه بالحروف فيؤهم ذلك مساواته لمن .

قال ابن مالك : ومن لم ينهه على قلته فليس بمصيب وإن حظى من الفضل بأوفر نصيب ، ولا يخفى أن المراد بالنقص هنا النقص اللغوي : أي حذف الآخر وجعل ما قبله آخر ، ولا يختص بالهن بل يجوز نقاه في الأب والأخ والحم ، ومنه قوله :

بأبه اقتدى عدى في الكرم ومن يشابه أبه فما ظلم  
وحكى أبو زيد جاءني أخك ، والقراء هذا حكم فدل على أنه لغة لا ضرورة ، ويجوز في الأب وتاليه  
القصر أيضا وهو التزام الألف مطلقا في آخرها وهو أشهر فيها من النقص كقوله : « إن أباه وأبا أباه »  
وقول بعضهم : مكره أخاك لا بطل :  
وحكى الأصمعي : إنه يقال للمرأة حماة

( قوله إلى أن إعرابه بالحروف ) لو قال إلى أن إتمامه لغة قليلة يعني سواء كان معربا بالحروف أو بحركات مقدرة عليها أو غير ذلك من الأقوال لسكان أولى ( قوله النقص اللغوي ) أي أحد ما صدقات النقص اللغوي . وقد يقال يدخل فيه فوك وذو مال ، لأن الآخر فيهما محذوف والموجود إنما هو العين كما صرح به الرضی ، واحتراز باللغوي عن الاصطلاح كقاض ( قوله ومنه قوله بأبه الخ ) أي ومن النقص في الثلاثة المذكورة النقص في أبه وأبه وأخك وحكم في قول رؤبة يمدح عدى بن حاتم الطائي وما عطف عليه .

واختلف في معنى نبي الظلم فقيل ما ظلم في وضع الشبه موضعه . وقيل فما ظلم أبوه حيث وضع زرعه حيث أدى إليه الشبه ، وقيل ما ظلمت أمه حيث لم تزن بدليل مشابة الولد لأبيه . ورد هذان القولان بأن اسم الشرط عليهما لم يعد إليه ضمير من خبره ( قوله وهو إلزام الألف مطلقا ) أي المنقبة عن لامهن في الأحوال الثلاثة فنعرب بحركات مقدرة ( قوله فدل ذلك على أنه لغة لا ضرورة ) فيه رد لقول بعضهم إنه حذف في البيت الأول الباء من الأول والألف من الثاني للضرورة فإن نقل أحد من الأئمة أنه لغة فذاك وإلا لم يثبت نقص أب بهذا الشاهد ، ومعلوم أنه لا قائل بالفرقة بين أب وأخ وحكم في أن النقص فيهن لغة . وقد يجاب أيضا بأن المسألة ظنية ولا شك أن الظاهر النقص ( قوله إن أباه الخ ) صدر بيت قاله أبو النجم عمجزة « قد بلغا في الحب غايتاها » والشاهد في «أبا» في المواضع الثلاثة لأنه لما ثبت القصر في الثالث قطعاً علم أنه قصر فيما قبله وإن كانت إن بمعنى نعم فالقصر قطعاً في الجميع وألف غايتاها للإشباع إذ لا معنى للتثنية والضمير المتصل به للمجد وأنه حلاله على معنى الرفع ، ويحتمل أنها للتثنية ، وجاء على لغة من يعرب المثني بالحركات المقدرة على الألف ، وضمير غايتاها لسلمى في قوله وإها لسلمى ، وأراد غاية المجد من جهة أبيها وغايته من جهة أمها ( قوله مكره أخاك لا بطل ) مكره خبر مقدم وأخاك مبتدأ مؤخر مرفوع بضممة مقدرة على الألف وذكر الأخ الاستعطف ، ولا يجوز أن يكون مكره مبتدأ وأخاك نائب فاعل سد مسد الخبر لعدم اعتداده وبطل معطوف بلا على مكره كما أعربه غير واحد . قال شيخنا : وهل يشكل عليه قولهم شرط العطف بلا أن لا يصدق أحد متعاطفها على الآخر ، وهل يجاب بعد التسليم أن مكره في قوة قولك جبان فلم يصدق أحد متعاطفها على الآخر ( قوله إنه يقال للمرأة حماة )

(و) إلا (المتنى) وهو مادل على اثنين وأغنى عن المتعاطفين كالزبدان أصله زيدوزيد فعدلوا عنه كراهية التطويل والتكرار ، والمراد بالمتعاطفين المتفقان في اللفظ بدليل اشتراطهم في التثنية اتفاق اللفظ فسقط ما قبل من أن هذا الحلد غير مانع لشمواه نحو : العمرين .  
ويشترط في كل ما ينشئ ثمانية شروط :

استدلال على القصر في الحظ ، ووجهه أنه إذا قيل للمرأة ما ذكر استدعى أن يقال للرجل حى لأن صيغة المؤنث هى صيغة المذكر بزيادة تاء التأنيث ، فاما اتصلت التاء نقل الإعراب من الألف إليها وظهر لأنها حرف صحيح والمذكر على أصله فيقدر الإعراب فيه ، ونظير ذلك قى وفناة ( قوله وإلا المتنى ) أى فى لإحدى لغاته لما سياتى أنه فى بعض لغاته معرب بالحركات ( قوله وهو مادل الخ ) أى إسم دل وضعا على شيئين اثنين مذكرين أو مؤنثين أو مذكرا ومؤنثا وأغنى عن المتعاطفين ، فمادل جنس وعلى اثنين فصل أوّل مخرج لمادل على أقل كرجلان وبجلمان أو أكثر كصنوان ، ومنه - فارجع البصر كرتين ... لأن المعنى كرات كثيرة إذ البصر لا ينقلب خاسئا وهو حسبر من كرتين بل من كرات كثيرة فليس مثنى وإنما هو ماحلق به كليلك وسعديك ، ولا دلالة للفعل فى التعريف على زمان فلا نقض بما سمي به من المثنى ، وقوله وأغنى عن المتعاطفين فصل ثان مخرج لنحو كلا وكلتا ، وأما قوله : فى كلتا رجليها سلامى زائدة \* فالألف محذوفة للضرورة وشفع وزكا بالتنوين اسم للشيتين بناء على قول البدر ابن مالك إنهما يدلان على اثنين ، وفيه نظر لأنهما يصدقان على اثنين لا يدلان عليهما لأن شفعا مقابل الفرد وهذا أعم من اثنين والأعم يصدق على الأخص ، ولا يدل عليه فخرجا بالفصل الأوّل وإن أجب بأنّه يدل عابه عموما لا خصوصا وأورد على التعريف أنه صادق على الضمير فى أنها قائمان ، وعلى اثنين واثنين إذ هى مغنية عن أنت وأنت ورجل ورجل وامرأة وامرأة ، ويحاج عن الأوّل بأن المراد متعاطفين معربين أخذنا من الشروط كما أجاب الشارح بنظيره عن باب التغليب ، أو المراد بما فى قوله مادل اسم معرب بقرينة أن الكلام فى باب العربات ، وعن الثانى بأن المراد كما هو ظاهر متعاطفين من لفظه لا من معناه ( قوله فعدلوا عنه كراهية التطويل والتكرار ) أى عدلوا عن أصله لذلك ومثله الجمع ولا يجوز الرجوع إليه لأن الرجوع إلى أصل مرفوض ممنوع إلا فى الضرورة كقوله : كان بين فكها والفك \* وربما جاء فى النثر شذوذا أو لقصد التكرار كقوله : لوعد قبر وقبر كان أكرمهم ميتا \* أو فصل ظاهر نحو : جاء فى رجل طويل ورجل قصير ، أو مقدر كقول الحجاج : إن الله محمد ومحمد فى يوم ، أراد محمد ابنى ومحمد أخى .

قال الرضى : وقد تكرر للتكرار بدون عطف نحو - صفا صفا ، ودكا دكا - وكراهية بياء مخففة ( قوله لشموله لنحو العمرين ) فإنه لا يغنى عن المتعاطفين المتفقين فى اللفظ بل يقال أبو بكر وعمر هذا والشمول عند المصنف غير مضر لأن باب التغليب عنده مثنى حقيقة نعم فى أصله تجوز ولينظر كلامه مع قولهم بعدم تثنية الحقيقة والحجاز لعدم الاتحاد فى المعنى إلا إن كان لا يشترط ذلك الاتحاد كما هو مختار ابن مالك كما يأتى بل فى كلام السعد ما يقتضى وجود ذلك الاتحاد عند التجوز فليراجع مع التأمل ( قوله ثمانية شروط ) قيل : بقى شرطان آخران : أحدهما أن يكون فيه فائدة فلا يغنى كل ولا يجمع لعدم الفائدة فيهما وكذا الأسماء المختصة بالنفى كأحد وعرب لإفادتها العموم وكذا اسم الشرط وإن كان مغربا لإفادته ذلك .

ثانيهما أن لا يشبه الفعل فلا يبنى ولا يجمع أفعل من لأنه جار مجرى التعجب ولا قائم من أقام الزيدان أو الزيدون إلا على لغة أكلونى البراغيث .

وهي الإفراد، والإعراب، وعدم التركيب،

قال شيخنا الغنيمي : يمكن أن يقال اشتراط الفائدة معلوم من قوله واتفاق المعنى ، فإنه يقتضى تعدده وفي ثنية كل المعنى واحد لاتعدد فيه بل هو في الثنية والإفراد سواء :

فإن قلت : قد يكون معتددا وذلك فيما إذا أريد بكل مثلاً مجموع الرجال ، وبكل أخرى مجموع النساء فنقول في الثنية كلان عندى من الرجال والنساء .

قلت : الذى يظهر لى الآن صحة الثنية لوجود الفائدة كما رأيت ، ويؤيد ذلك قولهم فى اسم الجنس لا يثنى إلا إذا تجوز به فأطلق على بعضه نحو لبنين وماءين أى ضربين منهما . وأما الاشتراط الثانى فالمانع فيه عارض نشأ من التركيب فلا يعتد به إذ هو فى حد ذاته يصح أن يثنى ( قوله الإفراد ) فلا تجوز ثنية المثنى ولا الجمع السالم لاستلزام ذلك اجتماع إعرابين فى كلمة واحدة ، ومنها ما يسمى به منهما إذا أعرب إعرابهما للزوم المخذور فيه ، فإن أعرب بالحركات جاز ثنيته وجمعه مالم يتجاوز خمسة أحرف فنقول فى رجلان ويدان رجلانان ويدانان ، لأنه لا يخرج بذلك عن نهاية زيادة الاسم وهى سبعة أحرف ، وإن اجتمع فى آخره أربع زوائد بخلاف ما تجاوز خمسة أحرف فإنه يخرج عن منهاج كلامهم مع اجتماع ما ذكر ونحو : مستخرجان ، وإن جاوز الأصول لم يجتمع فى آخره ذلك ، ولا المكسر المتناهى لعدم شبه الواحد اتفاقاً ولا غيره من جموع التكسير ، ولا اسم الجمع ولا اسم الجنس إلا إن تجوز به فأطلق على بعضه نحو : لبنين وماءين أى ضربين منهما ، ونادر قولهم فى الجمع لقاحان سوداوان ، وقولهم عند التفرق فى الهيجاء جمالين ، وفى اسمه قوله : « قوماهما أخوان » وجوز ابن مالك ثنية اسم الجمع قال : ومنها - قد كان لكم آية فى فثنين يوم التقي الجمعان - واسم الجمع والجمع المكسر مالم يمنع عن ذلك عدم شبه الواحد كمساجد ومصاييح . قال : ومقتضى الدليل أن لا يثنى ما دل على جمع ، لأن الجمع يتضمن الثنية إلا أن الحاجة داعية إلى عطف واحد على واحد فاستغنى عن العطف بالثنية حيث لا مخذور ( قوله والإعراب ) فلا يثنى ولا يجمع المثنى خلافاً للمبرد ومنه أسماء الشروط والاستفهام وأسماء الأفعال ، والزيادة فى منان ومنوان للحكاية لا للثنية والجمع بدليل حذفها وصلها ، وكل من الثنية والجمع فى بابى « لا » والنداء سابق على البناء ونحو : ذان واللذان وضع للمثنى وليس منه أو لاثني أعرب ، واللذان وضع للجمع اتفاقاً ( قوله وعدم التركيب ) فلا يثنى المركب تركيب إسناد نحو : تأبط شراً ، ولا يجمع اتفاقاً ولا المزجى خلافاً للكوفيين ومن تبعهم ولا المختوم بويه خلافاً لبعضهم واختاره السيوطى ، فإن ثبت أو جمعت المزجى على من جعل الإعراب فى الآخر قلت : حضرموتان وحضره وتون ، أو على من أعزبه إعراب المتضايقين قلنا : حضرموت وحضره وموت ، والمختوم بويه تلحقه العلامة بلا حذف وقيل بحذف عجزه : وأما الأعلام المضافة فيستغنى بثنية المضاف وجمعه وجوز الكوفيون ثنيتهما وجمعهما فيقولون : أبو البكرين وآباء البكرين ، وتوصل إلى ثنية ما منع منه وجمعه بلدوا وذوو .

قال الرضى : وإضافة ذوهنا ومتصرفاته من إضافة المسمى إلى الإسم كما فى ذات مرة واستشكل بماتقرر من أن ذو لا تضاف إلا إلى اسم جنس فينبغى التوصل بثنية صاحب وجمعه ، وذكر الجوهري أنه يتوصل إلى الثنية بكلا وإلى الجمع بكل :

هنا ، ولم يستغن عن هذا باشتراط الإفراد بأن يراد به ما ليس مثنى ولا مجموعاً ولا مركباً ، لأن المفرد يطلق على ما يقابل كلا من المثنى والمجموع والأسماء الخمسة ومن المركب إلى غير ذلك من إطلاقاته ، وليس له



والتنكير ، واتفاق اللفظ ، واتفاق المعنى ، ووجود ثان له في الخارج ، وأن لا يستغنى بثنية غيره عن ثنيته ، فإذا توفرت هذه الشروط ( فيرفع ) حينئذ ( بالألف ) نياية عن الضمة كجاء الزيدان ويقال فيه مثني حقيقة هـ ( و ) إلا ( جمع المذكر السالم ) بنصب الميم وعطفه على ما قبله قبل إنهاء الكلام على المثني ليجمعهما في حالتى الجر والنصب لاشتراكهما فيهما محافظة على الاختصار وتفننا في العبارة ، وهو مادل على أكثر من اثنين

إطلاق على ما يشمل الأعم ( قوله والتنكير ) فلا يثنى العلم ولا يجمع باقيا على علميته بل إذا أريد ذلك قدر تنكيره ، ولهذا كان الأجود أن يحلى بأل عوضا عما سلب من تعريف العلمية وإن اختلف التعريفان لأنه غاية الجهود في الخلاص من التنكير الشنيع ، وطريق تنكيره أن يؤول بواحد من الأمة المسماة به أو يكون صاحبه قد اشتهر بمعنى من المعاني فيجعل بمنزلة الجنس الدال على ذلك المعنى نحو قولهم ، لكل فرعون موسى ، والطريق الثانى لا يجرى في أعلام الأجناس لأن من شرطه أن يوجد اشتراك في التسمية . والمسمى بعلم الجنس واحد لا تعدد فيه إلا أن يوجد اسم مشترك أطلق بحسب الاشتراك على نوعين مختلفين ، ثم ورد الاستعمال فيه مرادا به واحد من المسميين به ولا يثنى ويجمع مالا يقبل التنكير كالسكناتيات عن الأعلام نحو : فلان وفلانة ، وأسماء الإشارة والموصولات ملازماتها للتعريف ونوزع فيه ، ويستثنى من سلب الثنية والجمع العلمية نحو : جهادين اسمى الشهرين وعمانين اسمى جباليين ، وأذرعات وعرفات ، فلا تسلب العلمية ولذا لم تدخلها أل ولم تضاف وقضية الاستثناء أن اشتراط التنكير لا يختص بالمثني وجمع المذكر فافهم ( قوله واتفاق اللفظ ) فلا يثنى ولا يجمع الأسماء الواقعة على مالا ثانى له في الوجود كشمس وقر والثريا إذا قصدت الحقيقة ، وأما قولهم : شمس وأقمار فلتكاثر مطالعها جعلوها متكاثرة ، وأما قولهم : قران للشمس والقمر فتغليب ومر مافيه والكلام على تعريفه وشروطه ومجازيته يطلب من رسالتنا الموضوعية لذلك ( قوله واتفاق المعنى ) هذا أحد أقوال ثلاثة ، وعليه فيمتنع ثنية المجاز والمشارك وجمعهما باعتبار مدلولاتهما المختلفة .

والثانى عدم اشتراطه فيجوز ذلك قياسا على العطف ولوروده في - وإله آباءك إبراهيم وإسماعيل وإسحاق - والأيدى ثلاثة والقلم أحد اللسانين .

والثالث الجواز إن اتفقا في المعنى الموجب للتسمية نحو : الأحمران للذهب والزعفران ؛ وإلا فالمنع ( قوله ووجود ثان له في الخارج ) فلا يثنى ولا يجمع نحو : شمس وقر ، وهذا الشرط مستغنى عنه بشرط اتفاق اللفظ ( قوله وأن لا يستغنى بثنية غيره عن ثنيته ) الأولى أن يقال وأن لا يستغنى بغيره عن ثنيته فلا يثنى بعض وسواء وضبعان اسم الذكر للاستغناء بجزءان ثنية جزء وسيان ثنية سى وضبعان ثنية ضبيع اسم المؤنث ، على أنه حكى ضبعانان وسواآن ، ولا يثنى ولا يجمع أسماء العدد خلافا للأخفش غير مائة وألف لأنه يغنى عن ثنية ثلاثة وجمعها ستة وتسعة ، ولما لم يكن لفظ يغنى عن ثنية مائة وألف وجمعها ثنيا وجمعا ، ولا يثنى أجمع وجمعاء على رأى البصريين للاستغناء عنهما بكلا وكلتا ولم يجمع يسار استغناء عنه بجمع شمال ( قوله فإذا توفرت الخ ) لو قال فإذا ثنى ماتوفرت فيه هذه الشروط كان أظهر ( قوله بنصب الميم ) فيه تسمح لأن الميم حرف مبنى ليس بكلمة فضلا عن كونه منصوبا وإنما هو محل يظهر فيه النصب وفي نسخة بنصب السالم أى على أنه صفة جمع أى السالم مفردة عن التخيير ، ولا يتعين ذلك بل يجوز جره على أنه صفة للمذكر بل هو أولى لأنه الموصوف بالسلامة حقيقة ( قوله وعطفه على ما قبله ) أى وهو الأسماء الستة على الراجع والمثني على غيره ( قوله ليجمعهما الخ ) علة في الحقيقة لعدم إنهاء الكلام تأمل ( قوله على أكثر من اثنين ) يخرج به جمع المؤنث فإنه إنما دل على أكثر من

مع سلامة بناء مفردة .  
ويشترط فيه ما اشترط في المثنى ، وزيادة على ذلك أن يكون مفردة علما للمذكر عاقل خال من تاء التأنيث

ثنتين ( قوله مع سلامة بناء واحده ) أى لفظاً أو تقديرًا فخرج به جمع التذكير المتغير واحده لفظاً كرجال أو تقديرًا كصنوان ، والمراد مع سلامة ما ذكر لغير إعلال لثلاث يخرج منه ما تغير فيه بناء واحده للإعلال نحو : قاضون والأعلون ( قوله ما اشترط في المثنى ) قد نبهنا فيما تقدم على ذلك ، ومن جملة ما اشترط في المثنى التذكير ، وحينئذ فلا بد من اشتراط تنكير العلم إذا جمع مع أنهم اشترطوا للمفرد الجمع إذا لم يكن صفة أن يكون علما كما ذكره الشارح ومن هنا انضح قول الدماميني :

فيسئل ما أمر شرطتم وجوده لأمر فلم تقض النحاة برده  
فلما وجدتم ذلك الأمر حاصلا أبيتم حصول الحكم إلا بفقده

والجواب أن العلمية شرط للإقدام على جمعه ، والتذكير شرط لثبوت الجمع بالفعل ( قوله علما ) أى غير معدول عند المازنى فإنه منع ثنائية عمر وجمعه تصحيحا وتكسيرا وقال : أقول، جاءنى رحلان كلاهما عمر ورجال كلهم عمره

وقال أبو حيان : ولا أعلم أحدا وافقه مع قول العرب عمران ، وكالعلم المصغر وإن لم يكن علما كرجيل وغليم وصكيران ( قوله للمذكر عاقل ) أى فلا اعتبار باللفظ إذ لا خلاف أنك أو سميت رجلا بزئب أو سلمى جمعته بالواو والنون ، وإذا اجتمع مذكر ومؤنث غاب المذكر إلا ما شذ من ضبعان ، والقياس ضبعانان أو عاقل وغيره غلب العاقل فيقال زيد والهندان مقبلون وزيد والحمير منطاقون ، فالشرط أن يكون بعض الآحاد مذكرا عاقلا ، والتعبير بالعاقل أولى من التعبير بعالم لأنه أدل على المقصود ، ولا يرد جمع أسمائه تعالى لأن أسمائه توقيفية وما جمع منها مقصور على السماع وليس لأحد غيره أن يجمع شيئا منها ، وكذا لا يرد جمع صفاته تعالى على قوله بعد أو صفة للمذكر عاقل لأن الجمع فيها أيضا لا ينقاس ، ولا يرد على التعبير بهما جمع صفات من لا يعقل ولا يعلم نحو - أنينا طائعين - لأن ذلك لتشبيه غير أولى العلم بهم في الصفات لكون مصادر تلك الصفات من أفعال العلماء ومثله في الفعل - وكل في فلك يسبحون - هذا تحرير المقام ، وخص أولى العلم بالجمع المصحح الواو والنون لأنهم أشرف من غيرهم ، والصحة في الجمع أشرف من التذكير ( قوله خال ) صوابه خاليا لأنه صفة لعلماء ، ويمكن أن يقال إنه نعت مقطوع ونعت النكرة يقطع إذا كان قبله نعت ، والأمر هنا كذلك فهو مرفوع ويمكن أن يكون مجرورا على الجوار ( قوله من تاء التأنيث ) احترز به عن ألف التأنيث فيجوز جمع جبلى وسامى وأسماء وحرا أعلاما لرجال ، وعبر بقاء التأنيث دون هائه ليشمل نحو : أخت و بنت ومسلات أعلام رجال ، ثم العلة فيما ذكر أنه لا يخلو إما أن يحذف له التاء أولا ، ويلزم على الثانى الجمع بين علامتين متضادتين وعلى الأول إخلال لأنها حرف معنى ، وقد صارت لازمة بالعلمية لأن الأعلام تصان عن التغير وخالف الكوفيون في هذا الشرط فجوزوا جمع ذى التاء هذا الجمع فقالوا طلحون لأنه سمع علانون وربعون في جمع علانية للرجل المشهور وربعة لمعتدل القامة وقياسا على ماورد من جمعه جمع تكسير وإن أدى إلى حذف التاء كقوله : \* وعقبة الأعقاب في الشهر الأصم \* وأجيب عن السماع بشذوذه وعن القياس بأن جمع التذكير يعقب تأنيثه التاء المحذوفة ولا تأنيث في جمع السلامة يعقبها على أن جمعه تكسيرا غير مسلم ، لأنه لم يرد منه سوى البيت فلا يقاس عليه مع إمكان أن يجعل الأعقاب

المغايرة لئاء عدة وثبة عامين ، أو صفة مذكر عاقل خالية من تاء التأنيث قابلة لها أو دالة على التفضيل فلا يجمع هذا الجمع نحو : رجل وزينب وواشق وطلحة

جمع عقبة بمعنى الاعتقاب لا العلم ( قوله المغايرة لئاء عدة وثبة ) أى ونحوهما من كل علم ثلاثى عوض من فائه تاء التأنيث فإنه يجمع هذا الجمع ، وترك بعضهم هذا القيد لأن جمع ذلك ليس بجمع تصحيح بل ملحق به كما سيأتى ( قوله أو صفة الخ ) عطف على علما ، وإنما خص من بين العقلاء العلم والوصف دون غيرهما نحو : رجل وإنسان جبرا للعلم بالتصحيح لما فاته من زوال التعريف العلمى وصونا له عن جمع الكسر الذى يكثر فيه التغير المنافى لمنصب العلمية ، ولتكون العلامة الدالة على صاحب الوصف الذى يجرى عليه فى الجمع كعلامة الفعل الذى وضع الوصف مشابها له مؤديا معناه معلا بإعلااله مصححا بتصحيحه ، وهى فى الفعل واو فكذا فى الوصف وإن كانت واو الاسم حرفا وواو الفعل اسما ( قوله قابلة لها ) أى لئاء التأنيث والأولى أن يجعل الضمير للمضاف بدون المضاف إليه أى قابلة للئاء وإن لم تكن للتأنيث فلا يجمع هذا الجمع صفة لا تقبل الئاء ولا صفة تقبلها للمعنى التأنيث بأن تكون للمبالغة ، وقضية الضبط بقبول الئاء دخول نحو : رحيم ، لأنه يقال امرأة رحيمة كما صرحوا به ه وأما رحمن فينبغى امتناع جمعه لأنه مختص بالله تعالى وأسماءه توقيفية ، لكن صرحوا بأنه لا يقال الرحيمون ولا الحليمون لما ذكر : ويؤخذ من ذلك الجواز فى الرحيم إذا أريد به غيره تعالى ، ويبقى النظر فيما إذا أطاق على الله وعلى فردين آخرين .

قال أبو حيان : نعم بى صفة لا تقبل الئاء وتجمع كذلك بلا خلاف وهو ما كان خاصا بالمذكر كخصى : قال المرادى : إذ لا يقصد به معنى التأنيث ، ولا بد أن يكون قبول الئاء مطردا احترازا من نحو : مسكين فإنهم قالوا مسكينة على غير قياس فلا يقال مسكينون بقياس ( قوله أو دالة على التفضيل ) أى أولم تقبلها لسكن تدل على التفضيل يعنى وهى معرفة بأل أو مضافة إلى نكرة نحو : الأفضلون وأفضاؤ بنى فلان بخلاف اسم التفضيل الذى ليس كذلك فلا يجمع بل يلزم التوحيد ، وهذا معلوم من باب أفعال التفضيل فلا اعتراض على إطلاق قوله أو دالة على التفضيل ه

فإن قيل : الشرطان منقوضان بجمع ذو .

قلت : جمع ذو شاذ لأنه ليس بعلم ولا صفة فهو من الملحق فتأمل ، وإنما اعتبر فى الصفات قبول الئاء لأن القابلة للئاء شبيهة بالفعل فإنه يقبل الئاء عند قصد التأنيث نحو : قامت ، ويعرى منها عند التذكير نحو : قام ، وإنما يجمع هذا الجمع ما أشبه الفعل إلحاقا به فى أنه إذا وصف به المذكر لحقه بعد سلامة لفظه الواو نحو : قاموا ويقومون ، ولذا لم يجمع الاسم الجامد وإنما جمع الأفضل لالتزام التعريف فيه وهو فرع التنكير فأشبهه الفعل فى الفرعية فحمل عليه : وجوز السكوفيون أن يجمع هذا الجمع من الصفات ما لا يقبل الئاء واستدلوا بقوله : منا الذى هو ما إن طر شاربه والعانسون ومنا المرد والشيب

فجمع عانسوا وهو من الصفات التى تقع على المذكر والمؤنث بلفظ واحد ، وبذلك عند البصريين من النادر الذى لا يقاس عليه ( قوله نحو : رجل ) أى بما ليس بعلم ولا صفة فإن جعل علما للمذكر عاقل جمع هذا الجمع ( قوله وزينب ) أى ونحو : زينب مما كان علما لمؤنث فإن جعل علما للمذكر جمع هذا الجمع :

قال البدر الدماينى : وانظر لأى شىء قيل زينب فلم ترد الئاء فى التصغير تزيلا للحرف الزائد منزلة تاء التأنيث ، ولم يقل فى زينب منقولا إلى المذكر زينبات تزيلا له منزلة طلحة ( قوله وواشق ) أى ونحو : واشق مما كان علما لغير عاقل فإن جعل علما لعاقل جمع هذا الجمع ( قوله وطلحة ) أى من كل علم فيه تاء التأنيث ه

وسيبويه وبرق نحره ، ولا نحو : حائض وسابق وعلامة وجريح وصبور وسكران وأجر :  
فإذا توفرت هذه الشروط (فيرفع) حينئذ كل من الاسم وتلك الصفة (بالواو) المضموما مقبلها ولو تقدير  
نيابة عن الضمة كجاء الزيدون والعاقلون ، وأشار إلى ما اشتركا فيه بقوله (ويجرا أن وينصبان بالياء) المكسور  
مقابلها ولو تقدير المفتح ما بعدها في الجمع ، وفي المثني بالعكس نيابة عن الكسرة والمفتحة ، وجعلت الياء  
علامة لهما حملا للنصب على الجر دون الرفع لأشتركا في كون كل منهما فضلة مستغنى عنه بخلاف الرفع

قال الدماميني : وانظر لأى شيء امتنع نحو : طلحون ، وقيل طلحات ، فأعطى حكم المؤنث اعتبارا  
بلفظه ، وقيل في العدد ثلاثة طلحات يلحق عدده حرف التاء فدل على إعطائه حكم المذكر اعتبارا بمعناه انتهى  
قال بعض الأفاضل : المراعى المعتبرة عندهم أولا وبالأدوات إنما هو المعنى فإذا وجد ما يمنع من مراعاته  
روعى اللفظ ثانيا ، وبالعرض ففي باب العدد ليس هناك ما يمنع من مراعاة المعنى في طلحات فراعوه ، وفي باب  
جمع المذكر السالم هناك ما يمنع من مراعاة المعنى في طلحة وهو تاء التأنيث فلم يقولوا طلحون ، وراعوا اللفظ  
وجمعوه جمع المؤنث لثلاث يفتوته الأمران (قوله وسيبويه وبرق نحره) لوجه لذكر ذلك هنا لأنه بصدد بيان ما زاد  
من الشروط على ماسبق في المثني وإلا ذكر بقية محترزات الشروط السابقة ، وبرق بفتح الراء بمعنى لمع (قوله  
ولا نحو حائض) أى مما كان صفة لمؤنث فهذا شروع في محترزات قوله أو صفة وما ذكر قبله محترز قوله أن  
يكون مفردة علما (قوله وسابق) أى ونحو : سابق مما كان صفة لغير عاقل (قوله وعلامة) أى ونحو : علامة ،  
من كل ما فيه التاء وليست للتأنيث بل للمبالغة نحو : ملول وملولة وفروق وفروقة وراو وراوية (قوله وجريح  
الخ) أى ونحو : جريح ، وما عطف عليه من كل مالا يقبل التاء ، ولا يدل على التفضيل لكونه على وزن فاعيل  
بمعنى مفعول فإنه يستوى فيه المذكر والمؤنث إذا ذكر الموصوف فرقا بينه وبين ما هو بمعنى فاعل ، ولم يعكس  
لأن الفاعل أصل بالنسبة للمفعول والتمييز بين المذكر والمؤنث أصل فأعطى الأصل للأصل والفرع للفرع ،  
والحكمان المذكوران غالبان .

ويؤخذ مما تقرر أن محل منع جمع ما ذكر إذا ذكر الموصوف لأنه إنما يستوى المذكر والمؤنث حينئذ أما إذا  
لم يذكر فينبغى أن يجمع هذا الجمع فليحرر أو فاعل بمعنى فاعل فإن كان بمعنى مفعول لحقته التاء نحو : ناقة  
ركوبة ، أو صفة مؤنثها على فعل فإنها لا تقبل إلا عند بنى أسد أو مؤنثها على فعلاء (قوله فإذا توفرت هذه  
الشروط) الأولى فإذا جمع ما توفرت فيه هذه الشروط (قوله كل من الاسم وتلك الصفة) أى من جمعهما (قوله  
ولو تقدير) نحو : جاء مصطفون بفتح قبل الواو ، وأصله مصطفون استثقلت الضمة فحذفت ثم الياء للساكنين  
ويبعد أن يرجع قوله ولو تقدير إلى الرفع بالواو أيضا لأنه لم يذكره في المثني (قوله ويجران) قدم الجر لما سيأتى  
من أن النصب محمول عليه (قوله ولو تقدير) نحو : مررت ورأيت المصطفين ، وأصله مصطفين استثقلت  
الكسرة على الياء فحذفت ثم الياء للساكنين ، وهل التقدير يجرى في المثني أم لا فليحرر (قوله وفي المثني  
بالعكس) أى والنون في المثني ملتبسة بالعكس أو ما ذكر في المثني كأثن بالعكس فيفتح ما قبل الياء وتكسر  
النون (قوله حملا للنصب على الجر) ولم يعكس لما سيأتى في قوله وإنما الخ (قوله في كون كل منهما فضلة) أى  
إعراب فضلة كالمفعول ، والمراد أنهما كذلك في الجملة وبحسب الأصل فلا يرد خبر كان واسم إن ومفعولا  
ظن ، ولا يخالفه قول ابن مالك في التسهيل . إن النصب للفضلة والجر لما بين العمد والفضلة لأنه تارة يكمل  
العمدة نحو : جاء غلام زيد ، وتارة يكمل الفضلة نحو : رأيت غلام زيد ، ويقع في موضع العمدة نحو : يعجبني

فإنه عمدة الكلام ، وإنما حملوا النصب على الجر لأن حق الياء أن تكون للجر إذ علامته الأصلية الكسرة وهي بعض الياء .

واختص المثنى في الرفع بالالف والمجموع فيه بالواو لأن المثنى أكثر دورانا في الكلام من الجمع والالف خفيفة والواو ثقيلة بالنسبة إليها فجعلوا الخفيف في الكثير والثقيل في القليل أيكثر في كلامهم ما يستحقون ويقل ما يستثقلون قاله ابن إياز في شرح الفصول . وحرك ما بعد علامة التثنية المزيد لدفع توهم إضافة أو لإفراد فراراً من التقاء الساكنين بالحركة الأصلية في ذلك ، وربما فتح مع الياء وضم مع الألف وفتح ما قبلها لأن الألف يكون قبلها إلا فتحة والياء محمولة عليها ، وضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء في الجمع ليكون ذلك دليلاً على شدة الامتزاج

قيام زيد ، وفي موضع الفضلة نحو : هذا ضارب عمرو ، وإنما كان النصب للفضلة لأن علامته الأصلية الفتحة وهي أخف الحركات والفضلة أكثر دوراً فناسب أن يجعل لها النصب لخفة علامته ، والجر لما بينهما لأن علامته الأصلية الكسرة وهي متوسطة بين الخفة والثقل ، فناسب جعلها للمتوسط بين المرتبتين وهو المضاف بواسطة حرف جر ملفوظ به أو مقدر ( قوله فإنه عمدة ) أي لإعراب ما هو عمدة كالفاعل ( قوله بالنسبة إليها ) وكذا بالنسبة للياء لأن الياء أخف من الواو ( قوله وحرك ما بعد علامة التثنية ) ما نائب فاعل حرك وهي عبارة عن النون ( قوله المزيد لدفع توهم الخ ) برفع المزيد على أنه صفة لما ، أما توهم الإضافة ففي نحو : جاء خليلان موسى وعيسى ، إذ لولا النون لتوهمت الإضافة ، وأما توهم الإفراد ففي نحو : جاءني هذان ، إذ لولا النون لتوهم الإفراد كذا مثل المرادى وليس بجيد لأن هذان ليس مثنى حقيقة فالأولى التمثيل بنحو : انحوزلان تثنية انحوزلى في لغة ، وإلا فالكثير قلب الألف إذا كانت زائدة على ثلاث ياء ثم حل ما لم يوجد فيه هذا التوهم على ما وجد فيه ليحذف الباب على سنن واحد ، وقوله لدفع الخ علة لقوله المزيد ، وقوله فراراً علة لقوله وحرك ( قوله بالحركة الأصلية ) يعني أن أصل هذه النون أن تكون ساكنة لأنها حرف مبني إلا أنها حركت لالتقاء الساكنين ، والأصل في تحريك الساكن الكسر وكونها حركت لذلك لا ينافي أنها حركت لكونها على حرف واحد ، وقوله في ذلك : أي في الفرار من التقاء الساكنين ( قوله وربما فتح ) أي ما بعد علامة التثنية وهو النون ( قوله مع الياء ) هو لغة لبنى أسد كقوله : على أحوذبين استقلت عشية \* الرواية بفتح النون ، وقبل لا يختص فتح النون بمصاحبة الياء بل يكون معها ومع الألف في لغة من يلزم المثنى الألف ويعربه بحركات مقدرة عليها كالمقبور كما قيد بذلك ابن عصفور ، لكن المصنف أطلق في الأوضح ولا يخفى أن الشارح لم يتعرض للفتح مع الألف ، فقول المحشى إن ظاهر كلامه كالأوضح أن الفتح يجرى مع الألف إذا كانت علامة للرفع انتهى : أمر عجيب . بقي أنهم استشهدوا على الفتح مع الألف بقوله :

أعرف منها الجيد والعينان ومنخرين أشبهاً طيبانا

ورواه هكذا ، ومنخرين بالياء ، وهـ يدل على عدم اختصاص الفتح مع الألف بلغة من يلزمه الألف فتدبر ( قوله وضم مع الألف ) هو كما قال الشيباني لغة لأنها شبهت بألف غضبان ، ومنه قوله :

يا أبتى أرقى القذان فالنوم لا تألفه العينان

( قوله وفتح ما قبلها ) عطف على حرك لا فتح كما قد يتوهم ( قوله دليلاً على شدة الامتزاج ) يقتضى بظاهره أن أصل الامتزاج حاصل مع غير الضم والكسر ، وقد بوجه ذلك بأن أصل الإعراب بالحركات ثم تفرع عليها الحروف المجانسة لها المأخوذ منها ، فإذا وجدت تلك الحروف كان هناك امتزاج في الجملة ، فإذا

وليسلما من التغير والانقلاب، وحركت نون الجمع الزيدة أيضا لدفع توهم إضافة أو إفرا دهر با من التقاء الساكنين وفتحت تخفيفا في اللفظ ، لأن قبلها في الرفع واو قبلها ضمة وفي الجر والنصب ياء قبلها كسرة فاو ضمت أو كسرت لثقل اللفظ جدا وربما كسرت بعد الياء ضرورة ، وأعربا بالحروف طلبا للتناسب من حيث إنهما

كان قبلها ما يجانسها من الحركات حصل شدة الانزاج فتأمله كذا بخط شيخنا الغنيمي (قوله وليسلما) أى الواو والياء من التغير عما هو المناسب لها ، وقوله والانقلاب من عطف الأنحص على الأعم ، وذلك لأنه لو كسر ما قبل الواو لانقلبت ياء لأن كل واو وقعت ساكنة بعد كسرة تقلب ياء ، ولو ضم ما قبل الياء لانقلبت واو لأن كل ياء وقعت ساكنة بعد ضمة تقلب واو (قوله وحركت نون الجمع الزيدة الخ) أما توهم الإضافة ففي نحو : مررت ببنين كرام أو كرماء ، إذ لولا النون لتوهمت الإضافة ، وأما توهم الأفراد ففي نحو : مررت بالمهتدين وبالقاضين وبالمثقين ، إذ لولا النون لتوهم الأفراد ثم حمل ما لم يوجد فيه هذا التوهم على ما وجد فيه ليجرى الباب على سنن واحد ، وما ذكره من أن النون في المثني والجمع زيدت لما ذكر هو ما اختاره ابن مالك . وأورد أنه لو اعتبر توهم الأفراد لمتنعت إضافة الجمع المنقوص المنصوب أو المجرور كرايت قاضياك ومررت بقاضيك لا لتباسه بالمفرد : وأجيب بأن ما هنا يمكن رفع الالتباس فيه بالوقف على المضاف دون المضاف إليه لأنه يوقف عليه حينئذ برد النون ، ولا كذلك فيما نحن فيه على ذلك التقدير ، لأنه لو لم ترد النون لم يمكن دفع الالتباس لاستواء حالتي وصله ووقفه على هذا التقدير .

والحاصل : أن سقوط النون الذي به الالتباس عارض يمكن زواله بالوقف ولا كذلك ما نحن فيه على ذلك التقدير .

وقال سيبويه : النون عوض عن حركة الواحد وتنوينه أى لفظا كالزبدن أو تقديرا كالأحمرين ، والحركة وإن كانت مقدرة على الحرف لكن لما لم تظهر كانت كالعدم ، ثم إنه رجح جانب الحركة مع اللام فثبتت النون معها ثبات الحركة وجانب التنوين مع الإضافة فحذفت معها ، ولم يعكس لئلا يازم الفصل بين المضاف والمضاف إليه وهو قليل بل منعه بعضهم بغير الظرف . لا يقال في القول بأن الأحرف قائمة بمقام الحركات جمع بين عوضين وهو غير جائز : لأننا نقول : الأحرف عوض عما فات من الإعراب بالحركات والنون عوض عنه وعن دخول التنوين معا (قوله هربا الخ) علة لقوله وحركت ، والتعبير هنا بهربا وفيما تقدم بفرارا الظاهر أنه نفن كقوله هنا وحركة نوع الجمع ، وفيما تقدم وحرك ما بعد علامة التثنية (قوله وفتحت تخفيفا في اللفظ) علة بعضهم بطلب الفرق ثم قال وإنما لم يكتف بحركة ما قبل الياء فارقا لتخافه في نحو : المصطفين انتهى . وفيه نظر إذ لقائل أن يقول : هذا التخلف لا يضر لحصول التمييز في نحو : المصطفين بين المثني والجمع بغير حركة ما قبل الآخر لأن الألف في نحو : المصطفى تحذف في الجمع وتقلب ياء في المثني ففي الجمع يقال جاء المصطفون وفي المثني المصطفين كما سيأتي ، وحينئذ فيقال في النصب والجر في الجمع المصطفين بياء بين الفاء والنون ، وفي المثني المصطفين بياء بين بينهما لأن ألف المثني تقلب ياء فلا اشتباه فيهما على أنه إذا كان الفرق بحركة النون لتخلف الفرق بحركة ما قبل الآخر في نحو : المصطفين ورد عليه حال إضافة المصطفين لسقوط النون الذي فرق بحركتها وكان يكفي أن يقال لم يكتف بما ذكر مبالغة في الفرق (قوله لثقل اللفظ جدا) أى ثقلا بليغا فجدا منصوب على أنه مفعول مطلق (قوله ضرورة) أى وليس بلغة خلافا لابن مالك ، وذلك كقوله :

عرفنا جعفرنا وبنى أبيه وأنكرنا زعانف آخرين

كالفرع بالنسبة للمفرد لكونهما بزيادة عليه فالإعراب بالحروف فرع بالنسبة إلى الإعراب بالحركات ، ثم الاسم إذا ثنى وكان صحيحا أو معتلا جاريا مجراه أو منقوصا أو مهموزا غير ممدود أو ممدودا همزته أصلية لحقته العلامة من غير تغيير سوى فتح ما قبلها ورد ياء المنقوص .

وأما المقصور فألفه إن كانت زائدة على ثلاثة أو بدلا عن ياء

( قوله ثم الاسم ) أى المتقدم المستوفى للشروط وقوله إذا ثنى أى أريد تثنيته ( قوله وكان صحيحا ) وهو ما ليس آخره حرف علة كزيد ورجل هذا هو المصطلح عليه ، لكن عطف قوله أو مهموزا الخ يقتضى تخصيصه بغير المهموز ( قوله أو معتلا جاريا مجراه ) وهو ما كان آخره واوا أو ياء قبلهما صاكن كظبي ودلو وعلى ومرعى ومغزو ( قوله أو منقوصا ) قيل : المراد به النقص اللغوى حتى يشمل أبوان ، وفيه نظر ظاهر لأن قوله بعد ذلك ورد ياء المنقوص يعين أن المراد به المنقوص اصطلاحا لكن يصير المعنى وردها إن كانت محذوفة كقاض منكرا وعلى العموم فشد أبان وأخان .

وفى شرح الكافية لابن مالك : وإذا ثنى ما ليس مقصورا ولا ممدودا رد إليه ما حذف منه إن كان يرد فى الإضافة وإلا فلا فيرد نحو : قاض وأب وأخ وحم وهن لا اسم وابن ويد ودم وحر وغد وفم وشد فيان وقوان وقوله « يديان بيضاوان عند محكم » ضرورة انتهى .

وقيل : إنه على لغة من قال فى المفرد يدى كرحى كما جاء رحيان ودميان على لغة من قال دى ( قوله أو مهموزا غير ممدود ) كرشأ ودخل فيه نحو : ماء فإن أصله موه قلبت الواو ألفا والهاء همزة فلا يسمى ممدودا كما نص عليه الفارسي لعروض المد فيه إذ ألفه واو فى الأصل ( قوله أو ممدودا همزته أصلية ) كقراء ووضاء والقراء الناسك والوضاء الوضىء . وخرج ما إذا كانت الهمزة غير أصلية فإن كانت عوضا من ألف التانيث كحمراء قلبت واوا لكونها زائدة محضة فهى بالإبدال الذى يناسب الحذف أولى من غيره ، وإنما لم تقلب ياء لما بين الهمزة والواو من التقارب فى الثقل وحمل على النسب ، وإن كانت بدلا من أصل ككساء فإن أصله كساو قلبت الواو همزة لتطرفها إثر ألف زائدة ترجع لإقرار الهمزة على قلبها واوا نظرا للصورة الأصابية ، وإن كانت بدلا من حرف الإلحاق كعلباء وأصله علباى بياء زائدة للإلحاق بقرطاس ثم أبدلت الياء همزة ترجع للإعلال وهو قلب الهمزة واوا على التصحيح تشبيها بهمزة حمراء من جهة أن كلا بدل من حرف زائد غير أصلى ، وكل ذلك باعتبار الأصل المطرد ( قوله من غير تغيير الخ ) وشد فى ألية وخصبة أليان وخصيان والقياس أليتان وخصيتان . وقيل : هما تنبيه على وخصى المذكورين وشد قروان بقلب الهمزة الأصالية واوا ، وفى كلام بعضهم ما يقتضى أنه لم يسمع ، وأما قولهم قائمان فى قائم وقائمة فلأن العلامة إنما لحقت قائما لأنه المذهب ( قوله وأما المقصور ) لم يأت لأما بمعاذل والظاهر وإن كان مقصورا ( قوله فألفه إن كانت زائدة الخ ) أى بأن تكون رابعة كحبلى وملهى أو خامسة كعطى أو سادسة كمستدعى فتقلب الألف ياء فتقول حبلان ومهلان ومعطيان ومستدعيان ، وشد قولهم مذروان لطرفى الألية ، والأصل مذريان لأنه تنبيه مذكرى فى التقدير ، لكن علة تصحيحه أنه لم يستعمل إلا مثنى فلم تثبت ألف قط فى مفردة حتى تقلب وقهقران وخوزلان بالحذف ( قوله أو بدلا ) يعنى أو لم تكن زائدة لكن كانت بدلا عن ياء كفتى فترجع إلى أصلها فى التثنية قال الله تعالى - ودخل معه السجن فتيان - وشد فى تنبيه حتى بكسر الحاء المهملة حموان حكاه الفراء فإن ألفه مبدلة من ياء تقول حميت المسكان حماية والقياس حميان ، وقد يكون للألف أصلان باعتبار لغتين فيجوز فيها وجهان كرحى فإنها يائية فى لغة من قال رحيث ، وواوية فى لغة من قال

أو مجهولة الأصل أو أصلية وأميلت قلبت ياء وإلا فواو .  
وحكمه إذا جمع كما إذا نثي من لحوق العلامة من غير تغيير ولا يستثنى إلا المقصور والمنقوص فإن آخرهما  
يحذف لالتقاء الساكنين ، ثم يفتح ما قبل آخر المقصور دلالة على ما حذف ، ويضم ما قبل آخر المنقوص في الرفع  
ويكسر في غيره مناسبة للحرف .

رحوت ، فيجوز حيان ورحوان والياء أكثر ( قوله أو مجهولة الأصل أو أصلية وأميات ) أى أو ثلاثة مجهولة  
الأصل وأميلت أو ثلاثة أصلية وأميلت ، فقوله وأميلت راجع للأصلية والمجهولة :  
قال الرضى : وإن كانت الألف الثالثة أصلا غير منقلبة عن شئ كمنى وعلا وإذا أعلما فإن الألف في الأسماء  
العريقة البناء أصل ، أو كانت مجهولة الأصل وذلك بأن تقع في متمكن الأصل ولم يعرف أصلها فإن سمع فيها  
الإمالة ولم يكف هناك سبب للإمالة غير انقلاب الألف عن الياء وجب قلبها ياء ، وإن لم يسمع فالواو أولى لأنه أكثر :  
وقال بعضهم : بل الياء في النوعين أولى سمعت الإمالة أولا لكونه أخف من الواو انتهى :

وصرح الدماميني برجوع القيد لهما لكانه لم يمثل للمجهولة الإمالة فلينظر ( قوله وإلا فواو ) أى وإن لم يكن  
كذلك تقلب واوا وذلك بأن كانت ثلاثة بدلا عن واو نحو : قفا وعصا ، فتقول قفوان وعصوان ، أو كانت مجهولة  
الأصل ولم تمل نحو : ددا وهو اللهو فإنه استعمل منقوصا كما في الحديث « لست من الدد ولا الدد منى » ومتما  
بالنون ددن ومقصورا فلا يدرى هل ألفه عن واو أو عن ياء ، لأن الألف في الثلاثي المعرب لا بد أن تكون عن  
أحدهما والثاني أكثر فتقول ددوان حملا على الأكثر ، أو كانت أصلية ولم تمل نحو : على وإذا ، إذا سمى بهما  
فتقول علوان وإذوان ، وهذا مذهب سيبويه ، وهناك أقوال آخر : منها أن الألف الأصلية والمجهولة تقلب ياء  
مطلقا ( قوله وحكمه ) أى حكم الإسم ( قوله من غير تغيير ) أى زائد على المثني فلا يرد أن الممدود الذي همزته  
غير أصلية بغير ( قوله ولا يستثنى إلا المقصور والمنقوص ) قال في التسهيل : إلا أن آخر المقصور والمنقوص  
يحذف في جمع التذكير وتلى علامته فتحة المقصور مطلقا .

قال الدماميني : أى سواء كانت منقلبة عن أصل نحو : ملهى ، أو زائدة كالألف أرطى وحبل إذا سمى بهما  
وعلم من قوله في جمع التذكير أن آخر المقصور والمنقوص لا يحذف في جمع التأنيث . ووجه الفرق أن علامة جمع  
التذكير ثقيلة وهى الواو والياء فلا تجامع ياء المنقوص ولا الياء والواو المنقلبة عن ألف المقصور ، وعلامة التأنيث  
وعلامة جمع المؤنث خفيفة فجاز أن تجامعهن : أما علامة جمع تصحيح المؤنث فالألف مطلقا ولا حرف أخف  
منها ، وأما علامة التأنيث فألف رفعا والياء المفتوح ما قبلها جرأ ونصبا بخلاف ياء الجمع فإنها مكسور ما قبلها انتهى .  
وقيل : إنما قلبت في المثني ولم تحذف مع التقاء الساكنين فيه لثلاثي يلتبس في الرفع إذا أضيف بالمفرد نحو :  
جاءنى أعلى إختوتك ، بخلاف الجمع فإنك تقول أعلو إختوتك وأعليهم فلا يلتبس به ( قوله فإن آخرهما ) وهو  
الألف في المقصور والياء في المنقوص ( قوله يحذف لالتقاء الساكنين ) كما فى - وأنتم الأعوان - فى المقصور  
فإن أصله الأعليون تحركت الياء المبدلة من واو فى الأصل لأنه من العلو ، وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا ثم حذفت  
للساكنين وبقيت الفتحة دليلا عليها ، وهذا بخلاف المثني من ذلك لاحذف فيه بل فيه قلب فى المقصور وزيادة ياء  
فى المنقوص إن كانت محذوفة نحو : قاض ( قوله ويضم ما قبل آخر المنقوص ) فتقول فى جمع القاضى مما ياءه أصلية  
والداعى مما ياءه منقلبة عن واو القاضون والداعون ، والأصل فيه القاضيون والداعيون حذفت ضمة الياء  
للاستئصال ، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وحذفت الكسرة التى كانت قبل الياء لثلاثي يلزم قلب الواو ياء .



وقد ألحق بكل من المثنى والجموع ألفاظ شابهتهما في الدلالة على معناهما وإن لم تكن منهما لفقد اعتبر فيهما من الشروط منها. فالملحق بالمثنى هنا أربعة ألفاظ :

لفظان بشرط ( و ) هما ( كلا وكلتا ) ولا ينفكان عن الإضافة إلى ظاهر أو مضمهر ، والشرط في إلحاقهما كونهما ( مع المضمهر ) فحينئذ يرفعان بالألف ويجران وينصبان بالياء ( كالمثنى ) لأنهما في الأغلب إذا أضيفا إلى ضمير غائب كانا تابعين للمثنى تأكيداً له كجاء الزيدان كلاهما فجعلنا موافقين لاتبوعهما في الإعراب ، ثم اطرء ذلك فيما إذا أضيفا إلى ضمير متكلم أو مخاطب ، بخلاف ما إذا أضيفا إلى ظاهر

لوقوعها ساكنة إثر كسرة ثم عوض من الكسرة الضمة المناسبة الواو ، وإن شئت قلت : استثقلت الضمة على الياء فيهما فنقلت منها إلى ما قبلها بعد سلب حركته ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ( قوله وإن لم تكن منهما ) حال أي والحال أنها لم تكن منهما ( قوله منها ) متعلق بفقد ( قوله هنا ) أي في هذا الكتاب ، وإنما قيد به لأن ما ألحق لا ينحصر في الأربعة المذكورة بل منه ما سمي به كما سيأتي في الشرح وغير ذلك ، فانظر التثنية وغيرها وما ذكره في كلا وكلتا . هو اللغة المشهورة ، وكنانة يعربونهما مضافين إلى المظهر أيضاً لإعراب المثنى ، ومن العرب من يلزمهما الألف في الأحوال كلها أضيفا إلى مضمهر أو مظهر نقله صاحب العبر ، قال الرضى : ولا أدري ما صحته ( قوله وهما كلا وكلتا ) فيه تغيير لإعراب المتن فإن كلا وكلتا مبتدأ ومعطوف عليه والخبر كالمثنى ، وكذا جعله مع المضمهر خبراً لكان المحذوفة مع اسمها وإنما هو حال من ضمير كلا وكلتا المستتر في الخبر مع أن حذف كان هنا غير مشهور وتقدم ما فيه ، وألف كلا أصل إذ لا ينقص الاسم عن ثلاثة عن ياء عند سيديويه لأنه الغالب في المتطرفة ولأنها أميلت ، وقيل عن واو لثلاثا يختلف مع كلتا فإن لامها عن واو مثل تجاه وبنت وأخت لا عن ياء كليان إذ لا ثاني له . وأما الإمالة فللكسرة أو للرجوع إلى الياء جراً ونصباً ، وألف كلتا عند سيديويه للتأنيث والتاء عن الواو . وقال الجرمي : الألف لام والتاء للتأنيث فلو سمي به ثم نكر لم ينصرف عند سيديويه وانصرف عند الجرمي . ويرد عليه أنه لا يعرف وزن فعتل وأن التاء لا تقع حشواً ولا بعد ساكن صحيح . وقال أبو علي : إنما أبدلوا لام كلتا لأنهما وقعت قبل ألف التأنيث ، ولا بد من اختلاف لفظ المذكر والمؤنث فيما عدا العلامة إذا كانت ألفاً ألا ترى أنهم قالوا أحد وإحدى . وأما اللذان لا يكون بينهما اختلاف في غير العلامة فهما المذكر والمؤنث الذي علامة تأنيثه التاء ( قوله ولا ينفكان عن الإضافة الخ ) قال الرضى : واعلم أن كلا وكلتا لا يضافان إلا إلى المعارف كما يجيء في بابيه والمضاف إليه يجب أن يكون مثنى إما لفظاً ومعنى نحو : كلا الرجلين ، أو معنى نحو : كلانا ولا يجوز تفريق المثنى إلا في الشعر نحو : كلا زيد وعمرو ، وإلحاق التاء بكلا مضافاً إلى المؤنث أفصح من تجريده نحو كلا المرأتين اهـ . وفي المغنى نحوه مع بسط .

ونقل في المغنى أن ابن الأنباري أجاز إضافة كلا إلى المفرد بشرط تكرورها نحو : كلاي وكلاك مسنان . وأجاز الكوفيون إضافتها إلى النكرة نحو : كلا رجلين عندك محسنان ، فإن رجلين قد تخصصصا بوصفهما بالظرف وحكما كلتا جاريتين عندك مقطوع يدها أي تاركة للغزل . وبه يعلم ما في إطلاق الشارح حيث لم يقيد الظاهر بكونه معرفة ولا هو والضمير بالدلالة على اثنين ( قوله مع المضمهر ) قال الرضى : وهو ثلاثة أشياء كلاهما وكلاهما وكلاهما . وهو ظاهر كما في المغنى أيضاً في امتناع كلاكم لأنه جمع ، اللهم إلا إذا تجوز به عن الاثنين ( قوله لأنهما في الأغلب ) ومن غير الغالب أن تقول كلاهما جاءني بعد ذكر شخصين فلا يكون تأكيداً وكذا كلاهما جئنا وكلانا جئنا ، وهل يقال إن من غير الأغلب أيضاً زيد وعمرو كلاهما ( قوله ثم طرد ذلك فيما إذا أضيفا إلى ضمير متكلم أو مخاطب ) نحو : جئنا كلانا وجئتهما كلاهما ، فإنهما والحال ما ذكر وإن كانا تابعين

فإنهما لا يجريان على المثني أصلا فلذا لم يلحقا به ، وجعل إعرابهما بحركات منندرة على الآخر كالمقتضون نظرا إلى إفراد اللفظ كقوله تعالى - كلنا الجنيتين أنت أكلها - .

ولما كان الإعراب بالحروف فرعاً عن الإعراب بالحركات والإضافة إلى المضمير فرعاً عن الإضافة إلى المظهر جعل الفرع للفرع والأصل للأصل :

ولفظان بلا شرط وإليهما أشار بقوله ( وكذا اثنان واثنان مطلقاً ) أى سواء أضيفا إلى ظاهر أو إلى مضمير أم لم يضافا ، لأن وضعهما وضع المثني وإن لم يكونا مثنيين حقيقة إذ لم يثبت لهما مفرد فيعربان إعرابه ( وإن ركبا ) مع العاشرة كجاءني اثنا عشر واثننا عشرة ، وكلامه يوم جواز إضافتهما إلى كل مضمير ، وليس كذلك فإن إضافتهما إلى ضمير التثنية ممنوعة فلا يقال جاء الرجلان اثناهما أو المرأتان اثنتاهما أو ثناتهما ، لأن ضمير التثنية

---

للمضمير وهو مثني من حيث المعنى إلا أنه لا يسمى مثني في الاصطلاح لأن شرطه كما تقدم أن يكون مفرداً معرباً فلا يصح في ذلك أن تكون كلاً تابعة لإعراب ما قبلها إذ هو مبني فقليل باطراد هذا معنى كلامه ، وحيث أنه فلا يخالف قول الرضى إنهما في هذه الحالة جريان على المثني لأنه أراد بالمثني ما دل على اثنين لا المثني في الاصطلاح .

قال شيخنا الغنيمي : لكن قضيته وقضية كلام الرضى أنه إذا أضيفا إلى ضمير المخاطب لا يكونان ابعيين للمثني المعرب : وأقول : قد صرحوا في باب النداء أنه يقال باتميم كلهم وكلكم ، ومثله يا غلاما زيد كلاً كما أو كلاهما على الأصل ، وحيث أنه في هذه الصورة قد تبع المثني المعرب مع الإضافة إلى ضمير المخاطب ، اللهم إلا أن يقال إن ذلك عارض وخلاف الأصل فلم ينظر إليه ( قوله فإنهما لا يجريان على المثني أصلاً ) قال الرضى : لا يقال جاءني أخوك كلا أخوك اهـ ( قوله وكذا اثنان واثنان ) أى ومثل المذكور من كلا وكلنا في أنهما كالمثني اثنان بالمثلثة للمذكر والمؤنث ، واثنان بالمثلثة للمؤنث ومثله اثنان في لغة تميم وهما من أسماء التثنية ، وقيل إنهما مثنيان حقيقة ( قوله مطلقاً ) أى حال كون كل منهما غير مقيد بكونه مع الضمير فيشمل ما قاله الشارح ( قوله إلى ظاهر ) أى غير مثني .

قال في التوضيح في باب العدد : ولا يجمع بينهما أى بين الواحد والاثنين وبين المعداد ، لا تقول واحداً رجل ولا اثنا رجلين ، لأن قولك رجل يفيد الجنسية والوحدة ، وقولك رجلان يفيد الجنسية وشفع الواحد فلا حاجة إلى الجمع بينهما انتهى : وقضية كلامه أنه إذا لم يكن رجلاين معدوداً بل كان المراد من اثنين شخصين مضافين إلى شخصين آخرين وهو المعبر عنهما برجلين جازت الإضافة لانتفاء إضافة الشيء إلى نفسه وهو ظاهر المعنى ، وكذلك في إضافتهما إلى ضمير المثني ويتعين ذلك في الإضافة إلى المفرد : وهذا معنى قول بعضهم يؤخذ من كلام الأوضح أن محل الامتناع إذا أضيفا إلى المعداد ، وأما إذا أضيفا إلى صاحبه فلا منع نحو : جاء اثناهما أى غلاماهما ( قوله فيعربان إعرابه ) الفاء للسببية ، والمعنى لأن وضعها وضع المثني فبسبب ذلك يعربان إعراب المثني ، وليسست هي الفاء التي ينصب المضارع بعدها إذا تقدم نفي كما يقع في الوهم لفساده ( قوله وكلامه يوم الخ ) يقال عليه هذا الإيهام بعينه لازم لك حيث أطلقت الإضافة إلى الظاهر ، وليس كذلك فإن إضافتهما إلى المثني ممنوعة كما تقدم ( قوله فإن إضافتهما إلى ضمير التثنية ممنوعة ) قضية ذلك صحة إضافتهما إلى ضمير المفرد وإلى ضمير الجمع فيقال مثلاً اثناء واثناهم ، وهو ظاهر إن كان المراد بالمضاف إليه غير المضاف ، وحيث أنه فنقول وكذا القول في الإضافة إلى ضمير التثنية فلا معنى لاستثنائه : والذي تحرر عندي في تحرير المسألة ولم أره منقولاً

نص في الاثنين بإضافة الاثنين إليه من إضافة الشيء إلى نفسه ليه عليه في شرح اللمحة :  
[ تنبيه ] لم يذكر فيما ألحق بالمتنى في الإعراب ما سمي به منه كزيدان عاما فكان الأولى ذكره كما ذكر فيما  
ألحق بالجمع الآتي ما سمي به منه فيرفع بالألف ويجر وينصب بالياء ، ويجوز فيه أن يجري مجرى سامان فيعرب  
إعراب ما لا ينصرف للعامة وزيادة الألف والنون ، وإذا دخل عليه أل جر بالكسرة كقوله :  
\* ألا ياديار الحى بالسبعان .

( و ) الملحق بالجمع المذكور السالم في إعرابه أربعة أنواع :

أحدها أسماء جموع وهى ما لا واحد لها من لفظها فنها ( أولو ) بمعنى أصحاب اسم جمع لا واحد له من لفظه  
بل من معناه وهو ذو نحو - ولا يأتل أولوا الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولى القرى - ونحو - إن في ذلك  
لعبرة لأولى الأبصار - ( وعشرون ) اسم جمع وليس مفرد عشرة ولا جاز إطلاقه على ثلاثين لوجوب إطلاق  
الجمع على ثلاثة مقادير الواحد ، ووجب أن يقال عشرون بفتح العين والشين ( وأخواته ) وهى من ثلاثين إلى  
تسعين بإدخال الغاية ( وعالمون ) بفتح اللام اسم جمع لعالم لاجتماعه لاختصاصه لمن يعقل ، والعالم علم فيه

أنه إن أريد بالمضاف غير المضاف إليه صححت الإضافة مطاقا لافرق بين المتنى وغيره من ضميره وغيره ، وإن أريد  
بالمضاف والمضاف إليه شيء واحد امتنعت الإضافة مطلقا . أما المتنى فلما فيه من إضافة الشيء إلى نفسه ، وأما إلى  
غيره فلعدم التطابق واتحاد المضاف مع المضاف إليه كما هو الفرض شيخنا الغنيمي ( قوله نص في الاثنين بإضافة  
الاثنين إليه من إضافة الشيء إلى نفسه ) يؤخذ منه امتناع إضافتهما إلى ما دل على اثنين بالنص ( قوله وكان  
الأولى ذكره كما ذكر الخ ) قد يقال بل ذكره لأنه أراد بالمتنى ما سمي متنى ولو فيها مضى فلا حاجة إلى ذكره  
فيما ألحق بالمتنى كذا قيل ، ولا يخفى أنه لا يدفع الأولوية الموجهة بالقياس على الجمع ( قوله فيرفع بالألف الخ )  
هذا واضح إذا سمي بصورته حال الرفع ، فهل كذلك إذا سمي بصورته حال النصب أو الجر حتى يجوز حينئذ  
أن يرفع بالألف كلامهم يشمل ذلك ، ويؤيده أنهم إذا جوزوا مع التسمية بصورة المرفوع أن ينصب ويجر  
فكذا إذا سمي بغير المرفوع يجوز أن يرفع بالألف ، وهل يجوز أيضا مع التسمية بصورة المنصوب أن يعرب  
إعراب ما لا ينصرف بأن يحول إلى صورة المرفوع ويعرب بالحركات على النون ، وفيه نظر ، والجواز بعيد  
( قوله فيعرب إعراب ما لا ينصرف ) قيده في التسهيل بأن لا يجاوز سبعة أحرف فإن جاوزها كاشهيبان  
لم يجز إعرابه بالحركات ( قوله وإذا دخل عليه أل ) كذا في التصريح ، وهل يؤخذ منه أنه إذا سمي به مقرونا  
بأل يمنع من الصرف لأن أل جزء كلمة محل نظر ( قوله ألا ياديار الحى بالسبعان ) صدر بيت عجزه :

\* أبكى عليها بالبللى الملوان \* قاله تميم بن أبى مقبل ، والشاهد في السبعان فإنه في الأصل تثنية سبع فأجراه  
مجرى سلمان إذ لو أجراه مجرى التثنية لقال بالسبعين وهو اسم موضع ( قوله وهى ما لا واحد لها من لفظها )  
أى غالبا فلا يرد أن العالمين اسم جمع لعالم ( قوله لا واحد له من لفظه ) لأنه لم يأت أول في المفرد بخلاف ذوو فإنه  
جمع ذو حقيقة ( قوله بفتح العين والشين ) فإن قيل : إن شين عشرة ساكنة في لغة الحجاز وتكسر في لغة تميم  
أو تفتح . قلت : هذا في التركيب ، نحو : اثنتا عشرة عينا قرى بالسكون والكسر ، وأما في غير التركيب  
ففتوح الشين والعين كما ذكره الشارح فالقياس في جمعه كذلك ( قوله لاختصاصه بمن يعقل ) منع بعضهم ذلك ،  
ونقل عن الراغب أنه يشمل غيرهم أيضا وإنما غلبوا في جمعهم بالواو والنون لشرفهم ، ويؤيده ما سلف  
أن كون العقل لبعض المجموع كاف ، وبتقدير الاختصاص فهو جمع لعالم مراد به العاقل ، وعلى التقديرين لا يكون

ولي غيره ، والجمع لا يكون أخص من مفردة ، ولذلك أبى سيديويه أن يجعل الأعراب جمع عرب لأن العرب يعم الحاضرين والبادين والأعراب خاص بالبادين ، هذا قول ابن مالك ومن تبعه . وعلى ما قال غيره يكون جمع تصحيح لم يستوف الشروط لأن عالم اسم جنس وليس بعلم ولا صفة .  
( و ) الثاني جموع تصحيح لم تستوف الشروط منها ( أهالون ) جمع أهل ( وواباون ) جمع وابل وهو المطر الغزير فلأنهما ليسا علمين ولا صفتين .

( و ) الثالث جموع تكسير وهي ما لم يسلم فيها بناء واحدا منها ( أرضون ) بفتح الراء جمع أرض بسكونها ، وجمع هذا الجمع لأنه ربما يورد في مقام الاستعظام كقوله :  
لقد ضجعت الأرضون إذ قام من بني سدوس خطيب فوق أعواد منبر  
( وسنون ) بكسر السين جمع سنة بفتحها ولا مها واو أوهاء لقولهم في الجمع سنوات أو سنهات

الجمع أخص من مفردة بل إما مساو أو أوسع دائرة لأن عمومته شمولي وعموم المفرد بدلي ، لكن هذا لا يقتضي كونه جمعا حقيقة وإن وقع ذلك في شرح التوضيح ؛ لأن المفرد ليس علما ولا صفة بل اسم جنس فهو من الجموع التي لم تستوف الشروط كما قاله الشارح إلا أن يقال إنه اسم جرى مجرى الصفة فيكون جمعا مستوفيا للشروط ، لكن بملاحظة أن الذي جمع إنما هو المراد به العاقل أو إنه المقلب إذ الصفة لا بد أن تكون للعاقل كما لا يخفى .

هذا وقال بعضهم : الجمع قد يكون أخص من المفرد إذ قاثون أخص من قائم ، إذ قائم يطلق على غير العاقل بحسب مفهومه ( قوله أبى سيديويه ) أى امتنع ( قوله يعم الحاضرين والبادين ) الحاضرون سكان الحاضرة وهي المدن والقرى والريف وهي أرض فيها زرع وخصب ، والبادون سكان البادية وهي خلاف الحاضرة ( قوله والأعراب خاص بالبادين ) إن كان المراد البادين من العرب فالأمر ظاهر ، وإن كان المراد أن الأعراب خاص بالبادين سواء كانوا من العرب أو العجم كما قيل به فيكون بين الأعراب والعرب عموم وخصوص من وجه ( قوله يكون جمع تصحيح الخ ) وذلك بأحد الطريقتين المتقدمتين إما منع اختصاص الجمع بالعلاء وسوخته التغليب أو ادعاء أن المراد بالمفرد العلاء فقط فقدر ( قوله ليسا علمين ولا صفتين ) اعترض بأن الأول صفة لقولهم : الحمد لله أهل الحمد ، وأجيب بأن الكلام في الأهل بمعنى ذى القرابة لا بمعنى المستحق للشيء ، واو سلم أن الكلام فيه فهو لا يقبل التاء المقصود بها التأنيث ولا يدل على التفضيل ( قوله وهي ما لم يسلم فيها بناء واحدا ) أى لغير إعلال فلا نقض بنحو : الأعلون من جمع التصحيح المتغير للإعلال ، والمراد عدم السلامة إما لفظا أو تقديرا ليدخل نحو : صنوان جمع صنو مما تغير تقديرا بأن تغدز حركة صنو وسكونه مثلهما في سلم ، وحركة صنوان وسكونه مثلهما في غلمان ، وأما دعوى التغير بالزيادة فيه دون جمع التصحيح فتحكم إلا أن يفرق بأن تلك زائدة على حقيقة الجمع بمعنى بخلافها في التكسير ، والقول بأن نحو : صنوان جمع تصحيح ، لكن ليس كل جمع تصحيح يعرب بالحروف لتخلف ذلك فيما لم يستوف الشروط لا يخفى ما فيه ( قوله منها أرضون ) اعلم أن أرضون مما شذ من باب سنين لأن مفردة أرض وهي لفظ ثلاثي لم يحدف منه شيء فكان ينبغي تأخير أرضين عن سنين ، وذكره مع بنين لينبه على شذوذهما ( قوله بفتح الراء ) إنما فتحت لأنه ناب عن أرضيات . قال المصنف : ويجوز إسكانها في الشعر ، وعبارة الدماميني : وحكى إسكانها ، وإنما كان الأصل أرضيات لأن الأرض مؤنثة نحو قوله تعالى - إن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده - وقولهم في تصغيرها أريضة ( قوله ولا مها واو أوهاء ) أوفيه للشك العارض من الجمع ومن مجيء الفعل على ما ذكر ( قوله لقولهم في الجمع الخ )

ولجىء الفعل على سائيت وسائيت ، وأصل سائيت صانوت فقايت الواو ياء لتجاوزها ، تطرفة ثلاثة أحرف (وبابه) وهو كل ما كان جمعا لثلاثي حذف لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يكسر كعزة وعزين وعضة وعضين بخلاف نحو: تمر ، لعدم الحذف ونحو : عدة وزنة ، لأن المحذوف الفاء ، ونحو: يد ودم لعدم التعويض وشذ أبون وأخون ، ونحو : اسم وبنت ، لأن العوض غير الهاء ،

أى لأن الجمع يرد الأشياء إلى أصولها . واعترض بأن فيه دورا لأن الجمع فرع الإفراد ، وقد توقف العلم بأصالة ذلك الحرف في المفرد على أصالته في الجمع ، وأجيب بمنع الدور لأن توقف الفرعية على ما ذكر توقف وجوده لا توقف علم ، وتوقف أصالة الحرف على ما ذكر توقف علم لا توقف وجود ، فلم تتحد جهة توقف ( قوله ولجىء الفعل الخ ) أى والفعل المسند إلى ضمير متكلم أو مخاطب يرد الأشياء إلى أصولها ، وإنما حذفوا الواو والهاء وعوضوا عنه التاء في محل المعوض منه على القياس كراهة تعاقب حركات الإعراب على الواو لاعتلالها وعلى الهاء لخفائها . وقد يقال لادلالة في الجمع مجيء الفعل على ما ذكر على تعيين أحدهما كما هو المشهور لجواز أن يكون له أصلان باعتبارهما اختلاف الجمع ومجيء الفعل على ما ذكر ( قوله جمعا لثلاثي ) عبارة ابن الناظم ثلاثي في الأصل ، وفي بعض النسخ ثلاثي الأصول ، وقضيتا أن منه مزيد الثلاثي لأنه لم يتعرض لسلب الزيادة : وحاصل ما ذكره من هذا النوع الذى هو محذوف اللام ثلاثة أنواع : مفتوح الفاء كسنة فتكسر في الجمع وقد تضم حكى ابن مالك سنون بالضم ، ومكسورها كعضة فتسلم في جمعه غالبا وقد تضم نقله الصاغاني في عزين ومضمومها كثة فيجوز في الجمع ضمها وكسرها ( قوله ولم يكسر ) أى تكسيرا يعرب فيه بالحركات فلا ينافى قوله أولا والثالث جموع تكسير ( قوله كعزة ) بكسر العين المهملة وفتح الزاى الفرقة من الناس ، وأصلها عزى فالهاء عوض من الياء التى هى لامها ، وتجمع على عزى وعزين ، والعزين الفرق من الناس المختلفة ، لأن كل فرقة تعزى إلى غير من تعزى إليه الأخرى ( قوله وعضة ) أصله عضه بالهاء من العضه وهو الكذب والبهتان ، وفى الحديث « لا يعضه بعضكم بعضا » فلامها هاء ، وقيل أصلها عضو من قوطم عضيته تعضية إذا فرقه فلامها واو ، ويدل للأول تصغيرها على عضية ، والثاني جمعها على عضوات ، لأن كلا من التصغير والجمع يرد الشيء إلى أصله ( قوله بخلاف تمر ) أى وبخلاف الرباعى ( قوله ونحو عدة وزنة ) أى من كل ما كانت الهاء فيه عوضا عن الفاء وأصلهما وعد ووزن بكسر أولهما وسكون ثانيهما فاستثقلت الكسرة على الفاء فنقلت إلى ما بعدها ثم حذف الواو وعوض منها الهاء ، وشذ لدون جمع لدة وأصلها ولدة وهى المساوى فى السن ، ومحل ما ذكر إذا لم يكونا علمين لمذكر ، فإن كانا علمين له جمعا هذا الجمع فيقال عدون وزنون ، وهذا بخلاف شفة وشاة إذا جعلنا علمين فلا يجمعان هذا الجمع لما شرطه بعضهم من كون الكلمة لا تكسر لها قبل العلمية كما صرح به الدماميني ، وكان ينبغى للشارح أن يذكر محذوف العين فى المختز عنه ( قوله ونحو يد ودم ) أى مما حذف لامه ولم يعوض منها شيء وأصلهما يدى ودى بسكون الدال والميم . وذهب الكوفيون إلى فتح الدال ، والمبرد إلى فتح الميم ( قوله وشذ أبون ) أى لعدم التعويض ولو قال فشذ بالفاء لكان أولى ، وكأبين ما جمع بالواو والنون من الأسماء الستة على مامر ( قوله لأن العوض غير الهاء ) وهو همزة الوصل فى اسم وتاء التأنيث فى بنت : والفرق بين التاء والهاء أن تاء التأنيث لا تبدل فى الوقف هاء وتكتب مجرورة ، وهاء التأنيث يوقف عليها بالهاء وتكتب مربوطة ، وقيل إن التاء فى بنت وأخت ليست للتأنيث لأن ما قبلها ساكن صحيح والصيغة كلها للتأنيث وقيل للإلحاق بجذع أو للتثانى بالثلاثي ولو سمي بأخت وبنت لم يجمع هذا الجمع لخلافه للفرء ( ١٦ - يس فاكهى - أول )

ونحو : شاة وشفة لتكسيرا على شياه وشفاه ( وبنون ) جمع ابن وقياس جمعه جمع السلامة ابنون كما يقال في التثنية ابنان ، ولكن خالف تصحيحه تثنيته لعله تصريفية أدت إلى حذف الهمزة .

( و ) الرابع مسمى به منه أو مما ألحق به فنه ( عليون ) اسم لأعلى الجنة ، وهو في الأصل جمع على بكسر

فإنه أجاز حذف التاء وجمعهما بالواو والنون ( قوله ونحو : شاة وشفة ) أصل شاة شوهة بسكون الواو فلما لقيت الواو الهاء لزم انفتاحها فانقلبت ألفا فصار شاهة فحذفت لامها وهي الهاء وعوض منها هاء التأنيث ، وأصل شياه شواه قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ، وأصل شفة شفة فحذفت لامها وهي الهاء أيضا وعوض منها هاء التأنيث . والدليل على أن اللام هاء التصغير والتكسير وإنما لم يجمعها بالحروف لأن العرب استغنت بتكسيرا عن تصحيحهما ، وشذ نحو ظبين جمع ظبية مع أنهم كسروها على ظباء ولام ظبية المحذوفة واو . قالوا : ظبونه إذا أصبته بالظبة وهي طرف السيف ( قوله وبنون ) لم يذكر الشارح غرض المصنف من هذه الكلمة وهي ليست من الأنواع الأربعة ، ولعله قصد بها الإشارة إلى أنها خالفت باب سنين ، ولو جعلها الشارح مما خرج بقيد هاء التأنيث وقال بعد اسم وشذ بنوجاد ( قوله لعله تصريفية الخ ) قيل هي خفة التثنية ونقل الجمع :

وقال الشهاب القاسمي في شرحه : وبنون جمع ابن وقياسه ابنون ، لكنه جمع على أصل ابن وهو بنو بحذف اللام نسيا منسيا في الجمع كما حذفت في الواحد ، وإن جاءت تثنيته على القياس حيث قيل ابنان كأنهم أرادوا أن ينهوا على أن ياء الفاء في الأصل مفتوحة انتهى : وهو مأخوذ من كلام الدماميني في شرح التسهيل .

وكتب شيخنا الغنيمي : قد يقال ولم أره منقولاً : إن صورة المعوض عنه وهو الواو موجودة في الجمع ولا كذلك في التثنية ، أو يقال لم تحذف في التثنية ويقال بنان لوجود اللبس بالبنان وهي الأصابع انتهى :

وكتب شيخنا عبد الله الدنوشري بهامش نسخته [ شرح التوضيح ] مانصه : وذلك لأن ابنا أصله بنو حذفت لانه للتخفيف وعوض عنها همزة الوصل والجمع يرد الأشياء إلى أصولها ، فلما جمع رجعت الواو فذهبت الهمزة ثم حذفت الواو لعله والمحذوف لعله كالثابت فلم تأت الهمزة ، وأما في التثنية فلو رجعت الواو لم يكن هناك ما يقتضي حذفها لأنها متحركة بالفتح والفتح خفيف ، وقد حذفت أولاً لغرض التخفيف فلو رجعت لزال ذلك الغرض ، والمانع من حذفها لو رجعت ومن قبلها ألفا مسكون ما بعدها ولو حذفت لصار اللفظ بنان فيحصل اللبس بينان الكف بخلاف بنون ( قوله فنه عليون ) أي مما سمى بالملحق ، وانظر حكمة التمثيل به دون أن يمثل بما سمى به من الجمع ( قوله اسم لأعلى الجنة ) استدل على ذلك في التصريح بقوله تعالى - إن كتاب الأبرار لفي عليين - وفيه أن بقية الآية تدل على أن عليين اسم للكتاب المرقوم إلا أن بصار إلى إضمار ، والتقدير محل كتاب وفي الرضى : وهو اسم لديوان الخير على ما فسر الله تعالى في قوله - كتاب مرقوم يشهده المقربون - فعلى هذا ليس فيه شذوذ لأنه يكون علما منقولاً عن جمع المنسوب إلى علية وهي الغرفة ، والقياس أن يقال في المنسوب إليها على ككسرى في المنسوب إلى كسرى ، وإن كان عليون غير علم بل هو جمع علية وليس بمنسوب إليها بمعنى الأماكن المرتفعة على أن معنى قوله - كتاب مرقوم - مواضع كتاب مرقوم ، فهو شاذ لعدم العقل ( قوله جمع على ) لم يستوف الشروط فهو ملحق بالجمع قبل أن يجعل علما .

فإن قيل : ماسند الشارح في أن المصنف أراد عليون المسمى به إذ يحتمل أنه من جموع التصحيح التي لم تستوف الشروط لأنه مفرد ليس بعلم ولا صفة ؟

قلت : لو أراد ذلك ذكره مع أهلين ولم يفصل بينهما بسنون وبابه ، وهماوم أنه ليس من باب سنين لعدم

العين واللام مع تشديد اللام والياء وزنه فعيل من العلو (وشبهه) مما سمي به كزيدون علما ، فهذا وما قبله من الأنواع (كالجمع) المذكور السالم في إعرابه بالحروف ، ويجوز في هذا أن يجري مجرى غسايين في لزوم الياء ، والإعراب بالحركات الظاهرة على النون منونة إن لم يكن أعجميا فإن كان كقنسرين امتنع التنوين وأعرِب لإعراب ما لا ينصرف .

وما تقدم من أن المثني والجمع معربان بالحروف هو المشهور من أربعة مذاهب فيهما وكلها مشككة . ومذهب الخليل وسيبويه أن هذه الأحرف محل الإعراب كالدال من زيد والحركات مقدرة فيها ، واختاره الأعمى وهو أقوى المذاهب ومع ذلك فقد رد بما هو مذكور مع جوابه في المطولات : وذهب الزجاج إلى أنهما مبنيان لتضمنهما معنى واو العطف كخمسة عشر ، وليس الاختلاف إعرابا عنده بل كل واحدة صيغة مستأنفة كما قيل

تغيير واحده ( قوله وشبهه ) معطوف على الأول وهو قوله أولو والضمير يرجع للجمع ، وهل يصح أن يرجع الضمير إلى عليين مع العطف عليه أو على أولو تأمل ( قوله فهذا وما قبله الخ ) إشارة إلى أن قواه كالجمع خبر عن قوله أولو وما عطف ( قوله ويجوز في هذا أن يجري مجرى غسايين ) أى يجوز في هذا النوع الرابع أن يجري مجرى غسايين . والغسايين : هو ما يسيل من جلود أهل النار وصديدهم ، وبعضهم يطرد هذه اللغة في الجمع نفسه كالمحقق به ، والشرط في الإجزاء المذكور أن لا يتجاوز سبعة أحرف كاشهيبايين ، فإن تجاوزها أعرِب بالحروف ( قوله من أربعة مذاهب الخ ) فالأول إعرابها بالحروف . ومما استشكل به أن أصل الإعراب بالحركة فيمكن تقديرها من غير خروج عن الأصل . الثاني أن الإعراب مقدر فيما قبلها وهو الدال وهو رأى الأخفش ، ومن جملة ما رد به أنه تقدير في غير الآخر والإعراب لا يكون إلا آخر ، وبأنه لم يحتاج إلى تغييرهما كما لم يحتاج إلى تغيير بعد الإعراب والمقدر قبل ياء المتكلم . الثالث : أن الحروف دلائل الإعراب بمعنى أنك إذا رأيتها فكانت رأيت الإعراب ، وبه فسر أبو على مذهب الأخفش . واستشكل بأنه يؤدي إلى أن تكون الكلمة معربة ليس لها جرف إعراب وذلك غير موجود في الأسماء . الرابع : أن الإعراب ببقاء الألف والواو رفعا وانقلابهما نصبا وجرا ، وعليه المازني وطائفة ، وهو مبنى على أن الإعراب معنوى .

قال ابن عصفور : كأن الأصل قبل دخول العامل زيدان وزيدون فلما دخل العامل لم يحدث شيئا فكان ترك العلامة يقوم مقام العلامة ، فلما دخل عامل النصب والجر قلب الألف والواو فكان التغيير والانقلاب وعدمه هو الإعراب ولا إعراب ظاهر ولا مقدر . ورده ابن مالك باستلزامه مخالفة النظائر إذ ليس في المعربات ما ترك العلامة له علامة . وبهذا التقرير تعلم أن قول الشارح : ومذهب الخليل وسيبويه الخ خارج عن المذاهب الأربعة خلافا لمن خلط وخبط قاله شيخنا ( قوله فقد رد بما هو مذكور الخ ) قال الرضى : وفهم الإعراب من هذه الحروف يضعف هذا القول . ورده ابن مالك أيضا بلزوم ظهور النصب في الياء وبلزوم تثنيته المنصوب والجرور بألف لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها ، وأجاب أبو حيان عن الأول بأنهم لما حملوا النصب على حالة الجر أجروا الحكم على الياء حكما واحدا فكما قدروا الكسرة قدروا الفتحة تحقيقا للحمل . وعن الثاني بأن المانع من قلبها قصد الفرق بين المثني المذكور وغيره وإن كان القياس ما ذكر من القاب ولذلك لاحظته من العرب من يجري المثني بالألف مطلقا انتهى . وأجيب أيضا بأنه ليس للمقدر حكم الملفوظ . وأوردوا على جواب أبي حيان الأول أن الكلام على تقدير الإعراب بالحركات مقدرة ولا محل على ذلك التقدير لأن النصب بفتحة مقدرة على الياء والجر بكسرة مقدرة على الياء فما معنى ذلك الجواب ؟ ويمكن أن يجاب بأن المراد بأنهم قلبوا الألف ياء

في هذان واللذان عند غيره ، ورده الرضى . ومن العرب من يلزم المثني الألف مطلقا ويعربه بحركات مقدزة على الألف كالمقصود ، ومنهم من يازمه الألف دائما ويعربه بحركات ظاهرة على النون لإجراء له مجرى المفرد : ( و ) إلا ( أولات ) بمعنى ذوات وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناها وهو ذات ونظيره ألو في كونه اسم جمع إلا أن المختص بالعاقل ولم يذكر هنا مما حمل على جمع المؤنث السالم غيره ، ومثله ما سمي به منه كأذرعات وعرفات

في حالة الجر وإن يكن إعرابا لبقاء صورة الكلمة في أحوالها ، ولما كانت الياء أنسب بحالة الجر لمناسبتها الكسرة التي هي الجر حلوا النصب على الجر لمناسبتها في أن كلا فضلة ، ولما حملوه عليه ناسب أن يوافق في تقدير إعرابه وأن تقلب ياء موافقة بين المحمول والمحمول عليه ( قوله ورده الرضى ) بأنه لم يحذف المعطوف في خمسة عشر بل حذف حرف العطف فبنى . أما المثني والمجموع فقد حذف المعطوف من حرف العطف لو سلم أنه كان مكررا بحرف العطف فلم يبق المتضمن لمعنى حرف العطف :

فإن قال : بل المفرد الذي لحقه علامة التثنية والجمع تضمن معنى حرف العطف لوقوعه على الشئين أو الأشياء ، وعلامة التثنية دليل تضمن ذلك المفرد واوا واحدة ، وعلامة الجمع دليل تضمنه أكثر من واو : قلنا : بل أهدر معنى العطف لو سلمنا أن أصله كان كذلك وجعل المفرد في المثني واقعا على شئين بلفظ واحد لا على وجه العطف كلفظة كلا إلا أن كلا لما لم تقع على المفرد لم تحتج إلى علامة المثني لعدم اللبس بخلاف زيد ، وكذا جعل المفرد في الجمع واقعا على أشياء كلفظ كل إلا أن كل لم تحتج إلى علامة الجمع إذ لا تلتبس بالمفرد لأنها لم توضع له ، وليس كل لفظ مفرد يطلق على ذى أجزاء متضمنة لواو العطف وإلا وجب بناء ألفاظ العدد كخمسة ونحو : كل ورجال ، بل إذن لم توضع كلمة واحدة للمجموع ، ويبطل مذهب الزجاج لإعراب نحو : مسلمات ورجال اتفاقا مع اطراد ما ذكر فيهما انتهى ملبخصا ( قوله كالمقصود ) وأما نونه في هذه الحالة فظاهر كلامه أنها مكسورة : وقال ابن عصفور : يجوز فتحها على هذه اللغة ( قوله ويعربه بحركات ظاهرة الخ ) حكى الشيباني هذان خيلان ( قوله وإلا أولات ) قيل : إنما قدمه مع كونه ملحقا لعله لنطقهم بإعرابه كذلك ، ولا يخفى ما فيه إذ في جمع المذكر السالم نطق بكثير من الملحقات ومع ذلك أخرها إلا أن يقال هذا أمر مناسب بعد الوقوع فلا ينبغي نقضه .

وقال بعض الأفاضل : إنما قدمه ليتصل بالملحقات قبله وإن لم يكن من جنسها . ويمكن أن يقال إنما قدمه على قوله وما جمع لثلاث يقع في الوهم أن قوله وما جمع الخ عطف على مدخول الكاف في قوله كالجمع فيتوهم أنه من الملحق بجمع المذكر ، وأن قوله فينصب بالكسرة يختص بأولات :

قال شيخنا : وأصل أولات أوليات بضم الهمزة وفتح اللام قلبت الياء ألفا ثم حذفت لاجتماعها مع الألف والتاء المزيدين ووزنه فعلت وهو كذا يلزم الإضافة إلى اسم جنس ظاهر ( قوله ولم يذكر الخ ) أى بناء على ما في بعض النسخ والذي في غالبها ذكر ، وما سمي به منهما أى من أولات ، وما جمع بألف وتاء مزيدين ( قوله كأذرعات وعرفات ) قيل في التمثيل بذلك نظر إذ لا واحد لكل منهما فإنه لم يوجد أذرة وعرفة ، وقول الناس عرفة شبيه بمولد وليس بعربي محض كما في الصباح عن الفراء . ويجاب بأن ما في الصباح عجيب فقد ثبت في الحديث «الحج عرفة» وعرفة كلها موقف» لكنه يبقى النظر بالنسبة لأذرعات . ويمكن الجواب على بعد بأن الضمير في قول الشارح منه راجع إلى ما في قوله مما حمل عليه ، أو راجع إلى جمع المؤنث السالم بناء على أنه علم ، أو كالمعلم



بالتنوين فيهما ، وبعضهم يحذفه مراعاة للعلمية والتأنيث ، وبعضهم يعرب هذا النوع إعراب ما لا ينصرف مراعاة للتسمية ، وقد روى بالأوجه الثلاثة قول امرئ القيس .. تنورتها من أذرعات وأهلها ( وراجع بألف وتاء مزيدتين ) على مفردة وعدل عن تعبير غالبهم بجمع المؤنث السالم وإن كان جريا على الغالب كما قال الخبيصى إلى ما قاله تبعاً لأبي حيان ليضم ما كان مفردة مذكراً كحجرات وماسلم فيه بناء الواحد كما ذكر وما تغير فيه ذلك كسجديات ، لكن يرد عليه أن الذى جمع بألف وتاء مزيدتين هو المفرد وهو لا ينصب بالكسرة . ويجاب بما قاله ابن الصائغ أن الذى جمع بهما معناه الذى وقع عليه ما يجمع بهما وهو المجموع بهما

على ما أعرب بالإعراب المخصوص وإن لم يكن جمعا ويكون فى الكلام شبه استخدام . وقد يقال إنه مثال لغير أولات ، وجملة ومثله مسمى به منه معترضة والضمير للجمع غاية الأمر أنه لم يمثل له لظهوره ( قوله بالتنوين فيهما ) وهو للمقابلة فلا يرد أن حقهما منع الصرف ( قوله مراعاة للعلمية والتأنيث ) أى مع إعرابه بما كان يعرب به قبل التسمية ففى ذلك مراعاة للجمع فى الإعراب وما لا ينصرف فى حذف التنوين وإن لم يكن فلا صرف السكونه مشبها له فى الصورة .

قال الأشموني فى [ شرح التوضيح ] : وتكون الكسرة فى حال الجر نائية عن الفتحة لأنه عند هؤلاء غير منصرف للعلمية والتأنيث انتهى : وقضية ذلك أنه لو سمي به مذكر كان مصروفا ، ووجهه أن التأنيث اللفظى هنا غير معتبر لأنهم صرحوا بأن مثل هذه التاء ليست للتأنيث ، وبأن تاء التأنيث التى تمنع الصرف هى التى تقلب فى الوقف هاء ، فما اقتضاه كلام ابن عقيل فى [ شرح التسهيل ] من أنه لا فرق حيث مثل له بهنداء علم رجل أو امرأة محل نظر إلا على قول غير الجمهور إنها كهاء التأنيث ( قوله تنورتها من أذرعات وأهلها ) صدر بيت لامرئ القيس الكندى فى محبوبته عجزه : بيثرب أدنى دارها نظر على : ومعنى تنورتها نظرت إلى نارها بقلبي ، وأدنى أقرب إلى الأرض وهو مبتدأ خبره نظر : أى منظور أو ذو نظر :

قال شيخنا عبد الله الدنوشى : المراد المكان الذى يقرب من دارها صاحب نظر على : أى الراى إذا أراد أن ينظر إلى دارها فلا بد أن ينظر فى محل عال فكيف بمن هو بأذرعات ، فالإخبار بالمصدر عن أدنى على حذف مضاف تقديره ذو نظر عال ( قوله بألف وتاء مزيدتين على مفردة ) أى بأن لا يكونا فى المفرد أصلا أو يكونا ، لكن لا يبايلان بالفاء والعين واللام كفاطمة وبنت وأخت كما نبه عليه الدمامينى فى [ شرح لامية العجم ] ردا على الصفدى ، وإنما وجبت له علامتان ليكونا كزيادتي جمع المذكر ، وخصت الزيادة بالألف والتاء لأنه عرض فيه الجمعية وتأنيث غير حقيقى ، وكل واحد من الحرفين يدل على كل من المعنيين كرجال وسلمى والحماله وضاربة .

لكن قال الراعى فى [ شرح الألفية ] : دلالة الألف والتاء على التأنيث مسلمة دون الجمعية ، وإنما نفهم الجمعية من أبنية الجموع ( قوله وإن كان جريا على الغالب ) وقد يقال إنه صار فى الاصطلاح اسما لما جمع بألف وتاء مزيدتين ، ومع ذلك فتعبر المصنف أولى لأنه لا إبهام فيه ( قوله كحمامات ) لو قال طاحات كان أولى ، وجمع حمام على حمامات غير مطرد على ماسياتى ( قوله كما ذكر ) أى فى قوله - خلق الله السموات - وهذا بناء على أن ذكر بصيغة الماضى المبني للمعلوم ، فإن كان بصيغة المبني للجهول فالمراد كما ذكر فى قول الشارح حمام وحمامات ( قوله كسجديات ) يفتح الجيم جمع سجدة بسكونها كحبل وحبلات وصحراء وصحراوات ، ألا ترى أن الألف قلبت ياء والهمزة قلبت واوا وكغرفة وغرفات بضم الراء وفتحها وسبدرة وسدرات بكسر الدال

فهو المفرد بوصف ضم غيره إليه لا المفرد قبل ضم غيره إليه ، واشترط كغيره أن تكون الألف والتاء مزيدتين احترازاً عن نحو : قضاة وأبيات إذ الألف في الأول والتاء في الثاني أصليتان .

قال جدى رحمه الله تعالى في شرحه على الآجرومية : ولا حاجة إلى هذه الزيادة لأن ذلك غير داخل تحت قولنا ما جمع بألف وتاء إذ المتبادر من ذلك أن تكون الألف والتاء مستحدثتين لأجل الجمع ، ولهذا اقتصر ابن مالك على قوله : وما بتا وألف قد جمعا . والذي يجمع بألف وتاء قياساً مطرداً خمسة أنواع : ذو التاء مطلقاً ، وعلم المؤنث كذلك إلا ما استثنى منهما ، وصفة مذكر لا يعقل

وفتحها ( قوله فهو المفرد الخ ) أنت خبير بأن المفرد بوصف الضم ليس هو المعرب هذا الإعراب ، بل المعرب هذا الإعراب مجموع المضموم والمضموم إليه ، فالأولى الجواب بأن المراد الجمع الذى جمع بهما أى الذى آلة جمعيته إلحاقهما ( قوله ضم غيره ) وهو الألف والتاء ( قوله لا المفرد قبل ضم غيره ) إذ لا يصدق عليه ، والحال ما ذكر أنه جمع بهما بخلافه مع اعتبار الضم إليه ، ومآله أن الذى يعرب هذا الإعراب هو المسمى بالجمع بهما يعنى ما يطلق عليه ذلك تأمل ( قوله أصليتان ) وهى الباء فى الأول والواو فى الثانى لانتقال ألف قضاة وعزاة عن أصل ، فإن أصلهما قضية وغزوة بفتح القاف والغين كساحر وسحرة فضموها بعد قلب اللام ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فرقاً بينها وبين المفرد كفتاة ، وإنما قدرنا كذلك لأنهم لم يروا جمعا على هذا الوزن فى الصحيح والمعتل إذا أشكل أمره بحمل على الصحيح ، وهذا عند غير ابن مالك ، وأما هو فقال : إن فاعل المعتل اللام يجمع على فعلة ( قوله قال جدى الخ ) أى تبعاً لغيره من شراح الألفية وغيرها ، وهو مبنى على أن الباء صلة جمع وذلك لأنه يؤخذ من باء الآلة المتعلقة بجمع زيادة الألف والتاء فلا حاجة للتقييد بزيادتهما ، وما هنا تبعاً للتسهيل مبنى على أن الباء للملاسة وهى مع مجرورها فى موضع الحال من فاعل جمع : أى ما جمع ملتبساً بذلك فقيدته زيدتين لا بد منه فكلا الأمرين صحيح . وينقدح من هذا أن تحقق الاحتراز يتوقف على تلك الزيادة ، لأن خروج المختز عنه بدونها مبنى على أمر غير متعين لاحتمال غيره ، على أنه قد يمنع أن الخرجات لم يدل على جميعتها بالألف والتاء وأصالة أحدهما لاتنافية ذلك ( قوله لأن ذلك ) أى قضاة وأبيات ( قوله قياساً مطرداً ) أى جمعا مقيساً أو ذا قياس وقوله مطرداً وصف مفيد للتأكيد ( قوله خمسة أنواع ) أى وما سواها مقصور على السماع ، وذلك كأرضيات وسجلات وحمامات وسراقات وهو ما قاله ابن مالك . وقضية كلام الجامع أنه مطرد فيها لم يكسر من نحو : سراقد وحام ، وهو ما نقله الرضى عن الفراء فى كل خماسى أصلى الحروف لاستكراه تكسيره ( قوله ذو التاء مطلقاً ) أى تاء التانيث المبدلة فى الوقف هاء كتمرة ، والساكن ما قبلها كبنت وأخت وكذا كيت وذيت لو سمي بهما ولو مذكرا ، وشمل قوله مطلقاً العلم واسم الجنس والمدلول فيه بالتاء على تانيث أو مبالغة كنسابات ( قوله وعلم المؤنث كذلك ) أى مطلقاً سواء كانت العلامة ظاهرة كعزة وسلمى وخنساء أو مقدرة كزئب وهند ، وسواء كان لعاقل أو غيره ، وقول ابن أبى الربيع : شرطه أن يكون لعاقل لا يعرف لغيره ( قوله إلا ما استثنى منهما ) أما الأول فاستثنى منه المرادى شفة وشاة وأمة وامرأة وقرعة فى النداء فلا يجمع هذا الجمع استغناء بتكسيرها ونازعه الدمامين فنقل ما يصرح بجمع شفة على شفها لا شفات برد ما ذهب فى الواحد كما فى فعل فى التكسير . وفى الصحاح أن الناقص من شفة الواو لأنه يقال شفوات ، وحكى فى المحكم لجمع أمة أمثلة منها أموات . وأما الثانى فيستثنى منه ما تقدم إذا كانت أعلاماً ، وباب قطام فى لغة أهل الحجاز ( قوله وصفة مذكر لا يعقل ) كجبال راسيات وأيام معدودات فلا حاجة لقول أبى البقاء إنه أجرى معدودات على لفظ أيام وقابل الجمع بالجمع

ومصغره، واسم جنس مؤنث بالألف إلا ما استثنى منه، وتحذف له التاء فإن كان قبلها ألف أو همزة فكالتثنية، وتُجمع حروف المعجم فما كان فيه ألف جاز قصره ومدّه بالإجماع فينصب بالكسرة وجوبا محلا للنصب على الجر قياسا على أصله وهو جمع المذكر السالم، وقضية إطلاقه أنه ينصب بها وإن كان محذوف اللام كثبة ولغة وهو مذهب البصريين - وذهب بعض النحاة إلى أن محذوف اللام إذا لم ترد إليه لامه في حال الجمع يكون نصبه بالفتحة. وفي التسهيل أت ذلك لغة، وجرى عليه في الأوضح وسكت عن رفعه وجره لحيثهما على الأصل، وحيثما يعلم استواء جره ونصبه

مجازا، والأصل معدودة كما قال سبحانه - إلا أياما معدودة - أو جاء الجمع على معنى ساعات الأيام لأن الأيام تشتمل على الساعات لأنه بناء على أن معدودات واحدها معدودة، واليوم الذي هو واحد الأيام لا يوصف بمعدودة. وأنت قد علمت أن واحد معدودات معدود، وأن صفة مالا يعقل يجمع بالألف والتاء بخلاف صفة المؤنث كحائض والعافل كعالم، نعم إن كانت صفة المؤنث خماسية الأصول جمعت هذا الجمع كما في نص الرضى (قوله ومصغره) أى مصغر المذكر الذى لا يعقل نحو: فليسات ودريهمات ودنيزيرات، وخرج بذلك مصغر المؤنث أرينب وخنصر تصغير أرنب وخنصر وهما مؤنثان (قوله واسم جنس مؤنث بالألف) أى المقصورة أو الممدودة اسما أو صفة، وخرج باسم جنس العلم كموسى وزكريا، وبمؤنث اسم جنس المذكر لم يجمع جمع تسكير فالجمهور على عدم اطراده كحما مات وسراقات خلافا للفراء في اطراده وقوله بالألف أخرج المؤنث بالتاء فقد تقدم أنه يجوز مطلقا، والمؤنث بغير علامة فإنه لا يجوز مطلقا كعين وسن فلا يجمع بالألف والتاء، وشذ من ذلك أم حيث جمعت بهما (قوله إلا ما استثنى منه) وذلك فعلى إعلان كسكرى مؤنث سكران وفعلاء أفعل نحو: حمراء مؤنث أحمر، كما لا يجمع مذكرهما بالواو والنون نعم إن جعل سكرى وحمراء علمين جمعا هذا الجمع، ولو كانت العلمية حكما نحو: بطحاء فإنه في الأصل صفة مقابلة لأبطح إلا أنها غلب استعمالها بدون موصوف فأشبهت الأسماء فجمعت جمعها فقييل بطحوات (قوله وتحذف له التاء) أى وجوبا استغناء بتاء الجمع ولثلا يجمع بين علامتى تأنيث (قوله فإن كان قبلها ألف) أى قبل التاء المحذوفة ولا ينخص الحكم بذلك بل حكم المقصور والممدود تقدمه تاء أولا حكم التثنية، فإن كان قبلها ألف أو همزة قلبت الألف ياء في نحو فتاة، وواو في نحو: قناة، وأقرت الهمزة في نحو: سقاء، أو قلبت واو فتقول فتيات وقنوات وسقاعات وسقاوات وتقول في حبلى حبليات، وفي متى مسمى به أنثى متيات بالتاء، وفي عصا وإذا مسمى بهما أنثى عصوات وإذوات بالواو، والهمزة التى تلى التاء زائدة تصحح إن كانت أصلية نحو: قراءة وقراءات، ويجوز فيها القلب والتصحيح إن كانت بدلا من أصل نحو: بناء وبناءات وبنائات، وإنما قيد الحكم بما ذكر لثلا يفهم أنه مخالف للتثنية لأنه لم يبينه في التثنية (قوله وتجمع حروف المعجم) أى أسماء حروف الخط المعجم: أى التى وقع عليها الإعجام، فالمعجم كالمدخل والمخرج وهو التثنية وإطلاقه عليها تغليب لأن النقط في بعضها، أو المعنى حروف الإعجام: أى إزالة المعجمة وذلك بالنقط، وإنما يتم هذا إذا جعل الهمزة مقيسا أو مسموعا في هذه الكلمة، وعلل في المعجم بأنها لإعلام، وفيه نظر فقد صرح الرضى وغيره بأنها نكرات بدليل وضعها بالنكرات نحو: هذه ياء حسنة، ودخول الألف واللام عليها كالباء والتاء (قوله فما كان فيه ألف) أى فما كان آخره ألفا فخرج نحو: دال ذال صاد ضاد (قوله جاز قصره ومدّه) فيقال على القصر بايات بقلب الألف المقصورة ياء، وعلى المد بايات بالإقرار للهمزة (قوله فينصب الخ) صريح في إعرابه، وزعم الأخفش أنه مبنى في حالة النصب وهو فاسد إذ لا موجب لبنائه (قوله وذهب بعض النحاة) هو هشام من الكوفيين، وأجاز غيره منهم نصب هذا الجمع بالفتحة مطلقا (قوله إذا لم ترد إليه لامه الخ) فإن ردت في الجمع كسنوات أو سنهات نصب

في الإعراب بالكسرة ، وإنما تخلف الفرع عن الأصل في الإعراب بالحروف لعلة مفقودة في الفرع ، وهي أنه ليس في آخره حرف يصلح للإعراب ( كـخلق الله السموات ) فالسموات منصوب بالكسرة على المفعول به عند الجمهور وعلى المفعول المطلق عند الجرجاني والزحشرى وابن الحاجب ، ورجحه في المعنى بأن المفعول به ما كان موجوداً قبل الفعل الذي عمل فيه ثم أوقع الفاعل به فعلاً .

والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاداه وإن كان ذاتاً لأن الله سبحانه وتعالى موجود للأفعال والذوات جميعاً ، ومثله في هذا الخلاف : خلق الله العالم ( و - أصطفي البنات - ) أفاد بذلك المثالين أن هذا الجمع بعضه مقيس كبنيات في جمع بأت ، وبعضه مسموع كسموات جمع سماء ، وأن ما فيه تاء التأنيث إذا أريد جمعه هذا الجمع تحذف تاؤه هرباً من اجتماع علامتي تأنيث في كلمة واحدة ( و ) إلا ( ما لا ينصرف ) وهو الاسم المعرب الفاعل للصرف الذي هو التنوين

بالكسرة نحو : اعتسكت سنوات أو سنهات وسمع رأيت بناتك بفتح التاء حكاه ابن سيده ( قوله وإنما تخلف الفرع الخ ) جواب عما يقال قد كملت مزية كون جمع المؤنث السالم معرباً بالحركات فهلاكمت مزية نصبه بالفتحة أيضاً ( قوله ليس في آخره ) لو قال ليس آخره كان أخصر وأظهر ، ولعل وجه ما قاله أن المراد في موضع آخره حروف تصلح للإعراب أو آخره أعم من الحروف المذكورة ، والعام يصلح أن يكون ظرفاً للخاص ( قوله ما كان موجوداً قبل فعل الفاعل الخ ) أي فيإيقاع الخلق أي الإيجاد عليه مستحيل إذ فيه تحصيل الحاصل وفيه نظر إذ إيقاعه عليه إنما يقتضى وجود الموقع عليه حال الإيقاع ، وذلك تحصيل الحاصل بمحصول مقارن للتحصيل ولا استحالة فيه إنما المستحيل تحصيله بمحصول سابق عليه وذلك غير لازم .

وقال الأصفهانى في [ شرح الحاجبية ] المفعول به بالنسبة إلى فعل غير الإيجاد يقتضى أن يكون موجوداً ثم أوجد الفاعل فيه شيئاً آخر فإن إثبات صفة غير الوجود يستدعى ثبوت الموصوف أو لا . وأما المفعول به بالنسبة إلى الإيجاد فلا يقتضى أن يكون موجوداً ثم أوجد الفاعل فيه الوجود بل يقتضى أن لا يكون موجوداً وإلا كان تحصيلاً للحاصل ( قوله وبعضه مسموع ) كسموات لأن مفردة ليس واحداً من الأنواع الخمسة المتقدمة فإنه وإن كان اسم جنس لكنه ليس مؤنثاً بالألف الممدودة ولذا صرف في قوله تعالى - وأوحى في كل سماء أمرها - لأن ألفه زائدة وهزته بدل من واو أصالية لأنها لام الكلمة قلبت هزة لتطرفها بعد ألف زائدة كما في كساء ، وليست الهمزة بدلاً من ألف التأنيث لأن ألف التأنيث لا بد أن تصحب أكثر من أصلين لأنها من أقسام الألف الزائدة ( قوله وأن ما فيه تاء التأنيث الخ ) أي كما في بنت وأخت ، وهذا بناء على أن التاء فيهما للتأنيث ، وتفصيل الكلام في ذلك في باب النسب من التوضيح ( قوله وإلا ما لا ينصرف ) أي ما يصدق عليه ما لا ينصرف : أي الاسم الفاعل للصرف وهو الفضل والزيادة على علامة الإعراب وهي التنوين أو غير ذلك ( قوله وهو الاسم المعرب ) أي بالحركات .

قال الرضى : وإنما لم يظهر أثر منع الصرف في المثني وجمع المذكر السالم مع اجتماع السببين في نحو : أحران ومسلمون عامين للمؤنث لأن النون فيهما ليست للتمكين كما ذكرنا حتى يحذف فيتبعه الكسر ، وأيضاً فإن النصب فيهما تابع للجز فلم يتبع الجز النصب بل إن سمي بهما وأعربا إعراب المفرد : أي جعل النون مفتقراً لإعراب وجب منع صرفهما للعقلين لأن فيهما تنوين التمكين ولا يتبع نصبهما الجز ( قوله الذى هو التنوين ) أي المعهود وهو تنوين التمكين الدال على معنى يكون الاسم به أسكن ، وذلك المعنى هو عدم مشابهته للمحرف

وحده لوجود علتين فرعيتين فيه من علل تسع أو واحدة تقوم مقامهما كما سيأتى آخر الكتاب .  
وأما الجر فليس داخلا في مسماه بدليل أن الشاعر متى اضطر إلى صرف الممنوع نونه وإنما حذف تبعاً لحذف  
التنوين ، ولأنه لو جر بعد حذف التنوين لالتبس بالمبنى على الكسر كنزال ودراك

والفعل فدخل جوار وأعيم تصغير أعمى ( قوله وحده ) أى دون الجر بالكسرة عند المحققين لوجوه : منها أنه  
مطابق للاشتقاق من الصريف الذى بمعنى التصويت إذ لاصوت فى آخر الاسم إلا التنوين ، ومنها أن الشاعر متى  
اضطر إلى صرف المرفوع أو المنصوب نونه ، وقيل صرفه للضرورة مع أنه لا جر فيه ، ومنها غير ذلك .

وقال بعضهم : الصرف عبارة عن الجر والتنوين بدليل صحة الاشتقاق من الصرف الذى بمعنى التصرف  
والقلب فى الجهات والجر زيادة ثقل وتصرف ، ولذلك قيل إنه أمكن أى أشد تصرفاً فى حركات الإعراب  
من غير المتصرف . ونوزع فيه بأنه إن سلم أنه مشتق من التصرف فى الجهات مع إمكان منعه ، لكن يلزم منه  
أن لا يكون التنوين من جملة الصرف لأنه لا يزداد تصرفه به فى الحركات ( قوله لوجود علتين الخ ) أى شيتين  
مسميين بعلتى منع الصرف معتبرين فلا يشكل بهند إذا صرف ، والعلة فى اللغة عارض غير طبيعى يستدعى حالة  
غير طبيعية . وفى اصطلاح النحاة ليست بمعنى الموجب بل بمعنى ما ينبغى أن يختار المتكلم عند حصوله أمراً  
يناسبه ، وذلك الأمر المناسب يسمى بالحكم فعلى هذا يكون إطلاقه العلة على كل واحد مجازاً لأن كل واحد جزء  
علة لاعلة تامة إذ الحكم إنما يحصل باجتماع اثنين أو مايقوم مقامهما . وادعى العصام أن إطلاق العلة على المجموع  
هو المجاز ، وأن كل واحد يطلق عليه علة حقيقة ويدخل فى التعريف المذكور مادخله الكسر والتنوين للضرورة  
أو التناسب ، وما جمع بألف وتاء مزيدتين علماً كأذرعاً ، وما جمع بواو ونون عاملاً مؤنثاً كمسلمون وإن لم  
يحذف منهما الكسر والتنوين لثبوت العلتين فى جميع ذلك ، ولم يبن الاسم لمشابهته للفعل فى علتين مما ذكر  
لضعفهما إذ لم يشبه الفعل لفظاً مع ضعف الفعل فى البناء ، ولم يعط بها عمل الفعل لأنه لم يتضمن معنى الفعل  
الطالب للفاعل والمفعول : وإنما لم يقتنع فى هذا الحكم بكون الاسم فرعاً من جهة واحدة لأن المشابهة بالفرعية  
مشابهة غير ظاهرة ولا قوية إذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج فى إثباتها إلى تكلف ،  
وكذا إثبات الفرعية فى هذه الأسماء بسبب هذه العلل غير ظاهرة كما يجىء فلم يكف واحدة منها إلا إذا قامت مقام  
اثنين وكان إعطاء الاسم حكم الفعل أولى من العكس مع أن الاسم لما شابه الفعل فقد شابهه الفعل لأن الاسم تطفل  
على الفعل فيما هو من خواص الفعل ، وليس ذلك لمطلق المناسبة وحصر العلل فى التسع استقرائى ( قوله بدليل  
أن الشاعر الخ ) قيل فى توجيه ذلك إن الجر بالكسرة عاد فى حالة الضرورة مع أنه لا حاجة داعية إلى إعادته  
إذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده ، فلو كان الكسر حذف أيضاً لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بالضرورة إليه إذ مع  
الضرورة لا يرتكب إلا قدر الحاجة ( قوله وإنما حذف الخ ) عطف على قوله فليس داخلاً الخ وضمير حذف  
للجر بالكسرة .

قال الرضى : وقوّوا هذا القول بأنه لما لم يكن مع اللام والإضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف فلم يسقط  
الكسر ، فظهر أن سقوطه لتبعية التنوين لا بالأصالة انتهى .

وقال بعضهم : الصرف هو الجر والتنوين معاً فحذفهما للعتين أو مايقوم مقامهما هو منع الصرف ، وعلى الجملة  
فلا كلام أن غير المنصرف لا يدخله التنوين المذكور ولا الكسر ، لكن هل هما ممنوعان منه معاً بطريق الأصالة أو الممنوع  
إنما هو التنوين والكسر بطريق التبعية ( قوله لالتبس بالمبنى على الكسر ) لأن للكسرة لا تكون إعراباً إلا مع التنوين

فيجر بالفتحة نيابة عن الكسرة حملا للجر على النصب دون غيره ، لأن الفتحة إلى الكسرة أقرب منها إلى الضمة فحملت على الأقرب (نحو : مررت بأفضل منه) وبمساجد وصحراء ، وهذا الحكم مستمر فيه (إلا مع أل) أو بدلها سواء كانت أل موصولة أم معرفة أم زائدة (نحو) مررت (بأفضل) وباليزيد ونحو قوله :  
 \* تبيت بليل أم أرمدا اعتاد أولقا \* (أو) مع الإضافة ولو تقديرا (نحو) مررت (بأفضلكم) وقوله  
 \* ابدأ بذنا من أول \* في رواية الكسر بلا تنوين على نية المضاف إليه فإنه حينئذ يجر بالكسرة لفظا أو تقديرا على الأصل ، لأن الكسرة إنما حذفت تبعا لحذف التنوين والمضاف وما فيه أل لا يقبلان التنوين ، فلا يقال إنه محذوف منهما ليستتبع حذفه حذف الجر ، وظاهر كلامه أنه في ذلك باق على منع صرفه لسكنه يجر بالكسرة . وفي المسألة ثلاث أقوال : الصرف هو مطلقا بناء على أن الصرف هو الجر . والمنع مطلقا لفقد التنوين

أو الألف واللام أو الإضافة ، وقبل لثلا يتوهم أنه مضاف إلى باء المتكلم وإنما حذفت واجتزى بالكسرة كما في هذا غلام بالكسر من غير ياء فقد حكى أبو عثمان أنها لغة في غير النداء وعليه أنشد : شرقت دموع بهن فهي سخوم : أراد دموعي ، وقبل لأن التنوين خاص بالاسم والجر خاص أيضا فتبوع الخاص الخاص (قوله فيجر بالفتحة) لا نقض بما سمي به مؤنث من الجمع بألف وتاء وما ألحق به بناء على أنه .عرب إعراب أصله لأننا لا نسلم أنه غير منصرف كما ذهب إليه الزمخشري ، أو لا يوصف بالانصراف وعدمه . سلمنا ، ولكن ما سبق يخصص ما هنا فإنه يقيد أنه على اللغة الفصحى يعرب بإعراب جمع المؤنث السالم (قوله إلا مع أل) استثناء من محذوف ، والتقدير فيجر بالفتحة في سائر أحواله إلا حالة كونه مع أل أو مع الإضافة (قوله أو بدلها) كما في لغة حمير (قوله موصولة) كقوله : وهن الشافيات الحوائم \* بخفض الحوائم بالكسرة لدخول أل الموصولة عليه وهي جمع حائمة (قوله بالأفضل) مثال لما فيه أل المعرفة فإن أل الداخلة على أفعل التفضيل معرفة ، وكذا الداخلة على الصفة المشبهة كالأعمى والأصم واليقظان على الأصح كما في المغنى وغيره (قوله وباليزيد) مثال للزائدة وهو كلمة من بيت وهو :

رأيت الوليد بن يزيد مباركا شديدا بأعباء الخلافة كاهله

بخفض يزبد لدخول أل الزائدة عليه بناء على أنه باق على علميته ، ويحتمل أنه قدر فيه الشيوخ فصار نكرة ثم أدخل أل عليه للتعريف كما قال المصنف في شرحه ، وعليه فلا شاهد (قوله تبيت بليل الخ) مثال لما معه بدل أي بيت بليل الأرمدا ، والولوق شبه الجنون (قوله نحو : بأفضلكم) التمثيل به أولى من بعثاننا لأن الأعلام لا تضاف حتى تنكر ، وإذا صار نحو : عثمان نكرة زالت منه إحدى العلتين ودخل في باب ما ينصرف وليس الكلام فيه ، ولم يذكر المصنف جواز الصرف للضرورة والتناسب لقلته ، وإنما يتعرض في المختصرات للأدور المشهورات (قوله وظاهر كلامه) فإن الحكم النابت للمستثنى نقيض ما قبله وما قبله هو الجر بالفتحة فيكون الثابت لما بعد إلا هو عدم الجر بالفتحة ، والظاهر بقاء ما كان على ما كان من كونه غير منصرف (قوله ثلاثة أقوال) قال بعضهم : لا ثمرة لهذا الخلاف ، وبعد هذا البناء الذي ذكره الشارح يضمحل الخلاف بالكسرة (قوله الصرف مطلقا) وذلك لأن عدم انصرافه إنما كان لمباشرة الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما ذكر قويت جهة الاسم فراجع إلى أصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لأنه لا يجامع أل ولا الإضافة (قوله لفقد التنوين) لم يقل كسابقه بناء على أن الصرف والتنوين لعل لأن القول بالمنع مطابقا يتمشى على القول بأن الصرف هو التنوين وحده أو مع الجر ، وذلك لأن الممنوع بالأصالة هو التنوين وسقوط الكسر إنما هو

والتفصيل إن زالت منه إحدى العلتين بالإضافة أو بآل صرف كالعلم فإنه تزول منه العلمية بالإضافة أو بدخول آل عليه ، وإلا فلا كالوصف وهو المختار ، وسكت عن رفعه ونصبه لأنهما على الأصل وحينئذ يعلم أيضا استواء جره ونصبه في الإعراب بالفتحة ، ويظهر الفرق بينهما كما قال ابن مالك بالعامل أو التابع :

( و ) إلا ( الأمثلة الخمسة ) سميت بذلك لأنها ليست أفعالا بأعيانها كما أن الأسماء الستة أسماء بأعيانها ، وإنما هي أمثلة يكتفى بها عن كل فعل كان بمنزلتها فإن يفعلان كناية عن يذهبان أو يستخرجان ونحوهما وكذلك الباقي ، وسميت خمسة على إدراج المخاطبتين تحت المخاطبين ، والأحسن أن تعد ستة قاله المصنف في شرح اللمحة ( وهى ) كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين أو واو جماعة أو باء مخاطبة نحو ( يفعلان ) بالياء التحتية للغائبين ( ويفعلون )

بتبعية التنوين ، وحيث ضعفت مشابهته للفعل التي هي سبب منع الصرف بدخول ما هو من خواص الاسم لم تؤثر إلا في سقوط التنوين دون تابعه الذى هو الكسر فعاد الكسر إلى حاله وسقط التنوين لمنع الصرف . لا يقال : حرف الجر أيضا من خصائص الأسماء . لأننا نقول : هو ليس من الخصائص المقرجة بالاسم الصائفة معه كاهة واحدة بخلاف ما ذكر ، ألا ترى أن العامل يتخطى آل ويعمل فيما هو مدخولها ، وأن المضاف يكتسب من المضاف إليه التعريف وغيره ، ويصير المضاف إليه علامة تمامه ( قوله والتفصيل إن زالت الخ ) قال الأستاذ الصفوى : وفى وجه الخلاف إشكال لأن الظاهر منه أن منهم من قال إنه غير منصرف سواء بقى العلتان أولا ، وإذا لم تبقى العلتان فواجه القول بمنع الصرف إذ لا بد فى منع الصرف من العلتين ، ولو اكتفوا بالعتين قبل اللام والإضافة لزمهم الاكتفاء بالعلل الأصلية كالعلمية والعجمة والتأنيث وإن زالت انتهى . وقوله وإن زالت كأن يقال مثلا فى إبراهيم إذا نكر إنه غير منصرف لأن العلتين فيه قبل التنكير ، وقد يلتزم ذلك القائل هذا المقدار بالنسبة للتسمية بذلك لا لإجراء حكم مالا ينصرف عليه فتأمل .

وقال ابن جماعة : الحق أنه لا خلاف وتخريج القولين المطلقين على هذين الحالين ( قوله بدخول آل ) أى المعرفة إذ الزائدة لا تزول بها العلمية ( قوله وإلا الأمثلة الخمسة ) أى ما يصدق عليه الأمثلة الخمسة لا نفسها ( قوله سميت بذلك ) أى بالأمثلة الخمسة كما هو الظاهر المتبادر من رجوع الضمير إلى الموصوف مع صفته ، وإن كان التعليل وهو قوله لأنها ليست الخ ناظرا للموصوف فقط لأنه إنما يتعلق به ، لأن ذلك لا يقتضى رجوع الضمير إلى الموصوف فقط الخالف للظاهر إذ اعتبار الصفة لا ينافى التعليل ( قوله لأنها ليست الخ ) انظر هل هذا يقتضى منع أن يقال لها الأفعال الخمسة مع أنه يقال لها ذلك وعبر به كثير ( قوله وإنما يكتفى بها ) أى يعبر بها فالمراد الكناية اللغوية لا الاصطلاحية لأنها لا تظهر هنا كما لا يخفى ( قوله وسميت خمسة ) الظاهر أن يقول وعدت خمسة لأنه المطابق للمراد والموافق لقوله بعد والأحسن أن تعد ستة ( قوله والأحسن أن تعد ستة ) قال الشهاب القاسمى : وأقول على قياسه تكون سبعة لا ستة نظرا للغائبين كما ستعرفه ( قوله قاله المصنف الخ ) أى ما ذكر من قوله سميت بذلك إلى هنا ( قوله وهى كل فعل مضارع الخ ) اعترض لإدخال كل فى التعريف بوجهين : الأول أن التعريف للماهية وكل للأفراد والتعريف بالأفراد غير جائز . والثانى أنه يفهم أن كل واحد منها هو الأمثلة الخمسة فيدخل بصدق الحد على الحدود . وأجيب بأن التعريف بما بعد كل وإنما جرى بها لبيان الاطراد ، وبأن الحدود فى الحقيقة آحاد الأمثلة الخمسة ( قوله ألف اثنين ) أى شخصين اثنين مخاطبين كأنتما نحو : أنتما تفعلان ، أو مخاطبتين نحو : أنتما ياهندان تفعلان أو غائبين أو غائبتين نحو : الزيدان يفعلان والهندان تفعلان وتعبيره بألف اثنين أحسن من التعبير بألف المتنى لشموله لنحو : زيد وعمرو يقومان ( قوله أو واو جماعة )

بالياء كذلك للغائبين ( و ) نحو ( تفعّلان ) بالتاء الفوقية للمخاطبين ( وتفعّلون ) بالتاء كذلك للمخاطبين ( وتفعّلين ) بالتاء كذلك للمخاطبة ، ولا فرق بين أن تكون الألف والواو ضميرين نحو : الزيدان يفعّلان والزيدون يفعّلون ، أو علامتين في لغة طيحي نحو : يفعّلان الزيدان ويفعلون الزيدون . وأما ياء المخاطبة فلا تكون إلا ضميرا ، وإذا بسطت هذه الأمثلة كانت ثمانية كما قاله المسكودي ، وكلها خرجت عن الأصل في جميع الأحوال ( فترفع بشبوت ) النون

أى جماعة الذكور حاضرة نحو : أنتم تقومون ، أو غائبة نحو : الزيدون يقومون والتعبير بالجماعة أحسن من التعبير بجمع لشموله لنحو : زيد وعمرو وبكر يقومون ( قوله للغائبين ) أى المذكورين نحو : الزيدان يفعّلان ( قوله للغائبين ) أى المذكورين نحو : الزيدون يقومون ، والمراد بالغائب غير الخطاب ( قوله للمخاطبين ) أى المذكورين نحو : أنما يازيدان تقومان ، وكذلك المؤنثتان نحو : أنما ياهندان تقومان الخطابيتان ، وكذلك الغائبتان المؤنثتان نحو : الهندان تقومان ، فإنه مغاير لما قبله لأن التاء فيه للتأنيث دون الخطاب لأن الفاعل غائب ، وفى الأول للخطاب لأن الفاعل مخاطب .

بقى لو كانت الغائبتان بلفظ ضمير الغيبة فهل يقال هما تفعّلان بالفوقية حملا للمضمر على المظهر ورعا للمعنى ونظرا إلى أن الضمائر تردّ الأشياء إلى أصولها ، أو يفعّلان بالتحية رعا للفظ فهذا اللفظ يكون للمذكرين . ذهب إلى الأول ابن أبى العافية وهو المرجح وبه جاء السماع . وإلى الثانى ابن الباذش كما قد تقدم فى بحث الفعل المضارع ، فظهر أن المعاني سبعة والألفاظ خمسة ( قوله ولا فرق بين أن تكون الألف الخ ) ولهذا كان تعبيره فيما سلف بألف اثنين الخ أولى من تعبيرة بضمير الخ ( قوله أو علامة ) أى حرفا دالا على التثنية والجمع وذلك فى فعل الاثنين الغائبين والثنتين الغائبتين والجمع المذكر الغائب ، وقد مثل الشارح للغائبين وجمع الغائبين وبقى عايه المؤنثتان الغائبتان نحو : تقومان الهندان ، وكان ينبغى ذكر ذلك لخفائه وشبهة ما ذكره ولبيكون توطئة لما يأتى عن المسكودي ( قوله فلا يكون إلا ضميرا على الأصح ) وقيل إنها حرف خطاب عند المازنى والأخفش ( قوله وإذا بسطت ) من حيث كون الألف والواو علامة وضميرا ( قوله كانت ثمانية ) لأن الواو تكون علامة فى جمع المذكر والألف تكون علامة فى مثنى الغائب المذكر وفى مثنى الغائبتين فهذه ثلاثة مع الخمسة المجموع ثمانية ، وعلى ما قاله المصنف وابن قاسم فهى عشرة كاملة ، ولا يخفى أنها قد تزيد بالنظر إلى أنه قد يغلب مذكر على مؤنث وإن كان المؤنث أكثر ومخاطب على غائب نحو : أنت والزيدان تفعّلون بالتاء الفوقية ، وانظر لو كان المخاطب مؤنثا نحو : أنما ياهندان والزيدان ، فهل يقال تفعّلون بالفوقية تغليبا للمخاطبين على الغائبين وإن كانا مذكرين أو محل الكلام فيما إذا اتخذنا تذكيرا وتأنيثا ؟ وحينئذ فيقال فى المثال المذكور يفعّلون بالتحية تغليبا للمذكور وغير ذلك ، وإلى انقسام المؤنث إلى حقيقى التأنيث ومجازيه وما تأنيثه باعتبار اللفظ وما تأنيثه بالتأويل نحو : الكتابان نجيبان على تأويلهما بالصحيقتين . وقد يقال : إن العدد باعتبار النظر إلى مجرد الألفاظ لا إلى معانيها فليتأمل ( قوله بشبوت النون ) أى بالنون الثانية وإنما أعربت هذا الإعراب لأنهم أرادوا أن يعربوها بالحروف كما أعربوا نظيرها من الأسماء لأنها مثل ضاربون وضاربان وضاربين فى مطلق الحركات والسكنات ، ولا يمكنهم جعل الواو والألف والياء علامة فيها لأدائه إلى اجتماع مثلين فجعلوا النون علامة لأنها شديدة الشبه بحروف العلة ولذا تدغم فى الواو والياء ، وزيدت ساكنة فى نحو : جمحفل ، كما زيدت واو فدوكس وياء سميديع وألف عذافر ، وأبدلت منها الألف فى نحو : رأيت زيدا ، وحذفت فى نحو - قل هو الله أحد الله الصمد - ثم حذفوها



المكسورة بعد الألف غالباً المفتوحة بعد أختيها نيابة عن الضمة نحو : أنتم تفعاون ، لأنها شبيهة بالواو من حيث اللغة ومن حيث أنها تحذف للجازم ( وتجزم وتنصب بحذفها ) نيابة عن السكون والفتحة ( نحو : - فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا - ) ولا فرق فيما ذكر بين أن يكون الفعل المتصل به ماتقدم صحيح الآخر أو معتله وإن لحقه شيء من الحذف أو التغيير كما في نحو : أنت تدعين لعله نصريفة ، وقدم الجزم على النصب لأن النصب محمول على الجزم كما حمل على الجر في المثني والمجموع على حده لأن الجزم نظير الجر في الاختصاص ، وأما نحو - أتحاجوني - فالحذوف منه نون الوقاية على الأصح لأنون الرفع لفقد الناصب والجازم ، وما قيل من أن حذف نون الوقاية مفوت للغرض الذي جيء به لأجله منظور فيه - إذ هو حاصل بنون الرفع ، هذا ما جرى عليه في الشذور ، وعكس في الأوضح فصحيح أن المحذوف نون الرفع تبعاً لابن مالك . وقد تقدم أنها تحذف أيضاً

لأجل الجازم ثم حملوا النصب عليه كما حملوه على الجر في نظيره من الأسماء لأن الجزم نظير الجر في الاختصاص ، وإنما جاز وقوع علامة الرفع بعد الفاعل لأن الضمير المرفوع المتصل بالجر خصوصاً إذا كان على حرف من حروف المد واللين فالكلمة معها كمنصور ومسكين وعماد وإعرابها بما ذكر هو المشهور ، وقيل إنها معربة بالألف والواو والياء كما أنها في المثني كذلك وعليه فهي حروف والفاعل مستتر فليحذر ، وقيل الإعراب مقدر قبل هذه الأحرف ( قوله المكسورة بعد الألف ) أى على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ، وقيل تشبيهاً بالمثني ( قوله غالباً ) وقد تفتح بعد الألف قرئ - أتعذاني أن أخرج - وقد تضم معها كما ذكره ابن فلاح في تفسيره واستدل بما قرئ شاذاً - طعام ترزقانه - بضم النون ( قوله المفتوحة بعد أختيها ) أى الواو والياء للخفض ، وقيل تشبيهاً بالجمع ( قوله لأنها شبيهة بالواو ) وهذا إنما يظهر فيما كان متصلاً بالواو ويحتاج قياساً ما كان متصلاً بالألف والياء عليه ، وما ذكرناه فيما سلف في وجه الشبه بين النون وحروف العلة العامة لا يحوج إلى القياس فهو أظهر وإن اقتصر الرضى وأتباعه على التخصيص ( قوله فإن لم تفعلوا ) تفعلوا مجزوم ولم تفعلوا في محل جزم لأن وعدم إعراب بالحرف إنما هو حيث لم ينضم لغيره فليس أحد الحرفين غير عامل كما قيل ، ولا كلاهما عامل في تفعلوا على جهة التنازع إذ لا تنازع في الحرف إلا على قول ابن العليج ( قوله أنت تدعين ) أصله تدعين حذف حركه اللام التي هي الواو ثم حذفت لالتقاء الساكنين وعلبت الضمة التي كانت قبل الواو كسرة لمناسبتها الياء ولئلا تنقلب الواو ياء فصار وزنه تفعين بعد أن كان تفعلين ( قوله وأما نحو أتحاجوني ) جواب سؤال مقدر نشأ من أن الأفعال الخمسة ترفع بثبوت النون فما بالها حذفت ؟ فأجاب بأن المحذوف إنما هو نون الوقاية والموجود نون الرفع .

واعلم أنه إذا اجتمع نون الوقاية مع نون الرفع جاز الحذف والإثبات مع الإدغام والفاء وقرأ نافع بالحذف في - تأمروني أعبد أيها الجاهلون - وقرأ ابن عامر - تأمروني - بالفاء وقرأ الباقر بالإدغام ، وأراد بنحو - أتحاجوني - ما اجتمع فيه نون الإعراب مع نون الوقاية ، واحترزنا بنون الإعراب عن نون الضمير ونون التوكيد فإنها لا يجوز حذفها مع أحدهما وإقامتها مقامها ، لأن نون الإعراب كنون الوقاية في أن كل واحد منهما لأمر لفظي بخلاف نون الضمير ونون التوكيد ( قوله لا نون الرفع الخ ) ولأن نون الرفع علامة الإعراب فينبغي المحافظة عليها ، ولأن نون الوقاية هي التي حصل بها الثقل والتكرار فكانت أولى بالحذف ( قوله فصحيح أن المحذوف نون الرفع ) لأمر منها أن نون الرفع قد تحذف بلا سبب ولم يعهد ذلك في نون الوقاية وحذف ما عهد حذفه أولى ، وعلى هذا إذا دخل الجازم عليه فإعرابه مقدر ( قوله وقد تقدم الخ ) أى في نحو : لتسمعن بضم

لتوالى الأمثال . وأما حذفها لغير ذلك فشاذا نثرا ونظما كقوله :

أبيت أسرى وتبقي تدلّكي وجهك بالعنبر والمسك الذكي

(و) إلا (الفعل المضارع المعتل الآخر) وهو ما آخره ألف أو واو أو ياء ، وسميت أحرف علة لأن من شأنها أن ينقلب بعضها إلى بعض ، وحقيقة العلة تغيير الشيء عن حاله وتقييده الفعل بالمضارع كغيره لبيان الواقع لا للاحتراز إذ لا يعرب من الأفعال سواه ( فيجزم بحذف آخره ) وهو حرف العلة نيابة عن السكون ، لأن أحرف العلة لضعفها بسكونها صارت كالحركات فيسلط عليها العامل تساطه على الحركات ( نحو ) زيد ( لم يغز ولم يخش ولم يرم ) بحذف أو آخرهن والحركات أدلة عاين ، وأما نحو قوله :  
ألم يأتيك والأنباء تنمى بما لاقت لبون بني زياد

العين ، والحذف لتوالى الأمثال واجب ولتوالى المثاليين كما هنا جائز ( قوله فشاذا ) فلا يقاس عليه في الاختيار ( قوله نثرا ) كقوله تعالى في قراءة - ساحران تظاهرا - أى أننا ساحران تتظاهران فحذف المبتدأ وأدغم التاء في الظاء ، وفي الصحيح « لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا » فحذفت من لا تدخلوا ولا تؤمنوا ( قوله كقوله أبيت أسرى الخ ) أبيت مضارع بات الناقصة واسمها مستتر وجوبا وجملة أسرى في محل نصب خبر . والشاهد في تبقي وتدلّكي إن كان المقصود مجرد الإخبار ، وإن كان المقصود إنكار حالها أو التعجب وهزمة الاستفهام محذوفة فيكون قوله تبقي منصوبا بأن مضمره بعد واو المعية في جواب الاستفهام ، والتقدير أبيت أسرى وتبقي تدلّكين أنكر قضية الجمع بين الحالين أو التعجب منها فالشاهد إذن في تدلّكي فقط إذ هو مرفوع قطعا قاله الدماميني :

قال شيخنا الغنيمي : لم لا يجوز أن يكون باءا من الفعل المنصوب فلا شاهد فيه قطعا فتأمل بلطف ( قوله المعتل الآخر ) بإضافة المعتل إلى الآخر لإضافة لفظية : أى الذى اعتل آخره فهو من إضافة الوصف إلى فاعله ، والدليل على أن إضافته لفظية وقوعه صفة للنكرة نحو : هذا فعل معتل الآخر ، فقوله المعتل الآخر بدل أو نعت مقطوع ، ولا يصح كونه عطف بيان أو نعتا غير مقطوع لأنه تابع لمعرفة ( قوله وهو ما آخره ) أى فعل آخره في اللفظ ما ذكر إن كان الضمير راجعا للفعل المعتل لا بقيد كونه مضارعا ، وبصح رجوعه للمعتل الآخر لا بقيد كونه فعلا مضارعا فيدخل فيه الاسم والفعل بأقسامه ، ومثل للمضارع فقط لأنه المقصود ( قوله ألم يأتيك الخ ) البيت لقيس بن زهير ، والأنباء جمع نبأ وهو الخبر ، وتنمى بفتح تاء الفوقية تنتشر في الأطراف وفاعل يأتي مالاقت والباء زائدة فيه ، وجملة والأنباء تنمى معترضة بين الفعل وفاعله أو ضمير يعود على ما بناء على أن يأتي وتنمى تنازعا ما فاعل الثانى وأضمر الفاعل فى الأول فلا اعتراض ولا زيادة . والمعنى على الأول أوجه إذ الأنباء من شأنها أن تنمى بهذا وبغيره ، واللبن جماعة الإبل ذات اللبن ، والشاهد في يأتي حيث أثبت الياء مقدرا جزمها ، ونحوه : لم تهجو ولا ترضاها ، فأثبت الواو والألف مقدرا جزمهما ، ومنع بعضهم ذلك في الألف محتجا بأن الواو والياء يحركان نصبا في النثر ورفعاً في الشعر قياسا للرفع على النصب عند الضرورة ، فإذا دخل الجازم أسقط تلك الضمة وسلم الحرف المعتل من الحذف ، ولا يتأتى ذلك في الألف لأنها لا تحرك . وسبب الخلاف اختلافهم فيما حذفه الجازم فقبل الضمة الظاهرة فعلى هذا لا يجوز إقرار الألف لأنه لازمة فيها ظاهرة وقبل المقدرة وعليه فيجوز إقرار الألف ؛ ويشهد له قوله ولا ترضاها ، والأولى تأويله على الحال أو الاستئناف وربما يتوهم من تعبير الشارح كالدماميني أن السكون مقدر على أحرف العلة ويكون فيها سكونا وخصوصا في الألف ظاهر ومقدر لأجل الإعراب والظاهر خلافه ، وعبرة الرضى فتقدر أنها كانت متحركة فحذفت

فضرورة عند الجمهور ولغة عند ابن مالك . والجزم مقدر على حرف العلة لأنه آخر الكلمة وهو محل الإعراب ظاهراً ومقدراً ، وقوله تعالى - من يتقى ويصبر - على قراءة فقييل مؤول ، وقد يحذف حرف العلة لغير جازم نحو - ويمح الله الباطل - سندع الزبانية .

[ تنبيه ] محل حذف حرف العلة للجازم إذا كان أصلياً وأما العارض فلا يحذف عند الأكثر وأجازه ابن عصفور فيما إذا كان الإبدال قبل دخول الجازم وجرى عليه في الأوضح ، وما ذهب إليه من أن علامة الجزم فيها حذف حرف العلة إنما يتمشى على قول ابن السراج من أن هذه الأفعال لا يقدر فيها الإعراب في حالة الرفع والنصب ،

حركتها للجزم ( قوله ولغة عند ابن مالك ) لعله في غير التسهيل أما فيه فقال فيقدر لأجلها أى الضرورة جزمها وقيل إن الجازم حذف الحروف التي هي اللامات ، والحروف الموجودة حروف إشباع تولدت عن الحركات ( قوله وهو محل الإعراب ) أى آخر الكلمة المطلقة ، ويحتمل آخر الكلمة المعتلة لأن الكلام فيها ، وقوله ظاهر أو مقدر المتبادر رجوعه إلى الإعراب ، ويحتمل رجوعه محل أيضاً تأمل ( قوله مؤول بما قاله في شرح التسهيل ) من أن من موصولة لشرطية فإثبات ياء ينفي جائز بل هو الواجب ، وإسكان الراء ليس جزماً وإنما هو تخفيف لحركة الرفع مثل - وما يشعركم - بإسكان الراء وهو فصيح وإن كان قليلاً ، والظاهر تخريب التنزيل عليه انتهى : ودخلت الفاء في الخبر لأن المبتدأ أشبه الشرط في العموم ، وقيل إنه جار على القول بأن الإثبات مع الجازم لغة وعليه خرج - لا تخف دركا ولا تخشى - ( قوله نحو - ويمح الله الباطل - ) أى بناء على أن يحج مرفوع وليس مجزوما بالعطف على - يختم - :

قال المصنف في [ حواشي الألفية ] يدل عندي على رفعه أمران : أحدهما استئناف الظاهر معه وهو اسم الله تعالى مع تقدم ذكره وعدم التصريح به في - يحق - . والثاني رفع ويحق وهذا عديله فليكن مثله انتهى . ولا يلزم على الرفع أن لا يوجد باطل لإخبار الله تعالى بمحوه وبعض الباطل واقع لأن المراد هنا باطلاً معيناً فاللعهد وهو الذي قالوه ( قوله إذا كان أصلياً ) أى ليس مبدلاً من همزة فلا يرد أن ألف يخشى ليس أصلياً بل هو مبدل من ياء ، ويقابله العارض وهو ما يكون مبدلاً من همزة مفتوح ماقبلها أو مكسور أو مضموم ( قوله وأجازه ابن عصفور الخ ) اعلم أن الإبدال قبل دخول الجازم شاذ لكون الهمزة متحركة فهي متعاضية بالحركة عن الإبدال وإبدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ماقبلها شاذ .

وقد قال ابن عصفور وتبعه المصنف في الأوضح : في هذه الحالة يجوز الحذف والإثبات بناء على الاعتداد بالعارض وهو الإبدال وعدم الاعتداد بالعروض ، فعلى الأول يحذف حرف العلة للجازم لأنه كالأصلي ، وعلى الثاني يثبت حرف العلة لأنه لا يحذف إلا الحرف الأصلي ، وعدم الاعتداد هو الأكثر في كلامهم وعليه الأكثرون وأما إذا كان الإبدال بعد دخول الجازم فهو إبدال قياسي لكون الهمزة ساكنة لحذف حركتها بالجازم وإبدال الهمز الساكن من جنس حركة ماقبله قياسي ، وحينئذ فيمتنع الحذف لاستيفاء الجازم مقتضاه وهو حذف الحركة التي كانت موجودة قبل الإبدال فلا يحذف شيئاً آخر هذا مافي الأوضح وشرحه .

قال شيخنا : وبتأمله يظهر مافي كلام الشارح من الإيجاز المحل فإن ظاهره أنه لا يحذف عند الأكثر فيما إذا كان الإبدال بعد دخول الجازم وليس كذلك فإن الخلاف إنما هو فيما إذا كان الإبدال قبل دخول الجازم . ويمكن على بعد أن يكون قوله فيما إذا كان الإبدال الخ متعلقاً بقوله فلا يحذف عند الأكثر فتأمله ، وإذا أثبت حرف العلة المبدل قبل الجازم شذوذاً مع الجازم يكون الجزم بسكون مقدر كما قالوه ، لكن هل يقدر على الألف مثلاً أو على ماقبلها وهل تقديره للثقل أو للتعذر ( قوله إنما يتمشى على قول ابن السراج الخ ) كلام الرضى يدل على

لأننا إنما قدرنا الإعراب في الاسم لأنه فيه أصل فتجب المحافظة عليه وفي الفعل فرع فلا حاجة لتقديره ، وجعل الجازم كالدواء المسهل والحركة كالفضلة في الجسم فالجازم إن وجد فضلة أزالها وإلا أخذ من قوى البدن وذهب سيويوه إلى تقدير الإعراب فيها ، فعلى قوله لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفى بها ، ثم لما صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرقوا بينهما بحذف حرف العلة فحرف العلة محذوف عند الجازم لابه ، أو على قول ابن السراج : الجازم حذف حرف للعلة نفسه ، فقد ظهر أن من يقول بعدم التقدير يقول إن الجزم بحذف حرف العلة ، ومن يقول بالتقدير يقول إن الجزم ليس بحذف الآخر بل بحذف الحركة وحذف الآخر للفرق ، نبه عليه المصنف وغيره ، فقوله هنا إن الجزم بحذف الآخر لا يناسب ماسيأتى قريبا من أن الفعل المضارع يقدر فيه الإعراب ،

### [ فصل ] في الإعراب التقديرى

وهو جار في الأسماء والأفعال ، وهو في كل منهما قسيان ، لأن المقدّر في المعرب إما جميع حركاته أو بعضها .  
فالقسم الأول من الأسماء وهو ما يقدر فيه جميع حركاته شيثان هما المضاف إلى باء المتكلم والمقصود ، وقد أشار إليهما بقوله ( وتقدر جميع الحركات ) الثلاث

أنه يتمشى على غير قوله ، لأنه ذكر في تعاليل حذف الآخر للجزم وليس علامة للرفع مانصه : لأن الجازم عندهم يحذف الرفع في الآخر والرفع في المعتل محذوف للاستثقال أى أو التعذر فلما دخل لم يجد في آخر الكلمة إلا حرف علة مشابها للحركة فحذفه انتهى ، لكنه لا يأتى في كلام المصنف لتصريحه في شرح اللمحة بأن الجازم على قول سيويوه لما دخل حذف الضمة مقدرة واكتفى بها ثم لما صارت الخ : وأورد على ما قاله الرضى أنه هلا حذف الحركة المقدرة التى هى علامة الرفع (قوله فلا حاجة لتقديره) يعنى مع كون الفعل معربا وهو مشكل كذا بخط شيخنا الغنيمى : أى لأنه إذا لم يقدر الإعراب فما الإعراب ، ولهذا قيل إنها عنده مبنية وقيل معربة ولا إعراب لها ، والذي يلوح في المقام أخذنا من تحقيق أبى حيان أنها عند ابن السراج مرفوعة بنفس الأحرف ، لكن يبقى النظر فيها عنده في حالة النصب ( قوله وذهب سيويوه الخ ) أبده أبو حيان بأن الجازم لا يحذف إلا ما كان علامة للرفع وهذه الحروف ليست علامة له بل العلامة ضمة مقدرة ، ولأن الإعراب زائد على ماهية الكلمة وهذه الحروف منها لأنها أصلية أو منقلبة عن أصل والجازم لا يحذفها ، فالقياس أنه حذف الضمة المقدرة ثم حذف الحروف للفرق المذكور ، ومنع الشهاب القاسمى ما قاله إذ ما المانع أن يحذف الجازم ما ليس علامة للرفع ولا يجب أن يتفرع الجزم على الرفع ، ولأن الإعراب قد لا يكون زائدا كما في الأسماء الستة ولا مانع من حذف الأصل كما جاز جعله إعرابا كما في الأسماء الستة ، وبما يدل على أن الحروف ليس للتمييز أنهم لو اعتبروا التمييز لميزوا المنصوب عنه أيضا ، ولو اعتبروا التمييز بالعامل لم يحتاجوا لتمييز المرفوع عن المجزوم لأن عامل أحدهما لفظى والآخر معنوى إلا أن يقال قد يظن حذف العامل :

### [ فصل ] في الإعراب التقديرى

( قوله أما جميع حركاته ) لم يقل جميع الحركات بل أتى به مضافا لما سيأتى أن نحو : يخشى يقدر فيه حركتان فقط ، لأن الجر لا يدخل الأفعال كما هو ظاهر فالمقدر فيه جميع حركاته الممكنة فيه لاجميع الحركات الثلاث ( قوله شيثان هما الخ ) في نسخة بدل هنا وهى حسنة لما فيها من الإشارة إلى أن الذى يقدر فيه الحركات

( في نحو : غلامى ) من كل ما أضيف إلى ياء المتكلم ، وليس مثنى ولا مجموعا جمع سلامة للمذكر ولا منقوصا ولا مقصورا لاشتغال المحل بكسرة المناسبة ، والمحل الواحد لا يقبل حركتين في آن واحد . ومذهب ابن مالك أن المقدر فيه إنما هو الضمة والفتحة وأما الكسرة فهي ظاهرة فيه :

غير منحصر فيما ذكر ( قوله نحو : غلامى ) دخل فيه ما يشبه الصحيح نحو : داو وظبي وكرسى ، فيقدر فيه الحركات الثلاث عند إضافته إلى ياء المتكلم وهو كذلك ( قوله إلى ياء المتكلم ) أى ملفوظة كانت أو مقدرة نحو : يا غلام ، ولابد الياء حكم الياء نحو : يا غلاما بقلب الياء ألفا ، ويا أبت ويا أمت بالياء ، ويا أبتا ويا أمتا والتعليل الآتى واف لأن مراده بحركة المناسبة ما يعم الكسرة والفتحة ، نعم من قال بكسرة المناسبة كلامه قاصر وكان التعبير بذلك وقع في بعض نسخ الشارح فاعترضه المحشى بالقصور ( قوله وليس مثنى ) ولو مقصورا أو منقوصا أما المثنى فيعرب بالألف رفعا وبالياء جرا ونصبا من غير تقدير تقول : جاء مسامى ورأيت مسلمى ومررت بمسلمى ، وقوله ولا مجموعا الخ ولو مقصورا أو منقوصا أيضا أما الجمع فيقدر فيه الواو حالة الرفع للاستتقال فتقول : جاء مسلمى ، وتظهر الياء جرا ونصبا نحو : رأيت مسلمى ومررت بمسلمى ، وخرج بقوله جمع سلامة التكسير وظاهره أن الحركات الثلاث تقدر فيه عند إضافته إلى ياء المتكلم مطلقا لاشتغال المحل ، وليس كذلك فإن جمع التكسير المنقوص نحو : جوار وغواش وليال إذا أضيف إلى ياء المتكلم ، وكذلك جمع التكسير المقصور نحو : حبلى جمع حبلى يقدر فيه الحركات الثلاث لكن للتعذر في الأول لأجل الإدغام وفى الثانى كذلك لكن لأجل أن ذات الألف لا تقبل الحركة فتقول فيه حبلاى .

والحاصل أن جمع التكسير فيه تفصيل ، فنه ما يقدر فيه الحركات الثلاث لأجل اشتغال محله بحركة المناسبة نحو : رجلى وغلمانى ، ومنه ما يقدر لغير ذلك كما تقدم . وأما جمع المؤنث السالم فهو خارج بقوله جمع سلامة للمذكر ، وداخل فى المستثنى منه فيقدر فيه الحركات الثلاث لاشتغال محله بحركة المناسبة كغلامى فتقول فيه ، مسلمانى وهندائى فى الأحوال الثلاث ، ولا تفصيل فيه لصحة آخره بخلاف جمع التكسير ففيه التفصيل كما سبق وحينئذ فقوله ولا منقوصا ولا مقصورا يمكن أن يكون مقيدا المفهوم قوله ولا مجموعا جمع سلامة للمذكر فى الجملة لما علمت من التفصيل فى جمع التكسير ، وقوله ولا منقوصا أما لو كان منقوصا فإنه يقدر فيه الحركات الثلاث للتعذر فتقول : جاء قاضى بادغام الياء فى ياء المتكلم ، وكذا رأيت قاضى ومررت بقاضى ، ووجه استثنائه ظاهر لأن التقدير فيه ليس لاشتغال محل الإعراب بالحركة المناسبة للياء بل المحذوف منه حركة الكسرة التى اقتضتها الياء لا حركة الإعراب ، وأيضا المصنف جعل المضاف إلى ياء المتكلم قسما مقابلا لكل من المقصور والمنقوص فوجب أن لا يكون شاملا لهما لأن الأصل تباين الأقسام وأما المقصور نحو : جاء فتاى ورأيت فتاى ومررت بفتاى فيقدر فيه الإعراب قبل الإضافة وبقى معها على ما كان فلم تكن الإضافة سببا لتقدير الإعراب فيه باشتغال محل الإعراب بحركة المناسبة ، والظاهر عدم تقدير حركة المناسبة على ألف فتاى وعلى ياء المنقوص نحو : داعى ( قوله لاشتغال المحل بحركة المناسبة ) المتقدمة على العامل لوجود مقتضيها وهو الإضافة إلى الياء والعامل إنما يدخل على الاسم بعد ثبوته فى نفسه ، ولا يمكن أن تكون هذه الكسرة أثرا للعامل وإلا لزم تحصيل الحاصل ، وإنما جاز جعل علامة التثنية والجمع إعرابا لأنها أحد الأمرين وهما الألف أو الياء فى التثنية والواو أو الياء فى الجمع ، ومعنى التثنية والجمع لتحصيل أحدهما لا على التعين والعامل لتحصيل خصوصية أحدهما . قيل : والمراد لاشتغال محله بحركة المناسبة حيث يقبل الحركة . ليخرج نحو : فتاى وداعى فيكون التقدير فيهما

ورد بأنها مستحقة قبل التركيب وإنما دخل عامل الجر بعد استقرارها ( و ) يقدر جميعها أيضا في نحو ( الفتى ) من كل اسم معرب آخره ألف لازمة قبلها فتحة لتعذر تحريك الألف مع بقاء كونها ألفا ( ويسمى ) هذا ( مقصورا ) لامتناع مدته أو لأنه قصر عن ظهور الحركات فيه أى منع منها ، ومثله المدغم

للتعذر لسكون ما قبل الآخر فيهما ، والظاهر أنه لا تقدر الكسرة فيهما مناسبة الياء ، وفيه أنه إنما يحتاج للحشية لو كان المقصور والمنقوص يختلف إعرابهما عند الإضافة لياء المتكلم وأدخلا في الاسم المضاف إليها في بيان نحو : غلامى ، لكن الشارح أخرجهما كما ترى فلا حاجة لقيدها ( قواه ورد بأنها مستحقة قبل التركيب ) قال شيخنا : وقد يستشكل بأن الألف في المنى والواو في الجمع مستحقان قبل التركيب فكان القياس فيهما تقدير ألف وواو انتهى : ومرجوا به .

فإن قيل : لم لا يجوز في حال الجزوال الأولى بعروض الثانية .

قلت : لا وجه لزوالها مع بقاء سببها مع أن الأصل بقاء الشيء على ما كان ، وأن العناية بكسرة المناسبة أكثر خصوصاً إذا لم يفت جانب الإعراب بالسكسية لجواز تقديره ( قوله من كل اسم معرب ) خرج بالاسم الفعل نحو : يخشى ، والحرف نحو : على وإلى ، وبالمعرب المبني نحو : إذا وهذا وما وهى ( قوله آخره ) أى فى اللفظ ( قوله لازمة ) المراد باللزوم فى الألف والياء لزوم الوجود فى أحوال الإعراب كلها لفظا كالفتى والناضى ، أو تقدير كفى وقاض ، لكنه يشكل بخروج ما فيه الألف والياء العارضتان بسبب انقلابهما عن همزة كالمقرى والمقرى اسمى مفعول وفاعل من يقرى مضارع أقرى ، فإن التقدير المذكور وجود فيه مع عدم اللزوم لجواز النطق بالهمزة التى هى الأصل . وقد يقال إبدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ والنقص بالشاذ شاذ ( قوله لتعذر تحريك الألف الخ ) لأنها هوائية تجرى مع النفس لا اعتماد لها فى الفم ، والحركة تمنع الحرف من الجرى وتقطعه عن الاستطالة فلم يجتمعا ولهذا إذا حركت الألف انقلبت همزة ( قوله لامتناع مدته ) لأنه منع المد لأن صوت الألف بغير همزة أقصر من صوتها إذا كانت الهمزة بعده . ويقابله الممدود وهو ما حرف إعرابه همزة قبلها ألف زائدة ولذلك لا يسمى نحو : دعا مقصورا إذ ليس فى الفعل ممدود ، وأما نحو : شاء ويشاء فلا يسمى عند الأكثرين ممدودا لأن الألف التى قبل الهمزة أصلية منقلبة عن العين ( قوله أو لأنه قصر الخ ) قال فى [ شرح الحدود ] فإن قلت : يقتضى هذا التعليل أن نحو : يخشى يسمى مقصورا . قلت : لا يلزم ذلك لأن المناسبة لا يلزم أطرافها كالفارورة للزجاجة المعروفة سميت بذلك لتقرى الماء فيها : أى اجتماعه ، ولا يلزم منه تسمية الزير ونحوه فارورة انتهى . ولو ذكر بدل نحو : يخشى المضاف كان أولى لأنه اسم . وبالحسنة فالتعليل الأول أولى ( قوله ومثله المدغم ) أى المدغم آخره فيما بعده نحو : - وقتل داود جالوت . وترى الناس سكارى - والعاديات ضبحا - والمتبادر أن مثنية المدغم والمحكى للمقصور فى تقدير الحركات الثلاث أما فى المدغم فاتفقا ، وأما فى المحكى بمن فعلى الأصح فيما إذا كان المحكى مرفوعا ، وعلى هذا فالشارح ساكت عن سبب التقدير ويحتمل أن المثلية فى ذلك وفى كونه للتعذر وكون السبب التعذر مخرج به الخشى فى [ حواشى الأزهريه ] فى المدغم ، وقياس قوله الآتى فى المسكن للتخفيف ، وقول الرضى فى الموقوف عليه أن يكون السبب فى المدغم الاستئصال .

والحاصل أن سبب التقدير إما التعذر أو الاستئصال ، وإنما الكلام فى تعيين واحد منهما فى كل موضع ، ومعلوم أن التعذر فى المقصور ذاتى وفيما اشتغل آخره بحركة المناسبة عرضى وفى المنقوص لا تعذر أصلا ، وماعدا

والحكي بمن وإعراجه بالحركات الثلاث مخصوص بالمنصرف منه ، أما غير المنصرف منه كموسى فالمقدر فيه الضمة والفتحة فقط دون الكسرة لعدم دخولها فيه ، هذا مذهب الجمهور . وذهب ابن فلاح البني إلى تقديرها أيضا فيه لأنها إنما امتنعت فيما لا ينصرف كأحمد للثقل ولا ثقل مع التقدير .

ذلك هل يلاحظ أنه مع عروض المانع يقبل المحل غيره والعارض أخف من غيره فالسبب الاستئصال ، أو يلاحظ خصوص العارض للمحل مع قطع النظر عن قبوله لغيره ؟ فالسبب التعذر هكذا ينبغي تحقيق المقام . وينبغي أن يعلم أن الجارى على أسنة العربيين فيما عدا المقصور والمنقوص من قولهم منع من ظهور الإعراب حركة كذا أو السكون العارض لكذا محتمل للأمرين ، وظاهر في أن التقدير في تلك الأحوال واسطة بين التعذر والثقل فليتظن لذلك ( قوله والحكي بمن ) الوجه ترك التقييد بمن لأن مما يقدر فيه الإعراب الجملة إذا جعلت علما نحو : تأبط شرا ، فإن الذى رجحه السيد أنه معرب تقديرا ، والحكي في نحو قولك في الإعراب زيدا مفعول به قال في [ جمع الجوامع ] كالتسهيل ، وبحكى المفرد المنسوب للفظه حكما أو يجرى معربا بوجوه الإعراب اسما للكلمة أو للفظ انتهى . فاندفع أن في الأوضح وشرحه أن حكاية المفرد في غير الاستفهام شاذة وحينئذ فهو مقصور على ما سمع ، ومعلوم أن مثل ذلك الإعراب الواقع في كلام المصنفين لم يقع منه ، وإن فرض وقوع جزء من منه من كلام من يوثق بعربيته فالأمر مقصور على ذلك الجزء فلا يقاس عليه غيره .

[ تلمة ] اقتصار الشارح على ما ذكر مما يقدر فيه الحركات من غير إشارة لعدم الحصر تفصير ، فما يقدر فيه حركات أيضا ماسكن آخره وقفا والتقدير فيه للثقل لا للتعذر كما صرح به الرضى وإن وقع لبعض الفضلاء خلافه . فإن قيل : إذا وقف بالسكون تعذر ظهور الحركة معه لأنها نقيضان .

قلت : الوقف بالسكون ليس متعينا لأنه قد يروم الحركة فيقف بالروم وهو الإتيان ببعض الحركة ، لكن الإتيان بالحركة ولو ببعضها فيه ثقل بالنسبة إلى السكون ، وما اشتغل آخره بحركة الإتيان وما سكن آخره للتخفيف فالتقدير فيه للاستئصال كما صرح به المحشى في [ حواشى الأزهري ] وإن وقع لذلك البعض أنه للتعذر . ثم إن الحركات كما تقدر في الفعل المعتل تقدر في غيره وكذا السكون يقدر في الفعل في مواضع خلافا لما يوهمه اقتصار المصنف والشارح فتقدر الحركة في الفعل الصحيح إذا سكن آخره للإدغام نحو : يضرب بكر ، وأما لم يضرب بكر فلا يقدر فيه سكون الجزم لأن الجازم قد استوفى مقتضاه فلا حاجة إلى تقديره وانظر إذا دخل الجازم عليه وهو مدغم وما سكن آخره للتخفيف نحو — إن الله يأمركم — بسكون آخره وهو كقراءة — وبعولتهن — بسكون التاء يدل على جواز حذف الحركة الظاهرة من الأسماء والأفعال في النثر كالشعر كما ذهب إليه ابن مالك وقال : إن أبا عمرو حكاه عن لغة تميم خلافا لمن منعه مطلقا ولمن منعه في النثر ، ويقدر السكون فيما كسر آخره لالتقاء الساكنين نحو — لم يكن الذين كفروا — وفي الميموز إذا أبدل ليننا محضا على اللغة الضعيفة وفي نحو : لم يلد مضارع ولد إذا سكن لامة وفتحت الدال لالتقاء الساكنين ، أو وصل بضمير وفتحت الدال أو كسرت نحو : لم يلد أبوان ؛ وفيما كان الحرف الأخير منه مدغما فيه نحو : لم يشد ، وهل التقدير في ذلك للتعذر أو للثقل وما حرك في الوقف من القوافي ؟ وتقدم أنه يقدر فيما ثبت فيه حرف العلة للضرورة ( قوله ولا ثقل مع التقدير ) قال المحشى : رد بأن الفتحة ثقلت لنيابتها عن ثقل انتهى : وهذا مما يتعجب منه وكأنه التباس لأن هذا قالوه في بيان تقدير الفتحة في نحو : مررت بجوار ، ولا يصح القول به هنا لأنه لا يصح جوابا عما قاله ابن فلاح لأنه إذا لم تقدر الفتحة في نحو : مررت بموسى لنيابتها عن الكسرة فمعلوم أن الكسرة لا تقدر فإذا تقدر ؟ ومن

والقسم الثاني من الأسماء وهو ما يقدر فيه بعض حركاته هو الاسم المنقوص ، وهو المشار إليه بقوله ( والضممة والكسرة في نحو : القاضي ) من كل اسم معرب آخره ياء لازمة قبلها كسرة انقلها على الياء ، هذا ما لم يكن على صيغة الجمع المتناهي ، فإن كان فالمقدر فيه حينئذ الضمة والفتحة كجوار لما مر في المقصور ، وإنما لم تظهر الفتحة فيه حالة الجر لنيابتها عن حركة ثقيلة فعولت معاملةً لها ( ويسمى ) هذا ( منقوصاً ) لأنه نقص منه بعض الحركات أو لأنه محذوف لأمه لأجل التنوين كذا قيل ، هذا ما يقدر في الأسماء .

وأما ما يقدر في الأفعال فأشار إلى القسم الأول منها وهو ما يقدر فيه جميع حركاته بقوله ( والضممة والفتحة في نحو ) زيد ( يخشى ولن يخشى ) من كل فعل معتل بالآلف لتعذر تحريكها .

وإلى الثاني منها بقوله ( والضممة في نحو ) زيد ( يدعو ويقضى ) من كل فعل معتل بالواو والياء لثقلها عليهما ( وتظهر الفتحة في ) المنقوص حالة النصب والمعتل بالواو أو الياء ( نحو : إن القاضي لن يقضى ولن يدعو ) لخفتها : [ تنبيه ] قد مر أن من يقول بتقدير الحركات في المعتل يرى أن جزمه بحذف الحركة ، ومن يقول بعدم تقديرها فيه يرى أن جزمه بحذف آخره ، والمصنف جمع بين دعوى تقدير الحركة وحذف الحرف للجازم ، وهو في ذلك مخالف للقولين جميعاً ثم اقتصراره على الحركات يوهم اختصاص التقدير بها ، وليس كذلك

الغريب أن شيخنا العلامة الغنيمي لم يتعرض لهذا الخل بشيء في هامش الحاشية ولا الشارح ( قوله من كل اسم الخ ) خرج بالاسم الفعل والحرف نحو : يرمى ، وبالمعرب المبني نحو : الذي وذى ، وباللازمة غير هاء كياء المثني جراً ونصباً ، وبقابلها كسرة نحو : ظبي ( قوله لثقلها على الياء ) أى الياء المذكورة وهى المكسور ما قبلها ، وذلك محسوس لضعف الياء وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة فإن سكن ما قبلها لم تستقل الحركات كظبي وكرسى ( قوله هذا إذا لم يكن الخ ) أما لو كان على صيغة منتهى الجموع فلا تقدر الكسرة بل الفتحة نحو : مررت بجوار بالتنوين للعوض وهو مجرور وعلامة جره فتحة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين المعوض عنها التنوين ، ولا يختص هذا بصيغة الجمع بل كل منقوص مستحق لمنع الصرف كذلك نحو : أعيم تصغير أعى فإن مانعه من الصرف الوصف ووزن الفعل ، وكذا نحو : قاض علم امرأة ، فإن مانعه من الصرف العلمية والتأنيث وكذا نحو : يرمى علماً ، فإن مانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل فتقول : جاءنى جوار وأعيم وقاض ويرم ، ومررت بجوار وأعيم وقاض ويرم بالتنوين وحذف الياء في الجميع في حالة الرفع والجر وتظهر الفتحة في حالة النصب هذا هو الصحيح ، ولو قال هذا إذا كان منصرفاً لكان أشمل ، وربما أشار الشارح بقوله : كما مر في المقصور يعنى من كونه مخصوصاً بالمنصرف إلى هذا التعميم ، ويمكن حمل كلام المصنف على المنصرف بتخصيص كلامه هنا بما تقدم له فيما لا ينصرف ( قوله كذا قيل ) يرجع لكل ما سبق .

قال في [ التصريح ] : وكلا التعليين لا يخلو عن نظر أما الأول فلأن نحو : يدعو ويرمى نقص منه بعض الحركات وهو لا يسمى منقوصاً ، وأما الثاني فلأن نحو : فتي حذف لأمه لأجل التنوين ولا يسمى منقوصاً لنتهى : ومر ما يؤخذ منه الجواب وهو أن وجه التسمية لا يلزم إطراده ( قوله وتظهر الفتحة في المنقوص ) يستثنى منه المركب المزجى إذا أعرب إعراب المتضايقين وكان آخر الجزء الأول ياء كمعد يكرب فلا يظهر في آخر الأول الفتحة بلا خلاف استصحاباً لحكمها حالى البناء ومنع الصرف قاله أبو حيان . ونقل الدهاميني عن البسيط وشرح الصفا جواز فتح الياء وإسكانها حالة النصب إذا كان الإعراب مدّة ولاقي ساكناً سواء كان مضافاً أولاً نحو - والمقيم الصلاة - بنصب الصلاة فخرج نحو : مصطفو الناس ، فإن إعرابه بالواو الواقعة بعد فتحة الفاء



بل الحروف أيضا قد تقدر كالواو في جمع المذكر السالم المضاف للياء نحو : مسلمي كما مر ، والنون في نحو : ليضر بان وليضرين ولتضرين مطلقا وتضرين وتضرين وصلا نبه عليه في الجاه . ومن ذهب إلى أن الإعراب في الأسماء الستة والمثنى والجمع بحركات مقدرة فيحتاج إلى عدها في القسم التقديرى .

وحذفت نونه للإضافة ، وإعرابه ليس مدّة لفتح ما قبلها ، ولأجل ذلك لم يحذف حرف إعرابه بل يحرك ( قوله كالواو في جمع المذكر السالم الخ ) وكالواو والياء فيه .

[ لطيفة ] أنشد شيخ الشيوخ شرف الدين عبد العزيز الحموى مع بلاغة المعنى ولطف المبنى :

النذل مفروض له رزقه والحرف بالإفتار مفروض

لذلك المنقوص لم ينخفض وأشرف الأسماء مخفوض

والألف في المثنى إذا لاقى ساكنا بخلاف الياء فلا تقدر لأنها لا تحذف لعدم ما يدل عليها بل تبقى وتحرك بالكسرة ، والأحرف الثلاثة في الأسماء الستة إذا أضفت إلى كلمة أولها ساكن والتقدير في كل ذلك للاستئصال كما صرح به ابن الحاجب : واعترض عليه بأن اللفظ بإعراب مسلمي قبل الإعلال مستثقل وبعده متعذر فلم يجعل إعراب نحو : الفتى من المتعذر ، ونحو : مسلمي من المستثقل ؟ وأجيب بأن إعراب نحو : الفتى قبل الإعلال بالحركة وثقلها يوجب إبدال حرف بآخر فلما قلبت الياء أو الواو ألفا تعذر الإعراب لعدم قبول الألف شيئا من الحركات فالتقدير في نحو الفتى للتعذر بالاستقلال بالحركة لأن ثقلها لا يوجب تقديرها بل إبدال حرفها بحرف آخر فجعل مما تعذر ، وأما مسلمي فأعرابه قبل الإعلال بالحرف وثقله يوجب تقديره فالتقدير في مثله للاستئصال للتعذر .

فإن قيل : ثقل الحركة في نحو : قاض يوجب الإسكان وتقدير الحركة فلا يصح قولك وثقلها يوجب إبدال الحرف لا الإسكان . أجيب بأن المراد الثقل المعهود وهو الثقل الحاصل بتحريك حرف العلة وانفتاح ما قبله ، ويجرى كل من الاعتراض والجواب في تقدير إعراب المقصور للتعذر والمنقوص الاستئصال مع أنه فيهما قبل الإعلال مستثقل وبعده متعذر ، وبالمثنى والجمع حال الحكاية فإنه يقدر إعرابهما للتعذر كقولهم دعنا من تمرتان في جواب ألك تمرتان أو نحو ذلك ، ومعناه دعنى من هذا الحديث ، ولو قيل من تمرتين لم يؤد هذا المعنى ، وكقولك من الزيدين لمن قال ضربت الزيدين ، وأما الأسماء ففيها تفصيل فتارة تكون علما نحو : أبو بكر فتحكى بمن ، وتارة تكون مضافة إلى معرفة نحو : أبو زيد وفي حكايتها خلاف ، وتارة مضافة إلى نكرة فراجع باب الحكاية ( قوله والنون في نحو : ليضر بان ) أى من كل مضارع اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة وأكد بالنون الثقيلة أو ماعدا ألف الاثنين وأكد بالخشيفة ، وإنما حذفت النون في الأول لتوالى الأمثال والثاني حملا للخشيفة على الثقيلة ( قوله مطلقا ) أى وصلا ووقفا ( قوله وصلا ) خرج الوقف لأن نون التوكيد الخفيفة لا تقدر فيه لأنها إذا وقعت بعد ضمة أو كسرة يجب حذفها في الوقف ورد ما كان حذف لأجلها ، فتقول في اضرين يا قوم واضرين ياهن إذا وقفت عليهما ضربوا واضربى بردوا والضمير ويائه ، وتقول في هل تضرين وهل تضرين إذا وقفت عليهما هل تضرين وهل تضرين بردوا والياء والنون .

هذا ، وقال أبو حيان : الذى يظهر لى أن دخولها في الوقف خطأ لأنها لا تدخل المعنى التوكيد ثم تحذف ولا يبقى دليل على مقصودها الذى جاء به انتهى . وأما إذا وقعت بعد فتحة فإنه يجب إبدالها ألفا كما تقول في فتن إذا وقفت عليه فنا .

[ فصل ] في الكلام على الفعل المضارع باعتبار رفعه ونصبه وجزمه

( يرفع ) الفعل ( المضارع ) إذا سلم من نوني التوكيد والإثنا وكان مع ذلك ( خاليا ) من ناصب ينصبه ( ويجازم ) يحزمه ( نحو : يقوم زيد ) بإجماع من النحاة ، وأما قول علي رضي الله عنه :  
 \* محمد تفد نفسك كل نفس \* فالجزم فيه مقدر أي لتفد ، وقول بعضهم : \* فاليوم أشرب غير مستحقب \*  
 فضرورة ، ورافعه تجرده من الناصب والجازم عند الفراء ، ووافقيه وهو الأصح ، وما قيل من أن التجرد أمر  
 عدى والرفع وجودى والعدى لا يكون علة للوجودى ممنوع بل هو الإثنيان بالمضارع على أول أحواله وهذا ليس  
 بعدى ، ولو سلم فلا نسلم أنه لا يعمل في الوجودى بل يعمل لأنه هنا علامة لامؤثر ، وقيل رافعه حلوله محل الاسم ،

[ فصل يرفع المضارع ]

( قوله يرفع المضارع ) إن قلت : قضية صنيعة حيث قال في المنصوب ينصب بكذا وفي المجزوم يحزم بكذا  
 ولم يقل في المضارع يرفع بخلوه مثلا أن الرفع له ليس هو التجرد : قلت : لعل وجه عدوله ليسكون جاريا على  
 كل المذاهب مع مافيه من الإيماء إلى ما اختاره من أن رافعه التجرد على ما في الأوضح ، لأن تعليق الحكم على  
 وصف يشعر بالعاية ( قوله إذا سلم الخ ) لم يقيد المصنف بذلك اكتفاء بما أسلفه أو أراد بيان رفعه ولو محلا ،  
 وقدم الرفع لكونه أقوى الحركات والأنسب بتوقفه على معرفة الناصب والجازم وتأخيره عن النصب والجزم  
 ( قوله وكان مع ذلك خاليا ) أشار إلى أن خاليا خبر لكان محذوفة وفيه أنه من غير الأشهر والأولى جعله حالا من  
 المضارع ( قوله عن ناصب ينصبه ويجازم يحزمه ) احتز بقوله ينصبه ويجزمه عن الناصب والجازم المهملين  
 نحو : أن تقرأن ولم يوفون ، والمصنف لم يحتاج للتقييد لأن الوصف حقيقة في المتلبس بالفعل ( قوله محمد تفد الخ )  
 محمد منادى حذف منه حرف النداء ، ونفسك مفعول لتفد ، وكل فاعل مضاف ونفس مضاف إليه ، والتبال  
 الوبال أبدلت واوه تاء كما في تجاه وتراث ، وقال العيني : الفساد ، وقيل الحقد والعداوة ، فالجزم فيه مقدر :  
 أى فلا يرد على قول المصنف أن المضارع يرفع إذا خلا عن الناصب والجازم لأن المراد إذا خلا لفظا وتقديرا  
 وتفد لم يخل من الجازم تقديرا ( قوله فاليوم أشرب الخ ) صدر بيت وعجزه \* إثمنا من الله ولا واغل : فضرورة  
 أى والضرورة لا ترد نقضا ، وقضيته أنه مجزوم مع خلوه مما ذكر ، والذي قاله المصنف وغيره أنه مرفوع وليسكن  
 حذفت الضمة للضرورة أو على تنزيل غرب منزلة عضد لأنهم قد يجرون المنفصل مجرى المتصل كما في شرح  
 الشذور ، والقول بأن الحذف للضرورة أحد أقوال ثلاثة أحصها الجواز في السعة كما اختاره ابن مالك ( قوله وهو  
 الأصح ) أيد بأن رفعه يدور مع ذلك التجرد وجودا وعدما والدور أن يشعر بالعلية ( قوله هو الإثنيان الخ ) هو  
 أولى من قول البدر ابن مالك إنه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله مخلصا عن لفظ يقتضى تغييره  
 إذ الوجودى له معنيان : أحدهما الوجود ، ثانيهما ما ليس في مفهومه سلب ، والعدى يقابله فيهما ، والتجرد بالمعنى  
 الذى ذكره ليس وجوديا بواحد من المعنيين أما الأول فظاهر وأما الثانى فلأن في مفهومه سلبا لأن التخلص فيه  
 معنى النفي ، ونحوه ما في التصريح من أنه كون المضارع خاليا من ناصب وجازم لأن الخلو فيه معنى النفي ، ولو  
 سلم أن التجرد بالمعنى الذى قاله وجودى بالمعنى الثانى لكان الجواب حينئذ يتوقف على صحة تعليل الوجودى  
 بالمعنى الأول بالوجودى بالمعنى الثانى فإنه موجود لأنه عبارة عن الضمة أو النون على وجه مخصوص وكل منهما أمر  
 موجود ( قوله لأنه هنا علامة لامؤثر ) أى حقيقة فلا يرد أن الرضى صرح بأن عوامل النحو عندهم بمنزلة  
 المؤثرات الحقيقية ، ولهذا منعوا من اجتماع عاملين على معمول واحد ( قوله وقيل رافعه حلوله محل الاسم )

وقيل غير ذلك، وإنما رجح عامل النصب والجزم على عامل الرفع إذا دخل على الفعل لكونه قويا إذ هو عامل لفظي وعامل الرفع معنوي :

( وينصب ) المضارع بحرف واحد من أربعة بدأ منها ( بن ) لملازمها النصب ، وهى حرف نى ونصب واستقبال ولا دلالة لها على تأييد النفي ولا تأكيد خلافا للزخشرى فى ذلك . وقال فى [ الفصل ] : هى لتأكيد نفي المستقبل ، وفى [ النموذج ] لنفي المستقبل على التأييد ، وعمل الخلاف فى أنها هل تقتضى التأييد أم لا فيما إذا

هو قول البصريين سواء وقع موقع اسم مرفوع كما فى زيد يضرب ، أو مجرور كما فى مرتت برجل يضرب ، أو منصوب نحو : رأيت رجلا يضرب ، لأنه ارتفع لوقوعه موقع الاسم من حيث هو اسم لامن حيث هو مرفوع وإنما ارتفع لخلوله محل الاسم لأنه يكون إذن كالاسم فأعطى أسبق إعرابه وأقواه وهو الرفع ، ولم يؤثر ذلك فى الماضى وإن وجد فيه لأنه مبنى الأصل فلا يؤثر فيه العامل . واعترض على هذا القول بأن المضارع يرتفع فى مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما فى الصلة نحو : الذى يضرب ، ونحو : سيقوم ، وفى نحو خبر كاد نحو : كاد زيد يقوم ، وفى نحو : يقوم الزيدان ، وفى نحو : هلا تضرب ، فإن الاسم لا يقع بعد التحضيض . ويمكن الجواب عنها كلها ما عدا يقوم الزيدان بأن الرفع استقر قبل دخول تلك الأور فلم تغيره إذ أثر العامل لاغيره ، لإعمال آخر ، وأما يقوم الزيدان فأجاب عنه الرضى بما فيه تكلف ، وأجاب فى [ الفصل ] بأنه من مظان صحة وقوع الأسماء لأن من ابتدأ كلاما منتقلا إلى النطق عن الصمت لم يلزمه أن تكون أول كلمة يفوه بها اسما أو فعلا بل مبتدأ كلامه موضع خبره فى أى قبيل شاء ( قوله وقيل غير ذلك ) من الغير قول الكسائى إن رافعه حروف المضارعة . ورد بأن جزء الشيء لا يعمل فيه وبأنه يلزم أن يكون مرفوعا أبدا ورد بأن عامل النصب والجزم أقوى فعزله عن عمله . قال أبو حيان : ولا فائدة لهذا الخلاف ولا ينشأ عنه حكم نطقى ( قوله وعامل الرفع معنوى ) فيه قصور بالنسبة لقول الكسائى : إن العامل أحرف المضارعة لأنها ليست من العامل المعنوى فلو اقتصر على قوله لكونه قويا كان أولى إلا أن يقال لم يعتد بمذهبه ، لكنه لا ينبغي لأن الرضى قواه على مذهب البصريين فذكر ما حاصله : أن الرفع لما حدث مع حدوث الحروف فإحالاته عليها أولى من إحالاته على المعنى الخفى كما هو مذهب البصريين .

بقى هنا شبهة سنحت بالبال ، وهى أن الترجيح إنما يظهر عند اجتماع العاملين وهما لا يجتمعان على القول بأن الرفع التجرد ولا الحلول محل الاسم إذ بدخول عامل النصب والجزم انتفى كل منهما كما لا يخفى ، ودخول العامل بعد العامل لا ترجيح فيه كدخول عامل الجزم بعد عامل النصب ( قوله لملازمها النصب ) أى فى الأكثر المشهور ولغة الجمهور وإلا فقد حكى الكسائى أن الجزم بها لغة لبعض العرب كما قاله ابن مالك ، وخرج عليه ما وقع فى صحيح البخارى من قول الملك فى النوم لعبد الله بن عمر « لن ترع » بحذف الألف ، وقضية كلام الشارح أن الثلاثة الباقية غير ملازمة للنصب ، وفيه أنه قيدك بكونها مصدرية وهى لا تكون إلا ناصبة فالأولى تقديمها لمشاركتها لن فى ذلك وتميزها بالاتفاق على بساطتها بخلاف لن فقيل بأنها مركبة ( قوله وهى حرف نى الخ ) أى انتفاء الحدث فى الزمان المستقبل ، فالمراد بالنفى الحاصل بالمصدر أو هو مصدر المبني للمفعول ، ولا يخفى أن النصب ليس معنى لها بل حكم من أحكامها ، وليس المراد أن كلا من هذه الثلاثة داخل فى معناها كما يتوهم من هذه العبارة ( قوله هى لتأكيد الخ ) أراد بالتأكيد ما يشمل التأييد الذى هو نهاية التأكيد ، ولا ينبغي أن يحمل على تأكيد لا يشمل التأييد ( قوله وفى النموذج ) أى فى بعض نسخه وفى بعضها على التأكيد .

أطلق النفي أو قيد بالتأبيد : أما إذا قيد بغيره نحو - فلن أكلم اليوم إنسيا - فلا خلاف بينهم في أنها لا تنفيده فمقد  
ظهر أن من رد على الزمخشري في قوله بتأبيد النفي بهذه الآية وشبهها مما قيد فيه بنفيها منفيها بغير التأبيد ليس على  
تحقيق في المسألة ، ورد ما ذهب إليه الزمخشري بأنه لا دليل عليه .

قال ابن مالك : والحامل له على أن لن لتأبيد النفي اعتقاده الباطل من أن الله تعالى لا يرى في الآخرة جعلنا الله  
من أهل الرؤية . وأما استفادة التأبيد في نحو - لن يخلقوا ذبابا - ونحو - لن يخلف الله وعده - فمن خارج  
كما في قوله تعالى - ولن يتمنوه أبدا - وكون أبدا فيه للتأكيد كما قيل خلاف الظاهر ، وهل تأتى للدعاء أم لا ؟

وانتصر الحفيد للزمخشري فقال : واعلم أن قول النحويين لن ليست لتأبيد النفي مع أنها لنفي سيفعل متناقض  
وذلك لأن سيفعل مطلق ونقيضه لن يفعل الدائمة ، فلو لم تكن لتأبيد النفي لم يكن قولنا لن يفعل نقيضا لقولهم  
سيفعل ، لأنه على ما قالوه مع عدم التأبيد يجوز أن يكون النفي على حالة والإثبات على أخرى ، فالحق أنها لتأبيد  
النفي كما ذكره الزمخشري لاسيما ومدلولات الألفاظ ليست راجعة إلى اعتقاد أحد ، وهو عدل وقد نقله انتهى .

واعترض بأننا لانسلم الملازمة ولا نسلم بطلان التالى ، ومن أين وجب أن يكون لن يفعل نقيضا لسيفعل حتى  
يلزم أن تكون لن لتأبيد النفي بل نقيضه لن يفعل أبدا ، وكأنه ظن أن نقيض الموجبة سالبتها مطلقا وليس كذلك  
بل نقيضها السالبة على وجه مخصوص ، ولو صح ما ظنه كان ليس بعض الإنسان جمادا نقيضا لبعض الإنسان  
جماد فبطل قوله فالحق الخ ، وأما قوله وهو عدل الخ فجوابه أنه نقل بحسب ما فهمه وغيره عدل نقل خلافه مع  
أن ما نقله لا ينافي نقل غيره لجواز أن يكون استعمالهم لها في التأبيد لسكونه من أفراد معناها الذى هو النفي على  
الإطلاق ، قاله الشهاب القاسمى ( قوله فلا خلاف بينهم الخ ) قال شيخنا الغنيمى : لم يظهر لى وجه هذا الكلام  
إذ الخلاف بين الزمخشري وغيره إنما هو في موضوع لن لغة فالزمخشري فهم عن اللغة أن معناها الحقيقي هو  
التأبيد فإذا استعملت في غيره كما في الآية كانت من باب المجاز ، وغير الزمخشري فهم أنها موضوعية المطلق النفي  
فاستعملها في الآية المذكورة ونحوها من استعمال الشيء في بعض ماصدقانه ، فيرجع الخلاف بينهم في تعيين معنى  
لن في اللغة حقيقة فلا يحسن تقييد محل الخلاف أصلا بما ذكره اللهم إلا أن يثبت عن الزمخشري أنه يقول إن لها  
في حالة الإطلاق وضعا وفي حالة التقييد وضعا آخر فينتجه تقييد الخلاف حينئذ لكن لم نره عن الزمخشري ،  
والظاهر خلافه فرارا من دعوى الاشتراك في الحرف ( قوله من رد الخ ) كمكى في حاشية الأوضح وقال :  
لو كانت لن للتأبيد كان ذكر الأبد في - ولن يتمنوه أبدا - تكرارا انتهى .

قال الشمنى : ولقائل أن يقول ليس هذا تكرارا باللفظ وهو ظاهر ولا بالمرادف لأن أبدا لا يرادف لن  
لأن الاسم لا يرادف الحرف ولأن التأبيد نفس معنى أبدا وجزء معنى لن ، وإنما هو تصريح ودلالة بالمطابقة  
على ما يفهم بالتضمن وله هنا فائدة وهى رفع ما يتوهم من أن لن مجرد النفي بناء على استبعاد نفي تمنى الموت منهم  
على جهة التأبيد ( قوله اعتقاده الباطل الخ ) نظر فيه بعضهم بأن الاعتقاديات لا تدخل لها في الأوضاع اللغوية  
إذ هو ثقة في النقل .

هذا ، وقد يقال المنفى على التأبيد هو الرؤية على وجه اتصال شعاع من الباصرة متعاقب بالمرثى في محل أو نحو  
ذلك مما يستحيل فليتأمل ( قوله كما قيل خلاف الظاهر ) القائل كمكى كما علمت إلا أنه عبر بقوله للتكرير ،  
ووجه كونه خلاف الظاهر ما عرفت ( قوله وهل تأتى للدعاء ) أى اسكون الفعل الذى بعدها للدعاء وليس المراد  
أنها موضوعية للدعاء وليس في كلامه ما يبدل على اختصاصها بهذا المعنى : واعتراض عليه بأن هذا ليس خاصا بها

فيه خلاف ، اختار في المغنى الأول قال فيه : وتأتى لن للدعاء وفاقا لجماعة . والحجة في قوله :  
 لن تزالوا كذلك ثم لازا — مت لكم خالدا خلود الجبال  
 لسكنه صرح في الشرح وفي الأوضح بخلافه ، والأصح أنها بسيطة على وضعها الأصلي ، ولا يفصل بينها  
 وبين معمولها إلا في ضرورة كقوله :  
 لما رأيت أبايزد مقاتلا أدع القتال وأشهد الهيجاء

بل جميع أدوات النفي كذلك نحو : لازلت منصورا على الأعداء ، على أن دعواه العموم غير صحيحة فلم يأت  
 لذلك غير لا ( قوله والحجة في قوله : لن تزالوا الخ ) أى لأن المعطوف بثم في البيت دعاء لا خبر وعطف الإنشاء  
 على الخبر الإنشائي هو اللائق للمناسبة وإن لم يعين كون المعطوف عليه دعاء ، والمسئلة ظنية فاندفع اللدأ ميني  
 وقول بعضهم إن الفراء قائل بجواز الاستئناف بثم فيمكن الحمل هنا على مذهبه ، وأيضا كون المعطوف عليه  
 دعاء يغنى عن التأويل إن قيل بامتناع عطف الإنشاء على الخبر بأن يقدر القول بعد ثم أى ثم أقول لازلت لكم  
 أى ثم أسأل الله ذلك فيرجع لعطف الخبر على مثله أو أولى : أى أقول لن تزالوا فيكون للمعطوف عليه محل على مافيه  
 فيجوز عطف الإنشاء عليه لأن محل المنع فيما لا محل له ٥

قال الشمي : وأيضا فقوله لن تزالوا لو كان خبرا لكان المنفي في الاستقبال ولا معنى له هنا . ويجاب بأن  
 معناه الإخبار ببقائهم على هذه الحال التي هم عليها الآن بناء على مافى عرفهم من القرائن المتضمنة للبقاء عادة :  
 أى أنتم لا تزول عنكم في المستقبل هذه الحال الموجودة الآن بل تستمر معكم في المستقبل ، وهذا معنى صحيح  
 ( قوله والأصح أنها بسيطة ) لأن الأصل عدم التركيب وإنما يصار إليه لدليل ظاهر ولا دليل على ذلك ، واستدل  
 سيبويه على بساطتها بجواز تقديم معمول معمولها نحو : زيدا لن أضربه ، وظاهر أن الكلام في غير الفاعل ومنه  
 التمييز فيجوز تقديمه عليها بقله وإن قال أبو حيان كان ينبغى استثنائه من الجواز ٥

هذا ، ووجه الاستدلال أنه يمتنع تقديم معمول معمول أن عليها ونوقش في الدليل بأنه يجوز أن يتغير حكم  
 الشيء بالتركيب ، ومنع الأخفش جواز التقديم لأن النفي له صدر الكلام ، وقيل مركبة من لا النافية نظرا لمعناها  
 ومن أن المصدرية نظرا لعملها فحذفت الحمزة تخفيفا والألف للساكنين . وردّ بأمور أقواها أنه إنما يصح التركيب  
 إذا كان الحرفان ظاهرين كلولا ، وقد لا يظهر أحدهما كما قاله الشاويين ( قوله على وضعها الأصلي ) وقال  
 الفراء : أصلها لا النافية فأبدلت الألف نونا . وردّ بأن الإبدال لا يغير حكم المهمل فيجعله معملا وبأن المعهود  
 إبدال النون ألفا كنسقا لا العكس ( قوله ولا يفصل ) أى والأصح أنها لا تفصل لأنها محمولة على سيفعل  
 ولذلك لم يجوز لن تفعل ولا تضرب زيدا بنصب تضرب لأن الواو كالعامل فلا يفصل بينها وبين الفعل بلا كما  
 لا يقال أن لا تضرب زيدا هذا مذهب البصريين وهشام ، وجوز الكسائي الفصل بالقسم ومعمول الفعل والقراء  
 بالأول والظن والشرط ( قوله لما رأيت ) أصله لن ما أدغمت النون في الميم للتقارب ووصلا خطأ للإلغاز ، وإنما  
 حققهما أن يكتب منفصلين . والإلغاز فيه أن يقال أين جواب لما وبم انتصب أدع ؟ وجوابه علم ، وقوله أدع  
 منصوب ببن المدغم نونها في ما وفصل بينها وبين معمولها بما الظرفية وصلتها للضرورة فإن أدع عامل فيما وصلتها ،  
 والتقدير لن أدع القتال مدة رؤيتي أبا يزيد مقاتلا ، وحينئذ كيف يجتمع قوله لن أدع مع قوله لن أشهد الهيجاء ؟  
 وجوابه أن أشهد بالنصب ليس عطفا على أدع بل منصوب بأن مضمرة بعد حرف العطف وأن والفعل عطف

( و ) أتبعها ( بكى المصدرية ) لمشاركتها لها في العمل من غير شرط وعلامة المصدرية تقدم اللام عليها ( نحو - لكيلا تأسوا - ) إذ لا يجوز حينئذ كونها جارة لأن حرف الجر لا يباشر مثله ، والتقييد بالمصدرية مخرج لكي التعليمية الجارة وعلامتها ظهور أن المفتوحة بعدها نحو : جئتلك كي أن تسكرمنى ، أو اللام نحو : جئتلك كي لتسكرمنى ، إذ لا يجوز حينئذ جعلها مصدرية . أما في الأول فلو جرد أن المصدرية بعدها والحرف المصدرى لا يباشر مثله ، وأما في الثاني فلنلا يلزم الفصل بين الحرف المصدرى وصلته باللام فإن لم تظهر اللام قبلها ولا أن بعدها نحو : - كيلا يكون دولة - أو ظهرت معا كقوله : أردت لكيما أن تطير بقربى : جاز الأمران أى

على القتال : أى لن أدع القتال وشهود الهيجاء على حد « وليس عبادة ونقر عيني : ( قوله وأتبعها ) عطف على بدأ ( قوله بكى المصدرية ) يعنى التى بمعنى أن ( قوله تقدم اللام عاينها ) لفظا أو تقديرا ( قوله نحو - لكيلا تأسوا - ) أى تحزنوا فالتقدير لعدم أساكم .

قال [ فى المصباح ] : وأسى أسا من باب تعب حزن فهو أسى مثل حزين انتهى . وبه تعرف أن قول بعضهم التقدير لعدم تأسيكم اشتباه لأن تأسيت به واتسيت بمعنى اقتديت ، وليس المعنى فى الآية عليه كما لا يخفى ( قوله لأن حرف الجر لا يباشر مثله ) لعل المراد فى الفصيح أو مع إمكان الاحتراز عنه بدليل مايتأتى ( قوله مخرج لكي التعليمية ) فإن النصب بأن مضمرة وجوبا بعدها عند البصريين ولا تظهر إلا ضرورة ، ويجوز عند الكوفيين ( قوله وعلامتها ظهور أن الخ ) أى مع عدم اللام قبلها لما سياتى ( قوله كي أن تسكرمنى ) قال أبو حيان : والمحفوظ إظهار أن بعد كي الموصولة بما كقوله « كيما أن تغر ونجدعا » ولا يحفظ من كلامهم : جئت كي أن تسكرمنى ( قوله أو اللام ) مجيء كي قبل اللام نادر ( قوله أما فى الأول ) وهو ما إذا ظهرت أن بعدها ( قوله والحرف المصدرى لا يباشر مثله ) أى مع إمكان الاحتراز عنه بدليل مايتأتى ( قوله وأما فى الثانى الخ ) وهى ما إذا ظهرت اللام بعد كي فلا يجوز كون كي مصدرية لما ذكره الشارح فتعين أنها جارة وهى داخلة على اللام الجارة للتوكيد ، وحينئذ فيشكل هذا على قول الشارح السابق لأن حرف الجر لا يباشر مثله .

وأقول : لعل السر والله أعلم فى جواز دخول الجار على الجار هنا وعدم جوازه فيما إذا تأخرت كي أن كي عند التأخر يصح أن تكون ناصبة بنفسها مصدرية فلا ضرورة إلى جعلها جارة مؤكدة ، وأما فى صورة تأخر اللام عنها اضطرونا إلى جعلها حرف جر إذ لا يصح أن تكون ناصبة للفعل باللام ولا يصح أن تكون اللام ناصبة مؤكدة لها لأن اللام ليست ناصبة فتعين أنها جارة واللام مؤكدة لها فتأمل كذا بخط شيخنا وهو شرح لقولهم المراد لا يباشر مثله مع إمكان الاحتراز عنه المقصود به الجواب عما أجازوه هنا وفيما يأتى فيما إذا ظهرت اللام قبلها وأن بعدها مما أوضحه شيخنا ، وأشاروا بالجواب آخر بالنسبة لما هنا وهو أن المراد نفي المباينة فى الفصيح ومجيء اللام بعد كي نادر كما عرفت ( قوله فلنلا يلزم الخ ) ودعوى زيادة كي مردودة بأنه لم تعهد زيادتها فى غير هذا الموضع فيحمل هذا عليه ( قوله أردت لكيما الخ ) صدر بيت عجزه :

« ففتركتها شتا ببيداء بلقع » يقال طاربه إذا ذهب سريعا ، وتركها بالنصب عطف على تطير ، والشن بفتح الشين المعجمة جلد القرية الخاق مفعول ثان لتترك وقبل حال من مفعوله ، والبيداء الأرض القفراء التى تبعد أى تهلك من يدخل فيها ، والبلقع : الأرض التى لا شئ فيها ( قوله جاز الأمران ) جواب المسألتين ، أما جواز الأمرين فى الأولى فظاهر ولا محذور فيه ، فإن جعلت كي مصدرية قدرت اللام قبلها وإن جعلتها تعليمية قدرت أن بعدها عند البصريين .

كونها مصدرية وكونها جارة ، والثاني أرجح عند بعضهم بالنسبة لظهورهما معا ، وقد تكون مختصرة من كيف كقوله :

كى تجنحون إلى سلم وما ثثرت قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم

أى كيف تجنحون ( و ) أنى ( بإذن ) قبل أن لطول الكلام عليها وهى حرف جواب وجزاء .

فإذا قلت : لمن قال أزورك غدا إذن أكرمك ، فقد أجبتة وجعلت لإكرامك جزاء زيارته ومجيئها لهما هو نص سيويوه ، واختلف فيه فحمله الشاويين على ظاهره وقال : إنها لهما فى كل موضع وتكافئ تخريج ماخفى فيه ذلك وحمله الفارسي على الغالب وقد تمحض عنده للجواب .

فإذا قلت : لمن قال أحبك إذن أصدقك ؟ فقد أجبتة ولا يتصور هنا الجزاء ، والأصح أنها حرف

قال أبو حيان : وانبنى على هذا فرع وهو أنه إن قدرناها بالجار فلا يجوز دخولها على لا وإن قدرناها الناصبة جاز ، وأما جواز الأمرين فى الثانية فيلزمه ارتكاب أحد محذورين إما دخول حرف مصدرى على مثله وإما دخول حرف جر على مثله ، لكن اغتفر ذلك لعدم إمكان الاحتراز عنه كما علم مما مر ، فإن جعلت مصدرية فإن مؤكدة لمعنى السبك ، أو تعليلية فهى مؤكدة للام قبلها ( قوله والثاني أرجح الخ ) إنما ترجح كون أن ناصبة فى هذه الحالة لأنها أم الباب فاعتنى بشأنها ، ولأن ما كان أصلا لا ينبغي أن يجعل تأكيدا لغيره ، ولأن أن وليت الفعل فكانت أحق بالعمل لمجاورتها بخلاف البعيد قاله المصنف فى الحواشى ، ولأن تأكيد الجار بجار أسهل من تأكيد حرف مصدرى بمثله وسكت الشارح عن الترجيح فى المسألة الأولى ، ونقل فى التصريح عن المصنف فى باب حروف الجر أن الأولى أن تكون مصدرية ناصبة بتقدير اللام قبلها لأن تقدير اللام قبلها أكثر من ظهور أن بعدها ، والحمل على الغالب عند التردد أولى ( قوله كى تجنحون ) أى كيف تجنحون أى تميلون ، والسلم بالكسر والفتح الصلح ، وثرت مبنى للمجهول من ثارت القتل قتلت قاتله ، ولظى مبتدأ وجملة تضطرم الخبر وهى مع المبتدأ حال ( قوله لطول الكلام عليها ) فيه أن هذا إنما يناسب أن يكون علة لتأخير أن لا يماذكره . وقد يقال إنه علة له باعتبار ما تضمنه من تأخير أن ( قوله وهى حرف جواب وجزاء ) أى معناها الجواب والجزاء . ومعنى كونها جوابا أنها لا تقع إلا فى كلام يجاب به من تكلم بكلام آخر إما تحقيقا وإما تقديرا فلا تقع فى كلام مقتضب ابتداء من غير أن يكون هناك ما يقضى الجواب لا لفظا ولا تقديرا ، والجواب فى الحقيقة هو الجملة التى وقعت إذن فيها لا إذن وحدها ، ومعنى كونها جزاء أن مضمون الكلام الذى هى فيه جزاء لمضمون كلام آخر كما قاله الدمامي ردا على ما تردد به المصنف فى حواشى التسهيل ( قوله وتكلف تخريج الخ ) فقال فى المثال الآتى إن كنت قلت ذلك حقيقة صدقتك ( قوله أحبك ) أى أنا متصف الآن بمحبتي لك ( قوله إذن أصدقك ) أى أو أظنك صادقا ومدخول إذن فيه مرفوع لانتفاء استقباله المشروط فى نصبها ( قوله ولا يتصور هنا الجزاء ) لضرورة أن التصديق أو ظن الصدق مثلا واقع فى الحال ، ولا يصلح أن يكون جزاء لذلك الفعل إذ الشرط والجزاء كما قال الرضى إما فى المستقبل أو فى الماضى ، ولا مدخل للجزاء فى الحال ( قوله والأصح أنها حرف ) هو مذهب الجمهور : وقال بعض الكوفيين : إنها اسم ، والأصل فى إذن أكرمك إذا جئتني أكرمك برفع أكرم ثم حذفت الجملة التى أضيفت إذا إليها وعوض عنها النون كما فى حينئذ ، وأضمرت أن فانتصب الفعل الواقع صدرا للجملة الجوابية ، ولعل المفرد المؤول بأن عنده فاعل : أى إذا جئتني وقع لإكرامك لا مبتدأ وخبره محذوف أى حاصل وإلا وجبت الفاء الرابطة الواجبة مع الجملة الاسمية كما لو قلت

وعليه فالأصح أنها بسيطة وأنها الناصبة بنفسها وكان القياس لإغائها لعدم اختصاصها ولكن أعمالها حملها على ظن لأنها مثلها في جواز تقدمها على الجملة وتأخرها عنها وتوسطها بين جزئها كما كانت ماعلى ليس وإن كانت مختصة . وشرط إعمالها ثلاثة أمور :

الأول أن تكون ( مصدرة ) في أول الكلام فإن وقعت حشوا فيه بأن كان مابعدا معتمدا على ما قبلها أهملت : قال الرضى : وذلك في ثلاثة مواضع : الأول أن يكون مابعدا خبرا لما قبلها نحو أنا إذن أكرمك وإني إذن أكرمك . الثاني : أن يكون جزاء للشرط الذى قبلها نحو إن تأتني إذن أكرمك . الثالث : أن يكون جوابا للقسم الذى قبلها نحو والله إذن لأخرجن ، وقوله :

لئن غادلى عبد العزيز بمثلها وأمكننى منها إذن لا أقيلها

إذا جئتني فإكرمك حاصل ( قوله وعليه فالأصح أنها بسيطة ) أى لا مركبة من إذن أن ثم خففت الهمزة ونقلت حركتها إلى الدال الساكنة قبلها وحذفت خلافا للخليل في أحد أقواله ( قوله وأنها الناصبة بنفسها ) أى لا بأن مضمرة بعدها خلافا للخليل فيما رواه عنه جماعة منهم الفارسي ، ولما جرت عادتهم أن يقولوا ناصب بأن مضمرة بعده وإن كان كلاما غير محقق لأن الذى أضممرت أن بعده ليس الناصب وإنما الناصب أن صرحوا بقولهم بنفسها دفعا لهذا ( قوله لعدم اختصاصها ) قال المصنف في بعض تعاليقه : ووجه الضعف اللاحق لإذن أنها غير مختصة كذا قال الناظم ولا أعرفه لغيره ، وكأنه نظر إلى نحو - ولن تفلحوا إذا أبدا - فرأى لفظة إذن دخلت على الاسم فحكم بعدم الاختصاص وفيه نظر انتهى ومن خطه نقلت ( قوله وشرط إعمالها الخ ) إلغاؤها مع استيفاء الشروط لغة حكاهما عيسى بن عمرو ، وتلقاها البصريون بالقبول إلا أنها نادرة جدا ولذلك أنكرها الكسائي والفراء ( قوله بأن كان مابعدا الخ ) سيأتى قريبا أن الإهمال لا ينحصر في هذه الصور الثلاثة كما هو ظاهر عبارته كغيره ، وذلك لأنه يكون فيما إذا تقدمها العاطف اللهم إلا أن يقال إن المراد أنه في هذه الصور يتعين الإهمال ولا يجوز غيره ، وفيما سيأتى يجوز الوجهان وإن كان بالنظر إلى الاعتبار يتعين الإهمال أو الإعمال . وقضية الحصر في هذه الصور الثلاثة العمل في نحو : يا زيد إذن أكرمك ، بل وقضيته أيضا الإعمال فيما إذا تقدم المعمول نحو : زيدا إذا أكرم . وفي المسألة خلاف فذهب الفراء إلى أنه يبطل عملها وأجاز الكسائي إذ ذاك الرفع وال نصب . قال أبو حيان : ولا نص أحفظه عن البصريين في ذلك ومقتضى اشتراطهم التصدير في عملها أن لا تعمل ، ويحتمل أن يقال تعمل لأنها مصدرة في النية لأن النية في المفعول التأخير انتهى ويؤخذ من تعليقه الثاني عدم العمل قطعا عند البصريين في نحو : يا زيد إذن أكرمك ( قوله أهملت ) لضعفها بسبب وقوعها حشوا ( قوله خبر لما قبلها ) أى في الأصل أو في الحال كما أشار إليه بالمثلين ( قوله أن يكون جزاء للشرط الذى قبلها ) أى صناعة لا معنى فلا يرد أن إذن أكرمك جوابا لمن قال أزورك غدا جزاء لشرط مقدر : أى إن تزرنى غدا إذن أكرمك ، لأنه إنما هو جواب لشرط مقدر من حيث المعنى ، ومثل ذلك لا يخرجها عن الصدارة ولا يبطل عملها فإن المبطل هو تعلق ما بعدها صناعة لا معنى ( قوله وقوله ) أى ونحو قول كثير عزة ( قوله لئن عادلى الخ ) اللام موطئة لحجيء الجواب للقسم السابق في البيت قبله وهو :

حلفت برب الراقصات إلى منى تقول الفياقى نصها وذميلها

والضمير في مثلها ومنها يعود للمقالة الأولى ، وذلك أن كثيرا مدح عبد العزيز بقصيدة فأعجب بها فقال : ممن على أعطك ؟ فقال : أكون كاتباً لك ، فلم يجبه إلى ذلك وأعطاه جائزة ، كذا قال غير واحد ولكنه لا يناسب قوله في هذه القصيدة :



ولا يقع المضارع بعدها في غير هذه المواضع الثلاثة معتمدا على ما قبلها بالاستقراء بل تقع متوسطة في غيرها نحو : يقتل إذن زيد عمرا ، وليس الرجل إذن زيدا انتهى . نعم إن تقدمها واو أو فاء جاز للنصب بها على قلة .

الشرط الثاني وإليه أشار بقوله ( وهو ) أى المضارع الذى يابها ( مستقبل ) فإن كان حالا أهملت كما إذا كان إنسان يحدثك فقلت له إذن أصدقك لأن نواصب للفعل تلخصه للاستقبال فلانعمل في الحال للدافع ، وما أوهم خلاف ذلك فضرورة أو مؤول .

الشرط الثالث وإليه أشار بقوله ( متصل ) ذلك المضارع بها ( أو منفصل ) عنها إما ( بقسم )

عجبت لتركى حظه المجد بعدما بدالى من عبد العزيز قبولها

فإنه يدل أن كثيرا لم يرض مع إجابة عبد العزيز ، وجملة إذن لا أقبلها جواب القسم السابق وجواب الشرط محذوف ، وجعل في المغنى الجملة جواب الشرط وجواب القسم محذوف ، وهو مخالف للقاعدة المشهورة أنه إذا توالى شرط وقسم فالجواب للأسبق لكن ما قاله جائز أيضا ، ولم يجزم الجواب لأن الشرط ماضى ( قوله ولا يقع المضارع بعدها الخ ) صادق بأن لا يقع المضارع بعدها أصلا وبأن يقع غير معتمد على ما قبلها ، والذى ذكره في قوله بل يقع الخ هو الأول ، فالنفي في قوله ولا يقع الخ متوجه إلى القيد والمقيد معا .

هذا ، وكون إذن فيما ذكره من نحوه من يقعد إذن زيد هى التى الكلام فيها محل نظر يقوى بما مر عن ابن هشام فتدبر ( قوله نعم إن تقدمها واو أو فاء ) أطلق السيوطى وغيره العاطف ولم يقيدوه بالفاء والواو ، وصرح بعضهم بجواز الفصل بين أو المضمرة أن بعدها وجوبا وبين المنصوب بإذن نحو : لألزمك أو إذن تقضينى حتى ( قوله جاز النصب بها على قلة ) أى جاز الرفع والجزم إن اقتضاه الحال ، وإنما اقتصر الشارح على النصب لأن الكلام فيه .

قال في المغنى : والتحقيق أنه إذا قيل إن ترزنى أزرك وإذن أحسن إليك ، فإن قدرت العطف على الجواب جازمت وبطل عمل إذن لوقوعها حشوا أو على الجملتين معا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف ، وقيل يتعين النصب لأن ما بعدها مستأنف أو لأن المعطوف على الأول أول انتهى . ووجه جواز الأمرين عند تقدم العاطف النظر إلى أمرين : فن حيث أن إذن فى أول جملة مستقلة هو متصدر فينصب الفعل ، ومن حيث كون ما بعدها من تمام ما قبلها بسبب ربط العاطف ببعض الكلام ببعض هو متوسط فيرتفع لفقد الشرط ، ومثل ذلك : زيد يقوم ، وإذن أحسن إليه إن عطفت على الفعلية رفعت قولاً واحداً أو على الاسمية جاز الرفع والنصب باعتبارين كما صرح به في المغنى أيضا ( قوله مستقبل ) انظر استقباليته بالنظر إلى ما قبلها كما إذا قال شخص : جاءنى زيد أمس فقلت وإذن أكرمه ، وكان الإكرام وقع عقب مجيئه فى أمس والتكلم بذلك حالا وحرره ( قوله لأن نواصب الفعل الخ ) فيه شئ ، إذ لا يكفي ذلك فى اشتراط الاستقبال فى إذن ( قوله وما أوهم خلاف ذلك الخ ) كان ينبغى أن يذكره قبل الشرط الثانى فإنه مذكور فى كلامهم بعد الشرط الأول ، فن ذلك قوله :

لا تتركى فيهم شطيرا إلى إذن أهلك أو أطيرا

بنصب أهلك بإذن مع أنها وقعت حشوا بين اسم إن وخبرها فهو إما ضرورة أو مؤول على حذف خبر إن : أى إلى لا أستطيع ذلك أو نحوه ، ثم استأنف ما بعده بالنصب لتحقيق شرطه ( قوله بقسم ) قال فى الارتشاف :

أو بلا النافية كما في المغنى والشذور ، وأشار إلى مثال الاتصال والانفصال بقوله (نحو : إذن أكرمك ، وإذن والله نرمهم بحرب) على طريق اللف والنشر المرتب ، ومثال الانفصال بلا النافية نحو : إذن لأفعل ، واغتفر الفصل بالقسم لأنه زائد جيء به للتأكيد فلا يمنع النصب كما لا يمنع الجر في قولهم : إن الشاة لتجبر فتسمع صوت والله ربها ، وبلا النافية لأن النافي كالجزم من المنفى فكأنه لا فاصل . واغتفر ابن بابشاذ الفصل بالنداء وابن عصفور الفصل بالظرف وشبهه ، وإلى ذلك أشار بعضهم حيث قال : وفيه أيضا ذكر الشروط الثلاثة :

أعمل إذن إذا أتتك أو لا      وسقت فعلا بعدها مستقبلا  
واحذر إذا عملتها أن تفصلا      إلا بحلف أو نداء أو بلا  
وافصل بظرف أو بمجزور على      رأى ابن عصفور رئيس النبلا  
وإن تجىء بحرف عطف أو لا      فأحسن الوجهين أن لا تعمل

وينصب المضارع أيضا ( بأن المصدرية ) أى المنسبكية مع مدخولها بالمصدر وهى أم الباب لعمامها ( ظاهرة نحو ) — والذي أطمع ( أن يغفر لى — ) ومضمرة كما سيأتى ، والتقييد بالمصدرية مخرج للمفسرة والزائدة فالأولى هى المسبوقة بمجمله فيها معنى القول دون حروفه المتأخرة عنها جملة ، ولم تقترن بجار نحو :

إلا إن كان بقسم محذوف الجواب ( قوله أو بلا النافية ) أو بهما معا كما يؤخذ من كلامهم والصحيح منعه بغير لا إذ لم يسمع وإن كان التعليل الآتى يفيد جواز الفصل بكل ناف ( قوله ابن بابشاذ ) هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ بالشين والذال المعجمتين : معناه الفرح والسرور كذا صحح السيوطى ، والظاهر أن بابه الثانية مفتوحة كالأولى على ما هو قاعدة المركبات المزجية ( قوله نرمهم ) جواب إذن وجواب القسم محذوف على ما هو القاعدة من اجتماع شرط وقسم وإذن هنا كسائر أدوات الجزاء ( قوله بالنداء ) نحو : إذن يا عبد الله أكرمك . وزاد أبو حيان نقلا عن ابن بابشاذ الفصل بينهما بالدعاء نحو : إذن يغفر الله لك يدخلك الجنة ( قوله بالظرف وشبهه ) المراد بشبهه الجار والمجرور نحو : إذن يوم الجمعة أو فى الدار أكرمك ، وأما الفصل بمفعول الفعل نحو : إذن زيدا أكرم ، فالأرجح عند الكسائى النصب وهشام الرفع لضعف عملها بوجود الفصل وكان القياس بطلان العمل فلا أقل من أن يكون مرجوحا ، وتقدم عن الكسائى بطلان العمل فى الفصل بين كى والفعل بمعموله ، ويمكن الفرق بشدة اقتضاء كى المصدرية الاتصال بالفعل لأنهما اسم واحد .

قال أبو حيان : والصحيح أنه لا يجوز الفصل بالظرف وشبهه ، وقيل فى توجيهه فإنه جزء من الجملة فلا يقوى إذن معه على العمل فيما بعدها ، وانظر هل صورة المسألة أن يكون الظرف معمولا لفعل إذن : أى ولو كان معمولا لمعمولها فى الرضى ما يقتضى الأول فليراجع ( قوله أعمل إذن الخ ) ذيل بعضهم هذه الأبيات بدئت ذكر فيه مسألة تقدم العاطف فقال :

وإن تجىء بحرف عطف أو لا      فأحسن الوجهين أن لا تعمل

( قوله المنسبكية مع مدخولها ) لا يخفى أن كلمة مع تدل على المتبوعية والأصالة ، ألا ترى أنهم يقولون : جاء الوزير مع السلطان لاجاء السلطان مع الوزير ، فلا توهم العبارة أن المنسبك هو أن وحدها خلافا لمن وهم فيه بل تفيد أن المنسبك هو المجموع والأصل ما بعدها وهو الموافق للواقع ( قوله مخرج للمفسرة الخ ) لإخراجه لما ذكر لا ينافى لإخراجه لغيره أيضا فإنه مخرج لأن الاسمية فإنها ترد ضميرا للمتكلم فى قول بعض العرب : أن فعلت ، وضمير للمخاطب فى نحو : أنت وأنت الخ ( قوله هى المسبوقة بجملة الخ ) خرج بقوله المسبوقة بجملة نحو

- وأوحينا إليه أن اصنع الفلك - والثانية قال في أوضحه هي التالية للما نحو- فلما أن جاء البشير- والواقعة بين الكاف ومجروها كقوله : كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم \* أو بين القسم ولو كقوله : فأقسم أن لو التقينا وأنتم \* زاد في المغنى والواقعة بعد إذا كقوله : فأمله حتى إذا أن كأنه معاطى يد في بلحة الماء غامر ومحل النصب بأن المصدرية ( مالم تسبق بعلم ) أى بلفظ دال على اليقين وإن لم يكن بلفظ العلم فإن سبقت به

- وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين - فأخر مبتدأ ودعواهم مضاف إليه وأن مخففة من الثقيلة وهي عاملة في ضمير شأن مقدر ، وجملة الحمد لله من المبتدأ والخبر خبر أن ، وهي وخبرها خبر آخر دعواهم ، وقوله فيها معنى القول نحو : قلت له أن افعل لوجود حروف القول فلا يقال لعدم وجوده في كلامهم ، وبتقدير وجوده لا تتعين أن فيه للتفسير لجواز أن تكون زائدة . وفي [ شرح الجمل ] أنها تكون مفسرة بعد صريح القول : قال الدماميني : ولم أقف على العلة المقتضية لاشتراط عدم القول الصريح .

قال شيخنا الغنيمي : قال السيد في [ شرح الباب ] عند قول المتن وتخص أى أن التفسيرية بما فيه معنى القول دون صريحه مانصه : أى صريح القول لأن صريح القول لا يحتاج إلى تفسير لأن الجملة تقع مفعولا لصريح القول ، وقوله المتأخر عنها جملة نحو : ذكرت عسجدا أن ذهباً لعدم تأخر الجملة ، بل يجب الإتيان بأى أو ترك حرف التفسير ، وقوله ولم تقتن بجار نحو : كتبت إليه بأن افعل وكتبت إليه أن افعل إذا قدرت معها الجار وهو الباء فهي مصدرية في الموضعين ، لأن حرف الجر لا يدخل إلا على اسم صريح أو مؤول ( قوله - وأوحينا إليه أن اصنع - ) الجملة مفسرة فلا محل لها من الإعراب ، لكن قال المصنف : إنها مفسرة للفعل . وخالف غيره فقال : إنها مفسرة لمفعول محذوف أو مذكور . قال الكافي جى : والظاهر أن الإيحاء متعلق بها ههنا تعلق مفعولية فتكون منصوبة المحل انتهى فتأمله ( قوله التالية للما ) أى التوقيفية كما في المغنى احترازاً عن النافية وهي الجازمة والموجبة وهي التى بمعنى إلا ( قوله كأن ظبية الخ ) صدره :

\* ويوما توافينا بوجه مقسم \* والبيت لأرقم اليشكرى ، وتعطو تتطاول إلى الشجر لتتناول منه ، والوارق اسم فاعل من ورق الشجر يرق مثل أوراق أى صار ذا ورق ، والسلم بفتحيتين شجر ، والشاهد فى كأن ظبية بجر ظبية وأن زائدة بين الجار ومجروده ، وروى نصب ظبية على أنها اسم كأن المخففة من كأن برفعها على أنها مهملة أو عاملة في ضمير محذوف : أى كأنها ظبية ( قوله فأقسم أن لو الخ ) تمامه : لكان لكم يوم من الشر مظلم \* والشاهد فيه واضح ، وقوله لكان الخ جواب القسم على ما هو القاعدة المعروفة من أنه إذا تولى شرط وقسم وليس هناك إلا جواب واحد فهو للسابق منهما لا فرق في ذلك بين الشرط الامتناعى وغيره عند جماعة ، واضطرب كلام ابن مالك في [ التسهيل ] في الشرط الامتناعى فدل كلامه في الجوازم على أن جواب القسم محذوف أغنى عنه جواب لو ، وفي باب القسم أن الجواب للو وأنها مع جوابها جواب القسم ( قوله فأمله الخ ) المعاطاة المناولة ، واللجة بضم اللام وبالجم معظم الماء ، وغامر اسم فاعل بمعنى المفعول كـ عيشة راضية - من غمره الماء إذا غطاه ، ومعاطى خبر كان ، وفي بلحة متعلق بغامر ، وغامر صفة لمعاطى . والمعنى أنه ترك هذا الرجل وتمهل في إنفاذه مما كان فيه إلى أن وصل إلى حالة أشبه فيها من هو مغمور في اللجة يخرج يده ليتناوله من ينقله هذه حالة الغريق ، والشاهد في البيت ظاهر ( قوله وإن لم يكن بلفظ العلم ) نحو : رأى وتحقق وتيقن وتبين وظن مستعملاً في العلم ، وخرج بتفسير العلم بما ذكر ما إذا أول العلم بغيره فإنه يجوز وقوع الناصبة بعده ،

أهملت وتسمى حينئذ مخففة من الثقيلة ( نحو - علم أن سيكون - ) - أفلا يرون أن لا يرجع - ( فإن سبقت بظن ) أى بلفظ دال عليه وإن لم يكن بلفظ الظن ( فوجهان ) الرفع والنصب ، ( نحو - وحسبوا أن لا تكون - ) قرئ بالرفع لإجراء للظن مجرى العلم وبالنصب لإجراء له على أصله من غير تأويل وهو أرجح ، ولهذا أجمعوا عليه فى - ألم أحسب الناس أن يتركوا - ومن العرب من يجزم بأن كقوله :

إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا      تعالوا إلى أن يأتنا الصيد نخطب

ومنهم من أهملها حملا على ما أختها أى المصدرية كقوله :

ولذلك أجاز سيبويه ما علمت إلا أن تقوم بالنصب قال : لأنه كلام خرج نخرج الإشارة فجرى مجرى قولك أشير عليك أن تقوم ، أو كان بمعنى الظن كقراءة بعضهم - أفلا يرون أن لا يرجع - بالنصب ( قوله أهملت ) أى لم تعمل النصب فى المضارع ولو عبر به كان أولى إذ هى لم تهمل بالكلية بل اسمها ضمير شأن محذوف غالبا فيهما والحملة خبرها ، والظاهر أن الضمير فى قوله ما لم تسبق يرجع إلى أن المصدرية لا بقيد الناصبة للمضارع فإن تلك ثنائية الوضع والمسبوقة بعلم ثلاثية الوضع لأنها مخففة كذا حرره شيخنا العلامة الغنيمى . وبهذا يندفع أن كلامه يوهم أنها بعد العلم هى أن الناصبة وأهملت وليس كذلك وإنما هى المخففة من الثقيلة وإنما أهملت لأن الناصبة تدخل على ما ليس بمستقر ولا ثابت لأن بابها أن تدخل للاستقبال فلذلك لا تقع بعد أفعال التحقق بخلاف المخففة فلإنها تقتضى تأكيد الشئ وثبوته .

وقال [ فى المتوسط ] وليست يعنى المخففة الواقعة بعد العلم هى الناصبة للفعل المضارع لامتناع اجتماع الناصبة مع العلم لكون الناصبة للرجاء والطمع الدالين على أن ما بعدها غير معلوم التحقق وكون العلم دالا على أن ما بعدها معلوم التحقق انتهى يعنى فيلزم التناقى ( قوله وتسمى حينئذ مخففة من الثقيلة ) وهى ثلاثية الوضع إذ هى مخففة من الثقيلة وهى مصدرية أيضا كما صرح به الشارح حيث قال : ومحل النصب بأن المصدرية ما لم تسبق كما أن أصلها المخففة هى منه كذلك ، وكما أن الثلاثية الوضع التى تنصب المضارع وتوصل به وبالماضى والأمر مصدرية ( قوله فإن سبقت بظن الخ ) أى ولم يكن هناك فاصل غير لا فإن كان هناك فاصل غير لا نحو : خلت أن ستكون ، أو خلت أن لن تقوم لم يجز النصب للفصل وتعين المخففة ( قوله وإن لم يكن بلفظ الظن ) كأن كان بلفظ العلم مثلا لكن استعمل فى معنى الظن الغالب القريب من العلم أو جرى مجرى الإشارة كما علم مما مر ( قوله لإجراء للظن مجرى العلم ) أى لتأويله به بأن يحمل الظن على الغالب القريب من العلم ولو بطريق الادعاء والمبالغة ( قوله وهو أرجح ) أى فى القياس لأنه الأصل والأكثر فى كلامهم .

[ تمة ] أفهم كلام المصنف تعين النصب إذا كان الفعل السابق على أن عاريا من كونه فعل علم أو ظن ومثله فى كلام ابن الحاجب . واعترض عليه بأنه إذا كان عاريا عنهما يكون على وجهين لأن الفعل فى هذا القسم إما أن يكون صالحا للمخففة كأفعال الرجاء والطمع أولا يكون ، فإن كان منافيا لتكون أن ناصبة وإن لم يكن منافيا يجوز الوجهان قاله النجم سعيد . وبجواز الوجهين فيه صرح أبو حيان ( قوله ومن العرب من يجزم الخ ) قال فى المغنى : نقله اللحيانى عن بعض بنى صباح ( قوله إذا ما غدونا الخ ) البيت لامرئ القيس ، وغدونا بكرونا ونخطب بكسر الطاء المهملة مضارع خطب جمع الخطب ( قوله حملا على ما أختها ) أى المصدرية بجامع أن كلا منهما حرف مصدرى ثنائى . وظاهر كلامه اختصاص الإهمال بها وعليه فيقال لم اختصت بهذا الحكم دون كى

أن تقرأن على أسماء ويحكم منى السلام وأن لا تشعرا أحدا كما أعملت ما المصدرية قليلا حملا عليها نحو ماروى في الحديث « كما تكونوا يولى عليكم » (ومضمرة) وإضمارها إما جوازا أو وجوبا أما (جوازا) ففي موضعين (أحدهما بعد عاطف) وهو هذا الواو أو الفاء أو ثم أو أو (مسبوق) ذلك العاطف (باسم خالص) من تأويله بالفعل، مثاله بعد الواو (نحو) قول ميسون زوج معاوية رضى الله عنه :

(ولبس عباءة وتقر عيني) أحب إلى من لبس الشفوف فتقر منصوب بأن مضمرة جوازا بعد عاطف وهو الواو وأن والفعل في تأويل مصدر مرفوع بالعطف على لبس الخالص من التأويل بالفعل ، والتقدير ولبس وقرة عيني ، وربما وقع في بعض النسخ للبس باللام مكان الواو العاطفة على قولها قبله :

لبيت تخفق الأرياح فيه أحب إلى من قصر منيف وهو تحريف نبه عليه المصنف في [شرح بانت سعاد] ومثاله بعد الفاء قول الشاعر :

مع أن الأخرى مصدرية (قوله أن تقرأن الخ) تقرأن إما في محل نصب بدلا من تحملا أو من حاجة في قوله قبله :

وتحملا حاجة لي خف محملها وتصنعا نعمة عندى بها وبدا وإما في محل رفع خبر مبتدأ محذوف عائد إلى حاجة أى هي أن تقرأن . قال المصنف في المغنى : والشاهد في أن الأولى وليست مخففة من الثقيلة بدليل أن المعطوفة عليها : واعتراض بأنه لا مانع من عطف أن الناصبة وصلتها على أن المخففة وصلتها إذ هو عطف مصدر على مصدر (قوله نحو ماروى في الحديث الخ) كذا في المغنى .

قال الدماميني : ولا حاجة إلى أن تجعل ما هنا ناصبة فإن في ذلك إثبات حكم لها لم يثبت في غير هذا الحل بل الفعل مرفوع ونون الرفع محذوفة ، وقد سمع نظما ونثرا إلى أن قال : ولا داعي إلى ارتكاب أمر لم يثبت . قال في المغنى : والمعروف في الرواية كما تكونون . وفي الرضى : وتجيء ما الكافة بعد الكاف فيكون لها ثلاثة معان : أحدها تشبيه مضمون جملة بمضمون أخرى فلا تقتضى الكاف ما يتعلق به لأن الجار إنما يطلب ذلك ليكون المحرور مفعولا والمفعول لا بد له من فعل أو معناه إلى أن قال : ومنه قوله عليه الصلاة والسلام « كما تكونون يولى عليكم » شبه القولية عليهم المكروهة بكونهم المكروه : أى بحالهم المكروهة ، ثم ذكر أنه يجوز أن تكون نافية وأن تكون مصدرية (قوله إما جوازا أو وجوبا) أى جائزا أو واجبا أو ذا جواز أو ذا وجوب (قوله وهو هنا الخ) أى لأنه لم يسمع النصب إلا مع الأربعة . قال أبو حيان : ولا يجوز في غيرها (قوله باسم خالص الخ) أى سواء كان ذلك الاسم مصدرا كما مثل أو غير مصدر كقوله :

ولولا رجال من رزام أعزة وآل سبيع أو أسوءك علقما

فأسوءك معطوف على رجال وهو ليس في تأويل الفعل (قوله الشفوف) بضم المعجمة وفاءين في الأصل مصدر ، والمراد الثوب الرقيق الذى لا يحجب عن إدراك ما وراءه (قوله فتقر منصوب) يجوز رفعه تنزيلا له منزلة المصدر نحو : تسمع بالمعدي خير من أن تراه ، كذا قاله الخشبي تبعا للمعنى وغيره .

وقال المصنف في الحواشي : لا يجوز الرفع لأن المعنى يفسد به إذ يصير المعنى ولبس عباءة أحب إلى من

لولا توقع معتر - فأرضيه ما كنت أوتر أترابا على ترب

وبعد ثم قوله :

لأنى وقتلى سليكا ثم أعقله كالثور يضرب لما عافت البقر

وبعد أو قوله تعالى - أو يرسل رسولا - بالنصب فى قراءة غير نافع عطفنا على - وحيا - وخرج بقوله خالص غيره فلا ينصب الفعل المعطوف عليه كقولهم :

لبس الشفوف ثم يقول ونقر عني ، وليس المراد ذلك وأن لبس العباءة مطلقا أحب إليه من لبس الشفوف بل المراد أن اجتماع هذين الشيتين أحب والواو لعطف المصدر المنسبك على الاسم المتقدم وفيها معنى مع فقد رأيت الرفع يخل بالمقصود والنصب لازم نبه عليه عبد القاهر انتهى :

والظاهر أن هذا لا يخالف ما قاله العيني والخشى لأنهما لم يجزا الرفع على الاستثنا بل على أن يكون الفعل معطوفا على المبتدأ قبله لتنزيله منزلة المصدر ، وأحب خبرا عنهما لأنه أفعل تفضيل مجرد من أل والإضافة وهذا يؤدى معنى النصب كما لا يخفى فتأمل ( قوله لولا توقع معتر الخ ) صدر بيت عجزه :

« ما كنت أوتر أترابا على ترب \* المعتر بالعين المهملة والتاء المثناة فوق السائل أو المعترض للسؤال ، وأرضى منصوب بأن مضمرة جوازا بعد الفاء ، وأن أرضى فى تأويل مصدر معطوف على توقع ، والتقدير لولا توقع معتر فأرضائى إياه وتوقع ليس فى تأويل الفعل ، والأتراب جمع ترب بكسر التاء المثناة فوق وسكون الراء ، وترب الرجل لدته وهو الذى يولد فى الوقت الذى ولد فيه ( قوله لأنى وقتلى سليكا ) صدر بيت لأنس بن مدركة الخنعمى عجزه « كالثور يضرب لما عافت البقر ، وسليكا اسم رجل مفعول قتل المضاف إلى فاعله ، وأعقل مضارع عقل القتل أعطى ديقه منصوب بأن مضمرة جوازا بعد ثم ، وأن أعقل فى تأويل مصدر معطوف على قتل وهو ليس فى تأويل الفعل وكونه عاملا وشرط العمل أن يصبح حاول أن أو ما والفعل مجاه لا يقتضى تأويله بالفعل كما لا يخفى ، وكالThor خبر إن ، والمراد بالThor ثور البقر ، وقيل ثور الطحلب وهو الذى يعلو الماء ( قوله عطفنا على وحيا ) أى من قوله تعالى - وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب - كأنه قيل وما صح له أن يكلمه الله إلا موحيا أو مسمعا من وراء حجاب أو مرسلًا فيكون الكل مصادر وقعت أحوالا من الفاعل أما الوحى والإرسال فأمرهما هين وأما من وراء حجاب فهو متعاق بمصدر محذوف كأنه قيل أو إسماعا من وراء حجاب ، أو قيل وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو إسماعا من وراء حجاب أو إرسالا فيكون كل واحد منها مفعولا مطلقا على هذا التقدير ، ويجوز أيضا أن يكون المعنى وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا بأن يوحى ، أو بأن يسمع من وراء حجاب ، أو بأن يرسل رسولا فيكون كل منها مفعولا بواسطة حرف الجر ، وأما المستثنى فهو مستثنى مفرغ على كل تقدير ، وأما قول من قال الاستثناء ههنا منقطع نظرا إلى ظاهر القول فليس بقوى لعدم اعتماده على تحقيق مضمون الكلام ، وظاهر كلام المصنف وجوب النصب بعد العاطف المذكور . ويشكل عليه القراءة بالرفع فى - أو يرسل - والجواب أنه حينئذ مستأنف والفعل خبر لمبتدأ محذوف لا معطوف على الاسم ويلزمه أن تكون أو للاستثنا والاستثنا بعد الواو والفاء جزم فى الإخبار وأما بعد أو ففيه نوع ما من الإضراب لأنك إذا قلت أزم زيدا أو يقضيك حقك وجعلته مستأنفا فالمعنى أو هو يقضيك حقك أى يقضيكه على كل حال سواء أزمته أم لم تزمه فكأنه قال بل يقضيك ( قوله وخرج بقوله خالص الخ ) لم يذكر ما خرج بقواه اسم وذلك أن يكون معطوفا على فعل كقوله تعالى - أن تفصل إحداهما فتذكر - فى قراءة من نصب ، وقوله تعالى - يريد الله

الطائر فيغضب زيد الذباب برفع يغضب وجوبا لأن الاسم المعطوف عليه مؤول بالفعل لوقوعه صلة لأل أى الذى يطير ( و ) الثانى بعد ( اللام الجارة ) سواء كانت للتعليل كما ( فى نحو ) - إنا فتحنا لك فتحا مبينا ( ليغفر لك الله ) ما تقدم من ذنبك وما تأخر - أم للعاقبة المسماة بلام الصبرورة ولام المآل وهى التى يكون ما بعدها نقبضا لمقتضى ما قبلها نحو - فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا - فالتقاطهم إنما كان أرفقهم عليه لما ألقى الله عليه من المحبة فلا يراه أحد إلا أحبه فقصبوا أن يصير قرة عين لهم فآل بهم الأمر إلى أن صار لهم عدوا وحزنا أم للتأكيد وهى الآتية بعد فعل متعد نحو - وأمرنا لنسلم لرب العالمين - (فأن مضمرة جواز إلا إذا اقترن الفعل بعدها بلا) سواء كانت مؤكدة كالتى ( فى نحو - لئلا يعلم أهل الكتاب - ) أم نافية نحو ( - لئلا يكون للناس - فتظهر ) أن وجوبا

ليبين لكم ويهديكم - وقولهم إما أن تنطق بالحق أو تسكت ؛ فإن النصب فيما ذكر ليس بأن مضمرة جواز وإنما هو بالعطف على ما قبله ، ولعل الشارح لم يذكر هذا لأنه معلوم من باب العطف كما هو ظاهر ، ولأن خروج العطف على مصدر متوهم من الكلام السابق بقوله خالص كما صنع المرادى فإنه يجب فيه إضمار أن بخلاف مسألتنا فإن الإضمار جائز بل نص فى شرح العمدة على أن الإظهار أحسن لأن هذا إنما يخرج بتقييد الاسم بكونه صريحا ولذا قيد فى الشذور بكونه صريحا لإخراج ذلك ( قوله الطائر فيغضب الخ ) أل اسم موصول مبتدأ نقل لإعرابها إلى ما بعدها لكونها بصورة الحرف ، ويغضب زيد جملة معطوفة على صلة أل ولعطفها بالفاء لم تحييج إلى رابط ، والذباب خبر المبتدأ كذا فى التصريح .

قال شيخنا : إذا كان من عطف الحمل فى إخراجها حينئذ نظر لأن المحترز عنه إنما هو الفعل المعطوف على اسم غير خالص لا الجملة فتأمل هذا .

وقال الشاطبى : وأما اسم الفاعل فله جهتان : جهة الاسمى الخالصة إذا قدر أنها فيه بحيث يكون نحو قائم فى حكم كاهل وغارب ، فلا شك على هذا التقدير فى نصب الفعل بعده نحو : يعجبني فاضل ويتكرم ، وعلى هذا التقدير يصح قولك : عجبني من رجل ضارب ويشتم بالنصب ، والأخرى جهة معنى الفعل والعطف فيها فى المعنى من باب عطف الفعل على الفعل ، وقد تقدم أن الفعل بعطف على الاسم الذى يعطى معنى الفعل لأعمالا لمعناه وإهمالا للفظه فكأنه ليس باسم صريح بذلك الاعتبار فخرج به عن الحكم بالنصب انتهى .

وبه يعلم جواب قول المحشى تبعا للشهاب القاسمى فى حواشى ابن النازم : هلا أمكن أن ينصب ويجعل أن والفعل فى تأويل مصدر معطوف على مصدر متأول من اسم الفاعل فإنه كالفعل فى دلالة على الحدث ، وسيأتى أن الفعل يتأول منه المصدر معمولا لكونه محذوف ، والتقدير هنا : الذى يكون منه طيران فيغضب زيد الذباب ( قوله - ليغفر لك الله - ) علة لاجتماع الأمور الأربعة فى الآية للنبي صلى الله عليه وسلم وذلك حين فتح الله له مكة ( قوله أم للعاقبة الخ ) قال أبو حيان فى شرح التسهيل : وهذا الذى ذكره المصنف ليس مذهبا للبصريين وإنما هو مذهب الكوفيين ، وقد عزاه بعضهم إلى الأخفش ، وأول البصريون ذلك على أنها لام السبب على جهة المجاز لأنه لما كان ناشئا عن التقاطعه كونه صار عدوا صار كأنه التقط لذلك وإن كان التقاطه فى الحقيقة إنما كان لأن يكون لهم حبيبا وابنا وهذا أحسن ، لأنه إذا تعارض المجاز ووضع الحرف لمعنى متحد كان المجاز أولى لأن الوضع يثول فيه الحروف إلى الاشتراك والمجاز ليس كذلك ( قوله أم للتأكيد ) وهى الزائدة وبعضهم أدخلها فى لام التعليل ( قوله فأن مضمرة جواز ) وأجاز ابن كيسان والسيرافى أن يكون النصب بعدم اللام بإضماركى لأنه يصحح النطق بها بعدها نحو : جئت لكى أكرمك ، ومذهب الجمهور أن كى لا تضمير لأنه لم يثبت لإضمارها فى غير هذا الموضع ( قوله بعدها ) أى اللام ( قوله بلا ) ولا يجوز الفصل بين اللام والفعل إلا بلا وإنما صاغ ذلك

(لا غیر) کراهة اجتماع لامین (و) إلا فی (نحو - ما كان الله ليعذبهم -) مما هو مسبوق بكون ماض ولو معنى منفي بما أو لم فقط مسند لما أسند إليه الفعل المقرون باللام كما فی المغنی (فتضمر) وجوبا (لا غیر) وتسمى هذه اللام لام الجحود من تسمية العام بالخاص .

واختلف فی الفعل الواقع بعدها فذهب الكوفي إلى أنه خبر كان واللام للتوكيد

لأن اللام حرف جر ولا قد يفصل بها بين الجار والمجرور فی فصيح الكلام نحو : غضبت من لا شيء وجنت بلا زاد ، ويجب إدغام النون فی لا نافية أو زائدة لتقارب مخرجيهما ( قوله كراهة اجتماع لامین ) فإن التلطف به ثقیل جداً ( قوله بكون ) أى ناقص كما هو المتبادر ، ويعلم من كلامه الآتى اختصاصه بذلك دون بقية أخواته كأصبح ودون غيرهما كباب ظن لأنه لم يسمع وإن أجاز كلا بعض ، وأجازه بعضهم فی كل فعل منفي تقدمه فعل نحو : ما جئتني لتكرمني ، وهو فاسد لأن هذه لام کی ( قوله ماض ) فلا يجوز أن يكون ليفعل بخلاف لام کی فتقول : سأتوب ليغفر الله لي .

قال أبو حيان : إن الفعل المنفي لا يكون مقيدا بظرف فلا يجوز . ما كان زيد أمس ليضرب عمرا بخلاف لام کی وظاهره ولو كان غير ظرف زمان نحو : ما كان زيد في الدار ليقوم ، فانظر علته وحرره ( قوله ولو معنى ) هو المضارع المنفي بلم ( قوله منفي بما أو لم ) يعنى ما لم ينقض فلا يجوز ما كان زيد إلا ليضرب عمرا ، ويجوز ذلك مع لام کی نحو : ما جاء زيد إلا ليضرب عمرا كما قاله أبو حيان قال : والفرق أن النفي مسلط مع لام الجحود على ما قبلها وهو المحذوف الذى تتعلق به اللام فيلزم من نفيه نفي ما بعدها وذلك على مذهب البصريين ، وفى لام کی يتسلط على ما بعدها نحو : ما جاء زيد ليضرب ، فينتفى الضرب خاصة ولا ينتفى الحجب إلا بقرينة تدل على انتفاءه وخرج بالتمقييد بقط لن لأنها تختص بالمستقبل ولا كذلك ما ولم إذ نفي غيره بها قليل ولما لأنها وإن نفت الماضي لكنها تدل على اتصال نفيه بالحال بخلاف لم ، وأما إن ففيها خلاف قوى ، واستدل المرادى على وقوع لام الجحود بعد المنفي بها بقراءة غير السكسائي - وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال - ونظر فيه فى المغنی واستظهر أنها لام کی وإن شرطية ( قوله لما أسند إليه الخ ) فلو لم يكن مسندا على ذلك الوجه لم تكن لام الجحود نحو : ما كان زيد ليذهب عمرو ، ويجوز ذلك فى لام کی نحو : قام زيد ليذهب عمرو ( قوله فيضمر وجوبا ) علل بأن ما كان زيد ليفعل نفي كان زيد سيفعل أو سوف والموجب ليس معه أن لا ظاهرة ولا مقدرة فأرادوا المطابقة لفظا بينهما فكما لا يجمع بين أن والسين وسوف لا يجمع بين أن واللام ، وأجاز بعض النحويين حذف اللام وإظهار أن نحو - وما كان هذا القرآن أن يفترى - أى ليفترى : وأجيب بأنه لا حجة فى الآية لأن وما بعدها فى تأويل المصدر والقرآن أيضا مصدر فأخبر عن المصدر بمصدر وهو بمعنى المفترى وإلا فالقرآن هنا بمعنى المقروء فلا داعى لتقدير اللام ( قوله بالخاص ) أى باسم الخاص لأن الحجة فى اللغة إنكار ما تعرفه لا مطلق الإنكار ، وبهذا يندفع قول ابن النحاس : الصواب تسميتها لام النفي ( قوله إلى أنه خبر كان ) كما تقول ما كان زيد يقوم فالنفي مسلط على المنصوب ( قوله واللام للتوكيد ) أى زائدة فلا تتعلق بشئ لأن الزائد لو كان جارا لا يتعلق فكيف وهى عندهم غير جارة بل هى ناصبة بنفسها عندهم : ووجه التوكيد فيها عندهم أن أصل ما كان ليفعل ما كان يفعل ثم أدخلت اللام زائدة لتقوية النفي كما أدخلت الباء فى ما زيد بقائم فهى عندهم حرف زائد مؤكدا ناصب بنفسه . واعترض قولهم بأن اللام الزائدة تعمل الجر فى الأسماء وعوامل الأسماء لا تعمل فى الأفعال : وأجيب بأنهم لعلمهم لا يسلمون هذه السكسية وتظهر فائدة الخلاف بين البصرى والكوفى فى قولك : ما كان



وجرى عليه ابن مالك في التسهيل ، لكنه يقول بوجود إضمار أن تبعاً للبصري فهو قول ، ركب من قواين .  
 وذهب البصري إلى أن خبر كان محذوف ، وأن هذه اللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف . وأن الفعل ليس بخبر بل  
 المصدر المنسبك من أن المضمر والفعل المنصوب بها على الأصح في موضع جر والتقدير في نحو - ما كان الله يعذبهم -  
 ما كان الله يريدنا لتعذيبهم ، ويقدر في كل موضع ، يليق به على حسب سياق الكلام ، والدليل على هذا التقدير أنه  
 قد جاء مصرحاً به في بعض كلام العرب قال : سموت ولم تكن أهلاً لتسمو فصرح بالخبر الذي هو قوله  
 أهلاً مع وجود اللام والفعل بعدها وفي كلامه استعمال لا غير ، وقد صرح في المغنى بأن قولهم لا غير لحن وفي الشذور  
 بأنه لم تتكلم به العرب وقد مر ما فيه .

وأما إضمار أن وجوباً ففي خمسة مواضع : أحدها هذا . والثاني أشار إليه بقوله ( كإضمارها ) أي أن وجوباً  
 ( بعد حتى ) الجارة نظماً ونثراً ، ومجروها إن كان اسماً صريحاً فهي فيه بمعنى إلى نحو - حتى مطلع الفجر -  
 وإن كان مؤولاً من أن والفعل فتارة تكون بمعنى إلى وذلك إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها نحو :

محمد طعمك لياكل ، فإنه لا يجوز على رأى البصري لأن ما في حيز أن لا يعمل فيما قبلها ، ويجوز على رأى  
 الكوفي لأن اللام لا تمنع العمل فيما قبلها ويشهد للكوفيين قوله :

لقد عدلتني أم عمرو ولم أكن مقالتي ما كنت حياً لأسمعا

( قوله وجرى عليه ابن مالك ) أي على كون الفعل خبر كان واللام للتوكيد ( قوله لكنه يقول الخ ) أي  
 فيلزم أن تكون اللام جارة زائدة كما يقتضيه قوله لأنها مؤكدة وبه ضريح ولده ، لكنه قال في شرحه على التسهيل  
 سميت مؤكدة لصحة الكلام بدونها لا لأنها زائدة إذ لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح ،  
 وإنما هي لام الاختصاص دخلت على الفعل لقصد ما كان زيد مقدرًا أو هاما لأن يفعل انتهى وحينئذ فقد يقال  
 ما قاله لا يخالف قول البصريين فليتأمل .

فإن قلت : إذا كانت أن مقدره بعد اللام يلزمه الإخبار بالمصدر عن الجثة وهو لا يجوز ؟ أجيب : بأن  
 الإخبار بالفعل المقدر بالمصدر عن الجثة جائز وإن لم يجز الإخبار بالمصدر عنها للدلالة الفعل بصيغته على الفاعل  
 والزمان بخلاف المصدر لاسيما وقد التزم إضمار أن فصار منخرطاً في سلك الفعل على أنه يحتمل أن يكون في الكلام  
 حذف كما لا يخفى على عارف نحو هذا .

وقال المصنف في الحواشي : قد يكون ما ذهب إليه ابن مالك كقولنا في الظرف والمجرور أنه خبر تجوزا  
 لا تحقيقاً ( قوله وإن هذه اللام متعلقة الخ ) أي فهي عندهم حرف جر معدة لمتعلق الخبر :

قال المرادى : قولهم إنها متعلقة بالخبر يقتضى أنها ليست بزائدة وتقديرهم يريدنا يقتضى أنها زائدة مقوية  
 للعامل انتهى . وفي المغنى : أن المقوية ليست زائدة محضة ولا معدية محضة بل هي بينهما وفيه وجه كونها للتأكيد  
 عند البصريين أن الأصل ما كان قاصداً للفعل ونفي قصد الفعل أبلغ من نفيه ، واستشكله الدماميني بأن التوكيد  
 لم يستفد من اللام وإنما استفيد من نفي السبب وإرادة نفي المسبب ( قوله ولم تكن أهلاً لتسمو ) هل للكوفيين  
 أن يقولوا إن ذلك ضرورة أو شاذ أو أنهم لا يدعون أن الفعل خبر إلا حيث لم يوجد خبر فحرره ( قوله ففي خمسة  
 مواضع ) مثل ذلك في التوضيح وأقره شارحه ولم يذكر من الإضمار الواجب إضمار أن بعد كي التعليقية ( قوله  
 أحدها هذا ) وهو الإضمار بعد لام الجحود المتقدمة ( قوله - حتى مطلع الفجر - ) أي إلى مطلع الفجر والجار  
 والمجرور متعلق بسلام ويجوز أن يتعلق بتنزل ، وجملة سلام هي ليست أجنبية لأنها متصلة بالكلام ومسداة له  
 فلذا فصلت بين العامل والمعمول ، وهي في موضع الحال من الضمير في تنزل ، وهي مبتدأ وسلام خبره قدم

لأسيرن حتى تطلع الشمس، وتارة تكون بمعنى كى وذلك إذا كان ما قبلها علة لما بعدها نحو: أسلم حتى تدخل الجنة وتحتلها في نحو - حتى تفيء إلى أمر الله - هذا مذهب الجمهور :  
وأثبت ابن مالك لها معنى ثالثا وهو أن تكون بمعنى إلا أن واسقطه المصنف في قوله :  
ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل  
مع أن احتمال الغاية متأث وكذا التعليل ، والأصح أن النصب بعدها بأن مضمرة

عليه للتخصيص أو - حتى مطلع الفجر - خبر لأنه لما اختصت ليلة القدر من بين الليالي بفضائل كانت مظنة لتغاير حالها لحال سائرها فأخبر عنها بأنها على حال غيرها فحصلت الفائدة، ويجوز أن ترتفع هي على الفاعلية بسلام لكونه مصدرا كما تقول: ضرب زيد (قوله لأسيرن حتى تطلع الشمس) أى إلى أن تطلع الشمس وظاهره أنه لا يصح في هذا المثال أن يكون حتى فيه بمعنى كى لأن السير لا يكون سببا لطاوع الشمس (قوله وتارة بمعنى كى) وذلك عند بعضهم مجاز وعند التأخرين حقيقة وضعف . واختلف في علاقة الجاز ف قيل انتهاء الحكم بما بعدها لأن الفعل الذى هو السبب ينتهى بوجود الجزاء والمسبب كما ينتهى بوجود الغاية ، وتعقبه السعد بأنه لو صح ذلك لكان حتى للغاية حقيقة حيث احتمال المصدر الامتداد وهو السبب والجزاء أعنى المسبب الانتهاء إليه ، واختار أن العلاقة مقصوديته أى كون ما بعدها مقصودا مما قبله بمنزلة الغاية من المغيا . ونوقش فيه بأن الغاية لا تستلزمه بدليل أكلت السمكة حتى رأسها ونحوه فإن الرأس ليس مقصودا بالأكل واستوجه الكمال ابن الهمام الأول (قوله علة لما بعدها) أى مفضيا إلى المقصود في الحملة وإن لم يكن مستلزما له وذلك بأن لا يصح المصدر قبلها إلى الامتداد إلى ما بعدها ولا يصلح ما بعدها دليلا على امتداد ذلك الأمر الممتد وانقطاعه عنده ، نعم إن أريد بالإسلام الثبات عليه واستمراره في الدنيا يكون الدخول منتهاه وحتى حينئذ للغاية (قوله أسلم حتى تدخل الجنة) فالأمر سبب الإسلام والإسلام سبب دخول الجنة (قوله حتى تفيء) فحتى حرف جر وأن والفعل في محل جريها متعلق بقاتلوا إما تعلق الغاية أى إلى أن تفيء وهو الظاهر المناسب لسياق الآية . وإما تعاق التعليل أى كى تفيء فيكون للتعليل (قوله بمعنى إلا أن) كذا في النسخ تبعا للتعليل ، والصواب حذف أن لأن حتى بمعنى إلا الاستثنائية استثناء منقطعا كما ذكر ابن مالك وابن هشام الخضر اوى ، وأن مضمرة بعدها .

وقال الدمامنى : وسواء كان الاستثناء متصلا أو منقطعا وجعل الاستثناء في والله لا أفعل إلا أن تفعل متصلا مفرغا بالنسبة إلى الظرف إذ المعنى لا أفعل وقتنا من الأوقات إلا وقت فعلك ، وفي البيت الآتى منقطعا كما ستعرفه ولا يضر كونها جارة مع أنها بمعنى إلا لأن عمل البحر يثبت مع إفادة الاستثناء كحاشا وخلا عند الجر بهما (قوله في قوله ليس العطاء الخ) العطاء اسم بمعنى الإعطاء وهو المراد هنا ، وقد يجىء بمعنى العطية اسم ليس ومن الفضول متعلق بالعطاء والفضول جمع فضل وهو الزيادة ، والمراد زيادات المال وهى إلا يحتاج إليه منه ، وسماحة خبر ليس والسماحة الجود ، وأن والفعل اسم تأويلا في محل جر بحتى متعلق بليس ، والمعنى أن إعطائك من زيادات مالك لا يعد سماحة إلا أن تعطى في حالة قلة المال والاستثناء على هذا منقطع ، والواو في وما لديك للحال وما مبتدأ موصولة أو موصوفة ولديك صلته أو صفته وقليل خبر ما والحملة حال من مفعول تجود المحذوف : أى حتى تجود بشئ حال كونه قليلا عندك ، ويجوز أن يكون حالا عن المفعول والفاعل أو عن الفاعل ، وزعم بعضهم أن حتى تجود بدل من سماحة في محل نصب أو مستثنى منها . ورد بأنه خارج عن موارد استعمالها وعن قانونها (قوله مع أن احتمال الخ) هذا لا ينافى استظهار المصنف لأنه احتمال مرجوح وإنما ينافى الاستظهار الاحتمال إذا كان راجحا : وقول المحشى وإنما ينافيه القطع بوجه أن الاحتمال ولو راجحا لا ينافى الاستظهار وفساده لا ينفى

لابها لأنه قد ثبت جرها للأسماء فوجب نسبة العمل هنا لأن لما تقرر من أن عوامل الأسماء لا تكون عوامل الأفعال لأن ذلك ينفي الاختصاص ، وإنما لم تكن مثل كي جارة وناصبة بنفسها :

قال أبو حيان : لأن النصب بكى أكثر من الجر ولم يمكن تأويل الجر فحكم به وحتى ثبت جر الأسماء بها ، وأمكن حمل ما انتصب بعدها على ذلك بما قدمنا من الإضمار والاشتراك خلاف الأصل ولأنها بمعنى واحد في الفعل والاسم ، بخلاف كي فإنها سبكت الفعل وخلصته للاستقبال ، ولا ينصب المضارع بأن بعدها إلا ( إن كان مستقبلا ) بالنظر إلى ما قبلها سواء كان مستقبلا أيضا بالنظر إلى زمن التكلم ( نحو ) - لن نبرح عليه عاكفين ( حتى يرجع إلينا موسى - ) أم لا نحو - وزلزلوا حتى يقول الرسول - بالنصب في قراءة غير نافع ، فإن قول الرسول وإن كان ماضيا بالنظر إلى زمن التكلم مستقبلا بالنظر إلى زازاهم . وقد تظهر أن مع المعطوف على منصوبها كقوله : حتى يكون عزيزا من نفوسهم أو أن يبين جميعا وهو مختار

على ذوى الأبصار . والمعنى على الغاية أن انتفاء كون إعطائك معدودا من السماحة ممتد إلى زمن إعطائك في حالة قلة مالك فإذا أعطيت في تلك الحالة ثبتت سماحتك ، والمعنى على التعليل إنى أجزم بأن إعطائك من فضول المال ليس سماحة لأجل أن أبعثك على الإعطاء حالة الإقلال من المال ( قوله لابها ) أى نفسها سواء كانت جارة بإضمار إلى كما ذهب إليه الكسائي عكس مذهب البصريين أم بنفسها كما ذهب إليه بعض الكوفيين لشبهها بلى ( قوله لا تكون عوامل الأفعال ) أى من جهة واحدة فلا يرد أى رجل تضرب أضرب فإن الجهة فى أى مختلفة فإن جزمها من جهة تضمنتها معنى الشرط وجرها من جهة الإضافة ، ومع اتحاد المعنى فلا ترد اللام لأن الجازمة طلبية بخلاف الجارة ، وتقدم قريبا فى لام الجحود أن الكوفى لا يرى كلية هذه القاعدة ( قوله والاشتراك خلاف الأصل ) كأنه جواب سؤال تقديره أن الأصل عدم الإضمار وهلاك كانت ناصبة بنفسها فتكون مشتركة بين الأسماء والأفعال ؟ فأجاب بأن الاشتراك خلاف الأصل ( قوله ولأنها بمعنى واحد ) تعليل ثان يستفاد منه الفرق ، وحاصله أنه لم يمكن أن تكون ناصبة للفعل وجارة للاسم لأن معناها مع الأسماء غير معناها مع الأفعال فلم يلزم أن عوامل الأسماء تكون عوامل الأفعال ( قوله إلا إن كان مستقبلا ) لأن نصبه بإضمار أن وهى تخلص الفعل للاستقبال ( قوله نحو - لن نبرح عليه عاكفين - ) مثل به تبعا لغيره لما كان مستقبلا باعتبار زمن التكلم أيضا ، وقد يقال إن هذا من القسم الثانى فإن الكوفى عليه ورجوع موسى ماضيان بالنسبة إلى زمن النزول والرجوع مستقبل بالنسبة إلى الكوفى فهو على حد الزلزال ، وقول الرسول فى الآية الآتية . وأجيب بأن قوله - قالوا لن نبرح عليه عاكفين - فيه حكاية لكلامهم وعباراتهم الصادرة منهم ، فالمنظور فيه حكاية كلامهم إذ ذاك لا الآن ولا شك أن رجوع موسى مستقبل بالنسبة إلى زمن قص ذلك علينا على وجه الحكاية بخلاف آية الزلزال فليس فيها حكاية لقول آخر وإنما هو إخبار من الله سبحانه أو أمر منه ، فالمنظور فيه إنما هو زمن النزول لازم التكلم بالنسبة إليه فتأمل ، وحتى يرجع متعلق بنبرح على تقدير مضاف : أى زمان رجوع موسى ( قوله وزلزلوا ) أى أزعجوا إزعاجا شديدا مشبها بالزلزلة لمسا أصابهم من الأهوال ( قوله فى قراءة غير نافع ) وأما قراءة نافع بالرفع فالجملة مستأنفة لاتعلق من حيث الإعراب بما قبلها والفعل مؤول بالحال ، أى حتى حالة الرسول والذين معه أنهم يقولون ذلك ( قوله بالنظر إلى زمن التكلم ) أى قص ذلك علينا ، والمراد بزمن التكلم فى الآية السابقة ليس زمن القص بل زمن التكلم المحكى عنهم ( قوله بالنظر إلى زلزالهم ) أى الماضى الذى أخبر الله عنه الآن ( قوله كقوله حتى يكون الخ ) قبله :

ومن يكلمهم فى المحل أنهم لا يعلم الجار منهم أنه جار

قال أبو حيان : وفي هذا دليل على دعوى البصريين من أن " أن مضمرة بعد حتى ، ولذلك ظهرت في المعطوف لأن الثواني تحتل مالا تحتمله الأوائل ، والتقيد بالجارة مخرج للعاطفة وهي التي تعطف بعضها على كل كما سيأتي ، والابتدائية وهي الداخلة على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها كقوله : حتى ماء دجلة أشكل \* وقولهم : شربت الإبل حتى يحى البعير يجر بطنه ، ولا يكون الفعل الذي بعدها إلا حالا أو مؤولا به بخلاف الجارة فإنه يتعين أن يكون الفعل مستقبلا كما تقدم. وقد علم من كلامه أن الاستقبال شرط في وجوب النصب فإن انتفى وجب الرفع ، لكن يجب مع ذلك أن يكون الفعل بعدها

وقوله حتى متعلق بالمعنى الذي دل عليه قوله لا يعلم الجار الخ أى يعاملونه هذه المعاملة إلى أن يكون عزيزا بمثابة واحد من أنفسهم أو يختار مفارقتهم ، وقوله أو أن يبين جميعا أى يفارق وهو مجتمع الحال غير منتشرها مختارا لذلك غير مضطر ( قوله قال أبو حيان الخ ) قال شيخنا : قد وقفت عليه في شرح التسهيل ورأيت فيه أيضا قبل هذا الكلام بيسير مانصه : ومع قول الكوفيين إنها الناصبة بنفسها أجازوا إظهار أن بعدها . قالوا : لو قلت لأسيرن حتى أن أصبح القادسية جاز وكان النصب بحتى وأن توكيدا كما أجازوا ذلك في لام الحدود انتهى . فهل يصير بعد ذلك فيه دليل على ما ادعاه فتأمله ، ثم أقول أيضا : ما المانع من أن يكون الناصب والمنصوب وهو أن يبين عطف على الناصب والمنصوب وهو حتى يكون على طريق البصريين أنها ناصبة بنفسها وذلك كما تقول : جئت لى تكرمنى وأن تحسن لى فهل يمتنع عطف أن تحسن لى على كى تكرمنى فحرره ( قوله لأن الثواني تحتل الخ ) ادعى بعضهم أن " أن في البيت زائدة فيكون النصب بالعطف لا بأن ، وجوز بعضهم أن تكون مصدرية لكن ليس العطف على ما بعد حتى بل على خبر يكون وهو عزيزا وعلى تأويل المصدر باسم الفاعل أى كى يكون عزيزا أو باثنا ( قوله والابتدائية ) أى التى تبتدأ الجمل أى تستأنف بعدها لا التى يلزم وقوع المبتدأ والخبر بعدها لأنها تدخل على الجملة الاسمية والفعلية التى فعلها مضارع كما يعلم من كلام الشارح ، ولسكون ما بعدها جملة لفظا ومعنى امتنع كونها حرف جر لأنه لا يدخل إلا على المفردات أو ما فى تأويلها خلافا للزجاج وابن درستويه حيث زعموا أنها جارة وأن الجملة فى محل جربها ، ومما يبطل ما زعموا أنهم إذا وقعوا أن بعدها كسروا همزتها ( قوله \* حتى ماء دجلة أشكل ) عجز بيت لجرير صدره : فما زالت القتلى تمج دماءها \* والأشكال الذى فيه بياض وحمرة مختلطان ( قوله أو مؤولا به ) قال المصنف : إلا أن الحال تارة يكون تحقيقا وتارة يكون تقديرا فالأول كقوله كسرت حتى أدخلها إذا قلت ذلك وأنت فى حالة الدخول ، والثانى كالمثال المذكور إذا كان السير والدخول قد مضيا ولسكنك أردت حكاية الحال ( قوله فإنه يتعين أن يكون مستقبلا أيضا ) لما ذكرنا آنفا من أن النصب بعدها بإضمار أن وهى تلخص الفعل للاستقبال لكن حيث الأمر كذلك فهلا شرطوا أن يكون الفعل مستقبلا فى كل ما ينصب بعده بإضمار أن وما الخصوصية لحتى الجارة ( قوله فإن انتفى وجب الرفع ) ظاهر كلام المصنف بل صريحه أن الفعل الحالى لا يكون إلا مرفوعا وأنه لا يدخله التأويل بالمستقبل حتى ينتصب ، ويوافقه كلام الدمامينى حيث قال : وتلخيص مسألة حتى بأسهل طريق أن يقال إن صلح المضارع بعدها لوقوع الماضى موقعه جاز فيه الرفع والنصب نحو - حتى يقول الرسول - وإلا فإن كان حاضرا فالرفع أو مستقبلا فالنصب انتهى يعنى بالنسبة إلى زمن التكلم فإنه الذى يجب نصبه كما صرح به فى المعنى ، وأما إن كان استقباله بالنظر إلى ما قبلها فالوجهان .

وإذا تقرر هذا فقول الشارح : وقد علم من كلامه الخ . شكل لأنه إن أراد أن الاستقبال بقسيميه الذى قدمه

مسببا عما قبلها فضلة نحو : مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه .  
( و ) الموضع الثالث مما يجب فيه إضمار أن أشار إليه بقوله ( بعد أو ) العاطفة

في شرح قوله مستقبلا شرط في وجوب النصب فيخالفه كلام المغنى ، وإن أراد أن الاستقبال الذى هو شرط للوجوب إنما هو الاستقبال بالنظر إلى زمن التكلم فخصوص هذا لم يعلم من كلامه . وبشكل عليه أيضا قوله فإن انتفى وجب الرفع إذ وجوب الرفع مخصوص بصورة واحدة ( قوله مسببا عما قبلها ) لأنه لما بطل الاتصال اللفظي بينهما لمانع وجب الاتصال المعنوي جبرا لما فات ولتتحقق الغاية التى هى مداولنا نحو : أيهم سار حتى يدخلها ، لأن الاستفهام عن السائر لاعتن السير فإنه محقق . وأما فلما سرت حتى أدخلها ، فإن أردت نفي السير وهو الأغلب في كلامهم وجب النصب وإن أردت الحكم بوقوع سير قليل جاز الرفع على ضعف فراجع الرضى ، ولو لم يكن الفعل مسببا عما قبلها نحو : لأسيرن حتى تطلع الشمس ، وما سرت إلى البلد حتى أدخلها ، وأسرت حتى تدخلها وجب النصب إذ طلوع الشمس لا يتسبب عن السير في الأول ، ودخول البلد لا يتسبب عن عدم السير في الثانى . وأما الثالث فلأن السير لم يتحقق وجوده فلو رفع لزم أن يكون مستأنفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سبب له وذلك لا يصلح ، لأن ما قبلها غير سبب فيلزم وقوع المسبب مع نفي السبب أو الشك فيه .

وأجاز الأخفش الرفع بعد النفي على أن يكون الكلام إيجابا ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره لا على ما قبل حتى خاصة ، ولو عرضت هذه المسئلة بهذا المعنى على سيديويه لم يمنع الرفع فيها وإنما منعه إذا كان النفي مسلطا على السبب خاصة وكل أحد يمنع ذلك : قال بعضهم : ويجرى مثل ذلك في الاستفهام :

قال الرضى : ويجوز ما سرت إلا يوما حتى أدخلها بالرفع ، وما سرت إلا قليلا لأن النفي انتقض بالإلا ، وأما نحو : وإنما سرت حتى أدخلها فلفظ إنما يستعمل بمعنيين إما لخصر الشيء كقولك : إنما سرت أو قعدت إذا حصرت سيره فيجوز الرفع على قبسح لأن لخصر كالتنفي ، وأما الاقتصار على الشيء كقولك لمن ادعى الشجاعة والكرم : إنما أنت شجاع أى فيك هذه الخصلة فقط فيجوز الرفع بلا قبسح ( قوله فضلة ) فلو لم يكن فضلة وجب النصب نحو : سيرى حتى أدخلها ، فإن سيرى مبتدأ وحتى أدخلها خبر ، ولو رفع الفعل لصار المبتدأ بلا خبر لأن حتى حينئذ حرف ابتداء والجملة بعدها مستأنفة فيدخلو المبتدأ عن الخبر لفظا وهو ظاهر ، وتقديرا لأنه لا دليل عليه فسقط ما قبل إنه يمكن تقدير الخبر أى سيرى حاصل وكذلك كان سيرى أمس حتى أدخلها إن قدرت كان ناقصة وحتى أدخلها الخبر ولم يقدر الظرف وهو أمس خبرا لكان ، فإن قدرت كان تامة وأمس متعلقا بسيرى أو ناقصة وأمس متعلقا بمحذوف على أنه خبر كان رفعت لأن ما بعد حتى حينئذ حال مسبب فضلة وحتى فيه ابتدائية ، وعلامة كونه حالا أو مؤولا به صلاحية جعل الفاء في موضع حتى ( قوله مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه ) فلا يرجونه حال لأنه في قوة قولك فهو الآن لا يرجى ومسبب عما قبلها لأن عدم الرجاء مسبب عن المرض وفضلة لأن الكلام تم قبله بالجملة الفعالية ، ويحتمل أنه مثال للحال التأويل على معنى أنه بحيث لم يرجوه في الماضى والتعبير بالمضارع كأنك قلت حتى قلنا لا يرجونه ( قوله العاطفة ) أى لمصدر مؤول من أن والفعل بعدها على مصدر متصيد مما قبلها كما أشار إليه الشارح فيما سأتى ، وكون النصب بأن مضمورة هو الصحيح لأن أو حرف عطف لا عمل لها ولذلك لا يتقدم معمول الفعل عليها ولا يفصل بينه وبين الفعل ، لكن انظر الفصل بالقسم وما قيل بجواز الفصل به في إذن .

ونقل ابن مالك عن الأخفش أنه جوز الفصل بالشرط ، وذهب الكسائى إلى أن أو ناصبة بنفسها ،

الصالح في موضعها إلى أو إلا ، فالأول (نحو) قولك ( لألزمك أو تقضيني حتى ) أى إلى أن تقضيني حتى وكقوله :  
 « لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى » ( و ) الثانى ( نحو ) قوله :  
 وكنت إذا غمزت قنساء قوم ( كـبرت كعوبها أو تستقيها )  
 أى إلا أن تستقيم ، والفعل فى هذه الأمثلة ونحوها مؤول بمصدر معطوف على مصدر متصيد من الفعل المتقدم :  
 أى ليكون لزوم منى أو قضاء منك ، وليكون منى كسر لكعوبها أو استقامة منها .  
 ( و ) أشار إلى الرابع والخامس بقوله ( بعد فاء السببية ) وهى التى قصد بها الجزاء ( أو واو المعية )

والفراء إلى أن النصب بالمخالفة ( قوله الصالح في موضعها إلى أو إلا ) أجود من قول بعضهم التى بمعنى إلى أو إلا  
 كما وقع فى بعض نسخ المتن فإنه يوهم أن أو ترادف الحرفين وليس كذلك بل هى العاطفة : وأحسن منه قول  
 الخلاصة إذا يصلح فى موضعها حتى أو إلا لأن لحتى معنيين كلاهما يصح هنا : الأول الغاية مثل إلى ، والثانى  
 التعليل مثل كى فشمل كلامه نحو : لأرضين الله أو يغفر لى . ولا يناسب هنا معنى لى ولا معنى إلا لأنه يوهم  
 انقطاع الإرضاء إذا حصل الغفران فيتعين هنا التعليل ، وتعين الغاية فى أنتظره أو يجىء ، والاستثناء فى لأقتلن  
 الكافر أو يسلم ، ويصلح للتقديرات الثلاث لألزمك أو تقضيني حتى ؛ وخرج بقوله الصالح الغ التى لا يصاح  
 فى موضعها واحدة منهما فإن الفعل بعدها منصوب بأن مضمرة جوازا كما تقدم ، لكن يرد عليه الصالح  
 فى موضعها كى كما عرفت ( قوله لأستسهلن الخ ) صدر بيت عجزه : فما انقادت الآمال إلا لصابر . وجوز  
 أبو حيان كونها فى هذا البيت بمعنى إلا .

قال الدمامينى : وليس بشيء وفيه نظر لأن كون أو بمعنى إلا يجمع عليه كما فى [ شرح العمدة ] وهو الذى  
 اقتصر عليه سيبويه .

قال الرضى : أو فى الأصل لأحد الشئين فإذا قصد مع إفادتها هذا المعنى الذى هو لزوم أحد الأمرين  
 التنصيص على حصول أحدهما عقب الآخر وأن الأول امتد إلى حصول الثانى نصبت ما بعد أو ، فسيبويه يقدر  
 بإلا وغيره إلى والمعنيان يرجعان إلى شىء واحد ، فإن فسرته بإلا فالمضاف بعده محذوف وهو الظرف : أى  
 لألزمك إلا وقت أن تعطينى ، فهو فى محل النصب على أنه ظرف لما قبل أو ، عند من فسر به إلى ما بعده بتأويل  
 مصدر مجرور بأو التى بمعنى إلى انتهى . ومع هذا لا يقال إن كلام أبى حيان ليس بشىء وقول الرضى إن الجر  
 بأو خلاف ما عليه الجماعة من أنها عاطفة فكأنه جعل تقديرها بإلا وإلى تقدير معنى وإعراب .

ونص ابن مالك فى [ شرح الكافية ] على أنه تقدير لحظ فيه المعنى دون الإعراب ، والتقدير الإعرابى  
 المرتب على اللفظ أن يقدر قبل أو مصدر وبعدها أن ناصبة للفعل وهما فى تأويل مصدر معطوف بأو على المقدر  
 قباهما ( قوله متصيد من الفعل السابق ) ليس المراد به الفعل الاصطلاحي بل ما يشمل الجار والمجرور مما يؤول منه  
 المصادر ( قوله بعد فاء السببية أو واو المعية ) أى العاطفتين كما يعلم من متن التوضيح وغيره . وألقى الكوفيون  
 بذلك لفظة ثم فى قوله صلى الله عليه وسلم « لا يبولن أحدكم فى الماء الدائم ثم يغتسل منه » وجوز ابن مالك  
 فيه الرفع والنصب . ورد بأنه يصير المعنى النهى عن الجمع بين البول والاغتسال ، وليس الحكم خاصا به بل  
 لوقال فى الماء فقط كان داخلا تحت النهى ، ويجوز فيه الجزم أيضا ( قوله وهى التى قصد الخ ) أى التى قصد  
 بها سببية ما قبلها لما بعدها لأن العدول عن العطف إلى النصب للتنصيص على السببية حتى يدل تغيير اللفظ على تغيير  
 المعنى ، فإذا لم تقصد السببية لا يحتاج إلى الدلالة عليها .

وهي المفيدة معنى مع حال كونهما ( مسبوقين بنفى محض ) أى خالص من معنى الإثبات ، فخرج نحو : ألم تأتينا فنكرمك ، وما تزال تأتينا فتحدثنا ، وما تأتينا إلا فتحدثنا

قال المصنف فى بعض تعاليقه : إنما نصبوا بعد الفاء فى تلك المواطن لأنهم لما قالوا : لا تنقطع عنا فنجفوك لم يمكن عطف نجفوك على تنقطع وإلا لجزم فيصير المعنى ولا نجفك ، والمراد أن ينهوا على أن الانقطاع سبب الجفاء ففزلوا لا تنقطع منزلة مصدر وعطفوا الفعل بتقدير أن عليه فصار عطف اسم على اسم : أى لا يكون منك انقطاع فجفاء منا فهذا يدل على السببية ، وهكذا الكلام فى أخواتها لما شاركوا الثانى مع الأول فى إعرابه علم أنه داخل فى معناه ولما عدل به عن إعرابه علم أنه غير داخل ، وبهذا علم أنه لا يغنى عن أن يأتوا بالفعل لإثباتهم بالمصدر لأنهم لو قالوا لا يكن منك إتيان فإعطاء مناجاز أن يظن أنك تنفى كلا المصدرين بخلاف ما إذا أنيت بالفعلين وخالف بين إعرابهم . وعلى هذا إذا كان الفعل موجبا نحو : بطير الذباب فيغضب زيد ، لا يحتاج إلى إضمار أن لأن دخول الثانى فى إعراب الأول لا يغير معناه ، فإذا صح المراد لم يكن للعدول عن الأصل وجه ، فأما : فألحق بالحجاز فأستريح . فضرورة ، وإذا كان الفعل الثانى موافقا للأول فى المعنى لا يجوز النصب نحو : ما أقوم فأحدثك إذا أردت نفي الفعلين وإنما ينصب إذا كان مخالفا له فى معناه ولا يصح عطفه عليه ( قوله وهي المفيدة معنى مع ) أى التى قصد مصاحبة ما قبلها لما بعدها فى زمان واحد ، وعلم بذلك أن النصب بعد الواو ليس على معنى النصب بعد الفاء ، وقولهم تقع الواو فى جواب كذا وكذا تجوز ظاهر فإن الكلام بالعطف جملة واحدة كسائر المعطوفات ، لكن الثانى يترتب على حصول الأول كالحزاء ( قوله فخرج نحو : ألم تأتينا فنكرمك ) أى من كل نفي دخل عليه أداة استفهام وأريد التقرير لا الاستفهام الحقيقى فإن الاستفهام التقريرى لا يجاب ، ولهذا لم ينصب جوابه فى قوله تعالى - ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة - وهذا مافى التوضيح ، لكن صرح بعضهم فى هذا بجواز النصب بل والجزم أيضا ، وبوافقه أنهم استشهدوا على النصب فى جواب الاستفهام بقوله :

ألم أك جاركم ويكون بينى وبينكم المودة والإخاء

ولاشك أن المراد بالاستفهام فيه التقرير ، ومثله قوله تعالى - أو لم يسيروا فى الأرض فتسكون لهم قاب - وتوجيه أن هذا الاستفهام له لفظ وهو غير الإيجاب ومعنى وهو الإيجاب فيجوز أن يراعى لفظه فينصب وأن يراعى معناه فلا ينصب ، وقيل إن عدم النصب فى فتصبح أولى لعدم السببية لأن الرؤية ليست سببا لإصباح الأرض مخضرة وإنما السبب نزول المطر .

فإن قلت : فعل الرؤية عندهم فى مثل هذا ملغى ولذا أجازوا البديل فى ما رأيت أحدا يقول ذلك إلا زيدا دون ما جاءنى أحد إلا زيدا ، فلم تر فى معنى ألم ينزل الله .

قلت : ذلك وإن صح فى فعل الرؤية إلا أنه ليس على سبيل الوجوب ، والمراد صحة الرفع فى الآية وهو يحصل بالوجه المذكور ، ولا يخفى أن هذا كله يؤدي إلى أن المحكوم بالنصب فى جوابه أو بأنه لا يجاب الاستفهام نفسه ، وأصل المسألة مفروض فى جواب النفي ، وأنه هل يجاب إذا تقدمه الاستفهام المذكور أم لا فليحذر ، ثم هل يمكن أن يقال إن قصد جواب الاستفهام المذكور لم ينصب أو النفي أجيب فالوجهان بالاعتبارين فليحذر ( قوله وما تزال تأتينا فتحدثنا ) فإنه بمعنى الإيجاب وكذا ما جرى مجراه فى الاستعمال نحو : قاما تلاقى فأكرماك ( قوله وما تأتينا إلا فتحدثنا ) أى مما انتقض النفي فيه بلا قبل الفعل بخلاف المتنقض بلا بعده نحو : ما تأتينا

(أو طلب بالفعل) لا غير لأصلاته في ذلك، فخرج الطالب بلفظ الخبر نحو: حسبك الحديث فينام الناس، وبالمصدر .  
نحو: سقيا فيرويك، وباسم الفعل نحو: صه فنكرهك، فلا يجوز النصب بعد شيء منها، وخرج بقيد السببية  
والمعية العاطفتان على صريح الفعل والمستأنفتان :

فتحدثنا إلا في الدار كما يأتي في كلام الشارح فيجوز فيه الرفع والنصب، خلافا لابن مالك وولده حيث أوجبا  
الرفع: وبمخرج على ذلك ما لو قلت ما جاءني أحد إلا زيدا فأكرمه، فإن جعلت الهاء لأحد نصبت لتقدم الفعل  
على انتقاض النفي وإن جعلتها لزيد رفعت لتأخره عنه (قوله أو طلب بالفعل) لا ينبغي أنه ليس المراد  
بالطلب بالفعل الطلب بصيغة الفعل لأن بعض أنواع الطالب ليس بصيغته (قوله حسبك الحديث فينام الناس)  
الجمهور على أن ضمة حسب ضمة إعراب وأنه مبتدأ خبره محذوف أي حسبك السكوت وهو لا يظهر، وقيل  
إنه مبتدأ لا خبر له لأنه في معنى ما لا يخبر عنه وهو اكتف، وقيل إن الضمة ضمة بناء وهو اسم سمي به الفعل  
وبني على الضم لأنه كان معربا، وأجاز الكسائي النصب بعد الطالب بلفظ الخبر (قوله وبالمصدر) قال المصنف  
في تعليقه: الحق أن المصدر الصريح إذا كان للطالب ينصب ما بعده: قال: وينبغي أن لا يقيد بالخلاف باسم  
الفعل خاصة ما لم يظهر نقل بخلافه (قوله وباسم الفعل) هذا قول الجمهور لأن اسم الفعل لا يدل على مصدر  
يعطف عليه لكونه غير مشق، وخالفهم الكسائي فأجاز النصب مطلقا، وفصل ابن جني وابن عصفور فأجازاه  
إذا كان اسم الفعل من لفظ الفعل نحو: نزال فتحدثك، ولا من معناه إذا لم يكن من لفظه نحو: صه فنكرهك.  
قال في [شرح الشذور] وما أجدر هذا القول بأن يكون صوابا (قوله على صريح الفعل) فإن الفاء لجرد العطف  
من غير سببية نحو: ماتأيننا فتحدثنا فيجب الرفع أي فما تحدثنا، وكذا الواو نحو: لاتأكل السمك وتشرب اللبن  
إذا جزم تشرب (قوله والمستأنفتان) فإن الفاء لجرد السببية حيثما لا للعطف نحو: ماتأينني فأكرمك بمعنى  
فأنا أكرمك لكونك لم تأتني وذلك إذا كنت كارهها لإتيانه، والواو لجرد الاستئناف لا للعطف نحو: لاتأكل  
السمك وتشرب اللبن إن رفعت تشرب، وظاهر هذا أنه إذا نصب تشرب تكون الواو عاطفة، ويوافقه ما صرح  
به في [شرح اللوحة] أنه لا يصبح كونه مفعولا معه لأنه لا يكفي فيه الاسم تأويلا. لكن قال حفيد الموضح كغيره  
إنه مفعول معه وحينئذ فالواو ليست للعطف فكيف تضمير أن بعدها، وإنما تضمير بعد العاطفة كما صرحوا به  
هنا، فليحذر (قوله نحو: لا يقضي عليهم فيه وتوا) على معنى لا يقضي عليهم فكيف يموتون لا على معنى لا يقضي  
عليهم ميتين بل غير ميتين إذ يمتنع أن يقضي عليهم، ولا يموتون أي لا يكن قضاء عليهم فوهم، وإنما قدروا  
هذا التقدير فيه وفيما يأتي لأن أل تجعل ما بعدها في حكم المصدر فيكون مفردا، فيجب أن يكون المعطوف عليه  
وهو ما قبل الفاء في تأويل المفرد لعدم جواز عطف المفرد على الجملة التي لا محل لها من الإعراب (قوله وبالفعل)  
هل يشترط في ذلك أن لا يكون الخبر جامدا كما سيأتي في الاستفهام (قوله وبالاسم) نحو: غير آت فتحدثنا  
بالنصب نظرا إلى أن غير قائم مقام النفي في المعنى، وهذا مذهب الكوفيين واختاره ابن مالك، والأكثر  
على المنع نظرا إلى أنه لا يجري مجراه في الاستعمال بخلاف نحو: قلما تلقاني فنكرهني، وكذا قل رجل وأقل رجل  
لأن هذه الكلمات تجري مجرى النفي الضرف في الاستعمال (قوله ولما يعلم - الخ) قال في [شرح الشذور]  
والمعنى والله أعلم أنكم تجاهدون ولا تصبرون وتطمعون أن تدخلوا الجنة وإنما ينبغي لكم الطمع في ذلك إذا  
اجتمع مع جهادكم الصبر على ما يصيبكم فيه فيعلم الله حينئذ ذلك واقعا منكم، والواو في قوله تعالى - ولما - واو  
الحال والتقدير بل حسبتم أن تدخلوا الجنة وحالتكم هذه الحالة انتهى.

وجاصل ما أشار إليه أن العلم في الآية مجاز عن المعلوم وأنه انفي لعدم وقوعه وبذلك يعلم الجواب عما يقال لما



وشمل قوله بنفى محض النفى بالحرف (نحو: - لا يقضى عليهم فيموتوا-) وما أتينا فتحدثنا إلا في الدار، وبالفعل نحو: ليس زيد حاضرا فيكلمك، وبالاسم نحو: أنت غير آت فتحدثنا، والنفى مع الواو كذلك نحو - ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم (ويعلم الصابرين -) وقس الباقي .

وشمل قوله أو طلب بالفعل الأمر والنهى والدعاء والاستفهام والعرض والتنكى والتحضيض ، فهذه سبعة مع النفى المتقدم يصير ثمانية أشياء وهى المعبر عنها بالأجوبة الثمانية ، وزاد الفراء الترجى واختاره ابن مالك لثبوت ذلك سماعا فتصير على هذا تسعة ، وقد جمعها بعضهم فى بيت وهو :

مر وانه وادع وسل واعرض لحضهم تمن وارج كذلك النفى قد كمل

مثال النصب بعد الفاء والواو فى جواب الأمر قول الشاعر :

ياناق سبرى عنقا فسيحا إلى سليمان فنسـتريحا

وقوله : فقلت ادعى وأدعو إن أندى لصوت أن ينادى داعيان

وفى جواب النهى قوله تعالى ( - ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي - ) وقول الشاعر :

لا تنه عن خلق وتأتى مثله

وفى جواب الدعاء نحو قولك : اللهم تب على فأتوب ، وقولك : اللهم ارزقنى بعيرا وأحجج عليه :

للنفى ، وكيف يصح نفي علم الله وعامه يتعلق بالواجب والجائز والمستحيل فتدبر ( قوله وشمل قوله أو طلب النخ) فى شموله للاستفهام والعرض والتحضيض نظر . وقد يقال لعله أراد بالفعل مقابل الاسم فيدخل فيه الحرف ولينظر لم كان الطلب بهذه المذكورات من اسم الفعل والخبر ليس محضا ، وكان بنحو ليت ولعل طلبا محضا مع أنه قد قيل لإنهما ليسا بموضعين للطلب بل الحالة تستلزمه فإن أريد أنه فى المذكورات ليس بالوضع فهو مشكل فى اسم الفعل على القول بأنه موضوع لمعنى الفعل ( قوله هى المعبر عنها بالأجوبة الثمانية ) ففيه تجوز والأصل المعبر عن أجوبتها بالأجوبة الثمانية أو المعبر عنها بذى الأجوبة ( قوله قول الشاعر ) أى بالنصب فى قوله وهكذا ما بعده والشاعر المذكور أبو النجم العجلى ( قوله ياناق النخ ) منادى مرخم أى ياناقة والعنق بفنحتين ضرب من السير ونصبه على أنه ناب عن المصدر أو صفة مصدر محذوف أى سيرا عنقا والفسيح الواسع نعت ( قوله فقلت ادعى النخ ) قاله الأعشى وقيل غيره . ادعى مثل اخرجنى فاستثقل فى الفعل واو مكسورة مضموم ما قبلها فحذفت الواو ثم كسرت العين المجاورة الياء ، وإذا ابتدأت بالفعل فقال البدر ابن مالك بضم الهمزة نظرا إلى ضم الثالث فى أصل الأمر وأنه يجوز الكسر ذكره فى فصل همزة الوصل ، وكذا قال أبوه فى شرح الكافية وفى إيضاح أبى على مانصه : وتقول للمرأة اغزى ادعى فتشتم الزاى والعين الضمة وتضم الهمزة لأن الضمة فى حكم الثبات وقوله وأدعو محل الشاهد ، وأندى أبعد صوتا والنداء بعد الصوت وأندى خبر مقدم ، وأن ينادى فى تأويل مصدر مرفوع على أنه الخبر ، ونظيره فى مجيء اسم إن نسكرة وخبرها معرفة قوله تعالى - إن أول بيت وضع للناس للذى ببكة - ( قوله وفى جواب النهى النخ ) شرط النهى عدم النقص بالإلا . قال فى شرح الشذور : ولونقص النهى بالإلا قبل الفاء لم ينصب نحو : لاتضرب إلا زيدا فيغضب ، فيجب فى يغضب الرفع ويمتنع النصب انتهى فلان نقص بعدها لم يمتنع النصب نحو : لانضرب زيدا فيغضب عليك إلا ناديا ، وانظر تقييده بالإلا هل يخرج غيرها ( قوله لانه عن خلق ) صدر بيت لأبى الأسود الدؤلى عجزه . عار عليك إذا فعلت عظيم ، والشاهد فى وتأتى وعار خبر مبتدأ محذوف أى ذلك عار عليك وعظيم صفته ، وإذا فعلت معترض بينهما ، وانخلق بضم اللام ماسكة تصدر بها الأفعال بسهولة ( قوله وفى جواب الدعاء ) بشرط أن يكون بفعل أصلي ، فخرج الدعاء بالاسم

وفي جواب الاستفهام نحو : — هل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا — وقوله :  
 أتيت ريان الخفون من الكرى وأبيت منك بلباسة الماسوع  
 لكن يشترط فيه أن لا يكون بأداة بليها جملة اسمية خبرها جاءه فلا يجوز : هل أخوك زيد فأكرمه بالنصب .  
 وفي جواب العرض قوله :  
 يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما قد حدثوك فما راء كن سمعا  
 ونحو : ألا يقوم وأقوم .

وفي جواب التمني نحو : ياليتني كنت معهم فأفوز فوزا عظيما — ونحو — ياليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا

نحو : سقيا لك ، والدعاء بلفظ الخبر نحو : رحم الله زيدا فيدخل الجنة (قوله — هل لنا من شفعاء — الخ) من مزيدة  
 في المبتدأ ولنا خبر مقدم ، ويجوز أن يكون شفعاء فاعلا ومن مزيدة لاعتماد الجار والمجرور على الاستفهام والفاء  
 عاطفة للمصدر المؤول على المصدر المتصيد مما قبلها أي هل حصول شفعاء فشفاعة منهم لنا ( قوله أتيت ريان الخ)  
 كذا أنشده بعض النحاة :

قال أبو حيان : ولا أدري أهو مسوع أو مصنوع انتهى .

أقول : هو من كلام الشريف الرضي نقيب الطالبيين ، وهو وإن كان أشعر الطالبيين بل القرشيين كما قال  
 صاحب اليتيمة لكنه من المولدين كما يعرف من ترجمته في اليتيمة ، والريان ضد الظمان ، والكرى النعاس ،  
 والمراد به في البيت النوم ، والماسوع اسم مفعول من لسعته الحية أو العقرب ، وليلة الماسوع كناية عن  
 ليلة السهر .

قال في المغني : وذكر لي رجل عن كثير ممن يقرأ علم العربية أنه استشكل قول الشريف المرتضى وأنشد هذا  
 البيت وقال : كيف ضم الناء من تبيت وهو للمخاطب لا للمتكلم وفتحها من أبيت وهو للمتكلم لا للمخاطب ؟  
 فبينت للحاكم أن الفعلان مضارعان وأن الناء فيهما لام الكلمة ، وأن الخطاب في الأول مستفاد من تاء المضارعة  
 يغني والهمزة فيه للاستفهام لاهزمة المضارعة ، والمتكلم في الثاني مستفاد من الهمزة ، وأن الأول مرفوع لحاولة  
 محل الاسم والثاني منصوب بأن مضمرة بعد واو المصاحبة ( قوله لكن يشترط فيه الخ ) ويشترط في الاستفهام  
 أيضا أن لا يتضمن وقوع الفعل نحو : لم ضربته فيجازيك ، فإن الضرب إذا وقع يتعذر سبك مصدر مستقبل  
 منه قاله ابن مالك أخذنا من رد أبي علي تجويز الفارسي والزجاج في — وتكتمون — من قوله تعالى — لم تلبسون  
 الحق بالباطل وتكتمون الحق وأنتم تعلمون — النصب فتسقط النون من حيث العربية على معنى لم تجمعون ذا وذا  
 بأن إضمار أن هنا قبيح لأن — تكتمون — معطوف على موجب مقرر وليس بمستفهم عنه وإنما استفهم عن السبب  
 في اللبس واللبس موجب :

قال أبو حيان : وهذا لم يشترطه أحد من أصحابنا بل إذا تغذر سبك مصدر مما قبله إما لكونه ليس ثم فعل  
 ولا مافى معناه وإما لاستحالة سبك مصدر مراد استقباله لأجل مضي الفعل وإنما يقدر فيه مصدر مقدر استقباله  
 مما يدل على المعنى ، فإذا قيل : لم ضربت زيدا فأضربك أي ليسكن منك تعريف بزيد فضرب منا ، وتقدم  
 الكلام على الاستفهام التقريرى ( قوله يا ابن الكرام الخ ) الشاهد في فتبصر ، وألا أداة عرض ، وما موصولة  
 والعائد محذوف تقديره ما قد حدثوك به ، والفاء في ما للتعليل وراى مبتدأ خبره كن سمعا أي سمعه ، وألفه للإطلاق ( قوله  
 وفي جواب التمني ) سواء كان الفعل المنصوب بعد الفاء لمن له الفعل الأول أو لغيره نحو : ليتك تأتينا فنجدك

ونكون من المؤمنين - في قراءة النصب .

وفي جواب التحضيض نحو : هلا اتقيت الله فيغفر ، أو ويغفر لك :

وفي جواب الترجى عند القائل به : - لعل أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع - بالنصب في قراءة حفص عن عاصم ، ونحو : لعل أراجع الشيخ ويفهمني ، ولم يسمع النصب بعد الواو في المواضع المذكورة إلا في خمسة : النفي والأمر والنهي والتمني والاستفهام ، وقاسمه النحويون في الباقي ، صرح بذلك في شرح الشذور .

[ تنبيه ] نواصب المضارع لا يجوز أن يحذف معمولها وتبقى هي ولو للدليل ، فلو قيل أتريد أن تخرج ؟ لم يجوز أن تجيب بقولك : زيد أن وتحذف أخرج ، وأجازه بعضهم محتجا بما وقع في صحيح البخاري « فيذهب كما فيعود ظهره طبقا واحدا » يريد كما يسجد : قال : وهذا كقولهم جئت ولما قال أبو حيان وليس مثله ، لأن حذف الفعل بعد لما للدليل جائز منقول في صحيح الكلام ولم ينقل من نحو : هذا شيء في كلام العرب ( فإن سقطت الفاء ) من المضارع الواقع ( بعد الطلب ) ولو بلفظ الخبر

وليته يأتينا فيحدثنا إذ التقدير ليس إتيانا منك فحدثنا منا وليت إتيانا منه فحدثنا منه ، ولا يجوز أن يكون التقدير ليته كان منه إتيان فحدث لأن ذلك زيادة متجاوزة الحد ، وأما إذا كانت ليت داخلية على ضمير الشأن وكان الفعل المنصوب لغير من له الفعل الأول فيجب الرفع فإن كان الفعل المنصوب لمن له الأول فيجوز الوجهان نحو ليته يأتيني فيسكروني فيصبح أن يقال إنه في تقدير ليت الشأن يكون منك إتيان فلا كرام وليت الشأن تفعل إتيانا فلا كراما ، والتقدير في الآية : ياليت لي كونا معهم ففوزا ( قوله في قراءة النصب ) وأما في قراءة الرفع فليس مما نحن فيه ( قوله عند القائل به ) وهو القراء . قال في الباب الخامس من المغني : وهذا لا يجزه بصرى ويتأولون قراءة حفص إما على أنه جواب للأمر وهو - ابن لي صرحا - أو على العطف على الأسباب على حد قوله :

\* ولبس عباءة وتقر عيني - أو على معنى ما يقع موقع أباغ وهو أن أبلغ على حد قوله :

\* ولا سابق شيئا إذا كان جائيا \* ثم إن ثبت قول القراء إن جواب الترجى منصوب كجواب النفي فهو قليل فكيف يخرج عليه القراءة المجمع عليها انتهى . وظاهره أن التخريج على حد ولا سابق غير قليل وهو كذلك لأنه وقع في القرآن كثيرا كما يعلم من كلامه في العطف على المعنى من الباب الرابع ( قوله وأجازه بعضهم ) أي بعض المغاربة ( قوله محتجا بما وقع في صحيح البخاري فيذهب كما الخ ) هذا وقع في تفسير قوله تعالى - وجوه يومئذ ناضرة - من كتاب التوحيد .

قال الحافظ ابن جبر : الثابت في النسخ التي وقفت عليها ذكر لفظة يسجد حتى ابن بطال ذكرها بلفظ كي يسجد يحذف ما ، والضمير في يذهب عائد على ما كان يسجد لله رياء وسمعة لأن لفظ الحديث « كل مؤمن ، وبقي من كان يسجد لله رياء وسمعة فيذهب الخ » ( قوله فإن سقطت الفاء ) أي لم توجد مع الفعل والسقوط بهذا المعنى لا يستدعي سبق وجود ( قوله ولو بلفظ الخبر ) أشار إلى أنه ليس المراد الطلب المتقدم بخصوصه كما يوهمه إعادة النكرة معرفة الغالبة في التوافق بل ما يعمه وغيره كاسم الفعل والجملة الاسمية الموضوعة للطلب والخبرة إذا أريد بها الطلب : وقال بعضهم : الفعل الخبري لفظا الأمرى معنى لا ينقاس ، والمسموع اتقى الله امرؤ فعل خيرا يشب عليه ، وجعل بعضهم منه قوله تعالى - هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم - إلى قوله - يغفر لكم ذنوبكم - فإن الجزم في جواب - تؤمنون بالله وتجاهدون - لأنها مستأنفة معناها الطلب : أي آمنوا

(وقصد) به (الجزاء) للطلب السابق عليه بأن قدر مسببا عنه (جزم) ذلك المضارع وجوبا بأداة شرط مقدرة هي وفعل الشرط (نحو) - قل (تعالوا أنل -) فأنل تقدمه طلب وهو تعالوا وقصد به الجزاء فجزم وعلامة جزمه حذف الواو. والمعنى تعالوا فإن تأتوني أنل عليكم فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم، ومثله أين بيتك أزرك، وحسبك حديث ينم الناس وقوله : مكانك تحمدي أو تستريحي . وكذلك يجزم المضارع بعد الترجي إذا سقطت الفاء عند من أجاز نصبه .

قال أبو حيان في الارتشاف : وقد سمع الجزم بعد الترجي ، واستشهد له في شرح التسهيل بقول الشاعر :

لعل التفاتا منك نحوى ميسر يمل منك بعد العسر عطفك ليسر

قال المرادى : وهذا دليل على صحة مذهب الكوفيين ، فإن سقطت الفاء بعد غير الطلب وهو الخبر المثبت والمننى أو بعد الطلب ولم يقصد بما بعدها الجزاء وجب الرفع ، وما ذكرناه من المضارع بعد سقوط الفاء مجزوم

وجاهدوا ، وليس الجزم في جواب الاستفهام لأن غفران الذنوب لا يتسبب عن نفس الدلالة بل عن الإيمان والجهاد ، وقيل الجزم في جوابه تنزيلا للسبب وهو الدلالة منزلة المسبب وهو الامتنال ( قوله وقصد به ) أى بالمضارع ( قوله الطلب السابق ) أى للمطأوب بالطلب السابق عليه بأن قدر مسببا عنه : أى عن المطلوب بالطلب المذكور ( قوله جزم ) أبهم الجازم ليجرى كلامه على كل الأقوال الآتية . وفى [ شرح الكافية ] : الجزم عند التعرّى من الفاء جائز بإجماع ( قوله بأداة شرط مقدرة ) أى بعد الطلب مدلولاً عليها به وهل يتعين تقدير إن :

قال الرضى : وأعل ذلك لاستبعادهم إسناد الجزم للفعل وليس ما استبعدوه ببعيد لأنه إذا جاز أن يجزم الاسم المتضمن معنى إن فعلين فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلا واحدا انتهى : وفيه أن تضمن الفعل معنى الحرف إما غير واقع أو غير كثير كما يأتي ( قوله فإن تأتوني الخ ) قال فى [ شرح الشذور ] : ولا يجوز أن يقدر فإن تعالوا لأن تعالى فعل جامد لا مضارع له ولا مضى حتى توهم بعضهم أنه اسم فعل ( قوله أين بيتك أزرك ) أى إن تعرفنيك أزرك ( قوله وحسبك حديث ينم الناس ) أى إن تكف عن الحديث ينم الناس ، وذكر لفظ حديث وقع فى النسخ ثابتا وفى خط المحشى وهو لا يوافق ما مر أنه محذوف وجوبا ( قوله مكانك تحمدي الخ ) عجز بيت لعمر بن الإطناية صدره : وقولى كلما جشأت وجاشت : وجشأت اضطربت وجاشت خافت ، ومكانك اسم فعل بمعنى اثبتى وهو فى الأصل ظرف مكان ثم نقل عن ذلك المعنى وجعل اسم فعل . والمعنى : الزمى مكانك تحمدي بالشجاعة أو تستريحي بالقتل من آلام الدنيا ( قوله يمل ) مضارع مجزوم فى جواب الترجي وعلامة جزمه السكون ( قوله وهذا دليل الخ ) فيه أنه لا يلزم من الجزم بعد إسقاط الفاء النصب مع ثبوتها بدليل الجزم بعد اسم الفعل الخبرى لفظا الأمرى معنى ( قوله وهو الخبر المثبت والمننى ) لأن الجزم يتوقف على المنبئية وهى مفقودة فيهما أما الأول فظاهر وأما الثانى فلأنك إذا قلت ما تأتينا فتحدثنا لا يكون انغفاء الإتيان سببا للحديث ، ولهذا رد على الكوفيين والزجاج فى إجازة الجزم فى جواب الننى بأنه لا سماع معهم ولا قياس ، لكن قد يقال الننى قد يكون سببا نحو : ما تعظمننا هنك ( قوله وجب الرفع ) أما على الوصف إن كان قبله نكرة لاتصلح للحال نحو : - فهب لى من لدنك ولما يرثى - على قراءة الرفع كذا قالوا وفى تفسير البقاعى المسمى بالمناسبات .

وقد استشكل القاضى المضمد فى [ الفوائد الغياثية ] كون يرث على قراءة الرفع صفة بأنه يلزم عليه عسادم

بالأداة المقدرة هو مذهب الجمهور وهو الأصح كما في المعنى :  
وقيل إنه مجزوم بنفس الطلب لتضمنه معنى حرف الشرط كما أن أسماء الشرط إما جازمت لذلك وهو مذهب  
الخوايل وسيبويه وجرى عليه في الشرح :

وقيل إنه مجزوم بنفس الطلب لنيابته عن الشرط كما أن النصب بضرباً في قولك : ضرباً زيداً ، لنيابته  
عن اضرب لا لتضمنه معناه وهو مذهب الفارسي والسيرافي ( وشرط الجزم ) بعد الأمر صحة حلول أن تفعل  
محله كما في التسهيل والجامع نحو : أحسن إلى أحسن إليك بخلاف لا أحسن ( وبعد النهي ) عند غير الكسائي  
( صحة حلول إن ) الشرطية مع ( لا ) النافية ( مثله ) أى النهي مع صحة المعنى .

وظاهر عبارة الألفية أن لا هذه ناهية بالهاء لا نافية بالفاء ، وشرحها على ذلك الشاطبي والمسكودي وذلك  
( نحو : لا تدين من الأسد تسلم ) إذ يصح أن يقال إن لا تدين من الأسد تسلم لأن السلامة مسببة عن عدم الدنو  
( بخلاف ) نحو لا تدين من الأسد ( يأكل ) إذ لا يصح أن يقال إن لا تدين من الأسد يأكل لأن الأكل لا يتسبب

إجابة دعائه عليه السلام لأن يحى عليه السلام قتل في حياته ولا يكون وارثاً إلا إذا تخلف بعده ، وقد قال الله  
تعالى - فاستجبنا له ووهبنا له يحيى - قال : فتجعل استثنائية ولا يلزم حينئذ إلا إذا تخلف ظنه عليه السلام  
هكذا نقل لى عنه ، وأنا أجله عن ذلك لأنه لا يلزم تخلف دعائه ولا يتجراً على مقامه بخلاف ظنه بأن الإخبار  
عن قتله قبله إن كان عن النبي صلى الله عليه وسلم وصح السند كان تسمية العلم الذي أخذه عنه في حياته إرثاً مجازاً  
مرسلاً باعتبار ما يقول إليه في الجملة لا سيما مع جواز أن يكون يحى عليه السلام علمه لمن عاش بعد أبيه عليهما  
السلام ، وذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم سمي العلم إرثاً على وجه الاستعارة التبعية بقوله عليه الصلاة والسلام  
« العلماء ورثة الأنبياء » ولا شك أن من ضرورة تعلم العلم حياة المأخوذ عنه ولم يرد منع في تسميته إرثاً وحينئذ  
ضرورة يؤول من ورثي بما غاب عنه وإن لم يصح موته قبله بالطريق المذكور لم يتجه السؤال أصلاً فإن التوارىخ  
القديمة عن اليهود وهو لا شيء .

ونقل البغوي أول سورة بنى إسرائيل ما يقتضى موت زكريا قبل يحيى ، أو على الحال إن كان ما قبله معرفة  
يصح محى الحال منها نحو - ولا تمنن - تستكثر - أو على الاستئناف نحو : وقال رائداهم أرسوا زاولها :  
أو على العطف نحو : - ولا يؤذن لهم فيعتذرون - إذ المعنى نفي الإذن في الاعتذار فلا يصح ثبوت الاعتذار منهم  
بعد ذلك ، ويدل على أن النفي الداخل على الإذن معناه نفي الإذن في الاعتذار قوله تعالى - لا تعتذروا اليوم -  
( قوله وهو الأصح كما في المعنى ) قال فيه لأن الحذف والتضمن وإن اشتركا في أنهما خلاف الأصل لكن  
في التضمنين تغيير معنى الأصل ولا كذلك الحذف ، وأيضاً فإن تضمين الفعل معنى الحذف إما غيظ واقع أو غير  
كثير ولأن نائب الشيء يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى الشرط ، ومراده بالحذف في قوله تضمين معنى  
الحذف الحذف الموجود كما هو الظاهر لا ما هو أعم منه ، وبما حقه أن يوجد فلا يرد عليه أن أفعال الإنشاء  
كعسى ونعم متضمنة لمعنى الحذف الذي حق الإنشاء أن يؤدي به ، واعتراض ابن مالك القول بأن الجزم بأداة  
شرط مقدرة لقوله تعالى - قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة - لأنه لو كان التقدير أن يقل ليقيموا الصلاة  
يقيموها استلزم أن لا يتخلف أحد من المقول له ذلك عن الامتثال والتخلف واقع ، وأجيب عنه بأجوبة أحسنها  
أن الشرط لا يلزم أن يكون علة تامة للجزاء فيجوز أن يتوقف على أمر آخر كالتوفيق هنا ( قوله كما أن النصب  
بضرباً الخ ) هو الأصح كما في التسهيل ، وبعضهم يرى أنه منصوب بالفعل المحذوف أى اضرب زيداً ، وقيل  
الجزم بلا مقدرة ( قوله وشرط الجزم بعد الأمر ) غير الأمر من أنواع الطلب ماعدا النهي كالأمر في الشرط  
( ٢٢ - بس فاكهى - أول )

عن عدم الدنو وإنما يتسبب عن الدنو ، ولهذا الشرط أجمعت السبعة على الرفع في - ولا تمنن تستكثر - وأما قوله عليه الصلاة والسلام « من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا يؤذنا » فالجزم على الإبدال من يقرب بدل اشتغال لأعلى الجواب لعدم صحة إن لا يقرب يؤذنا ، لأن الإيذاء إنما يتسبب عن القرب لا عن عدمه .  
وأما الكسائي فلم يشترط ذلك وجوز الجزم في نحو لا تدن من الأسد بأكلك بتقدير إن تدن بغير نفي محتجا بالسماع والقياس ، وعبرة التسهيل توهم إجراء خلاف الكسائي في مسألة الأمر ( ويجزم ) المضارع (أيضا بلم) وهي حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا ( نحو - لم يلد ولم يولد - ) وقد تهمل

المذكور نحو : أين بيتك أزرك أى إن تعرفنيه أزرك بخلاف قولنا أين بيتك أضرب زيدا في السوق إذ لا معنى لقولنا إن تعرفنيه أضرب زيدا في السوق ، وقس الباقي ( قوله ولهذا أجمعت السبعة النخ ) وأما قراءة الحسن البصري تستكثر بالجزم فأجاب عنها المصنف في الشرح بثلاثة أجوبة منها أن تكون بدلا من تمنن كأنه قيل لا تستكثر أى لا ترما تعطيه كثيرا ، وهو وإن رجحه أبو حيان واستظهره السمين نوزع فيه باختلاف معنيهما وعدم دلالة الأول على الثاني ( قوله وأما قوله عليه الصلاة والسلام ) جواب عما احتج به الكسائي ومثاله في الاحتجاج والجواب قوله صلى الله عليه وسلم « لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض » ويحتمل أن يكون تسكين الباء من الادغام نحو - ويجعل لكم - لا للجزم ( قوله محتجا بالسماع والقياس ) أما السماع فكالحديثين المتقدمين وأما القياس فهو أن المنصوب بعد الفاء جاز فيسه ذلك فكذلك إذا سقطت الفاء نحو قوله تعالى - لا تفترؤا على الله كذبا فيسحقكم بعذاب - لأن المعنى إن تفترؤا ، ومر الجواب عن السماع ، وأما القياس على المنصوب بعد الفاء فلا يحسن لأن الفاء قد تكون في النفي ولا جزم فيه ، ورد بأن الكوفيين يجوزون الجزم بعد النفي أيضا .

قال العصام : والأظهر أن الخلاف لفظي إذ الجمهور نفوا صحة تقدير المثلث بمجرد وقوعه بعد النهى ، والكسائي أثبتها عند قرينة تقدير المثلث ، ولا نزاع للجمهور في هذه الصيغة وكيف ينازع في حذف الشرط بقرينة ، كما لا نزاع له في أن سبق النهى لا يستدعي تقدير المثلث ( قوله توهم إجراء النخ ) فيجوز عنده أيضا أسلم تدخل النار بمعنى إن لم تسلم تدخل النار ( قوله أيضا ) أى كما يجزم في جواب الطلب ( قوله حرف جزم ) أى حرف يعمل الجزم ( قوله لنفي المضارع ) أى لانتفاء حدثه في الكلام لإيجاز بحذف المضاف ومجاز باطلاق المصدر وإرادة الحاصل به أو النفي مصدر المبني للمفعول ( قوله وقلب زمانه ماضيا ) المضارع إذا انقلب ماضيا لا يكون حقيقة في المعنى الأول بل يكون منقولا حقيقة في المعنى الثاني وتسميته مضارعا باعتبار إبقاء الشيء على ما كان ، وبهذا الاعتبار يجوز أن يكون حقيقة في المعنى الأول لاسيما أن الإثبات هو الأصل في الاستعمال والنفي فرع له ، وكون لم ولما يقلبان زمن المضارع ماضيا مذهب المبرد لأنهما عنده يصرفان معنى المضارع إلى معنى الماضي دون لفظه وأن الأصل يفعل فدخلتا عليه وصرفتا معناه إلى المضى وبقى اللفظ على ما كان عليه ، ومذهب سيبويه أنهما يصرفان لفظ الماضي إلى المضارع دون معناه لأنه جعل لم نفي فعل ولما نفي قد فعل ،

قال أبو حيان : قال أصحابنا والصحيح مذهب سيبويه بدليل أنك إذا ناقضت من أوجب قيام زيد فقال قام زيد قلت لم يقيم ، وإن قال قد قام قلت لم يقيم هذا ، ولما كان القلب من لوازم لم نزل منزلة المعنى المستفاد منها وإلا فعنى لم هو النفي لا غير ( قوله وقد تهمل ) كقوله :

لولا فوارس من نعم وأسرهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

حملا على ما أولا فيرتفع المضارع بعدها لكن هل هو ضرورة أولغة فيه خلاف والنصب بها لغة حكاهما اللحياني وقرىء - ألم نشرح - .

(ولما) أختها وهي مركبة من لم وما، ويقال فيها حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا، اتصالا نفيه متوقعا ثبوته (نحو - لما يقض) ما أمره - ويشتركان في الحرفية والاختصاص بالمضارع والنفي والجزم والقلب للماضي وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما .

وتنفرد لم بمصاحبة أداة الشرط نحو : إن لم ولو لم ، ويجوز انقطاع نفي منفيها نحو :

(قوله حملا على ما) أي كما يقول الجمهور ، وقوله أولا أي كما يقول ابن مالك ، وقولهم أولى لأن ما تنفي الماضي كثيرا وهو بلا قايل (قوله لكن هل هو النخ) القول بأنه ضرورة هو ما ذهب إليه السعد وظاهر كلام ابن مالك أنه لغة (قوله حكاهما اللحياني) بكسر اللام وسكون الحاء (قوله وقرىء - ألم نشرح) قال في المنفى : إعطاء لم حكم لن في عمل النصب ذكره بعضهم مستشهدا بقراءة بعضهم - ألم نشرح - بفتح الحاء وفيه نظر إذ لا تحل لن هنا وإنما يصح أو يحسن حمل الشيء على ما يحل محله ، وقيل أصله نشرحن ثم حذفت النون الخفيفة وأبقى الفتح دليلا عليها وفي هذا شدوذان توكيد المنفى بلم مع أنه كالفعل الماضي وحذف النون لغير مقتضى مع أن المؤكد لا يليق به الحذف .

وقال الدماميني : يحتمل أن حركة الحاء إتباع لحركة الراء التي قبلها أو اللام التي بعدها (قوله أختها) احتراز من الوجودية والتي بمعنى إلا وانتقد بأن هذين لا يحفظ دخولهما على المضارع فلا حاجة للاحتراز لخروجهما بقوله لنفي المضارع إلا أن يكون المراد الاحتراز في المحكوم عليه بهذا الحكم أعني نفي المضارع لثلاثي يفهم عموم هذا الحكم لأفراد لما ففي هذا الاحتراز تقييد المحكوم عليه ليصبح إطلاق الحكم وتنبيه على انتفائه عن لما غير النافية (قوله من لم) أي الجازمة وما أي النافية وهذا مذهب الجمهور ، وقيل لأنها بسيطة (قوله متوقعا ثبوته) بفتح القاف أي منتظرا وقوع حصول الفعل وذلك لأن لما لنفي قد يفعل بخلاف لم فإنها لنفي يفعل هذا هو المناسب لما أسلفه الشارح من أنهما يقلبان زمن المضارع ، وإن كان المناسب للمذهب سبويه قول المحشي لأن لما لنفي قد فعل بخلاف لم فإنها لنفي فعل ، وجعل الرضى نفي لما للمنتوقع غالبا قال : وقد تستعمل في غير المتوقع بدل المتوقع أيضا نحو ندم إبليس ولما ينفعه الندم (قوله - لما يقض ما أمره -) أي لم يفعل ما أمره به ربه وما موصولة والعائد محذوف فإن قدر مجرورا أي ما أمره به . ورد أن شرط حذف المجرور أن يجر الموصول بمثل ما جر به وإن قدر غير مجرور لأن أمر قد يتعدى للثاني بنفسه ، فإن قدر متصلا لزم اتصال الضمير مع اتحاد الرتبة وهو واجب الانفصال أو منفصلا وهو لا يحذف لأن حذفه مفوت للغرض الذي انفصل له ، ويجاب عن الأول بأنه لا يلزم من منع ذلك ملفوظا به منعه مقدرا لزوال القبح اللفظي ، وعن الثاني بأنه إنما يمنع لأجل اللبس الحاصل ولا لیس هنا (قوله وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما) دخولها على لم أكثر من دخولها على لما ، والأكثر كون الهمزة الداخلة على لم للتقرير والاعتراف بما بعد النفي فيجواب ببلى ، وقد تأني لغير ذلك كالأبطاء نحو - ألم يأن للذين آمنوا - (قوله بمصاحبة أداة الشرط) أي بجواز ذلك بخلاف لما .

قال الرضى : وكان ذلك لسكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفي أو شبهه ومعموله ، يريد بشبه الحرفي أسماء الشرط كمن تقول : من لم يكرمني أهنة ، ولا تقول من لما :

قال الدماميني : هذا تصريح من الرضى بأن حرف الشرط هو العامل للجزم في المضارع المقترن بحرف النفي وليس كذلك :

— هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا — ومن ثم جاز لم يكن ثم كان وامتنع لما يمكن ثم كان . قال الدماميني : لما فيه من التناقض لأن امتداد النفي واستمراره إلى زمن التكلم يمنع من الإخبار بأن ذلك المنفى المستمر نفيه وجد في الماضي نعم الإخبار بأنه سيكون فيما يستقبل صحيح ولا يتنافى استمرار النفي في الحال . وتنفرد لما يجوز حذف مجزومها اختيارا تقول : قاربت البلد ولما أى ولما أدخلها ، وأما قوله :

احفظ ودبعتك التي استودعتها يوم الأعازب إن وصلت وإن لم

فضرورة وتوقع منفيها — ولما يدخل الإيمان في قلوبكم — ومن ثم امتنع أن يقال لما يجتمع الضمان لاستحالة اجتماعهما وتوقع المستحيل محال .

( و ) يجزم المضارع أيضا ( باللام ولا الطلبيتين ) أى الداليتين على الطلب فدخل في ذلك لام الأمر نحو : — لينفق ذو سعة من سعته — ولام الدعاء ( نحو — ليقض ) علينا ربك — ولا الناهية نحو ( — لا تشرك بالله — )

وقال السمين : في إعراب — فإن لم تفعلوا — الآية ، إن الشرطية داخلة على جملة لم تفعلوا وتفعلوا مجزوم بلم ( قوله نحو — هل أتى — الخ ) كذا مثل أبو حيان ، واعترضه تلميذه البهاء السبكي في العروس بأن الحال هنا مقيدة بالحين التقدير ولم يكن فيه شيئا مذكورا ، ولم ينقطع ذلك أصلا كقولك : لم يقم زيد أمس ؛ والتحقيق أن النفي الذي تكلم في انقطاعه هو نفي الحادث المحكوم بنفيه فإذا كان مقيدا بظرف فاتصاله باستغراق النفي الظرف كقولك : لم يقم زيد أمس فهذا نفي متصل ، وأما القيام فيما بعد أمس فلا تعرض في النفي لآليه لابنى ولا إثبات ، بخلاف النفي الذي لا يتقيد بظرف فإنه يستغرق الأوقات التي لا غاية لها إلى زمن النطق ( قوله ومن ثم ) أى من أجل انفراد لم بما ذكر اللازم منه أن لما لا يجوز انقطاع نفي منفيها ، وجواز لم يكن ثم كان مترتب على الحكم المصرح به وامتناع لما يمكن ثم كان مترتب على اللازم فتأمل ( قوله يجوز حذف مجزومها ) أى لدليل كما في المغنى والتسهيل لأن لما لنفي قد فعل ، وقد يجوز حذف مدخولها كقوله وكأن قد فعل النفي على الإثبات وأورد الدماميني أن لم لنفي فعل وهو مما يجوز حذفه للدليل ( قوله يوم الأعازب ) يروى بالعين المهملة والزاى المعجمة ، وبالغين المعجمة والراء المهملة بمعنى التباعد ( قوله ضرورة ) أى فلا يرد نقضا ( قوله — ولما يدخل الإيمان في قلوبكم — ) جملة مستأنفة أو حال من الضمير في — قولوا — وليست تكرارا بعد قوله — لم تؤمنوا — لأن فائدة لم تؤمنوا تكذيب دعواهم وقوله — ولما يدخل — توقيت لما أمروا به أن يقولوه :

وقال الزمخشري : وما في لما من معنى التوقع دليل على أن هؤلاء قد آمنوا بعد .

قال أبو حيان : ولا أدري من أى وجه يكون المنفى بلما يقع بعد . ورد بأنها لنفي قد فعل وقد للتوقع ( قوله وتوقع المستحيل محال ) فيه نظر لأن المحال وقوع المستحيل وأما توقعه فليس بمستحيل ألا ترى أن الجبال قد يتعنى ( قوله الداليتين على الطاب ) لو قال الموضوعتين للطلب كان أولى فإن اللام قد يراد بها وبمصحوبها الخبر نحو — قل من كان في الضلالة فليمد له الرحمن مدا — والتهديد نحو — ومن شاء فليكفر — ولا قد تستعمل في التهديد كقولك لعبدك لا تطعني ، وأما — ليكفروا بما آتيناكم وليتبعوا — فيحتمل فيه اللامان التعليل فيكون ما بعدهما منصوبا والتهديد فيكون مجزوما ، ولكن اللام موضوعة لطلب الفعل ولا موضوعة لطلب الترك ، وخرج بهما غيرهما كلامي التعليل والجحود ولا النافية والزائدة وسمع الجزم بلا النافية إذا صلح قبلها كى نحو : جثته لا يمكن له على حجة ، وهو قليل ولذا لم تعرض له ( قوله فدخل في ذلك الخ ) دخول ما ذكر لا ينافى دخول غيره كالانقاس كقولك لمساويك ليفعل فلان كذا وما ذكر من انقسام الطلب لما ذكر ظاهر على القول المرجوح في الأصول والراجح أن كل ذلك يسمى أمرا



ولا الدعائية نحو : - ربنا ( لا تؤاخذنا ) إن نسينا أو أخطأنا - وجزم فعل الغائب والمخاطب بلا كثير : قال الرضى : على السواء ولا تختص بالغائب كاللام . وفي الارتشاف ما يخالفه . وأما جزمها فعل المتكلم فقليل جدا سواء بنى للفاعل أم للمفعول ، وما فى الأوضح من التفصيل فهو طريقة لبعضهم . وأما اللام الطلبية فجزمها فعل المتكلم مبنيًا للفاعل قليل وأقل منه جزمها فعل المخاطب مبنيًا أيضا للفاعل ، وهذه الأحرف الأربعة المتقدمة مع الطلب إن قلنا إنه الجازم بنفسه تجزم فعلا واحدا كما مثلنا .

( وبقيّة الأدوات الآتية تجزم فعلين ) متفقين أو مختلفين فإن كانا متفقين كضارعين فالجزم للفظهما نحو : - وإن تعودوا نعد - أو ماضيين فالجزم لمخاطبهما نحو - وإن عدتم عدنا - وإن كانا مختلفين مضيا ومضارعا وعكسه فلكل منهما حكمه نحو - من كان يريد حرث الآخرة نرد له فى حرثه - ونحو « من يقيم لىة القدر إيماننا واحتسابا غفرله ما تقدم » وهى ( إن وإذما ) وهما موضوعان للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط ( وأى ) بالتشديد

وبحتمل أنه جار على ذلك وإنما عبر بذلك تأديبا ( قوله نحو - ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا - ) قال فى الكشف : ' إن قلت النسيان والخطأ متجاوز عنهما فما معنى الدعاء بترك المؤاخذة فيهما ؟ قلت : الدعاء راجع إلى سببهما وهو التفريط والغفلة .

قال السيوطى : وهذا على مذهبه فى منع التكليف بما لا يطاق لأنه دعاء بتحصيل الحاصل ، ونحن نقول يجوز الدعاء بتحصيل الحاصل لأنه ممكن باعتبار الأصالة ( قوله وفى الارتشاف ما يخالفه ) وهو أن الأكثر كونها للمخاطب ، ويضعف كونها للغائب كالمتكلم ومن أمثلته - فلا يسرف فى القتل - ( قوله فقليل جدا ) منه نحو : - لا أعرفن ربنا حورا مدامعها - وهو ممن أقيم فيه المسبب مقام السبب والأصل لا يكن ربنا فأعرفه ، والرب القطيع من البقر الوحشية ، وإنما كان قليلا لأن الإنسان لا ينهى نفسه إلا بنحو زرا وتنزيلا لها منزلة المخاطب ( قوله قليل ) نحو قوله تعالى - ولنحمل خطاياكم - وقوله صلى الله عليه وسلم « قوموا فلاصل لكم » أى لأجاسكم والفاء زائدة ، وإنما كان قليلا لنحو ما مر فى النهى ( قوله وأقل منه الخ ) وذلك لأن له صيغة تخصه وهى فعل الأمر ، واختص المخاطب المذكور بالأمر بالصيغة وغيره باللام لأن أمر المخاطب أكثر استعمالا فكان التخفيف فيه أولى ( قوله فعلا واحدا ) أى بالأصالة وإلا فقد يتعدد المجزوم بها بعطف أو غيره نحو : لا تضرب زيدا وتشتم عمرا ( قوله تجزم فعلين ) لعله أراد بالثانى ما يشمل الجملة ولو اسمية بقرينة تمثيله الآتى : ثم هذا الحكم بالنظر إلى الغالب فإن إن إذا جىء بها فى مقام التوكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط تجزم فعلا واحدا ولا نحتاج إلى جزاء نحو : زيد وإن كثر ماله بخيل ، وكذلك إذا كان الشرط ماضيا وجاء بعده مضارع مرفوع على ما صرح به جمع ( قوله كضارعين ) أى معربين والكاف للأفراد الذهنية ، وكان الأولى فإن كانا متفقين مضارعين وليست الصور على حد سواء .

قال أبو حيان : نصوا على أن الأحسن أن يكونا مضارعين لظهور تأثير العمل فيهما ، ثم ماضيين للمشاكلة فى عدم التأثير ، ثم أن يكون الأول ماضيا والجواب مضارعا لأن فيه الخروج من الأضعف إلى الأقوى وهو من عدم التأثير إلى التأثير ؛ وأما عكسه فالجمهور خصوه بالضرورة وجوزه ابن مالك تبعاً للقاء اختيارا ( قوله وعكسه ) لا حاجة إليه مع التعبير فى سابقه بالواو دون الفاء أو ثم ( قوله إيماننا ) أى بعدد بقا بأنها حق وطاعة واحتسابا : أى طابا لرضا الله وثوابه لا للربا ونحوه ( قوله للدلالة على مجرد الخ ) اللام للتعليل والغاية لاصلة

وهو موضوع بحسب ما يضاف إليه فهو في نحو : أيهم يتم أقم معه لمن يعقل ، وفي نحو : أى الدواب تركب أركب لما يعقل ، وفي نحو : أى يوم تصم أصم للزمان وفي نحو : أى مكان تجلس أجلس للمكان ( وأين وأنى ) وهما موضوعان للدلالة على المكان ثم ضمنا معنى الشرط ( وأيان وأنى ) وهما موضوعان للدلالة على الزمان ثم ضمنا معنى الشرط ( ومهما وما ) وهما موضوعان لما لا يعقل ثم ضمنا معنى الشرط ( ومن ) وهو موضوع لمن يعقل ثم ضمن معنى الشرط ( وحيثما ) وهو كأيمن وأنى مثال الجزم بأن ( نحو - إن يشأ يذهبكم - ) وبإذنا نحو : وإنك إذ ماتت ما أنت أمر به تلف إياه تأمر آتيا

وبأى نحو - أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى - وبأين نحو - أيما تكونوا بدركم الموت - وبأنى نحو قوله : خليلي أنى تأتيا تأتيا أخا غير ما يرضيك لا يحاول وبأيان نحو : أيان نؤمك تأمن غيرنا : وبمنى نحو :

متى تأته تعشو إلى ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد

وبمهما نحو - مهما تأتتا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين - وبمن نحو ( - من يعمل سوءا يجزبه - ) وبما نحو ( - ما ننسخ من آية أو ننسها تأت بخير منها أو مثلها - ) وبحيثما نحو :

للووضع لأن ما وضع له مجرد التعليق لا الدلالة عليه وقس عليه ما أشبهه ( قوله بحسب ما يضاف إليه ) لعل المراد باعتبار ما يضاف إليه بمعنى إنه موضوع لشيء يكون من جنس ما يضاف إليه ( قوله لما لا يعقل ) ومنه الحدث نحو : أى ضرب تضرب أضرب ( قوله معنى الشرط ) أى معنى هو الشرط الذى هو التعليق ، أو ضمنا معنى حرف الشرط قد يطلق على أدواته ( قوله وهما موضوعان الخ ) ظاهره أنهما مستويان . وذكر البدر بن مالك أن مهما أعم من ما ( قوله نحو - إن يشأ يذهبكم - ) أى نحو جزم ما ذكر أو الجزم بمعنى الجزوم وقس عليه ( قوله وإنك إذ ما الخ ) الشاهد فيه ظاهر وتأت وآتيا من الإتيان ، وتأف من أنفى إذا وجا ( قوله - أياما تدعوا الخ - ) أى أى اسم تسموا فأى واقعة على الأسماء مفعول مقدم لتدعوا بمعنى تسموا وما زائدة ( قوله خليلي الخ ) الشاهد فيه ظاهر ، وغير منصوب بيجاول من حاولت الشيء أردته ( قوله أيان الخ ) صدر بيت عجزه :

: وإذا لم تدرك الأمن منا لم تزل حذرا ، والشاهد فيه ظاهر ، وهنا حال ، ولم تزل جواب إذا ، وحذرا بفتح الحاء المهملة وكسر الهمزة خبر لم تزل ( قوله متى تأته الخ ) الشاهد فيه ظاهر ، وتعشو من عشا يعشوا إذا أتى نارا ، وجملة تعشو من الفعل والفاعل المستتر فيه حال : أى عاشيا ( قوله - مهما تأتتا - الخ ) الضميران فى به وبها عائدان كما قال الزمخشري على مهما حملا على اللفظ وحلا على المعنى لأنها بمعنى الآية ، والأول كما فى المغنى أن يعود ضمير بها إلى الآية ، ومن آية فى موضع نصب على الحال من الماء فى به .

فإن قلت : إذا كان الجار والمجرور حالا من الضمير فى به يكون العامل فيه تأت لأن العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها مع تصريحهم بأن اللغو لا يقع حالا ولا خبرا ولا صفة .

قلت : إطلاق الحال على نفس الجار والمجرور مسامحة من قبيل إطلاق اسم الجزء على الكل أو اسم المتعلق على المتعلق ، وهذا الجواب يؤدى إلى إلغاء ما صرحوا به لاذ لا يقع الجار والمجرور حالا حقيقة وما فى ... فما نحن لك بمؤمنين - حجازية والجار والمجرور فى محلى نصب على الخبرية لأن لها الخبر لم يجىء فى التنزيل مجردا من الباء بعدما إلا وهو منصوب ( قوله ما ننسخ من آية الخ ) من للتبويض متعلقة بمحذوف لأنها صفة لاسم الشرط ويضعف كما فى المغنى جعلها زائدة وآية حالا ، وآية مفرد وقع موقع الجمع أى أى شيء ننسخ من الآيات ،

حيثما تستقيم يقدر لك الله نجاحا في غابر الأزمان  
فعلم أن هذه الأدوات بالنظر لموضوعها ستة أقسام ولها صدر الكلام ، وهي بالنظر إلى الخلاف في حقيقتها  
أربعة أقسام :  
الأول ماهو حرف باتفاق وهو إن .  
الثاني ماهو اسم باتفاق وهو الباقي ماعدا إذما ومهما .  
الثالث مافيه خلاف : والأصح أنه حرف وهو إذما :  
الرابع مافيه خلاف أيضا والأصح أنه اسم وهو مهما . ثم ماهو اسم إن وقع على زمان أو مكان فظرف  
أو حدث ففعل مطلق وإلا فإن وقع بعده فعل لازم فبتبدأ خبره جملة الشرط على ماصححه في المغنى ، أو متعدّد  
واقع عليه ففعل به أو على ضميره أو متعلقه فاشتغال ، وكذا القول في أسماء الاستفهام :

---

وهذا المجرور هو المخصص والمبين لاسم الشرط والمزيل لإبهامه الحاصل من عمومته ( قوله حيثما تستقيم الخ )  
الشاهد فيه ظاهر .

قال في المغنى : وهذا البيت دليل عندى على مجيئها للزمان أى لتصريحه بالزمان في قوله في غابر الأزمان ،  
وذلك ظاهر في أن حيث للزمان وإن لم يكن قاطعا هذا مراده فلا اعتراض عليه باحتمال خلافه ( قوله ولها صدر  
الكلام ) لأنها كأدوات الاستفهام والعرض والتنى تغير معنى الكلام والسماع يبنى الكلام الذى يصدر بالمغير  
على أصله ، فلو جوز أن يجيء بعده ماغيره لم يدر السامع إذا سمع بذلك المغير أهو راجع إلى ما قبله بالتغير  
أم مغير لما سيجيء بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه ، ولكون لها الصدر لا يتقدم عاملها عليها ،  
وأما قوله :

إن من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظيفاء  
ففى إن ضمير الشأن ومن مبتدأ ( قوله بالنظر إلى الخلاف في حقيقتها ) أى والاتفاق عليها ( قوله فظرف )  
محله ما لم يدخل عليه حرف أو مضاف والمناصب لما كان ظرفا فعل الشرط ( قوله أو حدث ففعل مطلق ) وذلك  
يتصور في أى لأنها بحسب ما تضاف إليه ، وقد تضاف للحدث نحو أى ضرب تضرب أضرب ، وفى ما لأنها  
موضوعة لما لا يعقل ومن جملته الحدث ، وقد جوز في ما من قوله تعالى — ما ننسخ من آية — أن تكون مفعولا  
به لنسخ ، أى أى شئ ننسخ ، وأن تكون واقعة موقع المصدر ؛ ومن آية هو المفعول به ، والتقدير أى نسخ  
نسخ آية قاله أبو البقاء وغيره . وقالوا بجىء مامصدرا جائز ، ولكن رد على هذا القول بأنه يلزم خلو جملة  
الجزاء من ضمير يعود على اسم الشرط ، وإن من لآزاد في الموجب والشرط موجب ( قوله على ماصححه في المغنى )  
قال فيه لأن الفائدة به تمت ولا التزامهم عود ضمير منه إليه على الأصح ، ولأن نظيره هو الخبر فى الذى يألفى  
فله درهم انتهى :

وقال فى المباحث المضبوطة المتعلقة بمن الشرطية : ويشهد لما ذكرناه من أن الخبر هو فعل الشرط لافعل  
الجواب وإنه لا يفتقر صحة الكلام إلى ضمير يرجع من الجواب إلى الشرط الحديث الآخر أخرجه الإمام أحمد  
« من ملك ذا رحم محرم فهو حر » فإن ضمير هو حر إنما يعود إلى المملوك لا إلى من الواقعة على المالك ، ومن  
ذهب إلى أنه لا يلزم عود ضمير من جملة الجواب إلى اسم الشرط أبو البقاء العكبرى فى [ الباب ] وساق عبارته  
ومقابل ماصححه فى المغنى أن الخبر فعل الشرط وجده أو مجموعهما ( قوله أو على ضميره أو متعلقه فاشتغال )

( ويسمى ) الفعل ( الأول ) من الفعلين الجزوين بأحد هذه الأدوات شرطاً لتعريف الحكم عليه ، ويسمى الثاني منهما جواباً لأنه مترتب على الشرط كما يترتب الجواب على السؤال ، وجزاء أيضاً لأن مضمونه جزء المضمون الشرط ، وتسميته جواباً مجاز وكذا جزء لأن الجزء هو الفعل المترتب على فعل آخر ثواباً عليه أو عقاباً ، وهذا مفقود هنا .

وأسقط المصنف من الجوازم ما ذكره بعضهم وهو : إذا وكيفما ولو ، لأن المشهور في إذا أنها لا تجزم إلا في الشعر خاصة كقوله :

فالأول نحو : من رأيت فأكرمه ، ويحتمل أن يكون منه - وهذا تأتياً به - والتقدير إنها يحضر تأتياً به فتأنتا مفسر ليحضر لأنه من معناه ، والثاني نحو : من رأيت أخاه فأكرمه ، وإذا جرى الاشتغال فيما له المصدر قدر المخلوف مؤخرًا عنه كما أشرنا إليه في الآية .

هذا وبقي ما لو وقع بعدما لا يكون واقعاً على زمان أو مكان فعل ناقص فإنه لا يندرج بماء ولا لزوم فلا يكون اسم الشرط مفعولاً به ولا مبتدأ بل يكون في محل نصب على التبرية لذلك الفعل نحو : من كان أبوك ، وأما لو وقع الناقص بعد ما هو واقع على الزمان أو المكان فهو باق على أنه ظرف وهو مع ذلك خبر وتونه ظرفاً لا ينافي كونه خبراً كما قالوه في - أينما تكونوا يارككم المثلث - وبقي أيضاً ما إذا وقع بعده فعل متعد لكنه عمل في غيره ولم يتسلط عليه ولا عمل في ضميمه فإنه في هذه الحالة يكون مبتدأً كما في - من يعمل سوءاً يجز به - وجوزوا في - مهما تأتينا به من آية - أن تكون مهما في محل رفع على الإبتداء ( قوله لتعريف الحكم عليه ) لو قال لأنه شرط لتحقيق الثاني لكان أولى ، والمراد أن الأدلة دلت على جعله شرطاً وأن الثاني مسبب له إذا كان على صورته الطبيعية ، وليس المراد سببته في الخارج فإن قولك : إن وجد النهار طاعت الشمس بالنظر إلى الخارج عكس ما قيل . واحترزنا بقولنا إذا كان على صورته الطبيعية من نحو . أنت طالق إن دخلت الدار فإنها شرطية مع أن الثاني ليس بمسبب .

والحاصل أن معنى شرطية الأول أن العقل يحكم بوجود الثاني عند وجود الأول معلناً عليه لأنه شرط في الواقع يتوقف عليه وجود الشيء كما في المطول . وعبارة بعضهم أدوات الشرط ما ندخل على شيتين فتجعل أولهما سبباً لثانيهما ، والمراد بجعلها الشيء سبباً أن المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء آخر بل لازومية شيء وجعلها دالة عليه ، ولا يلزم أن يكون الفعل الأول سبباً حقيقياً للثاني لا خارجاً ولا ذهنياً بل ينبغي أن يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح أن يوردها في صورة السبب بل اللازم والملازم كقولك : إن شتمتني أكرمتك ، فالشتم ليس سبباً لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة لإظهار المسكارم الأخلاق يعنى أنه منها بما كان يصير الشتم الذي هو سبب الإهانة عند الناس سبب الإكرام عنده ( قوله جواباً وجزاء ) قال الدماميني : فهما عندهم لفظان مترادفان وشرط الجواب الإفادة كخبر المبتدأ فلا يجوز أن يقيم زيد يقيم ، فإن دخله معنى يخرج الإفادة جاز ومنه « من كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله » ( قوله لأن مضمونه الخ ) فهو ينبغي على الأول انبناء الجزاء على الفعل ( قوله وتسميته جواباً الخ ) هو ما قاله أبو حيان ، وقد يمنع كونها مجازاً اصطلاحاً بل هو حقيقة اصطلاحية نعم دعوى التجوز صحيحة باعتبار اللغة ( قوله لا تجزم إلا في الشعر خاصة ) لأنها موضوعة لزمن معين واجب الوقوع ، والشرط المقتضى للعزم لا يكون إلا فيما يحتمل الوقوع وعدمه ، وهذا ما جرى عليه ابن مالك في الكافية وظاهر كلامه في التسهيل جواز ذلك في النثر على قلة . وهو ما صرح به في التوضيح فقال

وإذا تصببك من الحوادث نسكية فاصبر فكل غمامة فستنجلي  
وفى كيفما عدم الجزم لعدم السماع بذلك ، وأجاز الكوفي الجزم بها قياسا على غيرها وكذا أجاز الجزم بها  
دون ما .

وأما لو فالأصح أنها لا تجزم أصلا ، ومن أجازها خصه بالشعر كقوله :  
لو يشأ طار بها ذو مية لاحق الآطال نهد ذو خصل  
وفهم من كلامه أن الجزم بحيث وإذ مخصوص باقتران ما بهما كما لفظ به وهو الأصح :  
وأما غيرهما فهو قسمان : قسم لا تلحقه ما هو : من وما ومهما وأنى ، وقسم يجوز فيه الأمران وهو :  
أين وإن وأى ومتى وأيان ، وما ذكره من أن هذه الأدوات جازمة للشرط والجواب معا هو مذهب سيوييه  
ومحقق أهل البصرة .  
واعترض بأن الجازم كالجار فلا يعمل فى شيئين ، وبأنه ليس لنا ما يتعدد عمله إلا ويختلف كرفع ونصب :

هو فى النثر نادر وفى الشعر كثير ، وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام لعلى وفاطمة رضى الله عنهما « إذا أخذتما  
مضاجعكما فكبرا أربعاً وثلاثين » الحديث ، وذهب بعضهم إلى أنها تجزم فى النثر إذا زيد بعدها ما :  
قال أبو حيان فى شرح التسهيل : إذا استعملت إذا شرطاً فهل تكون مضافة للجمله بعدها أم لا ؟ قولان :  
قيل تكون مضافة وضمنت الربط بين ما تضاف إليه وغيره ، وقيل ليست مضافة بل معموله للفعل بعدها لأنها  
لو كانت مضافة لكان الفعل من تمامها فلا يحصل بها الربط . قال : وينبئ على ذلك الخلاف فى العامل فيها ، فمن  
قال إنها مضافة أعمل الجزاء ولا بد ، ومن منع ذلك أعمل فيها فعل الشرط كسائر الأدوات انتهى .  
وظاهره أن الخلاف جارٍ فيها وإن كانت جازمة وهو خلاف ما فى المغنى فليراجع ( قوله وإذا تصببك الخ )  
الشاهد فيه ظاهر ( قوله قياسا على غيرها ) رد بأن معنى أدوات الشرط تعليق فعل بفعل وكيف لو علمت لعلقت  
حال الفاعل والمفعول بحال أخرى والفعل يمكن الوقوف عليه لظهوره والحال لا يمكن فيها ذلك لخفاها ، وبأن  
من الأفعال ما لا يدخل تحت الاختيار فلا يصح أن يعلق عايه حال ، ووافق قطرب الكوفيين . ومذهب سائر  
البصريين المجازاة بها معنى لأعمالا لخالفها لأدوات الشرط بوجوب موافقة شرطها لجوابها :

قال فى المغنى : قالوا ومن ورودها شرطاً قوله تعالى - ينفق كيف يشاء - يصوركم فى الأرحام كيف يشاء -  
وجوابها فى ذلك محذوف لدلالة ما قبلها ، وهذا يشكل على إطلاقهم أن جوابها مما يجب مماثلته لشرطها انتهى  
( قوله ومن أجازها ) هو ابن الشجرى كما فى المغنى ( قوله لو يشأ الخ ) الضمير فى يشأ عائذ إلى فارس فى البيت  
قبله ، والمباعدة النشاط وأول جرى الفرس ، واللاحق الضامر ، والآطال جمع إطل بكسر الهمزة وسكون الطاء  
المهملة وهى الخاصرة ، ونهد بفتح النون وسكون الهاء أى جسم مشرف ، وخصل جمع خصلة بضم الخاء المعجمة  
وسكون الصاد المهملة كغرفة وغرف وهى لفيفة من شعر ؛ وخرج المانعون الجزم بـلو هذا البيت على لغة من  
يقول شايشا بالآلف ثم أبدلت الألف همزة على حد قولهم العالم والخاتم ، ويؤيده أنه لا يجوز مجيء إن الشرطية  
فى هذا الموضع لأنه إخبار عما مضى فالمعنى لو شاء ( قوله وهو الأصح ) لأنه لم يسمع فيهما إلا مقرونين بها .

وقال الفراء : يجوز الجزم بهما دونها قياسا على إن وأخواتها ( قوله وهو أين ) فى نسخة بدل أين إن ، وينبغى  
ذكرهما لأن حكمهما فى ذلك واحد ( قوله وبأنه ليس لنا ما يتعدد عمله الخ ) أى ليس لنا عامل يتعدد عمله إلا والحال  
أن عمله يكون مختلفا كرفع ونصب سواء تعدد أحد المختلفين أم لا ، ولا يجوز أن يتعدد من غير اختلاف والجواز

وأجيب بالفرق بأن الجازم لما كان لتعليق حكم على آخر عمل فيهما بخلاف الجازم ، وبأن تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف كمفعولى ظن ومفاعيل أعلم . وقيل إن الشرط مجزوم بالأداة والجواب مجزوم بالشرط واختاره ابن مالك فى التسهيل : وقيل إن الأداة والشرط كلاهما جزم الجواب كما قيل إن الابتداء والمبتدأ كلاهما رفع الخبر . وقيل إن الشرط والجواب تجازما كما قيل إن المبتدأ والخبر رافعا .  
( وإذا لم يصلح ) الجواب ( لمباشرة الأداة ) أى أداة الشرط كأن كان جملة اسمية أو فعلية فعلها طلبى أو جامد أو منفى بحرف ناف غير لا ولم ، أو مقرون بقد أو بحرف تنفيس ( قرن بالفاء ) وجوبا ليحصل الربط بين الجواب وشرطه ، وخصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية ولمناسبتها للجزاء معنى من حيث إن معناها النعيق بلا فصل كما أن الجزاء يتعقب على الشرط كذلك ،

على هذا القول تعدد عملها ولم يختلف ، وبهذا تعرف كما قال شيخنا البرهان اللقاني رحمه الله أن قول الشارح فيما يأتى وبأن تعدد العمل الخ لا يصح جوابا عن هذا الاعتراض ، لأن العامل فى بابى ظن وأعلم يختلف عمله لرفعه الفاعل فيهما ، وعدم اختلاف مانع من بقية معمولاته لا يدفع ذلك كما لا يخفى ( قوله لما كان لتعاقب حكم الخ ) أى فهو مقتضى للفعلين ( قوله واختاره ابن مالك ) وذلك لأن فعل الشرط مستند للجواب بما أحدثت فيه الأداة من المعنى والاستلزام والأداة ضعيفة عن عملين . وردت باستغراب عمل الفعل الجزم ، وأما ضعف الأداة عن عملين فأجيب عنه بأن ذلك يجوز إذا اقتضت شيئين كإن وما ( قوله كلاهما جزم الجواب ) لارتباطهما ولأن حرف الشرط لا يقدر على عملين فيقوى بالثانى كما ذكر فى عامل الخبر : وردت بأن العامل المركب لا يحذف أحد جزئيه ويبقى الآخر كإذ ما وحيثما وفعل الشرط قد يحذف ، وبأن العامل لا يفصل بين جزئيه وقد جاء الفصل نحو - وإن أحد من المشركين استجارك - وأجيب عن الثانى بأن الشرط هو المحذوف وهذا مفسر له . ورد أيضا بأن الجازم لا يحذف معموله والجواب يجوز حذفه ، فلو كان العامل مجموع الأداة والشرط لزم بقاء الجازم مع حذف معموله بخلاف ما إذا كان العامل الأداة لبقاء أحد معموليه فيكتفى به ( قوله جملة اسمية ) أورد عليه نحو - وإن أطعتموهم إنكم لمشركون - .

وأشار الرضى إلى الجواب بأن القسم مقدر قبل الشرط والجواب له ويجوز حذف القسم من غير لام مقدر لا يقال سلمنا أن الجواب المذكور للقسم لكنه دال على جواب مثله للشرط وهو بغير فاء فيكون المقدر كذلك فيبقى الإيراد ، لأن الجواب المذكور إنما يدل على جواب مثله من غير اعتبار لوجود الفاء أو عدمها إذ اعتبار ذلك فيما نحن فيه إنما هو بالنظر إلى خصوصية ذى الجواب ( قوله غير لا ولم ) أى غير المضارع المنفى بهما أما المضارع المنفى بهما فيجىء شرطا أما لا فلأنها لكثرة استعمالها يتخطاها العامل نحو : جئت بلا مال ، وأما لم فلتنغيرها معنى المضارع إلى الماضى صارت كجزئته مع قلة حروفها ، أما لما أخذتها فكثيرة الحروف ، وأما الماضى المنفى بلا فنص الرضى على أنه لا يصير شرطا فلا يجوز إن لا ضرب وإن لا شتم لقلة دخولها فى الماضى فإذا وقع جوابا وجبت الفاء ( قوله أو مقرون بقد ) ماضيا أو مضارعا ( قوله قرن بالفاء ) فى كلام الجماعة وصرح به فى المغنى فى محال أن المحل لمجموع الفاء وما بعدها ، ويستثنى من وجوب القرن بالفاء إذا كان الجواب مصدرا بهمزة الاستفهام سواء كانت الجملة فعلية أو اسمية فلا تدخل الفاء لأن الهمزة من بين ما يغير معنى الكلام يجوز دخولها على أداة الشرط فيقدر تقديم الهمزة على أداة الشرط نحو قولك : إن أكرمتك أنكرتني ، كأنك قلت إن أكرمتك تذكرنى ؟ قال الله تعالى - أرايت الذى يكذب . الآية ، وأما غير الهمزة فيجوز حملها عليها لأنها

فإن صلح لذلك امتنع دخولها عليه ، نعم إن كان مضارعا مثبتا أو منفيا بلا فوجهان كما في الكافية لابن الحاجب وجزم به الرضى وما ذكره قانون كلى حسن في ضبط ماتدخله الفاء ، وقد سبقه إليه ابن مالك :

قال أبو حيان : وهذا أحسن وأقرب مما ذهب إليه بعض أصحابنا من تعداد ماتدخله الفاء فالجملة الاسمية ( نحو - وإن يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير - ) والفعالية التي فعلها طلبى نحو - إن كنتم تحبون الله فاتبعوني - وقس عليه بقية أنواع الطلب المتقدمة والتي فعلها جامد نحو - إن ترى أنا أقل منك ، ألا ولدا فعسى ربي - والمنفى نحو - وما تفعلوا من خير فإن تكفروه - ونحو - وإن توليتهم فما سألتكم من أجر - والمقرون بقدر نحو - إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل - وبجرف تنفيس نحو - وإن خفتهم عميلة فسوف يغنيكم الله من فضله - وقد تحذف الفاء ضرورة كقوله :

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلهان

الأصل ويجوز دخول الفاء فيه لعدم عراقته فليراجع الرضى ( قوله امتنع دخولها عليه ) ظاهر كلام الألفية عدم وجوب الافتران بالفاء لامتناعها وأقره المصنف في الحواشى .

ونقل في التصريح عن ابن الناظم أن الجواب إذا كان صالحا للشرط الأكثر خلوه من الفاء ويجوز اقترانه بها نحو - ومن جاء بالسيدة فكبت - ونحو - فمن يؤمن بربه فلا يخاف - ثم قال : وقال غيره إذا رفع المضارع فالجواب جملة اسمية انتهى :

وفى جمع الجوامع للسيوطى يرفع الجواب وجوبا إن قرن بالفاء سواء كان فعل الشرط ماضيا نحو - ومن عاد فينتقم الله منه - أم مضارعا نحو - فمن يؤمن بربه فلا يخاف - وإنما رفع لأنه حينئذ من جملة اسمية وهو خبر مبتدأ محذوف تقديره فهو ينتقم الله منه فهو لا يخاف . قالوا ولولا ذلك الحكم بزيادة الفاء كان الفعل يجزم ولكن العرب التزمت رفع الفعل فعلم أنها غير زائدة ( قوله أو منفيا بلا ) أما المنفى فلم تدخله الفاء أصلا على القاعدة لأنه يقع شرطا كما مر . وقال أبو جعفر : يجوز دخول الفاء وتركه ولم يثبت ( قوله وجزم به الرضى ) قال : أما الفاء فلائهما كانا قبل أداة الشرط صالحين للاستقبال فلم تؤثر الأداة فيهما تأثيرا ظاهرا كما أثرت في فعالت ولم أفعل ، وأما تركه فلتنقدير تأثيرها فيهما لأنهما كانا صالحين للحال والاستقبال وهو نوع تأثير ( قوله أحسن وأقرب الخ ) لعل وجه ذلك أنه أخصر ولأن تعليق حكم بأصل أوعب من تعليقه بألفاظ عينت بالتعداد لجواز الغفلة في الثانى عن بعضها ( قوله نحو - وإن يمسسك - الخ ) هذا جرى على ما هو الظاهر والتحقيق كما في المغنى في الباب الخامس أن الجواب في هذا محذوف لأن الجواب مسبب عن الشرط وكون الله على كل شيء قديرا ثابت سواء وجد الإساس بخير أولا ( قوله فلن تكفروه - ) ضمن كفر معنى حرم فلذا عداه لاثنتين أولهما قام مقام الفاعل وهو إنما يتعدى لواحد ( قوله - فقد سرق أخ له من قبل - ) أورد على جعله جوابا أن الماضى بعد قد محقق معنى فيقتضى تقديم سرقة أخ له فلا يصح أن يكون جوابا لشرط مستقبل : وأجيب بأن المراد فقد حكمنا بأنه قد سرق . ورد بأنه لا يفيد في دفع الإبراد كما لا يخفى ، والأظهر الجواب بأن حرف الشرط خالص الماضى الداخلة عليه قد للاستقبال ، وفائدة قد تحقق ترتب نسبة السرقة إلى أخ له ، لكن لا بد من التأويل لا مجرد وقوع الجزاء ماضيا بقدر بل لأن السرقة المنسوبة إلى الأخ مقدمة في نفس الأمر ، والمعنى فقد حكمنا بأنه سرق أخ له من قبل على أن لنا أن نقدر حكمنا قبل قد ، والمعنى إن يسرق فحكمنا بأنه قد سرق ( قوله من يفعل ) صدر بيت لعبد الرحمن بن حسان عجزه \* والشر بالشر عند الله سيان \* وروى مثلهان والشاهد ظاهره والشر مبتدأ

أو ندورا كقوله عليه الصلاة والسلام « فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها » ولا يختص حذفها بما إذا كان الجواب جملة اسمية بدليل هذا الحديث ، وقوله :

ومن لا يزل ينقاد للغي والهووى سيلقى على طول السلامة نادما

والربط بها متعين في غير الجملة الاسمية وأما فيها فيكون بها كما تقدم ( أو بإذا الفجائية ) لشبهها بالفاء في كونها لا يبتدأ بها ولا نفع إلا بعد ما هو متعقب بما قبلها ( نحو - وإن تصبهم سيئة بما قدمتم أيديهم إذا هم يقنطون - ) لكن لا بد في الجملة المقترنة بها أن لا تكون طلبية نحو : إن أطاع زيد فسلام عليه ، ولا مقرونة بأداة نني نحو إن قام زيد فاعمر وقائم ، ولا بلإن نحو : إن قام زيد فإن عمرا قائم ، فإن كانت أحد هذه الثلاثة وجبت الفاء واستغنى عن ذكرها لإحالة على المثال فإنه جامع للشروط الثلاثة . وظاهر إطلاقه أن إذا يربط بها الجواب وإن كان جملة فعلية وليس كذلك وقد اعتذر عنه في الشرح ، وظاهره أيضا كغيره أن إذا يربط بها الجواب بعد إن وغيرها من أدوات الشرط ، ووقع في بعض نسخ التسهيل تخصيص ذلك بإن فجري عليه المصنف في أوضحه ، والمعتمد الإطلاق لقوله تعالى - فإذا أصاب به من يشاء من عباده إذا هم يستبشرون - : لكن قال أبو حيان : السماع إنما ورد في إن وإذا من أدوات الشرط فيحتاج في إثبات ذلك في غير إن وإذا إلى السماع ، وقد يجمع بين الفاء وإذا الفجائية لجرد التوكيد نحو - فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا - ومنعه بعضهم لأنها عوض عن الفاء فلا يجتمعان ، فعلى الأول كلمة أو في عبارته لمنع الخلط أو بناء على الغالب كما يشعر به لفظة قد في قولنا : وقد يجمع :

خبره بالشر ، وسبان أو مثلاً خبر مبتدأ محذوف تقديره هما ( قوله « وإلا استمتع بها » ) قال ابن مالك : تضمنت هذه الرواية حذف جواب إن الأولى وحذف شرط إن الثانية وحذف الفاء من جوابها ، والأصل فإن جاء صاحبها فأدها إليه وإن لا يجي فاستمتع بها ، والضمير في صاحبها عائد على اللقطة ( قوله ومن لا يزل الخ ) النفي الضلال والشاهد في سيلقى ونادما مفعول ثان ( قوله بما قبلها ) لعله تحريف من الناسخ وصوابه بما بعدها ، ويجوز أن يقرأ قوله قبلها بفتح القاف وكسر اللام فساوى ما ذكر ( قوله واستغنى عن ذكرها الخ ) لكنه لا يعطى اشتراطها فكان ينبغي أن يبينه ( قوله وقد اعتذر عنه في الشرح ) بقوله وإنما لم أقيد في الأصل إذا الفجائية بالجملة الاسمية لأنها لا تدخل إلا عليها فأغنانى ذلك عن الاشتراط ( قوله ووقع في بعض نسخ التسهيل الخ ) كلامه في التسهيل في الشروط المجازمة فلا يرد عليه أنه ورد الربط بإذا الفجائية بعس إذا الشرطية ( قوله لأنها عوض عن الفاء فلا يجتمعان ) يؤخذ من التعليل أن محل المنع إذا كانت نائبة عن الفاء وعوضا عنها فلا تجتمع معها وإنما تجتمع معها إذا كانت مقوية ومؤكدة لها لا نائبة عنها ، فسقط قول بعضهم : قضية هذا أنها لا تجتمع معها . وقد قال صاحب الكشف عند قوله تعالى - فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا - إذا هي إذا الفجائية وهي تقع في المجازاة سادة مسد الفاء كقوله تعالى - إذا هم يقنطون - فإذا جاءت الفاء معها ، تعاونتا على وصل الجزاء فبتأكده ، ولو قيل إذا هي شاخصة أو فهي شاخصة كان سديدا :



### [ فصل ] في تقسيم الاسم إلى نكرة ومعرفة

( الاسم ) بحسب التنكير والتعريف ( ضربان ) فقط ( نكرة ) وهى الأصل لاندراج كل معرفة تحتها من غير عكس ، ولأن الشيء أول وجوده تلزمه الأسماء العامة ثم نعرض له بعد ذلك الأسماء الخاصة كالآدمى إذا ولد يسمى ذكرا أو أنثى أو إنسانا أو ولودا أو رضيعا ، وبعد ذلك يوضع له الاسم والسكنية واللقب ( وهو ) أى الاسم النكرة ( ماشاع فى جنس موجود ) فى الخارج تعدده كرجل فإنه شائع فى جنس الرجال الصادق على كل حيوان ناطق ذكر بالغ من بنى آدم ، وتعدده فى الخارج موجود مشاهد ( أو مقدر ) وجود تعدده فى الخارج ( كشمس ) فإنها تصدق بمعدد لأنها موضوعة للكوكب النهارى الناسخ ظهوره وجود الليل ، وإن لم يوجد

### [ فصل فى تقسيم الاسم إلى نكرة ومعرفة ]

( قوله بحسب التنكير والتعريف ) أى باعتبارهما ( قوله فقط ) هو ما ذهب إليه الجمهور من أنه لا واسطة بين النكرة والمعرفة . وقال بها بعضهم فى الخالى من التنوين واللام نحو : ما ومن ( قوله لاندراج كل معرفة تحتها ) لأن أنكر النكرات شئ ومعلوم وكل موجود ومعلوم يندرج تحتها والاندراج دليل على الأصالة كأصالة العام بالنسبة إلى الخاص ، ولأصالة النكرة قدمت على المعرفة وإن كانت المعرفة أشرف لأن النكات لا تتزاحم وهذا مذهب سيوييه والجمهور . وخالف الكوفيون وابن الطراوة قالوا : لأن من الأسماء ما لزم التعريف بالمضمرات وما التعريف فيه قبل التنكير كمررت يزيد وزيد آخر . وقال الشلوين : لم يثبت هذا سيوييه لإلحال الوجود لا ما تخيله هؤلاء ، وإذا نظرت إلى حال الوجود كان التنكير قبل التعريف لأن الأجناس هى الأول ثم الأقواع ووضعها على التنكير إذا كان الجنس لا يختلط بالجنس ، والأشخاص هى التى حدث فيها التعريف لاختلاط بعضها ببعض ؛ ولا يخفى أن ما قاله الشلوين هو الذى أشار إليه الشارح بقوله ، ولأن الشئ أول وجوده الخ ، فكان ينبغى أن يسقط العاطف ليكون تعليلا لقوله لاندراج الخ ، لا تعليلا ثانيا للأصالة فتدبر ( قوله أى الاسم النكرة ) لا حاجة فى تذكير الضمير إلى جعله راجعا إلى موصوف النكرة لأن الضمير إذا عاد إلى مؤنث وأخبر عنه بذكر أو بالعكس جاز مطابقتها للخبر كما يجوز مطابقتها لما عاد إليه ، والأولى مراعاة الخبر بنحو : من كانت أهلك ( قوله ماشاع فى جنس الخ ) ظاهر صنيع الشارح أن لفظ النكرة شائع فى الجنس نفسه وأن الموصوف بالوجود تعدد الجنس ؛ والحق أن الشياخ فى أفراد الجنس أى المفهوم الكلى الصادق بالنوع والصنف وغيرهما لا خصوص الجنس المنطوق لافى الجنس نفسه شئ لأنه واحد ، ومعنى الشياخ فى الأفراد أن لفظ النكرة موضوع للمفهوم الصادق على كل من تلك الأفراد لا يخص بعضا دون بعض بل يستعمل فى كل منها استعمالا حقيقيا فلفظ رجل مثلا شائع فى زيد وعمرو وبكر وغيرها من الأفراد لمفهوم الآدمى الموضوع له هذا اللفظ فإنه يطاق على كل منها إطلاقا حقيقيا من حيث كونه فرد ذلك المفهوم لامن حيث خصوصه ، وحينئذ فى كلام المصنف مضاف مقدر أى ماشاع فى أفراد جنسه . والحق أيضا أن الموصوف بالوجود فى الخارج هو أفراد الجنس لا هو وإنما يحصل فى الخارج فى ضمن أفرادها على نزاع كبير فيه فى محله : وأما الحصول الذهني فهو ثابت لسائر الأجناس فالمراد بالجنس الموجود أفراد المفهوم الحاصلة فى نفس الأمر سواء كانت بماله تحقق فى الأعيان أولا ، وبالمقدر أفراد المفهوم التى لا حصول لها فى نفس الأمر لكنها بحيث لو وجد ما فرض منها صدق عليه ذلك المفهوم فإن أراد الشارح بما قاله ظاهره ورد عليه أن تعدد الجنس أمر معنوى لا وجود له وإن أراد الأفراد فكان اللائق بتقدير لفظ الأفراد أولا وثانيا فتدبر : هذا وتعريف النكرة بما ذكر غير مانع لصدقه على غيرها

في الخارج إلا هذا الفرد الواحد، فالمعتبر في النكرة صلاحيتها للتعدد لا وجود التعدد وأما جمعها كما في قوله :

فكانه لمعان برق أو شعاع ثموس

فباعتبار تجديد الشمس في كل يوم ، وخاصتها أنها ما يقبل ال المؤثرة للتعريف أو تقع موقع ما يقبها ، والنكرات تتفاوت في بعضها كالمعارف فبعضها أنكر من بعض ، فأنكرها شيء ثم متحيز ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم ماش ثم ذو رجلين ثم إنسان ثم رجل ، والضابط أن النكرة إذا دخل غيرها تحتها ولم تدخل تحت غيرها فهي أنكر النكرات ، فإن دخلت تحت غيرها ودخل غيرها تحتها فهي بالإضافة إلى ما يدخل تحتها أعم وبالإضافة إلى ما تدخل تحتها أخص .

(و) الضرب الثاني ( معرفة ) وهي الفرع لما مر وهي ما وضع ليستعمل في معين ( وهي ستة ) أقسام :

من المعارف بناء على مختار السعد أنها كلييات وضعا كما لا يخفى والشارح جار عاياه كما تعرفه ( قوله وأما جمعها ) جواب عما يرد على قوله : وإن لم يوجد في الخارج غير هذا الفرد ( قوله ما يقبل ال المؤثرة الخ ) فالأول كرجل ، والمرأة والثاني كمن بمعنى إنسان وما بمعنى شيء فإنهما لا يقبلان ال لكنهما واقعان موقع ما يقبها وهو إنسان وشيء ، والمراد القبول باعتبار الوضع فلا ترد النكرات اللازمة التنكير كأحد وعريب لأنها تقبل التعريف بحسب أصل الوضع ، وعدم القبول عارض من جهة التزام الواضع استعمالها على وجه التنكير ، واحتراز بكون ال مؤثرة التعريف من العلم المنقول من صفة أو مصدر كفضل وحارث فإنه قابل لال إلا أنها لا تؤثر فيه التعريف بل مدلول فضل والفضل سواء .

واعلم أن القبول يزول بحصول المقبول فلا يرد النقض بالمعرف بالالام ، وأما أسماء الفاعل والمفعول المجردان من ال فكل منهما نكرة ويقبل ال الموصولة وهي معرفة لا تعرفه ولكن كل منهما واقع موقع شيء ثابت له الضرب مثلا أو واقع عليه ، وكذا المقرونان بال نكرتان أيضا ولا يقبلان ال المعرفة ولا يقعان موقع ما يقبها انتصم على أنها مع ال فعل في صورة الاسم . وأجيب بأن اسم الفاعل واقع موضع شخص صدر منه الفعل أو قام به وهو يقبل ال المؤثرة التعريف فيقال الشخص الذي صدر منه الفعل أو قام به ، وبأن المراد بتأثير التعريف الدلالة عليه ولو مع غيره فتدخل الموصولة لأنها تدل مع التعريف على الذات أيضا ( قوله فأنكرها شيء ) قيل عليه الشيء عند أهل السنة خاص بالموجود فالأظهر أن أنكر النكرات معاوم لشموله للموجود والمعدوم ( قوله ثم متحيز ) أي لشموله للجسم ، وهو المركب من أجزاء لا تنجزا وللجوهر الفرد الذي لا ينقسم فليس جسما ( قوله ثم حيوان ) لشموله لما ليس بماش من الحيوانات كالسمك ( قوله ما وضع ليستعمل في معين ) كذا في المطول .

قال السيد : أي المعتبر في المعرفة هو التعيين عند الاستعمال دون الوضع ليندرج فيها الأعلام الشخصية وغيرها من المضمرات والمبهمات وسائر المعارف ، فإن لفظ أنا مثلا لا يستعمل إلا في أشخاص معينة إذ لا يصح أن يقال أنا ويراد به متكلم لا بعينه ، وليست موضوعة لواحد منها وإلا لكانت في غيره مجازا ولا لكل واحد منها وإلا لكانت مشتركة موضوعة أو ضاعا بعدد أفراد المتكلم فوجب أن تكون موضوعة لمفهوم كلي شامل لتلك الأفراد .

والحق ما أفاده بعض الفضلاء من أنها موضوعة لكل معين منها وضعا واحدا عاما فلا يلزم كونها مجازا في شيء منها ولا الاشتراك وتعدد الأوضاع ، ولو صح ما يؤولون لكانت أنا وأنت وهذا مجازات لاحقائق لها بل

الضمير والعلم واسم الإشارة والموصول والمحلى بأل والمضاف إلى واحد منها ؛ وزاد ابن مالك سابعا وهو المنادى المقصود ، وتبعه المصنف في الأوضح ولعله إنما تركه لذكره له في باب المنادى كما سيجيء : الأول :

[الضمير]

ويقال له المضممر أيضا والـكوفي يسميه كناية ومكنيا لأنه ليس بصريح والكناية تقابل الصريح ، وقدمه لأنه أعرف المعارف على الأصح بعد اسم الله تعالى ، ويليه العلم ثم الذى بعده

لا يصح استعمالها فيها أصلا ، وهذا مستبعد جدا وكيف لا ولو كانت كذلك لما اختلف أئمة اللغة في عدم استلزام الجواز للحقيقة ولما احتاج من نفي الاستلزام إلى أن يتمسك في ذلك بأمثلة نادرة انتهى .

وأورد على التعريف المعروف بلام العهد الذهنى فإنه من المعارف مع أنه لا يستعمل في معين . وأجيب بأنه في حكم النكرة والكلام في معرفة ليست في حكمها وإنما يستعمل في الجنس ، والجنس معين في نفسه تعيينا معتبرا فيه بخلاف النكرة فإن تعيينها غير معتبر على القول بأنها موضوعة للجنس وإن كان باعتبار وجوده في فرد ما غير معين ( قوله والمضاف إلى واحد منها ) أى إضافة محضة وليس المضاف متوغلا في الإبهام كما سيأتى وسواء كان مضافا بلا واسطة أو بواسطة فيدخل المضاف إلى المضاف إلى معرفة ( قوله وهو المنادى الخ ) أى بناء على ما صححه من أن تعريفه بالقصد لا بأل محذوفة وإلا لم يحتج لزيادة ( قوله ويقال له المضممر ) تسميته مضمرا جرى على قياس التصريف لأنه من أضممرته أى أخفيته فهو مضممر ، وأما الضمير فعلى حد قولهم عقدت العسل فهو عقيد أى معقد ( قوله ليس بصريح ) أى باسم صريح ( قوله لأنه أعرف المعارف على الأصح ) قال المصنف في بعض تعاليقه : مراد النحاة بقولهم بعض المعارف أعرف من بعض أن ما تطرق الاحتمال إليه أقل أعرف من الذى تطرق الاحتمال إليه أكثر ، وبهذا ينحل ما اعترض به عليهم أبو محمد بن حزم حيث قال : المعارف كلها سواء في رتبة التعريف ولا يقال بعضها أعرف من بعض لأنك لا تقول عرفت هذا أكثر من هذا هـ .

هذا ، وأورد على التعبير بأعرف أن أفعل التفضيل لا يبنى مما لا يقبل التفاضل قياسا فاللائق التعبير بأرفع ومقابل الأصح أقوال مشهورة في محلها ستعرف بعضها .

واعلم أنه كما تفاوتت أنواع المعرفة في التعريف فأفراد تلك الأنواع متفاوتة أيضا فضمير المنكلم أعرف من ضمير المخاطب وهو أعرف من ضمير الغائب ، وأعرف الأعلام أسماء الأماكن ثم أسماء الأناسى ثم أسماء الأجناس ، وأعرف الإشارات ما كان للقريب ثم للمتوسط ثم للبعيد ، وأعرف ذى الأداة ما كانت فيه للحضور ثم للعهد في شخص ثم للجنس .

بقى هنا أمران : الأول جعل الضمير أعرف المعارف مع القول بأنه كلى وضعا جزئى استعمالا كما مشى عليه طائفة منهم الشارح كما مر في غاية الإشكال بل ولو قيل بأنه جزئى وضعا لا ينبغى القول بأنه أعرف من العلم للاتفاق على أن العلم جزئى وضعا بخلافه ، وقد يؤخذ من كلام المصنف السالف في بيان مراد النحاة بالأعرافية دفع الإشكال فليتأمل .

الثانى جعل الموصولات من المعارف مخالف لما ذكره الأصوليون من أنها من ألفاظ العموم ، وقد تدفع المخالفة بأن لها استعمالين ذكر الأصوليون أحدهما والنحويون الآخر ، لكن ذكر الأصوليون خلافا في أن الصيغ المذكورة للعموم هل هى حقيقة فيه أو فى الخصوص أو مشتركة بين العموم والخصوص أو لا يدرى الحال فيها ؟ ورجح السبكي الأول ، وقضيته أنه ليس لها إلا استعمال واحد حقيقى وهو العموم وأن الخصوص معنى مجازى لها

وهكذا إلى آخرها كما يؤخذ من كلامه فيما بعد حيث عطف بعضها على بعض ثم :  
( و ) الضمير ( هو مادل ) وضعا ( على متكلم ) كأننا ( أو مخاطب ) كأنت ( أو غائب ) كهو ، ولا بد له

فالإشكال بحاله ، وحمل كلام النحويين على بيان معنى مجازى للموصولات في غاية البعد بل لا يصح ، فقد قال  
الرضى : الموصولات معارف وضعا لما قلنا إن وضعها على أن يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطب وهذه  
خاصة المعارف انتهى .

ولعل الأقرب أن يجاب بأن النحويين ثبت عندهم وضعها للخصوص وهو القول الثانى أو على الاشتراك  
وهو القول الثالث فذكروا أحد المعنيين وهو الخصوص في هذا الباب ؛ ويؤيد أنها عندهم موضوع على الاشتراك  
أنهم في باب المبتدأ قالوا إن المبتدأ إذا أشبه الشرط في العموم دخلت الفاء في خبره ، ومثلوا ذلك بالموصول  
نحو : الذى يأتينى فله درهم ، وهذا يدل على أن الموصولات عندهم تأتي للعموم .

ثم رأيت في شرح ألفية البرماوى له مانصه : استشكل جعل الموصولات من صيغ العموم مع اشتراطهم  
في الصلة أن تكون معهودة معلومة للمخاطب إلا إذا قصد الإبهام تهويلا لتذهب نفس السامع كل مذهب كقوله  
تعالى - فغشيه من اليم ماغشيه .. ولهذا كانت الصلة هي المعرفة للموصول خلافا لمن قال إن المعروف له هو ال  
ظاهرة أو مقدرة فيما ليست فيه كمن وما والعهد يتأني للعموم كما سيأتى ، وصرح به ابن الحاجب وغيره :  
قلت : قد يجاب بأن العهد ليس في نفس الموصول المدعى عموميه بل في قيده وقيد العام إنما يخصص محل  
عمومه ولا يسقط عموميه كـ « أعددت لعبادى الصالحين ما لآعين رأيت » الحديث ، فوصفهم بالصالح لم يخرج  
عبادى عن العموم بالكلية .

فإن قلت : العهد يجعل المدلول معيناً والعموم استغراق بلا حصر بخلاف ما ذكرت من قيد الوصفية ونحوها ؟  
قلت : لم يجعله إلا معيناً في الذهن لافي الخارج فإذا أريد تعيينه بحسب الخارج فذاك بحسب الواقع ، ولهذا  
قال البيانبون في التعريف بالموصولية : إنه قد يكون لتنبية المخاطب على خطابه نحو قوله :

إن الذين تروهم لإخوانكم يشنى غليل صدورهم أن تصرعوا

فإنه ليس المقصود معيناً في الخارج بل كل من ظن بهذه الصفة ، وقد يكون بالإيهام إلى وجه بناء الخبر نحو  
- إن الذين يستكبرون - الآية ليس المراد قوماً بأعيانهم . وبهذا التقرير يعلم أن نحو - فغشيه من اليم ماغشيه -  
لم يخرج عن العهد لأن كل ما يتخيله المخاطب في ذهنه يصير به عهداً بخلاف ما لم تعهد فيه الصلة لأعهداً خارجياً  
ولا ذهنياً فإنه مخصوص حقيقة أو تقديرًا فتأمل .

فإن قيل : الحكم بأنه معهود في المحلى بآل إنما هو في الاسم الداخلة عليه آل وهو الذى يقضى بعمومه حيث  
لا عهد فلم لا قبل بعمومه ولو كان فيه عهد كما في الموصول ؟

قلت : المعهود هو الاسم وآل قرينة العهد وأما المعهود في الموصول فهو الصلة والموصول ليس فيه عهد بل  
مقيد بما فيه العهد انتهى . سقناه برمته لنفسه وكثرة فوائده ( قوله وهكذا إلى آخرها ) أى ومثل هذا القول  
وعلى قياسه يقال قولاً منتهاً إلى آخرها بأن يقال ثم الموصول ثم المعارف بآل ، وسيأتى أن المضاف في رتبة ما أضيف  
إليه إلا المضاف للضمير فإنه في رتبة العلم ، ويحتمل أنها ليست حرف تنبيه بل اسم فعل بمعنى خذ فيتعاقب به كذا  
أى وخذ الباقى وعده كذا أى خذ المذكورات وانه في العد والأخذ إلى آخر المعارف ( قوله وضعا ) خرج به  
قول من اسمه زيد ضرب ، وقولك لزيد يازيد أفعل كذا ، وقولك عن زيد الغائب زيد فعل كذا فإن لفظ زيد  
وإن أطلق على المتكلم والمخاطب والغائب إلا أنه ليس موضوعاً لذلك ( قوله على متكلم ) أى شخص يحكى به

من مفسر فإن كان متكلم أو مخاطب فمفسره حضور من هوله ، أو لغائب فمفسره إما معلوم أى متعقل فى الذهن نحو - إنا أنزلناه - وإما مذكور متقدم وهو الأصل لفظا ورتبة نحو - والقمر قد أنزلناه - أو لفظا لا رتبة

عن نفسه فيخرج لفظ متكلم ، فقوله أو مخاطب أى شخص توجه إليه الخطاب به فيخرج لفظ مخاطب ، وقوله أو غائب أى شخص غير متكلم ولا مخاطب بالمعنى المذكور ، وخرج بقوله المتكلم الخ اللواحق فى إياى وإياك وإياه لأنها دالة على التكلم والخطاب والغيبة لاعلى متكلم الخ فهى حروف دالة على المعانى ولا دلالة لها على الذات ألبتة ، ونحوها حروف المضارعة وكذا الكاف اللاحقة لاسم الإشارة ، وليس قول الشارح كأننا وما بعده من جر الكاف الضمير المنفصل على حد ما أكانت لأن المراد هنا اللفظ لالمعنى الضمير الذى هو كناية عن الذات (قوله - إنا أنزلناه -) الضمير للقرآن فخمه بإضماره من غير ذكره شهادة له بالنباهية المغنية عن التصريح كما عظمه بأن أسند إنزاله إليه . ونقل بعضهم : أن الضمير لجبريل ، وقيل لغيره ، فدعوى الإمام اتفاق المفسرين على أنه للقرآن محل نظر ، ثم إنه يرد على كونه للقرآن أن من القرآن نفس - إنا أنزلناه - فيلزم الإخبار عن الشيء بنفسه لأنه قد أخبر بلفظ - إنا أنزلناه - عن لفظ - إنا أنزلناه - لأنه من القرآن الخبر عنه بالإنزال . وأجيب بأنه لا محذور فى ذلك بناء على جواز مثل أنكلم مخبرا عن تكلم حاصل بهذا اللفظ ، وبأن الضمير راجع للقرآن باعتبار جملة لا باعتبار أجزائه على التفصيل فيكون الإخبار بلفظ - إنا أنزلناه - عن جملة القرآن وإن كان منه - إنا أنزلناه - لأن الإخبار عنه حينئذ فى ضمن الجملة لاعلى التفصيل .

وحاصله أنه يجوز أن يكون الشيء إشارة إلى نفسه فى ضمن غيره لامستقلا ، وبأن الضمير راجع للقرآن ماعدا - إنا أنزلناه - (قوله متقدم) أى ليعلم المعنى بالضمير عند ذكره . ثم إن الضمير إن عاد على متقدم فتارة يعود عليه لفظا أو تقديرا من كل وجه نحو : زيد ضربته وهو الغالب ، وتارة يعود عليه لفظا لا تقديرا نحو : عندى درهم ونصفه أى ونصف درهم : أى درهم آخر لأنصف درهم الأول الذى أخبرت بأنه عندك ، ومنه قوله تعالى - ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين - يعنى آدم ثم قال - جعلناه نطفة - وهذا لولده لأن آدم لم يحتاج من نطفة ، وقوله تعالى لا تسألوا عن أشياء إن تبدلكن تسؤكن - ثم قال - قد سألها - يعنى أشياء أخر مفهومة من لفظ أشياء السابقة ، وليس هذا من باب الاستخدام خلافا للجلال السيوطى فى الإتقان ، لأن قاعدة الاستخدام أن يكون للفظ معنيان ويذكر مراداه أحدهما ثم يرجع عليه الضمير بمعنى آخر ولفظ آخر ، ويذكر بمعنى ثم يرجع عليه ضمير بمعنى ثم ضمير آخر بمعنى آخر ، ولفظ الإنسان والأشياء ليس له إلا معنى واحد لكن مصادقاته متعددة وهى التى اختلفت بالإرادة فى الآيتين كما اختلفت ما صدقات الدرهم فى : له عندى درهم ونصفه ، وهذا ظاهر لا يخفى على من له إتقان ولا يحتاج إلى نظر وإمعان ، وتارة يعود عليه من أحد وجهيه وذلك كقوله سبحانه وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره - فالهاء لا تعود على معمر المذكور لأن المعمر غير الذى ينقص من عمره ولا باعتبار لفظه لأنه لا يصح أن تقول لا ينقص من عمر معمر آخر لأن الفساد باق ، ولكن المعمر يدل على الصفة التى هى التعمير وعلى الذات فالضمير عاد عليه باعتبار ما يفهمه من الذات ، والمعنى ما ينقص من عمر شخص آخر فتدبره فإنه مما لم يحرروه .

[ قاعدة ] إذا تعددت الضمائر فالأصل توافقها فى المرجع ، وقد يخرج عن الأصل كما فى قوله تعالى : ولا تستفت فيهم منهم أحدا - فإن ضمير فيهم لأصحاب السكف ومنهم لليهود قاله ثعلب والمبرد ، ومثله : ولما جاءت رسلنا لوطاسى بهم وضاق بهم ذرعا - قال ابن عباس : ساء ظنه بقومه وضاق بهم ذرعا بأضيافه

نحو - وإذا ابتلى إبراهيم ربه - أو رتبة لالفاظا نحو - فأوجس في نفسه خيفة موسى - أو متأخر لفظا ورتبة وهو منصرف في سبعة مواضع ذكرها في المغنى والشذور .

واعلم أن ضمير الغيبة إن كان مرجعه مخصصا فهو معرفة وإلا ففيه ثلاثة مذاهب قيل معرفة مطلقة وهو ظاهر إطلاقه معنا وفي الأوضح ، وقيل نكرة مطلقا ، وقيل إن كان مرجعه جازم التنكير فمعرفة نحو : جاءني رجل فأكرمه ، أو واجبه فنكرة نحو : ربه رجلا وره رجل وأخيه ، وعليه جرى في شرح الشذور .  
( وهو ) أى الضمير ( إما مستتر ) ولا يكون إلا مرفوعا

وبه يعلم أنه لا عيب على من جعل في قوله تعالى - أن أقذفه في التابوت فأقذفه في اليم - الضمير الأول لموسى والثاني للتابوت ، وأنه لا حجة في ذلك ولا تنافر خلافا للزمخشري وإن أقره المصنف في شرحه [ بانت سعاد ] والسيوطي في [ الإنقان ] وهو عجيب منه لأنه معترف بأن ذلك إنما هو الأصل وقد عدل عنه في التنزيل كما مثلنا ولو كان فيه هجنة وتنافر لصين النظم المعجز عنه ، وعجبت من الزمخشري أيضا لأنه اعترف به في قوله تعالى - فن بدله بعد ما سمعه فلأنما على الذين يبدلونه - فإنه أشار إلى أن ما عدا الضمير الثالث راجع إلى الإيصاء الواقع من المختصر والثالث راجع إلى التبديل وإلى الإيصاء المبدل المفسر . وقد أشار اليفسوى في آية - طه - إلى الرد على الزمخشري حيث جعل إرجاع الضمائر كلها لموسى أولى فأشار بدعوى الأولوية إلى أنه لا إخلال في مخالفته .

واعلم أن اختلاف مرجع الضمائر إنما يكون مخلا بالفصاحة وموجبا للهجنة إذا أدى إلى التباس في الكلام واشتباه في المرام بسبب عدم مساعدة المقام على المطلوب من الكلام وآية - طه - ليست من هذا القبيل إذ لا اشتباه فيها عند الاختلاف كما لا يخفى ( قوله نحو - وإذا ابتلى إبراهيم ربه - ) فإن إبراهيم المفسر للضمير متقدم لفظا متأخر رتبة لأنه مفعول ورتبته التأخير عن الفاعل ( قوله - فأوجس - الخ ) فإن موسى المفسر للضمير متأخر لفظا متقدم رتبة لأنه فاعل ورتبة الفاعل متقدمة على المفعول وغيره من القضلات ، وقيل فاعل أوجس ضمير مستتر وموسى بدل منه فلا دليل في الآية . لا يقال البديل حقه أن يتصل بالمبدل منه فهو متقدم رتبة . لأننا نقول هو على نية تكرار العامل فهو من جملة أخرى ( قوله ذكرها في المغنى والشذور ) وهو ضمير الشأن والقصة والضمير المخبر عنه بمفسره نحو - ما هي إلا حياتنا الدنيا - أى ما الحياة إلا حياتنا الدنيا والضمير في باب نعم ورب وباب التنازع إن أعملت الثاني واحتاج الأول لمرفوع والمبدل منه ما بعده والمتصل بالفاعل المتقدم على المفعول المؤخر ( قوله مخصصا ) أى معرفة ( قوله مطلقا ) سواء عاد إلى واجب التنكير أو جائزه ( قوله وقيل نكرة مطلقا ) لأنه لا يخص من عاد إليه من بين أمته ولذا دخلت عليه رب نحو : ربه رجلا ، وأجيب بأنه مخصصه من حيث هو مذكور . واعتراض بأنه إنما يتم إذا كان المعود إليه مخصوصا قبل بحكم نحو : جاءني رجل فأكرمه ، بخلاف ما إذا لم يختص بشيء قبله كربه رجلا فينبغي أن يكون نكرة ( قوله نحو : جاءني رجل فأكرمه ) إنما كان المرجع فيه جازم التنكير لأنه فاعل والفاعل يكون نكرة ومعرفة ( قوله ربه رجلا الخ ) إنما كان المرجع فيه واجب التنكير لأنه في المثال الأول تمييز وهو لا يكون إلا نكرة ، وفي الثاني مجرور برب وهو لا يكون في الفصيح إلا نكرة ( قوله إما مستتر ) إنما بدأ به لأن أصل الضمائر المتصل المستتر لأنه أخص ثم المتصل البارز عند خوف اللبس بالاستتار لكونه أخص من المنفصل ثم المنفصل عند تعذر الاتصال ( قوله ولا يكون إلا مرفوعا ) لأنه فاعل وهو كجزء الفعل خصوصها المتصل والمنصوب والمجرور فضلة لأنهما منفعولان ، فجوزوا في الضمائر المتصلة التي وضعها للاختصار استتار الفاعل واكتفوا بالفظ الفعل كما يهدف من آخر الكلمة المشهورة

وهو ليس له صورة في اللفظ بل ينوي (كـ) الضمير (المقدر) إما (وجوبا) وهو مالا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل وذلك (في) ثمانية مواضع : أحدها وثانيها المضارع المبدوء بالهمزة أو النون نحو (أقوم وتقوم) ثالثها : المضارع المبدوء بـاء خطاب الواحد نحو : تقوم . رابعها : فعل الأمر المسند إلى واحد نحو : استقم . خامسها : أفعال الاستثناء كخلا وعدا ونحوهما نحو : قاموا ما خلا زيدا وما عدا عمرا . سادسها : أفعل في التعجب نحو : ما أحسن زيدا . سابعها : اسم الفعل غير ماضٍ كأوّه ونزال . ثامنها : المصدر الواقع بدلا من اللفظ بفعله نحو : ضربا زيدا . وعد في الأول جمع مما يجب فيه استتار أفعل التفضيل نحو - هم أحسن أثاثا - فعلى هذا تكون تسعة ، وهو غير ظاهر لأنه قد يرفع الظاهر في مسألة السكحل كما سيأتي (أو جوازا) وهو ما يخلفه ذلك كالمرفوع بفعل الغائب أو الغائبة (في زيد يقوم) وهند تقوم أو بالصفة المحضة نحو : زيد قائم أو مضروب أو حسن ، أو باسم الفعل الماضي نحو : زيد هيات ، فالضمير في هذه الأمثلة مستتر جوازا بدليل جواز زيد يقوم أبوه أو ما يقوم

شيء ويكون ما أتى دليلا على ما أتى (قوله ما ليس له صورة في اللفظ) أي ضمير وليس له صورة وهيئة في اللفظ أي التاليف وإنما له صورة في العقل ، ويجوز أن يراد في اللفظ الملفوظ به ، وشمل التعريف المستتر جوازا فإنه وإن جاز أن يكون له صورة في اللفظ لكنه حالة الاستتار لا صورة له ، وإذا برز صار ظاهرا فلا يضر أن له صورة في اللفظ . على أن التحقيق أن الضمير المستتر نفسه لا يبرز لأن العرب لم تضع له لفظا كما قاله الرضي وقول النحويين : أي هو مثلا لصيق العبارة عبروا عنه بالمرادف . وأورد أنهم إذا لم يضعوا له لفظا فلا يدل على شيء لأن الدلالة تابعة للفظ ، ويلزم أن يكون الكلام من كلمة واحدة ، وأن تنفي المرادفة لأن المرادفة إنما تكون باعتبار وضع اللفظين بمعنى واحد ويمكن دفع الكل بالتأمل ، ولا يصدق التعريف على المحذوف للمسايق (قوله وجوبا) أي تقديرا وجوبا أي ذا وجوب أو تقديرا واجبا فهو وصف مصدر محذوف لا تمييز وإلا كان محو لا عن الفاعل فيلزم أن الموصوف بالتقدير الوجوب وهو فاسد (قوله وهو مالا يخلفه الخ) أي ما لا يصلح أن يخلفه ذلك في إعرابه والوقوع موقعه (قوله المبدوء بالهمزة) أي همزة المتكلم وأطلقها لأن المضارع لا يبدأ بهمزة الإبهام ، وكذا قوله والنون وإنما كان الاستتار واجبا في هذه الأمثلة لأن معه ما يرشد إلى الضمير فكان الضمير بارز ، لأن الإتيان البارز إنما هو للدلالة على معناه ، فلما كانت القرينة موجودة في الفعل كالتكلم مثلا تنبى عن الضمير بأنه بارز (قوله بقاء خطاب الواحد) خرج المبدوء بالياء التحتية والمبدوء بقاء الغيبة كهند تقوم فإنه مستتر فيه جوازا ، والمبدوء بقاء خطاب الواحد والمثنى والجمع فإنه يبرز ولا يستتر (قوله المسند إلى الواحد) خرج المسند إلى الواحد كقوى ، والمسند إلى الاثنين والجماعة كقوما وقوموا فإنه يبرز ولا يستتر (قوله أفعال الاستثناء) قال ابن مالك : وإنما التزم الإضمار في هذه الأفعال الخمسة لجرياتها مجرى أداة الاستثناء التي هي أصل فيه وهي إلا ، فكما أنه لا يظهر بعدها سوى اسم واحد فكذا بعد ما أجرى مجراها انتهى (قوله ونحوهما) لعل من فوائد العطف مع وقوع المعطوف عليه في حيز الكاف بيان عدم الانحصار في الخارج إذ الكاف ربما تكون باعتبار الأفراد الذهنية (قوله أفعل في التعجب) لعله لم يصفه لحاكاة هيئة ما كنى به عنه (قوله غير ماضٍ) أما الماضي فيرفع الظاهر نحو : فهيات العقيق ، فلا يكون الاستتار واجبا وغير نصب على الاستثناء أو إحال (قوله المحضة) أي الباقية على الوصفية ويشمل أفعل التفضيل ، واحترز بها عما غلبت عليها الاسمية كالأبطح والأجرع والمصاحب ، وكالصفات المذكورة وبمعنى صاحب والمنسوب كدمشقي (قوله نحو زيد هيات) ففي هيات ضمير مستتر جوازا عائد على زيد وهيات خبر فيكون مرفوع المحل زيد فقد دخل عليه

إلا هو ، وكذا الباقي ( أو بارز ) عطف على مستتر فهو قسم له ( وهو ) ماله صورة في / للفظ ثم هو ( إما متصل )  
بعامله وهو مالا يبتدأ به ولا يقع بعد إلا

عامل أثر فيه محلا وفيه مخالفة لسكلامهم ، والأولى التمثيل بهيات العقيق هيات وهو حينئذ من توكيد الجمل ،  
وقد يقال الواقع خبر الجملة ، والذي قالوه أن اسم الفعل وحده لا يتأثر بالعوامل ، ونظيره أنهم أجمعوا على أن  
الحرف لاحظ له في الإعراب ، ومرادهم لاحظ له فيه وحده فلا ينافي حكمهم في مواضع على حرف الجر مع  
مجروره بأنه مفعول أو نائب فاعل .

هذا ، وقد أشار في [ شرح التوضيح ] في باب أسماء الأفعال : أن المراد من كون أسماء الأفعال أبدا عاملة  
غير معمولة أنها غير معمولة لعامل يقتضي الفاعلية أو المفعولية فلا ينافي أنها تكون معمولة لعامل لا يقتضي  
ذلك كالمبتدأ فاحفظه ؛ ومن المستتر جوازا المرفوع بوصف نحو : زيد ضارب وعمرو مضروب وبكر حسن ،  
والظرف نحو زيد عندك وعمرو في الدار ، وتقسم الضمير المستتر إلى ما ذكر تقسيم ابن مالك وغيره ونظر فيه  
في الأوضح فليراجع مع ما يتعلق به ( قوله فهو قسم له ) ظاهر هذا أن المستتر ليس بمتصل لأن المتصل قسم من  
البارز وقسم قسم الشيء لا يكون قسما للشيء ، وقد جعل في الأوضح في باب العطف المتصل مقسما وقسمه إلى  
مستتر وبارز ، إلا أن يقال المتصل الذي هو قسم من البارز نوع خاص من المتصل لا مفهوم المتصل ، فجاز أن  
يكون ذلك المفهوم الواقع على ذلك النوع أعم منه صادقا به وبالمستتر فلا يلزم من كون المستتر متصلا كون القسم  
مقسما ( قوله ماله صورة في اللفظ ) أي ضمير له صورة في اللفظ أو المفوض به ، وينبغي أن يراد باللفظ ما يعم  
المذكور والمقدر ليتناول الحسد البارز المحذوف ، والفرق بين المحذوف والمستتر أن المستتر اللفظ القائم بالذهن  
والمحذوف لفظ بالفعل ثم حذف .

فإن قلت : فالمحذوف أحسن حالا من المستتر والأمر بخلافه ولذا اختص بالعمدة .

قلت : المستتر منتصف بدلالة العقل والمحذوف زالت عنه دلالة العقل واللفظ ولذا احتاج إلى قرينة ودالاتها  
أضعف من دالاتهما كذا قاله الناصر اللقاني . وفيه أن الإتيان به ثم حذفه غير لازم لجواز أن يترك ابتداء على  
أن المستتر ليس لفظا على ما مر ، فيكفي في الفرق أن المحذوف لفظ موضوع يمكن النطق به بخلاف المستتر  
( قوله وهو مالا يبتدأ به الخ ) أي ضمير لا يصح أن يبتدأ به بحسب وضع العرب لا بحسب العقل لأن النطق  
بالمفصل في الافتتاح ممكن عقلا . وفائدة الوصفين مع أن أحدهما كاف بيان أن الضمير المتصل لا يغني عن مباشرة  
الفعل من آخره لفظا وتحصيلا حتى يصير كالحزء منه فلا يقع مبدوءا به الكلام ولا بعد الفعل مفصولا عنه ،  
ومراد المتصل من حيث هو لا القسم من البارز فلا ينتقض التعريف بالمستتر ، ولا يرد على دخول المستتر  
في التعريف تقديرهم له بنحو : أنت ، وحكمهم بأنه يبرز في نحو زيد هند ضاربها هو حتى صرح البدر ابن مالك  
بأنه فاعل الوصف لما مر من أن التقدير بما ذكر لضيق العبارة لأن البارز ليس بفاعل بل توكيد .

فإن قلت : يرد على الحد ضمير الخائب نحو : ضربتهم ، فإنه يبتدأ به نحو قولك : هم فعلاوا .

قلت : المراد أن المتصل مالا يقع في أول الكلام على معناه الذي كان عليه قبل وقوعه في أول الكلام  
فخرج الضمير المذكور لأنه في نحو : ضربتهم مفعول به : وإذا قيل : هم ضربوا لا يكون مفعولا به بل مبتدأ ،  
ولأنما يرد لو صح أن يقال هم ضربت على أن هم مفعولا به لضربت ، لكن يلزم أن يكون صفة واحدة مشتركة  
بين الاتصال والانفصال ولا نظير له في الضاهر بل شأنها مخالفة صيغة المتصل لصيغة المنفصل . فالأولى الجواب



اختيارا .

وينقسم إلى مرفوع (كتاء قمت) وإلى منصوب نحو (كاف أكرمك و) إلى مجرور نحو (هاء غلامه) .  
وينقسم أيضا بحسب مواضع الإعراب إلى ثلاثة أقسام ما يختص بمحل الرفع وهو أربعة التاء كقمت والآلف  
كقما والواو كقاموا والتون كقمن ، وما هو مشترك بين محل النصب والجر وهو ثلاثة : ياء المتكلم نحو - ربى  
أكرمى - وكاف الخطاب نحو - ماودعك ربك - وهاء الغائب نحو - قال له صاحبه وهو يحاوره - وما هو  
مشترك بين الثلاثة وهونا خاصة نحو - ربنا إننا سمعنا - و : كاعرف بنا فإننا نلنا المنح (أو منفصل)  
عطف على متصل فهو قسم له وهو ما يبتدأ به ويقع بعد إلا اختيارا .

وينقسم إلى مرفوع (كأنا) للمتكلم وحده وفروعه نحو له ومعه غيره أو للمعظم نفسه حقيقة أو ادعاء  
(وأنت) للمخاطب وفروعه أنت للمخاطبة وأنتا للمخاطبتين وأنتن للمخاطبات وأتم للمخاطبتين (وهو) للغائب

بأن الضمير الغائب فيما ذكر هو الهاء فقط والحروف اللاحقة له ليست منه بل دوال على التثنية والجمع وفي هم  
ضربوا كلمة هم بتمامها (قوله اختيارا) بخلاف الضرورة كقوله : أن لا يجاورنا إلاك ديار \* قال في التسهيل  
هنا وشذ إلاك فلا يقاس عايه ، وذكر في شرحه في باب الاستثناء أنه يليها اختيارا ، والصواب المذكور هنا  
(قوله وينقسم إلى مرفوع الخ) إن قيل المرفوع وما بعده من أقسام المعرب والضمير من أقسام المبني فكيف  
يصح أن يقال فيه مرفوع ونحوه ؟ قلت : ذاك مجاز وقربته التخصيص على أن الضمائر كلها مبنية ، والمراد أن  
بعض الضمائر مرفوع لأنه يقوم مقام المرفوع وهكذا . وقال المصنف اللقاني : الإسناد في قولهم الضمير مرفوع  
حقيقي إذ المرفوعة ثابتة له حقيقة إذ الرفع محله فالمعنى مرفوع برفع هو محله (قوله مواقع الإعراب) أى أنواع جمع  
موقع أى أماكن وسميت مواقع لأن المبني يقع فيها . وقال المصنف اللقاني : الإضافة بيانية أى مواقع هى الإعراب  
كما في قولهم محل الرفع (قوله ما يختص بمحل الرفع) أى ضمير متصل يختص بمحل الرفع فلا يوجد في غيره ،  
ولا يخفى أن المراد بالاختصاص المذكور أنه حيث كان له محل فلا يكون إلا الرفع فلا ينافى أنه قد لا يكون له محل  
كما لو كان فصلا وقلنا إنه لا محل له وهو الأصح وهو من قصر الموصوف على الصفة (قوله وهو أربعة) صوابه  
خمس كما في الأوضح بزيادة ياء المخاطبة (قوله التاء) أى تاء الفاعل أو نائبه وأطلقها ليعم تاء المتكلم والمخاطب  
وتنبيه على أن الضمير في المثني والمجموع مطلقا هو التاء وما اتصل بها حروف دالة على التثنية والجمع (قوله  
مشترك) قياسه مشترك فيه لأن فعله إنما يتعدى إلى المفعول بى فاسم مفعوله كذلك كقولك اشتركنا فى كذا فهو  
مشترك فيه لكن حذف الجار للضمير فرفع بالفعل توسعا فاستتر فيه (قوله وهونا خاصة) يرد عليه أن الضمائر  
الثلاثة المشتركة بين محل النصب والجر قد تقع فى محل رفع أيضا نحو : عجبت من كونى أو كونك أو كونه قائما .  
ولك أن تقول إن وقوع الضمير فيما ذكر فى محل رفع عارض والكلام فيما هو مشترك بين الثلاثة بطريق الأصالة  
والكلام أيضا فيما يكون بمعنى واحد ، فلا يرد أن الباء قد تكون فى محل رفع بطريق الأصالة نحو : اضربنى  
لأنها فى حالة الرفع للمخاطبة وفى حالة النصب والجر للمتكلم ، وخاصة من المصادر التى جاءت على فاعلة  
كالعاقبة منصوب على أنه مفعول مطلق بمحذوف تقديره أخص على الأصح من جواز حذف عامل المؤكد ،  
وينبغى منع الحالية لأنك تقول جاء الرجال أو الزيدون خاصة والتقدير عليها وهونا حالة كونها مخصوصة  
بالاشتراك المذكور خاصة (قوله وهو ما يبتدأ به الخ) يعلم بالقياس على ما مر فى المنصل (قواه ومعه غيره) صادق  
بكون الموضوع له المتكلم لكن مشروط بمصاحبة غيره ، والأظهر أن الموضوع له مجموع المتكلم وغيره

وفروعه هي للغائبة وهما للغائبين مطلقا وهم للغائبين وهن للغائبات ( و ) إلى منصوب نحو ( إياي ) للمتكلم وحده وفروعه إيانا له وجه غيره أو للمعظم نفسه ( وإياك ) للمخاطب وفروعه إياك للمخاطبة وإيانا للمخاطبين مطلقا وإياكن للمخاطبات وإياكم للمخاطبين ( وإياه ) للغائب وفروعه إياها للغائبة وإياهما للغائبين مطلقا وإياهم للغائبين وإياهن للغائبات ، ولا يكون الضمير المنفصل مجرورا لثلاث يلزم تقديم المجرور على الجار والضمير على المختار في ذلك هو أن وإيا وماعدا هما في ذلك حروف تبين الأحوال من أفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنث وتكلم وخطاب وغيبة .

وظاهر كلامه أن كلا من المتصل والمنفصل أصل برأسه ،

( قوله مطلقا ) أى مذكرين كانا أو مؤنثين ( قوله الغائب ) المراد به غير المتكلم والمخاطب اصطلاحا فإن الحاضر الذى لا يخاطب يكنى عنه بضمير الغيبة وكذا يكنى عن الله تعالى به مع أن الغائب لا يطلق عليه تعالى ، لأن الغيبة تستلزم الاختصاص بجزء دون آخر فتستحيل على من هو فى كل مكان ( قوله وفروعه إيانا الخ ) جعل المنصوب على وتيرة المرفوع فى الأصول والفروع ، ويمكن كما قال بعضهم أن يكون أصل صيغ المنصوب كلها إياي لأن اللواحق كلها فيه لاحقة لصيغة غير مختلفة وهى إياي بخلاف المرفوع فإنه أنا ونحن وأنت وهو صيغ مختلفة فتدبر ( قوله ولا يكون الضمير المنفصل مجرورا ) أى بطريق الأصالة ، وإلا فقد يستعار ضمير الرفع مكان ضمير الجر نحو : ما أنا كأنت ولا أنت كأنا ( قوله لثلاث يلزم الخ ) عبارة غير لأنه ما يصبح الابتداء به والخفوض لا يصبح الابتداء به لأن خافضه إما حرف أو مضاف ، ولا يتقدم المجرور على الجار والمضاف إليه على المضاف ( قوله والضمير على المختار الخ ) أراد بأن أن فى أنت وفروعه لافى أنا لقوله وماعدا حروف تبين الخ إذ ليس فى أنا الذى للمتكلم حرف يبين حالا وإنما فيه الألف وهى زائدة عند البصريين ومن جملة الضمير عند الكوفيين : وأيضا نون أنا مفتوحة لا ساكنة زيدت بعدها الألف لفتحها ، لكن كلام المغنى يقتضى أن الضمير فى أنا أيضا هو النون الساكنة فتأمل .

فإن قيل : كون الضمير هو أن وإيا ، واللواحق حروف تبين الحال يوجب عدم صدق تعريف الضمير على أن وإيا ؟ أجيب : بأنهما على هذا وضعوا بالاشتراك للمتكلم والمخاطب والغائب وكل مشترك دال على معناه غاية الأمر أنه يحتاج إلى قرينة معينة فلتكن القرينة تلك اللواحق ، والقرينة لا يتوقف عليها أصل الدلالة بل تعين المدلول ؛

فإن قات : قد يفهم من كلامهم أن التكلم والمخاطب والغيبة مدلول تلك اللواحق فلا يكون الضمير دالا على متكلم أو مخاطب أو غائب بل على مجرد الذات فلا يصدق التعريف :

قلت : الوجه حمل كلامهم على ما ذكرنا ، وعلى هذا فإن من نحو أنت دال على الخطاب بشرط اقترانه باللواحق لا أن الخطاب مدلول اللواحق وإلا لم يصدق التعريف حينئذ عليه فليتأمل . ومقابل المختار ما ذهب إليه الخليل والمازنى واختاره ابن مالك أن اللواحق أسماء مضمرة أضيف إليها الضمير الذى هو إيا لظهور الإضافة فى قوله إياه وإيا الشواب إياه ضمير إن أحدهما مضاف إلى الآخر وهو مردود بشذوذه ، ولم يعهد لإضافة الضمائر ولو كانت إيا مضافة لزم إعرابها لأنها ملازمة لما ادعوا إضافتها إليه ، والمبنى إذا لزم الإضافة أعرب ، وما ذهب إليه الفراء من أن اللواحق هى الضمائر وإيا حرف زيد دعامة يعتمد عليها اللواحق لينفصل عن المتصل ، وما ذهب إليه الكوفيون من أن مجموع إيا ولواحقها هو الضمير ( قوله أصل برأسه ) لما كان الرأس فى كل شيء أصله

وذهب بعضهم إلى أن المتصل أصل برأسه للمنفصل محتجا بأن مبنى الضمائر على الاختصار والمتصل أخصر من المنفصل ، والضمائر كلها مبنية لشبهها بالحروف وضعا كالتاء في ضربت والكاف في أكرمك ثم أجريت بقية الضمائر كنحن مجراها طردا للباب ، وقيل لشبهها به في احتياجها إلى المفسر أعني الحضور في المتكلم والمخاطب ، وتقدم الذكر في الغائب كاحتياج الحرف إلى لفظ يفهم به معناه الإفرادى وأخصها أعرفها فضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب وإذا أخص من ضمير الغائب ، وإذا اجتمع الأخص وغيره غلب الأخص تقدم أو تأخر . ولما كان المقصود من وضع الضمائر الاختصار والمتصل أخصر من المنفصل قال ( ولا فصل ) للضمير في الاختيار ( مع إمكان ) الإتيان بالضمير ( المتصل ) فنحو : قمت وأكرمك لا يقال فيهما قام أنا ولا أكرمت إياك وأما قوله :

وما أصحاب من قوم فأذكركم إلا يزيدهم حبا إلى هم  
فضرورة (إلا في) صورتين يجوز فيهما الانفصال مع تأني الاتصال إستداهما أن يكون عامل الضمير عاملا في ضمير آخر أعرف منه مقدم عليه غير مرفوع وذلك ( نحو : الهاء من ) قولك لشخص في عبد ( سلتيه ) فيجوز فيها الانفصال ( بمرجوحية ) ومنه قوله عليه الصلاة والسلام « إن الله ملككم إياهم » ولو وصل لقال ملككمهم لكنه فر من التثنية الحاصل من اجتماع الواو مع ثلاث ضمات ، والاتصال بمرجح لأن الأصل ولا مرجح لغيره ولهذا لم يأت التنزيل إلا به قال تعالى - إن يسألكموها -

الذي يبنى عايه سائر عه به عنه والباء الداخلة عليه للملاسة في محل نصب على الحال ، ويجوز أن تكون للسببية والرأس بمعنى النفس من التعبير باسم البعض عن الكل مجازا ، أى أصل بالنظر إلى نفسها لا إلى شئ آخر ( قوله وذهب بعضهم الخ ) هو مذهب الجمهور ( قوله وقيل لشبهها به الخ ) وقيل غير ذلك . قال بعضهم : ولا مانع من أن يقال إن الضمير بنى لهذه الدلالة كلها ( قوله فضمير المتكلم الخ ) إنما كان يحسن هذا لو أسلف اختلاف مرتبة الضمير في التعريف ( قوله غلب الأخص الخ ) فيقال أنا وأنت وأنتا فعلا ، وأنا وهو وأنا فعلنا ، ولا يقال فعلنا ولا فعلا ، ويقال أنت وهو وأنت فعلنا ولا يقال فعلا ( قوله مع إمكان الوصل ) احتترز عما لا يمكن فيه الاتصال من المسائل الآتية آخر الباب في قوله ويتعين الانفصال إن انحصر الخ ( قوله فنحو قمت وأكرمك ) مبتدأ خبره لا يقال فيهما والعائد محذوف أى لا يقال فيهما منه ، أى من نحو : وأتى بالقاء ، لأن معرفة هذا ناشئة عما سبق فهو مسبب عنه ( قوله وأما قوله وما أصحاب الخ ) محتترز قوله في الاختيار والبيت لزيادة التيمى ، ومن زائدة وقوم مفعول وفأذكركم بالنصب جواب التنى ويجوز الرفع عطفا على أصحاب ، وحبا من حبيب مجهول لوصله بإلى وإلا لوصله بلهم أو فيهم مفعول ثان ليزيد ، وسقط النون لأن فاعله ليس واوا ولا ألفا ولا باء ، وهم في يزيدهم مفعول أول ليزيدهم في آخر البيت فاعل يزيد ، وفيه الشاهد حيث فصله للضرورة ، وهل الأصل إلا يزيدون أنفسهم أو لا يزيدونهم خلاف بين ابن مالك والمصنف مبنى على أن الضمير بنى لمسمى واحد فلا يجمع بينهما في فعل واحد من غير أفعال القلوب أو لماله فليراجع المغنى في بحث على ( قوله في ضمير آخر أعرف منه الخ ) مابعد ضمير نعت وخرج بذلك ما لو كان في ظاهر فيجب الفصل نحو : العبد سل زيدا إياه ، أو كان عاملا في ضمير غير أعرف فيجب الفصل نحو : أعطاه إياك أو إياى وأعطاك إياى ، أو كان أعرف لكنه مرفوع فيجب الوصل نحو : ضربته ( قوله نحو سلتيه ) أى استعظنيته : أى فهو من سأل بمعنى استعطى لا بمعنى استفهم ( قوله لكنه فر الخ ) قد يقال الاتصال الأرجح لم يفرفيه من ذلك فدل على أنه ليس مرجحا للانفصال ، وأيضا بشكل بقوله الآتى ولا مرجح لغيره ( قوله إن يسألكموها )

و- أنلزمكوها - اللهم إلا أن يكون ذلك العامل اسماً فالفصل أرجح نحو : عجبت من حبي إياه ، وكذا إن كان فعلاً ناسخاً من باب ظن نحو : خلّتيه ( وظننتكه ) فالفصل أرجح أيضاً عند الجمهور لأنه خبر في الأصل ، وحق الخبر الفصل قبل دخول الناسخ ومنه قوله : أخى حسبتك إياه .  
وعند جماعة الوصل أرجح لأنه الأصل وقد أمكن وبه جاء التنزيل قالوا نحو - إذ يريكمهم الله - وورد به الشعر كقوله : بلغت صنع امرئ برّ إخالكه : وابن مالك اضطرب كلامه فتارة وافق الجمهور وتارة خالفهم .

ورد ما قالوه من كونه خبراً في الأصل بأن ذلك يقتضي جواز الانفصال في الأول وذلك بمنع وما أفضى إلى الممتنع ممتنع ، والصورة الثانية أن يكون الضمير منصوباً بكان

السؤال هنا طلب الإعطاء ، والواو في هذا ونحوه تولدت من إشباع الضمة ( قوله - أنلزمكوها - ) الاستفهام فيه للإنكار التوبيخي : أي لا ينبغي أن يكون أي أنلزمكم تلك الهداية أو الحجة بمعنى أنكرهم على قبولها ونقرهم على الاهتداء بها ، والحال أنكم لها كارهون بمعنى لا يكون هذا الإلزام ( قوله اللهم إلا أن يكون العامل اسماً ) دخل في الاسم الوصف نحو : الدرهم أنا معطيكم ومعطيك إياه ، والمصدر وسواء كان الأول مجروراً أو منصوباً ولا يكون منصوباً إلا عند هشام والأخفش كما ذكره الرضي ، وإنما كان الفصل أرجح لأن الانفصال فيما ولى الضمير المجرور أولى من الانفصال فيما ولى الضمير المنصوب ، لأن الفعل أقعد في اتصال الضمير به من المصدر واسم الفاعل لأنه يطلب الفاعل والمفعول لذاته وهما لمشابهته ، وما ذكره الشارح في الاسم هو في اسم من فعل غير ناسخ بدليل أنه ذكره عقبه قبل ذكر الناسخ وسكت عن الاسم من الفعل الناسخ ، ويحتمل أن يلحق به كما ألحق الاسم غير الناسخ به ، وههنا شبهة وهي أن الضمير المتقدم في حسي إياه كما أنه مجرور محلاً بالإضافة مرفوع محلاً على الفاعلية ، وشرط هذه الصورة أن لا يكون الضمير المقدم مرفوعاً فكيف يدخل مثل هذا المثال في ضابط هذه الصورة . إلا أن يقال المراد أن لا يكون مرفوعاً فقط ( قوله أخى حسبتك الخ ) أخى إما مبتدأ خبره ما بعده وإما مفعول ثان لفعل محذوف يفسره الفعل الذي بعده ، وليس منادى بحذف حرف النداء كما زعم العيني إذ كيف يناديه بالأخوة وهو يخبر أن نواحي صدره ملئت بما ذكر ، والأرجاء النواحي جمع رجا بوزن عصا ، والأضغان جمع ضغن بكسر الضاد وهو الحقد ، والإحن بكسر الهمزة وفتح الحاء جمع إحنة بكسر الهمزة وهي الحقد أيضاً فهو من عطف المرادف ( قوله - إذ يريكمهم الله - ) أشار به إلى أن تعليل الجمهور لا يتأتى في ذلك لأنه ليس خبراً في الأصل بل هو مبتدأ والخبر في الأصل هو قوله قليلاً ( قوله بلغت صنع امرئ الخ ) صدر بيت عجزه « إن لم تزل لاكتساب الحمد مبتدراً » برأى صادق ، وإخالكه بكسر الهمزة وهو الأفصح وإن كان القياس فتحها . وفيه الشاهد حيث لم يقل إخالك إياه ( قوله فتارة وافق الخ ) وافقهم في التسهيل وفرق بينه وبين باب كان بأن الضمير هنا حمزه عن الفعل منصوب آخر بخلافه في كنهته فإنه لم يحجزه إلا مرفوع والمرفوع كجزء من الفعل فكان الفعل مباشر له فهو شبيه بهاء ضربته ، ولأن الوارد عن العرب من انفصال باب ظن واتصال باب كان أكثر من خلافهما ، وخالفهما في الخلاصة فاختر فيها الاتصال ، وعلى ما فيها فأسائل ثلاث : باب سلتيه ، باب خلّتيه ، باب كنهته . وقد ذكر الشارح وجه مغايرة باب كان لباب سلتيه وبذلك يغير باب خلّتيه لسلّتيه ، ووجه مغايرة باب خلّتيه أن الفعل في باب سلتيه يشترط أن لا يكون ناسخاً ، وبغايره أيضاً بما مر عن ابن مالك ( قوله بأن ذلك يقتضي الخ ) أي لأن الأول مبتدأ في الأصل وحق المبتدأ الانفصال . وأجيب بأنه عارض ذلك قرب الأول من الفعل فإذا وجب اتصاله ( قوله والصورة الثانية أن يكون الخ ) أي ذات أن يكون

أو إحدى أخواتها سواء كان قبله ضمير أم لا وبذلك فارقت الأولى (و) ذلك نحو : الصديق (كنته) وكأنه زيد فيجوز في الهاء الانفصال (برجحان) كظننتكه عند الجمهور ، ومنه قوله :

ولو كان إياه لقد حال بعدنا عن العهد والإنسان قد يتغير

وعند جماعة الوصل أرجح ، ومنه الحديث « إن يكنه فان تسلط عليه » وحجة الجميع ما تقدم . ويتعين الانفصال إن حصر بإلا أو إنما ، أو رفع بمصدر مضاف لمنصوب ، أو صفة جرت على غير صاحبها

ليطابق قوله الصورة الثانية فإنه واقع في المسألة وهي القضية وهذا الكون وصف للقضية فلا يخبر به عنها ، والمراد الضمير الذي يتأتى اتصاله (قوله أو إحدى أخواتها) هو ما في شرح الكافية لابن مالك وكافية ابن الحاجب : والذي جزم به أبو حيان في شرح التسهيل نقلا عن البديع الغرذية أن ذلك خاص بكان وأن الفصل متعين في أخواتها وقولهم ليسنى وليسك شاذ وعلى الأول لا تدخل كاد لأن خبرها ينذر كونه غير مضارع والناذر أن يكون ماضيا فسقط تردد الشهاب القاسمي في ذلك (قوله نحو : الصديق كنته) أي نحو الضمير الذي يتحقق في هذا الكلام ، ولك في الصديق النصب والرفع على حد زيد ضربته (قوله لئن كان الخ) قائله عمر بن عبد الله بن ربيعة المخزومي واللام موطئة للنفس ، والمراد بالإنسان الإنسان الكامل لا يطلق الإنسان ليدخل غيره بالطريق الأولى ، والتقدير فما ظنك بغيره والشاهد ظاهر (قوله الوصل أرجح) لكون الاسم كالفاعل والخبر كالمفعول فكنته كضربته (قوله ويتعين الانفصال) أي انفصال الضمير القابل للفصل وإلا انتقض بنحو : إنما مررت بك (قوله بإلا) مثاله - - أمر أن لا تعبدوا إلا إياه - (قوله أو إنما) هو ماقاله ابن مالك ومثاله - - إنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي \* وذلك بناء على أن ما كافة . وقد يقال إنها موصولة وأنا خبر وفاعل يدافع ضمير مستتر عائد على ما ، ولا يضر فوات الحصر المستفاد من إنما لخصوله على طريق المنطلق زيد لكن فيه إطلاق «ما» على من يعقل لغير ضرورة ، وغلط أبو حيان ابن مالك في هذا الموضع وتلا آيات شريفة نحو - - إنما أشكو بثي وحزني إلى الله - قال : ولو كان كما زعم لكان التركيب إنما أشكو بثي وحزني أنا .

قال البهاء السبكي : والصواب مع ابن مالك ولسان حاله يتلو - - إنما أشكو بثي وحزني إلى الله - وذلك لأنه بنى كلامه على أن إنما للحصر وأن المحصور بها هو الأخير لفظا ، والأول عليه أكثر الناس والثاني أجمع عليه البيانيون ، وحينئذ يصح ما ادعاه لأن الوصل يؤدي إلى الالتباس وبين ذلك بما هو ظاهر لا يخفى (قوله أو رفع بمصدر الخ) كقوله :

بنصركم نحن كنا ظاهرين فقد أغرى العدا بكم استسلامكم فشلا

فلو نصب بمصدر مضاف إلى المرفوع لم يجب فصله بل يترجح نحو : عجبت من ضربك ومن ضربك إياه ولا يجب الفصل إلا إذا أضيف المصدر لمرفوعه الظاهر نحو : عجبت من ضرب الأمير إياه حتى يرد على مفهوم كلام الشارح ، ويحتاج اتقييد كلامه بأن يكون المرفوع ضميرا لجواز اتصاله بأن يفصل بين المتضاميين نحو : عجبت من ضربه الأمير بجر الأمير كقوله \* فإن نكاحها مطر حرام \* في رواية جر مطر وفي رواية - قتل أولادهم شركائهم - بنصب الأولاد وجر الشركاء على أن المفهوم إذا كان فيه تفصيل لا اعتراض عليه (قوله أو صفة جرت على غير صاحبها) كقولك زيد هند ضاربها هو ، ويحتمل أن الصفة مسندة إلى الضمير المنفصل كما في كافية ابن الحاجب ، ولا تكون مسندة إلى المستكن والبارز تأكيد له إذ رفعه بالصفة صادق بالأمرين ، وكالصفة الفعل إذا حصل اللبس نحو : زيد عمرو يضربه هو كما قال ابن مالك وإطلاق الصفة مردود بمسألة

أو أضمر عامله أو آخر أو كان معنويا أو حرف نفى أو فصله متبوع ، أو ولى واو مع أو إما أو لاما فارقة أو نصبه عامل  
فى مضمير قبله غير مرفوع إن اتحد رتبة ، وربما اتصلا غيبة إن اختلفا لفظا واتحدا رتبة .  
(ثم) الثانى من المعارف :

### [ العلم ]

وهو ما وضع لمعين لا يتناول غيره

زيد قائم أبوه لا قاعدان فقد جرت الصفة على غير صاحبها ولم يفصل الضمير ( قوله أو أضمر عامله ) نحو : إياه  
لمن قال من أضرب ، ومنه إياك إياك المراء ( قوله أو آخر ) نحو - إياك نعبا ، وإياك نستعين - ( قوله أو كان  
معنويا ) المراد بالعامل المعنوى الابتداء نحو : أنت تقوم ( قوله أو حرف نفي ) أى أو كان العامل حرف نفي نحو  
- ما هن أمهاتهم وما أنتم بمعجزين - ( قوله أو فصله متبوع ) أى فصل العامل عن اتصاله بالضمير متبوع نحو  
- يخرجون الرسول وإياكم - وأكرمهم حتى إياك ، فإن أردت حتى الجارة لم يجوز لأنها لا تدخل على الضمير والمبرد  
يجزه فيظهر الفرق بين العاطفة والجارة بالفصل والوصل ، ولم يقل أو كان الضمير تابعا لعله ليشمل مسألة غريبة  
ذكرها أبو حيان فى تفسيره فى قوله تعالى - وإياى فائقون - فإنه جعل إياى مفعولا مقدما والياء فى اتقون توكيدا  
فهذه صورة وقع فيها الضمير تابعا ولم يفصل لاتصاله بالعامل لفظا ولا ينصور مثل ذلك إذا كان العامل منفصلا  
عن مباشرة الضمير بمتبوع فيتعين الفصل ( قوله أو ولى واو مع ) كقوله :

فأليت لأنفك أحدى قصيدة نكون وإياها بها مثلا بعدى

( قوله أو إما ) أى أو ولى الضمير إما كقولك قام إما أنا وإما أنت ( قوله أو لاما فارقة ) كقوله :

إنى وجدت الصديق حقا لإياى ك فرنى فان أزال مطيعا

ولم يقل لام ابتداء وإن شمل نحو : إن الكريم لأنت ، لأن الفارقة ليست لام ابتداء عند أبى على الفارسي وابن  
جنى فلا تشملها لام الابتداء ، ولأن الفصل فى نحو : إن الكريم لأنت ، ليس من جهة اللام لحصوله قبلها من جهة  
كونه خبرا لأن ( قوله إن اتحد رتبة ) وذلك بأن يكونا ضميرى متكلم أو مخاطب أو غائب نحو : علمتنى إياى  
وعلمتك إياك وعلمته إياه ، فإن كان الضمير الذى قبله مرفوعا نحو : علمتنى لم يجوز الفصل ( قوله وربما اتصلا  
البح ) من ذلك ما حكاه الكسائى من قول بعض العرب : هم أحسن الناس وجوها وأنضرهموها وهو قليل جدا  
والوجه الانفصال ، فإن اتفقا فى الغيبة وفى التذكير أو التأنيث وفى الإفراد أو الثنية أو الجمع ولم يكن الأول  
مرفوعا وجب كون الثانى بلفظ الانفصال نحو : فأعطاه إياه وأعطاه إياها وهكذا .

### [ العلم ]

هذا ثانى المعارف . وعن الكوفيين وابن السراج أنه أولها واختاره ابن معطى . ووجهه أن الاشتراك فى العلم  
بطريق العروض ولا كذلك الضمير حتى قيل إنه كلى لاجزئى ، ولأن الضمير يحتاج إلى ما يعينه ولأنه يعود على  
النكرة ولأنه قد يجوز رب ( قوله ما وضع لمعين البخ ) أى تعيينا خارجيا أو ذهنيا فيتناول علم الشخص وعلم  
الجنس ، وناقل العلم واضع بالنسبة إليه فيدخل المتقول من غير احتياج إلى التعبير بعلق بدل وضع ، والمراد عدم  
التناول من حيث الوضع له كما سيأتى فى تعريف العلم الشخصى فلا يخرج الأعلام المشتركة فإن تناولها غيرهما  
بأوضاع متعددة ، والأمور التى تختلف بالاعتبار قيد الحثية مراد فى تعريفها فلا حاجة إلى زيادة بعضهم  
بوضع واحد ، ودخل فى التعريف العلم بالغلبة لأن المراتب بالوضع حقيقة أو تنزيلا وحكما ، وغاية استعمال

فخرج بالمعين النكرات وبما بعده بقية المعارف فإن الضمير صالح لكل متكلم ومخاطب وغائب، وليس موضوعا لأن يستعمل في معين خاص بحيث لا يستعمل في غيره ، لكن إذا استعمل فيه صار جزئيا ولم يشركه أحد فيما أسند إليه ، واهم الإشارة صالح لكل مشار إليه فإذا استعمل في واحد لم يشركه فيما أسند واحد، وأل صالحة لأن يعرف بها نكرة فإذا استعملت في واحد عرفته وقصرته على شيء بعينه وهذا مبنى قولهم إنها كليات وضعا جزئيات استعمالا . وينقسم باعتبار تشخصه وعدم ذلك إلى قسمين ، لأنه ( إما شخصي ) وهو ما وضع لمعين في الخارج لا يتناول غيره من حيث الوضع له ( كزيد ) وشبهه فدخل العلم العارض الاشتراك كعمرو مسمى به كل من جماعة وهو قسمان : مرتجل وهو ما استعمل من أول الأمر علما كسعاد وفقعس وموهب ، ومنقول وهو الغالب

المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من واضح معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك ، ولا ينتقض التعريف بالمعرف بلام الحقيقة لأن الانتقاض يتوقف على كونه موضوعا بأوضاع متعددة للخصوصيات ، وهو ممنوع لادليل عليه لاحتمال أنه موضوع للمفهوم الكلي أو للخصوصيات بوضع واحد ، فن ادعى خلاف ذلك فعليه إثباته ودون ذلك خرط القتاد ( قوله فخرج بالمعين النكرات ) لأنها لا تعين مسماها من حيث الوضع وإن عرض بعد الوضع لأمر عارض كشمس وقر ، ولا حاجة في إخراج نحو ذلك لزيادة قيد على وجه منع الشراكة . وأورد أن الواضع إنما يضع لمعين . وأجيب بأن المراد وضع لمعين باعتبار تعيينه والنكرة وإن وضعت لمعين لم يرد تعيينها ( قوله وأل صالحة الخ ) المناسب لقوله وبما بعده بقية المعارف الخ أن يقول والمعرف بأل صالح لكل واحد من أفرادها فإذا استعمل في واحد عرفه وقصره على شيء بعينه ، وقول التوضيح فنحو الرجل إنما يعين مسماه مادامت فيه أل مفهومه أن المعين للمسمى هو لفظ رجل في قولك الرجل لأل ولا مجموعهما بل أل قرينة فقط ( قوله وهذا معنى قولهم الخ ) أي قول بعضهم ومر مافيه وبيان القول الآخر ( قوله باعتبار تشخصه الخ ) أي تشخيص مسماه وعنده ، والشخص مابه يصير الشيء بحيث يمنع العقل عن فرض الشراكة فيه ( قوله وهو قسمان ) أي على الأصح ، وقيل الأعلام كلها منقولة ، وقيل كلها مرتجلة .

قال أبو حيان : التقسيم إليهما في العلم الوضعي وأما العلم بالغلبة فخرج عنه انتهى . وقد يدعى أن تعريفهم المنقول يشمل هذا القسم ( قوله وهو ما استعمل الخ ) أشعر قوله استعمل أنه لا بد في العلم من أن يستعمل ، وكلام السعد ظاهر في عدم اشتراط الاستعمال . وأورد على الحد أنه غير مانع لصدقه بما استعمل عاما ثم نقل علما أيضا كأسماء فإنه استعمل علم جنس ثم نقل علم شخص مع أنه منقول لا مرتجل ( قوله كسعاد الخ ) أشار إلى أن المرتجل إما مقيس بأن يكون موافقا لحكم نظيره من النكرات وهو كثير كسعاد وفقعس .

قال في القاموس : فقعس بن طريف أبو حنيفة من أسد علم مرتجل قياسي وإما شاذ بأن يكون مخالفا لحكم نظيره من النكرات كموهب فإنه مفعول من وهب ، فالقياس يقتضي أن يكون موهبا بكسر الهاء لأن ذلك حكم كل مفعول مما فاؤه واو ولامه صحيحة .

وفي التسهيل : العلم المرتجل إما مقيس وإما شاذ بفك ما يدغم أو فتح ما يكسر أو كسر ما يفتح أو تصحيح ما يعل أو إعلال ما يصح انتهى .

فالشاذ بالفك كمحجب فإنه مفعول من الحب ، فالقياس يقتضي أن يكون محبا بالإدغام لأن ذلك حكم مفعول مما عينه ولامه صحيحان من مخرج واحد ، والشاذ بفتح ما يكسر كما ذكر الشارح ، والشاذ بكسر ما يفتح كعدي كيرب فإن القياس يقتضي أن يكون معدى لأن نظيره من النكرات المعتلة اللام يلزمه الفتح كسرى ومسعى ، والشاذ

وهو ما استعمل قبل العلمية في غيرها كزبد وأسد وحرث وشبر ويشكر وأصمت وشاب فرناها وزبد منطلق (أو جنسى) وهو ما وضع لمعين في الذهن أى ملاحظة الوجود فيه (كأسامة) علم للسبع أى لماهيته الحاضرة في الذهن فهو في التعيين كاسم الجنس المعترف بلام الحقيقة ، فقولك أسامة أجراً من ثعالة بمنزلة قولك الأسد أجراً من الثعالب :

بتصحيح ما يعمل كمدن ومكوزة فإن القياس يقتضى لإعلالهما بقلب الواو والياء ألفا والشاذ بإعلال ما حقه التصحيح كداران وهامان ، والقياس دوران وموهان كمجولان وطوفان ودوران (قوله كزبد الخ) الأول منقول من مصدر والثاني من اسم عين والثالث من صفة والرابع من فعل ماض والخامس فعل مضارع والسادس من فعل أمر . وفى شرح التسهيل لمصنفه : أن هذا غير صحيح لوجهين :

أحدهما أن الأمر بالصمت إما أن يكون من أصمت وإما أن يكون من صمت ، فالذى من أصمت مفتوح الهزة ، والذى من صمت مضمومها ومضموم الميم ، وأصمت بخلاف ذلك والمنقول لا يغير . والثاني أنه قد قيل فيه أصمة بهاء التأنيث وأو كان فعل أمر لم تلحقه هاء التأنيث ، وإذا انتفى كونه منقولاً من فعل أمر ولم يثبت له استعمال في غير العلمية تعين كونه مرتجلاً انتهى .

ويجاب بأنه جاء في صمت يصمت بكسر الميم أيضاً ، ولا حاجة لدعوى الرضى أنه من تغييرات التسمية لأن الأعلام كثيراً ما يغير لفظها عند النقل ، ولحاق الهاء له لإعلام بأنه فارق موضعه من الفعلية ، والسابع من جملة فعلية ، والثامن من جملة اسمية ، ولم تقع التسمية بالمنقول من الاسمية وإنما قاسه النحاة . بقى أن حكم المنقول من جملة الحكاية كما في الأوضح وغيره .

وفى حواشى المتوسط للسيد مانصه : جعل الشارح مثل تأبط شراً علماً من قبيل المبنيات المحكية على بنائها . قيل : والحق أن الجملة من حيث إنها جملة قبل جعلها علماً مبنية بل عدت قسماً رابعاً من مبنى الأصل وإن كانت أجزاؤها معرفة ، وأما إذا جعلت علماً فقد صار المجموع اسماً واحداً مستحقاً لأن يجرى الإعراب على آخره كبعلبك ، لكن لما كان الجزء الأخير من تأبط شراً مشغولاً بالإعراب المحكى للدلالة على القضية امتنع من ظهور الإعراب فيه لفظاً فصار إعرابه تقديرية فيكون من المعربات التقديرية لامن المبنيات ، لكن الحكاية تقتضى التعدد في أجزاء الجملة فلا يلاحظ مع ذلك كونها اسماً واحداً فلا يحكم عليها بمنع الصبر (قوله هو ما وضع لمعين في الذهن) لم يزد لا يتناول غيره لأن قوله في الذهن يخرج ما خرج بتلك الزيادة من بقية المعارف ويخرج علم الشخص أيضاً (قوله أى ملاحظة الوجود فيه) خرج به سائر الصور الذهنية ضرورة عدم اعتبار الملاحظة في وضع أسماء الأجناس النكرات .

وقد قال بعضهم في الفرق بين علم الجنس واسمه مانصه : في اسم الجنس النكرة مذهبان : أحدهما أنه موضوع للفرد المنتشر وعلى هذا لإشكال ، لأن علم الجنس ليس موضوعاً للفرد بل للحقيقة . وثانيهما أنه موضوع للماهية وحينئذ يحصل الإشكال ، والجواب أن في علم الجنس لوحظ الحضور الذهني وفي اسم الجنس لم يلاحظ :

فإن قلت : الواضع إذا وضع لفظة بإزاء معنى لابد أن يلاحظ المعنى ، وكذلك القائل بجاء في زيد لابد وأن يلاحظ معناه .

قلت : قوله ولم يلاحظ فيه الجواب لأن الحضور الذهني وإن كان حاصلًا لم يلاحظ في النكرة بخلاف المعرفة



ودليل اعتبار التعيين في علم الجنس لإجراء الأحكام اللفظية لعلم الشخص عليه كمنعه من أكل والإضافة والصرف مع سبب آخر كالتأنيث في أسامة وثمانية ، ومجيء الحال منه هذا أسامة مقبلا وعدم نعتة بالنكرة .  
وأما اسم الجنس النكرة المعبر عنه في الأصول بالمطلق فهو ما وضع للماهية مطلقا أى بلا تعيين كأسد اسم الماهية السبع يقال أسد أجراً من ثعلب كما يقال أسامة أجراً من ثعالة ويعبر عنه بالنكرة أيضاً ، لكن الفرق بينهما بالاعتبار إن اعتبر في اللفظ دلالة على الماهية بلا قيد سمي اسم جنس ، ومطلقاً أو مع قيد الوحدة السابقة سمي نكرة ، ومثلها في الإبهام المعرف بلام الجنس بمعنى بعض غير معين نحو : إن رأيت الأسد أى فرداً منه ففر منه ، ثم استعمال علم الجنس أو اسمه معروفاً أو منكراً في الفرد المعين أو المبهم إن كان من حيث اشتماله على الماهية فحقيقة وإلا فجاز .  
ومن العلم ما كنى به عنه

فإن الملاحظة واجبة فيه وعدم اعتبار الشيء ليس اعتباراً لعدمه انتهى ( قوله ودليل اعتبار الخ ) وجه الدلالة أن الأحكام المذكورة تسليماً لتعريف وثبوت الملزوم يستلزم ثبوت اللازم ، ومعنى اعتبار التعيين اعتبار ملاحظة الوجود في الذهن فيوافق قوله السابق ملاحظ الوجود في الذهن وليس مغايراً له دالاً على أن الصواب أن يقول فيما تقدم أى ملاحظ التعيين ليمتد من سائر الصور الذهنية إذ الوجود في الذهن مشترك بين الجميع ، لأن هذا غفلة عن قوله يلاحظ الوجود وإنما كان يصح لو قيل أى موجود الوجود فتدبر ( قوله يقال أسد أجراً من ثعلب ) جعل الجراء نظراً إلى نفس الماهية بدون الملاحظة للأفراد لا يخاف عن خفاء ( قوله أى بلا تعيين ) أى بلا ملاحظة تعيين كما علم مما مر ( قوله بلا قيد ) أى بلا اعتبار قيد من وحدة وغيرها ، ودخل في غيرها قيد التعيين الذهني فإنه قيد في علم الجنس دون اسمه ( قوله بالاعتبار ) أى اعتبار الواضع ، لأن الدلالة إنما تتوقف على اعتباره دون اعتبار المتكلم ، لأن اللفظ إذا أطلق دل على معناه الوضعي اعتبره المتكلم وأراد أم لا ( قوله ومثلها في الإبهام الخ ) إلا أن النكرة تفيد أن ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة نحو : أدخل سوقاً ، بخلاف المعرف نحو : أدخل السوق ، فإن المراد به نفس الحقيقة ، والبعضية مستفادة من القرينة كالدخول مثلاً فهو كعام مخصوص بالقرينة ، فالجرد وذو اللام بالنظر إلى القرينة سواء وبالنظر إلى أنفسهما مختلفان ( قوله إن كان من حيث اشتماله على الماهية ) أى مع قطع النظر عن الشخص ( قوله فحقيقة ) أى لأنه استعمال اللفظ فيما وضع له ابتداءً ، وهذا مبنى على المرجح من أن اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي ؛ أما على مقابله وهو أنه وضع لفرد مبهم فليس استعماله معروفاً بلام الحقيقة حقيقة كما حققه السيد معترضاً به إطلاق السعد أنه حقيقي ، لأنه إذا كان موضوعاً لفرد مبهم من أفراد جنسه ثم عرف بلام الحقيقة أريد به مفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الأفراد وقد استعمل في جزء معناه فيكون مجازاً قطعاً .

وفيما ذكره الشارح بحث : وهو أن التعيين الذهني معتبر في وضع علم الجنس والمعرف بلام الحقيقة ولم يوجد مع الفرد فكيف يكون فيه حقيقة ؟ والجواب أن الغرض لإطلاقه من حيث الحقيقة بشرطها كما صرحت به عبارته ؛ ولا يخفى أن مآل هذا هو إطلاق على الحقيقة بشرطها في ضمن الفرد المعين أو المبهم فضلاً عن إشكال . وأورد أن قضية توقف كون الاستعمال حقيقياً حيث كان هناك محل على الحيشية مجازية زيد في نحو : زيد حيوان ، حيث لوحظ زيد من حيث خصوصه لا من حيث اشتماله على ماهية الحيوان وهو في غاية البعد ، وأجيب بمنع اقتضائه ذلك بل إنما يقتضي مجازية لفظ الحيوان في زيد من حيث خصوصه لا مجازية استعمال لفظ زيد فيه من حيث

كفلان وفلانة وكذا بعض الأعداد المطلقة. والأصح أن أسماء الأيام أعلام ولا مسماه للصح وأن التصغير مطلق لا يبطل العلمية (و) العلم (هو) باعتبار ذاته شخصيا كان أو جنسيا (لما اسم) وهو ما عدا السكنية واللقب (كما مثلنا) من زيد وأسماء (أو لقب) وهو ما أشعر برفعة المسمى (كزين العابدين) أو بضعته كبطة (وقفة أو كنية) وهو

خصوصه (قوله كفلان وفلانة) هما علمان لأعلام الأتاسى من باب أسامة لانطلاقهما على كل علم منها فهما موضوعان لحقيقة أعلام أناسى من يعقل فإن لها حقيقة ذهنية كما أن لجنس الأسد حقيقة ذهنية وضع لها أسامة، واستشكل كونها علمين لما ذكر بأنهما ألفاظ :

فإذا قلت : قال زيد جاءنى فلان فعناه جاءنى مسمى فلان ولما مسماه لفظ وايس هذا كريد فى جاءنى زيد لأن مسماه ذات ، وأجيب بأن معنى جاءنى فلان جاءنى مسمى مسمى فلان فكما صحح الإسناد إلى لفظ زيد والمراد مسماه صحح الإسناد إلى فلان والمراد مسمى مسماه (قوله وكذا بعض الأعداد المطابقة) أى التى لم تقيد بمحدود مذكور أو محذوف وإنما دل بها على مجرد العدد ، والدليل على علميتها أن كلا منها يدل على حقيقة معينة خالية عن الشركة فإذا انضم إلى العلمية ما يتم به منع الصرف امتنع الصرف نحو : ثلاثة نصف ستة وأربعة نصف ثمانية (قوله والأصح أن أسماء الأيام الخ) هذا مذهب الجمهور فإنهم قالوا إنها أعلام توهمت فيها الصفة فدخلت عليها أل التى للمح الصفة ثم غلبت فصارت كالديران . فالسبب مشتق من معنى القطع والجمعة من الاجتماع وبقاها من الواحد والثاني والثالث والرابع والخامس . وقال المبرد : إنها غير أعلام ولا مسماه للتعريف فإذا زالت صارت منكرات (قوله وأن التصغير الخ) أى والأصح أن التصغير مطلقا لا يبطلها ، وقيل يبطلها تصغير الترخيم. ورده ابن جنى بقوله . وكان حريث فى عطاء جاهدا . يريد الحارث ابن وعله قال : فلو كان منكرا لأدخل عليه أل (قوله أو جنسيا) لا يلزم جريان جميع الأقسام فيه فقد قال المصنف فى حواشى الألفية مانصه : وفهم من هذا أنفى الاقتصار على التمثيل بالسكنية والاسم أن اسم الجنس لم يوضع له لقب وكذلك فعل غيره من النحويين انتهى المراد منه (قوله وهو ما أشعر الخ) أى باعتبار مفهومه الأصلي فإن ذلك قد يقصد تبعا قاله السيد فى حواشى الأصول ، وأراد بذلك كما قال إن إشعار اللقب بالمدح إنما هو من جهة أن له مفهوم آخر يلاحظ فى الجملة ويلتفت الذهن إليه ، وإن لم يكن مقصودا عند الإطلاق بل المقصود هو المعنى العلمى وهو الذات التى وضع لها ، حتى لو لم يكن للعلم مفهوم آخر غير علمى لم يتصور فيه إشعار . فاندفع ما يرد على ظاهر التعريف من أنه إذا اشتهر زيد بصفة كمال كما اشتهر حاتم بالجوهر فإنه يشعر بذلك الكمال فيلزم أن يكون لقبا والتزامه بعيد ، نعم إذا سمي شخص آخر بزيد بعد ذلك الاشتهار لآمانع من كونه لقبا ، وبهذا يعلم وجه التعبير بأشعر دون دل أو وضع لأن العلم إنما وضع لتعيين الذات والمراد إشعار قوى بحيث يقصد عادة ، ولذا قال الرضى : وهو ما يقصد به الخ ، ولا يخفى أن كلا من تفسير اللقب والسكنية صادق على نحو : أبى الخير وأبى لوب فيلزم أن يكون بينهما عموم وجهى لاجتماعهما فى ذلك ، وانفراد اللقب فى نحو كرز والسكنية فى نحو : أبى بكر ولا مانع من ذلك : ويوافق قول بعضهم : والفرق بين الكنية واللقب بالحقيقة فإن إشعار بعض السكى بالمدح أو الذم لا يضر ، فقول الشارح والفرق بينها وبين اللقب الخ محمول على غير مادة الاجتماع .

بقى هنا شئ وهو أن ظاهر كلامهم أن ما أشعر بما ذكر لقب وما صدر بما ذكر كنية وإن وضعه الأبوان ونحوهما ابتداء ، والظاهر أن ما وضع ابتداء اسم مطلقا ، ويؤيده ما حكاه ابن عرفة فيمن اعترض على أمير أفريقية فى تكتيته بأبى القاسم مع النهى عنه فأجاب بأنه اسمه لا كنيته . وقد يقال إن الفرق بين الاسم وبينهما

ماصدر بآب أو أم (كأبي عمرو وأم عمرو) .

قال الرضى : والكنية عند العرب قد يقصد بها التعظيم ، والفرق بينهما وبين اللقب معنى أن اللقب يمدح الملقب به أو يذم بمعنى ذلك اللقب بخلاف الكنية فإنه لا يعظم المكنى بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم فإن بعض النفوس تألف من أن تخاطب باسمها .

[ فائدة ] ليس فى كلامهم تصريح بملقب الإناث وإنما صرحوا بكنيتهم ( ويؤخر اللقب ) فى اللفظ ( عن الاسم ) غالبا إذا اجتماعا ، ويجعل ( تابعا له ) فى إعرابه بدلا أو عطف بيان ( مطلقا ) أى سواء كانا مفردين كسعيد كرز أم مركبين كعبد الله زين العابدين أم مختلفين لإفرادا وتركيبا كزيد زين العابدين وعبد الله كرز ، وكما يجوز الإتيان بجوز القطع عن التبعية إما برفعه خبر المبتدأ

اعتبارى أيضا ، ويؤيده قول بعضهم ويدخل فى تعريف اللقب نحو محمد وأحمد وصالح وعلى أى لإشعارها بالمدح لإشعارا قويا . وقد يدعى أن ما وضع أولا اسم مطلقا ثم ما صدر بآب أو أم كنية مطلقا ثم يعتبر الإشعار وعليه تكون الأقسام متباينة ، ولا يكفى فى تباينها اعتبار أن ما وضع أولا اسم ثم ما امتعمل بعد ذلك إن أشعر لقب أو صدر كنية لأنه يبقى أن ما أشعر وصدر كأبى الخير يصدق عليه تعريف الأخيرين ففتن ( قوله وهى ما صدر بآب أو أم ) أى علم مركب مضاف مصدر بذلك ، فخرج بالمضاف نحو قولك : أب لزيد جاء إذا سميت به ، أو أبو زيد قائم إذا سميت به ، فإن الأول لا إضافة فيه والثانى الإضافة لجزء العلم لا لأكمله . وزاد الفخر الرازى فى العلم الجنسى ما صدر بابن أو بنت كابن داية للغراب ، وبنت طبق لنوخ من الحيات ( قوله تصريح بملقب الإناث ) فيه نظر فقد صرحوا فى قول امرئ القيس : ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة : بأن عنيزة لقب فاطمة المناداة على طريق الترخيم فى قوله : أفاطم مهلا ، وبأن ماء السماء لقب أم المنذر اشتهر به ، وورد أن لقب الصديقة رضى الله عنها حبراء ( قوله ويؤخر اللقب الخ ) لأنه فى الغالب منقول من اسم غير إنسان كبطة فلو قدم توهم أن المراد من اسمها الأصلي وذلك مأمون بتأخيرها فلم يعدل عنه ، ولأنه أشهر من الاسم لأن فيه العلمية مع شئ من معنى النعت فأوانى به أو لا لأغنى عن الاسم ، ومقتضى ما ذكر وجوب تأخيرها عن الكنية أيضا واختاره بعضهم وقضيته أيضا أن الكنية التى من أفراد اللقب كأبى الخير على ما مر يجرى فيها ، انقرر فى اللقب المحض على قياس تقديم المانع إذا اجتمع مع المقتضى ( قوله غالبا ) احترازا عن قوله : بأن ذا الكاب عمرا خيرهم حسبا ، فإن تقديم اللقب شاذ وعمما إذا اشتهر اللقب على الاسم فإنه يقدم على الاسم كما نص عليه ابن الأنبارى ، ومنه - وإنما المسيح عيسى - وقول الشاطبى : وقالون عيسى ( قوله بدلا أو عطف بيان ) قال شيخنا العلامة : أو توكيدا ، ولم أر من صرح به ، وذلك داخل فى تعريف التوكيد اللفظى حيث قالوا فيه إعادة الأول بلفظه أو مرادفه واللقب مرادف للاسم :

قال لى بعض مشايخنا : لعل اللقب لما أشعر بمدح أو ذم كان غير مرادف له فلم يعربوه توكيدا فأورد عليه الكنية التى لم تشعر بشئ من ذلك فالتزم إعرابها توكيدا ، بل كاد أن يعين فيها ذلك ، ولا يجوز فيها البدلية ولا عطف البيان قال : اللهم إلا أن يكون أشهر من الاسم فيعرب كذلك ، وبعد فالمسألة تحتاج إلى تحرير ( قوله يجوز القطع الخ ) ظاهره جواز قطع البدل وعطف البيان وسأيت فى باب البدل النص على أنه يقطع جوازا ووجوبا واستحسانا ، وأما البيان فلم أر نصا فيه ، والظاهر أنه كالبدل لأنه أخوه فلا حاجة لقول بعضهم إنه ليس قطعاً اصطلاحيا بل يرفع رفعا مستقلا أو ينصب كذلك إذ البدل والبيان لا يقطعان إلا شيئا يحكى عن بعضهم فى البيان

محذوف جوازا أو بنصبه مفعولا للفعل محذوف (أو مخفوضا بإضافته) أى الاسم إلى اللقب جوازا مرادا بالأول المسمى وبالثانى الاسم إن أفردا ، وذلك (كسعيد كرز) فيجوز فيه حينئذ الإنباع للأول وهو الأقيس والقطع عنه كما لو كان مركبا والإضافة حيث لا مانع منها وهى الأكثر ، وجمهور البصريين يوجبونها أخذنا من اقتصار سيديويه على ذكرها ، ووافقهم ابن مالك فى الألفية وخالفهم فى التسهيل واعتذر فى شرحه عن سيديويه بأن الإضافة لما كانت على خلاف الأصل لأن الاسم واللقب مدلولهما واحد فيلزم من إضافة أحدهما إلى الآخر إضافة الشيء إلى نفسه فيحتاج إلى تأويل الأول بالمسمى والثانى بالاسم حتى يخلص من إضافة الشيء إلى نفسه ، والإنباع والقطع لا يوجبان إلى تأويل ولا يوقعان فى مخالفته أصل بين سيديويه استعمال العرب للإضافة إذ لا يستند لها إلا السماع بخلاف الإنباع والقطع فلإنهما على الأصل واستغنى بالتنبيه عليهما عن التنبيه عليهما ، وإذا اجتمع الاسم والكنية أو الكنية واللقب كنت فى تقديم أحدهما بالخيار ويليه الآخر عربيا بإعرابه مع جواز قطعه ، نعم إذا اجتمع الثلاثة وقدمت الكنية على الاسم ثم جىء باللقب فيظهر وجوب تأخير اللقب عن الكنية كما يؤخذ من كلامهم وإن لم أر فى ذلك نقلا لأنه يازم من تقديمه عليها حينئذ تقديمه على الاسم نفسه وهو ممنوع .

ومسألة فى البذل انتهى . وانظر ما معنى قوله بل يرفع الخ وهل ذلك إلا معنى القطع الاصطلاحي (قوله محذوف جوازا) قياس ما قالوه فى النعت المتطوع أن يكون المبتدأ محذوفا وجوبا وكذا الفعل وإن سكنت الشارح عن وجوب حذف الفعل (قوله أو مخفوضا بإضافته) أى بسبب إضافة الاسم إليه فلا ينافى أن الخافض على الصحيح هو المضاف ، لأن السبب أعم من العامل والأعم لا يلزم أن يصدق بأخص معين (قوله مرادا بالأول المسمى وبالثانى الاسم) أى فهو من إضافة المسمى إلى الاسم ، فعنى جاءنى سعيد كرز جاءنى ملقب هذا اللقب ، وإنما لم يعكس ويجعل من إضافة الاسم إلى المسمى .

قال الرضى : لأنهم ينسبون إلى الأول ما لا تصح نسبته إلى الألفاظ نحو ضربت سعيد كرز انتهى .

قال الشهاب القاسمى : وقد ينسبون إلى الأول ما لا تصح نسبته إلى المعانى نحو كتبت سعيد كرز فليتامل .

أقول : هذا شىء خارج عن القاعدة ناشئ من القرينة الخارجية كما يشهد به قولهم : كل حكم ورد على اسم فهو على مدلوله إلا لقرينة (قوله إن أفردا) قضيته امتناع الإضافة إذا كان الأول مفردا والثانى مركبا ، والوجه خلافه وفاقا للرضى حيث قال : وإن كانا مفردين أو أولهما جاز إضافة الاسم إلى اللقب انتهى . وذلك لأن المضاف إليه يجوز أن يكون مركبا كغلام عبد الله بخلاف المضاف (قوله كسعيد كرز) المركز : اللثيم والحاذق (قوله وهو الأقيس) لعل وجه الأقيسية لما يلزم على الإضافة من المحذور الآتى فى رد إيجاب الإضافة (قوله حيث لا مانع منها) فإن كان مانع من الإضافة بأن كان فى الأول ألى فليس إلا الإنباع وفاقا نحو الحارث كرز ذكره أبو حيان وغيره ، والخصر إضافى أى لا الإضافة وإلا فالقطع جائز كما هو صريح كلام الشارح إذ لا مانع منه (قوله بين سيديويه) جواب لما فى قوله بأن الإضافة لما كانت الخ (قوله كنت فى تقديم أحدهما بالخيار الخ) تقدم أن مقتضى تعليل تقديم الاسم على اللقب امتناع تقديم اللقب على الكنية ، وأن الكنية التى من أفراد اللقب كاللقب المحض .

(ثم) الثالث من المعارف :

[إشارة]

على حذف مضاف أى أسمائها حذفه للقريظة الدالة عليه ، وهى ما وضع لمسمى وإشارة إليه والإشارة إما المفرد مذكر أو مؤنث أو لثنى كذلك أو لجمع كذلك ، فهذه ستة إلا أنهم اكتفوا بالإشارة إلى الجمع المذكر والمؤنث بلفظ واحد فصارت الأقسام الوضعية لأسماء الإشارة بحسب من هى له خمسة وإن تعددت ألفاظ بعضها كما سيجىء .

(هى ذا) للمذكر المفرد (وذى وذوئى وته) بإسكان الهاء ، وذهى ونهى وتاوذونه بالاختلاس ، وذات

[الإشارة]

هذا ثالث المعارف ، وزعم ابن السراج أنه أولها لأن تعريفه بالعين والقلب وغيره لا يتعرف إلا بوجه واحد ، ولأنه لا يقبل التنكير مطلقا بخلاف المضمرة والعلم (قوله على حذف مضاف) لا ضرورة إلى ذلك لأن الأسماء الآتية كما تسمى بأسماء الإشارة تسمى بالإشارة فلها اسمان (قوله وإشارة إليه) أى حسية بالجوارح لاعقلية لأن مطلق الإشارة حقيقة فى الأولى فلا يرد أن الضمير يشار به للمعهود عليه ، والمظهر النكرة يشار به إلى واحد من الجنس غير معين ، والمعرفة إلى واحد معين فلا يطرد التعريف ، لكن قضية هذا أن تكون أى الإشارة إليه من جملة الموضوع له ، وفيه نظر لأنها قرينة خارجة عن الموضوع له كما يدل عليه إخراج اسم الإشارة بمطلقا من تعريف العلم باسم يعين المسمى مطلقا ، ولو كانت من جملة الموضوع له لم يصلح لذلك لأن جزء الشئ لا يكون قرينة على تعيين اللفظ للجزء الآخر ، ثم إن قضية التعريف أن يكون الأصل أن لا يشار به هذه الأسماء إلا إلى مشاهد محسوس فإن أشير بها إلى غير محسوس أو محسوس غير مشاهد فلنصيره كالمشاهد .

قال الرضى : اسم الإشارة لما كان موضوعا للمشار إليه إشارة حسية فاستعماله فيما لا تدركه الإشارة كالشخص البعيد مجاز ، وذلك يجعل الإشارة العقلية كالحسية مجازا لما بينهما من المناسبة ، فلفظ اسم الإشارة الموضوع للبعيد أعنى ذلك ونحوه إذن كضمير الغائب يحتاج إلى مذكور قبل أو محسوس حتى يشار إليه كضمير راجع إلى ما قبله انتهى . وليتأمل تصريحه بالتجاوز فى البعيد مع تصريحه بالوضع له إلا أن يكون ممن يرى الوضع فى المجاز والإشارة المحدودة الاصطلاحية والواقعة فى التعريف لغوية فلا دور (قوله إما المفرد الخ) استعمال المفرد وما عطف عليه فى المعنى كما هنا قليل والغالب استعمال ذلك فى اللفظ كزيد وهند ونحو ذلك (قوله للمذكر المفرد) أى ولو حكما لصحة قوله ذا الجمع وذا الفريق .

وقال المصنف فى حواشى الألفية : وقد يشار بها إلى الاثنين نحو - عوان بين ذلك - وإلى الجمع كقوله : \* وسؤال هذا الناس كيف لبيد \* وإلى كل شئ وذلك فى جذا على القول بأن كلا منهما باقى على أصله ، ولا يرد على كونها للمذكر قوله :

نبئت نعمى على المجران زاوية سقيا ورعيا لذلك العاتب الزاوى

لأن المعنى "لذلك الشخص أو الإنسان ، وقول الزمخشري الإشارة للصفة مثل - ذلك الكتاب - ، ردود فما بال الصفة ذكرت (قوله وذى) بكسر الدال ثم ياء ساكنة عن ألف ذا (قوله وذو) بقلب ياء ذى هاء وقفا لبيان الياء ثم أجرى الوصل مجراه (قوله وثى) بتاء مكسورة مقلوبة عن ذال ذى فباء ساكنة فبهاء الجمع بين البدلين التاء والياء (قوله وته) بتاء مكسورة مقلوبة عن ذال ذال هاء (قوله وتا) بقلب ذال ذال تاء (قوله بالاختلاس) أى

بالضم للمؤنث المفرد ( وذان وتان ) ويشار بالأول منهما للمثنى المذكور وبالثاني للمثنى المؤنث، ويعربان ( بالآلف رفعا وبالياء جرا ونصبا ) عند القائل بثنيتيهما حقيقة، والأصح وعابه ابن الحجاب أنها مبنيان حمىء بهما على صورة المثنى وليسا بمثنيين حقيقة لأن من شرط الثنية قبول التنكير كما مر .  
وأسماء الإشارة ملازمة للتعريف ففي حالة الرفع وضعما على صيغة المثنى المرفوع ، وفي حالة الجر والنصب وضعما على صيغة المثنى المجرور والمنصوب ، وكلامه في الأوضح عند أنواع الشبه يقتضى أن ثم لنا قولاً يقول بإعراهما مع عدم ثنيتيهما ولا قائل به نبه عليه العلامة خالد ( وأولاء ) ممدودا ومقصورا ( لجمعهما ) أى المذكور والمؤنث والمدلغة أهل الحجاز وهى الفصحى وبها جاء التنزيل نحو - هؤلاء بناتى - والقصر لغة أهل نجد من تميم وقيس وربيعة وأسد ذكر ذلك الفراء فى لغات القرآن ، ولم يخصه بتميم كما هو صريح عبارة الأوضح والأكثر مجيئه للعقلاء ، وقد يجىء لغيرهم كقوله : والعيش بعد أولئك الأيام .

بالكسرة من غير صلة والمراد به عدم الإشباع ( قوله بالضم ) قال المصنف فى حواشى التسهيل : هى فى النسخ مضبوطة بكسر التاء ولست على يقين من ذلك ، فإن صح فتكون حركة التقاء الساكنين وهو ظاهر كذاق . وقال أيضا : الإشارة ذا والتاء للتأنيث وهى التاء فى امرأة ونحوه مما فيه تاء الفرق وليست بصفة ( قوله المفرد ) أى ولو حكما لصحة قولك ذى الجماعة وذى الفرقة وذى الطائفة ( قوله وذان وتان ) أما ذان فثنية ذا وأما تان فثنية تان لأمرين : أحدهما أن يكون المؤنث كالمذكر وتاء نظيره ذا فلتكن هى المثناة دون غيرها . والثانى أنها التى تنهيتها أقل عملا فلا تحتاج إلى أكثر من حذف الألف للساكنين . وزعم السمرافى أنه يصاح أن يكون ثنية لتان وتى وته وأنهم لم يشنوا ذى وهذه لثلاثا يلتبس المؤنثان بالمذكرين ( قوله ويشار بالأول منهما للمثنى الخ ) جعل المثنى فى كلام المصنف بمعنى الاثنين ، والمعنى وذان وتان يشار بهما للاثنين حالة كونهما مرفوعين فى الأول ومجرورين أو منصوبين فى الثانى ، ويحتمل أن المعنى وذان وتان ثابتان للمثنى فى حالة الرفع ، وذين ثابتان له فى حالة الجر والنصب أو حالة كون الياء جرا ونصبا من ثبوت الجزئى لكليه ( قوله والأصح الخ ) أى لقيام عاة البناء فيها كما فى المفرد والجمع وهى صيغ مرجلة غير مبنية على الواحد ولو بنيت عابه لقبيل ذيان ؛ والجواب أنهم خالفوا ثنية هذا المبنى حيث لم يبنوها على الواحد ثنية العرب المبنية عليه تميزا بينهما فهى صيغ مبنية على الواحد لا مرجلة لأنه خلاف الظاهر ولا سند له إلا ما ذكر ، وقد علمت جوابه . وحيث كانت صيغ ثنية فالثنية التى هى من خواص الاسم معارضة لشبه الحرف كما عارضت إضافة أى شبه فأعربت ، ودعوى أن هذه الأسماء مما قوغل فى شبه الحرف وما شابه ذلك بمعزل عن الإعراب ممنوعة لأنها فارقت سائر المبنيات ببعض تصرف فيها ألا ترى أنها تنعت وينعت بها وتصغر ( قوله وأسماء الإشارة ملازمة للتعريف ) لابن مالك أن يمنع أنها لا تقبل تقدير التنكير وإن لم يقبل التنكير ( قوله وكلامه فى الأوضح الخ ) حاصله الاعتراض عابه بأن مادكره ملفق من قولين . ويحاج بأن الوصف بصورة المثنى لا يتافى أنه مثنى حقيقة إذ يصدق على فرد المثنى أنه على صورته وغاية الأمر أنه مرهم فالتلفيق ممنوع ( قوله ممدودا ومقصورا ) حالان من أولاء ومجىء حالين متضادين من لفظ واحد باعتبارين صحيح ، والمقصور والممدود ضربان من ضروب الأسماء المتمكنة لا يتقالان فى الأفعال والحروف ، فقوْلهم فى هؤلاء مقصور وممدود تسمح فى العبارة كأنه لما تقابل اللفظان فهما قالا وذلك مع ما فى أسماء الإشارة من شبه الظاهر من جهة وصفها والوصف بها وتصغيرها ( قوله لجمعهما ) أى موضوع لجماعة المذكور والإناث فالمراد بالجمع الجماعة وهى الآحاد المجتمة لثلاثتهم أن أولاء جمع أو المراد لجمع المفرد المذكور والمفرد المؤنث بالجمع ذين وتين ، لأن أولاء ليس بجمع وإن أطلق عليه الجمع مجازا ( قوله والعيش الخ ) عجز بيت لجرير صدره :

وهذه الألفاظ المتقدمة في المشار إليه القريب (و) أما (البعيد) فيشار إليه بها لكن ماحقة وجوبا (بالكاف) الحرفية في الآخر لتدل على البعد ، ولا فرق في الكاف بين أن تكون ( مجردة من اللام ) في جميع أسماء الإشارة ( مطلقا ) أى سواء كان المشار إليه مفردا أم مثنى أم مجموعا ، وهذه الكاف تنصرف في الكلام تنصرف الكاف الاسمية غالبا ليتبين بها أحوال المخاطب من أفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث كما يتبين بها لو كانت اسما فتفتح للمذكر وتكسر للمؤنث وتتصل بها علامة التثنية والجمع ، فللمخاطب خمسة أحوال وإن كان أصلها ستة ، وقد تقدم أن للمشار إليه خمسة أحوال فذلك خمسة وعشرون صورة بحسب التقسيم الوضعي ، وإنما حكوا بحرفية الكاف في ذلك لعدم محل لها من الإعراب لانتفاء الرفع والناصب والحرف الجار وانتفاء المضاف لأن أسماء الإشارة لا تضاف لأنها لا تقبل التنكير ، والمضاف لا بد أن يكون نكرة حتى لو كان معرفة نوى تنكيره لأجل الإضافة . وفي الكاف المذكورة ثلاث لغات :

الأولى أن تختلف باختلاف أحوال المخاطب وهذه هي الفصحى .

« ذم المنازل بعد منزلة اللوى : وبعد متعاق بمحذوف حال من المنازل على تقدير مضاف بين الظرف ويجزوه أى كائنة بعد مفارقة منزلة اللوى واللواء ممدود وقصره للضرورة ، والشاهد في أولئك حيث استعمله في غير العقلاء وهو الأيام ويروى الأقوام فلا شاهد ( قوله لكن ماحقة وجوبا بالكاف ) قضية لإطلاقه أن الكاف تلحق جميع إشارات المؤنث ، لكن صرح غيره بأنها لا تلحق منها إلا قى وتا وذى قالوا تيك وتلك وتيلك بكسر التاء في الثلاثة وتيك وتلك بفتح التاء فهما وتالك وتذلك فقد أوردنا الزمخشري ولهن مالك . وفي الصحاح لا تنقل ذلك فإنه خطأ .

واعلم أنه قد يستعار للقريب ذو اللام لعظمة المشير نحو - وما تلك بيمينك ياموسى - ولعظمة المشار إليه نحو - ذلکم الله ربى - ونحو - فذلکین الذى لفتنى فيه - بعد أن قان - ما هذا بشرا - والخمس واحد لأنه كان عندها أعظم منزلة منه عندهن ، ويستعار للبعيد المحرد لحكاية الحال نحو - هذا من شيعته وهذا من عدوه وقد يتعاقبان مشارا بهما إلى ما وياه كقوله تعالى - ذلك نغلوه - ثم قال - إن هذا هو القصص - كذا في الجامع : وفي الرضى : وقد ينزل الحاضر منزلة الغائب البعيد فيورد اسم الإشارة بلفظ الغائب وذلك إذا كان المشار إليه لفظا مسموعا لأنه باللفظ به زال سماعه كقوله تعالى - كذلك يضرب الله للناس أمثالهم - والمشار إليه ضرب المثل الحاضر ، وقد يذكر البعيد بلفظ القريب تقريبا لحصوله وحضوره نحو : هذه القيامة قد قامت ( قوله تنصرف الكاف الاسمية ) وربما استغنى عن جمع الميم بإشباع ضمة الكاف كقوله \* وقد يكون القول إلا ذلك \* ( قوله غالبا ) إشارة إلى اللغتين الآتينين ( قوله خمسة أحوال ) أى وإن كان أصلها ستة ، وقوله فذلك خمسة وعشرون ، أى حاصلة من خمسة أحوال المشار إليه الخارجية في خمسة أحوال المخاطب الخارجية ، ولا شك أن الأحوال الخارجية خمسة وعشرون ، لكن هذا إذا ضربت الأحوال الخارجية للمشار إليه في الأحوال الخارجية للمخاطب ؛ فلو ضربت الأحوال العقلية لأحدهما في الأحوال العقلية الآخر وأسقطت القسمين المتداخلين لزم أن تكون الأقسام الخارجية أربعة وعشرين وعلى ذلك جرى بعضهم ، وذلك لأنه إذا ضربت الستة في مثلها حصل ستة وثلاثون سقط منها اثنان مضروبة في ستة باثنى عشر فليتامل ذلك ، فإن هذه طريقة صحيحة في الحساب فما الموجب لاختلافها ، وقد بحثت مع جماعة من الفضلاء فلم يجيبوا بشيء في ذلك ، وغاية ما قال بعضهم : إن الاثنين لا تضرب في الستة بل في خمسة ، فقات يازم أن تكون الأقسام الخارجية ستة وعشرين ، والله أعلم ( قوله وإنما حكوا النخ ) فيه أنه لا يلزم من عدم المحلية من الإعراب الحرفية بدليل أن ضمير الفصل اسم على الأصح

الثانية إفرادها مفتوحة في الأحوال كلها فيكون المقصود بها على هذه اللغة التنبيه على إطلاق الخطاب فقط .  
الثالثة إفرادها مفتوحة في التذكير مكسورة في التأنيث فلها على هذه اللغة حالتان أو ( مقرونة ) تلك الكاف ( بها ) مبالغة في البعد ( إلا ) في ثلاث مسائل ( في المثني مطلقا ) من غير تقييد بلغة دون أخرى ، ولا فرق بين تثنية المذكر والمؤنث ( وفي الجمع في لغة من مده ) وهم الحجازيون دون من قصره من أهل نجد كقيس وربيعة وأسد . وأما بنو تميم وإن كان لغتهم القصر فلا يأتون باللام كأهل الحجاز كما نبه عليه في أوضحه حيث قال :

ولا محل له من الإعراب ثم في الحصر نظر ؛ فقد قال بعضهم : والحامل للجماعة على دعوى الحرفية فيها أنها تجردت عن معنى الاسمية ، ودخلها معنى الحرفية في إفادتها معنى في غيرها ، وتلك الفائدة هي كون اسم الإشارة الذي قبلها مخاطبا به واحدا أو مثني أو مجموعا مذكرا أو مؤنثا فصارت حرفا مع أنه بقي فيه التصرف الذي كان له في حالة الاسمية . وأورد الرضى عليه أن لنا أسماء كثيرة مفيدة للمعنى في غيرها كأسماء الاستفهام والشرط دالة على معنى في نفسها ودالة على معنى في غيرها مع بقائها على الاسمية ، فهلا كان كاف الخطاب كذلك ؟ وأجاب بأن بينهما فرقا لأن أسماء الاستفهام والشرط دالة على معنى في نفسها وعلى معنى في غيرها . وقد تقرر أن الحد الصحيح للحرف هو الذي لا يبدل إلا على معنى في غيره . وقال أيضا : ويؤيد القول بالحرفية من حيث الظاهر امتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كان اسما لم يمتنع ذلك كما في كاف ضربتكم (قوله الثانية إفرادها مفتوحة الخ) منه - ذلك خير لكم - ووجه الإفراد أنه أقبل على خطاب واحد من الجماعة لخلالته مع أن المراد الجميع أو أنهم خطبوا كلهم على معنى اسم مفرد يشملهم ، فسكانه قيل يافريق أو ياجمع ، وعلى هذا يجوز الإفراد والتأنيث بتأويل الفئة والفرقة :

وقال الرضى : وقد يستعمل ذلك في موضع ذلكم كقوله تعالى - ذلك لمن خشى العنت منكم - ذلك أدنى أن لا تقولوا - كما يشار بما للواحد إلى الاثنين كقوله تعالى - عوان بين ذلك - وإلى الجمع كقوله تعالى - كل ذلك كان سينه - بتأويل المثني والجمع بالمذكور ( قوله بها ) أى باللام وإنما حركت اللام بالكسر في ذلك وسكنت في تلك لأن الألف خفيفة فلم يقصدوا حذفها فحركت بالكسر للساكنين ، وكذلك في تيلك لأن الياء التي بعد الفتحة قريبة من الألف في الخفة ، وأما تلك فأدخلت اللام التي فيها على قى ولم تحرك الياء بالكسر لاجتماع الكسرتين والياء لاذن ، بل بقيت على سكونها فحذفت الياء للساكنين ، وأما ذيلك بقبأ ألفه ياء قلغة قليلة .

واعلم أن كيفية إعراب ذلك على قول ابن مالك مشكل لأنك تقول إن ذا إشاره والكاف حرف خطاب واللام إن قلت حرف زائد دال على البعد كما يقوله الجماعة وقعت في قولهم ولزمك أن لا تقول ذاك لبعيد لأن الذي أفاد البعد اللام ولكنه لا يراه .

فإن قلت : ولأى شيء على مذهبه لم يستعمل الخطاب إلا مع البعيد ؟ .

قلت : ولأى شيء على مذهبهم لم يستعمل إلا معه ومع المتوسط ولم يستعمل مع القريب ؟ جوابهم واحد وهو أن غير القريب مما ينبغي أن يؤتى في الإشارة إليه بحرف الخطاب ليتيقظ له وينتبه لعله فالكاف في ذلك بمنزلة أن تقول ذا يازيد ، فافهمه كذا في التذكير للمصنف . وفي قوله إن قلت حرف زائد دال على البعد نظرا لأن الزائد لا يبدل على معنى غير التوكيد ، فالوجه أن يقال على قوله حرف زائد مؤكدا للبعد الحاصل بالكاف وقد قال في حواشي ابن الناطم مانصه : ومن ثم اتجه للناظم في التصريف الحكم بأن اللام زائدة ولو كانت



وبنو نعيم لا يأتون باللام مطلقا .

( وفيما تقدمه ) من أسماء الإشارة ( ها التنبية ) بألف غير مهموز كراهة كثرة الزوائد فتقول هذاك ولا يجوز هذا لك ، وسميت الهاء هاء التنبية لأنها تنبيه المحاطب على المشار إليه . وقضية كلامه أنه ليس لاسم الإشارة إلا مرتبتان : قربى وبعدى وهى طريقة ابن مالك وغيره من المحققين ، لكن الجهموز على أن اه ثلاث مراتب : قربى وهى المجردة من اللام والكاف ، وبعدى وهى المقرونة بهما فى غير المثنى وبالنون المشددة والكاف فى المثنى ، ووسطى وهى المقرونة بالكاف وحدها لأن زيادة الحرف تشعر بزيادة المسافة وعليه المصنف فى شرح اللوحة ، وصححه ابن الحاجب .

للبعد كما قيل كانت حرف معنى بمنزلة الكاف ، وتحور على هذا أن الكاف كلمة واللام جزء كلمة . وعلى القول الآخر كل منهما كلمة وذكر السبكي قولاً غريباً أن اللام لبعد المشار إليه ، فهذه ثلاثة أقوال لجرد التوكيد لبعد المشار إليه لبعد المحاطب انتهى . وقوله إن اللام جزء كلمة مبنى على أنها لا تدل على معنى أصلاً ولا التأكيد ( قوله لا يأتون باللام مطلقاً ) يستثنى منه الجمع كما صرح به الأشموني فى شرح التوضيح ( قوله بألف غير مهموز ) قال الدماميني : ها المذكور ليس بعد ألفه همزة وإنما هو علم على الكلمة المركبة من هاء وألف ثم نكر وأضيف إلى التنبية ليتضح المراد كقوله : علازيدنا يوم النقى رأس زيدكم . ولا يصح أن يضبط بهمزة بعد الألف إذ ليس لنا هاء تكون للتنبية أصلاً . واعلم أن دخول ها التنبية الجرد من الكاف كثير والمقرون بها قليل وأنها لا تدخل جميع الإشارات كما قاله ابن مالك ، وأفهمه كلام المصنف كما لا يخفى فلا تدخل على المقرون بالكاف فى المثنى والجمع فلا يقال هذاك ولا هؤلاءك .

قال أبو حيان : وهذا بناء على ما اختاره أنه ليس للمشار إليه إلا مرتبتان ، وقد ورد فى السماع بخلاف من قال فى قوله . من هؤلاء يكن الضال والسمير . وهو تصغير هؤلاء . وقد يجاب بأن كلام ابن مالك فيما يكون مطرداً وهذا لا يردده ، ورود بيت بخلافه ، وأنه يجوز فصل ها التنبية من اسم الإشارة الجرد من كاف الخطاب بأن وأخواته من الضمائر كثير نحو - ها أتم أولاء - ولا يقال ها أنا ذاك لأنه غير مجرد ولحاق هاء له قليل ، وأما ها أنا ذلك فممتنع من أصله ولذا وقع الفصل كثيراً بالكاف نحو - أهكذا عرشك - :

وما هكذا يابعد تورد الإبل ، وقد تستعمل على الأصل كقوله : ولا هكذا الذى هو مطلوب . وباسم الله تعالى فى القسم عند حذف حرف الجر منه نحو : لا ها الله ذا يقال بقطع همزة وصلها وكلاهما مع إقبال الألف من غيرها وحذفها وبغير ذلك قليل على ما قاله الدماميني . والذى فى الرضى والتسهيل أن الفصل بغير الضمير قليل ( قوله كراهة كثرة الزوائد ) علة امتناع اللام فى هذه المواضع الثلاثة ، وقيل علمته لأنها تدل على قرب المشار إليه واللام على ما بعده وهو منتقض بالكاف فإنها تجتمع معها وهى للتوسط أو البعد ، وقيل لأنه يتوهم أنهما كلمتان ها كلمة وذا كلمة ( قوله لكن الجمهور الخ ) ورد ابن مالك بأشياء : منها أن الشاعر قال :

أولئك قوى لم يكونوا أشابة وهل يعط الضليل إلا أولاً لك

فأشار بأولئك وأولاً لك إلى شيء واحد وهو قومه ، فلو كان ذو اللام للبعيد وذو الكاف دن اللام لذى التوسط لزم التناقض فى العبارة والتناقض باطل فدل على الترادف . ومنها أن الحجازيين لا يأتون بهما ، ها ، فلو كان كما قال الأكثر لم يسغ ذلك . وأما غيرهم فشكوك فيه لا يعلم حاله فى وسط ولا بعد ، وقال المرادى : هذا الوجه أقواها . قال بعضهم : وفيه نظر لأنه لا يازم من عدم علم هؤلاء حال غير الحجازيين والتميميين أن لا يعلم غيرهم ( قوله وبالنون المشددة الخ ) صريح فى أن التشديد دال على البعد فعله لامانع من ذلك وكونه عوضاً عن الألف

(ثم) الرابع من المعارف :

### [الموصول]

وهو ضربان : حرفي وهو «أول» مع صلته بمصدر ولم يحتاج إلى عائِد وهو «أن» وأن

المحدوفة من المفرد كما قال في الألفية :

والنون من ذين وتين شدا أيضا وتعويض بذلك قصدا

### [الموصول]

هذا رابع المعارف لأن وضع الموصولات على أن يطلقها المتكلم على المعلوم عند الانتخاب بواسطة جملة الصلة لاشتراط كونها معهودة له بخلاف النكرة الموصوفة بجملة لعدم اشتراط العهد فيها فتخصيصها ليس بالوضع ، فعنى لقيت من ضربته على الموصولية لقيت الإنسان المعهود بكونه مضروبا لك ، وعلى الموصوفية أقيمت لإنسانا مضروبا لك فتخصيصه بكونه مضروبا لك لا بالوضع لأنه موضوع لإنسان لا لتخصيص فيه .  
فإن قلت : الحمل نكرات فكيف تعرف الموصولات ؟ .

قلت : لا نسلم تنكير الحمل ، ولو سلم فالخصص في الحقيقة التقييد بالصلة كما أن رجلا وطويلا لا يخصص في كل منهما منفردا بل مع التقييد ، والمراد بالمعلوم أعم من أن يكون حصته معينة من الجنس ومن أن يكون نفس الجنس أعم من أن يكون من حيث هو ، أو في ضمن جميع الأفراد أو بعضها فلا ينافي أن الموصول ينقسم انقسام المعرف بال ، وأن انقسامه كذلك لا يخرج عن كونه معرفة كالعرف ، والموصول في الأصل اسم مفعول . واصطلاحا ماسيا ( قوله حرفي ) قدمه لأنه أشبه من الاسم بكونه موصولا لأن الحروف موضوعة على عدم الاستقلال كما أن الموصولات كذلك ، وقدم غيره الاسم لأنه أكثر استعمالا ( قوله وهو «أول الخ» أي ماصح أن يؤول ، وقوله «أول جنس يتناول نحو صه فإنه يؤول بمصدر معرفة إن لم ينون ونكرة إن نون ، والفعل المضاف إليه هو نحو من - اعدلوا هو أقرب للتقوى - ويخرج بقوله مع صلته بمصدر لأنها مؤولة لامع شيء يابها ، وأورد على الحد هزمة التسوية . وأجيب بأن المراد بصلته ما يسمى عند النحاة صلة وما بعد هزمة التسوية لا يسمى صلة . والجواب بأن المؤول بالمصدر الفعل وحده لامع الهزمة بدليل أن الإنذار لاستفهام فيه وفيها استفهام لا يخفى ، وفيه . وأورد أن العلم بالصلة متأخر عن العلم بالموصول فيلزم الدور . وأجيب بأن المراد الصلة اللغوية أي ما اتصل به وبأنه تعريف لفظي ، واحتراز بقوله ولم يحتاج الخ عن الذي الموصوف به ، مصدر نحو - وخضتم كالمدى خاضوا . إذا قيل التقدير كالمحوض الذي خاضوه ، ويظهر من هذا أنه ليس المراد بالتأويل السبك بل التفسير ، ولذا صيغ أن يقال دخل ضمير المصدر وغير ذلك مما مر .

بقي أن عدم الاحتياج إلى العائد لا ينفى صحة تعلق العائد به والمراد الثاني لا الأول وكان الأولى التفسير بما يقتضيه وأن الظاهر أن المؤول بالمصدر الصلة فقط لا هو مصحوبا بصلته ( قوله وهو «أن» ) أي يفتح المحزة وتشديد النون وتوصل بمعمولها وتؤول بمصدر خبرها ، مضافا إلى اسمها ، فعنى بلغني أن زيدا ذاهب بلغني ذهاب زيد ، وكذا بلغني أنك في الدار : أي استقرارك فيها لأن الخبر في الحقيقة هو المخدوف ، وكذا إن كان الخبر جامدا نحو : بلغني أنك زيد : أي زديتك ، فإن ياء النسب إذا لحقت آخر الاسم وبعدها التاء أفادت معنى المصدر نحو : القروسية . وقال المصنف : يقدر بالكون وحكم الخفيفة من الثقبية حكم المشددة ( قوله وأن ) أي المفتوحات الهزمة الساكنة الناصبة للمضارع لا الخفيفة ولا المفردة ولا الزائدة وتوصل بفعل متصرف ولو أمرا ، فانظر المغني

وما وُئى ولو ، واسمى وهو المراد هنا بقرينة ذكره في المعارف التي هي أحد قسمي الأسماء وهو ما افتقر إلى الوصل بجملة خبرية أو ظرف أو مجرور تامين أو وصف صريح . وإلى عائد أو خلفه وهو قسمان : نص ومشارك ، فالنص ما وضع لمعنى واحد ( وهو الذي ) للمفرد العالم وغيره ( والتي ) للمفرد المؤنث العاقل وغيره ( واللذان ) لمثنى المذكر ( واللتان ) لمثنى المؤنث ، ويعربان ( بالآلف رفعاً وبالياء جراً ونصباً ) عند القائل بثنائيهما حقيقة ، والأصح أنهما مبنيان جئى بهما على صورة المثنى وليساً مثنيين حقيقة لما مر ،

( قوله وما ) توصل بفعل متصرف غير أمر وأكثر ما يكون ماضياً ولا يشترط أن يكون عاماً نحو : أعجبني ما صنعت ، لاخصاً نحو : ما جاست ، بدليل قوله تعالى — بما رحبت — خلافاً للتسهيلى ، وشذ وصلها بليس في قوله :

ليس أميرى في الأمور بأننا بما لستأ أهل الحياة والغسدر

وتوصل بجملة اسمية على ما اختاره ابن مالك مخالفاً للجمهور واستدل بقوله : كما دماؤكم تشفى من الكلب ، فإن الحكم على ما هذه بالمصدرية أولى من جعلها كافة لأنها تكون مع صلتها في موضع جر فلم يصرف شيء عما هو له بخلاف ما إذا جعلت كافة ، ولأن ما المصدرية تنوب عن الظرف الرمانى وهو يوصل بالجملة مضافاً إليها فإذا وصلت بالجملة كان في ذلك إعطاؤها حكم ما هي مناسبة له حتى إنها نابت عنه ، وإذا ثبت ذلك في الوقتية فلا يبعد جوازها في غيرها ( قوله وكى ) وتوصل بمضارع مقرونة باللام لفظاً أو تقديرًا ( قوله ولو ) قال في التسهيل : وصلتها كصلة ما أى فتوصل بفعل متصرف غير أمر ، ومقتضاه جواز وصلها بفعل منفى نحو : وددت لولم يقيم .

قال المصنف : وقد اختار ابن مالك أن ما توصل بجملة اسمية ولا يحفظ ذلك في لو فينبغى أن يقيده ، ومراده أنها لم توصل باسمية نصبة لأنها قد وقع بعدها أن وصلتها نحو — لو أنهم بادون في الأعراب — . وقد قيل : إن موضع أن وصلتها رفع بالابتداء والخبر محذوف فقد وصلت بالاسمية هنا . على هذا رأى ( قوله وهو ما افتقر الخ ) أى أى ما احتاج دائماً كما هو المتبادر لتخرج النكرة الموصوفة بجملة فإنها إنما تفتقر إليها حال وصفها بها فقط ، وبقوله وعائد أو خلفه : أى أو ما يقوم مقامه وهو الاسم الظاهر كقوله : سعاد الذى أضناك حب سعاد ، كما يأتي قريباً في كلام الشارح ، يخرج نحو إذ وإذا بما يفتقر دائماً إلى جملة لكن لا يفتقر إلى عائد أو خلفه ( قوله نص ) أى مختص بمعنى وضع له بقرينة مقابلة ( قوله الذى ) أصله عند البصريين لذى زيدت اللام لثلاث يتوهم أن الجملة التي بعدها صفة لأن الجملة لا تكون صفة للمعرفة . ولما كان وزنه وزن الصفات جاز أن يكون صفة كما أن ذو الطائفة لما شاكل ذو بمعنى صاحب جاز أن يكون صفة بخلاف سائر الموصولات ، وفي الذى والتي خمس لغات منها ثبوت الياء مشددة جارية بوجوه الإعراب كما في التصريح ، وظاهره أنها تعرب على هذه اللغة وبذلك صرح الجزولى وهو مشكل لوجود المقتضى لبنائها ، وليس التشديد موجبا له كما قاله الرضى ( قوله للمفرد ) وإن دل على جماعة كالضريق والجمع المركب كذا قيل ، وإنما يأتي لو أريد بالمفرد اللفظ لا الواحد كما هو الظاهر ( قوله للمفرد العالم ) وقع في عبارة غيره للمفرد المذكر العالم ، ولا يخفى أنه بعد التعبير بالمذكر المستحيل اتصافه به تعالى لافرق بين التعبير بالعالم والعاقل ويكون الكلام في استعمال اللفظ في الحادث ، فعُدول الشارح إلى قوله للمفرد حسن لوجهين : سلامته من إطلاق المذكر على الله ، وليكون للتعبير بالعالم فائدة ( قوله والأصح أنهما مبنيان ) يجىء فيه ما تقدم في ذان وتان ( قوله لما مر ) من أن شرط للثنائية قبول التنكير ومر ما فيه

وكلامه في الأوضح عند أنواع الشبه يقتضى ماقلناه في ذين وتين فكن على بصيرة في ذلك ، ولت في نونهما وجهان إثباتها مخففة ومشددة وحذفها والأصل التخفيف والثبوت قاله في شرح الشذور . وظاهر كلامه في الأوضح تخصيص حذفها بحالة الرفع .

( وجمع المذكر ) شينان ( الذين ) ويستعمل ( بالياء ) رفعا وجرا ونصبا والمذا قال ( مطلقا ) وربما جاء في حالة الرفع بالواو كقوله : « نحن اللذون صبحوا الصباحا » وإنما لم يعرب كما أعرب اللذان واللتان لعدم مجيئه على سنن الجموع من جهة أنه أخص من مفردة إذ هو خاص بالعاقل والذي يطلق عليه وعلى غيره كذا قيل وحذف نونه لغة وكذا حذف أل منه ( و ) الثاني ( الألى ) بالقصر أشهر من المد .

( قوله وكلامه في الأوضح الخ ) ما فيه ( قوله على بصيرة ) أى نفس شديدة الإبصار أو على تبصر ( قوله وجمع المذكر ) أى لجماعته ( قوله بالياء مطلقا ) أى متلبسا بالياء حالة كونه مطلقا عن التقيد بخاتى الجر والنصب : أى في أحواله كلها لبنائه عند أكثر العرب على الفتح ( قوله نحن اللذون ) صدر بيت للعقيلي عجزه :

يوم النخيل غارة ملحاحا ، اللذون خبر نحن ، وصبحوا جعلوا ، والصباحا مفعول أول ، ويوم النخيل موضع بالشام ، وغارة مفعول ثان ، وإنما كتب اللذون على هذه اللغة بلادين دون لغة من ألزمه الياء لأنه حالة بنائه شبيه بالحرف واللام للتعريف على قول ومشابهة لما على القول بأن تعريفه بالعهد الذى فى الصلة ، فأثروا عدم ظهورها خطأ حال البناء لثلايرى حرف التعريف أو مشبهه فيما هو شبيه بالحروف ، وأظهروها حال الإعراب لإلغاء شبه الإعراب . لكن المقرر فى علم الرسم أن لام التعريف تحذف من الموصول إلا مثنى الذى خاصة فتثبت فيه فرقا بين الجمع وبينه ( قوله لعدم مجيئه على سنن الجموع ) ظاهره أن اللذين واللتين جاءا على سنن المثناة لفظا ومعنى وبذلك صرح فى التصريح ، وإنما يظهر ذلك على القول بأنهما تثنية اللذ واللت لا الذى والتى وإنما فلم يأتيا على سننهما لفظا إذ القياس اللذان واللتان ( قوله كذا قيل ) قائله ابن مالك وهو معارض كما قاله الدمامنى لمنعه كون العالمين جمعا لعلم . ويرد عليه فى المحالين أن المفرد يخص بالعاقل ثم يجمع أو أنه غاب العاقل على غيره فجمع الجميع جمع العقلاء كما قاله ابن مالك نفسه فى باب الزعت . فإن قيل : فلم لم يعرب حينئذ ؟

قلت : لأن ذلك لا يخرج عن مخالفته سنن الجموع لأن شأنها أن لا يكون الواحد أعم فى نفسه منها حتى يحتاج لمخصص أو نحوه عند جمعه . وعلل بعضهم كونه اسم جمع لاجتماع وإطلاق الجمع عليه لغوى لا اصطلاحى بأن الجمع يستدعى سبق التنكير والذى معرفة بصلتها وهى لا تفارقها ، وبأن الجمع من علامات الإعراب والموصولات مبنية لاحظ لما فيه . ويرد عليه بأن اللذين واللتين من المثنى اتفاقا والمثنى كالجمع فيما ذكر ، ولا يمكن أن يقال نظير ما مر لا مانع من تقدير التنكير بأن يقدر عدم عهديه الصلة ، لأن المثنى والجمع هنا من المعارف فيلزم أن الصلة قدر عدم عهديتها ثم أعيدت عهديتها وهو بعيد لا فائدة فيه ( قوله وحذف نونه لغة ) قال الرضى : وقد تحذف النون من اللذون تخفيفا قال : قولى الذو بعكاظ ، ومن الذين أيضا قال :

« وإن الذى حانت بفليج دماؤهم » ويجوز فى هذا البيت أن يكون مفردا وصف به . مقدر مفرد اللفظ بجموع المعنى أى وإن الجمع الذى كقوله - كمثل الذى استوقد نارا - أى الجمع الذى فحمل على اللفظ ثم قال - بنورهم - فحمل على المعنى ، ولو كان فى الآية مخففا من الذين لم يجوز لإفراد العائد إليه ( قوله وكذا حذف أل منه ) كما قرئ - صراط الذين - وفى التسهيل أنها تحذف أيضا من الذى واللذان واللتى واللتان واللواتى ، ونازعه أبو حيان فإنه لم يذكر شاهدا بالجمع ذلك ولا ينبغى القياس فى مثله ( قوله والألى ) تكتب بغير واو بخلاف التى للإشارة

( وجميع المؤنث ) شيثان أيضا ( اللائى واللائى ) بإثبات الياء وقد تحذف ، وقد يتعارض الألى واللائى فيقع كل منهما مكان الآخر . قال الشاعر : : محاجبها حب الألى كن قبلها ألى اللائى : وقال : : فما آباؤنا بأمن منسه علينا اللاء قد مهدوا الحجورا ألى الألى . والمشارك هو الموضوع لمعان متعددة بلفظ واحد فيأتى للمفرد المذكر والمؤنث ولثنائية كل منهما وجمعه : ، إليه أشار بقوله : ( وبمعنى الجميع ) من الذى وفروءه ( من ) وهو موضوع للعالم نحو : عرفت من قام من قامت ومن قاموا من قاموا ومن قن . وقد أتى لغيره فى ثلاث مسائل : إحداهما أن ينزل منزلة العالم نحو - يدعوا من دون الله من لا يستجيب له - إذ بدعائهم الأصنام نزولهم . منزلة العلماء .

الثانية أن يجتمع مع العالم فيما وقعت عليه من نحو - كمن لا يخلق - لشموله الآدميين والملائكة والأصنام فإن الجميع لا يخافون شيئا . الثالثة أن يجتمع معه فى عموم سابق فصل بمن نحو - فمنهم من يمشى على بطنه - لشمول دابة لهما من قوله - والله خلق كل دابة من ماء - . ( وما ) وهو موضوع لغير العالم نحو - ما عندكم ينقد وما عند الله باق - ونحو : أعجبنى ما اشتريته وما اشتريتها

( قوله أيضا ) أى كالجميع المذكور ، وليس فى كلامه ما يدل على الحصر فلا ينافى أن لجميع المؤنث ثلاثة عشر جمعا أو أزيدا ، والمراد الجميع اللغوى لا الصناعى ( قوله وقد تحذف ) أى الياء اجتزاء بالكسرة ( قوله وقد يتعارض الخ ) أى يقع كل منهما مكان الآخر ، ويعين المراد منهما عود الضمير إليهما من الصلة ( قوله محاجبها الخ ) صدر بيت لمجنون ليلى عجزه . وحلت مكانا لم يكن حل من قبل . والشاهد فى الألى حيث أوقعه مكان اللائى بدليل عود ضمير المؤنث عليها ، وحل إما مبنى للمفعول ونائب فاعله مستتر فيه أو مبنى للفاعل ومن فاعله أى لم يكن حل فيه من قبلها ( قوله فما آباؤنا الخ ) ما بمعنى ليس وبأمن خبر والباء زائدة ، والضمير فى منه راجع للممدوح ، والشاهد فى اللائى حيث أوقعه موقع الألى ( قوله وبمعنى الجميع ) حال مما بعده أى حال كونه ملتبسا بمعنى كل واحد من الصيغ المذكورة لكونه موضوعا له ( قوله للعالم ) بكسر اللام عدل عن التعبير بالعاقل لأن من تطلق على الله كقوله تعالى - أفن يخلق كمن لا يخلق - ومن عنده علم الكتاب - ولا يوصف البارى تعالى بالعقل لعدم الإذن لإيهامه ولهذا يقسمون العقلاء إلى ثلاثة أنواع فقط الملائكة والإنس والجن ؛ وبهذا يعلم أن الكتاب العزيز ورد باطلاق المبهمات عليه فلا حاجة لما تسكلفه الحفيد أول حاشية المختصر من الاستدلال له بما فى بعض الروايات ( قوله وقد يأتى لغيره فى ثلاث مسائل ) هى فيها مجاز لاستعمالها فى غير ما وضعت له الأولى من مجاز الاستعارة والأخريان من مجاز التغليب ( قوله أن ينزل الخ ) هذا للتنزيل أعم من أن يكون من المتكلم أو من غيره ، وحقيقة المسألة أنه متى نسب إلى المسمى شئ فى ذلك الكلام شأنه أن لا ينسب نفيًا أو إثباتا إلا إلى العقلاء أجرى عليه حكم العاقل . ولا مدخل فى تعيين المعتقد لذلك فيه ( قوله فصل بمن ) أى الموصولة أو بمن بكسر الميم ( قوله فمنهم من يمشى على بطنه ) إنما لم يذكر - ومنهم من يمشى على رجلين - لأنه اجتمع مع العالم كالأدمى فيما وقعت عليه من وقد تقدم ، وكان ينبغى أن يذكر قوله - ومنهم من يمشى على أربع - لأنه مثل من يمشى على بطنه والغرض التمثيل فلا ينافى ذلك احتمال أن من فيهن نكرة موصوفة بالحماة بعدها ( قوله وهو موضوع لغير العالم ) ذهب جماعة إلى أنها تطلق على من يعقل بلا شرط وادعى ابن خروف أنه مذهب سيبويه . وفى التلويح ( ٢٧ - بس فاكهى - أول )

وما اشترى بهما وما اشترى بهم وما اشترى بهن . وقد أتى له مع العالم نحو - يسبح لله ما في السموات وما في الأرض - .  
وللمبهم أمره كقول من رأى شبحاً من بعد لا يدري ماهو : انظر إلى مظاهر ولأنواع من يعقل نحو - فانكحوا  
ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث - .  
(وأي) نحو - لنزاع من كل شيعة أهم أشد - وهي ملازمة للإضافة لغة أو تقديرًا إلى معرفة ولا تضاف

كون ما لغير العقلاء قول بعض أئمة اللغة والأكثر على أنه للعقلاء وغيرهم (قوله وقد يأتي له مع العالم) لو قال  
وقد أتى للعالم مع غيره كان جيداً فإن الذي يحتاج إلى الاعتذار عنه إطلاقها على العالم ، إطلاقها على غيره على  
أصلها وقد تقدم ، فلاختلاط إنما كان سبباً في إطلاقها على العالم .  
قال في الفواكه الحنيفة : والظاهر أن هذا من استعمال اللفظ في الحقيقة ، والبيان انتهى .  
أقول : بل الظاهر أن هذا مجاز التغليب ، والظاهر أيضاً أنه يصح استعماله من هنا نظراً للعقل ويكون أيضاً  
من مجاز التغليب .

قال في الكافية : وعند الاختلاط خير من نطق في أن يثنى . منهما بما اتفق  
فإنما أن يغلب الأكثر أو الأشرف ، ويدل على ذلك استعمال من في المسألة الثانية من المسائل الثلاثة السابقة .  
وبه يعلم ما في قول الزمخشري عند قوله تعالى - ولله يسجد ما في السموات وما في الأرض - .  
فإن قلت : فهلا جيء بمن تغليباً للعقلاء .

قلت : لو جيء بمن لم يكن فيه دليل على إرادة غير العقلاء بل كان يتناولهم خاصة فجاء بما هو صالح للعقلاء  
ولغيرهم إرادة للمعوم (قوله وللمبهم أمره الخ) استعمالها في هذا والذي بعده حقيقة ، ولا يجوز استعمال من  
فيهما لأنهما ليس من أماكن استعمالهما كما هو ظاهر ، وقوله لا يدري ماهو أي لا يعرف إنسانيته وعدم إنسانيته ،  
وكذا لو عرف إنسانيته واستفهم عن حاله بالنسبة إلى الذكورة والأنوثة ومنه . إلى نذرت لك ما في بطن عموماً .  
بقي أن الظاهر أن يقال بدل وللمبهم أمره ولما لا يكون للمتكلم التفات إلا إليه من حيث هو في جملة متعاق  
الحكم من غير اعتبار وصف زائد ليتناول نحو - لما خلقت بيدي - فإن الظم إنما كان على مخالفة الأمر بالمسجود  
لا لذلك مع كون المسجود له عاقلاً (قوله ولأنواع من يعقل) عبارة غيره ولصفات من يعقل وفي كليهما نظر  
كما في التصريح : قال في شرح الجمل : أي انكحوا الأنواع الطيبة لكم : أي الأبقار أو الثيأب أو السغار  
أو الكبار أو الحرائر أو الإماء :

واعلم أن بعضهم زاد كونها لأحد من يعقل ، واستدل بقوله تعالى - ولا أنتم عابدون ما أعبد - وعبر عن  
ذلك السهيلي بقوله أو تقع على من يعلم إذا أريد تعظيمه كقوله تعالى - والسماء وما بناها - ويحجب بأن ما فيهما  
مصدرية ولا يرد في الآية الثانية ضمير الفعل لاحتياجه إلى من يرجع إليه لأنه راجع إلى غير المتأخر مثل  
- ما ترك على ظهرها من دابة - ومن أقسام المصدرية : سبحان ما سخركن لنا سبحان ما سبى الرعد بحمده  
لكنها ظرفية ، وحذف تنوين سبحان للعلمية أو تقدير مضاف .  
فإن قيل : ليس المراد التسبيح في هذه المدة فقط .

قلنا : إنما معناه ما دام متصفاً بذلك (قوله إلى معرفة) قال الرضي : لتسكون معرفة انتهى .  
واستشكل على القول بأن تعريف الموصولات بصلاتها وأن أل فيما فيه أل زائدة ، وأجيب بأن أيا محتاجة  
إلى ما يعرف جنس من وقعت عليه وهو المضاف إليه وما يعرف عينه وهو الصلة بخلاف بقية الموصولات فإنها

إلى نسكرة خلافا لابن عصفور ، ولا يعمل فيها إلا مستقبل متقدم كما في الآية خلافا للبصري .  
وسئل الكسائي لم لا يعمل فيها الماضي فلم تلح له العلة فقال : أى " كذا خلقت . وأجاب غيره بأن أيا وضعت  
على العموم والإبهام ، والمضارع مبهم ففيه مناسبة لها بخلاف الماضي إذ لا إبهام فيه فيحصل التناقض والخروج  
عما وضعت له ، واشترط كون العادل متقدما ليمتاز عن الشرطية والاستفهامية لأنهما لا يعمل فيهما إلا متأخر .  
واعلم أن لأى أربع حالات تعرب في ثلاثة منها وهى : إذا أضيفت وذكر صدر صلتها نحو : يعجبني أيهم  
هو قائم ، أو ذكر صدر صلتها ولم تضاف نحو : يعجبني أى هو قائم ، أو لم تضاف ولم يذكر صدر صلتها نحو : يعجبني  
أى قائم ، وتبنى في الرابعة على الضم

تحتاج إلى الثانى فقط ؛ وحاصله أن الموصولات ليس فيها ما معناه نسبي سوى أى فهى مفتقرة إلى المضاف إليه  
لتوضيح المعنى الذى وقعت عليه بالنظر إلى جنسه ، ومفتقرة إلى الصلة لتوضيحه بالنظر إلى شخصه ، وهذا من  
غرائب العربية أن اسما يحتاج إلى معرفتين ولسكن من وجهين مختلفين ، ومن ثم قال بعضهم : القياس يقتضى  
جواز إضافة أى إلى نسكرة لا لتعريفها لحصوله بالصلة بسلب لبيان الجنس التى هى بعض منه لحصوله بالنسكرة  
فكانهم أرادوا بالتزام كون المضاف إليه معرفة لإصلاح اللفظ كيلا يضاف ما أريد به التعريف إلى ما هو نسكرة  
فيحصل تدافع في الظاهر .

فإن قلت : يلزم من تعريفها بالصلة تعريف جنسها فإنه إذا اتشخص معناها علم جنسه .

قلت : ممنوع فإن الفرد قد يتشخص ببعض صفاته مع الجهل بجنسه ألا ترى أنك قد تشاهد شخصا متميزا  
عندك ببعض الصفات ولا تعرف من أى جنس هو فعند هذا إذا جعلت الصفة المميزة صلة عرفته مع الجهل  
بجنسه ( قوله خلافا للبصري ) المنقول عن البصريين أنه لا يشترط التقدم بل يجوز عندهم أن يتقدم العامل وأن يتأخر نحو :  
أكرم أيهم جاء ، وأيهم جاء أكرم ( قوله فلم تلح العلة الخ ) ادعى ابن السراج أن العلة لاحت له وإن راده  
بقوله أى " كذا خلقت أنها خلقت على العموم والإبهام ، وعبر عن الوضع بالخلق مجازا ، والمضارع مناسب لها  
بخلاف الماضي فهو معنى الجواب الذى بعده ( قوله وأجاب غيره الخ ) أجاب ابن الباذش أيضا بأن أيا موضوعة  
على الإبهام ، والإبهام لا يتحقق إلا في المستقبل الذى لا يدري مقطعه ولا مبدؤه بخلاف الماضي والحال فإنهما  
محصوران ، فلما كان الإبهام في المستقبل أكثر منه في غيره استعمات معه أى الموضوعة على الإبهام ، ورد  
الجوابان لاختلاف الإبهامين ولا تعلق لأحدهما بالآخر ( قوله تعرب في ثلاث منها ) هو منهج سبويه وذهب  
الخليل ويونس والكوفيون إلى إعرابها مطلقا .

قال ابن الناذم : وأعربت أى " دون أخواتها لأن شبهها بالحروف في الافتقار إلى جملة معارض بازوم الإضافة  
في المعنى فبقيت على مقتضى الأصل في الأسماء انتهى . أى من الإعراب .

قال العز بن جماعة : وفي هذا إشارة إلى تحقيق نفيس لما تلقيناه من الأشياء من أن محل قول أئمة الأصول  
المانع مقدم على المقتضى إذا لم يتعدد المقتضى وإلا فالمقتضى مقدم لسلامته حينئذ من المانع انتهى . وكأن المراد  
بالمقتضى المتعدد هنا الإسمية ولزوم الإضافة ( قوله وتبنى في الرابعة ) قال الزجاج : ماتبين لى أن سيبويه غلط  
إلا في موضعين هذا أحدهما فإنه يسلم أنها تعرب إذا أفردت فكيف يقول بيناها إذا أضيفت .

قال الشهاب القاسمي : قد يفرق بأنها عند ظهور الإضافة يظهر الاحتياج للدلالة الإضافة عليه لافتقار المضاف  
إلى المضاف إليه وأما عند عدم الإضافة لفظا فيخفى الاحتياج ، والاحتياج الظاهر أشد تأثيرا من الخفى أى هو

تشبهها بالغايات وهى ما إذا أضيفت لفظا وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا نحو -- أيهم أشد -- وفوله :  
\* فسلم على أيهم أفضل : وبهما رد على ثعلب المنكر لموصولية أى ( وأل

أظهر في مشابهة الحرف لا يقال الاحتياج مع عدم المحتاج إليه أقوى من الاحتياج إليه مع وجوده لوجود دافع ضرر الاحتياج في الثانى دون الأول ، لأننا نقول : لانسلم اندفاع الاحتياج لوجود المحتاج إليه بل الاحتياج ثابت قطعا مع وجوده ويزيد بظهور احتياجه إليه فليتأمل .

أقول : لا يخفى أن هذا يقتضى بناء أى حيث أضيفت مطلقا ، والغرض حكمة تخصيص بنائها بما إذا أضيفت وحذف صدر صلتها فأظهر مما ذكره قول بعضهم : إنما بنيت والحالة هذه لأنها كالمنقطعة عن الإضافة لفظا ونية مع قيام موجب البناء وهو الافتقار إلى جملة ، أما لفظا فلقيام ما هى مضافة إليه وهو الضمير منزلة صدر الصلة لكون ما بعده فى اللفظ غير صالح للوصل لأنه مفرد ، وأما نية فالأنه لا ينوى المضاف إليه إلا عند فقدته من اللفظ وهو موجود ( قوله تشبهها بالغايات ) لأنه حذف منه بعض ما يوضحه ويبينه كما حذف من قبل وبعد المضاف إليه المين للمضاف ( قوله وبهما رد على ثعلب ) أى بالآية والبيت لأنها لو لم تكن فيهما موصولة لكانت استفهامية إذ لا يصلح هنا غيرهما ، ويمنع من استفهاميتها فى الآية أن نزع ليس بفعل قلبي حتى يعلق وإنما هى موصولة وهى المفعول وضممتها بناء للإعراب وأشد خبر هو محذوفا والجملة صلة ، ويمنع من استفهاميتها فى البيت رفعها بعد الجار لأن حرف الجر لا يعلق وتعلق الجار بالفعل قبلها لأن الاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله فتعزيت الموصولة ، وله أن يقول هى استفهامية مرفوعة على الحكاية بقول محذوف نعتا للمجرور وعلى محذوفا أيضا أى سلم على شخص مقول فيه أى فى طلبه أيهم أفضل كما قيل فى « ماليل بنام صاحبه » وأسلم أنه كما رد بالآية والبيت على ثعلب رد على الخليل ويونس حيث ذهب إلى أن أبا فيهما استفهامية معربة ثم قال الخليل : مفعول نزع فى الآية محذوف والتقدير لنزع عن من كل فريق الذى يقال فيهم أيهم أشد ، ويرده أنه لا يجوز أن يقال لأضرين الفاسق بالرفع بتقدير الذى يقال فيه الفاسق ، وقال يونس الجملة وعلق نزع عن العمل لأجل الاستفهام ورد بما مر ، لكن نقل الرضى أنه يجيز التعليق فى غير أفعال القلوب نحو : اضرب أو اقتل أيهم أفضل وقال إنه ليس بشئ لأن المعلق يجب كونه فى صدر جملة ، والمنصوب بنحو اضرب أو اقتل لا يكون جملة ؛ والمعلق إما استفهام أو نفي أو لام ابتداء ، وأى بعد نحو : اضرب واقتل لا يكون جملة إذ لا معنى لها على وجه الحكاية كما قال الخليل بل هى موصولة بعده ، ويبطل مذهبهما جميعا قوله فسلم على أيهما أفضل فى رواية من رواه بضم أى لأن حرف الجر لا يعلق ، ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلتته ( قوله وأل ) مذهب الجمهور أن اللام التى من الموصولات اسم موضوع برأسه . وفى الكشف عند قوله تعالى - كمثل الذى استوقد ناراً - أن أل فى الصفات بعض الذى وأنه لكثرة الإسماعال متوصلا به إلى وصف المعارف بالحمل نهكوه بالحذف فحذفوا تارة الباء وحدها وتارة الباء والكسرة وتارة اقتصروا على أل .

قال الرضى : والأولى أن يقول اللام الموصولة غير لام الذى لأن لام الذى زائدة بخلاف اللام الموصولة ، وقال كان حق الإعراب أن يدور على الموصول فلما كانت اللام الاسمية فى صورة الحرفية نقل إعرابها إلى صلتها عاربة كما فى إلا الكائنة بمعنى غير هـ . وبذلك يجاب عن استدلال المازنى لكونها موصولا حرفيا والآنخفش لكونها حرف تعريف بأن العامل يتخطاها إلى ما بعدها ولا موضع لها ولو كانت اسما لكان لها موضع . قيل : ويشكل على ذلك أن أل اسم مركب يشبه مبني الأصل وهو مع ذلك معرب وأن صلتها اسم مركب لم يشبه مبني



في وصف صريح ( أى خالص للوصفية بأن لم تغلب عليه الاسمية (لغير تفضيل) وذلك كاسمى الفاعل والمفعول (كالضارب والمضروب) بخلاف الداخلة على الاسم السالم من الوصفية كالرجل ، أو على ما غلبت عليه الاسمية كالأبطح والأجرع ، أو على ما دل على تفضيل كالأفضل والأعلم فإن أُل في ذلك كله حرف تعريف :

وأما الداخلة على الصفة المشبهة كالحسن فمجنح ابن مالك إلى أنها موصول اسمى وجرى عليه المصنف في الشرح والأوضح في باب ما لا ينصرف ، لكن قال في المغنى : وليس بشيء لأن الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل ؛ لذا على الحدوث ، ولهذا كانت أُل الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق ؛ وقضيته أنها حرف تعريف وبه صرح في الأوضح في باب الصفة المشبهة ، وعلى الأول أجيب بأن الصفة المشبهة تعمل في الفاعل الظاهر عمل الفعل باطراد بخلاف اسم التفضيل ، وما ذهب إليه من أن أُل الداخلة على هذا الوصف الصريح موصول اسمى هو الأصح بدليل عود الضمير عليها في نحو : قد أفلح المتقى ربه ، وليست موصولا حرفيا لما روي لأنها لا تؤول مع صلتها بالمصدر ، ولا حرف تعريف لعدم تقدم موصولها عليها ولجواز عطف الفعل

الأصل وهو مع ذلك غير معرب ، ولا مخلص من ذلك إلا بأن يدعى أن اللام نزلت مع الوصف منزلة الكلمة الواحدة فكان المجموع اسم واحد معرب بحسب العوامل وفي الرضى إشارة إليه .

بقي أن كون الكلمة على صورة الحرف لا يقضى نقل إعرابها إلى ما بعدها بل بناءها وكونها في محل إعراب وقول ابن مالك مقتضى الدليل أن يظهر إعراب الموصول في آخر الصلة لأن نسبتها منه نسبة عجز المركب ، لكن منع من ذلك كون الصلة جملة والجملة لا تتأثر بالعوامل فلما كانت صلة أُل مفردا جئ\* بالإعراب فيه على مقتضى الدليل لعدم المانع مردود بأن حق الإعراب فيه أن يدور على الموصول وإنما جئ\* بالصلة لتوضيحه ، والدليل عليه ظهور الإعراب في أى الموصولة وفي اللذان واللتان والذون على رأى إعرابهن ( قوله في وصف ) أى مع وصف ( قوله كاسمى الفاعل والمفعول ) أى المراد بهما الحدوث فإن أريد بهما الثبوت كما مؤمن والصانع كانت أُل الداخلة عليهما حرف تعريف كما في المطول وقال : إن كلام صاحب المفتاح والكشاف يفصح عنه في غير ما موضع .

أقول : عند إرادة الثبوت يخرجان عن كونهما اسمى فاعل ومفعول ويصيران صفة مشبهة كما يعلم من حد اسمى الفاعل والمفعول وحد الصفة المشبهة ، وتفصيل المقام يطلب من رسالتنا الموضوعة في ذلك ( قوله كالأبطح والأجرع ) معنى الأول في الأصل ذات ما ثبت لها البطح ثم صار مختصا بالمسيل الواسع الذى فيه دقاق الحصى ، وأجرع معناه في الأصل ذات ما ثبت لها الجرع ثم صار مختصا بالأرض المستوية ذات الرمل التى لا تنبت شيئا ( قوله بدليل عود الضمير الخ ) أى والضمير بالاستقراء وإنما يعود على الأسماء ، وقول المازنى يرجع إلى الموصوف المقتدر مردود بأن لحذف الموصوف مضافا لا يحذف في غيرها لإلزام ضرورة وليس هذا منها ، وبأن حذف الموصوف لو جاز مع تعريف الموصوف لجاز مع تنكيره بل أولى لأن حذف المنكر أكثر ( قوله لما مر ) من عود الضمير عليها ( قوله ولأنها لا تؤول الخ ) ولو كانت موصولا حرفيا لأوتت مع ما بعدها بالمصدر عملا بالاستقراء واللازم باطل ( قوله لعدم تقدم الخ ) أى لعدم جواز ذلك ولو كانت حرف تعريف لجاز ، ورد أيضا القول بأنها حرف تعريف بدخولها على المضارع نحو : الترضى واليجمع ( قوله ولجواز عطف الفعل الخ ) نحو - فالمغيرات صبحا فأثرن - إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا - وفيه أنه يجوز عطف الفعل على اسم يشبهه وإن لم يكن أُل ، وبالعكس كما قال في الخلاصة واعطف على اسم الخ ، واستدوا له بما من جماته - فائق الاصباح وجعل الليل سكنا -

على مدخولها، وأيضا لو كانت حرف تعريف لتدح لملحقها في أعمال اسمى الفاعل والمفعول بمعنى الحال والاستقبال لوجود المبعد له عن مشابته للفعل واللازم منتف .

قال الرضى : وهذه الخلاف إن لم تكن اللام للعهد أما إذا كانت له كما في قولك : جاءني ضارب فأكرمت الضارب فلا كلام في حرفيتها ووصلها بالظرف كما في قوله : من لا يزال شاكرا على المعه \* وبالجمله الاسمية كما في قوله : من القوم الرسول الله منهم : ضرورة ، وكذا وصلها بالمضارع كما في قوله : ما أنت بالحكم الترضى حكومتته . على المختار في تفسير الضرورة .

(قوله وأيضا لو كانت حرف تعريف الخ) أجاب الأخفش بالنزاهة فذهب إلى أن اسم الفاعل لا يعمل مع أل (قوله من لا يزال الخ) صدر بيت عجزه : فهو حر بعيشة ذات سعه : والشاهد فيه ظاهر : أى الذى معه ، ومن مبتدأ وخبره فهو حر ودخلت الفاء لتضمين المبتدأ معنى الشرط ، وحر بفتح الحاء المهملة وكسر الراء : أى فهو جدير بعيشة واسعة .

واعلم أنه ينبغي بل يجب تقدير متعلق الظرف اسما ، ويستثنى من قولهم إن الظرف إذا وقع صلة قدر بالفعل لا بالاسم ( قوله من القوم الخ ) صدر بيت عجزه : لهم دانت رقاب بنى معد : والشاهد فيه ظاهر حيث وصل فيه اللام بالجمله الاسمية لأن الرسول مبتدأ ومنه خبر : أى من القوم الذين رسول الله منهم ولهم يدل من القوم ، وقيل اللام من الذين مبقاة والباقي محذوف للضرورة ( قوله ضرورة ) فيه أن اللام دخلت على الاسمية في غير الشعر على ما حكى الفراء : أن رجلا أقبل فقال له آخرها هوذا ، فقال السامع نعم لها هو ذا ( قوله ما أنت بالحكم الخ ) صدر بيت للفردق عجزه : ولا الأصيل ولا ذى الرأى والجذل : والشاهد فيه ظاهر حيث أدخل اللام على ترضى وهو مضارع .

[ تنبيه ] قال الدمامينى فى حاشية المغنى : إن الجماعه أطلقوا القول بأن جملة الصلة لا محل لها من الإعراب وينبغي أن يستثنى من ذلك الجملة التى تقع صلة لأل إما مع القول بأن ذلك لا يكون إلا لضرورة مطلقا كما يقول الجمهور أو مع القول بأن ذلك يجوز فى السعة قليلا إن كانت فعلية ذات مضارع كما يقوله الأخفش وابن مالك ، فإن جملة الصلة فى هذه الحالة تكون ذات محل من الإعراب لوقوعها موقع المفرد ، وتعقبه الشمنى بقوله : لا نسلم أن كل جملة واقعة موقع المفرد بالأصالة والموقع بعد أل ليس للمفرد بطريق الأصالة لأنهم قالوا إن صلة أل فعل فى صورة الاسم وبهذا يعمل بمعنى الماضى ، ولو سلم فلنما ذلك للواقعة موقع المفرد الذى له محل والمفرد الذى هو صلة أل لا محل له ، والإعراب الذى فيه بطريق العارية من أل فإنها لما كانت فى صورة الحرف نقل إعرابها إلى صلتها بطريق العارية كما فى إلا بمعنى غير انتهى . المراد منه : وحليته . فإذا قلت جاء يضرب فالفاعل هو أل فقط وهى فى محل رفع كما نفعل فى قولك جاء الذى يضرب وهو واضح . ويلزم على كلام الدمامينى وقوع الجملة غير مراد بها لفظها فاعلا وذلك ممتنع :

ويؤخذ مما قرره الشمنى أن صلة أل إذا كانت وصفا جملة فى المنى وبه صرح صاحب المفصل وتبعه السعد فى المطول فى بحث تقديم المسند إليه ، لكن رد ذلك السخاوى فى شرح المفصل وتعقبه الشهاب ابن قاسم فى حواشى ابن الناظم . وذكر المصنف فى حواشى ابن الناظم : أن الوصف من شبه الجملة ، وعلى كل فقابلته للجملة وشبهها فى قولهم صلة أل الوصف الصريح وصلة غيرها جملة أو شبهها باعتبار اللفظ فتفطن ( قوله على المختار فى تفسير الضرورة ) وهو أنه ما لا يوجد إلا فى الشعر سواء كان للشاعر عنه مندوحة أو لم يكن بخلاف ما إذا

( وذو في لغة طيء ) خاصة دون غيرهم من العرب كقوله : « وبئر ذو حفرت وذو طويت \* »  
 والمشهور عنهم إفرادها وتذكيرها وبناءؤها على السكون لا على الضم كما توهمه بعض المتأخرين إذ ليست حرفا  
 واحدا بل حرفين الثاني منهما ساكن والبناء إنما يكون في الآخر ، ومنهم من يعربها بالحروف إعراب ذى العرب  
 كما مر . وخصه ابن الصائغ بحالة الجر لأنه المسموع كقوله : « فحسبى من ذى عندهم ما كفانيا » واستشكل  
 إعرابها بأن سبب البناء موجود مع عدم المعارض ، وما جزم به هنا من أن ذو تطلق عند طيء على المؤنث أيضا  
 هو المجزوم به في سائر كتب ابن مالك : وخصه في الجامع ببعضهم فقال : « وذو لكل مذكر وذات لكل مؤنث ،  
 ويختصان بطيء . ومنهم من يصرفهما ويعربهما ومن يستعمل ذو للجميع فحكي العموم عن بعض طيء بعد  
 تصديره بالأول ، ويؤيده قول ابن الصائغ : « الأفضح امتناع إطلاقها على المؤنث :  
 ( وذا ) حالة كونه ( بعدما ) باتفاق البصريين ( أو ) بعد ( من الاستفهاميتين ) على الأصح عندهم والمرجع  
 في ذلك إلى السماع وكلاهما مسموع قال تعالى - ماذا أنزل ربكم - وقال الشاعر :

فسرت بما لا مندوحة للشاعر عنه لم يمكن قائل البيت المذكور أن يقول المرضى حكومته ، وإنما كان المختار التفسير  
 الأول لأن الثاني يكاد يسد باب الضرورة إذ كل ما يدعى أنه ضرورة يمكن أن يدعى تمكن الشاعر من تغييره ،  
 لكن يلزم تخيل الشاعر جميع العبارات التي يمكن أداء المقصود بها ولا يخفى ما فيه ( قوله خاصة ) أى موصوليها  
 خاصة بطيء لأنهم الذين يستعملونها كذلك ، وطيء على وزن سيد أبو قبيلة من اليمن ( قوله من العرب ) احتراز  
 به عن تشبه بطيء من المولدين ( قوله وبئر الخ ) الحفر معروف والطي بناء البئر بالحجارة ، والشاهد في ذو حيث  
 جاءت موصولة بمعنى التي أى التي حفرتها والتي طويتها . وزعم ابن عصفور أنه ذكر البئر على معنى القليب  
 ( قوله والمشهور عندهم إفرادها الخ ) أى في كل الأحوال ويظهر المعنى بالعائد فعدها من المشترك باعتبار المشهور  
 ( قوله ومنهم من يعربها الخ ) تشبهاً بلحى بمعنى صاحب بل حكي بعضهم أن هذه منقولة منها لاشتراكهما في التوصل  
 إلى الوصف بهما ( قوله بل حرفين ) صوابه بل حرفان والنصب يقتضى أنه معطوف على الخبر فيكون النفي  
 مسلطاً عليه فيصير المعنى بل ليست حرفين وهو غير صحيح ( قوله إنما يكون في الآخر ) انظر هذا مع قولهم  
 الجزء الأول من بعلبك بنى لأنه وسط الكلمة إلا أن يقال صيرورة الآخر وسطاً بطريق العروض لا يتأني البناء  
 ( قوله فحسبى من الخ ) تقدم الكلام عليه ( قوله واستشكل الخ ) يمكن الجواب بما أسلفناه في الأسماء الستة  
 وبأن الافتقار إلى جملة عارضة لزومها للإضافة في المعنى فبقيت على مقتضى الأصل في الأسماء وهو الإعراب  
 ( قوله ومنهم من يصرفهما ويعربهما ) صريح في أن تصريف ذو الطائية تصريف ذو بمعنى صاحب خاص بحالة  
 الإعراب ومثله في الرضى .

لكن كلام ابن مالك وشراحه يدل على أن التصريف يجري على البناء أيضا ويوافق ما في نسخ الجامع  
 الصحيحة من قوله ومنهم من يصرفهما ومن يعربهما ، ثم الظاهر على التصريف والإعراب تنوين المفرد وجمع  
 المؤنث ونصبه بالكسرة إذ لا مقتضى لسقوط التنوين وإن سقط في ذى بمعنى صاحب للإضافة إذ لا إضافة هنا  
 إلا إن سلم ما قيل إن ذو الطائية ملازمة للإضافة معنى ، ثم الظاهر أن كلا من التثنية وجمع المذكر يحتم بالنون فيقال  
 ذوان وذوين وذواتان وذواتين وذوون وذوون ، وإنه على لغة التصريف والبناء يكون كل من التثنية وجمع المذكر  
 معربين وإن كان المفرد مبنيًا وجمع الذى مبنيًا لأن إعراب الجمع هنا على جمع ذو بمعنى صاحب ( قوله فحكي  
 العموم الخ ) أى بقوله ومن يستعمل ذو للجميع ( قوله بعد ما ) أى واقعا بعدها ( قوله على الأصح ) قال مقابله

وقصيدة تأتي الملوك غريبة قد قتلها ليقال من ذا قالها  
والكوفيون لا يلتزمون هذا الشرط احتجاجا بقوله : \* أمنت وهذا تحملين طليق + أى والذي  
تحملينه طليق ولا حجة فيه ، ولا يختص ذا من بين أسماء الإشارة بذلك عندهم بل جميع أسماء الإشارة يجوز أن  
تسكون عندهم موصولات ، وأبلغ من ذلك جعلهم الاسم الحلى بأل من قبيل الموصولات كقوله :  
لعمرك أنت البيت أكرم أهله وأقعد من أفنائه بالأصائل  
أى لأنت الذى أكرم أهله ، فأكرم صلة البيت ومحل كون ذا موصولة إذا لم تلغ ولم تكن الإشارة ، فإن ألغيت

الصحيح في ذاكونها للإشارة فلما دخلت عايبا ما وهى في غاية الإبهام جردتها عن معنى الإشارة وجذبها إلى  
الإبهام فجعلت موصولة ولا كذلك من لتخصيصها بمن يعقل فليس فيها الإبهام الذى في ما ( قوله وقصيدة الخ )  
الشاهد فيه ظاهر حيث استعمل من ذا بمعنى الذى أى من الذى قالها ( قوله أمنت الخ ) عجز بيت صدره :  
\* عدس مالعباد عليك إمارة \* وعدس إن كان اسما للبغل فهو منادى حذف منه حرف النداء وإن كان زجرا  
للبغل فلا محل له من الإعراب ، وإمارة بكسر الهمزة أى حكم مبتدأ خبره مالعباد ، واحتجوا أيضا بقوله تعالى  
- ثم أقم هؤلاء تقتلون أنفسكم - بقوله - وما تلك بيمينك - وأجيب بأن جملة تقتلون حال وكذا بيمينك ،  
وجوز ابن عصفور تعاق بيمينك بأعنى محذوفا ، ولا ينبغى أن يقول عليه لأن أعنى متعد بنفسه لا بالباء ( قوله  
ولا حجة فيه ) لأن الظاهر أن ذا اسم إشارة بدليل دخول ها التنبيه عليه مبتدأ ، وطليق خبر ، وتحملين حال  
من ضمير ، والتقدير وهذا طليق محمولا لك أو خبر أول وطليق خبر ثان وهو أظهر لأن طليقا صفة مشبهة ،  
وبعضهم يمنع تقديم الحال على عاملها إذا كان صفة مشبهة :

هذا ، وقد قال المصنف في حواشى الألفية : وهذا يعنى ما قيل في تخريج البيت ، وإن ذا للإشارة لا يمشى  
لأن الطليق المحمول هو راكب البغل فكيف يقول هذا ويشير به إلى نفسه وهل لأجد أن يقول هذا قام أو هذا  
كتب ويشير إلى نفسه ولا أظن أحدا يقول ذلك ولا يفوه به : وله أن يقول الذى كتب هذا الكتاب عرف  
ما يكتب ويكون ذلك الكتاب خطه انتهى . وفي شرح الألفية للجلال السيوطى . وقال السراج البلقينى : يجوز  
أن يكون مما حذف فيه الموصول من غير أن يجعل هذا موصولا ، والتقدير هذا الذى تحماين على حد قوله :  
فوالله ما نلتم ولا نيل منكم بمعندل وفق ولا متقارب

أى ما الذى نلتم قال ولم أر أحدا خرجه انتهى .

أقول : نص في المغنى على أن حذف الموصول الاسمى مذهب الكوفيين ، وأن ابن مالك تابعهم لكن  
شرط في بعض كتبه كونه معطوفا على موصول آخر ، وأنت خير بأن المقصود تخريج البيت على طريق  
البصريين ( قوله بل جميع أسماء الإشارة الخ ) قد قدمنا أنهم احتجوا بمظاهره مجيء هؤلاء وتلك من الموصولات  
( قوله وأبلغ من ذلك الخ ) من الموصولات عندهم أيضا الأسماء المضافة نحو : يادارية بالعلباء فالسند \*  
فالعلباء صلة لدارمية والنكرة الواقعة بعدها جملة نحو : هذا رجل ضربته ، فضربته صلة لرجل .

قال أبو حيان ولينظر على مذهبهم في الأسماء المذكورة هل هى مبنية أو معربة ، وعلى الإعراب بشكل  
بأن سيب البناء موجود مع عدم المعارض ( قوله لعمرك أنت البيت الخ ) كأن الداعى للكوفيين على جعل البيت  
في هذا البيت اسم موصول أنه لا يصح الإخبار به عن أنت على الظاهر من جعله اسما معرّفا بأل ، ويمكن أن  
يجاب بأنه على حذف مضاف : أى أنت صاحب البيت ونحوه ، وقوله أكرم فعل مضارع وأهله مفعوله كما يدل

بأن كانت مركبة مع ما أو من لم تكن موصولة بل تكون مع ما قبلها اسما واحدا دالا على الاستفهام لا يعمل فيه فعل متقدم ، ويظهر أثر ذلك في البديل إذا قلت مثلا : من ذا ضربت زيدا أم عمرا ، فإن رفعت البديل فلذا غير ملغاة وإن نصبته كانت ملغاة ؛ ويدل على إلغائها أيضا إثبات ألف ما مع دخول الجار عليها في نحو قولهم : عما ذا تسأل ، وكذا إن كانت للإشارة لأنها حينئذ تدخل على المفرد نحو : من ذا الذاهب وماذا التواني ، والمفرد لا يكون صلة لغير أل .

ولما أنهى الكلام على الموصولات شرع في بيان الصلة فقال ( وصلة أل ) الموصولة ( الوصف ) الصريح وقد مر الكلام عليه ( وصلة غيرها ) من الموصولات ( إما جملة ) وشرطها إسمية كانت أو فعلية أن تكون خبرية

عليه قول الشارح : أى أنت الذى أكرم أهله لأن الصلة لا تكون إلا جملة ، فما في بعض النسخ من ضبطه على صيغة أفعل التفضيل وإضافته إلى أهله ليس كما ينبغي فتدبر ( قوله دالا على الاستفهام ) فيه أن الإلغاء لا ينحصر في الاستفهام فقد ذكر الدماميني أن لها حين الإلغاء معنيين : أحدهما الاستفهام ، والثاني أن يكون المجموع اسما واحدا موصولا أو نكرة موصوفة وعليه بيت الكتاب : دعى ماذا علمت سأتيه : فالجمهور على أن ماذا كلة مفعول دعى ، ثم قال السيرافي وابن خروف : موصول بمعنى الذى . وقال الفارسي : نكرة بمعنى شيء لأن التركيب ثبت في الأجناس دون الموصولات . وقد يقال عدم ذكر الشارح له لقلته حتى قبل أنه لا يوجد إلا في الشعر ( قوله لا يعمل فيه متقدم ) بذلك رد ابن عصفور كون ماذا في قوله دعى ماذا علمت مفعولا لدعى بناء على أنها للاستفهام ، لكن صرح بعضهم بأن ماذا من بين أدوات الاستفهام مخصوصة بجواز عمل ما قبلها فيها . وقد ذكر ابن مالك هذه المسألة في توضيحه واستشهد عليها بقول عائشة رضى الله عنها في حديث الإفك « أقول ماذا » وقول بعض الصحابة رضى الله عنهم فكان ماذا ، لكن هذا على تقدير تسليمه لا يصلح في البيت لأن المعنى ليس عليه ( قوله فذا غير ملغاة ) لأنه بدل من ما وهو مبتدأ وذا وصلته خبر ( قوله كانت ملغاة ) لأنه حينئذ بدل من ذا لأنه منصوب على أنه مفعول مقدم ( قوله مع دخول الجار الخ ) أى لتوسطها في اسم الاستفهام بالتركيب ولولا ذلك لحذفت الألف لأن الاستفهامية إذا دخل عليها الجار حذفت ألفها لتطرقها فرقا بينها وبين الموصولة نحو - عما يقولون - لأن الصلة والموصول كالاسم الواحد إلا ما شذ كما ورد في صحيح مسلم « وأقول بم ذا أخرج من سخطه » بحذف الألف مع كون ما مركبة مع ذا ( قوله وكذا إن كانت للإشارة الخ ) تلخص مما ذكره الشارح أن ماذا لها ثلاث استعمالات ، وبقي عليه رابع وهو أحد قسمي الإلغاء وهو أن يكون اسما واحدا موصولا وقد ذكرناه ، وتفصيل ذلك يطلب من المغنى وحواشيه ( قوله لأنها حينئذ تدخل على المفرد ) أى وهو لا يكون صلة لغير أل ،

قال الناصر اللقائى : لا يخفى أن ذا مشتركة بين الإشارة والموصولة ، وقد نص الأصوليون على إطلاق المشترك على معنئيه معا حقيقة على الصحيح ، فاشتراط أن لا تكون ذا للإشارة إنما ينبئ على المرجوح إذ لا استحالة في اجتماع معرفتين على شيء واحد باعتبارين مختلفين :

أقول : الاشتراك المذكور ليس مبنيًا على ما ذكر بل لأن الموصولة توصل بالجملة ، وما بعد الإشارة مفرد كما يؤخذ من كلام الشارح فتدبر ( قوله وشرطها الخ ) قال ابن مالك في [ شرح الكافية ] : ولا توصل بجملة لا يجهل معناها أحد نحو : جاء الذى حاجباه فوق عينيه ( قوله خبرية ) لأنه يجب أن يكون مضمون

وهي المحتملة للصدق والكذب في نفسها من غير نظر إلى قائلها ، وأن تكون معهودة للمخاطب ليتميز بها الموصول إلا في مقام التهويل والتفخيم فيحسن لإبهامها نحو - فأوحى إلى عبده ما أوحى - وأن لا تكون مستندعية كالما قبلها فلا يقال جاء الذي لسنه قائم لأن فيه استعمال لسن من غير استدراك ، ولا بد أن تكون الصلة ( ذات ضمير ) غالبا

الصلة حكما معلوم الوقوع للمخاطب قبل حال الخطاب ، والجمل الإنشائية لا يعرف مضمونها إلا بعد إيراد صيغتها ، وأما قوله :

وإني لأراج نظرة قبل التي لعل وإن شطت نواها أزورها  
فعلى إضمار القول : أى التي أقول لعل أو الصلة جملة أزورها وخبر لعل محذوف كذا في المغنى في بحث الجملة المعترضة . وقال في [ حواشى الألفية ] : وقوله قبل التي لعل وإن شطت نواها أزورها عندي كقولهم إن جئتني لأكرمك أعنى أنه في نية التقديم في قوله لأكرمك على ما قبله ، وهو إن جئتني على تقدير حذف شيء مدلول عليه بالمؤخر وأصله قبل التي أزورها ولسنه قدم الترجى ، وأما تقدير القول فلا يذوقه عاقل وتقع القسمة صلة نحو - وإن منكم لمن ليبطئن - فهي مستثناة من الإنشائية ، وقيل الصلة جملة الجواب وهي خبرية وجملة القسم وإن كانت إنشائية فلم تذكر لذاتها بل لتقوية ما بعدها وتأكيده ، ويستثنى من الخبرية التعجيبة بناء على أنها منها فلا توصل بها لأنه عرض فيها معنى يناقض الصلة ، لأن التعجب إنما يكون فيما خفى سببه ففيه إبهام مناف لما يقصد بالصلة من التبيين والتوضيح ( قوله وهي المحتملة الخ ) مر في بحث الكلام ما يتعلق به ( قوله فيحسن لإبهامها ) لا يخفى أن المبهمة ضد المفصلة والجهولة ضد المعهودة فاستثناء المبهمة من المعهودة ليس على ما ينبغي إذ المبهمة معلومة للمخاطب على الإجمال ولو من الكلام الذي قبل الموصول ، فالوجه أن يقول معهودا مفصلة إلا في مقام الخ .

فإن قيل : الموصول معرفة معهودة للمخاطب باعتبار الصلة فلا إبهام .  
قانا : ذاك بالنظر إلى أصل الوضع لسن قد يعدل عنه كما في المعرف بلام العهد الذهني . قيل : ووردت أيضا غير معهودة في غير ذلك كقوله تعالى - واتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة - وكون النار توقد بالناس والحجارة غير معلوم عندهم . وقد يجاب باحتمال أنه تقدم لهم سماع بذلك من أهل الكتاب أو من النبي صلى الله عليه وسلم أو سمعوه قبل هذه الآية من آية التحريم لاحتمال تقدم نزول آية التحريم وإن كانت سورة مدنية لا لأنها مكية كما يقتضيه قول الزمخشري في توجيه تعريف النار في سورة البقرة ، وتسكيرها في سورة التحريم أن الآية في سورة التحريم نزلت أولا بمكة فعرفوا منها نارا موصوفة بهذه الصفة ثم جاءت في سورة البقرة مشارا بها إلى ما عرفوه انتهى : فقد اعترضه الجلال البلقيني بأنه يلزم عليه أن تكون سورة التحريم مكية ، وليس كذلك لأنها مدنية والبقرة مدنية . قال : والعجب أن أبا حيان تبع الزمخشري في سورة البقرة مع جزمه في سورة التحريم بأنها مدنية ولم يستثن منها الآية المذكورة ولا يقدم على الاستثناء إلا بنقل ، ويدل على أنها أيضا مدنية نزولها في شرب العسل عند زينب بنت جحش ، وتظاهر عائشة وحفصة على الكلام الذي قالاه كما ثبت في الصحيحين عن عائشة أيضا فلم تنزل فيه الآية ، ولا معارضة بينه وبين القصة الأولى خلافا للنووى في شرح مسلم لأن القصة متعددة والأولى نزلت فيها السورة والثانية لم ينزل فيها شيء ، ولذا ثنى الضمير في - إن تنوبا - وإن تظاهرا - ( قوله فلا يقال جاء الذي لسنه الخ ) ولا جاء الذي حتى أبوه قائم لأن فيه استعمال حتى من غير تقدم مغيا وقس عليه ما أشبهه ( قوله غالبا ) من غير الغالب ما أشار إليه بقوله وقد يخلفه الظاهر ، وبقوله أجاز

( طبق الموصول ) أى مطابق له فى الأفراد والتذكير وفروعهما ليربطها به ، وهذا الضمير يسمى ( عائدا ) لعوده إلى الموصول ، وقد يخلفه الظاهر فيقوم مقامه كقوله : « سعاد التى أضناك حب سعادا . أى حبها ، وأجاز ابن الصائغ خلو الصفة منه إذا عطف عايبا بالفاء جملة مشتملة عايبه نحو : الذى يقوم أنخوك فيغضب هو زيد لحصول الارتباط بالفاء وصيرورتهما جملة واحدة ، ولا بد للموصول من الصلة ومن تأخرها عنه لأنها من كماله ومنزلة منزلة جزئه المتأخر ولهذا سمي ناقصا ، ولا يجوز الفصل بينها وبينه بفواصل ،

ابن الصائغ ( قوله طبق الموصول ) المراد بالمطابقة ما يشمل مطابقة اللفظ والمعنى حيث يجوز الأمران أو بتعين أحدهما على ما يأتى ( قوله ليربطها بالموصول ) لأن ما تضمنته الصلة من الحكم متعلق بالموصول هو أو سببه أو محكوم به هو أو سببه فلا بد من ذكر نائب الموصول فى الصلة ليتعلق الحكم بالموصول بسبب تعلق نائبه وذلك النائب هو الضمير ، ولو لم يذكر فى الصلة لبنى الحكم أجنبيا لأن الجملة مستقلة بنفسها ( قوله وقد يخلفه الظاهر ) ليس هذا تكرارا مع قوله أول الباب أو خلفه فإن المراد بخالف العائد هو الاسم الظاهر إذ لم يستند من ذلك قلة وجود الخلف ( قوله سعاد الخ ) صدر بيت عجزه . « وإعراضها عنك استمر وزادا » ومثله : وأنت الذى فى رحمة الله أطمع . قال بعضهم : وسبويه لا يميز هذا فى خبر المبتدأ فأحرى أن لا يميزه فى الصلة ( قوله ولا بد للموصول من الصلة ) أى ملفوظة أو منوية بدليل قوله ويجوز حذفها الخ ، وإنما افتقر الموصول إليها ليتعرف بالعهد الذى فيها كما مر ( قوله ومن تأخرها عنه الخ ) فلا يجوز تقدمها ولا شئ من أجزائها على الموصول لأن الموصول كصدر الكلمة والصلة كمعجزها فحقيق أن يتصلا ولا تتقدم الصلة ولا شئ يتعلق بها . وأما - وكانوا فيه من الزاهدين - لى لعملكم من الفائلين - لى لكما لمن الناصحين - وأنا على ذلكم من الزاهدين - فحرف الجر فى ذلك وأمثاله متعلق بمحذوف تدل عليه الصلة ، والتقدير مثلا زاهدين فيه مع الزاهدين لا أعنى من الزاهدين كما يقول المبرد لأن أعنى لا تتعدى بحرف الجر ، وهل من الزاهدين صفة زاهدين مؤكدة كما تقول عالم من العلماء ، أو صفة مبينة : أى زاهدين بلغ بهم الزهد إلى أن يعدوا فى الزاهدين لأن الزاهد قد لا يكون عريضا فى الزهد بحيث يعد فى الزاهدين إذا عدوا ، أو يكون خبرا ثانيا كل محتمل . وذهب ابن الحاجب فى الأمالى إلى أن الظرف فى ذلك كله متعلق بنفس الصلة لأن ألسا كانت صورتها صورة الحرف المنزل جزءا من الكلمة صارت كغيرها من الأجزاء التى لا يمنع التقديم فيها ، ولهذا فارقت غيرها بجعل صلتها الوصف الصريح لتكون معه كالاسم الواحد ( قوله ولهذا سمي ناقصا ) أى لأجل أن الصلة من كماله الخ ( قوله ولا يجوز الفصل بينها وبينه بفواصل ) وكذا بينه وبين محمولها وبين بعض الصلة وبعض ، والمراد فاصل أجنبى ومنه تابع الموصول وما استثنى منه بخلاف غيره كعمول الصلة فيجوز الفصل به نحو : الذى إياه ضربت ، ومثله بالجملة المعترضة كقوله : ذاك الذى وأبيك يعرف مالكا : لأنها تفيد الكلام تقوية بليست كالأجنبى الصرف ، وشذ الفصل بالأجنبى كقولهم :

وأبغض من وصفت إلى فيه لسانى معشر عنهم أذود

فإلى متعلق بأبغض وقد فصل به بين الصلة ومعمولها وهما لسانى وفيه وهو أجنبى من وصفت الذى هو صلة وما عملت فيه اتعلقه بالمضاف إلى الموصول وهو أبغض والأصل تأخيرها بعد لسانى : أى وأبغض من وصفت فيه لسانى إلى معشر ، ويستثنى من الموصول ألسا فلا تفصل من صلتها ولا بغير الأجنبى كالمعمول كالموصول

ويجوز حذفها كالموصول إن دل عليها دليل كقوله :  
نحن الألى فاجمع جموعك ثم وجههم إلينا  
أى نحن الألى عرفوا بالشجاعة :

[ تنبيه ] اعلم أن الموصول إن طابق لفظه معناه وجب مطابقة العائد له لفظا ومعنى ، وإن خالف لفظه معناه بأن كان مفرد اللفظ مذكرا وأريد به غير ذلك كمن وماجاز في العائد وجهان : أحدهما وهو الأكثر مراعاة اللفظ نحو - ومنهم من يستمع إليك - والثاني مراعاة المعنى نحو - ومنهم من يستمعون إليك - الم يحصل من مطابقة اللفظ لبس نحو : أعط من سألتك ولا يقال من سألك ،

الحرفى ( قوله ويجوز حذفها الخ ) عبارة التسهيل : وقد يحذف ما علم من موصول غير الألف واللام ومن صلة غيرهما انتهت ؛ وفيها استثناء بالألف واللام من الموصول وصاتهما من الصلة واشتراط الدليل لحذف الموصول كالصلة ، وعبرة الشارح لا تفيد هذين الأمرين ، ثم إن هذا مذهب الكوفيين والبغداديين والأنخضس ومذهب البصريين المنع وما ورد بخصوص بالشعر ، وأما قوله تعالى - آمنا بالذى أنزل إلينا وأنزل إليكم - فأنزل إليكم معطوف على الصلة المتقدمة والموصول واحد ، ولا يكون المنزل كتابا واحدا لأن المراد كل مكتوب والألف واللام في الكتاب للجنس لا للعهد :

هذا ، ومراده بالجواز مقابل الامتناع فيصدق بالوجوب فقد القزم حذف الصلة مع التثنية معطوفا عليها التى إذا قصد اللواهى ليفيد حذفها أن الداهيتين الصغيرة والكبيرة وصلتا إلى حد لا يمكن شرحه فلذا تركنا على إبهامهما بغير صلة مبينة ( قوله جاز في العائد وجهان ) يستثنى منه أل فيأزم في ضميرها اعتبار المعنى كما فى الجامع كالضارب والضاربان والضاربون لأنهم لما نزلوا صلتهما منزلة الموصول فى الإعراب نزاوها منزلة فى المعنى ، والمراد بالعائد ما يعود إلى الموصول المذكور سواء كان هو العائد اصطلاحا أو كان غيره ولا يختص هذا الحكم بالموصول بل كل شئ عله لفظ ، ومعنى متخالفان يجوز رعاية لفظه ورعاية معناه نحو : كم وكأى ومن وما الشرطيتين ؛ واعلم أنه قد يجتمع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى : قال فى الجامع : فتقديم مراعاة اللفظ نحو - بلى من أسلم وجهه - الآية أولى من تأخيرها نحو :

لأنت الهلالى الذى كنت مرة سمعنا به انتهى .

أى فراعى معنى الذى فقال أنت بالخطاب ثم لفظه فقال به بالغيبة ، وفى التثنية بالبيت نظر لأنه ليس موصولا مشتركاً كما هو موضوع المسألة فالأولى التمثيل بنحو قوله تعالى - ومن الناس من يشترى هو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم ويتخذها هزوا أولئك لهم عذاب مهين وإذا تتلى عليه آياتنا - وبه يعلم ما فى قول العلم القرافى ، ولم يجزى فى القرآن البداءة بالحمل على المعنى إلا فى موضع واحد وهو قوله تعالى وقالوا ما فى بطون هذه الأنعام خالصة للذكورنا ومحرم على أزواجنا - فأنت خالصة حملا على معنى ما ثم راعى اللفظ فذكر وقال محرم انتهى .

وقد يقال كلام القرافى فيما إذا لم يكن إلا مراعاة لفظ ومعنى مرة واحدة ، وهنا روعى اللفظ مرة أو لافى يشترى ثم المعنى فى أولئك ثم اللفظ فى عليه فى الحقيقة المتقدم مراعاة اللفظ تأمل . وفى التسهيل ما يدل لذلك وعبارته ويعتبر المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيرا وقد يعتبر اللفظ بعد ذلك ، وفى شرحه للدمامينى والرضى ما يندبى مراجعته ( قوله ولا يقال من سأل ) إذ لو لم تلحق علامة التأنيث مع إرادة المؤنث حصل الإلباس بالمذكر . فإن قيل الإلباس



أو قبح نحو : من هي حمراء أمك ، فيجب حينئذ مراعاة المعنى ، ومالم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته كقوله :  
ولأن من النسوان من هي روضة تهيج الرياض نحوها وتصوح  
والغالب في العائد المشتمة عليه الصلة ذكره في اللفظ ( وقد يحذف ) رفوها ومنصوبا ومجرورا :  
فالرفوع إن كان فاعلا أو نائبها عنه أو خبرا مبتدأ أو ناسخا أو اسماء لم يحذف ، وإن كان مبتدأ جاز  
حذفه إن أخبر عنه بمفرد

بالمفرد موجود لو قيل فيما سلف يستمع فهلا روعي دفعه ، أجيب بأن في الآية ما يدل على المراد كما يظهر بالنأمل  
في سياقها فلا لبس ( قوله أو قبح نحو : من هي الخ ) لأنه لو قيل من هي أحر أمك أو من هو حمراء أمك لزم  
الإخبار في جملة الصلة بالمذكر عن المؤنث وبالعكس ، ولو قيل من هو أحر أمك لزم تخالف الموصول وخبره  
لأن الصلة والموصول كشئ واحد فكأنك حينئذ أخبرت عن موصول مذكر بمؤنث ، وظاهر إطلاقه أنه لا فرق  
في الوصف الواقع خبرا في جملة الصلة بين أن يكون مما لا يستوى فيه المذكر والمؤنث أو مما يستوى :  
وأجاز ابن السراج رعاية اللفظ إذا كان مما يستوى فيه المذكر والمؤنث نحو : من هو محسن أمك ، لأن محسنا  
شبيه بموضع ونحوه من الصفات الجارية على الإناث بلفظ خال من العلامة ، وهو مردود بأنه قريب في القبح من  
قولنا هي أحر أمك ، نعم قال في التسهيل إن حذف هي سهل التذكير فتقول من محسن أمك إذ ليس فيها من القبح  
ما في الذي قبلها : قال بعضهم : وينبغي أن يجوز عنده من هي ظريف ومن هي كريم أمك لشبهه ظريف وكريم  
بجريح بل يلزمه أن يجوز من هي أحر لشبهه بمن هو أفضل لكنه منعها

واعلم أن المصنف في الجامع ذكر هذه المسألة في قاعدة اجتماع الحملين وجعلها مستثناة من جواز اجتماعهما  
وضم إليها مسألة أخرى ، وأشار لصحة كلام ابن السراج فقال : ويمنع أي من جواز اجتماع الحملين ما أدى إلى  
مخالفة الخبر الفعلي للمخبر عنه نحو : من كان يقومان أخواك بخلاف إلا من كان هودا أو إلى إيقاع مالا يؤنث  
بالتاء من وصف خاص بالمذكر على المؤنث أو بالعكس نحو : من كانت حمراء وشيخا جاريتك ، ومن كان حمراء  
أو عجوزا أمتك انتهى ( قوله سابق ) أي سابق على الضمير سواء سبق على الموصول كما في البيت أولا كقوله  
تعالى - ومن يفتن منكن لله ورسوله وتعمل صالحا - فيمن أنت تعمل ، وإنما اختير مراعاة المعنى حينئذ لما  
حصل من الاعتضاد الذي قوى جانبه ، ولكن لم ينشأ عن ترك مراعاته محلور فلم ينته إلى رتبة الوجوب ( قوله  
كقوله وإن من النسوان الخ ) فإن قوله من النسوان عاضد للمعنى التأنيث في هي ، ويقال هاج النبت ببس وكذا  
نصوح ( قوله إن كان فاعلا الخ ) ولا يجوز الحذف في نحو : جاء اللذان قاما أو ضربا ببناء ضربا للمفعول ،  
ولا في نحو : جاء الذي القائم هو ، ولا في نحو : جاء الذي إن عمرا هو ، ولا في نحو : جاء الذي ما هو منطلقا  
ولا في نحو : جاء اللذان كانا منطلقين ، لأن الفاعل ونائبه لا يحذفان وكون الضمير خبرا مبتدأ قليل فلا يكون  
في الكلام دليل على أن خبر المبتدأ هو المحذوف بل يحمل على أن المحذوف هو المبتدأ أكثر وقوعه ضميرا ،  
وحكم خبر الناسخ حكم خبر المبتدأ واسم الناسخ كالفاعل كذا قالوا برمتهم

قال شيخنا العلامة : أنت خير بأن الفاعل يحذف في مسائل فينبغي تقييد عدم حذف عائد الموصول إذا كان  
فاعلا بغيرها أخذنا من التعليل ، وإن اقتضى إطلاقهم خلافه فيجوز جاء الذي ضرب زيدا حسن على أنه مصدر  
مضاف إلى المفعول : أي الذي ضربه زيدا حسن فضرب مبتدأ مضاف إلى الفاعل وهو الهاء العائدة على الموصول  
وزيدا مفعول وحسن خبر فليحذر ( قوله إن أخبر عنه بمفرد ) اخترز به عن نحو : جاء الذي هو يقوم أو هو

ولم يكن بعد نفي ولا أداة حصر ولا معطوفا على غيره ولا معطوفا عليه غيره ( نحو ) - لنفزعن من كل شيعة ( أيهم أشد ) - أي الذي هو أشد ، ولا فرق في جواز حذف المرفوع بين صلة أي وغيرها لكن لا يكثر الحذف في صلة غيرها إلا إذا طالت الصلة نحو - وهو الذي في السماء إله - وإلا فالحذف قليل شاذ إلا في قولهم : لاسيما زيد بالرفع فإنه مقيس غير شاذ تنزيلا للاسيما منزلة إلا الاستثنائية .  
والمنصوب إن كان منفصلا لم يجز حذفه

في الدار أو هو عندك ، فلا يجوز حذف الضمير مع إرادته لأن الخبر غير مفرد صالح لكونه صلة تامة فلم يكن فيما أبقي دليل ما أتى ، وقضية ذلك جواز الحذف إذا كان الخبر جملة لاتصاله لأن تكون صلة لعدم العائد وبه صرح بعضهم ( قوله ولم يكن بعد نفي الخ ) احترز به عن نحو : جاء الذي ماهو مسافر ، والذي ما قائم إلا هو ، والذي إنما في الدار هو ، والذي زيد وهو منطلقان ، والذي هو وزيد منطلقان ، لأن حذفه وحده في الأول من هذين يؤدي إلى بقاء العاطف بدون معطوف وهو قبيح ، ومع العاطف فيه صورة الإخبار عن مفرد بمثنى ، وحذفه في الثاني يؤدي إلى وقوع حرف العطف صدرا ، ويشترط أيضا أن لا يكون بعد لولا نحو : جاء الذي لولا هو لقمتم ، لأن الخبر بعد لولا محذوف فلو حذف المبتدأ وقع الإيجاف ( قوله إلا إن طالت الصلة ) إما بمعمول الخبر أو بغيره سواء تقدم المعمول على الخبر كالأية أو تأخر نحو : ما أنا بالذي قاتل لك سوءا ، وإنما لم يشترطوا الطول في صلة أي لأن ملازمتها للإضافة لفظا ومعنى قائم مقام الطول ( قوله - وهو الذي في السماء إله - ) أي لطول الصلة بالعطف وبالمعمول ، وإنما احتج إلى الاضمار في الآية لأن المرفوع إن قدر فاعلا بالظرف فلا ضمير أثبتة أو مبتدأ ففي الظرف ضمير للمبتدأ لا للموصول .

قال في الباب الثامن من المغني : ولا يحسن تقدير للظرف صلة وإله بدل من الضمير المستتر فيه والتقدير وفي الأرض إله كذلك لتضمنه الإبدال من ضمير العائد مرتين وفيه بعد حتى قيل بامتناعه ولأن الحمل على الوجه البعيد ينبغي أن يكون سببه التخلص من محذور فأما أن يكون هو موقعا فيما يحوج إلى تأويلين فلا ، ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون وفي الأرض إله مبتدأ وخبر لثلا يلزم فساد المعنى إن استؤنف. وخاو الصفة من عائد إن عطف ( قوله قليل شاذ ) لو اقتصر على قوله شاذ كفي ، وعبارة الجامع ونحو - مثلا ما بعوضة - شاذ انتهت : ومن ذلك قراءة يحيى بن معمر - تماما على الذي أحسن - بضم النون أي على الذي هو أحسن دين وأرضاه وقيل الآية بما طالت فيسه الصلة : أي على الذي أحسن من غيره ( قوله لاسيما زيد بالرفع ) أي بناء على أن ما موصولة لا نكرة موصوفة ، والأصل لا مثل الذي هو زيد لا لا مثل شيء هو زيد ( قوله إن كان منفصلا لم يجز حذفه ) لأن المنفصل قائم بنفسه فجرى مجرى الظاهر وأيضا لو حذف فانت فائدة الانفصال من الدلالة على الاختصاص والاهتمام . قال في التصريح : وإنما حذف منفصلا من قوله تعالى - وما رزقناهم ينفقون - والأصل رزقناهم إياه لأن تقديره منفصلا يلزم منه اتصال الضميرين المتحدى الرتبة في ضمير الغيبة وهو قليل اه .

وأنت خير بأن هذا إنما يصلح حكمه لتقديره منفصلا لا لحذفه إلا أن يقال إن مراده هذا المنفصل في قوة المتصل لأن المقام للاتصال وإنما عدل عنه خيفة ما ذكر وهو أمر لفظي فليتأمل . وهذا ينبغي على مسألة هي أن المنفصل هل يمتنع حذفه مطلقا أو إن كان لغرض معنوي كالحصر في قولك جاء الذي لم أضرب إلا إياه ، والخصوص كقولك جاء الذي إياه لم أضرب ، لأن حذف الأولى يستلزم حذف إلا فيتوهم نفي الفعل عن المذكور والمراد نفيه عن غيره ، والثاني مفقوت للاختصاص لأنه عند الحذف يتبادر الذهن إلى تقديره مؤخرًا ظاهر

أو متصلاً متعينا للربط وناصبه فعل تام أو وصف غير صلة أل العائد عليها المنصوب جاز حذفه نحو (— وما عملت أيديهم —) أي عملته كما قرئ به وقوله : ما الله وليك فضل فاحمدنه به أي الذي الله موليكه فضل ، وأما قوله : ما المستفز الهوى محمود عاقبة فشاذ وحذف منصوب الفعل كثير والوصف قليل جدا وإن اشتركا ،

التعليل الأول الأول وهو ظاهر إطلاق التسهيل وشروحه والأوضح ، وظاهر التعليل الثاني الثاني وبه صرح في الجامع فقال : وهو إما متصل أو منفصل لغرض لفظي نحو — فاكهين بما أتاهم ربهم — انتهى : أي بالذي أتاهاهم إياه ولا يقدر إياهموه لما قال في التصريح فالفصل في ذلك لدفع تنافر اللفظ وقبحه : وصرح الرضى بأن الممتنع حذفه هو المنفصل بالإلا فقط ( قوله متعينا للربط ) كذا ذكره ابن عصفور وغيره وهو احتراز عن نحو : الذي ضربته في داره زيد فلا يجوز حذف الضمير المنصوب إذ يستغنى عنه بالخبر ولا يدرى حينئذ أزيد المضروب أم غيره ، وبذلك علم أن محل الامتناع إذا أريد حذفه مع ملاحظة كونه رابطا لتوقف المقصود بالكلام على ذلك فاندفع ما لبعضهم في المقام . وقول المصنف في الحواشي وفيه نظر فإنه متى كان العائد أحدهما لا يعينه لا يسمى منصوبا ومجرورا انتهى . ووجه دفعه أن صلاحية المجرور للربط بحسب الظاهر لا يتنافى تعيين المنصوب باعتبار ما قصد من الكلام ( قوله وناصبه فعل تام أو وصف ) لأن الضمير حينئذ فضلة وخرج بالتام الناقص نحو : جاء الذي ليسه زيدا وكأنه زيدا ، وينبغي اعتبار التام في الوصف ، وخرج بالفعل والوصف ما ناصبه حرف فلا يحذف لعدم فضيلته ولعدم استقلال الحرف بدونه إن لم يحذف معه وعدم ما يدل عليه إن حذف معه ، ولا يشكل على ذلك تجويزهم في — أين شركائي الذين كنتم تزعمون — أن يكون التقدير تزعمون أنهم شركاء لأن الذي اعتمد بالحذف المعمول المشتعل على الضمير ولم يعتمد الضمير بالحذف ، ورب شيء يجوز تبعا ولا يجوز مستقلا كحذف الفاعل تبعا للفعل في نحو : زيدا ضربته .

هذا ، ولقائل أن يقول محل ما ذكر من الشروط إذا لم يكن العائد بعض معمول الصلة وإلا جاز حذفه مطلقا بلا شرط نحو : أين الرجل الذي قلت إنه تريد ، قلت إنه يأتي أو نحوه نص عليه ابن مالك . وزاد بعضهم لجواز حذف المنصوب شروطا منها أن يكون غير متبوع فلا يجوز الحذف في نحو : جاء الذي ضربته نفسه أو وزيدا ( قوله غير صلة أل العائد عليها ) نحو : جاءني الضارب به زيد فلا يجوز حذفه لخفاء موصوئيتها والضمير أحد الدلائل عليها ، واحتراز بقوله العائد إليها عما لو عاد لموصول قبلها نحو : جاء الذي أنا الضارب به فإن العائد المنصوب ليس عائدا لأل بل للذي فلا يمتنع حذفه ، والعائد لأل الضمير المستتر في الوصف ( قوله المنصوب ) لا حاجة إليه لأنه موضوع المسألة ( قوله ما عملت أيديهم ) مثال لما ناصبه فعل ( قوله ما الله موليك الخ ) مثال لما ناصبه وصف غير صلة أل وهو صدر بيت عجزه : فما لدى غيره نفع ولا ضرر \* فما موصول اسمي مبتدأ خبره فضل والله موليك صلة ما والعائد محذوف ( قوله وأما قوله ما المستفز الخ ) جواب عما يقال إن في هذا البيت حذف العائد المنصوب بوصف هو صلة ، وتقرير الجواب أن البيت شاذ فلا يرد نقضا ، وعجز البيت : ولو أتيت له صفو بلا كدر \* والمستفز بمعنى المستخف اسم ما إن قدرت حجازية وخبرها المحمود وأتبع بمعنى قدر ، والمعنى ليس الذي استخفه الهوى محمود عاقبه ولو قدر له صفو خالص من الكدر : قال الحفيد : ويمكن أن يقال لا حذف في البيت بأن يقال في مستفز ضمير مستتر فاعل به والهوى مفعول ، والمستفز بمعنى المختبر ( قوله كثيرا ) لأن الأصل في العمل للفعل فكثير تصرفهم في معموله بالحذف

في الجواز وليس بما تساويين في الحذف كما توهمه عبارة الألفية .  
والجورور نوغان : مجرور بالمضاف ومجرور بالحرف ، فالأول يجوز حذفه إن كان المضاف وصفا عاما ليس  
اسم مفعول نحو ( فاقض ما أنت قاض ) أى ما أنت قاضيه ، وقوله :

لعمرك ما تدرى الطوارق بالخصى ولا زاجرات الطير ما الله صانع

والثاني يجوز حذفه أيضا إن تعين للربط وكان الموصول أو المضاف للموصول أو الموصوف بالموصول مجرورا  
بمثل ما جر به العائد معنى ومتعلقا ، ولم يكن العائد محصورا ولا نائبا عن الفاعل ولا موقعا حذفه في لبس نحو

( قوله كما توهمه عبارة الألفية ) توهم أيضا التسوية بين الوصف الذى هو غير صلة لآل والذى هو صلة مع أن منصوب  
صلة آل لا يحذف ، وما ذكره الشارح من قلة حذفه المنصوب بغير صلة آل هو ما فى الأوضح ، وكلام شيخ  
الاسلام زكريا والسيوطى صريح فى تسليم كثرة حذفه ( قوله وصفا عاما ) أى ناصبا للعائد تقديرا بأن توجد  
فيه شروط العمل لأن إضافته حينئذ كلا إضافة فالضمير فى محل نصب فهو مثل المنصوب فى المعنى ( قوله ليس  
اسم مفعول ) لو قال بدله وليس نائبا عن الفاعل كما عبر فى المختار كان أولى لأن الوصف قد يكون اسم مفعول  
بما يتعدى إلى اثنين أو ثلاثة ، ولا يكون المضاف إليه نائبا عن الفاعل فلا يمنع حذفه ( قوله فاقض ما أنت قاض )  
أى ما أنت قاضيه يجوز عند الرضى أن يكون الأصل قاض إياه لأنه إنمسا يمنع حذف المنفصل الواقع بعد  
إلا ، وقولهم متى تاتى الاتصال لا يعدل عنه إلى الانفصال محمول على الاستعمال بالفعل لا التقدير :

قال المصنف فى الحواشى : وما هذه يحتمل أن تكون مصدرية : أى اقض قضاءك أو مدة قضائك بدليل  
إنما تقضى هذه الحياة الدنيا ( قوله ما الله صانع ) أى ما الله صانعه ( قوله إن تعين للربط ) لأنه لا بد بعد حذف  
المجرور من حذف الجار أيضا إذ لا يبقى حرف جر بلا مجرور فينبغى أن يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره  
وربما حذف وإن لم يتعين نحو : الذى مررت زيد : أى مررت به وإن احتمل مررت له أو معه ؛ ومذهب  
الكسائى فى مثله التدرىج فى الحذف ، وهو أن يحذف حرف الجر أولا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير  
منصوبا فيصبح حذفه ؛ ومذهب سيبويه والأخفش حذفهما معا إذ ليس حذف حرف الجر قياسا فى كل موضع ،  
والجوز له هنا استطالة الصلة ومع هذا يجوز فلا بأس بحذفها مع المجرور بها ( قوله وكان الموصول الخ ) ستأتى  
أمثلها على الترتيب .

واعلم أن هذه شروط للحذف القياسى فلا يرد على ما قالوه نحو - ذلك الذى يبشر الله عباده - حيث  
حذف الضمير المجرور مع انتفاء جر الموصول لأن الحذف فيه جائز غير قياسى ، وإنما كان جائزا لأن الحرف  
متعين والحرف إذا كان متعينا جاز الحذف سماعا لا قياسا كما قاله ابن مالك ، ونازعه أبو حيان بأنهم إنما ذكروا  
ذلك فى الخبر لا الصلة فلا يذهب إليه إلا بسماع ولا ينبغى القياس . وذهب يونس ومن تبعه إلى أن الذى فى الآية  
موصول حرفى ولا حذف ؛ وإنما كان حذفه عند الشروط المذكورة قياسا لأن الضمير عبارة عن الموصول والجار  
لهما من جهة المعنى واحد فإذا حذف الجار مع المجرور كان فى الكلام ما يدل عليهما ، وما كأنه يسدل عنهما  
( قوله أو المضاف للموصول ) أى لأن المضاف والمضاف إليه كالثبى الواحد ، ويحتمل أن المضاف للموصوف  
بالموصول كذلك نحو : مررت بسلام الرجل الذى مررت به ( قوله أو الموصوف بالموصول ) إنما أقيم الموصوف  
بالموصول مقامه لأنه نفسه فى المعنى ( قوله معنى ) أى سواء ثنائلا لفظا أولا ، وقوله ومتعلقا أى لفظا ومعنى  
أو معنى فقط نحو قوله تعالى - فاصدع بما تؤمر - وهو يصدق على نحو قولك : أنا أشرب بالماء الذى شربت  
منه ، فإن كلا من الباء ومن للتبعيض فهما متماثلان معنى ومتعلقان وإن اختلف لفظهما هـ

( - ويشرب مما تشربون - ) أى منه وقوله :

لا تركنن إلى الأمر الذى ركنت أبناء يعصر حين اضطرها القدر

أى ركنت إليه ، وقولك مررت بغلام الذى مررت : أى به ، فإن لم يتعين العائد للربط كمررت بالذى مررت به فى داره ، أو جرا معا بغير حرف كجاء غلام الذى أنت غلامه ، أو لم يجر الموصول أصلا كجاء الذى مررت به ، أو جر بحرف مماثل لما جر به العائد لفظا لا معنى كمررت بالذى مررت به لأن أحد الحرفين للسببية ، أو لفظا ومعنى لا متعلقا كمررت بالذى مررت به ، أو كان محصورا كمررت بالذى مامررت إلا به ، أو نائبا عن الفاعل كمررت بالذى مر به ، أو حذفه ملبسا كرجبت فيما رجبت فيه لم يجز الحذف فى الصور كلها :

واعلم أن هذه الشروط التى ذكرناها لصحة جواز حذف العائد من حيث هو لم يصرح بها ولعله إنما تركها لإحالة على الأمثلة فإنها جامعة للشروط . وصلة غير أل إما جملة كما مر ( أو ظرف أو جار ومجرور تامان ) أى تتم بهما الفائدة كجاء الذى عندك أو فى الدار فلا يوصل بما لا يكون كذلك وكلاهما إذا وقعا صلتين ( متعلقان

وقال المرادى : وإن تمانلا معنى واختلفا لفظا لم يحذف فاشتراط المثلية فى اللفظ ، وكأن الشارح لم يعتبره لأن ظاهر كلامهم يخالفه كيف وقد مثلوا بمثل : فيج لان منها بالذى أنت بائع \* ومثل فى الألفية بمر بالذى مررت ، وجوزوا فى الأول أن يكون مبنيا للفاعل وأن يكون مبنيا للمفعول ( قوله أى منه ) ولا يقدر تشربونه إذ الذى يستقر مشروبا لم لا يشربه أحد ( قوله لا تركنن الخ ) قائله كعب بن زهير ، والأمر الفرار من القتل ويعصر بمهمات بوزن ينصر لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل وهو أبو قبيلة من باهلة ( قوله بالذى مررت به ) التثنية به أولى من التثنية بمر " ليكون اختلاف الجار معنى مستقلا يمنع الحذف فإنه فى مر ممتنع لذلك ، ولأن المجرور نائب عن الفاعل والغرض عدم تداخل أمثلة المنع ( قوله لأن أحد الحرفين للسببية ) أى والآخر للإلصاق ( قوله أو كان محصورا ) لأن حذفه حينئذ يفسد المعنى ( قوله أو نائبا عن الفاعل ) لأن نائب الفاعل لا يحذف مع أن نائب الفاعل فى المثال المذكور إنما هو الجار والمجرور ( قوله أو حذفه ملبسا كرجبت الخ ) فإنه لو حذف لتبادر إلى الذهن أن المحذوف عنه ( قوله لم يجر الحذف ) أجاز ابن مالك فى السكافية حذف العائد المجرور بحرف جر مثله عائد على الموصول بعد الصلة كقوله :

لو أن ما عاجلت لين فؤادها فقسا استلين به للان الجندل

أى عاجلت به ، وذكر غيره أنه ضرورة ( قوله من حيث هو ) أى لامن حيث كونه مجرورا أى سواء كان مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا ( قوله فإنها جامعة للشروط ) فيه أن من جملة شروط حذف المنصوب أن يكون ناصبه فعلا أو وصفا ، والمجرور أن يكون الموصول أو المضاف إلى الموصول أو الموصوف مجرورا بمثل ما جربه العائدة واعتذر بعضهم عن تركها بأنه إنما يلزم أن يذكرها من الشروط ما هو خاص بهذا الباب ، وقد علم أن كل ما وقع فى لبس امتنع حذفه وأن نائب الفاعل كالفاعل فى أحكامه ، ومنها امتناع حذفه وأن الفضلة إذا حصرت امتنع حذفها ( قوله أى تتم بهما الفائدة ) أى بدون ملاحظة المتعلق وإلا فنحو : جاء الذى بك وجاء الذى أمس من أمثلة غير التامين تتم به الفائدة إذا لوحظ أن التقدير حصل بك واستقر أمس :

وقال أبو حيان : ضابط النمام أن يكون تعلقهما بالسكون العام يحصل به فائدة نحو : زيد فى الدار وزيد عندك ( قوله بما لا يكون كذلك ) أى تاما فلا يقال مررت بالذى اليوم ولا بالذى فى مكان ، لأن الصلة أتى بها ليحصل للمخاطب العلم بها المنزل للإيهام حتى يحصل له البيان ، ولا يقع البيان بهما إلا إذا كانا ناقصين

بإستقر) وشبهه بما هو فعل حال كونه (محدوفا) وجوبا لا بمستقر ولا شبهه مما هو اسم لإفراده ، وهما في اصطلاح النحاة كالفقير والمسكين في اصطلاح الفقهاء إذا أطلق أحدهما شمل الآخر وإذا ذكر أحدهما فكل معنى ، ولذلك نظائر منها الإيمان والإسلام والمشرق والكافر .  
( ثم ) الخامس من المعارف :

#### [ ذو الأداة ] أى أداة التعريف

( وهى أل ) بجملة التعريف ( عند الخليل وسيبويه ) لكن الخليل انهمزة عنده أصلية فهى همزة قطع كهزمة أم وإن حذف في الوصل لكثرة الاستعمال ، وسيبويه يخالفه في أصالة الهمزة فهى عنده همزة وصل زائدة لكنها معتد بها في الوضع هذا ما حكاه ابن مالك في شرح التسهيل من الخلاف بينهما ، ووافق فيه الخليل فيما ذهب إليه واستدل على صحته بوجوه ذكرها فيه وأطال في تقريرها ،

( قوله وشبهه ) من حصل وثبت ونحوهما مما سموه كوننا عاما أو مطلقا بخلاف الخاص نحو قام فلا يجب حذفه بل يجب ذكره مالم يعمل مثله في الموصول نحو : نزلنا الذى البارحة ، أو في موصوف بالموصول نحو : نزلنا المنزل الذى البارحة ، وبحث بعض المتأخرين تقييد وجوب ذكر الخاص بما إذا لم يقم الدليل عليه وإلا لم يجب ذكره كما يقال اعتكف زيد في الجامع وعمر في المسجد ، فنقول بك زيد الذى في المسجد وعمر الذى في الجامع وهو قياس ما ذكره في خبر المبتدأ ( قوله محدوفا ) والعائد عليه المنتقل إلى الظرف نحو جاء الذى عندك أوفى الدار ، أو مالا بسه فاعله نحو : جاء الذى عندك أخوه والذى في الدار أبوه ( قوله لأفراده ) قال في المغنى : قال ابن يعيش وإنما لم يميز في الصلة أن يقال إن نحو : جاء الذى في الدار بتقدير مستقر على أنه خبر لمحدوف على حد قراءة بعضهم - تماما على الذى أحسن - بالرفع لقلة ذلك واطراد هذا .

قال الدماميني : ينبغى أن يعلل المنع بأن شرط الحذف من الصلة أن لا يكون الباقي صالحا للوصل به ، وهو متخلف في قولك جاء الذى في الدار ضرورة أنك إذا جعلت البحار والمجروح خبر لمحدوف كنت قد حذفته مع صلاحية الباقي للوصل به إذ البحار والمجروح يصح وقوعهما صلة فيحصل اللبس على هذا التقدير ، وهذا خبر من التعليل بقلة ذلك واطراد هذا .

#### [ المعرف باللام ]

( قوله أى أداة التعريف ) أى آلتها وأداة التعريف تنصرف إلى أل فهو في حكم المقيد فلا يقال إن هذا إطلاق في محل التقييد ( قوله وسيبويه يخالفه الخ ) حاصل قوله إن أل بجملة التعريف وأن الهمزة زائدة لا أصلية وفي صحة هذا القول من جهة المعنى نظر إذ لا معنى لأن أل بجملة التعريف إلا أنها موضوعة للتعريف ، وذلك بالضرورة مناف لكون الهمزة زائدة إلا أن يجاب بأن المنافي لوضع أل للتعريف كون الهمزة زائدة على حرف التعريف لازائدة في حرف التعريف بمعنى أنها ليست حرفا أصليا بدليل سقوطها ، ولذلك نظائر منها استعمل فإنه موضوع للطلب مع أن الهمزة والسين والتاء فيه زوائد ، ومنها لعل فإنها موضوعة للترجى مع أن لامها الأولى زائدة ، ومنها العلم الذى قارنت أل وضعه فلانها زائدة فيه ( قوله واستدل على صحته بوجوه ) قال : الصحيح عندى قول الخليل لسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للأصل وموجبة لعدم النظير : أحدها تصدير زيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف .  
الثاني : وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد ساكن ولا نظير لذلك الثالث : افتتاح حرف بهمزة وصل ولا نظير لذلك الرابع : لزوم فتح همزة الوصل بلا سبب ولا نظير لذلك : قال : واحترزنا بالزوم ونفى السبب

ونازعه أبوحيان في ذلك وردّها وأنكر أن يكون ما ذكره ابن مالك عن الخليل مذهبا له وقال : ليس في كلام الخليل ما يدل على أن الهمزة أصاية مقطوعة في الوصل كهمزة أم وأن (لا اللام وحدها) للتعريف وضعت ساكنة فاجتلبت همزة الوصل للتمكن من الابتداء بالساكن ، وفتحت لكثرة استعمالها مع اللام خلافا للأخفش وسيبويه في أحد قوليه المشهور عنه ، ورجحه ابن مالك في سبك المنظوم واختاره المصنف في حواشيه وقال : لأنه من الحسن بمكان ، وجميع ما اعترضوا به عليه مقابل بمثله أو مجاب عنه لكنه رجح في الجامع قول الخليل وهو ظاهر عبارته هنا وفي الشذور : وإنما لم تترك الهمزة وتحرك اللام على قول الأخفش لأنها إن حركت بالكسر حصل الثقل مع كثرة الاستعمال والتبست بلام الجر أو بالفتح التبست بلام الابتداء أو بالضم فلا نظير لها . وعن المبرد أن الهمز للتعريف واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام ( وتكون ) أل ( للعهد ) وهى التى عهد مصحوبها إما ذكر ( نحو - زجاجة الزجاج - ) وفائدتها التنبيه على أن مصحوبها هو الأول بعينه إذ لو جىء به منكرا لتوهم أنه غيره أو ذهنا نحو - إذهما في الغار - ( وجاء القاضى ) في قاض بينك وبين مخاطبك عهد فيه أو حضورا نحو - اليوم أكملت لكم دينكم -

من همزة أيمن في القسم فلأنها تكسر وتفتح وكسرها هو الأصل ، وفتحها لثلا ينتقل من كسرة إلى ضمة دون حاحز حصين . الخامس : أن المعروف الاستغناء بالحركة المنقولة إلى الساكن عن الهمزة ولم يفعل ذلك بلام التعريف إلا شدوذا . السادس : أنها لو كانت همزة وصل لم تقطع في قولهم : يا الله ، ولا في قولهم : أنا الله لأفعلن ( قوله ونازعه أبوحيان النخ ) وذلك لأنه اعترض الأول بلعل فإن اللام الأولى زائدة ، والثاني بأنه لا يلزم سيبويه وإنما يلزم من قال أداة التعريف اللام وحدها ، والثالث بأنه مشترك الإلزام بأن عدم النظير يلزم على مذهب الخليل لأنه لا توجد همزة قطع القزم وصلها ، والرابع أن سبب فتحها التخفيف لكثرة دورها ، والخامس بأن إقرار الهمزة وحذفها مع اللام طريقتان للعرب ليس أحدهما شاذًا وإن كان الإقرار أشهر وقراءهما ورش ، والسادس بأن في قطعها في هذين الموضعين ليس بحجة لقلة ذلك وإنما العمل بالأكثر ( قوله وضعت ساكنة النخ ) فإن قيل ما فائدة وضع اللفظ ساكنا أو ساكن الأول حتى يحتاج إلى زيادة همزة الوصل في ابتداء الكلام ، فالجواب حصول الخفة في أثناء التركيب بحذف الهمزة مع سهولة الكلام ( قوله ورجحه ابن مالك في سبك المنظوم ) وصرح فيه بمخالفة الخليل ، وهذا الكتاب جزم فيه كثيرا بخلاف ما رجحه في سائر كتبه لأنه قصد فيه تلخيص المفصل فأتى بما فيه من غير زيادة ولا تغيير ولا مخالفة في ترجيح فتنبيه لذلك ( قوله وهو ظاهر عبارته هنا ) فيه أن كلام المصنف هنا صريح في ذلك أقوله لا اللام وحدها ( قوله فلا نظير لها ) يردم في لغة من ضم الميم وقيل بحرفيتها ( قوله وتكون أل للعهد ) أى لتعريف ذى العهد : أى الشئ المعهود في كلامه حذف مضافين ( قوله التى عهد مصحوبها ) أى عهد مدلول مصحوبها : أى مسمى الاسم الذى صحبه ( قوله إما ذكر ) وذلك بتقديم ذكره صريحا كما مثل به ، أو كناية كما في قواه تعالى - وليس الذكر كالأنثى - فإن الذكر إشارة إلى ما سبق كناية في - رب إني نذرت لك ما في بطني محررا - ( قوله اتوهم أنه غيره ) لأن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى غالبا فانظر المغنى في الباب السادس ( قوله أو ذهنا ) أدرج هذا القسم أهل المعاني مع العهد الذكري تحت العهد الخارجى وجعلوا الذهني أن تكون الإشارة باللام إلى الحقيقة من حيث وجودها في ضمن بعض الأفراد ولعل هذا مراد النحاة بلام الجنس الذى ذكروا في باب النعت أنه يجوز أن ينعت بالحمل الخيرية بدليل وصفتهم له بأنه نكرة معنى لالفاظا ، ويحتمل أن تركهم له هنا لذلك أعنى كونه نكرة في المعنى والكلام في المعارف ( قوله أو حضورا ) ظاهر صنيعهم هنا أن مصحوب أل الحضورية كغيره مما عرف بأل في المرتبة الخامسة من التعريف ومقتضى ما نقله المصنف في المغنى في بحث أل في الباب الخامس في جواب إشكال تجويزهم في مررت بهذا الرجل

(أو للجنس) وهي التي لم يعهد مصحوبها أصلاً وهي ثلاثة أنواع كالتى للعهد لأنها إما أن تكون لبيان الحقيقة من حيث هي هي : أى لا باعتبار شيء ( كأهلك الناس الدينار والدرهم ) أى جنسهما ( - وجعلنا من الماء - ) أى من حقيقة الماء المعروف وقيل المني ( - كل شيء حتى - ) وهذه لا تخلفها كل لا حقيقة ولا مجازاً ( أو لاستغراق أفرادها ) وهي التي تخلفها كل حقيقة ( نحو - وخلق الإنسان - ) أى كل فرد من أفراد الإنسان ( - ضعيفاً - )

كونه نعتاً أو بياناً ، والنعت لا يكون أعرف من المنعوت والبيان لا يكون إلا بالأعرف من أن أ ل إذا جعلت للحضور فصحبوها بيان ، لأن مصحوب أ ل الحضورية أعرف من اسم الإشارة وإن كانت للجنس فصحبوها نعت فليحذر فلم أر من تعرض لذلك ( قوله أو للجنس ) أى لتعريفه ( قوله وهي التي لم يعهد مصحوبها ) أى مدلول مصحوبها أى مسمى الاسم الذى صحبته ( قوله أى لا باعتبار شيء ) تفسير لقوله من حيث هي ، ولا يخفى أنه لا يلزم من عدم اعتبار الشيء عدمه فصيح جعل بعضهم العهد الذهني باصطلاح المعاني فرداً من تعريف الحقيقة .

وتفصيل المقام أن المعرفة بلام الجنس : أى المشار به إلى الطبيعة والحقيقة قد يعتبر بواسطة القرينة وجوده إما فى ضمن بعض الأفراد كما فى العهد الذهني أو فى ضمن الكل كما فى الاستغراق فصارت الماهية مشروطة بشرط . وقد لا يعتبر الوجود فإذا أن تعتبر عدم الوجود خارجاً كما فى قولنا الإنسان نوع أولاً يعتبر الوجود والعدم أصلاً كما فى المعارف ، فإن التعريف صادق على الأفراد كلا وبعضاً ( قوله من الماء ) قيل أ ل فيه حقيقة ماصدق عليه ماء ، ولو مثل بالرجل خير من المرأة كان أظهر فإن الحقيقة لا وجود لها فى الخارج ( قوله المعروف ) أى لا من كل شيء اسمه ماء ( قوله وهذه لا تخلفها كل لا حقيقة ولا مجازاً ) نقض بنحو : ادخل السوق حيث لا عهد فى سوق خاص : أى ادخل سوقاً فإن كلا لا تخلف أ ل فيه واللام فيه ليست للحقيقة بل المراد بمدخولها فرد مبهم وستعرف جوابه .

واعلم أنه لا يصح الاستثناء من المعرفة بلام الحقيقة قطعاً لأن النظر فيه إلى الحقيقة والماهية من حيث هي لا الأفراد حتى يخرج منها فرد أو أكثر ( قوله أو لاستغراق أفرادها ) أى لتعريف الجنس الذى يراد به استغراق أفرادها فإن أريد هو فى ضمن جميعها ، والمراد بالأفراد المستغرقة فيما إذا كان مصحوبها جمعاً وهو الآحاد لا المجموع على ما فى شرح التلخيص ، واستدل له بصحة جاء فى القوم أو العلماء إلا زيدا ، وامتناع جاء فى كل جماعة من العلماء إلا زيدا على سبيل الاستثناء المتصل ، لكن فى التلويح فى بحث ألفاظ العام أنه يصح الاستثناء فى قولنا جاء القوم إلا زيدا مع أنه لا يتناول كل فرد باعتبار أن مجيء المجموع لا يتصور بدون كل فرد ، وبذلك قال السيد فى حواشى التلويح فى بحث الاستثناء . ومما يرد ذلك أنه يصح الاستثناء فى أسماء العدد فى قولنا أكلت الشاة إلا رأسها مع أن المستثنى جزء لا فرد فلا يلزم أن تبطل الجمعية ، ويكون استغراق الجميع بمعنى استغراق الفرد ( قوله حقيقة ) حال من فاعل كل .

واعلم أنه إذا أفرد مصحوب أ ل هذه فاعتبار لفظه فيما له من نعت وغيره أولى من اعتبار معناه فاعتبار اللفظ فى النعت نحو - والبحار ذى القربى والبحار الجنب - لا يصلحها إلا الأشتى الذى كذب وتولى - وقد يقال إن أ ل فى ذلك لتعريف الماهية واعتبار المعنى كأهلك الناس الدينار الأصفر والدرهم الأبيض كما مثل به بعضهم وفيه نظر إذ ليس المراد أهلك الناس كل دينار وكل درهم ولا دلالة فى قوله تعالى - أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء - على ذلك لأن الطفل يستعمل بأصل الوضع للجمع واعتبار اللفظ فى غير النعت ونحو - وخلق الإنسان ضعيفاً - أى كل إنسان فاعتبر لفظه فى الحال الواقعة منه فأفرد ؟ وأما اعتبار المعنى فيه فكقوله تعالى - يأياها



وتعرف بصحة الاستثناء من مدخولها نحو - إن الإنسان لني خسر إلا الذين آمنوا - (أو) لاستغراق (صفاته) وهي التي تخلفها كل مجازا (نحو : زيد الرجل) أي الجامع لصفات الرجال المحمودة إذ لو قيل زيد كل رجل على وجه المجاز والمبالغة لصح بمعنى أنه اجتمع فيه ما افترق في غيره من الرجال من جهة كماله ولا اعتداد بغيره لقصوره عن رتبة الكمال . واختار جواز نياتها عن الضمير المضاف إليه نحو - فإن الجنة هي المأوى - وقيدته ابن مالك بغير الصلة ، وجوز الزمخشري نياتها عن الاسم الظاهر ، وأبو شامة نياتها عن ضمير المتكلم . قال في المغنى : والمعروف من كلامهم إنما هو التمثيل بضمير الغائب . وقد تأنص من كلام المصنف أن

الإنسان إنك كادح إلى ربك - ثم قال - لتركبن - بفتح الباء على خطاب الإنسان وبالضم على خطاب الجنس فاعتبر المعنى وأنى بضمير الجمع وإن كان مصحوبها مثنى نحو : نعم الرجلان الزيدان أو مجموعا كقوله تعالى - قد أفلاح المؤمنون - لم يجز فيما له من نعت وغيره إلا اعتبار اللفظ (قوله - إلا الذين آمنوا -) قد بين الرضى أن المفرد المعروف بلام الاستغراق يعم جميع المفرد والمثنى يعم جميع المثنى فلا يستثنى من المفرد إلا المفرد ، فالمعنى أن كل إنسان لني خسر في مساعيه وصرف عمره في مطالبه لا كل واحد من الذين آمنوا (قوله أو لاستغراق صفاته) أي لتعريف الجنس الذي أريد به لاستغراق صفاته مبالغة في المدح أو الذم (قوله وهي تخلفها كل مجازا) اعترض بأنه يصدق على الاستغراق العرفي نحو جمع الأمير الصاغة فإن كلا تخلف الأداة فيه بتجوز : وليست لشمول الخصائص بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ ، وليست أل في الصاغة موصولة بل معرفة على ما مر عن السعد خلافا لما في التصريح . وأجيب بأن الاستغراق العرفي أن يراد كل فرد مما يتناول اللفظ بحسب اللغة فلم تخلف كل بالاستغراق العرفي اللام مجازا بل حقيقة ، وبأن الغرض من تفسير الشيء قد يكون تمييزه عن شيء معين فيكتفى بما يفيد الامتياز عنه ، وبأنه يجوز التعريف بالأعم عند الأدباء (قوله أي الجامع لصفات الرجال الخ) بيان لحاصل المعنى المراد لمدلول اللفظ إذ مدلوله أنت كل رجل مبالغة ثم التمييز في أنت الرجل علما ينافي أن أل لخصائص الجنس على الشمول إذ التمييز طبق المميز لإفراداً أو غيره ، والمميز إذا كان خصائص الجنس العلم والكناية وغيرهما والتمييز نوع منه فالصواب أن أل في نحوه للجنس : أي الماهية مبالغة فيه :

قال في التلخيص في تعريف المسند باللام : وقد يقصد قصر الجنس تحقيقا نحو : زيد الأمير ، أو مبالغة لكمالها فيه نحو عمرو والشجاع . وقد يقال المراد إنها لشمول خصائص الجنس باعتبار العنوان الذي عبر به عن مصحوبها وما يتعلق به (قوله - فإن الجنة هي المأوى -) وذلك أن هذه الجملة خبر - من خوف مقام ربه - فلو لم تكن أل في المأوى نائبة عن الضمير خلت الجملة الواقعة خبرا عنه عن عائذ المبتدأ (قوله بغير الصلة) فخرج نحو : زيد الذي ضربت الظهر والبطن : أي ضربت ظهره وبطنه ، وكثير لم يتعرض لذلك فلا يقوم أل عنده فيها مقام الضمير ، وأما قولهم أبوسعيد الذي رويت عن الخديري أي عنه فلا يطرده (قوله وجوز الزمخشري الخ) فإنه قال في - وعلم آدم الأسماء كلها - أي أسماء المسميات فحذف المضاف إليه لكونه معلوما مدلولاً عليه بذكر الأسماء لأن الاسم لا بد له من مسمى ، وعوض عنه اللام كقوله - واشتعل الرأس شيبا - قال السعد : إنما احتاج إلى هذا الحذف ليتحقق معنى مرجع الضمير من عرضهم وينتظم معه - أنبتوني بأسماء هؤلاء - ولم يجعل المحذوف مضافا : أي مسميات الأسماء لينتظم تعلق الأنباء بالأسماء فيما ذكر بعد التعليم ثم قال : وقد بقي أن تكون أل نائبة عن المضاف إليه في قوله تعالى - فإن الجحيم هي المأوى - فوجب أن يحمل كلامه هنا على أن الأصل أسماء المسميات ، وأن الأسماء أريد بها أسماء معروفة معهودة فأنى بالتعريف اللام قائما مقام التعريف الإضافي ، وليست اللام عوضا عن المضاف إليه توفيقا بين كلاميه (قوله وأبو شامة نياتها الخ) فإنه قال في قوله :

أل المعرفة إما عهدية أو جنسية وكل منهما ثلاثة أنواع كما مر . وقد تكون أل زائدة كالكالات ، ونحو : إدخلوا الأول فالأول . قد مر أنها تكون موصولة ( ولابدال اللام ) في أل المعرفة ( ميا لغة حميرية ) كقولهم في الرجل والفرس امرجل وامفرس : وقد نطق بها عليه الصلاة والسلام حين قال له السائل « أمن امبر امصيام في امسفر ؟ فقال : ليس من امبر امصيام في امسفر » ونقلت هذه اللغة أيضا عن نفر من طيء قال شاعرهم :  
ذاك خليلي وذو يواصلي يرمى ورائي بأمسهم وأمسلمه  
( ثم ) السادس من المعارف :

### [ المضاف ]

إضافة محضة ( إلى واحد بما ذكر ) من الخمسة المتقدمة ولو بواسطة مالم يكن متوغلا في الإبهام كغير ومثل ولا واقعا موقع نكرة كجاء وحده .

( وهو ) في التعريف ( بحسب ما يضاف إليه ) عند الأكثر فالمضاف للعلم في رتبة العلم والمضاف لاسم الإشارة في رتبة اسم الإشارة وكذا البواقي ( إلا المضاف إلى الضمير ) كغلامي ( ف ) ليس في رتبة الضمير وإنما هو ( كالعلم )

\* بدأت بسم الله في النظم أولا : إن الأصل في نظمي ؛ ولا يخفى أن ما أجازره أبو شامة أجازره الزمخشري كما يقتضيه قوله تعالى - واشتعل الرأس شيبا - لأن الأصل رأسى ( قوله وقد تكون أل زائدة ) المراد بالزائدة غير المؤثرة للتعريف لا الصالحة للسقوط لأنها قد تكون لازمة واللازمة لا تصلح للسقوط ؛ فاندفع بذلك قول الدماميني : العلم هو مجموع لفظ أل وما بعدها فهي كالجيم من جعفر ومثل هذا لا يقال إنه زائد ( قوله كالكالات ) جزم في التصريح بأن اللات مخفف اللات يقشديد التاء وهو مع قوله إنه علم مؤنث محل نظر ظاهر ( قوله نحو ادخلوا الأول فالأول ) اعلم أنه قصد المنكلم به الإشارة إلى الأول في علم المتخاطبين ثم الأول بعده في علمهما أيضا فاللام فيهما للعهد الذهني لازائدة ، ثم لما كان ذلك حالا والحال واجبة التنكير أو ألوا ذلك بوصف نكرة يفيد المراد وهو مترتين ، ومر الكلام على أول في المبني على الضم ( قوله لغة حميرية ) أي منسوبة إلى حمير قبيلة باليمن . وزعم بعضهم أن لغة إبدال اللام ميا مختصة بالأسماء التي لاتدغم لام التعريف في أولها نحو : غلام وكتاب بخلاف رجل وناس :

قال المصنف : ولعل ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم بدليل دخولها على النوعين في قوله صلى الله عليه وسلم « ليس » الخ ( قوله ذاك خليلي الخ ) ذاك مبتدأ خبره خليلي أي صاحبي ، وسلمه هنا بكسر اللام وهي واحدة السلام وهي الحجارة كما في الصحاح ( قوله إضافة محضة ) خرج ما إضافته لفظية كجاء ضارب زيد الآن أو غدا فإنه لا يتعرف بالإضافة إلى ما ذكر لأن إضافته في نية الانفصال ( قوله ولر بواسطة ) فيه خفاء لأن قولك جاء غلام أميك ليس الغلام مضافا إلى الضمير بواسطة وإنما هو مضاف إلى المضاف إلى الضمير ( قوله كغير ومثل ) أي إذا أريد بهما مطلق المغيرة والمائلة لا كما لهما لأن صفات المخاطب المشتمل هو عليها معلومة فإذا أريد كمالها لشخص أو ثبوت أصدادها كلها لشخص فقد تعين ، ومثلها ما هو بمعناها من نظيرك وشبهك وسواك وشبهها ؛ وقال ابن بري : إذا أضيفت غير إلى معرف له ضد واحد فقط تعرف غير لانهصار الغيرية . وحينئذ قدح ابن السراج في قوله هذا بقوله تعالى - نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل - والجواب أنه على البذل لا الصفة ( قوله وإنما هو كالعلم ) يستثنى من ذلك المصدر المعروف المقدر من أن وإن فإنهم حكموا له بحكم الضمير كما في الباب الرابع من المغني ، واقتضى كلامه أنه في حكم الضمير سواء أضيف إلى ضمير أو غيره كما سنبينه

أى فى رتبته وإلا لما صح نحو : مررت بزىء صاحبك ، إء الصفة لا تكون أعرى من الموصوف : وقيل إن ما أضيف إلى معرفة فهو فى رتبة ماتحتها :

قال المصنف : وىءل على بطلانه قوله : \* كخءروف الولىء الملقب \* فوصف المضاف إلى المعرف بأل بالمعرف بها والصفة لا تكون أعرى من الموصوف ، ولا ىء على إطلاق قولهم هنا إن المضاف إلى المعرفة معرفة مالا ىءعرف بالإضافة كالصفة المضافة إلى معمولها والتوغل فى الإبهام والواقع موقع نكرة لما تقرر فى باب الإضافة من أن كلا منها لا ىءعرف بالإضافة والحكم إذا علم فى بابه لىء كان قىءا للحكم الذى ىءكر مطلقا فى باب آخر .

### [ باب فى ذكر المبتء والخبر وما ىءعلق بهما من الأحكام ]

والمبتء هو الاسم المجرء عن العوامل اللفظىة لفظا

فى باب النواسخ ، فقولهم إن المضاف إلى الضمىء فى مرتبة العلم وما أضيف إلى معرفة فى رتبها مخصوص بغير ذلك فتفطن ( قوله وإلا لما صح نحو : مررت الخ ) كذا فى شرح الشءور ؛ ولك أن تقول لاءىل فى ذلك لجواز أن ىكون صاحبك بءلا لا نعئا ، وقد ذكروا فى باب النعت أن بالرجل صاحبك بءل فلىمكن هذا كذلك فلىحرر ( قوله إء الصفة لا تكن أعرى من الموصوف ) وذلك لأن الحكمة تقتضى أن ىبءا المتكلم بما هو أعرى فإن اكتفى به المخاطب فءاك ولم ىحتىء إلى نعت وإلا زاءه من النعت ما ىزءاء به المخاطب معرفة ، وهو ظاهر على رأى الجمهور . وصح ابن مالك جواز نعت المعرفة بما هو أخص : أى أعرى من المنعوت نحو : بالرجل هذا ، كما ىجوز نعت النكرة بالأخص : أى الأقل شىوعا نحو : رجل فصىء : وأىءه بعضهم بقول ابن خروف ىوصف كل معرفة بكل معرفة كما ىوصف كل نكرة بكل نكرة قال . وما ذهب إلىه الجمهور لا لاءىل علىه انتهى ؛ وحقنء فلىنظر ماوجه أن المضاف إلى الضمىء فى رتبة العلم عند هؤلاء فلم ىنقل عنهم خلاف هنا ( قوله قال المصنف وىءل على بطلانه الخ ) قد ىقال مراده فى رتبة ماتحته إن كان لها تحت وإلا فالمضاف إليها فى رتبها فلا ىبطل بما قاله المصنف ، لأن ذا الأءاة لا تحت له فالمضاف إلىه فى رتبته ، وحقنء فلئما وصفه بما هو فى رتبته لا بأعرف فتأمل ( قوله كخءروف الخ ) الخءروف بالءال المعجمة ما ىءوره الصبى وهو المرء بالولىء بخیط لىسمع له ءوى كذا فى الصءاح : وءكر بعضهم أنه خشبة مستطیلة فىها ثقب فىه خیط وتءور تلك الخشبة بءلك الخیط ٥

### [ باب المبتء والخبر ]

( قوله هو الاسم ) أى الصرىء أو المءول ومنه تسمع بالمعىءى خىء من أن تراه لأنه على تقءىءر أن ، وقىل الفعل إذا أرىء به مجرد الءء صء أن ىسء وىضاف إلىه وهو اسم حكما فالاسم أعم من الءقبقى والءكمى ( قوله المجرء من العوامل اللفظىة ) أى لم ىءخل علىه لفظ ىقتضى العمل فىه واللفظىة صفة للعوامل : أى المنسوبة إلى اللفظ نسبة المفعول إلى المصدر فاللفظ بمعنى التلفظ ، أو الجزئىات إلى السكلىات فاللفظ بمعنى الملقوظ : أى العوامل المنسوبة إلى الأشياء الملقوظة فالأشياء الملقوظة كلىة والعوامل بعض جزئىاتها : ولا ىء أن التجرد عن العوامل ىقتضى سبق وجودها ولم ىوجد فى المبتء عامل لفظى قط لأنه بتسلىم سبق ذلك قد ىفزل الإمكان منزلة الوجود كضىق فم البئر واللام فى العوامل للجنس فتبطل معنى الجمعىة فلا ىء أن التجرد نى الوجود من حىء المعنى فىكون التقءىء المبتء اسم لم ىوجد فىه كل عامل لفظى ، ونفى السكل ىوجب نفى العموم لا عموم النفى ، ونفى العموم لا ىفىء نفى الحكم عن كل فرد من أفراد ما أضيف إلىه السكل بل عن جملة الأفراد فىصءق عند عءم بعض العوامل

أو حكما خبرا عنه ، أو وصفا رافعا لما انفصل وأغنى عن الخبر :

ووجود البعض على أن نفي العموم يحتمل شمول العدم والافتراق ويتعين الأول بالدليل كما في - إن الله لا يحب كل مختال فخور - والدليل هنا شهرة الاصطلاح هذا كله إن سلم أن التجرد بمعنى السلب البسيط وقد يمنع بل هو سلب على وجه العدول إذ النسبة هنا إيجابية وإثبات التجرد عن جميع العوامل بأن لا يوجد عامل على سبيل عموم النفي ، وأورد على الحد اسم أن ولا النافية للجنس فإنه يجوز رفع صفته على المحل فهو مبتدأ ، ولا يمكن الجواب في لا بأنها بمنزلة الزوائد وإن أمكن في أن لأن لا تغير المعنى قطعاً وأن لا تغيره وإنما هي مفعولة له ، ولا يصح الجواب بأن الصفة المرفوعة محمولة على محل المركب من لا واسمها لا على الاسم وحده ، والمركب مجرد عن العوامل لأن المركب ليس باسم بل حرف مع اسم إلا أن يدعى أنه صار بالتركيب كاسم واحد ، لكن يبنى الاعتراض على من أجاز رفع صفة الاسم إذا كان مضافاً ولا يصح دعوى التركيب :

هذا ، وأبطل بعضهم اعتبار كون المحل للمجموع بأن القضية سالبة لا معدولة ، والوجه أن يجاب بأن كلا من اسم أن ولا باعتبار الرفع مجرد لأن الحروف كالعدم باعتبارها وإنما يعتد به إذا اعتبر النصب ( قوله أو حكما ) ليدخل مادخل عليه عامل زائد ، وشبهه من ذلك قول العرب ناهيك بزيد بناء على أن زيدا مبتدأ زيدت فيه الباء وناهيك خبر وهو ظاهر لأن المعنى أن زيدا ناهيك عن تطلب غيره لما فيه من الكفاية ، ويحتمل أن يكون ناهيك مبتدأ ويزيد خبره ، ويحتمل أن الباء متعلقة بمحذوف وهي مع مدخولها خبر ناهيك : أي ناهيك حاصل بزيد ، ومن ذلك - هل من خالق غير الله يرزقكم - فإن خالق مبتدأ خبره محذوف تقديره لكم ويرزقكم صفة الخالق لا خبر لأن هل لا تدخل على مبتدأ خبره فعل .

فإن قلت : كيف يجوز وصف الخالق غير الله بالرازقية :

قلت : التوصيف ههنا مجرد تصوير النفي لا للإثبات فإن الاستفهام فيه للإنكار وكما مستحيل يفرض ليعلم امتناعه . وقال المحلى : يرزقكم هو الخبر فعل محل ما ذكر إذا كانت هل مستعملة في الاستفهام ( قوله خبرا عنه أو وصفا الخ ) حال ومعطوف عليه من الاسم بناء على مجيئ الحال من الخبر أو خبر المكان المحذوف من خلاف المشهور وأول للتقسيم ، والمراد أن المبتدأ إما ذو خبر أو ذو مرفوع يغنى عن الخبر فخرج نحو نزال لأنه ليس واحدا منهما وكذا الأعداد المسرودة . وعلم منه صريحا اشتراط التجريد في الوصف بخلاف صنيع الأوضح فخرج من الحد نحو - لاهية قلوبهم - والمراد بالوصف ما يأتي والأولى إسقاطه وإن كان ذلك إنما يطرد فيه لأنه قد يأتي في غيره نحو لا نولك أن تفعل ، فلأنهم أعربوا نولك مبتدأ وأن تفعل فاعله أغنى عن الخبر ونحو غير قائم الزيدان إلا أن يراد الوصف ولو بالتأويل ، ويدعى أن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد :

بقى أنهم قالوا أقل رجل يقول ذلك وجاز هذا لأنه في معنى قل رجل فهنا لا وصف ولا فعل بل صفة النكرة بعده مغنية عن الخبر كما صرح به في التسهيل وأشار لقول آخر أنها تجعل خبرا ، وقوله رافعا أى من حيث إنه وصف فيخرج الحسن وجهه إذ هو وصف رافع لوجه وهو مكثف به لأن الحسن قام مقام موصوفه وهى الشئ لكن رفعه له من حيث إنه مبتدأ لا من حيث إنه وصف على أنه لا حاجة لذلك لأن مرفوع الوصف خبر لا مغنى عنه ، وقوله لما انفصل أى لاسم مستقل غير مفتقر إلى الاتصال بغيره فخرج الضمير المتصل فإنه لا يسد مسد الخبر فلا يقال في أقام زيد وقاعد أن قاعد مبتدأ وضميره المستتر فيه سد مسد الخبر .

قال المصنف في الحواشى : نخرج عن قوله لما انفصل حكاية المازنى أقام أخواك أم قاعدان فقاعدان مبتدأ

والخبر ما تحصل به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور ، وبدأ هنا وفي الجامع بالمبتدأ قبل الفاعل تبعاً لمن يرى أنه أصل المرفوعات ، وخالف في الشذور فبدأ بالفاعل نظراً إلى أنه أصلها كما قال ؛ وذهب جمع إلى أن كلا منهما أصل واختاره الرضى .

قال أبو حيان : وهذا الخلاف لا يجدى فائدة ( المبتدأ والخبر ) كلاهما ( مرفوعان ) باتفاق ( كالله ربنا

لأنه عطف بأمر المتصلة على المبتدأ وليس له خبر ولا فاعل منفصل ، وإنما جاز ذلك لأنهم يتوسعون في الثواني ثم قال : وقد يقال إن التقدير أم هما قاعدان وأن المعطوف الجملة انتهى . والوجه أنه إنما أغنى فيه فاعل المبتدأ عن الخبر وإن لم يكن بارزاً وتقييدهم بالبارز جرى على الغالب أو بناء على أن المراد البارز ولو حكماً ، والضمير المستتر فيما ذكر بمنزلة البارز لإمكان التنازع والعطف ودخل فيما انفصل الاسم الظاهر والضمير المنفصل ، وذلك غير متعين اتفاقاً بل صرح ابن الحاجب في الأمالي بأن الصفة لا ترفع ضميراً منفصلاً وحكى الإجماع في ذلك لكن نسب إلى الوهم فقد ورد السماع بالجواز ، وقوله وأغنى أى ذلك المنفصل عن الخبر احترازاً من نحو أقام أبواه زيد فقائم ليس مبتدأً إذ لا يغنى مرفوعه وهو أبواه عن الخبر من جهة أنه لا يحسن السكوت عليه ضرورة التباسه بالضمير المفتقر إلى زيد المعود عليه ، فيتعين كون زيد في المثال المذكور مبتدأً وقائم خبره مقدم عليه وأبواه مرفوع بقائم وفيه نظر إذا علم المرجع كما إذا جرى ذكر زيد فقبل أقام أبواه إذ هو بمنزلة أقام أبوا زيد وذلك يحسن السكوت عليه قطعاً ، والإغناء لا يستلزم أن يكون له خبر بالفعل بل يكفى فيه أن بواسطته وحصول التمام به استغنى المبتدأ عن أن يكون له خبر ، والاستغناء بهذا المعنى صادق مع عدم الإمكان فاندفع انتقاد الدمامينى في شرح التسهيل حيث قال : إنه لم يكن لهذا المبتدأ الخاص من خبر أصلاً حتى يحذف ويغنى عنه غيره أو يسد مسده ، ولو تكلف له تقدير خبر لم يأت إذ هو في المعنى كالفعل والفعل لا خبر له ، ومن ثم تمّ بفاعله كلاماً . وزعم بعضهم أن خبر هذا الوصف محذوف . وردّ بأنه لا حاجة إليه لتمام الكلام بدونه ، وزعم آخر أنه الذى يليه ( قوله والخبر الخ ) أورد أنه يلزم الدور إذ الخبر حينئذ يتوقف على المبتدأ والمبتدأ يتوقف على الخبر لأن من تعريفه خبراعنه وهو مشتق من الخبر . وأجيب بالمنع إذ المراد من الخبر الإخبار اللغوى والتعريف صادق على نحو : النار حارة لحصول الفائدة فيه بأصل الوضع ، وعلى نحو : شعرى شعرى لأنه يتأويل شعرى الآن شعرى الذى تعهده ، وعلى خبر المبتدأ الثانى لحصوله الفائدة به بحسب الأصل قبل أن تجعل جملة خبراً ، ولا يرد أن الجملة الواقعة خبراً لا إسناد فيها فلا يكون فيه الفائدة التامة المرادة هنا ، ولا يصدق على يضرب في زيد يضرب أبوه لأنه خارج بالخبر المتبادر من التعريف وهو أن لا يكون لغيرهما مدخل فاندفع أنه حصلت به الفائدة مع مبتدأ وليس خبراً بل الخبر الجملة .

بقى أن التعريف منتقض بنحو : ذاهبة من زيد جاريتها ذاهبة إذ لا تحصل به الفائدة وحده مع مبتدئه لاشتراكه على ضمير الغائب ( قوله لمن يرى أنه أصل المرفوعات ) ممن يرى ذلك سيبويه . ووجهه أنه مبدوء به في الكلام وأنه لا يزول عن كونه مبتدأً وإن تأخر ، والفاعل تزول فاعليته إذا تقدم وأنه عامل معمول والفاعل معمول لا غير ( قوله نظراً إلى أنه أصلها ) عزى القول بذلك للخليل . ووجه بأن عامله لفظى وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنوى وأنه إنما ارتفع للفرق بينه وبين المفعول وليس المبتدأ كذلك ، والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعانى ( قوله لا يجدى فائدة ) لعقبه الدمامينى بأن فائدته تظهر في أولوية المقدر عند الاحتمال كما إذا وجدنا ما يصلح لهما كما إذا قيل من قام ؟ فنقول في جوابه زيد ، فإنه يحتمل كونه مبتدأً وكونه فاعلاً فحينئذ يترجح تقدير ما قيل إنه ( ٣٠ - يس - فاكهى - أول )

ومحمد) عليه الصلاة والسلام (نبينا) لمن يعتقد عدم إيمانه ، وإنما اختلفوا في رافعهما على أقوال أصحها أن المبتدأ مرفوع بالابتداء وهو التجرد من العوامل اللفظية للإسناد ، والخبر مرفوع بالمبتدأ وصح رفعه به وإن كان يقع جامدا لأن أصل العمل الطلب والمبتدأ طالب للخبر من حيث كونه محكوما به عليه طلبا لازما كما أن فعل الشرط لما كان طالبا للجواب عمل فيه عند طائفة .

واعلم أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة لأن الغرض من الكلام حصول الفائدة والمبتدأ يخبر عنه والإخبار عن غير معين لا يفيد ، ولأن القصد من الكلام إعلام السامع بما يحتمل أن يجهاه ، والأمور الكلية قل أن يجهلها أحد وإنما يجهل الأمور الجزئية ، وأورد على الأول مجيء الفاعل نسكرة وهو مخبر عنه . وأجيب بأن الفاعل تخصص بالحكم المتقدم عليه :

الأصل ، ثم أورد أن الترجيح هنا بمطابقة السؤال فإنه جملة اسمية ، وأجاب بأنه اسمية في الصورة وفعلية في الحقيقة وبين ذلك ، وقد يقال لأماني من تعدد المرجح فسيكون الترجيح بالاسمية لا بنافي الترجيح بغيرها فتدبر ( قوله لمن يعتقد عدم إيمانه ) أي كقول الشخص مخاطب باعتقاد عدم إيمان القائل ماذكر ، ولعل هذا مبني على مذهب من يشترط في الكلام الفائدة الجديدة ولا يكتفي بالفائدة الوضعية ، أو المقصود بيان الكلام المعتمد به لا مطلق الكلام ( قوله أصحها الخ ) أبهم المصنف الرفع ليكون جاريا على كل الأقوال ( قوله وهو التجرد الخ ) مرفى رافع المضارع ما يتعلق بكون التجرد عاملا ، والمراد لإسناده إلى غيره كالوصف أو إسناد غيره إليه كالاسم ، وأل في التجرد للعهد : أي التجرد المعلوم أو هو تجرد الاسم عن العوامل اللفظية حقيقة أو حكما ، فدخل إبتداء المبتدأ المقرون بالحرف الزائد أو ما أشبهه وخرج تجرد المضارع . وقيل الحق أنه تجرد للإسناد فهو إبتداء ولا يلزم ذلك أن المضارع واقع مبتدأ .

بقي أن التعريف لا يتناول إبتداء المبتدأ الذي لا خبر له ولا مرفوع يغنى عن الخبر نحو : غير قائم الزيدان ؛ وأقل رجل يقول ذلك إلا زيد ( قوله وصح رفعه به الخ ) جواب عما اعترض به على القول بأن الرفع المبتدأ واعترضه أيضا ابن عصفور بأن العامل إذا كان غير متصرف لم يجوز تقديم معه وله عليه والمبتدأ يجوز تقديم الخبر عليه . وأجيب بأن ذلك إنما يؤثر فيما يعمل بطريق الشبه للفعل والحمل عليه وعمل المبتدأ بطريق الأصلة ، وبأن المبتدأ قد يرفع فاعلا نحو : القائم أبوه ضاحك ، فلو كان رافعا للخبر أدى إلى أعمال عامل واحد في معمولين رفعا من غير تبعية ولا نظير لذلك . وأجيب بأن ذلك إنما يمتنع إذا انحدرت الجهة وهى هنا مختلفة لأن طلبه للفاعل بخالف طلبه للخبر ( قوله عمل فيه عند طائفة ) أي وإن كان الفعل لا يعمل في الفعل ، لكن يرد على هذا القياس أنه غير متفق عليه ( قوله واعلم أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ) وأما الخبر فالأصل تنكيره لأنه مسند فأشبه الفعل والفعل خال من التعريف والتذكير إذ هما من عوارض الاسم ولا يصبح تجريد الاسم عنهما فجردناه مما يطرأ ويحتاج إلى علامة وهو التعريف وبقيناه على الأصل وهو التنكير ، وأما التعليل بأنه مسند فينبغي أن يكون مجهولا فليس بشيء لأن المسند ينبغى أن يكون معلوما والذي ينبغى أن يكون مجهولا هو انتساب ذلك المسند إلى المسند إليه ( قوله والإخبار عن غير معين لا يفيد ) أي غالبا وأورد أن هذه العلة لا تقتضى خصوص التعريف بأن يكون معلوما بوجه ما بحيث يفيد الحكم عليه والكلام في مبتدأ يخبر عنه كما يدل عليه الكلام إذ الوصف الرفع مكتف به لا ينفك عن كونه نسكرة ( قوله بتخصص بالحكم المتقدم عليه ) أورد أنه يقتضى أن يجوز الإبتداء بالنسكرة عند تقدم الخبر وإن لم يكن مختصا . ويجاب بأنه إذا لم يكن في الخبر المتقدم تخصيص ينظر السامع من استماعه ويستمر على إنصرافه ؛

قال الرضى : وهذا وهم لأنه إذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مخصص فتكون قد حكمت على الشيء قبل معرفته . وقد قالوا إن الحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته .  
إذا علمت ذلك فلا يبتدأ بنكرة إلا إذا أفادت ، والفائدة تحصل في الغالب إذا تخصصت النكرة بمخصص من المخصصات وهى كثيرة ، وأنها بعضهم إلى نيف وثلاثين موضعا . وذكر بعضهم أنها ترجع إلى شيئين العموم والخصوص وظاهر كلامه اعتماد ذلك حيث قال ( ويقع المبتدأ نكرة إن عم ) كل فرد من جنسه ( أو خص ) فردا من ذلك الجنس فالعام ( نحو : مارجل في الدار ) لأن النكرة في سياق النفي تعم ، فإذا عمت كان مدلولها جميع أفراد الجنس فأشبهت المعروف بأل الجنسية

لأن الاسم لم يوضع أصالة لينسب إلى غيره فلا يكون نكرة متعينا لأن يكون حديثا عما بعده فيفوت المقصود بخلاف نحو : بقرة تكلمت وحصة سبحت فإنه صحيح مع تقديم المبتدأ النكرة المحضة : لأن الحكم لما كان غريبا عادت النفس إلى الإصغاء فيحصل المقصود . وأما الفعل فوضع أصالة لينسب إلى غيره ولا يصلح إلا لذلك فلا ينفر السامع عند سماعه لعلمه بأنه حديث عن الآتى بعده فينتظره ( قوله وهذا وهم الخ ) اعترض بأن الحاكم هو المتكلم وهو عالم به قطعاً والجاهل إنما هو السامع إذ هو الذى يختلف الحال بالنسبة إليه في التعريف والتكثير ( قوله والفائدة تحصل ) ينبغي أن يكون الشرط هو العلم بحصول الفائدة لا الحصول لتأخيره عن الابتداء والشرط مقارنة ( قوله في الغالب ) من غير الغالب إذا لم يعلم كون رجل ما من الرجال قائماً في الدار فإن الفائدة تحصل بقولك رجل قائم في الدار ولا مخصص ؛ ولهذا قال ابن الدهان : إذا حصلت الفائدة جاز الإخبار سواء تخصص المحكوم عليه بشئ أم لا : واستحسنه الرضى وقال : ضابط تجوز الإخبار عن المبتدأ وعن الفاعل شئ واحد ( قوله تخصصت ) أى تعينت وقيل اشتراكها وإبهامها أعم من أن يكون التخصيص حقيقياً كما في النكرة الموصوفة أو حكماً كما في النكرة المقدم عليها حكمها ( قوله إلى نيف وثلاثين موضعا ) في الصحاح والقاموس وكل ما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثانى ، وهو مشدد الياء ويخفف وهو واوى العين من ناف ينوف ( قوله وذكر بعضهم الخ ) هو أبو حيان قال في منظومته :

وكل ما ذكرت في التقسيم يرجع للتخصيص والتعميم

وذكر المصنف في الشرح عقب ذلك قوله فليتمأمل ، ويحتمل أن مقصوده التوصية على الاعتناء بذلك لما في رجوع كثير منها إلى ذلك من الخفاء ، وأن يكون مقصوده التنظير لما فيه من التكليف والأوفق بجزمه في المتن الأول ، وأورد أن العموم ضد الخصوص فكيف يصح أن يقال حصل التعميم تخصيص : وأجيب بأنه ليس للمعنى العموم ما هو ضد الخصوص وهو أن تجعل لبعض الجملة شيئاً ليس لساير أمثاله بل المراد به قطع الاحتمالات وتقليلها فيه كما ينبى عنه قول الشارح الآتى فأشبهت الخ ، ولا شك أن بذلك تنقطع الاحتمالات ويتعين أن المحكوم عايه كل فرد ( قوله إن عم الخ ) أى بذاته كإسماء الشروط والاستفهام أو بغيره كالنكرة في حيز النفي والاستفهام الإنكارى ، وسواء كان العموم شمولياً أو بدلياً كما في النكرة بعد الاستفهام الغير الإنكارى ، ولا يلزم صحة الابتداء بالنكرة المحضة لأن عمومها بدلى لأن عمومها متوهم بخلاف ما ذكر فإنه نص ( قوله فأشبهت المعروف بأل الجنسية ) عبارة التصريح الاستغراقية وهى أظهر لأن الجنسية أعم .

فإن قيل : ما الفرق بين المبتدأ المحلى بلام الاستغراق والمبتدأ العام الواقع في سياق النفي من حيث إن الأول معرفة والثانى نكرة مع تساويهما في المعنى ؟

(و) منه نحو ( - ءإله مع الله - ) - وكل له قانتون - ومن يقيم أقم معه (و) الخاص نحو ( لعبد مؤمن خير ) من مشرك لأن الوصف يخص الموصوف النكرة فتحصل به فائدة ليست للعبد الذي لم يوصف . ويحتمل أن يكون من الأول أيضا (و) من الخاص قوله عليه الصلاة والسلام ( « خمس صلوات كتبهن الله على العباد » ) لتخصيصه بالإضافة وقوله « أمر بمعروف صدقة ونهى عن منكر صدقة » وقولك رجيل جاءنى لأنه بمعنى رجل صغير جاءنى .  
(و) يقع الخبر مفردا جامدا فلا يتحمل ضمير المبتدأ

قلت : الفرق من حيث الوضع فكل ما كان موضوعا للمعين فهو معرفة وما لم يكن موضوعا فهو نكرة سواء تعين تعارض أم لم يتعين ، واللام وضعت للتعريف والنفي لم يوضع لذلك ( قوله ومنه ءإله مع الله ) لعل وجه الفصل الإشارة إلى الخلاف في نحو المثال ، لأن ابن الحاجب اشترط في الاستفهام المسوغ للابتداء أن يكون بالهمزة المعادلة بأم ( قوله ولعبد مؤمن ) قال المصنف في تذكرته الأولى جعل المسوغ في ولعبد مؤمن لام الابتداء ( قوله لأن الوصف الخ ) اقتضى المقام جواز حيوان آدمى في الدار لأن المبتدأ موصوف وامتناع آدمى في الدار لعدم الوصف ولا معنى لذلك مع اتحاد معناهما .

وأجاب الأستاذ الصفوى تبعا للعصام بأن العرب اعتبروا التعريف والتخصيص لنسكتة توجد في بعض المواضع وحكموا باطراد الحكم لتلك النسكتة وإن لم يظهر أثرها فالفرق بين ما ذكر لا لأمر معنوى بل لقاعدة حكموا بها يظهر أثرها في مواضع آخر طردا للباب انتهى . وفي التصريح ولا بد في هذه المسوغات من مراعاة معنى صحيح مقصود وإلا ورد على الظرف والمجرور عند الناس درهم وفي الدنيا رجل ، وعلى النفي ما حار ناطق ، وعلى الاستفهام هل امرأة في الأرض ، وعلى الموصوف رجل ذكر واضح ، وعلى العمل شرب للماء نافع و غلام إنسان موجود ، فهذه كلها لا تصح أن تكون أمثلة لحصول الفائدة مع أنها مشتملة على المسوغات المذكورة هذا كلامه فتأمل مع كلام الصفوى ( قوله ويحتمل أن يكون من الأول ) إشارة إلى كلام ابن الحاجب فإنه جعل المسوغ في الآية كون النكرة في معنى العموم مثل قولهم ثمرة خير من جرادة وأطال في بيان ذلك كما نقله الدماميني ( قوله كتبهن ) أى أو جهن يحتمل أنه خبر وأنه نعت لصلوات ، والخبر قوله في اليوم واللييلة وهذا أولى إذ يلزم على الأول أن في اليوم متعلق بكتب ، والكتب ، وهو الفرض سابق على اليوم واللييلة إلا أن يجعل الجار والمجرور على هذا التقدير خبرا ثانيا ( قوله أمر بمعروف صدقة ) التخصيص فيه بالعمل إذ الظرف منصوب المحل بالمصدر ( قوله رجل جاءنى ) ليس فيه صفة مقدرة حتى يكون مما تقدم ( قوله ويقع الخبر مفردا ) المراد به ما ليس جملة بقرينة مقابلته بها فيشمل المثنى والجموع والمركب بأقسامه والوصف مع مرفوعه ، وعرفه بعضهم بما لعوامل الأسماء تسلط على لفظه عاريا من إضافة وشبهها أو ملتبسا بأحدهما نحو : زيد منطلق وعمر قائم أبوه .

وذكر ابن مالك أن قولك قائم أبوه من هذا المثال ونحوه ليس بجملة عند المحققين ومر بيانه في بحث الكلام جمالا مزيد عليه ، وقدم المفرد لأنه الأصل في خبر المبتدأ لأن الخبر متحد بالمبتدأ دائما ولا يتصور الاتحاد بلا تأويل إلا في المفرد ( قوله جامدا فلا يتحمل ضمير المبتدأ ) المراد بالجامد ما ليس بصفة تتضمن معنى الفعل وحروفه نحو : هذا زيد وهذا أسد مشيرا إلى السبع فأسد اسم جامد لا ضمير فيه ما لم يؤول بالمشق لأن الجامد لا يصلح لتحمل الضمير إلا على تأويله بالمشق ، والجامد إذا كان خبرا لا يحتاج إلى ذلك لأنه يكفى في صحة الإخبار كونه صادقا على ما صدق عليه المبتدأ .

وخالف البكسائي في ذلك فذهب إلى أن الجامد كله متحمل للضمير واستبعد ابن مالك إطلاقه وقال : الأشبه



أو مشتقا فيتحملة ما لم يرفع ظاهرا أو ضميرا بارزا، ويجب إبراز المتحمل وإن أمن اللبس إذا جرى الوصف على غير من هوله ، ويقع الخبر ( جملة لها )

أن يكون حكم بذلك في جامد عرف لمساه معنى ملازم لا انفكاك عنه كالإقدام والقوة للأسد ، وهذا يرجع للوافق في المسألة لأن ما قيد به معنى التأويل بالمشتق. ونقل ابنه هذا القول عن الكوفيين وسبقه إلى ذلك صاحب البسيط وزاد نقله عن الرماني .

قال أبو حيان : وقد رد بأنه لو تحمل ضميرا لجاز العطف عليه ، مؤكدا فيقال هذا أخوك هو وزيد كما تقول زيد قائم هو وعمرو ( قوله ومشتقا فيتحملة ) المراد بالمشتق ما تضمن معنى فعل وحروفه من الصفات كذا في شرح الكافية لابن مالك . وفي تعليق المصنف المراد بالجامد في هذا الباب وباب النعت ما لم يؤخذ من مصدر للدلالة على حدث وصاحبه فتدخل أسماء الزمان والمكان والآلة وبالمشتق ما أخذ من مصدر لذلك قال : ويستثنى المشتق الذي جرى مجرى الجامد فلا يتحمل ضميرا نحو : هذه البطحاء ، وإنما تحمل المشتق الضمير لأنه بمنزلة الفعل في المعنى فلا بد له من مرفوع به فاعل أو نائب فاعل إما ظاهرا أو مضمرا ولا يتحمل إلا ضميرا واحدا وقيل إن قدر خلفا من موصوف استتر فيه ضميران : أحدهما للمبتدأ والآخر للموصوف الذي صار خلفا عنه نحو : زيد ضارب : أي رجل ضارب ، وإن كانت صلة أل ففيه ثلاثة ضمائر للمبتدأ وللموصوف الذي صار خلفا عنه ولأل ، فإذا أكد قيل فيه زيد القائم نفسه نفسه نفسه ( قوله ما لم يرفع ظاهرا ) أي لفظا نحو : الزيدان قائم أبواهما ، أو محلا نحو : الكافر مغضوب عليه ، أما إذا رفع ظاهرا فإنه لا يرفع ضميرا ( قوله أو ضميرا بارزا ) فإن رفع ضميرا بارزا لم يتحمل ضميرا نحو : زيد قائم إلا هو إذا قدر هو مرفوعا بقائم لا مبتدأ : أي بدلا منه ، ومنه ما سياتي في قوله ويجب إبراز المتحمل ( قوله ويجب إبراز المتحمل ) بفتح الميم ( قوله إذا جرى الوصف على غير من هوله ) أي على مبتدأ غير الاسم الذي الخبر له مثال ما ألبس غلام زيد ضاربه هو إذا كانت الهاء للغلام فإن كانت لزيد فقد جرى الوصف على من هوله ، وإنما وجب إبراز إذا كان اللبس مأمونا نحو : غلام هند ضاربها هي لإجراء لهذا النوع من الخبر على سنن واحد ، وما ذكر من إبراز المتحمل لا يأتي على قول الرضي إن البارز تأكيد للمستتر أما إذا جرى الخبر لمن هوله فيستتر فيه وجوبا لأن إبراز موضوع لكون الخبر لغير من هوله ، فإذا وقع الإبراز مع كون الخبر لمن هوله لم يفهم منه إلا كون الخبر لغير من هوله هذا حيث يتأتى الإلباس ، أما حيث لا يتأتى نحو : زيد هند ضاربه هي فينبغي جواز إبراز هي على الفاعلية على ما أجازة سيويوه في مررت برجل مكرمك هو من جواز فاعلية هو هذا تحرير المقام ومثل الوصف فيما ذكر الفعل كما قاله ابن مالك في شرح التسهيل وقال ابن عقيل في شرحه إنه الحق وإن قال الرضي وأما الفعل فقد انفقوا كلهم على أنه لا يجب تأكيد ضميره ألبس أو لم يلبس انتهى لمخالفته للمنقول ، وإنما اقتصر على الوصف لأن كلامه في الخبر المفرد وحكم المشتق إذا وقع حالا أو نعتا حكمه إذا وقع خبرا .

قال أبو حيان : إلا في مسألة واحدة وهي مررت برجل حسن أبواه جميلين فجميلين صفة جارية على رجل وليست له بل للأبوين ، ولم يبرز الضمير فيها بأن يقال جميلين هما وسوغ ذلك كونه عائدا على الأبوين المضافين إلى ضميره فصار كأنه قال ، مررت برجل حسن أبواه جميل أبواه وذلك أن تقول يتصور نظير ذلك في الخبر بأن يقال زيد حسن أبواه جميلان فليتا مل ( قوله ويقع الخبر جملة ) لتضمنها للحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له . قال في المغني : وهي عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد ، والمبتدأ وخبره كزيد قائم ، وما كان بمنزلة أحدهما نحو : ضرب اللص ، وأقام الزيدان ، وكأن زيدا قام أو ظننته قائما ؛

أى فيها ( رابط ) وجوبا يربطها بالمبتدأ الذى سبقت له اسمية كانت أو فعلية ، ويجوز حذفه إن علم ونصب بفعل أو وصف أو جر باسم فاعل أو حرف تبعيض أو ظرفية أو مسبق بمسائل لفظا ومعمولا نحو - وكلا وعد الله الحسنى -

وللدمامىنى فى هذا المقام ما ينبغى مراجعته وقضية إطلاقه أنه لا فرق بين أن تكون الجملة خبرية أو إنشائية أو قسمية أو مصدرية بأن أو حرف تنفيس حتى يصح زيد اضربه على أن الخبر نفس جملة اضربه من غير تقدير القول ، وهو كذلك خلافا لابن الأنبارى حيث منع وقوع الطلبية خبرا لأنها لا تحمل الصدق والكذب والخبر حقه ذلك . ورد بأن الخبر الذى حقه ذلك ما قابل الإنشاء لا خبر المبتدأ بل هو ما أسند للمبتدأ ، ألا ترى أنه يقع مفردا إجماعا ولا يحتمل ذلك .

وقال ابن السراج : إذا وقعت خبرا فالقول قبلها مقدر وذلك المقدر هو الخبر والمذكور معموله ، وادعى فى المطول أن تقدير القول تغسف :

ونازعه السيد بما حاصله : أنك إذا قلت زيد اضربه فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم وليس حالا من أحوال زيد إلا باعتبار تعلقه به أو كونه مقولا فى حقه ، واستحقاقه أن يقال فيه فلا بد أن يلاحظ فى وقوعه خبرا عنه هذه الحيثية فكأنه قيل زيد مطلوب ضربه أو مقولا فى حقه لا على معنى الحكاية بل على معنى أنه مستحق أن يقال فيه ، فيستفاد من لفظ اضربه طلب ضربه ومن ربطه بالمبتدأ معنى آخر لا يستفاد من قولك اضرب زيدا ، وامتناعه من احتمال الصدق والكذب بحسب الأول : أى طلب ضربه لا ينافى احتمالهما بحسب المعنى الثانى . وقال ثعلب : لا يجوز أن تكون قسمية نحو : زيد والله لأضربه .

قال الرضى : والأولى الجواز إذ لا معنى للمنع :

وفى المغنى : أن المانع عنده إما كون جملة القسم لا ضمير فيها فلا تكون خبرا لأن الجملتين هنا ليست كجملة الشرط والجزاء لأن الجملة الثانية ليست معمولة لشيء من الجملة الأولى ، وإما كون جملة القسم إنشائية ، ثم رد كلا من التعليلين بما ينبغى الوقوف عليه فانظره فى الباب الثالث ( قوله فيها رابط الخ ) إنما احتاجت إليه لأن الجملة فى الأصل كلام مستقل فإذا قصد جعلها جزء الكلام فلا بد من رابط يربطها بالجزء الآخر ( قوله اسمية كانت أو فعلية ) تعريفها لا يخفى على من له أدنى ممارسة ( قوله ويجوز حذفه إن علم ) أى بقرينة واحترز به من نحو : زيد أكرمه فى داره ، فلا يجوز أكرمت فى داره ولا أكرمته فى دار ، ومن نحو : الرغيف أكلت منه ، وكان ينبغى ذكر هذا بعد الضمير لأنه الذى يحذف ( قوله ونصب بفعل الخ ) سيأتى فى كلامه مثال ما نصب بفعل ، ومثال المنصوب بوصف الدرهم أنا معطيك : أى معطيكه ، ومثال المحرور بادم الفاعل :

\* وماكل من وانى منى أنا عارف \* وأفهم كلامه أن العائد إذا كان مرفوعا لا يجوز حذفه سواء رفع بفعل نحو : الزيدان قاما ، أو بغيره نحو : زيد هو القائم ، أو زيد القائم هو ، وبه صرح الرضى . وشمل هذا اسم كان المحذوفة أو المذكورة نحو : زيد إن كان قائما يقوم عمرو ، فلا تقول زيد إن قائما يقوم عمرو ، ومثل إن لو فإنه يكثر حذف كان بعدها وإبقاء الخبر :

هذا ، وفى المغنى مانصه محذوف ومرفوعا : أى ولهذا يربط به محذوفا ومرفوعا نحو : إن هذان لساحران إذا قدر لهما ساحران ومنصوبا الخ ، وأفهم أيضا أن المحرور بإضافة غير صفة لا يحذف نحو : زيد أبوه قائم ، ومثال المحرور بحرف تبعيض إذ الناس إذ ذاك من عزيز : أى منهم ، والمحرور بحرف ظرفية \* ويوم نساء ويوم نسر \* أى فيه ، ومثال المحرور بالمسبوق المذكور ذكره الشارح فانظر حكمة التمثيل لأول الصور وآخرها ، فأفهم أن

وقوله ، أصبح فالذى توصنى به أنت مفلح .

وروابط الجملة بماهى خبر عنه أوصلها فى المغنى إلى عشرة على خلاف فى بعضها واقتصر منها هنا على أربعة :  
أجدها الضمير وهو الأصل فى الربط ، ومن ثم يربط به مذكورا ( كزيد أبوه قائم ) وعمره قائم أخوه ،  
ومحذوفا كما مر .

( و ) الثانى الإشارة نحو - ( لباس التقوى ذلك خير - ) إن قدر ذلك مبتدأ ثانيا وإلا بأن قدر تابعا للباس  
على أنه بدل أو عطفت بيان فالخبر مفرد .

المجورر بحرف غير ذلك لا يحدف نحو : زيد مرتت به . ووقع لأبى البقاء فى قوله تعالى فى سورة الأعراف  
- والذين عملوا السيئات ثم تابوا من بعدها وآمنوا إن ربك من بعدها لغفور رحيم - أن الذين مبتدأ وما بعدها خبر  
والعائد محذوف : أى لغفور لهم ورحيم بهم ، ولم تدخل هذه الصورة تحت واحدة من الصور المذكورة .

واعلم أن فى التسهيل بعد أن قال وقد يحدف إلى آخره قال مانصه : وقد يحدف بإجماع إن كان مفعولا به  
والمبتدأ كل أو شبهه فى العموم والافتقار ويضعف إن كان المبتدأ غير ذلك . ونازعه الدمامينى فى الإجماع ، لكن  
صنيعه يقتضى أن يحكم كل مغاير لما قبله فلا ينبغى إدراجه فيه كما صنع الشارح ثم إنه على كلام التسهيل ينظر مامثال  
المنصوب بالفعل ، فقد مثله المرادى بثلاث كلهن قنات عمدا ، وغيره بقوله تعالى - أفحكم الجاهلية يبغون - :

قال الدمامينى : وفيهما نظر لأن كلا من المسألتين سيأتى فلم يتحقق الآن له مثال سالم من النظر فحوره ، وإن  
الحدف فى غير مسألة كل وشبهها ضعيف وهو خلاف مايفهمه قول الشارح ويجوز حذفه ( قوله أصبح الخ ) صدر  
بيت عجزه \* فلاتك إلا فى الخيار منافسا . والشاهد فيه ظاهر حيث حذف العائد المجورر لكونه قد جرح بحرف  
سابق عليه مماثل للجار لفظا ومعمولا ، وأصبح : استمع ( قوله واقتصر منها هنا على أربعة ) الخامسة : إعادة  
المبتدأ بمعناه نحو : زيد جاءنى أبو عبد الله إذا كان أبو عبد الله كنية له : السادسة : أن يعطف بقاء السببية جملة ذات  
ضمير على جملة خالية منه أو بالعكس . السابعة : أن يعطف بالواو مثل ذلك . الثامنة : شرط يشتمل على ضمير  
مدلول على جوابه بالخبر نحو : زيد يقوم عمرو إن قام . التاسعة : أل الناقبة عن الضمير . العاشرة كون الجملة نفس  
المبتدأ فى المعنى ( قوله وهو الأصل فى الربط ) إذ هو موضوع لمثل هذا الغرض :

قال فى المغنى : قد يوجد الضمير فى اللفظ ولا يحصل ربط وذلك فى ثلاث مسائل . إحداها : أن يكون معطوفا  
بغير الواو نحو : زيد قام عمرو فهو أو ثم هو . والثانية : أن يعاد العامل نحو : زيد قام عمرو وقام هو : والثالثة  
أن يكون بدلا نحو : حسن الجارية أعجبتنى هو ، فهو بدل اشتغال من الضمير المستتر العائد على الجارية ، وهو  
فى التقدير كأنه من جملة أخرى . وقياس قول من يجعل العامل فى البدل نفس العامل فى المبدل منه أن تصبح المسألة  
( قوله ومن ثم يربط به الخ ) وأما غيره فلا يربط به لأمذكورا لأن وضع الظاهر موضع المضمير لنكتة نفوت  
مع الحذف ، وكذا لام العهد مع الحذف لا ينساق الذهن إلا إلى الضمير ( قوله نحو - ولباس التقوى - الخ )  
إشارة إلى رد قول ابن الحاج أن المسألة مخصوصة بما إذا كان المبتدأ موصولا أو موصوفا والإشارة لإشارة البعيد ،  
ثم التمثيل بالآية على قراءة الرفع ، وقرأ نافع وابن عامر والكسائى بالنصب نسقا على لباس : أى أنزلنا لباسا  
مواريا وزينة ، وأنزلنا أيضا لباس التقوى ( قوله بدل أو عطفت بيان ) أى لانعت خلافا للفارسي ومن تبعه لأن النعت

والثالث إعادة المبتدأ بلفظه نحو : زيد قام زيد ، وأكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتعظيم نحو :  
( - القارعة ما القارعة - ) فالقارعة مبتدأ أول وما اسم استفهام مبتدأ ثان والقارعة خبره وهما خبر الأول ؛  
والتقدير القارعة أى شئ هى كما تقول أى رجل زيد إذا أردت التعظيم والتفخيم لشأنه :  
( و ) الرابع العموم بأن تكون جملة الخبر مشتملة على اسم أعم من المبتدأ فيكون المبتدأ داخلا تحته نحو :  
( زيد نعم الرجل ) فال في الرجل للجنس وهو مشتمل على كل أفراده وزيد فرد منها فدخل في العموم فحصل  
الربط ومنه قوله : \* وأما الصبر عنها فلا صبرا \* .  
والربط بالعموم تبع فيه هنا وفي أوضحه جماعة من النحاة ، وذكره في المغنى كالمتهربى منه ثم قال : ويلزمهم  
أن يجيزوا زيد مات الناس ، وعمرو كل الناس بموتون ، وخالد لا رجل في الدار ؛ وخرج المثال والبيت بما هو  
مذكور فيه فراجعهم .  
ولما كان من الجملة الواقعة خبرا مالا يحتاج إلى رابط نبه على ذلك بقوله ( إلا في نحو - قل هو الله أحد - )

لا يكون أعرف من المنعوت ( قوله إعادة المبتدأ بلفظه ) أى ومعناه كما في الأوضح ( قوله في مقام التهويل الخ )  
أى فوضع الظاهر موضع المضممر لهذا السبب ، وهو في معرض ذلك جائز قياسا وفي غيره يجوز عند سبويه  
في الشعر بشرط أن يكون بلفظ الأول ، وعند الأخفش يجوز في الشعر وغيره ، وإن لم يكن بلفظ الأول نحو :  
زيد قائم أبو طاهر إذا كان أبو طاهر كنية زيد ( قوله التهويل ) أى التخويف ( قوله والقارعة خبره الخ ) يجوز  
أن تكون القارعة مبتدأ وما خبر تقدم عليه لما فيه من معنى الاستفهام كأنه قيل القارعة أى شئ هى ( قوله  
والتفخيم ) عطف تفسير ( قوله أعم من المبتدأ ) أراد بأعميه منه صدقه عليه حتى لا ينافى قوله فال في الرجل للجنس  
ولما قرروه في باب نعم وبئس من أن أل في فاعلهما للجنس دون الاستغراق ( قوله وهو مشتمل على كل أفراد )  
أى صادق عليه ( قوله كالمتهربى منه ) حيث قال كذا قالوا ويلزمهم الخ ( قوله بما هو المذكور فيه ) هو أن الرابط في المثال  
المذكور إعادة المبتدأ بمعناه بناء على أنه من الروابط كما أجازه أبو الحسن مستدلا بقوله تعالى - والذين يمسكون  
بالكتاب وأقاموا الصلاة إنا لانضيق أجر المصالحين - وأجيب بمنع كون الذن مبتدأ . بل هو مجرور بالعطف على  
الذين يتقون إلى غير ذلك ، وعلى القول بأن أل في فاعل نعم وبئس للعهد للجنس ، وفي البيت إعادة المبتدأ  
بلفظه وليس العموم فيه مرادا إذ المراد أنه لا صبر له عنها لأنه لا صبر له عن شئ انتهى .

قال الدماميني : ظاهره أن العموم جاء من قبل أن الألف واللام للاستغراق .  
قال ابن الحاجب : وهذا غلط لأننا نقطع أن المتكلم بقوله نعم العبد صهيبي لم يقصد مدح جميع من في العالم  
ولأنما قصد ما يطابق هذا الفاعل المذكور فجعله للعموم غلط انتهى .  
بقى أنه قد يقال العموم باعتبار أنه ليس لأحد عنها صبر .

وفي العيني : والشاهد فيه حيث سد العموم هنا مسد الضمير الراجع إلى المبتدأ ، لأن قوله فلا صبر نفي أن  
يكون لأحد صبر عنها ، وهو عام فصبره داخل فيه .

هذا ، وفي التصريح : والمطرود من هذه الروابط هو الضمير لا غير أما الإشارة فلأنه لا يقال زيد قام هذا ،  
والزيدون خرج أولئك ، وأما إعادة المبتدأ بمعناه فقد تقدّم رده ، وأما إعادة المبتدأ بلفظه ومعناه فقد نص  
سبويه على ضعفه وهو مخصوص بموضعين أما العبيد فذو عبيدى وثانيهما حيث قصد التهويل والتعظيم . وأما العموم  
فلأنه لا يجوز زيد مات الناس ، وزيد نعم الرجال ، وهند نعمت النساء ، ثم أورد البيت وأجاب عنه .

فما الجملة الخبر بها نفس المبتدأ في المعنى : أى فلا تحتاج إلى رابط اكتفاء بها لأنها مفسرة للمبتدأ والمفسر عين المفسر ، هذا إن قدر هو ضمير الشأن وإلا بأن قدر ضمير المشغول عنه فالخبر مفرد وهو الله وأحد خبر بعد خبر أو بدل .

وحاصل هذا أنه لا بد في هذه الروابط من مراعاة معنى صحيح مقصود، وكان المناسب لما ذكره في مسوغات الابتداء بالنكرة أن يقيد الربط بها بذلك ثم يقول وإلا لورد على الربط بالإشارة كذا الخ ، فإن ما سلكه هنا يوهم ضعف الربط بما عدا الضمير .

واعلم أنه قال في الجامع أو إعادة المبتدأ بلفظه والأصح أنه ليس ضعيفا ولا خاصا بالشعر ولا بموضع التفعيم نحو - الحاقة - ما الحاقة - لإجازتهم هل زيد أحرز زيد انتهى ( قوله نفس المبتدأ في المعنى ) المراد بالنفس هنا ذات الشئ ، والمراد بكون الجملة نفس المبتدأ في المعنى أنها وقعت خبرا عن مفرد مدلوله جملة كما قاله ابن مالك في شرح التسهيل . فاندفع أنه إن كان المراد أنها نفسه بحسب المفهوم فلا يصح لعدم الفائدة أو الخارج فكل خبر كذلك ليصح الحمل :

والحاصل أن حق الخبر أن يكون صادقا على المبتدأ على معنى أن ما يقال له المبتدأ يقال له الخبر وهو الذى يعبر عنه به هو ، وهذا يقتضى اتحادهما ذاتا وتغايرهما مفهوما ، فإن تغاير الذات ينافى هو هو واتحاد المفهوم يمنع إسناد أحدهما إلى الآخر ، فإن الإسناد نسبة والنسبة مستدعية للمنقسمين المستلزمة للثنائية المتنافية لاتحاد المفهوم على أنه يمكن اختيار الثانى ، وكون كل خبر كذلك ممنوع إذ الجملة في زيد يقوم أبوه مضمونها إسناد القيام إلى الأب وهو غير زيد مفهوما وخارجا لكنها تؤول بمفرد صادق على المبتدأ أى قائم الأب :

[ تنبيه ] كل من الخبر المشتق وغيره مغاير للمبتدأ لفظا وإلا لزم الغاء الحمل متحد به معنى وإلا لزم حمل أحد المتباينين على الآخر حمل هو هو ، ويتحد به لفظا دالا على الشهرة وعدم التغير كقوله شعري شعري : أى شعري على ما ثبت في النفوس من جزالته لم يتغير عن ذلك :

وقال ابن الحاجب : إنه على تقدير مضاف وهو مثل وصح تشبيه الشئ بنفسه باعتبارين : أى وشعري الآن مثل شعري فيما مضى أو لسكل منهما متعلق مغاير متعلق الآخر نحو - السابقون السابقون - أى إلى الخيرات وإلى الجنات ومغاير له لفظا ومعنى دال على التساوى حقيقة نحو - وأزواجه أمهاتهم - أى مساويات لأمهاتهم في التحريم والاحترام ، أو مجازا كقوله :

ومجاشع قصب خوت أجوافها لو ينفخون من الخوارة طاروا

أى مساوون للقصب الخاوية الأجواف في طيرانها بالنفخ ، أو قائم مقام المضاف نحو - هم درجات عند الله - أى ذوو درجات ، أو مشعر بلزوم حال يلحق مجازا العين بالمعنى نحو : زيد صوم ، جعل نفس الصوم مبالغة وليس بتقدير ذو لأنه يصدق على القليل والكثير ، ولا يقال زيد صوم إلا إذا أدمن الصوم ، والمعنى نهارة صائم ( قوله ضمير المشغول ) وهو الله عز وجل ( قوله أو بدل ) أى بناء على حسن إبدال النكرة الغير الموصوفة من المعرفة إذا استفيد منها ما لم يستفد من المبدل منه :

وأجاز الزمخشري أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، وأبو البقاء أن يكون الله بدلا من هو وأحد خبر هو ، وتعتبر الأحذية بحسب الوصف بمعنى أنه أحد في وصفه مثل الوجوب واستحقاق العبادة ونظائرهما أو بحسب الذات : أى لا تركيب فيه أصلا ، وعلى الوجهين تظهر فائدة حمل الأحد عليه تعالى ولا يكون مثل زيد أحد ، ولم يورد العاطف بين الجملةين لكمال الازدواج بينهما فإن الثانية كالتتمة للأولى ، وتعريف الصمد مع تنكير

قال الدماميني تبعاً للمرادى : والتحقيق أن مثل هذا ليس من الإخبار بالجملة بل بالمفرد على إرادة اللفظ كما في عكسه نحو « لا حول ولا قوة إلا بالله كثر من كنوز الجنة » .

( و ) يقع الخبر أيضاً ( ظرفاً ) زمانياً أو مكانياً حالة كونه ( منصوباً ) لفظاً بما تعلق به ( نحو : والركب أسفل منكم ) والرحيل غدا .

( و ) يقع أيضاً ( جاراً ومجروراً ) منصوباً أيضاً محلاً بذلك ( كالحمد لله ) رب العالمين . وشرطهما أن يكونا تامين بالمعنى المتقدم فلا يجوز زيد أمس ولا زيد بك .

ولما كان الخبر إذا وقع ظرفاً أو مجروراً راجعاً في التقدير إلى المفرد أو إلى الجملة قال ( وعلقهما ) حينئذ إما ( بمستقر ) ونحوه إما هو اسم فاعل وهو اختيار طائفة محتجين بأن المحذوف هو الخبر في الحقيقة ، والأصل في الخبر الأفراد . وصححه في الأوضح ورجحه ابن مالك بأمور :

أحد لعلمه بصمديته بخلاف أحديته ( قوله والتحقيق أن مثل هذا الخ ) هو واضح في غير الجملة الواقعة خبراً عن ضمير الشأن إذ من المعلوم أنه ليس المراد بها اللفظ ؛ ولا يخفى أن المصنف لم يمثل إلا بها ولم يذكر الشارح مثلاً غيرها ، فلا وجه لإيراد الشارح هذا التحقيق عند أهله .

هذا ، ويمكن الاعتذار بأنهم نظروا للأصل فأطلقوا أنه جملة باعتبار أنه مركب إسنادى غايته التجوز ( قوله بل بالمفرد ) يؤيده ما صرح به في المعنى أن الجملة التي يراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات ولهذا تقع فاعلاً ( قوله ويقع الخبر ) أى في الظاهر .

قال بعضهم : تسمية الظرف والمجرور خبراً مجاز لأنه ليس نفس المبتدأ ولا مشبهاً به المبتدأ ولأن الظرف ليس بمرفوع انتهى . وقد يقال إنه حقيقة اصطلاحية لكنه لا يناسب اعتماد المصنف أن الخبر المتعلق المقدر ( قوله أيضاً ) أى كما يقع جملة ( قوله منصوباً ) قيد بذلك وإن كان الظرف من حيث كونه ظرفاً لا ينفك عن النصب لثلاثتهم أنه لا يقع خبراً ما دام منصوباً ، فيختص بالظرف المنصوب المتحد مع المبتدأ معنى ليحترز عن المرفوع ، فإن فيه تفصيلاً طويلاً ولذا تركه في هذا المختصر وسنبيته ( قوله لفظاً ) أى إن كان معرباً فإن كان مبنيًا كان منصوباً محلاً ( قوله بما تعلق به ) وهو الأصح . وقيل الناصب له المبتدأ وأنه عمل فيه النصب لا الرفع لأنه ليس الأول في المعنى . ورد بمخالفته المشهور من غير دليل وبأنه يارزم منه تركيب الكلام من ناصب ومنصوب بدون ثالث . وقيل بالخالفه . ورد بأنها معنى لا تختص بالأسماء دون الأفعال فلا يصح أن تكون عاملة ، لأن العامل اللفظي شرطه أن يكون مختصاً بالمعنوى الأضعف أولى ( قوله منصوب أيضاً محلاً بذلك ) أى بما يقع فيه ، والتحقيق أن الذى في محل نصب هو المجرور وحده لأن الجار هو الموصل للعامل إليه كالهزمة والتضعيف لهما كما كان الهزمة والتضعيف من تمام صيغة الفعل والجار منفصلاً منه كالجزم من المفعول توسعوا في اللفظ وقالوا هما في محل نصب ( قوله كالحمد لله ) توهم بعضهم أن الحمد مرفوع بالجار والمجرور فاعلاً بناء على عمل الظرف وإن لم يعتمد ، وأن الفاعل تقدم والتقدير لله الحمد ، وبعضهم أن المجرور معمول للمصدر واللام للتعقوية كما في قولك أعجبنى الحمد لله ( قوله بالمعنى المتقدم ) أى في الموصول والتقييد بالتام يمكن أن يستفاد من تعريف الخبر ، ومن قوله ولا يبتدأ بشكرة إلا إن عمت أو خصت الذى هو عبارة عن حصول الفائدة ، وكأنه لذلك حذف المصنف هذا القيد هنا بخلافه في الموصول ( قوله فلا يجوز زيد أمس الخ ) ظاهره ولو مع قرينة تدل على المتعلق الخاص : أى سافر أمس وواثق بك ، لكن التعليل بعدم الفائدة يؤخذ منه جواز الإخبار مع القرينة ( قوله ونحوه ) نبه به على أن تعبيره بمستقر للتمثيل لا للتقييد ( قوله بأن المحذوف هو الخبر ) هو الأصح . وقيل الخبر هو الظرف والمجرور

منها أن اجتماع اسم الفاعل والظرف قد ورد كقوله : فأنت لدى بجبوحة المون كائن : ولم يرد اجتماع الفعل والظرف في كلام يستشهد به .

ومنها أن الفعل المتدرج جملة بإجماع واسم الفاعل ليس بجملة والمفرد أصل وقد أمكن فلا عدول عنه .  
ومنها تعيينه اتفاقا بعد أما وإذا الفجائية لامتناع إيلائهما الفعل (أو) بـ (استقر) ونحوه مما هو فعل وهو اختيار أكثر البصريين محتجين بأن المحذوف عامل في الظرف والمجرور . والأصل في العامل أن يكون فعلا ، ورجحه ابن الحاجب بوجوب تقديره في الصلة .

قال في المغنى : والحق عندي أنه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى ، ثم قال :

والعامل صار نسيا منسيا . وقيل مجموعهما لأن المقصود الإخبار بوجود الشيء في الظرف إلا أنهم حذفوا بعضه لزوما وسموا الباقي باسم الخبر مجازا .

وقال شيخ الإسلام : الخلاف لفظي لأن القائل بأنه المحذوف نظر إلى العامل الذي هو الأصل وهو مقيد بقيد لا بد من اعتباره ، والقائل بأنه المذكور نظر إلى الظاهر المفقوظ به وهو معمول لعامل لا بد من اعتباره ، والقائل بأنه مجموعهما نظر إلى المعنى المقصود (قوله منها أن اجتماع الخ) لك أن تمنع دلالة هذا على الأولوية بل غايته الدلالة على مجرد الجواز (قوله فأنت لدى بجبوحة الخ) عجز بيت صدره :

\* لك العز إن مولاك عز وإن يهن \* والهون بالضم الهوان والذل ، وبجبوحة الشيء بجاهين مهملتين وباعين مضمومتين وسطه .

قال الدماميني : ولقائل أن يقول لا نسلم تعلق لدى بكائن بل بمحذوف وهو كائن الذي هو اسم فاعل من كان الناقصة سلمنا أنه متعلق بكائن إلا أن كائنا في البيت كون خاص وهو الثبوت وعدم التزلزل ، فهو اسم فاعل من كان بمعنى ثبت وحينئذ فلا شاهد في البيت .

قال الشمي : السكون بمعنى الثبوت وهو الكون العام الذي يقدر انتهى : وهذا لا يدفع كلام الدماميني لأنه لم يجعله بمعنى مطلق الثبوت بل بمعنى الثبوت المقتضى للرسوخ وعدم التزلزل (قوله لامتناع إيلائهما الفعل) أي لا ظاهرا ولا مقدرا ، ورد بأنه لا يلزم من جواز تقديره بالفعل جواز الفصل بين إيا والفاء بغير المفرد أو جملة الشرط ، لأنه لازم الحذف وهم يغتفرون في المقدرات مالا يغتفرون في الملقوظات كما أجاب به الزعفراني ابن جني لما أجاز النصب في فإذا زيد ضربته .

وقال له ابن جني : يلزمك إيلاء إذا الفجائية الفعل ولو سلم أن المحذوف أعم من ذلك فلا يلزم منه جواز الفصل ، وإنما يلزم لو قدر قبل معموله أما لو قدر بعد المبتدأ بأن يقال أما في الدار فزيد استقر فلا يلزم ذلك وكذا في إذا (قوله والأصل في العامل أن يكون فعلا) لأن العامل إنما يعمل لافتقاره إلى غيره ، والفعل أشد افتقارا لأنه حدث يقتضى صاحبا وزمنا ومحسلا وعلة فيكون افتقاره من جهة الإحداث ومن جهة التحقق ، وليس في الاسم إلا الثاني (قوله والحق عندي الخ) أي لأن المسألة متجاذبة الأطراف لأن أصالة أفراد الخبر وأصالة الفعل في العمل متقابلان ، وتعين الاسم بعد أما وإذا والفعل بعد الموصول متكافئان وكل منهما لخصوص محل فلا يصلح واحد منهما مرجحا . وقول بعضهم في ترجيح الاسم بعد أن ذكر تعين اسم الفاعل فيما ذكر ما نصه : وإذا تعين اسم الفاعل في بعض المواضع ولم يتعين تقدير الفعل في بعض المواضع وجب رد المحتمل إلى مالا احتمال فيه ليجرى الباب على سنن الصواب لما علمت من تعيين الفعل في الصلة

وإن جهلت المعنى فقدر الوصف لأنه صالح للأزمنة كلها وإن كان حقيقة في الحال (محذوفين) وجوبا وذلك المتعلق المحذوف من حيث هو في الحقيقة هو الخبر على ما صححه في الأوضح لا الظرف ، وإنما أطلق عليه الخبر لنيابته عن المحذوف ولهذا لا يجمع بينهما إلا شذوذا . وظاهر كلامه أن المتعلق لا يكون إلا كونا مطلقا وبه صرح في التسهيل .

قال في المغنى : وهو شرط لوجوب الحذف وصرح فيه بجواز تقدير السكون الخاص لدليل ويجوز حذفه حينئذ وعليه خرج قولهم من لى بكذا : أى من يتكفل لى بكذا ، وقوله تعالى - الحر بالحر والعبد بالعبد والأثني بالأثني - أى مقتول أو يقتل ، والأصل فيه أن يقدر مقدما على الظرف كسائر العوائل مع معمولاتها . وقد يعرض ما يقتضى ترجيح تقديره مؤخرا وما يقتضى إيجابه ، وفيه أيضا ويلزم من قدر المتعلق فعلا أن يقدره مؤخرا في جميع المسائل لأن الخبر إذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدأ .

وفي حاشية الكشاف للتفتازانى مما يجب التنبيه عليه أنه إذا قدر في الظرف كان أو كائن فهو من التامة بمعنى حصل وثبت ، والظرف بالنسبة إليه لغولا الناقصة وإلا لكان الظرف في موضع الخبر بتقدير كان أخرى ويتسلسل التقديرات :

[ فائدة ] اعلم أن الظرف عندهم بحسب متعلقه قسمان : مستقر يفتح التام ، ويلغو ، فالمستقر ما كان متعلقه

( قوله وإن جهلت المعنى الخ ) معنى كلام المغنى كما يعلم بمراجعته إن جهلت المعنى بأن لم تدر هل أريد الماضى والحال أو الاستقبال ، وليس معناه إن جهلت المعنى بأن لم تدر هل أريد معنى الاسم أو معنى الفعل ، وبه يعلم ما فى كلام الشارح .

هذا ، وقال الدمامينى : كيف يقدر مع الجهل ما هو ظاهر فى الحال الذى هو من جملة الأمور المجهولة وهل هذا إلا تهافت . قال الشمنى : لا تهافت لأن تقدير الوصف إنما هو إصلاحه للأزمنة كلها دون غيره انتهى . بقى أن كلامهما يقتضى أن المراد بالحال فى قولهم الوصف حقيقة فى الحال : الحال الذى هو أحد الأزمنة وهو ما جنح إليه الشهاب القرافى وبني عليه الاشكال المشهور فى المشتقات الواقعة فى القرآن . والحق كما نبه عليه التقي السبكي أن المراد به حال التلبس فلا إشكال فى كلام المغنى ( قوله وجوبا ) لقيام القرينة وسد الظرف مسدده ( قوله إلا شذوذا ) منه . فأنت لدى بمجوعة الهون كائن . ( قوله ويجوز حذفه حينئذ ) أى حين الدليل قال فيه : وتوهم جماعة امتناع حذف السكون الخاص ، ويبطله أنا متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعدم وجود معمول فكيف يكون وجود المعمول مانعا من الحذف مع أنه إما أن يكون هو الدليل أو مقويا للدليل ( قوله وقد يعرض الخ ) فالأول نحو : فى الدار زيد ، لأن المحذوف هو الخبر وأصله أن يتأخر عن المبتدأ . والثانى نحو إن فى الدار زيدا ، لأن إن لا يليها مرفوعها ، وهذا ما ذكره فى المغنى فى الباب الثالث لكنه رجع عنه فى الباب الخامس فقال : وكنا قدمنا فى نحو : فى الدار زيد أن متعلق الظرف يقدر مؤخرا عن زيد لأنه فى الحقيقة الخبر ، وأصل الخبر أن يتأخر عن المبتدأ ثم ظهر لنا أنه يحتمل تقديره مقدما لمعارضة أصل آخر ، وهو أنه عامل فى الظرف وأصل العامل أن يتقدم على المعمول إلا أن يقدر المتعلق فعلا الخ ( قوله ويلزم من قدر الخ ) لأن الخبر إذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدأ وفيه نظر ، لأن العلة فى امتناع تقديم الخبر إذا كان فعلا فى باب المبتدأ هى خشية التباس الإسمية بالفعل . وذلك مع التلغظ لا مع الحذف والتقدير . وأجيب بأن المقدر عندهم فى حكم الملفوظ فامتنع المقدر وإن كان علة المنع لا توجد فى المقدر ( قوله ويتسلسل التقديرات )



غاما واجب الحذف نحو - وعنده علم الساعة - واللغو ما كان متعلقه خاصا كالتعويض والقعود سواء وجب حذفه نحو : يوم الجمعة صمت فيه ، أو جاز نحو : يوم الجمعة جوابا لمن قال متى قمت . ووجه تسمية الأول مستقرا والثاني لغوا أن المتعلق العام لما كان إذا حذف انتقل الضمير الذي كان مستقرا فيه إلى الظرف سمي ذلك الظرف مستقرا لاستقرار الضمير فيه فهو في الأصل مستقر فيه ثم حذف الصلة وهي فيه اختصار لكثرة دوره بينهم كقولهم في المشترك فيه مشترك . ولما كان الآخر لم ينتقل إليه شيء من متعلقه سمي لغوا أو ملغى كأنه ألغى ولم يعتبر اعتبار الأول . قاله الدماميني .

[قاعدة] كل ظرف أو جار ومجرور ليس بزائد ولا مما يستثنى به لابد أن يتعلق بالفعل أو ما يشبهه أو ما أول بما يشبهه أو ما يشير إلى معناه ، والمتعلق إما أن يكون ملفوظا به أو مقدر ، والمقدر إما واجب الحذف أولا ،

قال شيخنا : لك أن تقول لا يلزم تقدير كان في الثاني بل حصل ونحوه فلا تسائل ( قوله ما كان متعلقه خاصا ) يدخل فيه ما كان متعلقه مذكورا ( قوله انتقل الضمير الخ ) هو مذهب البصريين . وقيل لا ضمير في الظرف مطلقا تقدم أو تأخر وأن الضمير حذف مع المتعلق ، ثم الظاهر أن الانتقال مع الحذف ويحتمل أنه قبله ولا يضر أنه يلزم تفرغ العامل من الضمير وهو ممتنع ، لأننا لا نسلم امتناعه بدليل أنه بعد الحذف فارغ إلا أن يقال إنه بعد الحذف ناب الظرف عنه في تحمل الضمير فلم يضر فراغه منه بخلافه قبل الحذف ، ويحتمل أنه بعده وهو ظاهر كلام الشارح ، ولا يضر أنه يلزم حذف الفاعل لأنه أمر اعتباري تقديرى غير مستمر ( قوله لاستقرار الضمير فيه ) قضيته أنه لا يسمى بذلك إذا رفع الظاهر نحو : زيد في الدار أبوه أو عنده أخوه ، لأن رفع الظاهر يمنع استقرار الضمير فيه إلا أن يريد ما من شأنه أن يستقر فيه على فرض كون الفاعل ضميرا فليحذر على أنه لا يأتي على قول من يقول بحذف الضمير مطلقا أو إذا تقدم وقد جعل السيد الظرف المستقر ما كان عامله المحذوف مفهوما منه وإن كان كونا خاصا ، وعلله بأنه استقر فيه معنى عامله ( قوله ليس بزائد ) أى حقيقة أو حكما فشمل الباء ومن في - كفى بالله شهيدا - وهل من خالق غير الله - ولعل في لغة عقيل نحو :

لعل أبى المغوار منك قريب \* ولولا فيمن قال لولاي ولولاك ولولاه على قول سيديويه أن لولا جارة للضمير ، وإنما لم يحتج الزائد للمتعلق لأن معنى التعلق الارتباط المعنوي والأصل أن أفعالا قصرت عن الوصول إلى الأسماء فأعينت على ذلك بحرف الجر ، والزائد إنما دخل في الكلام تقوية له ولم يدخل للربط ( قوله ولا مما يستثنى به ) وهو خلا وعدا وحاشا إذا خفض ، وحيث فوضع المجرور نصب لأنه مستثنى بعد تمام الكلام فينصب كما ينصب في قام القوم إلا زيدا ، وترك عد كاف التشبيه من ذلك ، وإن قال الأخفش وابن عصفور بأنها لا تتعلق بشيء لأنه إذا قيل زيد كعمرو ، فإن قدر المتعلق استقر فلا دليل للكاف عليه أو فعلا مناسبا للكاف وهو أشبه فهو متعد بنفسه لا بالحرف لما قاله في المغنى .

والحق أن جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر تدل على الاستقرار ( قوله لابد أن يتعلق بالفعل أو ما يشبهه ) كقوله تعالى - أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم - أو ما أول بما يشبهه كقوله تعالى - وهو الذى فى السماء إله - أى وهو الذى هو إله فى السماء فى السماء متعلقة بإله ، وهو اسم غير صفة بدليل أنه بوصف ولا يوصف به ، وإنما صح التعاق به لتأوله بمعبود ( قوله أو بما يشير إلى معناه ) عبارة المغنى : أو بما فيه رائحة الفعل كقوله : أنا أبو المنهال منك فى بعض الأحيان . وقوله : \* أنا ابن ماوية إذ جدد النفر . فتعلق بغض وإذ بالاسمين العلمين لا لتأولهما باسم بشبه الفعل بل لما فيهما من معنى قولك الشجاع أو الجواد

وواجب الحذف في ثمانية مواضع ذكرها في المعنى ( ولا يخبر بـ ) اسم ( الزمان عن ) المبتدأ الجوهر المعبر عنه باسم ( الذات ) فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة فإن حصلت جاز كأن يكون المبتدأ عاما والزمان خاصا نحو : نحن في شهر كذا ، أو في زمان طيب . وفهم منه أن المسكان يخبر به عن الجوهر نحو : زيد أمامك ، وعن اسم المعنى نحو : الخبير عندك وأن اسم المعنى يخبر عنه بالزمان وهو كذلك إذا كان الحدث غير مستمر نحو : الصوم غدا وإلا فلا لعدم الفائدة .

( و ) أما نحو قولهم ( الليلة الهلال ) مما ظاهره أنه أخبر فيه باسم الزمان عن الجوهر فهو ( تناول ) بحذف اسم معنى مضافا هو المبتدأ في الحقيقة كروية الهلال الليلة للإخبار إنمائه عن اسم المعنى لا عن الجوهر ، وقيل لا تأويل بل الليلة خبر عن الهلال لشبهه باسم المعنى من حيث إنه يحدث في وقت دون آخر .

( قوله في ثمانية مواضع ) أحدها : أن يقع صفة نحو -- أو كصيب من السماء -- الثاني : أن يقع حالا نحو -- فخرج على قومه في زينته -- فلما رآه مستقرا عنده -- فمعناه عدم التحرك لا مطلق الوجود والحصول فهو كون خاص . الثالث : أن يقع صفة نحو -- وله من في السموات والأرض -- الرابع : أن يقع خبرا . الخامس : أن يرفع الاسم الظاهر نحو -- أفي الله شك -- . السادس : أن يستعمل المتعلق محذوفا في مثل أو شبهه كقوله لمن ذكر ما تقدم عهده حينئذ الآن ، وأصله حين إذ كان ذلك واستعمل الآن . السابع : أن يكون المتعلق محذوفا على شريطة التفسير نحو : يوم الجمعة صمت فيه . الثامن : القسم بغير الباء نحو -- والليل إذا يغشى -- وقاله لأكيدين أصنامكم وقولهم لله لا يؤخر الأجل ، ولو صرح بالفعل في ذلك وجبت الباء ( قوله ولا يخبر باسم الزمان ) أي منصوبا كان أو مجرورا بنى بل أو مرفوعا فالمراد باسم الزمان أعم من الظرف اصطلاحا ، وهذا تقييد وتفصيل لقوله ويقع الخبر ظرفا وزيادة فائدة ( قوله المعبر عنه ) أي عن اللفظ الدال عليه ، والغرض من هذا أنه ليس المراد بالجوهر هنا ما اشتهر استعماله فيه في الألفاظ مما يقابل الصورة فيقال هذا اللفظ يدل بصورته لا بجوهره ومادته ( قوله لعدم الفائدة ) لأن من شأن الذوات الاستمرار في جميع الأزمنة فلا فائدة في الإخبار عنها بزمن مخصوص ، لأنه لا فائدة لتخصيص شيء بزمان هو في غيره حاصل مثله ، والتعليل بعدم الفائدة إما بناء على أنه يشترط في الكلام الفائدة الجديدة أو المقصود بيان الكلام المعتمد به لا مطلق الكلام أو بناء على أنه يعتبر في الفائدة الوضعية أن يكون الحكم مظنة أن يجهل وتقصد إفادته والذوات التي لا تتحدد لسكونها معاومة الوجود في سائر الأزمنة ليست كذلك بخلاف ما يتجدد كالورد وبخلافها باعتبار الأمكنة لأن وجودها يعم الأزمنة ولا يعم الأمكنة ( قوله كأن يكون المبتدأ الخ ) قد يوجه حصول الفائدة في ذلك بأن اجتماع الذوات في الوقت الخاص ليس من لازم وجودها إذ قد يفتنى الاجتماع فيه بنحو موت البعض . وقضيته أن يراد بالعموم مطلق التعدد حتى يصح قول الاثنين نحن في شهر كذا ( قوله نحن في شهر كذا الخ ) قال الدماميني : لا أدري كيف يصح التمثيل بنحن لاسم العين العام ولم يتضح لي المراد بذلك إلى الآن انتهى . وقيل وجه العموم ضلالية نحن لكل متكلم لعدم اختصاصه بمتكلم دون آخر . وقيل شموله المتكلم وجميع من سواه من الموجودين في ذلك الزمان ، ويمكن تخريج هذا المثال على حذف الخبر الخاص لقريئة جالية أي داخلون في شهر كذا ، هذا وقد رأيت بخط المصنف في هامش ابن الناطم مانصه : سأل طالب أيجوز نحن شهر كذا أو يوم كذا أو عام كذا يريدون في أم تتعين في ؟ فقلت مقتضى ضابطهم أن يجوز وظاهر أمثلتهم أنه لا يجوز ، لأنهم مثلوا بعدة أمثلة التزموا فيها ذكر في ( قوله وفهم منه أن المسكان إلى قوله وهو كذلك ) أي إن أفاد فإن لم يفد الإخبار بالمسكان عن الذات أو المعنى امتنع نحو :

ولما كان من المبتدأ مالا خبر له لأنه في معنى الفعل لكن له مرفوع يغني عنه نيه عليه بقوله ( ويغني عن الخبر ) في حصول الفائدة ( مرفوع وصف ) يكتفى به فاعلا كان أو نائبه . والمراد بالوصف اسم الفاعل واسم

زيد مكانا والقتال مكانا ، وإن لم يفد الإخبار بالزمان عن المعنى نحو : القتال زمان أو حين امتنع ، ولهذا قال الشاطبي : التقييد باسم الزمان وباسم الجوهر بالنظر للغالب من أن اسم الزمان لا يفيد الإخبار به عن الذات ويفيد الإخبار به عن المعنى ، وأن اسم المكان يفيد الإخبار به عن الذات وعن المعنى . هذا ، وينبغي أن تلحق المعاني المستمرة كالألوان والطعوم والنعمو والخشونة لاستمرارها بالذات ، وكذا الطعوم الأصلية . وقد يعرض للشيء طعم ولا يستمر فينبغي جواز الإخبار عنه بالزمان ، وكذا يقال في النعمو والخشونة اللذين يعرضان وبزولان ، والحركات التي لا استمرار لها فينبغي جواز الإخبار عنها بالزمان . وشمل اسم المعنى أسماء الأيام فيجوز الإخبار عنها بأسماء الزمان ، والاولى فيما يتضمن عملا كالجمعة والسبت والعيد والفطر والأضحى الرفع لغلبتها في معنى الأيام ، ويجوز النصب نظرا للعمل كالاتحاد والسكون والعود بخلاف مالا يتضمن العمل كالأحد فيجب فيه الرفع ، ولا يجوز النصب لأنه بمعنى اليوم واليوم لا يكون في اليوم ، وأجاز الفراء وهشام النصب لتأولهما اليوم بالآن فعنى اليوم الأحد الآن الأحد والآن أعم فصيح أن يكون ظرفه . قال أبو حيان : ومقتضى قواعد البصريين في غير أسماء الأيام من أسماء الشهور ونحوها الرفع فقط نحو : أول السنة المحرم .

[ فائدة ] إذا أخبر بالزمان عن المعنى واستغرق ذلك المعنى جميع الزمان أو أكثره وكان الزمان نكرة رفع غالبا نحو - وحمله وقضاله ثلاثون شهرا - أو الصوم يوم والسير شهر إذا كان السير في أكثره لأنه باستغراقه إياه كأنه هو ولا سيما مع التنكير المناسب للخبرية ، ويجوز نصب هذا الزمان المنكر وجره بنى خلافا للكوفيين ، وإن كان الزمان معرفة نحو : الصوم يوم الجمعة لم يكن الرفع غالبا . وأوجب الكوفيون النصب وإن وقع لا في الأكثر فالأغلب نصبه أو جره بنى وفاقا معرفا كان الزمان أو منكرا نحو : الخروج يوما أو في يوم ، والسير يوم الجمعة أو في يوم الجمعة . وأما - الحج أشهر معامات - فلتأكد أمر الحج ودعاء الناس إلى الاستعداد له حتى كأن أفعال الحج مستغرقة لجميع الأشهر الثلاثة ، وربما رفع نحو - موعدكم يوم الزينة - وإذا أخبر بالمكان عن اسم عين سواء كان اسم مكان أو لا فإن كان غير متصرف نحو : زيد عندك امتنع رفعه ، وإن كان متصرفا وهو نكرة فالرفع راجح نحو :

أنت منى مكان قريب      ودارك منى يمين أو شمال

وهو باق على الظرفية عند البصريين ، والمضاف محذوف إما من المبتدأ : أى مكانك منى مكان قريب . أو من الخبر : أى أنت منى ذو مكان قريب ، وإن كان معرفة فالرفع مرجوح نحو : زيد خلفك ، ويكثر رفع المحدود المتصرف من الطرفين بعد اسم عين مقدرا لإضافة بعد إليه نحو : زيد منى يومان أو فرسخان . وأما المبهم نحو أنت منى زمان فلا يجوز رفعه ولا نصبه ، وكذا المنخص نحو : زيد دارك أو بستانك ، وغير المتصرف نحو : ضحوة يلزم النصب على الظرفية ، ويتعين النصب في نحو : أنت منى فرسخين أى من أشياء ماسرنا فرسخين ، وهذا تفسير معنى لا لفظا فلا يرد عليه أنه لادليل على المحذوف ، وأنه يلزم حذف الموصول وصلته وغير ذلك مما أوردوه ، وإن أردت تفضيل المقام فارجع إلى الرضى وشرح التسهيل ( قوله والمراد بالوصف الخ ) مثل لاسمى الفاعل والمفعول ، ومثال الصفة المشبهة : ما أحسن وجهه ، ومثال اسم التفضيل : ما أفضل منك أحد ،

المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمنسوب ( معتمد ) ذلك الوصف ليصبح الاكتفاء بالمرفوع ( على ) أداة ( استنفهام ) حرفا كانت أو اسما ( أو ) أداة ( نفي ) كذلك أو فعلا فالاستنفهام بالحرف نحو : أقاطن قوم سلمى أم نؤوا ظعنا \* وبالاسم نحو : كيف جالس العمران ( و ) النفي بالحرف نحو ( ماضروب العمران ) وبالفعل نحو : ليس قائم الزيدان ، ومنه نحو غير قائم الزيدان ، ومنه قوله :  
غير مأسوف على زمن ينقضى بالهم والحزن

والنفي في المعنى كالنفي الصريح نحو : إنما قائم الزيدان ، ولا فرق في المرفوع أيضا بين أن يكون اسما ظاهرا كما مر أو ضميرا بارزا كقوله : خليلي ما واف بعهدى أنما \* وجعل النفي بالفعل والاسم كالحرف فيه تجوز لخروج الوصف عن كونه مبتدأ حقيقة ، واعتماده على ما ذكره شرط لازم عند جمهور البصريين وما أوهم خلاف ذلك مؤول عندهم ، ثم هذا الوصف مع مرفوعه إما أن يتطابقا أولا ، فإن تطابقا لإفرادا نحو ، أقائم زيد ،

وهل أحسن في عين زيد السكحل منه في عين غيره ؛ ومثال المنسوب : ما قرشي أبواك وأقرشي أبواك : والمعنى أنمنسوب إلى قرشي أبواك ( قوله ليصبح الاكتفاء بالمرفوع ) هذا ما رجحه في المعنى : وقيل هو شرط للعمل ( قوله حرفا كانت أو اسما وقوله أو أداة نفي كذلك ) أي حرفا أو اسما هكذا زعم ابن مالك قياسا على سماع ما والهمزة ، وقصره أبو حيان عليهما إذ لم يسمع سواهما لكن لا بد أن يكون الباقي صالحا لمباشرة الاسم بخلاف لم ولن ( قوله أقاطن الخ ) صدر بيت عجزه : \* إن يظعنوا فمعجيب عيش من قطنا \* والقطن الإقامة والظعن الرحيل . والظاهر أن العطف في أم نؤوا من عطف الفعلية على الإسمية ، والشاهد ، في البيت ظاهر ( قوله ليس قائم الزيدان ) الوصف بعد ليس مرفوع على أنه اسمها وفاعله سد مسد خبرها . وفي شرح العمدة أن النواسخ لا تدخل على المبتدأ الذي له مرفوع يغني عن الخبر لأنه منزل منزلة الفعل فلا يعمل فيه عوامل الأسماء كما لا تعمل في الفعل ، ومن مقتضى هذا أن لا يعمل فيه الابتداء لأنه من عوامل الأسماء لا أنه معنى فأشبه المعنى الذي يرفع به الفعل إذا قيل أيقوم زيد فجاز أن يعمل فيه ( قوله غير مأسوف الخ ) قائله أبو نواس ، وغير مبتدأ وهو في معنى النفي والوصف بعده مخصص لفظا بالإضافة وهو في قوة المرفوع بالابتداء ، فكأنه قيل ما مأسوف على زمن ينقضى مصاحبا للهم والحزن ، والنائب عن الفاعل الظرف ، وهذا ما قاله ابن الشجري وتبعه ابن مالك وفي البيت إعرابان آخران ذكرهما المصنف في المعنى في بحث غير ( قوله خليلي الخ ) صدر بيت عجزه :

\* إذا لم تكونا لي على من أقاطع \* والشاهد في أنها لسده مسد الخبر بعد النفي وهو ضمير منفصل وهو وقوله تعالى - أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم - مما يقطع به على مذهب المانعين لرفع الوصف المذكور ضميرا منفصلا على أنه فاعل به ، لأن القول بأن الضمير مبتدأ يؤدي في البيت إلى الإخبار عن المثني بالواحد ، وفي الآية إلى فصل العامل من معموله بأجنبي انتهى . وأجيب عن الأول باحتمال أن يكون أنها مبتدأ خبره الجملة الشرطية بعده مع الجواب المدلول عليه بقوله : ما واف بعهدى ، والتقدير أنها يا خليلي إذا لم تكونا لي على من أقاطع فما أحد واف بعهدى . وعن الثاني بأن عن آلهتي متعلق بمحذوف ، والتقدير أراغب أنت ترغب عن آلهتي . وما أجاب به في التصريح من أن المراد بالظهور ضد الاستنار لا يجدي لما صرح في الأمالي من أن الصفة لا ترفع ضميرا منفصلا كما مر ( قوله شرط لازم الخ ) يجوز الأخفش والكوفيون وقوع الوصف المذكور مبتدأ من غير اعتماد ( قوله وما أوهم الخ ) منه قوله :

خبير بنو لهب فلاتك ملغيا مقالة لهبي إذا الطير مرت

جاز في الوصف وجهان الابتدائية والخبرية إلا في نحو : أقام اليوم امرأة فيتعين الأول ، وهذا يقدح في قولهم إنه متى أوقع تقدم الخبر في اللباس المبتدأ بالفعل وجب تأخيرها وإن تطابقا ثنية وجمعا نحو : أقامسان الزيدان وأقامون الزيدون تعين خبرية الوصف على اللغة الفصحى لتحمله الضمير ، وإن لم يتطابقا تعين ابتدائية الوصف وما بعده فاعلا أو قائبا عنه مغنيا عن الخبر ، والأصل أن يخبر عن المبتدأ الواحد بخبر واحد كما مر .

فخبر مبتدأ وبنو فاعل به لا خبر وإلا لزم عدم المطابقة ، وتأويله أن فعلا يستوى فيه المذكر وغيره على حد قوله تعالى - والملائكة بعد ذلك ظهير - ( قوله الابتدائية ) أى فيكون المرفوع مغنيا عن الخبر ، وقوله والخبرية فيكون المرفوع مبتدأ مؤخر ( قوله إلا نحو في الخ ) لأنه يلزم على الثاني عدم تطابق المبتدأ والخبر في التذكير والتأنيث وتذكير الوصف الرفع لضمير المؤنث الحقيقي وذلك لا يجوز ، وأفهم الحصر أنه لا يتعين في - أراغب أنت عن آلهي - خلافا لمن عينه ، وعلة بأنه على الثاني يلزم الفصل بين أراغب وجمعه وهما وهو الظرف بأجنبي لأن الزوم ممنوع كما عرفت ، ولا في أقام رجل كما قيل لأنه على الثاني يلزم وقوع النكرة مبتدأ بلا مسوغ وذلك لأن الوقوع بعد الاستفهام مخصص ( قوله وهذا يقدح الخ ) أى جواز الوجهين . وأجيب عن القدح بأن اللازم هنا الإجمال لا اللبس لأن كلا الوجهين هنا مخالف للأصل لأن جعل المبتدأ مسندا وتأخيرها خلاف الأصل بخلاف الوجهين في قام زيد فإن كون زيد فاعلا موافق للأصل فسبق الذهن إليه فيحصل الالتباس : وأورد أنهم أجازوا في جئت أنا وزيد وجهين مع أن أصل الواو أن تكون للعطف . وأجيب بأن الحمل على الوجهين إنما يمنع إذا لم يكن عند قصد أحدهما قرينة والنصب يدل على المفعولية والرفع على العطف . واعترض بمثل جئت أنا وموسى . وأجيب بتقييد المسألة بما يمكن التخصيص فيه على المصاحبة بنصب ما بعد الواو . وأجاب بعضهم عن القدح بأنه لا ضرورة في تقديم الخبر في زيد قائم حتى يرتكب الالتباس لأجلها ، وفي أقام زيد يجب تقديم قائم لتضمنه الاستفهام وتعلق الاستفهام به والمشتغل على الاستفهام يجب تقديمه : فإن قلت ضرورة حاصلة في أقام زيد .

قلت : لا ضرورة لجواز زيد أقام بخلاف زيد أقام ( قوله وجمعا ) أى جمع تصحيح كما يدل عليه المثال : ونص الشاطبي على أن جمع التكسير مثله . وقال السيوطي : الجمع المكسر كالمفرد ، وكذا الوصف المنطلق على المثنى والجمع والمفرد بصيغة واحدة نحو : أجنب الزيدان ( قوله على اللغة الفصحى ) احترازا من اللغة الضعيفة وهي لغة أكلوني البراغيث فإنه لا يتعين عليها خبرية الوصف بل يجوز الوجهان ، فمن أطلق التعيين مراده على اللغة الفصحى بدليل ما في باب الفاعل ( قوله لتحمله الضمير ) وتحمله الضمير يمنع كونه مبتدأ .

قال المصنف في حواشي ابن الناطم : وجه الامتناع أن الضمير يعود على متأخر لفظا ورتبة ، ولك أن تقول يجوز كونه مبتدأ مخبرا عنه بما بعده على قول سيديويه في خير منه أبوه ومفسر الضمير موصوف مقدر انتهى : ويلزم على ما جوزه الإخبار عن النكرة بالمعرفة في غير ما استثنى إلا أن يجاب بأن ابن مالك أجاز ذلك هنا حيث جاز في أقام أبوه زيد كون زيد خبرا عن قائم ( قوله وقد يتقدم الخبر ) أى في الحال أو الأصل ، ومنه يعلم جواز تعدد المعمول الثاني لكل بما ينسخ الابتداء وإطلاقه يشمل التعدد مع اختلاف الجنس بالأفراد والجملة كما أشار إليه الشارح بقوله وإن اختلف الجنس ، ولو قدمه على قوله على الأصح كان أولى ، ومقابل الأصح المنع مطلقا واختاره ابن عصفور وكثير من المغاربة مقدرين في صور التعدد لمساعد الخبر الأول مبتدأ وهو

( وقد يتعدد الخبر ) جوازا على الأصح لأن الخبر كالتعبد فجاز تعدده وإن اختلف الجنس نحو - فإذا  
هى حية تسعى - والتعدد على ثلاثة أنواع :

أحدها : أن يتعدد لفظا ومعنى لا يتعدد الخبر عنه ، وعلامة هذا النوع صحة الاختصار على كل واحد من الخبرين  
أو الإخبار نحو : زيد فقيه شاعر كاتب فإذا استعملته بالعطف جاز اتفاقا .

ثانيها : أن يتعدد لفظا لا معنى لقيام المتعدد فيه مقام خبر واحد نحو : هذا حلو حامض ، ولا يجوز فى هذا  
العطف لأن مجموعه بمنزلة الخبر الواحد إذ المعنى هذا مز " خلافا لأبي على ، ولهذا امتنع توسط المبتدأ بينهما  
وتقدمهما عليه على الأصح .

ثالثها أن يتعدد لتعدد صاحبه إما حقيقة نحو : بنوك فقيه وشاعر وكاتب ، وقوله :  
يداك يد خيرها يرتجى وأخرى لأعدائها غائظه

تسكلف والمنع عند الاختلاف وهو قول أبى على ( قوله - فإذا هى حية تسعى - ) يجوز أن يكون جملة تسعى  
صفة للحية ( قوله ثانيها أن يتعدد الخ ) ضابط هذا النوع أن لا يصبح الإخبار ببعضه عن المبتدأ وهذا الضابط  
يقناول نحو قولك للأبلى هذا أبيض أسود لأنه لا يصبح الإخبار ببعضه عن المبتدأ أى حقيقة إذ لو أريد صحة  
الإخبار ولو مجازا خرج نحو : هذا حلو حامض عنه . وقضية ذلك امتناع العطف فيه ، لكن صرح الرضى بجواز  
العطف فيه وهو قضية تصريحه أيضا بأنه مثل قولك هما عالم وجاهل بل قضية وجوب العطف .

وقال السيد : إن نظر إلى تأويله بالأباق كان الأولى تركه أى العطف ، وإن نظر إلى أن الخبر والمبتدأ  
متعددان معنى : أى بعضه أبيض وبعضه أسود كان الأولى أن يؤثر به ( قوله لقيام المتعدد فيه مقام خبر واحد )  
إن قلت : إذا كان المجموع فى المعنى خبرا واحدا بمنزلة مفرد لزم خلوه كل منهما على انفراده من الضمير فلزم خلوه  
الخبر المشتق عن الضمير على أنه يبطله وجوب التثنية فى قولك هذان حلوان حامضان . أجب بأن فى كل منهما  
ضميرا استحقته المجموع كما أجرى على كل منهما لإعراب استحقته المجموع دفعا للحكم لأن المجموع من حيث هو  
مجموع لا يمكن تحملاه للضمير ولا إعرابه ، وتحمل أحدهما للضمير وإعرابه دون الآخر تحكّم ، وبأن فى كل  
منهما ضميرا صرح به الرضى وغيره .

ونقل عن أبى على أن المتحمل للضمير هو الثانى لأن الأول نزل من الثانى منزلة الجزء . وفى المقام تطويل  
لا يناسب المرام ( قوله ولا يجوز فى هذا العطف الخ ) وليس الثانى بدلا لأنه ليس المراد أحدهما بل كلاهما ولا صفة  
لامتناع وصف الشئ بما يناقضه .

ونقل عن الأخفش جواز الصفة على معنى حلوفيه حموضة ، والصفة توصف إذا نزلت منزلة الجامد نحو :  
مررت بالضارب القاتل . ورد بأن الصفة كالفعل وهو لا يوصف ، ولو صح هذا الرد لم يصح التصغير وهو  
جائز بلا خلاف ، ولا خبر مبتدأ محذوف لأن المراد أنه جمع الطعمين ( قوله إذ المعنى هذا مز ) أى بضم الميم  
وهو المتوسط بين الحلاوة والحموضة والمزاة كيفية متوسطة بين الحلاوة والحموضة إذ هما ضدان لا يجتمعان  
ولأنما الموجود فيه طعم بين بين ( قوله ولهذا يمتنع توسط المبتدأ الخ ) أى ليكون مجموعه بمنزلة خبر واحد لكن  
كون هذا سببا لامتناع العطف والتوسط ظاهر لأن بعض الكلمة لا يعطف على بعض ولا يقدم على آخر ،  
وأما كونه سببا لمنع تقدمهما عليه فغير ظاهر ، وإنما علله بغضهم بأن الرمان حلو حامض جار مجرى المثل ( قوله  
نحو بنوك الخ ) اعلم أن تعدد الصاحب حقيقة له صورتان : إحداهما أن يكون أسماء متعاطفة ، الثانية أن يكون  
مثنى أو مجموعا فإذا اختلفت الأخبار فالعطف بالواو . قالوا : ولا يجوز غير ذلك ( قوله يداك الخ ) أشده

أو حكما نحو - إنما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر - وهذا يجب فيه العطف. وصرح ابن مالك في التسهيل بعدم التعدد فيه وفي النوع الثاني. وفي شرحه بأن التعبير فيهما بغير لفظ الواحدة لا يقال إلا مجازا فما في الشرح من حكاية الإجماع على التعدد فيهما منظور فيه اللهم إلا أن يريد إجماع من تقدم :  
[ فائدة ] إذا تعددت مبتدآت متوالية فلك في الإخبار عنها طريقان : أسد هما أنه يجعل الروابط في المبتدآت فتخبر عن آخرها وتجعله مع خبره خبرا لما قبله وهكذا إلى أن تخبر عن الأول بتاليه مع ما بعدها : وتضيف غير الأول إلى ضمير متلوّة نحو : زيد عمه خاله أخوه أبوه قائم : والمعنى أبو أخى خال عم زيد قائم . والآخر أن يجعل الروابط في الأخبار فتأتى بعد خبر الأخير بهاء آخر الأول وتال لمتلو نحو : زيد هند الأخوان الزيدون ضاربوها عندها بإذنه . والمعنى الزيدون ضاربو الأخوين عند هند بإذن زيد : وهذا المثال ونحوه لم يوجد مثله في كلام العرب وإنما وضعه النحاة للاختبار والتمرين قاله أبو حيان :  
واعلم أن الأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ لأنه وصف له في المعنى

الخليل . وقيل إنه لطرفة ( قوله وهذا يجب فيه العطف ) لابد أن يقدر في مثله العطف سابقا على الإخبار ، وأن لكل جزء إعراب بما يستحقه المجموع دفعا للتحكم ( قوله لا يقال إلا مجازا ) يوافقه ما في الأوضح حيث اعترض على ابن النازم في جعله النوع الثاني والثالث من باب تعدد الخبر بما حاصله أن نحو حلو حاض في معنى خبر واحد ، وأن قوله يداك الخ في قوة مبتدأين لكل منهما خبر ، وأن نحو - إنما الحياة الدنيا لعب ولهو - الثاني تابع لا خبر ونظر فيه الأشموني فقال : أما ما قاله في الأول فليس بشيء إذ لم يصادم الشارح بل هو عينه لأنه إنما جعله متعددا في اللفظ دون المعنى وذكر له ضابطا بأن لا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ . وأما الثاني فهو أن كون يداك في قوة مبتدأين لا ينافي كونه بحسب اللفظ واحدا أو متعددا إلى اللفظ لا إلى المعنى : وأما الثالث فلا أنه لا منافاة بين كونه تابعا وكونه خبرا هو تابع من حيث توسط الحرف بينه وبين متبوعه خبر من حيث عطفه على الخبر إذ المعطوف على الخبر خبر كما أن المعطوف على الصلة صلة والمعطوف على المبتدأ مبتدأ انتهى :  
وفي الجملة الأولى من الباب الخامس من مغنى اللبيب في أثناء كلام مانصه : وأما حينما فتعطف على الحال لا حال انتهى . فاعلمه لا يسلم الجواب عن الاعتراض : الثالث : وأما الجوابان الأولان فإنما يثبتان التعدد مجازا وليس هو مناط الاعتراض . والحاصل أن الاختلاف لفظي كما يعلم من كلام شرح التسهيل ( قوله فما في الشرح الخ ) الهدى في الشرح حكاية على عدم التعدد ، ولا يصح أن يكون لفظ عدم محذوفا من سبق القلم في عبارة الشارح لأنه لا يظهر حينئذ النظر ولا الجواب بقوله اللهم الخ ، لأن قضية الجواب على هذا التقدير أن ابن مالك يخالف من تقدم في دعوى عدم التعدد ( قوله والمعنى أبو أخى الخ ) في شرح القواعد للكافيجي في زيد أبوه غلامه منطلق فحاصل المعنى زيد غلام أبيه منطلق . ومن قال في بيان المعنى إن التقدير غلام أبي زيد منطلق فقد سها معنى ونقلا فتأمل انتهى : وقياسه أن ما ذكره الشارح كذلك والصواب زيد عم خال أخى أبيه قائم ، ولعل وجه ذلك أن الإسناد التام إنما هو بين المبتدأ الأول وخبره بخلاف غيره فإنما فيه إسناد تام يستحيل ربطه بغيره ( قوله فتأتى بعد خبر الأخير الخ ) هذا عبارة التسهيل وقوله لمتلو لا يفي لفظ بمراده بل لابد أن يقال وكذا الفعلي في الباقي إلى أن تنتهي المبتدآت ، ولكنه ترك ذلك لوضوحه وإشارة إلى أنه لا يتعين الترتيب المذكور إذا أمن اللبس ، فلو قيل زيد هند الغلامان أحسنت إليهما عنده في دارها لم يتمتع ، وكذا أحسنت في دارها إليهما عنده ( قوله زيد الأخوان الخ ) يتفرع من هذين الطريقتين طريقة ثالثة مركبة منهما وهي أن تجعل بعض الروابط مع المبتدأ وبعضها مع الخبر نحو : زيد عبده الزيدون ضاربوها ( قوله الأصلي في الخبر ) أي الأولى ( قوله لأنه وصف له في المعنى )

فحقه أن يتأخر عنه وضعا كما هو متأخر عنه طبعاً :

( و ) لكنه ( قد يتقدم ) عليه حيث لا مانع إما جوازا ( نحو : في الدار زيد ) أو وجوبا بأن يكون له صدر الكلام إما بنفسه كالاستفهام ( و ) ذلك نحو : ( أين زيد ) إذ لو أخر نخرج ماله صدر الكلام عن صدريته أو بغيره نحو : صبيحة أى يوم سفرك ، أو يوقع تأخيرها في لبس ظاهر نحو : « عندى درهم ولى وطر » إذ لو أخر لتوهم أنه صفة للنكرة فالنظم تقدمه دفعا للالتباس ، أو يكون المبتدأ محصورا فيه بإلا لفظا نحو :

أى غالبا فلا نقض بالمنطلق زيد . والمراد لأن معناه وصف لمعناه لأن المبتدأ والخبر اصطلاحا لفظ زيد ولفظ قائم مثلاً ، ويمكن أن يكون وصف اللفظ بصفة معناه المطابق . وأورد أن الدليل جار في الفاعل ولم يقدم . وأجيب بأن تقديم الحكم في الجملة الفعلية لكونه عاملاً في المحكوم ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول ، وإنما اعتبر الأمر اللفظي دون المعنوي لأن اللفظي طارئ والاعتبار بالطارئ دون المطرؤ عليه ، وبأن الفعل محتاج إلى الاسم والاسم مستغن عن الفعل فأرادوا في الجملة المركبة منهما تتميم الناقض بالكامل ( قوله فحقه أن يتأخر الخ ) أى اللاتق والمناسب أن يتأخر عنه ذكرها لأن تعلق الذات قبل الوصف هو المناسب ، ولا شك أن ترتيب الألفاظ على وفق ترتيب المعاني أمر لائق ( قوله حيث لا مانع ) أى من التقديم وذلك في الصور التي يجب فيها تقديم المبتدأ ، وأهل المصنف ذكرها وهي مذكورة في الألفية ( قوله إما جوازا ) أى تقديماً جائزاً أو ذا جواز ( قوله في الدار زيد ) الجمهور يوجبون في نحو هذا الابتداء ، والأخفش والكوفيون يجيزون ذلك ، وأن يكون المرفوع فاعلاً لأن الاعتماد عندهم ليس بشرط ( قوله بأن يكون له صدر الكلام ) شرطه كما قال ابن مالك في السكافية الكبرى وابن الحاجب أن يكون مفرداً فلو كان جملة جاز تأخيرها نحو : زيد ابن أبوه إذ لا يبطل بتأخيرها صدرته إذ خبر المبتدأ الأول ليس له الصدر بل لجزئه وهو أين ، لأن ما يقتضى صدر الكلام يكفيه أن يقع صدر الجملة بحيث لا يتقدم عليه شئ من ركني تلك الجملة ، ولا ما صار من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها كأن وسائر ما يحدث معنى من المعاني في الجملة التي تدخلها ، فلا يقال إن من تضربه أضربه وإنما جاز الذى أن تضربه بضربك لأن الموصول لا يؤثر في صلاته ( قوله أين زيد ) فزيد مبتدأ وأين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف . لا يقال الخبر على الصحيح متعلقه المحذوف ، وليس له صدر الكلام لأن الخبر هو الظرف في الصورة وإنما جاز تقديم الخبر في هذه الصورة مع التباس المبتدأ بالفاعل لأن الضرورات تبیح المحظورات ، ولا ضرورة في التقديم في زيد قام بخلاف أين زيد على أنه مثل أقام زيد وقد عرفت الفرق بينه وبين زيد قام .

بقى أن ابن الحاجب مثل بهذا المثال للخبر المفرد الذى له الصدر . وأورد عليه أن قوله إن أين هنا مفرد يناقض قوله قبل وما وقع ظرفاً فالأكثر أنه مقدر بجملة . وأجاب الرضى بأن لفظ أين اسم مفرد في الوضع سواء قدر بالجملة أم بالمفرد وهو المراد هنا انتهى . وانظره مع قوله المفرد في هذا الباب ما قابل الجملة وشبهها الظرف وعديله ( قوله صبيحة أى يوم سفرك ) أى لأن الاستفهام له الصدر والمضاف إليه يسرى ويصير المجموع ككلمة واحدة ( قوله لتوهم أنه صفة للنكرة ) أى ابتداء وإلا فبالنظر في الكلام وعدم ذكر الخبر يعلم أن الظرف هو الخبر . وجه التوهم ابتداء أن حاجة النكرة المحضة إلى الصفة ليفيد الإخبار عنها فائدة يعتد بمثلها أكد من حاجتها إلى الخبر لتوقف الإخبار على حصول الفائدة ولهذا لو كان المبتدأ معرفة أو نكرة مخصصة كتباً في نحو : زيد عندك ورجل تميمي في الدار جاز فيه التقديم والتأخير .

فإن قيل مع تقديم الخبر أيضاً يلتبس بالحال فينبغي امتناع التقديم . أجيب بأنه احتمال في غاية الهمد فلا



مالنا إلا اتباع أحمد عليه الصلاة والسلام ، أو معنى نحو : إنما قائم زيد إذ لو أخر لأوهم الاحصار في الخبر ، أو يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض متعاق الخبر نحو : على التمرة مثلاً زيدا ، أو على مضاف إليه الخبر كقوله « ولكن ملء عين حبيبها » إذ لو أخر للزم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .

(وقد يحذف كل من المبتدأ والخبر) جوازاً للعلم به . وقد اجتمع حذف كل منهما وبقاء الآخر في (نحو : سلام قوم منكرون) فسلام مبتدأ والمسوخ له الدعاء والخبر محذوف (أى عليكم) وقوم خبر لمبتدأ محذوف أى (أنتم) قال ابن إياز : وإذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبراً فأيهما أولى ؟ قال الواسطي : الأولى كون المحذوف المبتدأ لأن الخبر محط الفائدة . وقال العبدى : الأولى الخبر لأن التجوز في آخر الجملة أسهل : وفي المحذوف من نحو زيد وعمرو قائم أقوال : ثالثها التخيير .

التفات إليه : وبذلك يندفع ما في حواشي الشهاب القاسمى على المختصر من أن التقديم وإن رفع التباس الصفة لكن احتمال الحالية باق لأن نعت التمرة إذا تقدم كان حالاً (قوله إذ لو أخر أوهم الخ) وإنما لم يقدم المحصور بإلا معها وإن انتفى المحذور حملاً على المحصور وإنما وطردا للباب (قوله أو يعود ضمير الخ) إنما قال بعض متعاق الخبر وفي الحقيقة في المثال متعلق الجار والمجرور . والمراد متصل بالمبتدأ الذى يمتنع تقديمه على الخبر فلا يرد على الله عبده متوكل إذ لا يجب التأخير فيه ونوزع في صحة المثال للفصل بين العامل وهو متوكل والمفعول وهو على الله بالأجنبي وهو عبده إذ المبتدأ أجنبي من الخبر . وأجيب بأن الفصل بالأجنبي إنما يمتنع إذا لم يكن مستقراً في مركزه بدليل أنهم جوزوا في كانت زيدا الحمى تأخذ أن يكون الضمير في كانت للقصة والحمى مبتدأ وتأخذ خبره وزيدا مفعول تأخذ مع وجود الفصل بالأجنبي في الوجهين ، لأن الأجنبي في الوجه الأول مستقر في مركزه بخلافه في الوجه الثانى . وخرج عليه بعضهم قوله تعالى - وهم بالآخرة هم يوقنون - ونازع المهدي في ذلك بما يضيّق عنه المقام ولو قال أو يعود ضمير ملتبس بالمبتدأ على بعض متعاق الخبر لكان أولى ، لأن الضمير في عند هند من يحبها ليس متصلاً بالمبتدأ بل بما يتعاق به (قوله على التمرة مثلاً زيدا) كناية عن كثرة زيد خلط بالتمر . والظاهر على التمر بلا تاء لأنه تعريف للتمر لا للتمررة الواحدة إلا أن يدعى أنه تعريف للتمر بأنه على كل ثمرة مثلاً منه زيدا (قوله ملء عين حبيبها) عجز بيت انصيب بن رباح الأكبر صدره :

أهابك إجلالاً وما بك قدرة على واسكن . . . . .

والشاهد في ملء عين حبيبها حيث وجب فيه تقديم الخبر لما ذكر (قوله للعلم به) وذلك بأن بدل عليه دليل حالى أو قالى ثم السكينة منتقضة بنحو أن يقال أزيد حسن جميل فيقال ما أحسنه وما أجمله ، فلا يجوز أن يقتصر على ما ولا أن تحذف لأن المثل وشبهه لا يغيران لكن الصورة الثانية لانقضاء بها لأن الحذف بلا دليل ، ولم يذكر الدواعى المقتضية للحذف لأنها وظيفة أهل المعانى (قوله وإذا دار الأمر الخ) إنما جاز في الكلام الواحد أن يحتمل ذلك مع أنه لا بد في الحذف من استحضر المحذوف ضرورة أنه لا بد من القرينة المرشدة إليه باعتبار تعارض القرائن فباعتبار كل قرينة يتعين محذوف . ويوضح ذلك ما ذكر في التاخيص في باب الإيجاز في قوله تعالى - فذلكم الذى لمنتهى فيه - من أنه يحتمل في حبه لقوله - قد شغفها حباً - أو في مرادته لقوله - تراود فتاها - فلا حاجة لما قيل إنه في صورة الاحتمال أحد القرينتين كاذبة لأنها دلت على إرادة غير المراد . ولا بضر ذلك لأن القرينة أمر ظنى والظنى يجوز تخلف مدلوله عنه (قوله وفي المحذوف الخ) ذهب سيويو والمازنى إلى أن المذكور خبر الأول وخبر الثانى محذوف وابن السراج وابن عصفور إلى عكسه وآخرون إلى التخيير .

وقد يجب حذف كل منهما فيجب حذف المبتدأ ، ولم يأنه عليه هنا إذا أخبر عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح أو ذم أو ترحم ككررت يزيد الكريم ، أو بمخصوص نعم وبئس مؤخرا عنهما أو بصريح القسم نحو : في ذمتي لأفعلن : أى يميني ، أو بمصدر جنى به بدلا من اللفظ بفعاله كصبر جميل : أى صبرى .  
وأما حذف الخبر وجوبا فقد نبه عليه بقوله ( ويجب ) أى الحذف ( فى الخبر ) فى أربع مسائل :  
الأولى والثانية ( قبل جوابي لولا ) الامتناعية : أى الدالة على امتناع الثانى لوجود الأول ( والقسم الصريح )

وفى المغنى : أن مذهب سيديويه أن المحذوف فيه من الأول لسلامته من الفصل وكان فيه إعطاء الخبر للمجاور مع أن مذهبه فى يازيد زيد اليعملات أن الحذف من الثانى انتهى . وعليه ينخرج قول المنهاج الأذان والإقامة سنة فلا حاجة أن يقال التقدير كل منهما سنة ، والخلاف إنما هو عند التردد وإلا فلا خلاف أن الحذف من الأول فى نحو : نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرائى مختلف

وإن تسكلف بعضهم خلافه ومن الثانى قوله : وإنى وقيار بها لغريب : ( قوله بنعت مقطوع ) أى بنعت فى الأصل وإلا فهو فى حال كونه خبرا لا يكون نعتا ، وإنما وجب الحذف حينئذ لأنهم أرادوا أن يستصحبوا لهم الحالة التى كان عليها قبل جعله خبرا وهو إبلاؤه المنعوت ولا كذلك لو صرح بالمبتدأ . وقيل غير ذلك ( قوله مؤخرا عنهما ) هذا القيد وإن كان لا يضر لكنه غير محتاج إليه إذ الكلام فيما وقع فيه المخصوص خبر مبتدأ ولا يكون كذلك متقدما ( قوله أو بصريح للقسم نحو الخ ) اعترض بأن هذا ليس صريحا فى القسم لأنه يقال فى ذمتي مال وإنما يتعين له بقوله لأفعلن : وسيأتى أن الصريح ما يعلم بمجرد لفظه كون الناطق مقسما به . وفى بعض النسخ أو بما يدل على القسم وهو أولى . ثم إن قوله نحو : فى ذمتي يقتضى أن للمسئلة أفرادا غير هذا . وظاهر قول الأوضح : وفى قولهم فى ذمتي لأفعلن يخالفه ، وإنما وجب الحذف هنا لأن جواب القسم سد مسده وإن كان ذلك لا يلزم فى وجوب حذف المبتدأ بخلاف الخبر كما يعرف من أمثلة حذف المبتدأ ( قوله بدلا من اللفظ بفعله ) أى بدلا من التلغظ بفعله فلا يجمع بينهما إذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض ، فأصل صبر جميل فأصبر صبرا جميلا ثم حذف الفعل وعوض عنه المصدر ثم عدل عن النصب إلى الرفع ليفيد الدوام والثبوت . وأوجبوا حذف المبتدأ استصحابا لحالة النصب وإجراء لحالة الفرعية مجرى الحالة الأصلية ( قوله كصبر جميل ) أى بناء على أن المحذوف المبتدأ وقيل المحذوف الخبر : والتقدير صبر جميل أمثل من غيره ولكل مرجحات فانظر المطول . وبقي صور يحذف فيها المبتدأ وجوبا المذكورة فى النسكت وغيرها ( قوله فى أربع مسائل ) أى على ما فى كلام المصنف : وبقي صور أخرى ذكرها المنسكت وغيره منها خبر من فى حكاية النسكوات إذا لحقتها علامة الإعراب فى الاسم ، فقبل منو ومنا ومنى فتلك العلامة دليل الإعراب فى الاسم السابق ، ومن مبتدأ وأغنت تلك العلامة عن خبره فقامت مقامه فلا يجمع بينهما ، فلا يقال منو الرجل بل منو أو من الرجل ، ويلغز فى هذه المسألة فيقال ما الذى يبنى وفى آخره دليل الإعراب . وقد أشار إلى ذلك أبو سعيد فرج بن لب الأندلسى فى نونيته بأربعة أبيات يمكن اختصارها فى بيت واحد وهو :

ما حرف إعراب يبنى وقد ناب عن اسم حل فى المكان

( قوله الامتناعية ) احتراز عن التحضيضية فائدته التنبية على بيان الجمل الذى يقع فيه المبتدأ المذكور وإلا فالتحضيضية لا تدخل إلا على الأفعال فلا حاجة للاحتراز . وما ذكره المصنف مفرع على أن الاسم الواقع بعد لولا غير مرفوع بها وهو مذهب الجمهور ووراء أقوال منتشرة ( قوله الدالة على امتناع الخ ) وهى الداخلة على جملتين اسمية فعلية لربط امتناع الثانية بوجود الأولى :

وهو ما يعلم بمجرد لفظه كون الناطق به مقسما نحو : لعمرك وأيمن الله وأمانة الله ، بخلاف غيره نحو : على عهد الله فلا يعلم ذلك إلا بقرينة كذكر جواب بعده فهذا يجوز فيه الإثبات والحذف ، ومحل وجوب الحذف

قال الرضى : وربما دخلت لولا هذه على الفعلية قال :

قالت أمامة لما جئت زائرهما هلا رميت ببعض الأسهم السود  
لأدر\* درك إلى قد رميتهم لولا حددت ولا علرا الحدود

أى لولا الحد وهو الحرمان ( قوله لعمرك ) الأصل تعبيرك ففيه زيادتان التاء والياء فحذفنا وجهناه البقاء ، قال في القاموس : العمر بالضم والفتح البقاء وبالفتح الدين أيضا ومنه لعمرى . فإن قيل حكم الفقهاء بأن لعمرك كناية لا ينعقد به اليمين إلا بالنية . قالوا : والمراد من العمر البقاء والحياة وإنما لم يكن صريحا لأنه يطلق مع ذلك على العبادات والمفروضات . أجيب بإمكان الجمع بأن مراد النحويين بصراحة العمر إشعاره بالحلف مطلقا وعدم استعماله إلا فيه وإن لم يعتد به شرعا إذا حمل على العبادات ، ومراد الفقهاء بنفى صراحته نفي كونه يمينيا معتدا به شرعا على الإطلاق :

والحاصل إذا لم يرد به البقاء والحياة لم يخرج عن الحلف إلا أنه لا يعتد به شرعا ؛

[ تنبيه ] عمرك في قولهم عمرك الله كيف يلتقيان ونحوه منصوب على أنه مفعول مطلق وهو مصدر محذوف الزوائد والأصل تعبيرك الله ، والاسم الشريف إما منصوب على إسقاط الخافض كما كان منصوبا على ذلك مع فعله في عمرتك الله ، والمعنى ذكرتك بالله تذكيرا بعمر قلبك ولا يخلف منه وحقيقته عمرت قلبك وإما مرفوع على ما حكاه المازني عن بعض العرب . ووجهه أن المصدر أضيف إلى مفعوله فارتفع الاسم الشريف لأنه فاعل ( قوله وأيمن الله ) بفتح همزة أيمن وضم ميمه وفيه لغات أخرى من اليمين وهو البركة . ونظر بعضهم في هذا المثال إذ لا يتعين كون المحذوف فيه الخبر لجواز أن يكون المبتدأ هو المحذوف والتقدير قسمي أيمن الله بخلاف المثال الأول لمكان لام الابتداء اهـ . ويجاب بأن المثال يكفيه الاحتمال ولعل الحذف حينئذ غير واجب إذ لم يسد الجواب مسده وإن اقتضى كلام ابن الناظم الوجوب . وقول المنظر لمكان اللام فيه يجوز أن تكون اللام داخلة على المبتدأ المقدر بينها وبين عمرك كما قالوا في : أم الحليس لعجوز ( قوله وأمانة الله ) المراد بها ما فرض الله على الخلق من طاعته كأنها أمانة له تعالى يجب عليهم أن يؤدوها إليه ( قوله نحو : عهد الله ) فإنه يستعمل غير قسم نحو : عهد الله يجب الوفاء به ، وعهد الله إيصاؤه وإبحاؤه ومنه - ولقد عهدنا إلى آدم - وكلامه الذي يوحيه إلى عباده من إطلاق المصدر على المفعول وهو الذي يقسم به ، وعليها فعهد الله من إضافة المصدر للفاعل صورة ومعنى لا صورة فقط : وقد يكون عهد الله من قولك عاهدت الله : أى أقسمت له بعهدة فهو مضاف للمفعول ( قوله فهذا يجوز فيه الإثبات والحذف ) فتقول على عهد الله لأفعلن كذا وعهد الله لأفعلن كذا . ولك أن تقول القياس وجوب الحذف أيضا عند القرينة لتحقق شرطى الوجوب من الدلالة عليه وسد لفظه مسده . ويمكن أن يجاب بأنهم لم يكتفوا في وجوب الحذف بمجرد ذلك بل اعتبروا معه أن يكون الخبر مدلولاً عليه من الكلام لا من قرينة خارجة عن الكلام اعتناء بالخبر لسكونه ركن الإسناد ومحط الفائدة . وقضية إطلاق ابن الحاجب هذا وفيما يأتي في ضبط الوجوب بما موضعه غيره الوجوب في عهد الله لأفعلن لأن الجواب في موضع الخبر ، ويجاب أيضا بأن المصنف لعله لا يشترط أن يكون ذلك الغير متعينا لسكونه في ذلك الموضع بخلاف عهد الله لأفعلن فإن الجواب فيه متعين لذلك الموضع لجواز أن لا يستعمل عهد الله قسما ، وكذا يقال في الخبر قبل جواب لولا إذا

في الأولى إن تعلق الامتناع على نفس المبتدأ كما هو الغالب في لولا، وهذا هو المراد بقولهم يجب الحذف إذا كان الخبر كونا مطلقا نحو: لولا زيد لأكرهه. أي لولا زيد موجود فإن تعلق على نسبة الخبر إلى المبتدأ جاز الحذف إن دل على الخبر دليل وإلا وجب ذكره نحو: «لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لهدمت الكعبة».

(و) الثالثة قبل (الحال الممتنع كونها خبرا) عن المبتدأ المذكور قبلها بأن يكون المبتدأ مصدرا عاملا في مفسر صاحب الحال كما سيأتي، أو مضافا إلى المصدر المذكور نحو: أكثر شربي السوق ملتوتا، أو إلى مؤول به نحو: أخطب ما يكون الأمير قائما. ويجوز تقديم هذا الحال على المصدر عند البصريين،

كان كونا خاصا، وفي الواو التي ليست نصا في المعية نحو: زيد وعمرو جا آني معا (قوله على نفس المبتدأ). أي وجوده إذ المبتدأ ذات والذات لا يعلق بها (قوله كونا مطلقا) هو الذي لا يخلو عنه فعل وهو مجرد الوجود والحصول ونحوهما من الأفعال العامة التي لا يخلو عنها فعل والمقيد هو الكون الخاص كقيام وحدثة عهد، ولعل المصنف لم يقيد هنا بالكون المطلق وإن قيد به في الأوضح لأنه جرى على مذهب الجمهور حيث قالوا لا يذكر الخبر بعد لولا وأوجبوا جعل الكون الخاص مبتدأ فيقال لولا مسألة زيد إيانا: أي موجودة (قوله فإن تعلق على نسبة الخبر الخ) لا ريب أنه هنا وفيما مر تعاقب الجواب على نسبة الخبر إلى المبتدأ، لكن المراد فيما مر النسبة المطلقة وههنا النسبة المقيدة بأمر خاص، ومن هنا عبر بعضهم بأن يكون الخبر كونا مطلقا. وفي هذا بأن يكون كونا مقيدا (قوله وقيل الحال) لا فرق فيها بين أن تكون اسما أو فعلا ماضيا أو مضارعا، أو جملة اسمية، سواء كانت مقرونة بالواو أو مجردة عنها لورود السماع بذلك خلافا لمن منع بعض ذلك (قوله بأن يكون المبتدأ مصدرا) وهل يجوز إتيان هذا المصدر بالتوابع نحو: ضربني زيدا كله أو ضربني زيدا الشديد قائما اختار ابن مالك وفاقا للكسائي الجواز ولم يذكر عليه شاهدا. وقيل بالمنع لغلبة معنى الفعل عليه لاسيما ولم يسمع الإتيان مع الاستقراء حتى ذهب ابن درستويه إلى أنه لا خبر له لكونه بمعنى الفعل إذ المعنى ما أضرب زيدا إلا قائما، وهل يجوز إدخال كان الناقصة عليه نحو: كان ضربني زيدا قائما اختار السيرافي وابن السراج الجواز وابن عصفور المنع. ووجهه أن تعويض الحال من الخبر إنما يكون بعد حذفه خبر كان قبيل (قوله عاملا في مفسر الحال) أي عاملا في اسم مفسر لضمير هو صاحب الحال. وشمل كلامه كون المفسر مفعولا كما مثل وكونه فاعلا في المعنى نحو: قيام زيد ضاحكا، وكونه فاعلا ومفعولا نحو: تضاربنا قائمين، ولا يتجه أن الإضافة إلى الفاعل والمفعول معا لا تتم لأن المراد بالإضافة النسبة. وشمل أيضا نحو: ضرب زيد عمرا قائما بلا إضافة. وأورد على الضابط المذكور ضربني قائما شديد فإن المصدر لم يعمل في مفسر صاحب الحال لأنه ضمير المتكلم ولا يكون له مفسر ومرجع (قوله أو مضاف إلى المصدر المذكور) أي أو يكون المبتدأ مضافا إلى مصدر عامل في مفسر صاحب الحال المذكورة إضافة بعض لكل أو كل للجميع (قوله أخطب ما يكون الخ) ما مصدرية عند الجمهور التقدير أخطب أكون الأمير، وإنما قدرناه بالأكون لأجل إضافة أفعل التفضيل ضرورة أنه بعض ما يضاف إليه فلا بد من تعدده، ولا يقدر بين ما والمصدر شيء، وبعضهم يقدر بين ما والمصدر شيئا، وبعضهم يقدر محذوفا: أي أخطب أزمان كون الأمير قائما. وقيل مانسكرة موصوفة بالجملة بعدها وهي يكون الأمير والضمير الرابط بين الصفة والموصوف محذوف. والتقدير أخطب شيء يكون الأمير فيه خطيبا إذا كان قائما فقيه الذي قدرته خبر يكون والهاء من فيه هـ العائد إلى الموصوف المذكور (قوله ويجوز تقديم إلى الخ) سواء تعدى المصدر أم كان لازما. وقيل يمتنع وعليه الفراء سواء كانت من ظاهر أو مضمهر. وقيل

وتوسط معمولها بينها وبين المصدر ومعموله لاتوسطها بين المصدر ومعموله للفصل بينهما وخرج بقوله الممتنع الخ الصالح جعلها خبرا للمبتدأ فالرفع فيه واجب كضربى زيدا شديدا : وأما قولهم حكمتك مسمطا : أى حكمتك لك مثبتا فشاذ :

(و) الرابعة ( بعد واو المصاحبة الصريحة ) فى معنى المصاحبة بأن تكون نصا فى المعية كما سياتى ، فإن لم تكن نصا فيها كما إذا قلت زيد وعمرو وأردت الإخبار باقترانهما جاز ذكره لعدم التنصيص على المعية والحذف اعتمادا على أن السامع يفهم من اقتصارك على ذكر المتعاطفين معنى الاقتران والاصطحاب :

يجوز إذا كانت من مضمرة وعليه الكسائى وهشام. وقيل يجوز إذا كان المصدر لازما ( قوله وتوسط معمولها الخ ) عليه البصريون والكسائى نحو : ضربى زيدا فارسا راكبا ، وإنما جاز ذلك لعدم الفصل بين المصدر ومعموله وقيل يمتنع وعليه الفراء ( قوله لاتوسطها بين المصدر ومعموله ) أى لايجوز نحو : ضربى ملتوتا السوقى ، وهذا ما عليه الكسائى وهشام والفراء ( قوله وخرج بقوله الممتنع الخ ) وخرج بكون المصدر عاملا فى مفسر صاحب الحال ما لو قدر المصدر عاملا فى صاحب الحال نفسه لا فى مفسره فإنه لا يغنى الحال حينئذ عن الخبر نحو : ضربى زيدا قائما على جعل قائما حالا من زيد فالعامل فى الحال هو العامل فى زيد وهو ضربى فلا يغنى الحال عن الخبر لأنه من جملة المصدر بخلاف ما إذا كان كاملا فى المفسر ( قوله فالرفع فيه واجب ) كضربى زيدا شديدا فلا يصح النصب على أنه سد مسد الخبر ، لأنه ربما وقف عليه بالسكون على لغة فيتوهم أنه خبر لا حال ، ولأن شديدا يصح أن يوصف به الضرب فيكون الخبر بنفسه فيتمين رفعه ولا وجه لنصبه ، وإذا كان الخبر ملفوظا به فليس هناك خبر محذوف ويكون المعنى وصف الضرب بالشدة ، وليس هذا هو المعنى المراد بل المراد تقييد الضرب بالزمان الذى وقعت فيه الحال المذكورة فالمعنيان مختلفان : وفى مثال الشارح نظر لأن شديدا وإن كان صالحا لأن يكون خبرا عن ضربى لا معنى لصلاحيته لكونه حالا من ضمير زيد : وقد مثله ابن مالك بقول الراجزة \* ما للجمال مشيها وثيدا \* وقولهم : حكمتك مسمطا : والأولى فى مثله أن يذكر العامل أو يجاء بالمنصوب مرفوعا ، ومقتضى كلامه أن لايجوز رفع الحال فى الصورة الأولى اختيارا وهو كذلك ، وإذا اضطر إلى الرفع رفع لا على أنه خبر ضربى بل خبر مبتدأ محذوف فإذا قيل ضربى زيدا قائم فالتقدير ضربى زيدا وهو قائم والجملة حال سدت مسد الخبر :

وجوز الأخفش الرفع بعد أفعال مضافا إلى ما الموصولة بكان أو يكون نحو : أخطب ما كان أو يكون الأمير قائم ، ووافقه ابن مالك وقال فيه مجازان : أحدهما إضافة أخطب مع أنه من صفات الأعيان إلى ما يكون وهو فى تأويل الكون . والثانى الإخبار بقائم مع أنه فى الأصل من صفات الأعيان عن أخطب ما يكون مع أنه من المعانى لأن أفعال التفضيل بعض ما يضاف إليه والحامل على ذلك قصد المبالغة. وقد فتح بابها بأول الجملة فعصدت بآخرها مرفوعا ، وحينئذ فلعل الحكم بالمنع كون الحال خبرا باعتبار الحقيقة فلا ينافى أنه يجوز مجازا ، لكن قد يقال حيث كان الرفع على المجاز ماوجه الاختلاف فيه وماوجه المنع فى المصدر الصريح وإن لم يوجد مجاز لأن باب المجاز لا حرج فيه ، ولا يشترط السماع فى شخصه ولا يتقيد المجاز بسبق مثله بل المدار على تحقق العلاقة المعبرة ( قوله فشاذ ) وشذوذه من وجهين النصب مع صلاحية الحال للخبرية وكون الحال ليست من ضمير معمول المصدر وإنما صاحب الحال ضمير المصدر المستتر فى الخبر ، ولا يصح أن يكون الحال من البكاف المضاف إليها فى حكمتك لأن الذوات لا توصف بالنفوذ ( قوله الصريحة فى معنى المصاحبة بأن تكون نصا فى المعية ) الظاهر أنهم أرادوا بالصريح والنصب هنا معنى الظاهر والمتبادر لا معنى النص المشهور وإلا فالواو فى مثالهم ( ٣٣ - بس فاكى - أول )

وأشار إلى أمثلة ماتقدم من المسائل الأربعة على طريق اللف والنشر المرتب بقوله ( نحو - لولا أتم لكنا مؤمنين - ) فأنتم مبتدأ والخبر محذوف : أى صددتمونا بدليل - أنحن صددناكم - وهذا كما ترى مما يتعلق فيه الامتناع على النسبة ، وقد تقدم أن حذف الخبر للدليل جائز لا واجب فالأولى التمثيل بما يكون فيه الخبر كونا مطلقا ، وإنما حذف لأنه معلوم بمقتضى لولا إذ هي دالة عن امتناع الوجود ، والمدلول على امتناعه هو الجواب والمدلول على وجوده هو المبتدأ : وإذا قيل لولا زيد لأثبتك لم يشك في أن وجوده يمنع من الإتيان فصيح الحذف لتعين المحذوف ووجب لسد الجواب مسده ( و ) نحو ( لعمرك لأنعلن ) فعمر ك مبتدأ والخبر محذوف : أى قسمي للعلم به ووجب لسد الجواب مسده ، وعمر ك بفتح العين من عمر الرجل بكسر الميم إذا عاش زمنا طويلا ، ثم استعمل في القسم مزادا به الحياة ( و ) نحو ( ضربني زيدا قائما ) فـضربني مبتدأ وهو مصدر عامل في زيد النصب ، وقائما حال من الضمير المستكن في كان المحذوفة وهو ساد مسد الخبر ، والأصل حاصل إذا كان أو إذ كان قائما فحذف حاصل الذي هو الخبر ثم الظرف وكان المحذوفة تامة ، وهذه الحال لا يصح جعلها خبرا عن ضربني لأن الخبر وصف في المعنى والضرب لا يوصف بالقيام ، وإنما لم يجعل كان ناقصة والمنصوب خبرها لأمرين : أحدهما لالتزام تنكير الحال فإنهم لا يقولون ضربني زيدا القائم فلما التزم تنكيره علم أنه لا خبر :

تحتمل العطف . والمعنى كل رجل وضعته مخلوقان أو معلومان له تعالى أو نحو ذلك ، وقوله الصريحة صفة الواو أى الصريحة في المصاحبة بأن لا تحتمل غيرها أو المصاحبة المصرح بها فهو من باب - عيشة راضية - والمعنى المصرح بها : أى بالواو بأن لا تحتمل غيرها ( قوله فالأولى الخ ) يمكن أن يكون الخبر فيه كونا مطلقا والأصل حاصل إذ كان أو إذا كان قائما فيكون محذوفا وجوبا ( قوله يسد الجواب مسده ) أى وإن كان محذوفا ( قوله وهو ساد مسد الخبر ) هذا بيان لكون الحذف واجبا ولم يتعرض لبيان وجه الحذف كبقية المواضع .

وقال في الفواكه الجنية : فحذف الخبر وهو حاصل لدلالة ظرفه الذي هو إذا أو إذ كان عليه لأن الحال يشابه ظرف الزمان ، ألا ترى أن معنى جاءني زيد راكبا جاءني زمان ركوبه فالحال دالة على هذا الخبر بواسطته انتهى : وقال بعضهم : وجه تقدير الظرف دون غيره أن الحذف توسع والظرف أليق به والزمان دون المكان لأن المبتدأ هنا حدث والزمان أجدر به . ولعل وجهه أن الحدث يتصف حقيقة بالظرفية في الزمان دون المكان وخصوا إذ وإذا من ظروف الزمان لأن الكلام فيه معنى الشرط لأنه في قوة إنما أضرب زيدا بشرط أن يكون قائما ( قوله والأصل حاصل إذ كان أو إذا كان قائما ) هو مذهب جمهور البصريين ووراء أقوال كثيرة .

قال الأستاذ الصفوى : وأقول في المثال شبهة سانحة منذ سنين وهو أن مذهب البصريين أن الظرف إذا وقع خبرا فالأصل والأولى أن يكون الخبر المقدر فعلا فما بالهم أطبقوا ههنا على تقدير اسم الفاعل : ويمكن أن يقال إن الخلاف إذا لم تكن قرينة أو أمر مرجح لأحدهما ، وفي المثال المذكور لم يرد منه خصوص أحد الأزمنة أو المراد مجهول واللائق حينئذ تقدير الصفة .

قال في المغنى : وإذا جهلت المعنى فقدروا الوصف لأنه صالح للأزمنة وإن كان حقيقة في الحال انتهى . ويشكل على قوله لم يرد منه خصوص أحد الأزمنة قول المصنف في الأوضح وخبر ذلك مقدر بل إذ كان أو إذا كان عند جمهور البصريين انتهى : فظهر أن إذ كان لخصوص الزمان الماضي وإذا كان لخصوص الزمان المستقبل أو للاستمرار كما قال الرضى نحو - وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض - وإذا ما غضبواهم يغفرون - وهليه فيقدر

الثاني حال وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موضعه كالحديث « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد » ( و ) نحو ( كل رجل وضيعته ) بالضاد المعجمة والمثناة التحتية وهى الحرفة مميت بذلك لأنها إذا تركها ضاعت فيكون قد ضيعها أو ضاع بتركها ، فكل مبتدأ ورجل مضاف إليه وضيعته معطوف على المبتدأ والخبر محذوف : أى مقرونان لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة والاقتران ، ووجب لقيام الواو مقام مع :

إذا أريد الحال أيضا ( قوله الثاني وقوع الجملة الاسمية الخ ) إذ الخبر ليس من مداخل الواو إلا على وجه التشبيه بالحال على خلاف الأصل كقوله : « فلما صرح الشرف فأسى وهو عريان » ( قوله كل رجل وضيعته ) استشكل بأنه لا يصح أن يعود الضمير من ضيعته إلى كل إذ لم تقترن ضيعة كل رجل بكل رجل ولا إلى رجل ، إذ ليس المقصود أن كل رجل مقرون بضيعة رجل ما : والجواب أن كل رجل ناب عن أسماء ظاهرة كثيرة وضميره ناب عن ضمائر كثيرة فضمير ضيعته لإجمال لضمائر متعددة كل ضمير فى هذا الجمل راجع إلى ظاهر فى ذلك الجمل فكأنه قيل زيد وضيعته وهكذا إلى ما لا يحصى :

هذا ، وقال الرضى : والظاهر أن الحذف فى هذا الباب غالب لا واجب لقول على رضى الله عنه : أتم والساعة فى قرن . والقرن : اللعبة وحبل يشد به بغيران : وفيه أنا لا نسلم أنه قصد بالواو المقارنة بل أفيدت بقوله فى قرن فعلى هذا يجوز كل رجل وضيعته مقرونان لعدم قصد المقارنة بالواو ، ولا نسلم أن قوله فى قرن خبر بل حال لبيان مقدار المقارنة على أن الساعة ليست نصا فى المقارنة كالضيعة ( قوله ووجب لقيام الواو مقام مع ) هذا مشكل فإن الخبر ليس مع حتى إذا قامت الواو مقامه وسدت مسده ويكون الحذف واجبا وإنما الخبر هو قولنا مقرونان الذى قدر بعد المعطوف والمعطوف عليه وليس ثم شيء يسد مسده : وقال بعضهم : إنما وجب الحذف لقيام المعطوف لقيام المعطوف مقامه :

قال فى الفواكه الخفية : واستشكل بأنه من تمة المبتدأ فكيف يسد عن الخبر وينوب عنه ؟ وليس لك أن تقول إن التقدير كل رجل مقترن بضيعته وضيعته مقترنة به فيكون الكلام على هذا جملتين ، لأنه لا يجديك نفعا فى وجوب حذف خبر المعطوف وهو ضيعته لعدم سد شيء مسده انتهى : وأجاب بعضهم بأن المبتدأ الثانى يسد مسد الخبر من حيث هو خبر الأول فيجب حذفه من هذا الوجه وإن كان لا يسد مسده من حيث أنه خبر ولا يشترط لوجوب الحذف سد الشيء مسده من كل وجه :

وقال الكوفيون : الخبر وضيعته لأنه بمنزلة مع ضيعته فكما يتم الكلام فى كل رجل مع ضيعته بدون تقدير فكذا هذا ، ورفع ضيعته للخبرة لا لكونها تابعة ، لكن تستحقه الواو لأنه الخبر فى الحقيقة إلا أنه امتنع لإعراب ما كان حرفا وأجرى على ما بعده : وتحقيق المقام يضييق عنه نطاق الكلام ، والله الموفق لنيل المرام ، والمأمول من فيض فضله حسن الختام ، بحمد سيدنا محمد عليه وعلى آله وصحبه أفضل الصلاة والسلام :

[ تم الجزء الأول ، ويليه : الجزء الثانى وأوله باب النواسخ ]